

بخلوث ودراسات اقتصاديّة معاصرة

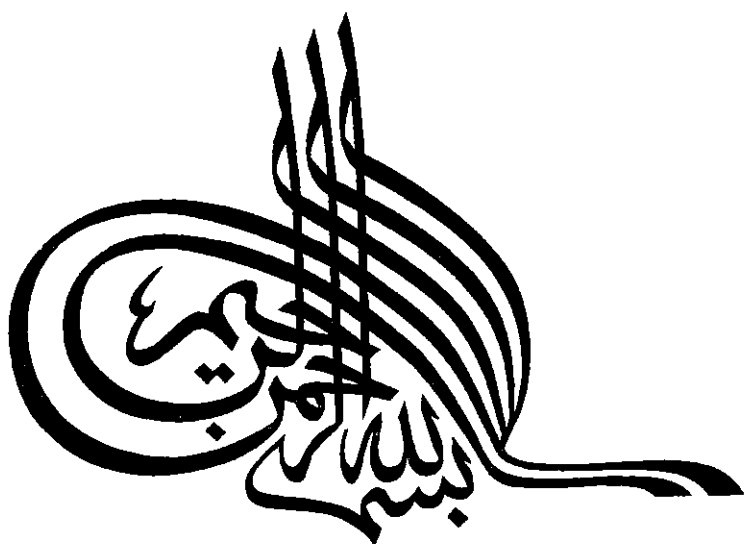
دكتورة

نيفين محمد طه

الطبعة الأولى

٢٠١٦م / ١٤٣٧هـ

بحوث ودراسات
اقتصادية معاصرة



تصدير الناشر

بقلم الأستاذ الدكتور/ يوسف إبراهيم يوسف^(*)

بسم الله الرحمن الرحيم. نحمد الله تعالى ونصلي ونسلم على خير خلقه وصفوة رسله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه... وبعد

فإن مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر قد درج على اختيار الأبحاث الجادة، ذات القيمة العلمية، التي تعالج الموضوعات ذات الأهمية في حياة الناس، كي يدركوا الواقع الذي يعيشونه، ويتفاعلوا مع القضايا التي تؤثر على واقعهم ومستقبلهم، كي يتحقق لهم واقع أفضل ومستقبل أكثر إشراقاً. درج المركز على اختيار هذه الأبحاث ليقدمها للناس، ويمكنهم من الإطلاع عليها، والتعرف على ما تحمله من تحديد لمشكلاتهم وعلاج لقضاياهم وحفز لجهودهم ليتحقق لهم ما يرغبون فيه من تنمية وتقدم ورفاهة ورغد عيش.

ومن بين هذه الأبحاث التي تتصف بما بينا مجموعة الأبحاث التي قامت بها الأستاذة الدكتورة/ نيفين محمد إبراهيم طريح، تحت عنوان «بحوث ودراسات اقتصادية معاصرة» والمركز إذ يشكر للأستاذة الفاضلة اختيارها له ليكون نافذة يشع منها ضوء علمها وجهدها المشكور في هذا المجال، يسعده هذا الاختيار، ويسعده أكثر أن يحظى بنشر الكتاب التالي من إنتاج الأستاذة الدكتورة نيفين طريح ويعاهد القراء أن يقدم لهم دوماً الجيد من الأبحاث والجديد من الدراسات الاقتصادية المتميزة.

والله نسأل أن يوفقنا إلى ما يحب ويرضى فهو وحده المعين والهادي إلى كل خير. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أ.د/ يوسف إبراهيم يوسف

(*) أستاذ الاقتصاد مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر.

تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور/ عادل محمد المهدي^(*)

هذا الكتاب للباحثة الأستاذة الدكتورة/ نيفين طريح، ينطوي على مجموعة هامة وقيمة من الأبحاث والدراسات التي تناولت قضايا اقتصادية محلية ودولية هامة لمتخذي القرار وصناع السياسة من ناحية، وللمجموع الدارسين والباحثين في مختلف فروع العلوم الاقتصادية من ناحية أخرى.

وتأتي هذه البحوث والدراسات التي قامت الباحثة بنشرها على خلفية مناقشات عديدة عند إعداد كل بحث، ولمست من خلال هذه المناقشات مدى وعي الباحثة وإدراكها لكافة المتغيرات الاقتصادية محل البحث، وعمق التحليل لهذه المتغيرات، وعلاقتها مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى، مع استخدام طرق القياس الاقتصادي المناسبة لطبيعة كل بحث بهدف إثبات مدى صحة أو خطأ الفرضيات التي وضعتها استنادا إلى مناهج البحث الاقتصادي التي تتفق مع طبيعة وأهداف كل دراسة.

وسعادتني اليوم غامرة عندما قامت الباحثة بتجميع هذه الدراسات القيمة من مختلف المجلات العلمية المنشورة بها، وذلك في مرجع علمي واحد يتناول ثمانية بحوث تحت عنوان «بحوث ودراسات اقتصادية معاصرة» وقامت بطباعة ونشر هذا الكتاب على نفقتها الخاصة دعما منها لمسيرة العلم، وزكاة عن ما تعلمته عبر مسيرتها العلمية. وسعادتني كانت أكبر عندما طلبت مني كتابة هذا التقديم لهذا الكتاب، جعله الله في ميزان حسناتها، وجزاها خيرا ونفع بعلمها الأمة العربية والإسلامية.

أ.د/ عادل المهدي

(*) أستاذ الاقتصاد والتجارة الخارجية - جامعة حلون

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم. الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

أحمد الله تعالى وأشكر فضله الذي هداني وأرشدني إلى تصميم هذا الكتاب الذي يتضمن عدة موضوعات بحثية قد قمت بتأليفها ونشرها مسبقاً في عدد من المجلات العلمية القيمة. ولقد فكرت في تجميع تلك الأبحاث التي تتناول موضوعات وقضايا اقتصادية معاصرة تتطلب البحث والتحليل، وانتهاج الحلول والسيناريوهات البديلة لمساعدة صناع القرار على معالجة تلك القضايا والوصول إلى حلول مثلى. كما أمل من خلال هذا الكتاب أن يقوم عدد من الباحثين في مجال الاقتصاد بمزيد من الدراسات من خلال الاستناد إلى القضايا البحثية المعروضة، ومحاولة تعميقها لصياغة عدد من المضامين الهامة بما يتلاءم مع المستجدات العالمية والمحلية. على هذا النحو يتضمن هذا الكتاب عدداً من الموضوعات التي تتعلق بالاقتصاد الدولي والنقدي والتنمية الاقتصادية، وتحمل تلك الأبحاث في طياتها فرضيات قابلة للاختبار وتساؤلات تستدعي البحث والتحليل، وقد أمكن الوصول إلى نتائج قابلة للتطبيق باستخدام المنهج الاستقرائي والاستنباطي، والاستناد إلى أساليب تحليلية وقياسية مختلفة.

في هذا السياق يمكن تصنيف القضايا والموضوعات البحثية التي يتضمنها الكتاب الحالي إلى نوعين على النحو التالي:

(١) قضايا ذات بعد دولي تعكس بدورها التداعيات والآثار الاقتصادية للمستجدات الإقليمية والدولية التي شكلت بدورها ملامح جديدة للنظام الاقتصادي العالمي منذ تسعينيات القرن الماضي، وما آلت إليه من سيطرة مفاهيم جديدة تتعلق بالعملة والانفتاح التجاري وتزايد الاندماجات المالية والمصرفية، وتكاثر التكتلات التجارية

الإقليمية. بل وأصبح النظام التجاري الدولي يتسم بتضاؤل دور القيود الجمركية والكمية لصالح تجارة حرة وعادلة ومستدامة. على هذا النحو يتناول هذا الكتاب في جانب كبير منه المضامين السياسية النقدية والمالية والتجارية التي يجب على الدول - النامية تحديداً - انتهاجها حتى لا تظل حبيسة الفقر والتجارة غير العادلة، وضحية عدوى انتقال الصدمات والأزمات المالية في ظل هذا التشابك العالمي.

(٢) قضايا ذات بعد محلي، حيث إنه في ضوء ما تعرض له الاقتصاد المصري من تغيرات سياسية منذ مطلع عام ٢٠١١، أصبح أكثر انكشافاً للصدمات الاقتصادية المختلفة. في هذا السياق تبرز القضايا المتعلقة بكيفية تحقيق الاقتصاد المصري للاستقرار النقدي، وتحقيق مستوى أمثل للاحتياطي الأجنبي لتجنب الصدمات الاقتصادية ولا سيما تراجع قيمة العملة المحلية. وهنا تثار قضية أخرى أكثر أهمية وهي كيف يمكن للاقتصاد المصري تحقيق نمو مستدام يضمن التوازن بين متطلبات النمو المرتفع والتحسين الملموس في النتائج الاجتماعية بما يساعد على الانتقال بالاقتصاد المصري إلى مجموعة الدول ذات الدخل الأعلى.

في ضوء ما سبق، يتضمن الكتاب الحالي ثمانية موضوعات بحثية معاصرة تعكس بدورها تلك القضايا المحلية والإقليمية والدولية في هذا العالم الاقتصادي المتجدد والمتنامي. حيث يتناول الموضوع الأول، أثر تسهيلات التجارة على التجارة البينية لدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك لتحليل واختبار دور المعوقات غير الجمركية التي تقيد من تأثير الاتفاقية على حجم التجارة العربية البينية، ولا سيما دور تسهيلات التجارة Trade Facilitations. حيث يهدف البحث إلى اختبار فرضية أن تسهيلات التجارة تؤثر إيجابياً على حجم التجارة البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بصورة أكبر من تأثير خفض التعريفات الجمركية. في هذا الصدد تم متابعة التطور في أداء التجارة البينية للدول الأعضاء قبل وبعد تنفيذ الاتفاقية باستخدام مجموعة من المؤشرات الكمية والأسلوب القياسي. وأكدت النتائج أن تنفيذ الاتفاقية لم يسهم في زيادة الواردات البينية إلا بمعدل محدود، بينما تحسن الآليات التي من شأنها تسهيل التجارة تعمل على زيادة التجارة

البنية للدول العربية بنحو ٣٤٪. ويتناول الموضوع الثاني ضوابط الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية، وأثرها المتوقع في الصادرات الزراعية للدول النامية. حيث لا زال الدعم الزراعي الأوروبي والأمريكي يقف عند مستويات مرتفعة بعد مرور عشر أعوام على التنفيذ الكامل لاتفاق الزراعة. ونظراً لما تسببه تلك الممارسات من آثار تشويهية لحصص الدول النامية في السوق العالمي للصادرات الزراعية، فقد وضعت منظمة التجارة العالمية مجموعة جديدة من الضوابط في إطار عدد من المفاوضات والمؤتمرات الوزارية، منذ عام ٢٠٠١م حيث أجندة الدوحة حتى المؤتمرات الوزارية الأخيرة في عام ٢٠١٣م.

في هذا السياق، ذهبت الدراسة إلى تقدير الأثر المتوقع لتنفيذ تلك الضوابط على الأداء التصديري لمجموعة أكبر الدول النامية المصدرة لمنتجات زراعية (١٥ دولة) خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢، وذلك بالاستناد إلى بعض المؤشرات التحليلية، وأسلوب المحاكاة. وتوصلت الدراسة إلى أن التزام الاتحاد الأوروبي وأمريكا بتطبيق المعدل المقترح للخفض سيعمل على ربط المستوى الفعلي للدعم المحلي عند مستويات تضمن ارتفاع حصة الصادرات الزراعية للدول النامية في السوق العالمي. الموضوع الثالث يتناول أثر المساعدات الخارجية على الفقر في الدول المتلقية. حيث يذهب البحث إلى تحليل وتقدير إلى أي مدى تنجح المساعدات الأجنبية في خفض حدة الفقر في الدول المتلقية من خلال اختبار مجموعة من التساؤلات، وهي: هل تعمل المساعدات الخارجية على تخفيض الفقر في الدول المتلقية؟ وهل التأثير يتم بشكل مباشر أم بشكل غير مباشر؟ وما مدى أمثلية وكفاءة النمط الحالي لتخصيص المساعدات الخارجية في تخفيض الفقر؟ وتم في هذا السياق استخدام الفروض الإحصائية وأساليب القياس الكمي لتحليل قنوات تأثير المساعدات الخارجية على الفقر لعدد ٣٧ دولة تم تصنيفها إلى دول أكثر فقراً. وأظهرت النتائج أن الدول الفقيرة والأضعف في كفاءتها المؤسسية تجني آثاراً سلبية صافية من تدفق المساعدات الخارجية لها، بينما الدول الفقيرة ولكنها تتمتع بمستوى مرتفع لكفاءتها المؤسسية هي الأقدر على الاستخدام والتخصيص الأمثل للمساعدات الخارجية على نحو يصل منافعه للفقراء. أما الموضوع الرابع فقد تناول العلاقة السببية بين معايير التطوير المالي والنمو الاقتصادي (بدائل السياسة للاقتصاد المصري). وينصرف البحث إلى تقدير اتجاه العلاقة السببية بين التطوير المالي

والنمو الاقتصادي، وتوضيح البدائل المتعلقة بالسياسات الاقتصادية اللازمة لتدعيم تنافسية ومساهمة القطاع المالي في النمو، من خلال اختبار فرضية مؤداها أنه توجد علاقة سببية غير محددة الاتجاه بين التطوير المالي والنمو الاقتصادي. واستناداً إلى ذلك تناول البحث عدداً من معايير التطوير المالي والتي تم تصنيفها إلى معايير تتعلق بالحجم وأخرى تتعلق بنشاط القطاع المالي، ومعايير تتعلق بالكفاءة، وأخرى تتعلق بالانفتاح، ومعايير تتعلق بالتحول الهيكلي من أنظمة مالية مستندة إلى قاعدة المصارف إلى أخرى مستندة إلى قاعدة السوق. وقد انصرف البحث إلى تحليل مؤشرات التطوير المالي بين الدول المصنفة حسب الدخل وذلك خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥)، كما تضمن الجزء التطبيقي مجموعة من النماذج القياسية لاختبار العلاقة السببية بين التطوير المالي والنمو مع التطبيق على الاقتصاد المصري. وأظهرت النتائج أن القطاع المالي المستند إلى قاعدة السوق يكون أكثر عمقاً واتساعاً ونشاطاً وكفاءة وانفتاحاً في الدول مرتفعة الدخل مقارنةً بالدول منخفضة الدخل. وأكدت نتائج التقدير للاقتصاد المصري عدم قدرة القطاع المالي على قيادة النمو في المدى الطويل إلا فقط عند تحول هيكل القطاع المالي من قاعدة المصارف إلى قاعدة السوق.

الموضوع الخامس يتعلق بالديمقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة. ويتناول قضية هامة وهي «أثر الديمقراطية والإصلاح السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة» محكوماً بفرضية «أنه في ظل العولمة فإن الدول الأكثر ديمقراطية تنجح في جذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنةً بالدول غير الديمقراطية». وفي هذا السياق فقد تم اختبار فرضية الدراسة لـ ٨٠ دولة مع تقسيمها إلى ٤٠ دول ديمقراطية، و ٤٠ دول غير ديمقراطية. وقد تم إجراء تحليل مقارن لهذه المجموعات، وتطبيق عدد من الاختبارات والمعادلات لاختبار دور الديمقراطية في جذب الاستثمارات الأجنبية للدول المتلقية، ومدى تأثير تلك الاستثمارات على النمو في الدول ذات الأطر الديمقراطية المتفاوتة. وتظهر نتائج التقدير أن قيمة معامل تأثير مؤشر الديمقراطية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تكون أكبر بحوالي الضعف، وأكثر معنوية في الدول الديمقراطية مقارنةً بالدول غير الديمقراطية. **الموضوع السادس، ويتناول الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي في مصر: نموذج للتحوط من الصدمات.** تسعى الدراسة إلى تقدير

الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي لمصر، الذي يجب حيازته من قبل البنك المركزي لتحقيق أقصى منفعة (منع أو تخفيف الصدمات المالية المستقبلية)، مع تجنب المخاطر والتكاليف التي قد تنجم عن حيازة حجم غير ملائم للاحتياطي الأجنبي. على هذا النحو، استندت الدراسة إلى بعض المؤشرات التقليدية لتحليل مستوى ملائمة الاحتياطي الأجنبي لمصر خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٣. كما تم تقدير نموذج كمي للحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي لمصر، الذي يجب حيازته من قبل البنك المركزي. وأظهرت نتائج تطبيق نموذج الحجم الأمثل على متغيرات الاقتصاد المصري، أن الفترة ١٩٩٢-٢٠١٠، اتسمت بارتفاع الحجم الفعلي عن الحجم الأمثل، ووجود فائض بلغ نحو ١٤ مليار دولار في بعض السنوات. ولكن منذ عام ٢٠١١، تغيرت الصورة، حيث انخفض الحجم الفعلي للاحتياطي الأجنبي عن الحجم الأمثل اللازم للتحوط ضد حدوث الصدمات بنحو ١٦ مليار دولار. والموضوع السابع فهو مدى إمكانية تطبيق استهداف التضخم كإطار رسمي للسياسة النقدية في مصر. حيث تتمحور الإشكالية الرئيسية للبحث في أنه بالرغم أن مصر تُعد واحدة من الدول المرشحة للتطبيق الرسمي لاستراتيجية استهداف التضخم منذ عام ٢٠٠٥، فلم يقم البنك المركزي بالاستهداف الرسمي حتى نهاية عام ٢٠١٥. ومع تفاقم الاختلالات الاقتصادية منذ مطلع ٢٠١١، فما لا شك فيه أن قيام البنك المركزي بإنهاء المرحلة الانتقالية صوب التطبيق الرسمي قد يصبح أمراً غير مؤكد، وهنا تأتي أهمية البحث في التقييم الكمي والتحليلي لمدى جاهزية مصر لتطبيق استهداف التضخم كإطار رسمي للسياسة النقدية، وكيفية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا الإطار. وقد توصلت الدراسة إلى أنه، في ظل عدم استكمال الاقتصاد المصري لبعض الشروط والمتطلبات اللازمة، ولا سيما مع تصاعد الاختلالات المالية والنقدية والهيكلية منذ بداية عام ٢٠١١، وبسبب صعوبة إخضاع التوقعات التضخمية تحت سيطرة البنك المركزي فإن الخيار الأفضل للبنك المركزي، هو «الاستهداف الخفيف والمرن للتضخم Lite and Flexible Inflation Targeting (LFIT)». وبالنسبة للموضوع الثامن من البحث فيتناول تفسير مصادر النمو الاقتصادي في مصر ودور الإنتاجية الكلية في تحقيق النمو المستدام، «منهج تنظيري وتطبيقي». حيث تأتي أهمية الورقة البحثية من أنه في تفسير أسباب ومحددات عدم

قدرة الاقتصاد المصري على تحقيق نمو نافع ومستدام طيلة الفترات السابقة من خلال الاستناد إلى المنهج التنظيري والتطبيقي لتفسير محددات الإنتاجية الكلية كمؤشر للنمو المستدام. في هذا الصدد ذهبت الورقة البحثية بالاستناد إلى الأساليب القياسية إلى تفسير مساهمة دور تراكم العوامل والمدخلات المادية والبشرية، ودور العوامل المتعلقة بالإنتاجية الكلية خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١١). وتم التوصل إلى أن النمو الاقتصادي في مصر طوال تلك الفترة كان مدفوعاً بتراكم المدخلات - ولا سيما تراكم رأس المال المادي - والذي ساهم وحده بنحو ٩١,٦٪ في تحقيق النمو الاقتصادي، بينما اتسمت الإنتاجية الكلية في مصر بالضعف، حيث بلغ معدل نموها نحو (-١,١٧٪) في متوسط الفترة (١٩٧٥-٢٠١١). كما أظهرت نتائج محاكاة السيناريوهات المختلفة المستندة إلى المعادلة المحاسبية للنمو أنه لكي تحافظ مصر على معدل للنمو يبلغ نحو ٨,٩٪ في متوسط العشر سنوات القادمة، فلا بد من زيادة مساهمة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج إلى نحو ١٦,٥٪ من إجمالي النمو.

على هذا النحو، أتمنى أن يكون هذا المؤلف مفيداً للدارسين والباحثين بل وللقارئ العادي ولصناع القرار. وأهدي هذا العمل المتواضع إلى روح والدي رحمه الله حباً وتقديراً، ولأمي الحبيبة أطال الله في عمرها وأخواتي الأعزاء. وأهدي هذا العمل وكل تقديري إلى زوجي الحبيب الذي هو دائماً سندا لي في كل حياتي العلمية والأسرية. كما أحب أن أهدي هذا العمل لأبنائي الأحباء محمد وهيام. ولا يفوتني أن أشكر أستاذي الفاضل دكتور عادل المهدي على دعمه المتواصل لي طوال مشواري العلمي، وأهديه هذا العمل المتواضع. وكذلك أقدم شكري الجزيل للأستاذ الدكتور يوسف إبراهيم يوسف مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر على ما قدمه من عون لي كي يظهر هذا الكتاب إلى النور. ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن ينفعنا بما علمنا ويعلمنا ما ينفعنا في ديانا وآخرتنا، والله من وراء القصد، إنه نعم المولى، ونعم النصير.

المؤلف

أ.د/ نيفين طريح

أثر تسهيلات التجارة على التجارة
البيئية لدول منطقة التجارة الحرة
العربية الكبرى

أثر تسهيلات التجارة على التجارة البينية لدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى^(*)

١- مقدمة البحث

في إطار المستجدات الإقليمية والدولية التى يشهدها الاقتصاد العالمى منذ منتصف تسعينيات القرن الماضى تشكلت ملامح جديدة لهذا الاقتصاد العالمى بمختلف أبعاده المحلية والإقليمية والدولية. وفى هذا السياق أصبحت التكتلات الإقليمية من أهم الترتيبات والأدوات التجارية التى تشكل أركان النظام العالمى الجديد. وقد اكتسبت التكتلات التجارية الإقليمية أهمية متزايدة على صعيد الاقتصاد الدولى خلال السنوات الماضية، فلم تعد أي دولة فى الوقت الراهن إلا وقد أصبحت عضواً على الأقل فى إحدى التجمعات التجارية. وتفيد إحصاءات منظمة التجارة العالمية بأن هناك ما يزيد عن ٥٠٥ اتفاقية إقليمية تم الإبلاغ عنها للمنظمة حتى منتصف عام ٢٠١١، وفى نفس التاريخ يوجد نحو ٣١٣ اتفاقية معمول بها. وتهمين تلك الاتفاقيات على نحو ٥٠٪ من اجمالى التجارة العالمية.

وتفيد الإحصاءات أن مناطق التجارة الحرة والاتفاقات التجارية الجزئية تستحوذ على ٩٠٪ من اجمالى الاتفاقات التجارية، والنسبة الباقية (١٠٪) تنقسمها المستويات الأعلى للتكامل التجارى^(١).

وترجع الجذور النظرية للاهتمام بموضوع التكتلات الاقتصادية الى فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى، وهى الفترات التى رافقت بناء واستكمال منظومة الاتحاد الأوربي بمختلف مستوياته. وقد تزامن هذا مع بروز عديد من الكتابات النظرية والتطبيقية التى اهتمت بالفكر التكاملى الأقليمى، حيث انصب اهتمامهم على ما

(*) البحث منشور فى مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العددان ٥٧-

٥٨، شتاء-ربيع ٢٠١٢، السنة التاسعة عشر، الصفحات (٤٧-٨٤).

(1) See; www.wto.org

يحققه التكامل التجارى من آثار ساكنة تتمثل فى خلق وتحويل للتجارة. وقد تعرضت وجهة النظر هذه إلى انتقادات من قبل بعض الاقتصاديين فى السبعينيات من القرن الماضى، وأوضح هؤلاء أن المبررات المتعلقة بخلق وتحويل التجارة لا تتناسب مع الدول النامية حيث لا تسمح لها هياكلها الاقتصادية الصغيرة والمتشابهة، وإمكاناتها المحدودة من الاستفادة من المكاسب التى تمثل فى خلق وتحويل التجارة الناجمة عن التكامل التجارى. بناءً عليه فقد انصب تركيز هؤلاء الاقتصاديين وما تبعهم من جيل ثانٍ لفكر التكتلات على الآثار الديناميكية لقيام التكتلات على الدول الأعضاء التى تتمثل غالباً فى أثر المنافسة وتحسين الكفاءة والاستفادة من وفورات النطاق والسعي لتبنى سياسات مشتركة لإزالة القيود التى تنعكس على رفع تكاليف التجارة البينية وتقيدها^(١).

فى هذا الصدد - ومن منطلق أن الانضمام لتكتل إقليمي أصبح أمراً حتمياً للدول النامية، جاءت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ككيان عربي تجارى لمواجهة التطورات والمنافسة الدولية التى يفرضها النظام العالمى الجديد، وفى نفس الوقت للحفاظ على المصالح الاقتصادية العربية وتعزيزها بما يتناسب مع الكيان الاقتصادي التجارى الدولى متعدد الأطراف^(٢).

وقد دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الجاتا) حيز التنفيذ فى يناير ٢٠٠٥ بعد رحلة استمرت ثمان سنوات فى استكمال بناء المنطقة. وأصبحت معظم السلع ذات المنشأ العربى المتبادلة بين الدول الأعضاء فى المنطقة - والذى يصل عددهم حتى نهاية عام ٢٠١٠ إلى ١٨ دولة - معفاة من كافة الرسوم والضرائب الجمركية ذات الأثر المائل. وبالرغم من تخفيض التعريفات الجمركية تدريجياً ووصولها إلى الصفر مع مطلع عام ٢٠٠٥، إلا أن استفادة التجارة العربية كانت أقل كثيراً مما كان متوقفاً، حيث بلغت نسبة التجارة البينية إلى إجمالى التجارة الخارجية للدول الأعضاء فى الجاتا نحو ٩,١٪ فى متوسط الفترة

(١) علاوي محمد الحسن، «الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي»، مجلة الباحث، العدد ٧٠٧، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص ١٠٧-١٠٨.

(2) International Trade Negotiations, regional integration and South- South trade, especially in Commodities, paper prepared by the UNCTAD secretariat 2010,

(١٩٩٨ - ٢٠١٠) ولم تتغير هذه النسبة كثيراً عما كانت عليه قبل سنوات سابقة لإنشاء الجافتا، حيث قدرت تلك النسبة بحوالي ٩٪ خلال الفترات ١٩٩٣ - ١٩٩٧. وقد تناقصت نسبة التجارة العربية البينية من ١٠,٧٦٪ إلى إجمالي التجارة العربية لتصل تلك النسبة إلى ٨,٥٦٪ في نهاية عام ٢٠١٠م^(١).

علاوة على ما سبق فإن الطبيعة الهيكلية للتجارة العربية البينية لا زالت تكتسب نفس السمات التي ظلت تميزها لعقود طويلة قبل إنشاء الجافتا، إذ لا تزال صناعات النفط والمعادن والكيماويات تحتل النسبة الأكبر من هيكل التجارة العربية البينية، كما يتسم التبادل التجاري البيني بالتركز الجغرافي الشديد بين مجموعة من الدول المتجاورة جغرافياً أو التي ترتبط معاً باتفاقات تجارية في إطار المنطقة العربية. وهو ما يعني أن هناك عديداً من المعوقات الأخرى غير الجمركية تحول دون تسهيل مرور وتدفق التجارة العربية البينية، بل وأن هذه العقبات تأثيرها السلبي أقوى من المنافع والإيجابيات المتوقعة من جراء تنفيذ تخفيضات جمركية في إطار تنفيذ الجافتا. ومن هذا المنطلق يجب تحديد أهم المعوقات المرتبطة بتسهيل تدفق التجارة البينية في إطار الجافتا ومدى تأثيرها على التبادل التجاري العربي البيني، ومن ثم التعرف على ما إذا كان يمكن التعويل بأن تحسين تلك التسهيلات سيحقق بالفعل منافع للتجارة العربية البينية تفوق التأثير الحالى لإزالة القيود الجمركية، وبالتالي الخروج باستراتيجية مقترحة للتعاون لتعزيز التجارة العربية البينية.

١-١ إشكالية وأهمية البحث

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نموذجاً لتعاون اقتصادي عربي هدفه الأساسي تحريك منافع التجارة لصالح أعضائه من خلال الاستناد إلى خفض الضرائب الجمركية وكافة الرسوم ذات الأثر المماثل، إضافة إلى إلغاء القيود غير الجمركية والتي تحد من مسار التبادل التجاري العربي البيني. ولكن ما حدث بالفعل أنه في غضون ثمان سنوات من بدء المرحلة الانتقالية لإقامة المنطقة بدءاً من مطلع ١٩٩٨م حتى مطلع ٢٠٠٥ هو

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠.

استمرار التعريفات الجمركية في الانخفاض التدريجي حتى وصلت إلى الصفر، بينما ما زالت هناك كثير من القيود غير الجمركية من إجراءات ورسوم واشتراطات قائمة في إطار التبادل التجاري داخل المنطقة العربية، ونتيجة ذلك أن التبادل التجاري العربي البيني لا يزال ضعيفاً ومتواضعاً مقارنة بنظيره على مستوى التكتلات الاقليمية الدولية الأخرى. فمثلاً، تقدر التجارة البينية للاتحاد الأوربي إلى إجمالي تجارته الخارجية نحو ٦٤٪ في عام ٢٠١٠، وتقدر التجارة البينية لدول اتحاد الآسيان نحو ٣١٪ لإجمالي تجارتها البينية، وتبلغ نحو ٢٢٪ لمنطقة الميركسور خلال نفس العام^(١).

انطلاقاً مما سبق تنبع أهمية الورقة البحثية الحالية من أن هناك معوقات غير جمركية تحد من تأثير تنفيذ الاتفاقية على حجم التجارة العربية البينية، بل والأبعد من ذلك أنه في حين تضمن البرنامج التنفيذي للجافتا عناصر لتخفيض القيود غير الجمركية فلا زالت هناك مسببات وعوائق واشكالات تحول دون تخفيض تلك القيود. وهو ما يلقي الضوء على قضية أخرى أكثر أهمية من عناصر البرنامج التنفيذي ذاته، ألا وهي تسهيلات التجارة والتي تتضمن كافة العوامل المادية والمؤسسية والإجرائية والمالية المرتبطة ببنية النقل والاتصالات والشحن والجمارك والخدمات الداعمة للتجارة عبر الحدود الدولية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. إذن فالأمر يتطلب تحليل واقع تلك التسهيلات في الدول العربية وكيف تتسبب في إعاقة التجارة البينية، ومن ثم وضع تصورات لتحسين حجم وأداء التجارة البينية بين الدول أعضاء الجافتا، والوصول إلى صيغة جديدة للتعاون التجاري لتسهيل مرور تعاملات السلع والبضائع عبر الحدود العربية.

٢-١ فرضية وهدف البحث

تسعى الورقة البحثية الحالية إلى اختبار فرضية أن تسهيلات التجارة تؤثر إيجابياً على حجم التجارة البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بصورة أكبر من تأثير خفض التعريفات الجمركية. ومن أجل اختبار الفرضية الرئيسية للبحث تهدف الدراسة الحالية إلى

(1) UN ComTrade Database.

إختبار أثر قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على أداء التجارة البينية للمنطقة، ودور تسهيلات التجارة وذلك لاقتراح عدد من الأولويات والخيارات التى تعمل على دعم التعاون التجارى العربى وتسهم فى تحسين تأثير الجافتا على نمو التجارة العربية البينية.

٢-١ المنهج والأساليب المستخدمة:

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي، حيث تم استقراء واقع منطقة التجارة الحرة العربية بأنها لا تحقق منافع ملموسة للتجارة العربية البينية، ومن ثم تجميع البيانات والإحصاءات المتعلقة بتطور التجارة العربية البينية، والاستناد إلى مؤشرات تتعلق بتسهيلات التجارة فى الدول الأعضاء. وتحليل تلك البيانات ودراسة الوضع الراهن لها يتم التوصل إلى نتائج بشأن مدى صحة وانطباق فرضية الدراسة.

وقد اعتمد البحث على الأسلوب الوصفى وذلك من خلال العرض المختصر للبرنامج التنفيذي للجافتا وأهم القضايا الفنية المرتبطة به. كذلك تم الاستناد إلى الأسلوب التحليلى بهدف عرض التطور فى أداء التجارة البينية للدول الأعضاء قبل وبعد تنفيذ الجافتا وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات الكمية. وتم كذلك تحليل لتطور بعض أهم المؤشرات المتعلقة بتسهيلات التجارة وذلك على مستوى الدول العربية الأعضاء فى الجافتا. كما استندت الورقة البحثية إلى الأسلوب القياسى وذلك لتقدير أثر التخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية على حجم التجارة العربية البينية، كما تم تقدير أثر تسهيلات التجارة على حجم التجارة العربية البينية. وتم الاستناد إلى أسلوب المحاكاة Simulation model للوصول إلى صيغة مقترحة لتحسين أثر تسهيلات التجارة على حجم التجارة العربية البينية.

١-٤ أجزاء البحث:

تنقسم الورقة البحثية الحالية إلى ستة أجزاء بعد المقدمة والتى شكلت الجزء الأول، يذهب الجزء الثانى إلى استعراض أهم تجارب التكامل التجارى العربى بشكل موجز وصولاً إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، ثم توصيف للوضع التنفيذي الحالى وأهم

مشكلات التنفيذ التي أثرت على أداء التجارة العربية البينية، ويتم في الجزء الثالث التطرق إلى تحليل وقياس أثر قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة البينية للجافتا باستخدام مؤشرات كمية ونماذج إحصائية، ويتناول الجزء الرابع من الدراسة تحليلاً لتسهيلات التجارة وقياس تأثيرها على حجم التجارة البينية للمنطقة، أما الجزء الخامس فيتم فيه عرض لأهم خيارات السياسة باستخدام أسلوب المحاكاة لتعزيز دور تسهيلات التجارة في دعم التجارة العربية البينية، وأخيراً يذهب الجزء السادس إلى عرض لأهم النتائج والاستنتاجات.

٢- تجارب التعاون التجاري العربي وصولاً إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يتعرض الجزء الحالي لمحاولات التعاون العربي التجاري قبل إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما يتعرض لأهم القضايا التطبيقية التي تواجهها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والموقف التنفيذي الحالي للمنطقة لما لذلك من انعكاسات على هيكل وحجم واداء التجارة العربية البينية خلال مراحل تنفيذها حتى الوقت الراهن.

١-٢ ما قبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

بدأت محاولات التكامل التجاري العربي منذ إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، حيث أخذت الدول العربية في إصدار قرارات وصياغة اتفاقات لتحقيق اندماج اقتصادي اقليمي. وكانت اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت المحاولة الأولى للتكامل في عام ١٩٥٣، وفي عام ١٩٥٧ تم توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة. وبعد حوالي سبع سنوات أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قراراً بإقامة سوق عربي مشترك قوامه تنفيذ تخفيضات جمركية تدرجية على المنتجات العربية المتبادلة. ولم يكتب للمحاولات والخطوات السابقة النجاح، حيث دائماً ما كانت تسيطر على تلك المحاولات المصالح السياسية للدول الأعضاء. وفي عام ١٩٨١ قامت الدول العربية بإبرام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، وقد شكلت تلك الاتفاقية أساس قيام الجافتا فيما بعد. وقامت الدول العربية باستثناء الجزائر، جيبوتي، وجزر القمر بالتوقيع على

الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٨٣، ولم تحدد الاتفاقية الالتزامات الكمية والزمنية للتنفيذ. ومنذ منتصف التسعينيات وتزامناً مع إنشاء منظمة التجارة العالمية وما أوجدته من نظام تجارى متعدد الاطراف، علاوة على تنامي الاتفاقيات الثنائية بين دول متقدمة ودول نامية، وخاصة في إطار انطلاق اتفاقيات الشراكة الأوروبية ومتوسطة والتي أصبحت كثير من الدول العربية أهم أطرافها، فإن فكرة التكامل التجارى العربى الإقليمي تم إحيائها مرة أخرى. على هذا النحو أقر المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجامعة في عام ١٩٩٧ الإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى، بحيث يتم إجراء تخفيض تدريجي للتعريفات الجمركية بدءاً من عام ١٩٩٨ على مدار ١٠ سنوات، خفضت فيما بعد إلى سبع سنوات لتصبح الجمارك على التجارة العربية السلعية البينية صفراً مع مطلع عام ٢٠٠٥^(١).

وقد وقعت على تلك الاتفاقية وقتها ١٤ دولة عربية وهي الدول الأعضاء في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري باعتبار أن ذلك شرطاً أساسياً للانضمام لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باستثناء الصومال وموريتانيا اللتان لم تنضم إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى^(*).

٢.٢ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (العناصر، الموقف التنفيذي، القضايا والإشكالات)

يستند البرنامج التنفيذي للجافتا إلى عدد من القواعد والعناصر والتي تعتبر اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري أساساً لها، وذلك لتحقيق الهدف الرئيسى للاتفاقية ألا وهو دعم التبادل التجاري البيني بين الدول الأعضاء. ومن أهم العناصر الرئيسية للاتفاقية أنه

(1) See:
- Abdullah M. Al Obaidan(2000), "Gain from regional trade integration: The case of the Arab countries", Journal of King Abdulaziz University, Volume no 14, pp 3-16.
- Peridy, N.(2007), "Toward a Pan Arab Free Trade Agreement", The Developing Economies, 43(3): 333-335.

(*) حتى نهاية ٢٠١٠ بلغ عدد الدول الأعضاء ١٨ دولة وهم الأردن، الإمارات، البحرين، الجزائر، تونس، السعودية، سوريا، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب. والدول الأقل نمواً السودان واليمن وتنتهى مرحلتها التطبيقية عام ٢٠١٢، وفلسطين تحظى بمعاملة خاصة في إطار المنطقة.

يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة وفقاً لأسلوب التحرير التدريجي بنسب متساوية ١٠٪. خلال فترة ١٠ سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٩٨ لينتهي التخفيض في يناير ٢٠٠٥. وقد أجازت الاتفاقية استثناء بعض المنتجات الصناعية المتبادلة من التخفيض التدريجي للرسوم والتعريفات الجمركية بشرط ألا تزيد قيمة السلع المستثناة للدولة العضو عن ١٥٪ من قيمة صادراتها البينية. وقد أقرت الاتفاقية بأن تنتهي جميع الاستثناءات الممنوحة مع نهاية المرحلة الانتقالية لتنفيذ الجافتا. ومن جهة أخرى أقرت الاتفاقية أنه من حق الدول الأعضاء أن تقدم بقائمة من المنتجات الزراعية المستثناة من التخفيض الجمركي خلال مواسم إنتاج تلك السلع في الدولة العضو فيما يعرف بالروزنامة الزراعية، وذلك حتى تستطيع الدولة العضو تعديل هيكل إنتاجها الزراعي تجاه تشكيلة زراعية تنافسية. وقد اشترطت الاتفاقية أن تقدم كل دولة عضو قائمة مكونة من ١٠ منتجات زراعية كحد أقصى ولفترة لا تتجاوز ٤٥ شهراً لإجمالي المنتجات. وفي عام ٢٠٠١ وفقاً لقرار مجلس الجامعة تم تقليص السلع الزراعية المستثناة إلى ٧ منتجات بحد أقصى ٣٥ شهراً كفترة إجمالية لكل دولة، وقد أقرت الاتفاقية بأن ينتهي العمل بالروزنامة الزراعية في موعد اقضاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج، وأنه لا يجوز منح استثناءات أخرى لسلع زراعية خارج نطاق الروزنامة. ووفقاً للاتفاقية تعتبر السلع ذات منشأ عربي عندما لا تقل القيمة المضافة المحلية عن ٤٠٪ من إجمالي قيمتها النهائية وقد تصل إلى ٢٠٪ في حالة الصناعات التجميعية، وقد طالبت بعض الدول بصيغة أكثر تشدداً بأن تكون النسبة ٦٠٪. وقد أقر المجلس بإعداد قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية المتبادلة بحيث يتم العمل بقواعد المنشأ العامة بصورة مؤقتة خلال المرحلة الانتقالية للجافتا ومع نهاية عام ٢٠٠٧ يتم البدء في تطبيق قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية. إضافة إلى ما سبق فقد أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نمواً وهي السودان واليمن وفلسطين بحيث تتمتع فلسطين بالاعفاء الكامل من أية رسوم وضرائب ذات أثر مائل، أما اليمن والسودان فقد أقرت الاتفاقية أن تبدأ كل منهما في التخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية والرسوم بدءاً

من عام ٢٠٠٦ وتستكمل عملية التخفيض بنهاية عام ٢٠١٠ وامتدت فيما بعد إلى ٢٠١٢^(١).

وقد واجه تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عدداً من الاشكالات إذ لا يزال هناك عديد من القضايا القائمة حتى الوقت الحالى والتي تحول دون سريان منافع الاتفاقية بشكل عادل لجميع الدول الأعضاء^(٢):

ففيما يتعلق بالاستثناءات فكان من المفترض أن ينتهى العمل بها في عام ٢٠٠٢، ولكن ظلت كل من تونس والمغرب ومصر تطبق الاستثناءات بعد هذا التاريخ. ولا شك أن استمرارية وجود القوائم السلبية والاستثناءات قد قلل من احتمالات الاستفادة الكاملة من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ومن جهة أخرى فعلى الرغم من انتهاء العمل بالروزنامة الزراعية في فبراير ٢٠٠٥ فقد أوقفت مصر العمل بها في نهاية عام ٢٠٠٦، بينما تم تمديد العمل بالروزنامة الزراعية للبنان إلى عام ٢٠١١. ومن جهة أخرى تقوم بعض الدول بالتحايل على تطبيق الروزنامة الزراعية. كذلك كثيراً ما يحدث تعارض بين الروزنامة المطبقة في إطار الاتفاقيات الثنائية وتلك المطبقة في إطار الجافتا. كما لم يتم استكمال قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية المتبادلة داخل الدول الأعضاء، فحتى منتصف عام ٢٠١٠ تم الانتهاء من إعداد قواعد منشأ تفصيلية لنحو ٥٠٪ فقط من السلع المدرجة بجداول التعريفات الجمركية. ومما لا شك فيه أن هذا التأخير في إعداد مشروع تفصيلي لقواعد منشأ عربية من شأنه تأخير الاستفادة الكاملة من الجافتا. ومن العوامل التي تعيق الاستفادة الكاملة من الجافتا هو أنه لازالت بعض الدول لا تطبق التخفيض الجمركي الكامل. حيث تقدمت كل من اليمن والسودان في عام ٢٠٠٨ بطلب إلى الأمانة العامة للجامعة لتعديل جدول الشرائح الجمركية المتبقية من التخفيض حتى عام ٢٠٠٨، حيث كانت السودان

(١) معتمد رشيد سليمان، (٢٠١٠)، «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: الاندماج الاقليمي، التطبيق، النتائج الاقتصادية»، الأمانة العامة، مركز جامعة الدول العربية، تونس، ص: ٢٦-٣١.

(٢) محمود بيلي، هاجر بغاصة «أثر منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل»، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، ورقة عمل رقم ٤٠، ٢٠٠٨، ص: ٢٣-٢٦.

وصلت بالتطبيق إلى مستوى ٦٠٪، واليمن وصلت إلى مستوى ٦٤٪ على أن يستمر بتطبيق التخفيض بدءاً من عام ٢٠٠٩ بنسبة ٧٠٪ لكل منهما وصولاً إلى التخفيض الجمركي الكامل في مطلع عام ٢٠١٢. هذا إلى جانب انضمام الجزائر رسمياً إلى المنطقة عام ٢٠٠٩ واعتبار مارس ٢٠٠٩ تاريخاً رسمياً لبدء الجزائر بتنفيذ الاعفاءات الجمركية الكاملة للسلع المتدفقة إلى أراضيها من الدول العربية الأعضاء في إطار الجافتا، ومن أبرز القيود الحالية التي تواجه الجافتا تمسك الجزائر بإدراج عدد كبير من السلع العربية المستوردة على القائمة السلبية^(١).

إضافة إلى ما سبق لم يتم حتى الآن توحيد أو حتى اعتماد المواصفات العربية، وهو ما قلل من حجم الاستفادة من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حتى بعد تخفيض التعريفات الجمركية إلى الصفر، كذلك لا يتم الاعتراف المتبادل للشهادات الفنية والصحية. ويتم حالياً العمل على توحيد تلك المواصفات في إطار المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والتوصل إلى قائمة إلزامية لهذه المواصفات والاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة. وقد زاد عدد المواصفات العربية المعتمدة من ٣١٢٨ مواصفة بنهاية عام ٢٠٠٦ إلى ٨٩٥٤ مواصفة بنهاية عام ٢٠١٠. من جهة أخرى لا يزال العمل جارياً لتوحيد هياكل الرسوم والمصاريف النقدية والمالية وتوحيد مسمياتها في الدول أعضاء الجافتا^(٢).

استناداً لما سبق يمكن استنتاج أن الأدوات التي استخدمت في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إما أنها غير كافية، أو أن هناك منظومة من المعوقات التشريعية والمؤسسية التي حالت دون تطبيق تلك الأدوات ووقفت عائقاً أساسياً أمام التطبيق الكامل لإقامة تجارة عربية ببنية واسعة النطاق. وفي هذا الصدد يجب التعرف بشكل تحليلي على مدى استفادة التجارة العربية البينية من قيام منطقة التجارة الحرة العربية وذلك خلال

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، (٢٠٠٩)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية، ص: ٤٦-٥٥.

(٢) المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، تقرير إنجازات مركز المواصفات والمقاييس للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

فترات التنفيذ المرحلي إلى سنوات ما بعد التطبيق وذلك للخروج بعدد من الاستنتاجات تتعلق بمدى ملائمة الجافتا لدعم التجارة العربية البينية أم أن هناك آليات وأدوات جديدة مطلوبة لتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتعظيم فوائدها.

٣. أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على أداء التجارة العربية البينية:

بالرجوع إلى عديد من الدراسات المعنية بقياس أثر التكتلات على التجارة البينية لأعضائها فإنه يمكن استخدام عدد من الأساليب والمؤشرات الكمية والنماذج القياسية وذلك لتقدير وتحليل مدى تأثير الجافتا في تحسين حجم وأداء التجارة البينية للدول الأعضاء، وهذا ما يتم تناوله في الأجزاء اللاحقة. وعلى الرغم من تصاعد الاهتمام بما يمكن أن تحققه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من منافع متوقعة لأعضائها وللمنطقة العربية ككل، إلا أنه لا يوجد سوى عدد قليل من الدراسات تطرقت إلى هذا الموضوع. وتوصلت معظم تلك الدراسات إلى عدم جدوى الجافتا في زيادة حجم التجارة العربية البينية إلى معدلات مرتفعة، وأرجعت معظم الدراسات ذلك إلى وجود عوائق هيكلية ومؤسسية وقيد غير جمركية بالمنطقة العربية^(*).

١.٣ تحليل تطور حجم وهيكل التجارة البينية للجافتا

شهدت التجارة البينية نمواً بسيطاً خلال الفترات السابقة واللاحقة لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث ارتفعت قيمة التجارة البينية للمنطقة من نحو ٢٦ مليار دولار عام ١٩٩٦ إلى حوالي ٣٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠، حيث كانت نسبة التخفيض الجمركي قد وصلت إلى ٣٠٪، ثم واصلت قيمة التجارة البينية ارتفاعها لتصل إلى نحو ٨٥ مليار دولار عام ٢٠٠٥ وذلك عند التطبيق الكامل للتعريفات الجمركية الصفرية، ووفقاً لأحدث الأحصاءات فقد بلغت إجمالي قيمة التجارة البينية (الصادرات والواردات البينية) لدول أعضاء الجافتا في عام ٢٠١٠ نحو ١٥٢,٩ مليار دولار^(١).

(*) See: (Al-Atrash, H. and T. Yousef:2000), (Abdullah M. Al Obaidan:2000), (Awad, T. and A. Bakir:2008), (Péridy, N. ; 2009), (Péridy, N. and A. Ghoneim: 2009), (Lee, Yu-Feng L. and Abdelaziz Gohar: 2009), (Hossain, Y:2009),

(١) صندوق النقد العربي، أعداد مختلفة ٢٠٠٢-٢٠١٠.

ومن الملاحظ أن معدل نمو تجارة الدول الأعضاء مع العالم الخارجي دون منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى رغم أنه كان ينمو بمعدلات أقل بفارق بسيط عن معدل نمو التجارة البينية للمنطقة خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٤، فقد أخذت الصورة تتغير خلال الستة سنوات الأخيرة لصالح التجارة خارج الجافتا وهو ما يدل على وجود عوائق داخل المنطقة العربية تحد من توسيع التجارة البينية مقارنةً بنمو تجارتها على المستوى العالمي.

جدول (١) معدلات نمو التجارة البينية للجافتا خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٠٪

متوسط معدل النمو السنوي للتجارة العربية خارج الجافتا	متوسط معدل النمو السنوي للواردات العربية خارج الجافتا	متوسط معدل النمو السنوي للمصادر العربية خارج الجافتا	متوسط معدل النمو السنوي للتجارة البينية	متوسط معدل النمو السنوي للواردات البينية	متوسط معدل النمو السنوي للمصادر البينية	
9.8	5	14	14.7	16.9	13.03	١٩٩٧-١٩٩٤
12.9	12.7	14.4	13.6	13.2	14.1	٢٠٠٤-١٩٩٨
22.1	21.2	20.8	15.6	14.7	16.4	٢٠١٠-٢٠٠٥

وعلى الرغم من ارتفاع قيمة التجارة العربية البينية خلال السنوات اللاحقة لتطبيق الاتفاقية، إلا أن نسبتها لإجمالي التجارة الخارجية للدول الأعضاء سارت ببطء شديد خلال تلك الفترة، ودائماً ما تتمحور حول النسبة ٩-١٠٪، وباستبعاد الصادرات والواردات النفطية فقد بلغت نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة العربية نحو ١٣,٥٪ في متوسط الفترة (١٩٩٤-٢٠١٠).

جدول (٢) تطور حصة التجارة البينية للجافتا خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٠٪

الفترة	التجارة البينية ٪ لاجمالي التجارة الخارجية للجافتا	التجارة البينية ٪ لاجمالي التجارة الخارجية للجافتا بدون نفط
١٩٩٧-١٩٩٤	٨,٨	١٢,٢٥
٢٠٠٤-١٩٩٨	٩,٣	١٤,٤٣
٢٠١٠-٢٠٠٥	٩,١	١٣,٢٥

المصدر: حسب معرفة الباحث استناداً إلى إحصاءات صندوق النقد العربي، والتقارير الاقتصادية العربية
الموحد، جامعة الدول العربية، إعداد مختلفة

ومن جهة أخرى تشير البيانات إلى أنه لم يترتب على إقامة واستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ثمة تغيير في الهيكل السلعي والجغرافي لنمط التبادل التجاري البيني للمنطقة. فبالرغم من مرور ما يزيد عن ١٠ سنوات من بدء تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فلا يزال هيكل التجارة السلعية البينية للدول الأعضاء يميل إلى التركيز الشديد، حيث تسيطر المواد الخام والوقود المعدني على ما يزيد عن ٥٠٪ من إجمالي الصادرات البينية للمنطقة. وحافظت صادرات الأغذية والمشروبات على ترتيبها في المكانة الثانية في هيكل الصادرات البينية للمنطقة طوال الفترة السابقة والتالية لإنشاء الجافتا، وظلت الصادرات العربية من الكيماويات والبتروكيماويات تستحوذ على نسبة تتراوح بين ١٣٪ إلى ١٥٪، ثم أخذت تلك النسبة تتراجع قليلاً حيث بدأت الصادرات البينية من المنتجات المصنعة في النمو، حيث اكتسبت بعض الدول العربية منها الأردن وتونس والمغرب والإمارات بعض المزايا النسبية في تصدير تلك المنتجات للمنطقة العربية، وظلت الصادرات البينية من الآلات والمعدات للدول الأعضاء تستحوذ على حصة مستقرة تقريباً تتراوح بين ٣,٦٪ إلى ٦٪. وفيما يتعلق بهيكل الواردات البينية للدول الأعضاء فقد ظلت المجموعة المتعلقة بالمواد الخام والوقود المعدني تحتل المرتبة الأولى طوال السنوات السابقة

والتالية لتطبيق الجافتا. أما الواردات البينية داخل دول أعضاء الجافتا للآلات والمعدات فهي تحتل النسبة الأقل، وإن كانت أخذت تلك النسبة في الارتفاع بعد سنوات قليلة من تطبيق الجافتا، حيث اكتسبت بعض دول المغرب وكذلك لبنان والإمارات بعض المزايا في تصدير تلك المنتجات للأسواق العربية^(١).

من جهة أخرى ترتفع درجة التركيز الجغرافي للتبادل التجاري داخل الجافتا، فتشير الإحصاءات إلى أنه قبل إنشاء الجافتا كانت نحو ٧٠٪ من التجارة البينية لدول مجلس التعاون العربي تتم بين بلدان نفس المجموعة، وأصبحت تلك النسبة ٦٧٪ في متوسط الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠. وتشير الإحصاءات أيضاً إلى أن أكثر من نصف التجارة البينية لدول المغرب العربي تتم مع دول تلك المنطقة، حيث بلغت نحو ٥٦٪ خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، وكانت تدور حول ٦٤٪ منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي. وتدل الإحصاءات على أن نحو ٤٠٪ من التجارة البينية لدول المشرق العربي إلى الجافتا موجهة لنفس مجموعة الدول خلال الفترات السابقة لإنشاء الجافتا، وبلغت ٣٦٪ في خلال الفترات ٢٠٠٥-٢٠١٠^(٢).

الجدير بالذكر أن التحليل السابق لا يعطي مؤشراً كافياً لمدى استفادة الدول الأعضاء في المنطقة من زيادة تكاملها التجاري بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة. ويتم الاستناد إلى عدد من المؤشرات لتعكس تأثير الجافتا على تحسين درجة وأداء وإمكانات التكامل التجاري البيني للدول الأعضاء.

٢.٣ تحليل أداء وإمكانات التكامل التجاري داخل الجافتا باستخدام مؤشرات كمية

حتى يتسنى معرفة مدى مساهمة إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تحسين

(١) سمية كبير، (٢٠١٠)، أداء التجارة العربية البينية ٢٠٠٠-٢٠٠٤، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر، العدد الخامس. ص: ٧٩-٨٢.

(٢) تم التحليل استناداً إلى بيانات United Nations, COMTRADE database

مستوى الأداء والتكامل البيني للصادرات والواردات للدول الأعضاء، سيتم الاستناد إلى عدد من المؤشرات الكمية والتي تم استخدامها في عديد من الدراسات التطبيقية^(١):

١.٢.٢ مؤشر كثافة التجارة البينية

Intra-Regional Trade Intensity Index (TI_{gafa})

يعكس المؤشر حصة التجارة البينية للدولة أو للتكتل لاجمالي تجارة الدولة أو التكتل إلى الأهمية النسبية للتجارة الاجمالية للدولة أو التكتل لاجمالي التجارة العالمية.

$$TI_{gafa} = \frac{T_{gg} / T_{ig}}{T_w / T_w}$$

حيث (T_{gg}) عبارة عن التجارة البينية لمنطقة الجافتا، أما (T_{ig}) فيعبر عن التجارة الإجمالية الخارجية للجافتا، ويشير (T_w) إلى إجمالي التجارة العالمية. كلما زادت قيمة المؤشر عن الواحد الصحيح كلما دل ذلك على كثافة تجارية بينية أكبر مع التكتل مقارنة بالتجارة مع العالم الخارجي. ولكن الأهم هو تتبع تطور قيمة المؤشر خلال الفترات الزمنية المختلفة للتعرف على مدى اتجاه التجارة البينية للارتفاع أو الانخفاض بما يعكس زيادة أو تناقص فرص التكامل التجاري الإقليمي الذي تحققه الاتفاقية لأعضائها. وتشير بيانات الجدول رقم (٣) إلى أنه بالرغم من ارتفاع قيمة مؤشر كثافة التجارة عن الواحد الصحيح خلال كل الفترات المذكورة في الجدول، إلا أن قيمة المؤشر قد أخذت اتجاهاً نزولياً منذ عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠. ويشير التحليل السابق إلى أن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم ينجح في تكثيف التجارة بين الدول الأعضاء، بل على العكس فقد اتجهت تجارة الدول الأعضاء مع العالم الخارجي للنمو بمعدل أكبر من نمو التجارة البينية. وبحساب قيمة المؤشر على مستوى الدول الأعضاء فتعتبر الإمارات والمغرب والكويت وقطر من الدول التي شهدت انخفاضاً ملموساً في قيمة مؤشر كثافة التجارة داخل الجافتا، بينما تعتبر العراق من الدول التي اتجهت إلى تكثيف تجارتها بشدة داخل المنطقة العربية أثر قيام الجافتا

(1) Cheong D. (2010), "Methods for Ex Ante Economic Evaluation of Free Trade Agreements", Working Paper Series on Regional Economic Integration, Asian Development Bank, No. 52, pp; 3-9.

ولاسيما بسبب زيادة وارداتها البينية من الدول الأعضاء. والجدير بالذكر أن قيمة المؤشر تنخفض عن الواحد الصحيح في الجزائر وليبيا منذ الثلاث سنوات الأخيرة، وهو ما يدل على أن معظم تجارة تلك الدولتين تتم مع العالم الخارجي، علاوة على عدم انضمام الجزائر للجافتا قبل عام ٢٠٠٩. وقد تم تأكيد النتائج السابقة باستخدام مؤشري كثافة الصادرات البينية وكثافة الواردات البينية. وأشارت البيانات إلى أنه بالرغم من أن مؤشر كثافة الصادرات يزيد عن الواحد الصحيح فإن قيمته تتجه للتناقص رغم ارتفاعه في السنوات الأولى لتطبيق الاتفاقية مقارنة بالسنوات السابقة لها. مما يدل على أن صادرات العالم الخارجي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أخذت تنمو بمعدل يفوق نمو الصادرات البينية داخل المنطقة. أما فيما يتعلق بتطور مؤشر كثافة الواردات البينية فيتلاحظ من بيانات الجدول أن قيم المؤشر تتجه للانخفاض بعد عام ٢٠٠٠، وهو ما يشير إلى أن واردات العالم الخارجي من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتجه للنمو بمعدل أعلى من نمو الواردات البينية.

٢.٢.٣ مؤشر التوجه الاقليمي التجاري الذاتي

Regional Trade Introversion Index

يمكن اللجوء الى مؤشر اخر وهو التوجه التجاري نحو التكامل، ويوضح ميل التكتل للتبادل التجاري مع العالم الخارجي مقارنة بالميل للتبادل داخل التكتل نفسه. ويتخذ المؤشر الصيغة التالية $(Hir - HER) / (Hir + HER)$ ، حيث Hir تشير إلى: $(t_{rr} / t_{rw}) / (t_{or} / t_{ow})$ ، حيث t_{rr} التجارة البينية للجافتا، t_{rw} التجارة الاجالية للجافتا، و t_{or} تشير إلى تجارة الجافتا للعالم الخارجي - مستبعداً منها التجارة البينية للجافتا، t_{ow} التجارة الكلية العالمية مستبعداً منها تجارة الجافتا، و HER تشير إلى $(1 - (t_{rr} / t_{rw})) / (1 - (t_{or} / t_{ow}))$ وتتراوح قيمة المؤشر بين (١-) و (١). لو كانت قيمة المؤشر موجبة وتتجه للارتفاع فهذا يدل على أن معظم التجارة الإجمالية للتكتل تميل للتكثف والتوجه داخل التكتل، والعكس صحيح لو اتجهت القيمة للتناقص. وبصفة عامة لو انخفضت قيمة المؤشر عن الصفر فهذا يعنى أن التكتل لديه قاعدة تجارية أكثر اتجاهاً

وكثافة للخارج. وبمتابعة قيم المؤشر خلال السنوات المختلفة يتلاحظ أن قيمة المؤشر أكبر من الصفر سواء للمنطقة ككل أو لمعظم الدول، بمعنى قاعدة التبادل التجاري تكون أكثر إتجاهاً بين الدول الأعضاء وهذا مرجعه الانفتاح التجاري وخلق التجارة الذي أحدثته الجافتا وخاصة التعريف الصفرية، ولكن قيمة المؤشر تتجه إلى الانخفاض بصورة ملحوظة. وهو ما يدل على أن الجافتا لم تنجح في تكثيف التجارة العربية البينية بمعدل أكبر من تكثيفها للخارج وأن هناك ثمة عوامل أخرى تؤدي إلى تراجع فرص وامكانات تكثيف وتوجيه التجارة بين الدول أعضاء الجافتا. وعلى مستوى الدول الأعضاء فتتجه قيمة المؤشر للتناقص بصورة واضحة لمعظم الدول، ولاسيما الإمارات والبحرين وعمان وقطر والكويت ومصر والمغرب ولبنان. والجدير بالذكر أنها أخذت قيم سالبة للجزائر وليبيا، مما يدل على أن تلك الدولتين تميل للتبادل التجاري بصورة أكبر خارج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

جدول (٣) تطور مؤشرات الكثافة التجارية والتوجه الاقليمي للجافتا

المؤشرات	١٩٩٥	١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
مؤشر كثافة التجارة	٢,٨٧	٣,٨٤	٣,١٣	٣,٠٦	٢,٨٥
مؤشر كثافة الصادرات البينية	٣,٢٠	٤,٠٢	٤,٤	٣,٩	٢,٩
مؤشر كثافة الواردات البينية	٢,٣٩	٣,٥٩	٣,٦	٣,٣	٢,٨
مؤشر التوجه التجاري الاقليمي البيني	٠,٥٧	٠,٤٨	٠,٦٣	٠,٥٨	٠,٤٣

المصدر: حسب معرفة الباحث استناداً إلى إحصاءات التجارة العربية البينية التي سبق ذكر مصادرها

٢-٢-٣ مؤشر الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Index

يشير المؤشر إلى مدى تمتع الدولة بميزة نسبية ظاهرة في تصدير سلعة ما إلى منطقة أو دولة معينة مقارنة بميزة باقي دول العالم في تصدير تلك السلعة إلى نفس المنطقة أو الدولة.

ويحسب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة من خلال الصيغة التالية: $[Xcg/Xc]/[XWg/XW]$ ، حيث Xcg الصادرات البينية للدولة c من المجموعة السلعية g ، Xc إجمالي صادرات الدولة العضو إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، XWg الصادرات العالمية من المجموعة السلعية g ، و XW إجمالي الصادرات العالمية. وعندما تزيد قيمة المؤشر عن الواحد الصحيح فهذا يعنى تتمتع الدولة بميزة نسبية ظاهرة في تصدير المنتج. ويوضح الجدول التالى قيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للمجموعات السلعية الرئيسية خلال الأعوام ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠١٠ للمنطقة ككل وللدول الأعضاء.

جدول (٤) تطور هيكل المزايا النسبية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

Agriculture			Manufactured			Chemical			Crude material except fuel			Fuel			Food			الدول
2010	2000	1995	2010	2000	1995	2010	2000	1995	2010	2000	1995	2010	2000	1995	2010	2000	1995	
1,9	0,1	0,0	1,2	0,4	0,4	2,3	0,4	0,4	1,3	0,6	0,2	4,5	3,6	3,5	2,4	0,0	0,0	
3,8	0,1	0,0	1,1	0,3	0,5	1,4	0,3	0,5	2,2	0,3	0,1	3,6	3,5	3,5	6,5	8,9	11,3	
13,0	1,0	0,0	1,4	0,3	0,4	3,8	0,3	0,4	2,2	0,2	0,2	4,5	3,6	3,5	6,6	NA	NA	
0,0	0,0	0,0	1,4	0,7	0,6	1,2	0,7	0,6	1,3	0,6	0,2	4,5	3,6	3,5	0,2	0,2	0,2	
0,1	0,0	0,0	1,1	0,3	0,5	0,9	0,3	0,5	2,2	0,3	0,1	3,6	3,5	3,5	1,0	0,1	0,1	
0,0	0,0	0,3	0,8	0,4	0,5	0,2	0,4	0,5	2,2	0,1	0,2	4,5	3,6	3,5	1,9	0,1	0,1	
0,1	0,9	0,1	1,4	0,66	0,2	4,5	0,66	0,2	1,3	0,6	0,2	4,5	3,6	3,5	0,2	0,2	0,2	
0,0	0,5	0,05	1,2	0,3	0,1	3,6	0,3	0,1	2,2	0,3	0,1	3,6	3,5	3,5	1,0	0,1	0,1	
0,0	0,6	0,1	1,4	0,4	0,1	3,5	0,4	0,1	2,2	0,2	0,2	4,5	3,6	3,5	1,9	0,1	0,1	
0,43	0,07	0,0	0,4	0,1	0,6	1,3	0,1	0,6	1,3	0,6	0,2	4,5	3,6	3,5	0,2	0,2	0,2	
1,0	0,0	NA	0,4	0,3	0,3	2,2	0,3	0,3	2,2	0,3	0,3	2,2	0,3	0,3	0,2	0,2	0,2	
2,4	0,0	0,1	0,5	0,1	0,2	2,2	0,1	0,2	2,2	0,2	0,2	2,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	
6,5	6,9	8,7	2,1	5,7	2,8	0,08	5,7	2,8	0,08	2,8	2,8	0,08	0,08	0,08	0,2	0,2	0,2	
6,6	8,9	9,5	1,2	6,7	3,8	0,0	6,7	3,8	0,0	3,8	3,8	0,0	0,0	0,0	0,2	0,2	0,2	
NA	11,3	12,2	1,1	7,7	5,8	0,0	7,7	5,8	0,0	5,8	5,8	0,0	0,0	0,0	0,2	0,2	0,2	
0,2	0,2	0,04	0,8	0,1	1,1	2,4	0,1	1,1	2,4	1,1	1,1	2,4	2,4	2,4	0,2	0,2	0,2	
1,0	0,1	0,01	0,5	0,1	0,9	1,7	0,1	0,9	1,7	0,9	0,9	1,7	1,7	1,7	1,0	0,1	0,1	
1,9	0,1	0,0	0,7	0,2	0,6	2,0	0,2	0,6	2,0	0,6	0,6	2,0	2,0	2,0	1,9	0,1	0,1	
السودان	السعودية	الجزائر	تونس	البحرين	الإمارات	الأردن												

حجم التبادل التجاري داخل المنطقة. كما لم يسهم انشاء الجافتا في تغيير هيكل الميزة النسبية الظاهرة الذي كان سائداً، حيث لا زالت المجموعات السلعية المتعلقة بالنفط والوقود المعدني هي التي تسيطر على هيكل المزايا النسبية للتجارة البينية للجافتا ولا تختلف كثيراً عن هيكل المزايا النسبية للدول الاعضاء على مستوى تجارتها خارج الجافتا^(١).

ومن جهة أخرى تكتسب بعض دول المنطقة مزايا نسبية في تصدير المجموعات السلعية منها الكيماويات (الأردن وتونس ولبنان والمغرب وقطر) وتعتبر من أهم صادراتها البينية داخل المنطقة، كما اكتسبت كل من تونس والأردن ميزة نسبية في تصدير السلع المصنعة للجافتا، وتعتبر من أهم السلع المسيطرة على صادراتها داخل الجافتا.

محمل ما سبق أنه رغم اكتمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإزالة التعريفات الجمركية تدريجياً وصولاً إلى الصفر، فإن اتجاهات ونمو التجارة العربية البينية أقل مما هو متوقع. وحتى تزداد الصورة وضوحاً سيتم الاستناد إلى الأسلوب الكمي لتقدير أثر إنشاء الجافتا على حجم التبادل التجاري البيني مقارنة بالفترات السابقة لإنشاء المنطقة.

٢-٣ قياس أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة البينية للدول الأعضاء :

تعتمد معظم الدراسات التطبيقية التي تنصرف إلى قياس أثر تكتل تجاري على التجارة البينية للأعضاء على نموذج الجاذبية (*Gravity Model*). ووفقاً لهذا النموذج فإن حجم التجارة البينية للدول الأعضاء أو لدولتين تتم بينهما تجارة يعتمد على مجموعة من العوامل التي تتعلق بالجذب التجاري، وهي الحجم الاقتصادي معبراً عنه بمستوى الدخل أو عدد السكان في الدولتين، وكذلك مستوى المعيشة في الدول أطراف التبادل التجاري معبراً عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج، أيضاً تتأثر التجارة البينية بالعوامل الثقافية والسياسية والاجتماعية المشتركة للدول الأعضاء، كما تلعب الحدود المشتركة والمسافة الجغرافية بين

(١) أحمد الكواز، (٢٠١٠م)، حلقة نقاشية حول: اندماج اقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية، المعهد العربي للتخطيط، إبريل، ص: ٢٣-٢٥.

الدول، ووجود عملة مشتركة دوراً هاماً في زيادة حجم التدفق التجاري البيني. ومع تكاثر عدد الاندماجات والتكتلات التجارية كوسيلة لزيادة المنافسة الاقليمية والدولية في مواجهة نظام تجارى دولي متعدد الأطراف، أخذت معظم الدراسات تبحث في أثر تلك الاتفاقيات على حجم التجارة البينية جنباً إلى جنب مع المحددات التقليدية في ظل نموذج الجاذبية. وفي هذا الصدد سيتم تقدير أثر قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة البينية للدول الأعضاء باستخدام نموذج الجاذبية. وسيتم تقدير النموذج لعدد ١٧ دولة عضو (وهم الأعضاء الحاليين بإستثناء فلسطين والتي لا تتوافر بيانات منتظمة بشأنها) وذلك للسنوات ١٩٩٣، ١٩٩٥، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ٢٠٠٠، ٢٠٠٢، ٢٠٠٥، ٢٠١٠. وسيتم الاستناد إلى قيمة الواردات البينية كمتغير تابع وسيرمز له بـ (intrimport). على أساس أن الواردات البينية لدولة عضو ما هي إلا الصادرات البينية للدولة الأخرى

أما المتغيرات المستقلة في النموذج فتمثل في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للشركاء التجاريين ويعبر عنها بـ ($GDPY, GDPx$) حيث Y هي الدولة المستوردة، بينما X هي الدولة المصدرة، ومن المتوقع أن يكون تأثيره ايجابى لكل من أطراف التبادل التجارى البيني، حيث كلما اتسع مستوى النشاط الاقتصادي للدولة العضو، كلما زادت قدرتها على التصدير أو (و) زادت حاجتها إلى الاستيراد لتغطية متطلبات ومستلزمات التنمية المرتفعة. وفيما يتعلق بتأثير عدد السكان في الدول أطراف التبادل التجارى والذي يرمز له بـ ($POPx, POPY$) فلم تتفق الدراسات عليه. حيث تذهب دراسات إلى أن الدول ذات العدد السكانى المرتفع يكون لديها اكتفاء ذاتي، ومن ثم تقل حاجتها للاستيراد، أو على العكس من ذلك قد يكون لديها طلب استيعابى كبير، ومن ثم تقل قدرتها على التصدير. وتذهب دراسات أخرى إلى أن ارتفاع عدد السكان يؤدي إلى زيادة الصادرات استناداً الى اقتصاديات الحجم، أو قد تزداد حاجاتها للاستيراد لإشباع احتياجات السكان. فيما يتعلق بمستوى المعيشة معبراً عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي $GPCY, GPCX$ فمن المتوقع أن يبارس تأثيراً ايجابياً على حجم التجارة البينية سواء في جانب التصدير أو الاستيراد، حيث مع ارتفاع نصيب الفرد من الدخل يصبح هيكل الطلب المحلي أكثر تنوعاً فيزداد الطلب على

الواردات، وكذلك مع ارتفاع مستوى المعيشة تصبح القاعدة الإنتاجية المحلية للدولة أكثر تنوعاً ونضجاً، فيزداد الطلب على منتجاتها من قبل الدول الأخرى، أي تزداد صادراتها. ومن ناحية أخرى، قامت عدد من الدراسات بإدراج متغير يعبر عن القيمة المطلقة للفرق بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدولتين المتبادلتين (DEFYX) فإذا تشابهت الدول في مستوى التنمية والمعيشة (قلت فجوة الدخل) تزداد التجارة البينية، حيث تتمتع تلك الدول بنفس المعطيات وبهيكل إنتاجي متشابه، ومن ثم تزداد فرص نجاحها إذا قامت التجارة بينهما (فرضية هيلمان)، وهذا يخالف فرضية هيكشر وأولين بأن الدول ذات المستويات المختلفة للتنمية والمعيشة (أي ارتفاع فجوة الدخل) تميل للتجارة معاً للاستفادة من مزايا اختلاف عوائد عناصر الإنتاج. وتم إدخال متغير صوري للتجاوز الجغرافي (Border)، ويأخذ المتغير القيمة (١) لو كانت الدولتان متجاورتين والقيمة صفر بخلاف ذلك. حيث كلما كانت الدولتان متجاورتان، كلما زادت فرص توسيع التجارة بينها. وتقوم معظم الدراسات المعنية في هذا الصدد بإدخال متغير يعبر عن المسافة الجغرافية بين الدولتين (DISTD)، حيث كلما زادت قيمة هذا المتغير، كلما قلت فرص التجارة البينية بسبب مصاعب ونفقات النقل الدولي. أما تأثير اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فسيتم تقديره وفقاً لما هو معتاد في الدراسات السابقة كمتغير صوري يتخذ القيمة صفر في سنوات عدم تنفيذ الاتفاقية، ويتخذ القيمة (١) خلال سنوات تنفيذ الاتفاقية. وفي هذا السياق سيتخذ المتغير القيمة صفر في السنوات ١٩٩٣ و ١٩٩٥، والقيمة (١) في السنوات ١٩٩٨، ٢٠٠٠، ٢٠٠٢، ٢٠٠٥ و ٢٠١٠. ولكن ما تم إستحداثه في إطار تلك الدراسة هو أنه بالنسبة لليمن والسودان يأخذ المتغير القيمة (٠,٥) في الأعوام التي تم فيها تطبيق الاتفاقية حيث صادراتهما كانت معفاة في إطار دول المنطقة، بينما كانت لا تزال تلك الدولتين تفرض تعريفه جمركية على وارداتها من باقي الدول العربية، ويأخذ القيمة (١) لليمن في عام ٢٠٠٥، بينما يأخذ القيمة (١) للسودان في عام ٢٠١٠ باعتبارها بدأت التخفيض الجمركي على وارداتها العربية البينية في عام ٢٠٠٦، أما للجزائر فيأخذ المتغير القيمة (١) في عام ٢٠١٠ فقط. وفيما تعلق بمصادر البيانات فقد تم الاعتماد على إحصاءات

الأمم المتحدة لبيانات الدخل والسكان، أما الواردات البينية فقد تم الاستناد إلى إحصاءات صندوق النقد العربي، وبالنسبة للمتغيرات المتعلقة بالتجارة الجغرافية والمسافات فقد تم الاستناد إلى بيانات CEPII (www.cepii.fr/francgraph/bdd/distances.pdf)

وبعد إسقاط المتغيرات غير المعنوية سيتم تقدير النموذج بصورته التالية:

$$\text{intrimport} = B0 + B1 * \text{LOG}(\text{GDPy}) + B2 * \text{LOG}(\text{GDPx}) + B3 * \text{LOG}(\text{GPCy}) + B4 * \text{LOG}(\text{GPCx}) + B5 * \text{LOG}(\text{DEFYX}) + B6 * \text{Border} + B7 * \text{log}(\text{DISTD}) + B8 * \text{GAFTA} + e \quad (1)$$

سيتم تقدير النموذج السابق باستخدام أسلوب البيانات المقطعية للسلاسل الزمنية، وتطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة لعلاج بعض مشكلات القياس. وبذلك يصبح عدد المشاهدات (٢١٧٦ مشاهدة)، ويتم تقدير النموذج في صورة لوغاريتمية وبذلك تعبر المعاملات في النموذج عن مرونة التجارة البينية (كمغير تابع) للمتغيرات المستقلة. وفيما يلي نتائج التقدير للنموذج السابق:

جدول (٥) نتائج تقدير نموذج الجاذبية للدول الاعضاء

Dependent Variable: LOG(intrimport)				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2176	-1.230981	1.765540	-1.922180	C
0.0000	6.110987	0.066827	0.407981	LOG(GDPY)
0.0000	3.259099	0.11156	0.456708	LOG(GDPX)
0.0000	10.16571	0.055269	0.861098	LOG(GPCX)
0.0000	18.12179	0.078035	0.481010	LOG(GPCY)
0.0000	11.082546	0.187686	1.709990	Border
0.0004	-2.090865	0.089283	-0.58572	LOG(DISTD)
0.0006	-3.00087	0.051853	-0.178807	LOG(DEFYX)
0.0432	3.070212	0.099700	0.1111675	GAFTA

Durbin-Watson stat= 2.543218

F-statistic= 322.78650, Prob(F-statistic)= 0.000000

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن زيادة مستوى الدخل في الدول الأعضاء يؤدي إلى زيارة حجم التجارة البينية. حيث تتراوح قيمة مرونة التجارة البينية للدول الأعضاء

بالنسبة للدخل بين ٠,٤١ إلى ٠,٤٦. وفيما يتعلق بتأثيرات مستوى المعيشة أو التنمية الاقتصادية داخل الدول الأعضاء (أطراف التبادل التجاري البيني) فتتراوح قيمة مرونة التجارة البينية لمتوسط نصيب الفرد من الناتج بين ٠,٤٨ للدول المستوردة و ٠,٨٦ للدول المصدرة. أما المتغير الخاص بفجوة الدخل، فقد أظهر قيمة سالبة ومعنوية، وهو ما يعني أن اختلاف الدول الأعضاء في مستوى المعيشة (أي زيادة فجوة الدخل بحوالى ١٪) يؤدي إلى تناقص التجارة بين تلك الدول بحوالى ٠,١٨٪، وهو ما يعني أن التجارة العربية البينية تزداد بين الدول التي تتشابه في هيكل الطلب والإنتاج وتشارك مجموعة واسعة من المنتجات القابلة للتجارة مما يحقق فرصاً ومجالات لإنشاء التجارة داخل الصناعة. Intra-Industry Trade. وبالنسبة لمتغير التجاور الجغرافي فقد جاءت إشارته موجبة ومعنوية، حيث إن وجود حدود مشتركة بين الدول الأعضاء يؤدي إلى تزايد التجارة بينهما بحوالى ٥,٦ مرة مقارنة بالدول الأعضاء غير المتجاورة. حيث في حالة تقدير النموذج في صورة لوغاريتمية فإن معامل المتغير الصوري فليكن x يمكن تفسيره على النحو التالى $EXP(x)$ ، وفي حالة تحويله الى نسبة يتم استخدام الصيغة التالية $100 * (EXP(x) - 1)$.

أما متغير المسافة بين عواصم الدول الأعضاء فكما هو متوقع تأثيره سلبى ومعنوى، حيث كلما زادت المسافة بين الدول الأعضاء بنحو ١٠٪ كلما قلت التجارة بينهما بحوالى ٥,٨٪. وفيما يتعلق بمتغير الجافنا فقد جاء موجباً وإن كان عند مستوى معنوية ٥٪ فقط. حيث بلغت قيمة المعامل للمتغير الصوري للجافنا ٠,١١، أي أن وجود الاتفاقية قد ساهم في زيادة الواردات البينية بحوالى ١,١١ مرة فقط بالمقارنة بالفترات التي لم تكن فيها الاتفاقية سارية. وهو ما يعنى أن تنفيذ الاتفاقية وإن كان ساهم في زيادة التجارة البينية إلا أنه تأثير أقل من المتوقع. وقد يكون ذلك مرجعه أن تطبيق التخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل للدول العربية تنفيذاً لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أدى إلى زيادة الواردات من البلدان العربية للدول الأعضاء وخاصة التي كانت تطبق تعريفات جمركية مرتفعة، بينما هناك صعوبات ومعوقات تحول دون تسهيل دخول السلع للدول العربية الأعضاء بالقدر المتوقع.

وبناء عليه يتناول الجزء التالى أهم الممارسات والعوائق غير الجمركية التى تحول دون نجاح الجافتا فى تسهيل التجارة البينية، ومدى تأثير تلك الممارسات والإجراءات التى يطلق عليها (تسهيلات التجارة) على حجم التجارة البينية لدول أعضاء الجافتا.

٤- تسهيلات التجارة فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتأثيرها على التجارة البينية

يتضمن الجزء الحالى إشارة إلى الوضع الراهن لتسهيلات التجارة فى المنطقة العربية وخاصة للدول الأعضاء، ثم تقييم أثر تلك التسهيلات على حجم التجارة البينية للمنطقة.

١.٤ الوضع الراهن لتسهيلات التجارة فى دول الجافتا

بصفة عامة يوجد مفهومان لتسهيلات التجارة، وهما: المفهوم الضيق ويشير إلى الأنشطة والممارسات الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بتخليص مرور السلع عبر الحدود من نقل ومستندات وإجراءات واشترطات وبنية تحتية، أما التعريف الواسع لتسهيلات التجارة فيشير بجانب ما سبق إلى البيئة التشريعية والمؤسسية والإدارية والخدمات العامة المؤثرة على نفقة المعاملات المرتبطة بالتجارة عبر الحدود^(١).

وفى سياق الدراسات المهمة بتحليل أثر تسهيلات التجارة على حجم وتدفقات التجارة البينية فعادة ما يتم الاستناد إلى المفهوم الضيق لتسهيلات التجارة باعتباره يعكس بشكل مباشر تكاليف وإمكانات التجارة الدولية عبر الحدود. فى هذا الإطار سيتم تحليل واقع تسهيلات التجارة فى إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال تصنيف تلك التسهيلات إلى ثلاث مجموعات رئيسية على النحو التالى:

١.٤.١ التسهيلات المتعلقة بالجمارك وإجراءاتها:

والمقصود بتلك التسهيلات طول وكفاءة الإجراءات اللازمة لتخليص البضائع فى

(1) See:

- Zaki, A. (2009), "Does Trade Facilitation Matter in Bilateral Trade". ERF Working Paper 472. PP: 2-4.

- Weerahewa, J. (2009), "Impact of Trade Facilitation Measures and Regional Trade Agreements on Food and Agricultural Trade in South Asia", Asia-Pacific Research and Training Network on Trade Working Paper Series, No 69, June. PP: 2-3

المنافذ الجمركية. بالإضافة الى كفاءة استخدام وسائل التقنية الحديثة كاستخدام الحاسب الآلي وتوحيد جهات تحصيل الرسوم والضرائب الجمركية. والفترات الزمنية الطويلة التي تتخذها الإدارات الجمركية قبل الإفراج عن البضائع. كما تتضمن مدى كثرة وشفافية الإجراءات الحدودية في المنافذ الجمركية العربية والإجراءات المتبعة في أساليب الكشف والمعاينة وفي تطبيق إجراءات التفتيش وتحليص البضائع.

تم الاستناد إلى مؤشر التجارة عبر الحدود، وهو مؤشر فرعي لمؤشر تمكين الأعمال، ويتكون من عدد من المؤشرات الفرعية التي تعكس المتطلبات المستندية والإجرائية، والأعباء المالية المرتبطة بعبور السلعة تصديراً واستيراداً، وكذلك أوقات الترانزيت وانتظار البضائع على الحدود الدولية. ويوضح الجدول التالي مؤشرات تسهيلات التجارة عبر الحدود في عدد من الدول الأعضاء⁽¹⁾.

جدول (٦) مؤشرات التجارة عبر الحدود لدول أعضاء الجافتا (٢٠٠٦، ٢٠١٠)

الدول	السنوات	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير Docex	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام) TX	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية) CX	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد doc_im	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام) TM	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية) CM
الجزائر	2006	9	15	1,606	9	22	1,886
	2010	8	17	1,248	9	27	1,318
البحرين	2006	5	14	805	6	15	845
	2010	6	11	955	7	15	995
مصر	2006	6	27	1,014	7	29	1,049
	2010	8	12	613	9	12	755
العراق	2006	10	102	3,400	10	101	3,400
	2010	10	80	3550	10	83	3650
الأردن	2006	7	28	720	12	28	955
	2010	6	13	825	7	15	1,1335
الكويت	2006	8	20	935	10	20	1168
	2010	7	16	1085	10	19	1242

(1) Doing Business 212: Doing business in a more transparent world, Doing Business 2010; Reforming through Difficult Times, Doing Business 2009, Doing Business 2008, Doing Business 2007: How to Reform, Doing Business in 2006: Creating Jobs, available at www.doingbusiness.org

◆ أثر تسهيلات التجارة على التجارة البينية لدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ◆

الدول	السنوات	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير Docex	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام) TX	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية) CX	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد doc_im	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام) TM	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية) CM
لبنان	2006	6	22	969	11	34	752
	2010	5	22	1050	7	32	1250
المغرب	2006	8	18	700	11	30	1,500
	2010	6	11	577	8	16	950
عمان	2006	9	18	665	9	23	647
	2010	8	10	745	8	9	680
قطر	2006	5	21	735	7	20	657
	2010	5	21	860	7	20	730
السعودية	2006	5	17	505	6	34	604
	2010	5	13	615	5	17	686
سوريا	2006	12	49	1,300	18	63	1,822
	2010	8	15	1,190	9	21	1,625
السودان	2006	8	34	2,190	9	46	3,098
	2010	7	32	2050	7	46	2,900
تونس	2006	4	16	760	7	29	600
	2010	4	13	773	7	17	858
البحرين	2006	6	33	1,129	9	28	1,475
	2010	6	27	890	9	25	1,425

Source: Doing Business Reports, 2006-2011.

تشير الأرقام الموضحة أعلاه إلى صعوبة التجارة بين الدول اعضاء الجافتا، حيث كثرة عدد الوثائق والمستندات المطلوبة والتي تتراوح ما بين ٩ أو ١٠ وثائق في العراق والمغرب والكويت وعمان والجزائر واليمن والسودان ومصر لاتمام عمليات الاستيراد، وتقل عن هذا العدد قليلاً في مجال التصدير باستثناء العراق التي يصل فيها العدد إلى ٩ وثائق في عام ٢٠١٠.

وبصفة عامة تعتبر منطقة الخليج العربي ولا سيما السعودية والإمارات والبحرين وقطر من أقل الدول من حيث عدد الوثائق اللازمة لاتمام التصدير والاستيراد، بينما تعتبر الكويت وعمان هي الأكثر في هذا الصدد. ومن جهة أخرى فإن عدد التوقيعات المطلوبة للتخليص على البضائع عبر الحدود تعتبر من أهم معوقات التبادل التجاري البيني في

المنطقة، حيث تبلغ التوقعات اللازمة لتخليص البضائع المستوردة عن طريق الشحن الجوي إلى ما بين ٢٠ توقيع في اليمن مقارنة بتوقيعين إثنيين في الإمارات، أما متوسط عدد التوقعات اللازمة في حالة الشحن البحري للبضائع فيصل إلى ٥ توقعات في اليمن وسوريا ومصر، وكذلك يصل عدد التوقعات في حالة النقل البري إلى ١٥ توقيع في سوريا، بينما ٤ توقعات في الإمارات^(١).

وقد شهدت بعض الدول انخفاضاً في عدد الوثائق والتوقعات المطلوبة لاتمام التصدير والاستيراد وخاصة في الإمارات والسعودية ومصر والأردن وتونس واليمن والمغرب وسوريا، حيث انتهجت تلك الدول عدد من الإصلاحات والتدابير لتسريع وتسهيل التجارة عبر الحدود.

وفيما يتعلق بالوقت اللازم لاتمام عمليات التصدير والاستيراد فكما تشير البيانات إلى طول تلك المدة في معظم الدول الأعضاء، ولا سيما في العراق التي قد يصل فيها الوقت المستغرق لاستيفاء التصدير أو الاستيراد إلى حوالي ٨٠ يوماً، وتعتبر الإمارات هي الأفضل أداءً في هذا السياق. أما عن تكاليف التصدير والاستيراد للحاوية الواحدة فهي مرتفعة لمعظم الدول الأعضاء، وتصل تكلفة التصدير للحاوية الواحدة نحو ٣٥٥ دولار في العراق، ونحو ٢٩٠٠ دولار تكلفة الاستيراد للحاوية الواحدة في السودان، ولباقي الدول الأعضاء تتراوح تلك التكلفة بين ١٢٠٠ - ١٠٠٠ دولار في المتوسط.

٢.١.٤ التسهيلات الفنية «المواصفات - المنشأ - الاشتراطات الصحية والبيئية»:

تشير الإحصاءات ونتائج الاستبيانات إلى ارتفاع تكاليف الفحص والاختبار لتطبيق المواصفات في الدول أعضاء الجافتا، ولا سيما الأردن ومصر. وكذلك تشدد بعض الدول الأعضاء في فرض معايير الفحص والاختيار على المنتجات المستوردة من داخل المنطقة، فمثلاً تفرض دول الخليج العربي قيوداً مشددة فيما يتعلق بالتعبئة والتغليف عند استيرادها

(1) Hoekman, B. and J. Zarrouk. 2009. "Changes in Cross-Border Trade Costs in the Pan-Arab Free Trade Area, 2001-2008", World Bank Policy Research Paper 5031. PP.10-11.

منتجات غذائية معينة، كذلك تفرض مصر قيوداً مشددة بشأن الفحص الصحي عند استيرادها لحوماً مصنعة من الأردن. كذلك يواجه مصدرو الملابس والمنسوجات من سوريا والأردن ولبنان عدداً من التدابير الفنية والصحية عند التصدير إلى دول الخليج العربي، وكذلك تخضع المنتجات الكيميائية والمنتجات الصيدلانية للدول الأعضاء إلى اختبارات مكلفة جداً وفترات اختبار قد تصل إلى أربع سنوات من أجل الحصول على تراخيص الاستيراد في إطار الجافتا. وتقوم كثير من الدول العربية منها مصر وسوريا والمغرب وتونس ولبنان برفض دخول كثير من الشحنات العربية التي لم تستوف شرط الحد الأدنى لقيمة المحتوى المحلي، وتقوم بالتشكيك في كثير من شهادات المنشأ العربية. كذلك انتشار الرشاوى لتسهيل عمليات الفحص والتفتيش وخاصة في بعض دول المشرق العربي كل ذلك يعتبر اعباء مالية إضافية ترفع من تكاليف التجارة العربية البينية^(١).

٢.١.٤ التسهيلات المرتبطة بالنقل والخدمات اللوجستية عبر الحدود:

وتتضمن التسهيلات المرتبطة بوصول الشاحنات في المراكز الحدودية ومنح السائقين تأشيرات الدخول اللازمة عبر المنافذ ومدى وجود شبكة نقل برية أو بحرية منتظمة بين الدول العربية. بالإضافة إلى تكلفة النقل وتباينها بين الدول العربية، كما تتضمن تلك التسهيلات الوثائق والمدفوعات والخدمات والإدارات المرتبطة بتدفق وتبعية البضائع عبر الحدود العربية. وتم الاستناد إلى مؤشر الأداء اللوجستي، وهو عبارة عن متوسط مرجح لعدد من المؤشرات الفرعية التي تعكس بدورها كفاءة وتكلفة وتنافسية النقل التجاري عبر الحدود، ويتراوح نطاقه بين ١ (أقل أداء) و ٥ درجات (أعلى أداء). وتحقق معظم دول الخليج العربي أداء أفضل في هذا المؤشر، ولاسيما الإمارات التي تأتي في المرتبة الأولى، وتليها البحرين ثم الكويت والسعودية. وتعتبر السودان والعراق والجزائر من أقل الدول في قيمة هذا المؤشر^(٢).

(١) Ibid; pp:12-13.

(٢) Connecting to Compete: Trade Logistics in the Global Economy, The International Bank for Reconstruction and Development/ The World Bank, Logistics Performance Index (LPI) published online.

وفىما يتعلق بالمكونات الفرعية لمؤشر الأداء اللوجستى فيتلاحظ أنه بالنسبة لمؤشر كفاءة عمليات التخليص الجمركي عبر الحدود الدولية تأتي الإمارات في المرتبة الأولى، وتليها عمان ولبنان والمغرب والبحرين، بينما تأتي كل من الجزائر والعراق والسودان ومصر في المراتب الأخيرة. أما فيما يتعلق بمؤشر كفاءة البنية التحتية للنقل الدولي (الموانئ وطاقتها الاستيعابية، وجود خطوط ملاحية منتظمة، كفاءة الطرق البرية والحديدية، وكذلك تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالنقل الدولي) فتحقق معظم دول الخليج العربي ولاسيما الإمارات والبحرين والكويت والسعودية أفضل أداء. أما عن القدرة التنافسية للنقل الدولي وكفاءة الخدمات اللوجستية في الدول الأعضاء (التسعير، خدمات التعهيد، دخول القطاع الخاص لتقديم خدمات النقل والشحن، والقدرة على تعقب وتتبع الشاحنات وتوقيت الوصول والتسليم) فتأتي الإمارات والبحرين والكويت والسعودية وكذلك المغرب ولبنان في المراتب الأولى، بينما تحقق السودان والعراق أقل أداء^(١).

جدول(٧) مؤشر الاداء اللوجيستى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ٢٠١٠

الدول	LPI مؤشر الأداء اللوجيستى	CUM كفاءة التخليص الجمركى	Infra كفاءة البنية التحتية المرتبطة بالنقل	LSC كفاءة الخدمات اللوجيستية
الإمارات	3.63	3.49	3.81	3.63
البحرين	3.37	3.05	3.36	3.47
لبنان	3.34	3.27	3.05	3.43
المغرب	2.55	3.27	3.05	3.43
الكويت	3.28	3.03	3.33	3.34
السعودية	3.22	2.91	3.27	3.31
قطر	2.95	2.25	2.75	3.17
عمان	2.84	3.38	3.06	2.67
تونس	2.84	2.43	2.56	2.96
سوريا	2.74	2.37	2.45	2.89

(١) الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، (٢٠١١)، التجارة العربية البينية في ظل التحولات العربية والعالمية، التقرير الثامن عشر، ص: ٦-١٠.

الدول	LPI مؤشر الأداء اللوجيستي	CUM. كفاءة التخليص الجمركي	Infra كفاءة البنية التحتية المرتبطة بالنقل	LSC كفاءة الخدمات اللوجيستية
الأردن	2.74	2.31	2.69	2.83
مصر	2.61	2.11	2.22	2.83
اليمن	2.58	2.46	2.35	2.68
الجزائر	2.36	1.97	2.06	2.50
ليبيا	2.33	2.15	2.18	2.41
السودان	2.21	2.02	1.78	2.34
العراق	2.11	2.07	1.73	2.19

Source; Logistics Performance Index, Connecting to Compete Report, W.B, 2011. CUM =(CUSTOM), Infra=(Infrastructur, LSC=logistic services competitiveness AVER(International shipments+ Logistics competence+ Tracking & tracing+ Timeliness).

يستخلص مما سبق أنه بالرغم من حدوث بعض التحسينات والاصلاحات في المجالات المختلفة لتسهيل التجارة في الدول العربية إلا أنه لا زالت تعاني تلك الدول من شدة القيود التي تعوق تسهيل التجارة عبر حدودها، وهو ما يجعل حجم التجارة العربية البينية أقل كثيراً مما هو متوقفاً. وبناءً عليه يمكن الاستنتاج بأن تحسين منظومة تسهيلات التجارة في الدول الأعضاء سوف يسهم في نمو التجارة البينية للدول الأعضاء وتعزيز الدور الايجابي المفترض لإقامة الجافتا. ولتحديد محاور الإصلاح اللازمة لتسهيل التجارة البينية داخل الجافتا فإنه يجب الوقوف على مدى التأثير الكمي لتلك التسهيلات على تدفقات التجارة البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

٢٤ قياس أثر تسهيلات التجارة على حجم التجارة البينية للجافتا

على الرغم من وجود عديد من الدراسات التي قامت باختبار أثر تسهيلات التجارة على التجارة البينية في ظل اتفاقية أو تكتل تجارى معين وخاصةً في إطار تكتلات الجنوب - الجنوب بقارة إفريقيا أو آسيا وأمريكا اللاتينية، إلا أن الدراسات المعنية بقياس أثر تسهيلات التجارة على حجم التجارة البينية في ظل الجافتا تتسم بالندرة الشديدة. وقد توصلت تلك الدراسات إلى أن تحسين تسهيلات التجارة سيحقق معدلات مضاعفة

للتجارة العربية البينية مقارنةً بحجمها في ظل سريان الاتفاقية دون تحسين تسهيلات التجارة^(١).

انطلاقاً مما سبق سيتم إدخال المؤشرات المتعلقة بتسهيلات التجارة كمتغيرات تفسيرية في نموذج الجاذبية السابق استخدامه، وسيتم تقدير النموذج للسنوات التي تتاح خلالها بيانات عن تلك المؤشرات.

في هذا السياق سيتم الاستناد إلى مؤشر الأداء اللوجيستي كمقياس أكثر شمولاً لتسهيلات التجارة، حيث يعتبر هذا المؤشر هو الأكثر ارتباطاً بالمؤشرات الأخرى المتعلقة بتسهيلات التجارة لأنه يتضمن مؤشرات فرعية تتعلق بكفاءة الإدارات الجمركية والخدمات اللوجيستية وكفاءة النقل والبنية التحتية، إضافةً إلى ما سبق تتراوح قيم معاملات الارتباط بينه وبين باقي مؤشرات تسهيلات التجارة بين ٠,٨٦ إلى ٠,٩٧.

(١) للدراسات المعنية بقياس أثر تسهيلات التجارة على دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أنظر: Wilson, John S., Catherine L. Mann, and Tsunehiro Otsuki. (2003). "Trade Facilitation and Economic Development: A New Approach to Quantifying the Impact", The World Bank Economic Review Vol. 17(3): pp. 367-389
Hakim, D. 2006. "The Impact of Trade Facilitation on ASEAN Intra-Regional Trade", UNDP/ESCAP ARTNet Trade Facilitation Research Team Meeting, 15 March. Bangkok, Thailand.

جدول (٨) نتائج تقدير النموذج الأصلي بعد إدخال المؤشرات الفرعية لمؤشر الأداء اللوجستي (الأرقام بين الأقواس تشير الى قيمة t statistics)

	basic equation + Logistic performance index	basic equation + CUM	basic equation +INFRA	basic equation + LSC
LOG(GDPY)	0.31 (3.09)	0.65(2.9)	0.88(4.3)	0.64(2.9)
LOG(GDPX)	0.44(2.2)	0.43(2.7)	0.77(7.8)	0.49(8.3)
Border	2.14(8.2)	3.1(6.5)	4.9(6.2)	2.19(7.6)
LOG(DISTD)	-3.91(-10.2)	-3.17(-19.11)	-3.69(-16.70)	-2.05(-9.89)
LOG(DEFYX)	-2.9(-3.4)	-0.75(-1.2)	-1.3(-2.6)	-2.5(-3.4)
GAFTA	0.16(3.5)	0.16(1.9)	0.18(2.2)	0.66(4.4)
LOG(LPIY)	3.7(2.9)			
LOG(LPIX)	3.1(4.9)			
LOG(CUMY)		0.79(1.3)		
LOG(CUMX)		0.91(1.59)		
LOG(INFRAY)			1.26(1.4)	
LOG(INFRAX)			1.42(2.2)	
LOG(LSCY)				1.11(2.99)
LOG(LSCX)				1.14(1.9)
R-squared	0.54	0.55	0.69	0.68
F-statistic	453.2(0.000)	222.6(0.000)	333.9(0.000)	765.2(0.000)
Prob (F-statistic)				
Durbin-Watson stat	1.99	2.96	2.17	1.89

كما يستدل من النتائج المدرجة بالجدول أعلاه أن زيادة قيمة مؤشر الأداء اللوجستي بحوالي ١٠٪ في الدول الأعضاء (المستوردة) يعمل على زيادة قيمة التجارة البينية بحوالي ٣٧٪، أما تحسين المؤشر بنفس النسبة للدول الأعضاء المصدرة يعمل على زيادة التجارة البينية بحوالي ٣١٪. ومن جهة أخرى فإن تحسين كفاءة الإدارات والإجراءات الجمركية بنحو ١٠٪ في دول الاستيراد بالجافتا يؤدي إلى تحسين قيمة التجارة البينية بحوالي ٧,٩٪، وتحسين قيمة المؤشر بنفس النسبة للدول المصدرة يؤدي إلى زيادة قيمة التجارة البينية بحوالي ٩,١٪. أما فيما يتعلق بمؤشر كفاءة البنية التحتية للنقل الدولي فتشير البيانات إلى أن زيادة قيمة المؤشر بحوالي ١٠٪ في الدول المستوردة بالمنطقة ينجم عنه زيادة حجم التجارة البينية لاجمالي المنطقة بحوالي ١٢,٦٪، كما أن زيادة قيمة المؤشر للدول المصدرة يؤدي إلى تحسين التجارة البينية بنحو ١٤,٢٪. أما المؤشر المتعلق بكفاءة الخدمات اللوجستية فتوضح النتائج أن زيادة قيمة هذا المؤشر بحوالي ١٠٪ يعمل على زيادة حجم التجارة البينية للدول

الأعضاء بحوالى ١١,١٪ للدول المستوردة وبنحو ١١,٤٪ في حالة تحسينها للدول الأعضاء المصدرة.

يتضح مما سبق أهمية المتغيرات والعوامل المتعلقة بتسهيل التجارة في التأثير على حجم التجارة البينية للدول الأعضاء بشكل يفوق أضعاف تأثير منطقة التجارة الحرة وحدها. وما تنطوى عليه من تخفيض التعريفات الجمركية إلى الصفر. فبالرغم من ارتفاع قيمة معامل ومعنوية تأثير المتغير الصورى للجافتا في المعادلات السابقة بعد إدخال متغيرات تسهيلات التجارة، إلا أن المرونة ظلت تتراوح بين ٠,١٦ إلى ٠,٦٦ في حالة أن المتغير الصورى للجافتا يساوى الواحد الصحيح.

انطلاقاً مما سبق يجب وضع أجندة أو روستة لجوانب تحسين العوامل المسؤولة عن تسهيل التجارة في إطار الجافتا وتحديد أولويات التطوير، وحيث إن إجراء إصلاحات في أحد الجوانب ينعكس على الجوانب الأخرى فإن أجندة التطوير بصرف النظر عن الأولويات ستقود في النهاية الى نهج شامل لتسهيل التجارة عبر الحدود العربية.

٥. خيارات السياسة: نحو صيغة جديدة للتعاون التجارى العربى

في ضوء التحليل السابق أمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن مجرد قيام منطقة تجارة حرة بين الدول العربية بكل ما تتضمنه تلك المنطقة من عناصر تتعلق بتخفيض القيود الجمركية أو حتى غير الجمركية لا يعتبر كافياً لتحقيق زيادة ملموسة في حجم التجارة العربية البينية، وعلى الجانب الآخر أظهرت النتائج أن زيادة قيمة مؤشرات تسهيلات التجارة سينجم عنه زيادة ملموسة في قيمة التجارة البينية داخل الجافتا حيث تزيد قيمة مؤشر المرونة عن الواحد الصحيح لمعظم المتغيرات، بل وتزداد معنوية تأثير الجافتا في ظل تحسين قيم تلك المؤشرات. في هذا السياق فإنه يمكن تأكيد صحة فرضية الدراسة بأهمية تسهيلات التجارة العربية في زيادة حجم التجارة البينية للدول الأعضاء بشكل يفوق كثيراً تأثير ما حققته الاتفاقية من تخفيضات جمركية، ومن ثم التوصل إلى نتيجة مفادها أنه ما لم تتحسن العناصر المسؤولة عن تسهيل التجارة بين الدول أعضاء الجافتا فستظل التجارة

البينية تنمو بشكل محدود داخل المنطقة العربية. بناء عليه سيتم استخدام أسلوب المحاكاة *Simulation Model* لتحديد الممارسات ذات الأولوية لتعزيز التجارة العربية البينية. وقد استندت كثير من الدراسات المختصة بهذا الشأن إلى أسلوب فجوة الأداء. حيث سيتم الاستناد إلى القيمة الوسيطة لمؤشر الأداء اللوجستي لمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، باعتبارها ذات الأداء الأعلى في هذا المؤشر، وفي هذا الصدد يتم زيادة قيم مؤشر تسهيلات التجارة للدول الأعضاء ذات القيمة الأقل في إطار الجافتا إلى القيمة الوسيطة داخل OECD، بينما الدول التي ترتفع فيها قيمة المؤشر عن القيمة الوسيطة لن تتغير قيم المؤشر لها. وباستخدام نتائج تقدير المعادلات بالجدول السابق وقيم مرونات التجارة لمؤشرات تسهيلات التجارة يمكن حساب مقدار التحسن المتوقع في التجارة البينية والناجمة عن تحسين قيم مؤشرات تسهيلات التجارة إلى المستوى المستهدف⁽¹⁾.

كما يوضح الجدول أدناه أن مؤشر الأداء اللوجستي لجميع الدول الأعضاء يقع أسفل القيمة الوسيطة لمجموعة دول OECD وإن كانت الإمارات ومعظم دول الخليج تقترب من تلك القيمة، وتعتبر العراق والسودان وليبيا والجزائر أبعد الدول عن تلك القيمة. وكذلك تنخفض القيمة الوسيطة لمؤشر تسهيلات التجارة وكذلك لمعظم مؤشرات الفرعية على مستوى دول جافتا عن أدنى قيمة للمؤشر في مجموعة OECD.

(1) Harb, G.(2008), "Trade facilitation and intra-Arab trade: an empirical assessment, The Journal of International Trade and Diplomacy 2(2), winter, pp; 145-150.

جدول ٩: القيمة الوسيطة لمؤشرات تسهيلات التجارة في كل من جافتا وOECD

المؤشر الإجمالي لتسهيلات التجارة LPI			
القيمة الوسيطة	أعلى قيمة	أدنى قيمة	
OECD	٣,٧٧	٤,١١ (ألمانيا)	٢,٨٧ (سلوفانيا)
GAFTA	٢,٧٣	٣,٦٣ (الإمارات)	٢,١١ (العراق)
المؤشر الفرعي لكفاءة الجمارك CUM			
OECD	٣,٥٨	٤,٠٤ (لكسمبورج)	٢,٤٨ (اليونان)
GAFTA	٢,٤٣	٣,٤٩ (الإمارات)	١,٩٧ (الجزائر)
المؤشر الفرعي لكفاءة البنية التحتية للتجارة INFRA			
OECD	٣,٧٢	٤,٣٤ (ألمانيا)	٢,٦٥ (سلوفانيا)
GAFTA	٢,٦٩	٣,٨١ (الإمارات)	١,٧٣ (العراق)
المؤشر الفرعي لتنافسية الخدمات اللوجستية LSC			
OECD	٣,٨٥	٤,١٥ (السويد)	٣ (سلوفانيا)
GAFTA	٢,٨٩	٣,٦٣ (الإمارات)	٢,١٩ (العراق)

المصدر: حسب بمعرفة الباحث بالرجوع إلى قيم تسهيلات التجارة في المصادر المذكورة سابقاً

والجدول التالي يلخص نتائج تطبيق أسلوب المحاكاة لمجموعة دول جافتا (١٧ دولة تتاح لها بيانات) ويتضمن الجدول الزيادة المتحققة للقيمة الكلية للواردات البينية والناجمة عن تحسين قيم مؤشرات تسهيلات التجارة إلى مستوى القيم المستهدفة.

جدول ١٠ : ملخص نتائج أسلوب المحاكاة

مكونات المؤشر	الزيادة في الواردات البينية الناتجة عن تغيير قيمة المؤشر (مليار دولار)	الدول الأكثر مساهمة في الزيادة الناتجة في الواردات البينية	الدول الأكثر تأثراً بالتغيير	القيمة الحالية للواردات البينية في ٢٠١٠	القيمة الكلية مليار دولار
المؤشر الفرعى لكفاءة الجمارك	٩٤,١	السودان، سوريا، اليمن، ليبيا، الأردن	السودان، الجزائر، العراق، الأردن، مصر	٧٥,٩	١٧٠
المؤشر الفرعى لكفاءة البنية التحتية للتجارة	١١٤,١	لبنان، سوريا، العراق، مصر، السودان	السودان، الجزائر، العراق، ليبيا، سوريا	٧٥,٩	١٩٠
المؤشر الفرعى لتنافسية الخدمات اللوجيستية	٢٤,١	سوريا، لبنان، السودان، عمان	السودان، الجزائر، العراق، ليبيا، السودان، مصر	٧٥,٩	١٠٠
القيم الكلية	٢٣٢,٣			٧٥,٩	٤٦٠
متوسط القيمة الكلية	٧٧,٤			٧٥,٩	١٥٣,٣

المصدر: حسب بمعرفة الباحث بالرجوع إلى قيم تسهيلات التجارة في المصادر المذكورة سابقاً

من الضروري تطبيق اسلوب المحاكاه على المكونات الفرعية لمؤشر الأداء اللوجستي وذلك لتحديد مجالات تسهيل التجارة الأكثر تأثراً من غيرها على نمو التجارة البينية للجافتا على المستوى الأقليمي، وتحديد أولويات التطوير على مستوى المنطقة. ففياً يتعلق بمؤشر كفاءة الادارة والاجراءات الجمركية فيتلاحظ أن القيمة الفعلية لجميع الدول أعضاء الجافتا تقع أدنى القيمة الوسيطة لمنطقة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تبلغ الفجوة اقصاها في حالة الجزائر (١,٦١)، بينما تبلغ أدناها في حالة الإمارات (٠,٠٩). وفي هذا الصدد - إستناداً إلى قيم المرونات بالجدول رقم ٨- يترتب على تحسين قيمة مؤشر الأداء في الإجراءات الجمركية بحوالى ١,١٥ درجة في المتوسط زيادة قيمة الواردات البينية لدول أعضاء الجافتا إلى نحو ١٧٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠، وهو ما يعني أن إزالة التعريفات الجمركية إلى الصفر في ظل الوضع الحالى للإجراءات والإدارات الجمركية أدى إلى نمو الواردات البينية بحوالى ١٣,٤٪ في متوسط الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٠، حيث بلغت الواردات البينية نحو ٤٢ مليار دولار عام ٢٠٠٥ وتبلغ القيمة الفعلية لها ٧٥,٩ مليار دولار عام ٢٠١٠، بينما لو تحسنت الإجراءات والأنظمة الجمركية في البيئة العربية إلى المستوى السائد في مجموعة دول OECD فسيصل معدل نمو الواردات أو التجارة البينية إلى نحو ٥٠,٨٪. وفي هذا السياق من المتوقع أن تحقق كل من السودان والجزائر والعراق وليبيا ومصر والأردن أعلى مكاسب من تطبيق هذا السيناريو، حيث قد تنمو وارداتها البينية بمعدلات تفوق ١٧٨٪ عن مستواها قبل تطبيق السيناريو.

وفياً يتعلق بالمكون الثاني والمتعلق بكفاءة البنية التحتية والنقل الدولي فتوضح البيانات أن الإمارات تحصل على قيمة للمؤشر (٣,٨١) أعلى من القيمة الوسيطة السائدة في OECD لذا فلن يتم تغيير قيمة المؤشر لها في النموذج. ومن جهة أخرى تعتبر البحرين والكويت والسعودية من الدول العربية التى تقرب من القيمة الوسيطة للمؤشر في مجموعة دول OECD، بينما تعتبر العراق والسودان والجزائر وليبيا من أكثر الدول التي تقل قيمة المؤشر لديها عن القيمة الوسيطة المستهدفة. أظهرت النتائج أن تحسين البنية التحتية للنقل التجاري الدولي في الدول أعضاء الجافتا بحوالى ١,٠٣ درجة في المتوسط، أي بحوالى ٣٨٪

عن مستواها الحالي سينجم عنه زيادة حجم الواردات البينية للجافتا إلى نحو ١٩٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠. وتعتبر تلك الزيادة المتحققة في الواردات البينية كبيرة حيث ترتفع مرونة معاملات الواردات البينية لمؤشر البنية التحتية عن الواحد الصحيح في النموذج المقدر. وهو ما يعني أن تخفيض التعريف الجمركية إلى الصفر في عام ٢٠٠٥ في ظل الوضع الحالي للبنية التحتية في الدول الاعضاء نجح في تحقيق نمو للتجارة البينية بحوالي ١٣,٤٪، بينما لو تم تحسين كفاءة البنية التحتية استهدافاً إلى ما هو معمول به في OECD لكانت التجارة البينية حققت خلال تلك الفترة نمواً قدره ٥٨,٨٪. وعلى مستوى الدول الأعضاء أظهرت نتائج تطبيق السيناريو أن معظم الدول الأعضاء ستحقق مكاسب كبيرة من جراء تحسين قيمة المؤشر -، حيث تتجاوز معظم الدول الأعضاء وترتبط عديد من تلك الدول بحدود مشتركة مع دول أخرى في المنطقة، وبالتالي فإن تحسين بنية النقل لتلك الدول سيعمل على تسهيل التجارة عبر الحدود العربية، ومن ثم زيادة التبادل التجاري البيني بمعدلات عالية. وتعتبر السودان وليبيا والعراق والجزائر ومصر وسوريا من الدول التي تحقق أكبر استفادة من جراء التغيير.

فيما يتعلق بالمكون الثالث لتسهيلات التجارة والمتعلق بكفاءة وتنافسية اللوجستيات (تكاليف الشحن، فترات مرور الشاحنات، التفتيش، رسوم الترانزيت والتفريغ والتحميل، التسعير وتنافسية الخدمات اللوجستية، تتبع الشاحنات) فتوضح نتائج الجدول رقم (٩) وجود فجوة رقمية تبلغ نحو ٩٦,٠ درجة بين القيمة الوسيطة لهذا المؤشر في مجموعة دول الجافتا والقيمة الوسيطة لمجموعة دول OECD. وتعتبر الإمارات والبحرين وليبيا والمغرب والكويت والسعودية وقطر من أكثر الدول التي تقترب من تلك القيمة، بينما تعتبر العراق والجزائر واليمن والسودان وعمان من أكثر الدول التي تبعد عن تلك القيمة. وبالاستناد إلى قيم المعاملات المقدرة في النموذج، تظهر نتائج السيناريو أن زيادة قيمة المؤشر بنحو ٣٣٪ عن مستواها الحالي يؤدي إلى زيادة الواردات البينية للدول الأعضاء بنحو ٣١٪ لتصل إلى نحو ١٠٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠ بدلاً من مستواها الحالي البالغ

٧٥,٩ مليار دولار. وستحقق عديد من الدول الأعضاء فوائدها ملموسة من جراء تنفيذ الزيادة المستهدفة في قيمة المؤشر، ولاسيما السودان واليمن وليبيا ومصر والجزائر والأردن. استناداً إلى ماسبق يترتب على زيادة قيمة المؤشرات الفرعية (إجمالاً) بحوالى ٣,١٤ درجة زيادة قيمة الواردات البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بحوالى ٢٣٢ مليار دولار. وحيث إن قيمة مؤشر الأداء اللوجيستي عبارة عن متوسط مجموع المؤشرات الفرعية المكونة له، فهذا يعنى أن الزيادة في قيمة المؤشر عبارة عن متوسط الزيادة في مجموع مكوناته الفرعية والتي تساوى في هذه الحالة نحو ١,٠٤ درجة. بناءً عليه من المتوقع زيادة حجم التجارة (الواردات) البينية بنحو ٧٧,٤ مليار دولار عن مستواها الحالى. وهو ما يعنى ارتفاع الواردات البينية إلى نحو ١٥٣,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٠ مقارنةً بمستواها الفعلى خلال نفس العام والذي يبلغ ٧٥,٩ مليار دولار.

ولاتختلف تلك النتيجة عند تغيير قيمة المؤشر الإجمالى لتسهيلات التجارة (مؤشر الأداء اللوجيستي) في كل الدول الأعضاء إلى مستوى القيمة الوسيطة لمجموعة دول OECD (أي بنحو ١,٠٤ درجة) والتعويض بها في النموذج المقدر بالجدول رقم ٨، في هذه الحالة سوف يرتفع حجم الواردات البينية إلى نحو ١٥٣ مليار دولار بنهاية ٢٠١٠، أي بزيادة معدلها نحو ١٠,٦٪ عن مستواها الحالى والذي يبلغ نحو ٧٥,٩ مليار دولار.

بناءً على ماسبق تتفق نتائج نموذج المحاكاة مع نتائج التقدير في تأكيد فرضية الدراسة بأن تحسين تسهيلات التجارة يلعب دوراً أكبر وأكثر أهمية في زيادة حجم التجارة البينية داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من تأثير التخفيض الجمركى وحده. كما تتفق نتائج نموذج المحاكاة مع نتائج الاستبيانات الإقليمية والدولية التي أجريت خلال السنوات السابقة إلى أن المعوق الرئيسي للتجارة البينية يتمثل في ضعف البنية التحتية المتعلقة بالنقل ولاسيما النقل البري والبحري داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. في هذا الصدد نحو ٤٠,٥٪ من الزيادة المتوقعة في قيمة التجارة البينية في ظل تحسين تسهيلات التجارة ستتحقق من خلال تحسين منظومة الإدارات والإجراءات الجمركية

بالدول الأعضاء، ونحو ٩,١٪ من تلك الزيادة ينتج من خلال تحسين البنية التحتية بالدول الأعضاء، أما المساهمة الأقل فتأتى من خلال تحسين الخدمات اللوجستية المتعلقة بالتجارة البينية والنقل التجاري داخل الجافتا، حيث يساهم تحسين هذا المؤشر بنسبة تبلغ نحو ١٠٪ من إجمالى الزيادة فى قيمة الواردات البينية.

استناداً الى ما سبق من نماذج وتحليلات يمكن اقتراح عدد من الآليات والصيغ لتفعيل دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فى تعزيز التجارة البينية من خلال:

أ) تخفيض نفقة المعاملات التجارية، ومن ثم تسهيل وزيادة التجارة البينية من خلال:

١ - تبنى سياسات وإجراءات لتحسين وتخفيف المتطلبات الجمركية وحل المشكلات التي قد تتسبب فى تكرار وطول الإجراءات الجمركية ومنها إجراءات معاينة البضائع ومدى التزامها للشروط الصحية والبيئية. فى هذا الصدد يجب الإسراع باعتماد شروط صحية عربية موحدة، أو الاعتراف المتبادل بالشروط الوطنية، وتسريع إصدار مواصفات قياسية عربية موحدة أو اعتماد المواصفات الدولية.

٢ - تبنى منظومة من السياسات المتجانسة والمتناسقة بشأن الإصلاحات المؤسسية والتشريعية للإدارات الجمركية والخدمات المسؤولة عن تسهيل التجارة.

ب) تحقيق منظومة ديناميكية وتنافسية للخدمات اللوجستية العربية

١ - من خلال تسريع المفاوضات المتعلقة بتحرير التجارة العربية البينية فى مجال الخدمات، وهو ما يقتضى الالتزام باستكمال وتفعيل تنفيذ الاتفاقات المبرمة بشأن تقوية الربط البري والبحري بين الدول العربية حيث تضمن إعلان القمة العربية المنعقد فى يناير الماضى ٢٠١١ بشرم الشيخ ضرورة تفعيل ما تم الإعلان عنه فى البرنامج التنفيذى للقمة العربية والذى انعقد فى الكويت ٢٠٠٩ بشأن إعداد مخططات عامة لربط الدول العربية بمحاور رئيسية من الطرق والسكك الحديدية واستكمال البنية الأساسية لشبكات الربط البري بالطرق والسكك الحديدية،

وتنفيذ اتفاقية تحرير النقل الجوي بين الدول العربية، وتطوير الموانئ والمطارات، وكافة مرافق النقل العربية، لزيادة قدرتها التنافسية وذلك لتفعيل التجارة العربية البينية.

٢- في ضوء المنافع المتوقعة للتجارة البينية من تحسين مؤشر الخدمات اللوجيستية والبنية التحتية للنقل فإن إنشاء إدارة متخصصة مهمتها الارتقاء بالخدمات اللوجيستية عبر الحدود من خلال التخطيط والتدريب والتسويق وجذب الاستثمارات الخاصة لقطاع اللوجيستيات سوف يعمل على نمو التجارة البينية العربية.

ج) الوصول الى صيغة جديدة للتعاون التجاري العربي تركز على تنوع التجارة

١- الأمر الذي يجب التأكيد عليه هو أن ضعف التجارة البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لا يمكن ارجاعه فقط الى جانب القيود التي تعرقل تسهيل مرور وانسياب التجارة للأسواق العربية، إنما هناك قيود أخرى تتعلق بجانب العرض والإنتاج. فحتى لو تم توفير منظومة جيدة من الخدمات التي تسهل التجارة، فلا تزال التجارة العربية تتم في إطار تشكيلة محددة من المنتجات المتشابهة وتتسم بارتفاع التركيز السلعي لعدد محدود من الصادرات والواردات. بناء عليه تحتاج الدول الأعضاء إلى ليس فقط زيادة حجم النمط الحالي للإنتاج لأنه سيظل تبادل تجاري استاتيكي ومحدود المكاسب لأعضائه، بل يجب الوصول بتلك الدول إلى هيكل تجاري متنوع من خلال تبني سياسات إنمائية وتجارية إقليمية متكاملة وتكاملية لتسهيل تبادل مزايا نسبية وتنافسية جديدة في إطار المنطقة العربية^(١).

(١) سميحة فوزي، «الأسباب السياسية والاقتصادية وراء مسيرة الاندماج الاقتصادي العربي»، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٩.

٢- تعميق الإصلاحات في جانب العرض من خلال توفير منظومة من الحوافز السعرية والمالية والنقدية لتقليل القيود في جانب العرض والإنتاج في منتجات قد تكتسب فيها الدول العربية مزايا تنافسية جديدة^(١).

٦. الخلاصة والاستنتاجات

بدأ التطبيق التدريجي لمنطقة التجارة الحرة العربية مع بداية عام ١٩٩٨ على أساس التخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية لتصل إلى الصفر مع بداية عام ٢٠٠٥، ومع ذلك ما زالت نسبة التجارة البينية للجافتا تتمحور بين ٨,٥٪ إلى ١٠٪ من إجمالي التجارة العربية الإجمالية، ولم تختلف تلك النسبة عن تلك التي كانت سائدة منذ بداية التسعينيات. وهو ما يؤكد على أن هناك عدداً من العقبات غير الجمركية ما زالت قائمة ولم تنجح اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في معالجتها بالقدر الكافي. وهنا جاءت الدراسة الحالية لتحديد أهم العوائق غير الجمركية المقيدة لتفعيل دور الجافتا في زيادة حجم التجارة العربية البينية وذلك لبحث ما إذا كان معالجة تلك القيود والعوائق سينجم عنه زيادة ملموسة في حجم وأداء التجارة العربية البينية. في هذا الصدد أكدت الدراسة تحقق الفرضية بأن تسهيلات التجارة تؤثر إيجابياً على حجم التجارة العربية البينية بصورة أكبر من تأثير خفض التعريفات الجمركية، حيث تساهم الاتفاقية في زيادة حجم التجارة البينية بمقدار ١,١١ مرة فقط عن الوضع في حالة عدم سريانها. كما أن إزالة التعريفات الجمركية لم ينجح في تكثيف التجارة بين الدول الأعضاء، ولم يستطع توجيه التجارة بشكل متزايد داخل المنطقة العربية، ولم تسهم الاتفاقية في تغيير وتنويع هيكل المزايا النسبية المتبادلة داخل الجافتا بشكل ملموس. ولعل من أهم أسباب ذلك هو عدم كفاءة منظومة تسهيلات التجارة بالمنطقة العربية، الأمر الذي يؤكد على ما قد تحققه تلك التسهيلات - لو أمكن تحسينها - من منافع للتجارة العربية البينية. وهو ما أظهرته نتائج التقدير بأن زيادة قيمة مؤشر الأداء اللوجستي

(١) حسن عبد المطلب الأسرج، «الأزمة المالية العالمية وإنعكاسها على التجارة الخارجية للدول العربية»، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، سبتمبر ٢٠٠٩، الجزائر، العدد ١٣، ص: ٣٧-٣٨.

بحوالى ١٠٪ أي (٥,٠ درجة) عن مستواه الحالى يؤدي إلى تحسين التجارة البينية داخل الجافتا بنحو ٣٤٪. كما أظهرت نتائج نموذج المحاكاة أن تحسين كل من كفاءة الإجراءات الجمركية وتحسين البنية التحتية وتقليل قيود النقل التجارى وتحسين كفاءة الخدمات اللوجستية الدولية إلى المعدل المتوسط السائد فى مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سينجح فى زيادة قيمة الواردات البينية للجافتا بنحو ٧٧,٤ مليار دولار عن مستواها الحالى.

استناداً إلى ما سبق يمكن القول أن الدول العربية ضعيفة ليس من حيث انتهاج سياسات لتكامل التجارة البينية، بل ضعيفة من حيث العوامل الداعمة للاستفادة من تكامل التجارة، وبناء عليه فإن هناك عدداً من السياسات اللازمة التطبيق من خلال الآليات المناسبة لتحقيق الهدف الاساسي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ألا وهو: «تكثيف وتنوع هيكل التجارة العربية البينية والوصول بحجم التجارة البينية إلى حصة لا تقل عن ٢٥٪ فى حجم التجارة العربية الإجمالية». وتتمثل أهم الأهداف الفرعية وآليات تحقيقها وصولاً للهدف الأساسى على النحو التالى:

١ - إعادة بناء وتكامل الأسواق العربية:

من خلال تبني سياسات لتحقيق قاعدة تصديرية ذات مزايا تنافسية جديدة تبادلاً داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وهو ما يستوجب تطبيق عدد من الآليات والأدوات التنظيمية والمؤسسية والمالية لتطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية وتطوير إدارتها الجمركية لإزالة القيود التي تعرقل تبادل السلع العربية داخل أسواق الجافتا. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال وجود هيكل مؤسسية فوق قومية للتفاوض التجارى العربى بشكل جماعي وإنشاء إدارات إقليمية لتسهيل التجارة العربية بين الحدود.

٢ - تحقيق هيكل اقتصادى عربى متنوع:

يتم تبادله فى إطار سوق عربى مفتوح وخال من القيود الجمركية وغير الجمركية. وهو ما ينبغى على صناع السياسات الاقتصادية لأعضاء المنطقة تبني حزمة من الإجراءات

والأدوات لخلق استثمارات إقليمية في القطاعات غير النفطية وذات المزايا النسبية والأكثر استفادة من الاتفاقية كقطاع الأغذية والزراعة وبعض الصناعات الكيماوية. وجنباً إلى جنب ينبغي أن تتحرك الجهود الإقليمية العربية من مجرد التركيز على تحرير التجارة بشكلها الحالي إلى تطوير الطاقات الإنتاجية والروابط الهيكلية بين عمليات تصديرية عربية مشتركة.

٣- تطوير وتحرير هيكل التجارة في الدول العربية انطلاقاً من رؤية إصلاحية إقليمية:

الاستمرار في تبني سياسات إصلاحية كلية وجزئية (مالية ونقدية وسعرية) لتطوير الإنتاج وتحرير التجارة في السلع والخدمات وبناء اقتصاد يقوم على آليات السوق الحر في الدول العربية، وتحسين مناخ الاستثمار العربي، وربط سياسات الإصلاح المحلي بالهدف العام الاقليمي ألا وهو تكثيف التجارة والاستثمارات العربية البينية.

٤- الاسراع في تحقيق درجات أعلى من التكامل التجاري السلمي والخدمي والاستثماري العربي:

يجب على الدول الأعضاء الإسراع بتحويل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى اتحاد جمركي عربي ومن ثم إلى سوق عربية مشتركة. ويقتضي ذلك تبني منظومة من الإجراءات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية التي ستحقق بدورها نوعاً من التوافق في الاشتراطات والأنظمة والمعايير والسياسات الجمركية والتجارية بصفة عامة بين الدول الأعضاء بشكل يسمح بتسهيل وزيادة التبادل التجاري الخدمي العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كذلك يمكن إقامة استثمارات مشتركة في مجالات خدمية مشتركة بين الدول العربية، وتحقيق تنسيقات في مجالات السياسة التمويلية والمالية والنقدية في القطاعات المصرفية وقطاعات التعليم والخدمات اللوجيستية والاجتماعية وذلك عبر مؤسسات وشركات عربية اقليمية.

٥- تحقيق تكامل عربي مؤسسي مشترك:

يظل مستقبل النظام الإقليمي التجاري العربي مرهوناً بقدرة الشعوب العربية عامة

على دعم آليات ديمقراطية وإرساء نظم منتخبة لإدارة اقتصادياتها وذلك حتى تزيد احتمالات التقارب العربي الإقليمي في ظل نظم وإدارات تسعى نحو تحقيق المصالح المشتركة لشعوبها وللإقليم العربي ككل، وتطوير وتوجيه الاقتصاديات والإدارات العربية نحو مزيد من التكامل العربي المشترك ليس فقط على المستوى التجاري السلعي والخدمي بل على المستوى المؤسسي⁽¹⁾.

ولكي يتحقق ذلك فيجب على صناع السياسات والقرارات الاقتصادية تعميق الإصلاحات العربية ليس فقط على الجانب الاقتصادي بل إصلاحات سياسية وتشريعية فعالة ومفعلة مع تطوير تسهيلات التجارة عبر الإقليمية، وعلى هذا النحو ستمكن الدول العربية من تحقيق مراحل تكاملية أكثر عمقاً تتمثل في تحرير الخدمات أو تطبيق الاتحاد الجمركي العربي عام ٢٠١٥، والأبعد من ذلك قد تتمكن الدول العربية في الآجل الطويل من الوصول الى تكامل تجارى عميق قوامه التجانس المؤسسى والتشريعى والسياسى.

(1) Romagnoli, A. and L. Mengoni(2009), " The challenge of economic integration in the MENA region: from GAFTA and EU-MFTA to small scale Arah Unions", Econ Change Restruct, 42:76-80.

قائمة المراجع الاسترشادية

أولاً: مراجع باللغة العربية

١. اجتماع الخبراء حول أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية، (٢٠٠٧م)، الاعتبارات البيئية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية، جامعة الدول العربية.
٢. أحمد الكواز، (٢٠١٠م)، حلقة نقاشية حول: اندماج اقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية، المعهد العربي للتخطيط.
٣. إسماعيل عبد الرحيم شلبي، (٢٠١٠م)، أسباب ومعوقات قيام التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي لقسم الاقتصاد بكلية التجارة، جامعة الأزهر (بنين) بعنوان التنمية والتكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي، ٢٨-٢٩ إبريل.
٤. الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، (٢٠٠٧)، «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واحتياجات التطوير في ضوء تجربة الاتحاد الأوروبي»، التقرير الرابع عشر.
٥. على محمد رمضان المافوري، (٢٠٠٤)، التجارة العربية البينية: المعوقات وسبل التطوير، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التجارة البينية والتكامل الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، الأردن، ٢٠-٢٢ سبتمبر.
٦. محمد محمود الامام، (٢٠٠١)، العمل الاقتصادي العربي المشترك: أبعاده وتطوره، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية.
٧. نبيل علي صفوت، إستراتيجية مقترحة لتسهيل النقل والتجارة في المنطقة العربية، (٢٠٠٩)، ندوة عن الاتفاقيات الدولية والعربية للنقل على الطرق ودورها في تطوير التجارة الخارجية العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، القاهرة، ٢٥-٢٦ تشرين الأول/أكتوبر.

ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية

1. Abedini, J. and N. Péridy (2008) «The Greater Arab Free Trade Area (GAFTA): An Estimation of Trade Effects (with Javad Abedini), Journal of Economic Integration».
2. Al-Atrash, H. and T. Yousef (2000), «Intra-Arab Trade: Is it too Little?», IMF Working Paper WP/00/10
3. Awad, T. and A. Bakir (2008), «Regional Trade Integration: A Comparative Study, The Case of GAFTA, COMESA, AND SAPTA/SAFTA», United Nations Conference on Trade and Development, Virtual Institute Research Material..
4. Bartels, F. L., Jebamalai Vinanchiarachi (2009), «South-South Cooperation ,Economic and Industrial Development of Developing Countries: Dynamics, Opportunities and Challenges», Research and Statistics Branch working paper 02/2009, United Nation Industrial Development Organization.
5. Behr T.(2010) «Regional Integration in the Mediterranean Moving out of the Deadlock?», Finnish Institute for International Affairs and a Researcher Associate Notre Europe, April.
6. Cassing, J. (2007), Free Trade Agreement Methodology manual, United States Agency for International Development
7. Cernat, L., (2001). «Assessing regional trade arrangements: are south-south RTAs more trade diverting?» Global Economy Quarterly 2(3), 235-59.
8. Chauvin S. and G. Gaulier(2002), «Regional Trade Integration in Southern Africa», CEPII, Working Paper No 2002-12
9. Clark, Ximena, David Dollar, and Alejandro Micco. 2004. «Port Efficiency, Maritime Transport Costs, and Bilateral Trade». Journal of Development Economics.75 (2): 417-50.
10. Dennis, A. (2006), «The Impact of Regional Trade Agreements and Trade Facilitation in the Middle East North Africa Region». World Bank Policy Research Working Paper 3837
11. Dervis, K, Peter Boccock, and Julia Devlin (1998), «Intraregional Trade among Arab Countries: Building a Competitive Economic Neighbourhood», Paper presented at the Middle East Institute 52nd Annual Conference, Panel on “Arab Economy Market”, Washington, DC, October 17.

12. Devlin, J. and P. Yee (2005), «Trade Logistics in Developing Countries: The Case of the Middle East and North Africa». The World Economy, Vol. 28, No. 3, pp. 435-456, March
13. Duval, Y. and C. Utoktham (2009). «Behind-the-border trade facilitation in Asia-Pacific :Cost of trade, credit information, contract enforcement and regulatory coherence», ESCAP Trade and Investment Division Staff Working Paper No. 02/09. Bangkok.
14. Duval, Y.(2010), «Assessing the impact of trade facilitation on trade and climate change», 6th WTO/ESCAP ARTNET Capacity Building Workshop for Trade Research 21-25 June 2010, Vientiane, Lao PD.
15. Empirical Investigation in Trade & Investment, Tokyo, Japan March 11-13.
16. Freund, C. and O. Emanuel, (2010). «Regional trade agreements», Policy Research Working Paper Series 5314, The World Bank
17. Galal, A. and B. Hoekman(2003), «Arab Economic Integration between Hope and Reality». Cairo: Egyptian Center of Economic Studies and Brookings Institution.
18. General Union of Chambers of Commerce, Industry and Agriculture for Arab Countries- GUCCIAAC
19. Harb, G.(2008), «Trade facilitation and intra-Arab trade: an empirical assessment», The Journal of International Trade and Diplomacy 2(2), winter 135-170.
20. Hoekman, B. and J. Zarrouk. 2009. «Changes in Cross-Border Trade Costs in the Pan-Arab Free Trade Area, 2001-2008», World Bank Policy Research Paper 5031.
21. Hoekman, B. and Nicita, A. (2008), «Trade Policy, Trade Costs and Developing Country Trade», World Bank Policy Research Working Paper No. 4797.
22. Hoekman, B. and P. Messerlin (2002) «Initial conditions and incentives for Arab economic integration, can the European Community's success be emulated?», The World Bank policy research working paper No 2921
23. Hoekman, B. and P. Messerlin.(2001),. «Harnessing Trade for Development in the Middle East and North Africa», New York: Council on Foreign Relations
24. Hossam, Y.(2009), «The Contribution of Trade to Growth of the Arab Countries's», FREIT working paper, WP97, November.

25. Kheir-El-Din, H. and A. Ghoneim (2005), «Arab Trade Integration in Retrospect: Comparison with the European Union Experience and Lessons Learnt», Cairo University, mimeo.
26. Kim, S. and I. Park (2004). «Measuring the Impact of Northeast Asian Trade Facilitation on Intra-regional Trade», Working Paper Series Vol. 35, December, International Centre for the Study of East Asian Development, Kitakyushu
27. Korinek, J. and M. Melatos (2009), «Trade Impacts of Selected Regional Trade Agreements in Agriculture», OECD Trade Policy Working.
28. Kurz S., T. Otter and F. Povel(2008), «SADC trade integration – the effect of trade facilitation on sectoral trade: a quantitative analysis», Ch 3 in; Monitoring Regional Integration in Southern Africa, Vol 8, Yearbook.
29. League of Arab States (1997), Declaration Pan-Arab Free Trade Area Economic and Social Council's; Agreement of Arab Free Trade Area, Resolution No. 1317-O.S. 59, February 19.
30. Lee, Yu-Feng L. and Abdelaziz Gohar (2009),. «Trade and Intra-Regional Integration: Is Arab Region a Potential Candidate for Economic Union?» International Trade and Finance Association, 19th International Conference Working Paper, Paper 12.
31. Longo R., Sekkat K.(2004), «Economic Obstacles to Expanding Intra-African Trade». World Development; 32(8): 1309-21, UN COMTRADE data, 1998-2009
32. Milton A. Iyoha (2005), «Benefits of Regional Economic Integration (benefit of economic integration)» in 'Enhancing Africa's Trade: From Marginalization to an Export-Led Approach to Development, Economic Research Working Paper No 77, African Development Bank
33. Minor, P. and M. Tsigas.(2008),. «Impacts of Better Trade Facilitation in Developing Countries: Analysis with a New GTAP Database for the Value of Time in Trade». Mimeo, June
34. Njinkeu, D., J.S.Wilson and B. Powo Fosso (2008), «Intra-Africa Trade Constraints: The Impact of Trade Facilitation». Policy Research Working Paper 4790.
35. Péridy, N. (2009), «The Greater Arab Free Trade Area; An ex-post appraisal within an imperfect competition framework», FEMISE Research program, FEMISE Project No. 32-03.

36. Péridy, N. and A. Ghoneim (2009). «Regional Integration, Imperfect Competition and Welfare: The Experience of the Greater Arab Free Trade Area», *Economie Appliquée*, 52(4): 131-156.
37. Pierides, C. (2008), «Non-Tariff Barriers to Trade in Southern Africa: Towards a Measurement Approach» The South African Institute of International Affairs, Trade Policy Report No. 21.
38. Portugal-Perez, Alberto, and John S. Wilson (2010), «Export Performance and Trade Facilitation Reform: Hard and Soft Infrastructure», Policy Research Working Paper 5261, World Bank.
39. Ruzita Mohd. Amina, Zarinah Hamidb and Norma Md. Saadc (2005), «Economic Integration among the League of Arab States: An Empirical Evidence». *Journal of economic cooperation* 26 (3), 77-102.
40. Saidi N (2004) Arab Economic Integration: an awakening to remove barriers to prosperity, ERF working paper series no 322.
41. Wilson, J. S. and Otsuki, T.(2007), «Regional Integration in South Asia: What Role for Trade Facilitation?», Working Paper No.4423, The World Bank.
42. Wilson, J.S. Mann,C.L. and Otsuki,T.(2005), «Assessing the Potential Benefit of Trade Facilitation: A global Perspective», The World Bank Policy Research Working Paper 3224.

ضوابط الدعم الزراعي في إطار منظمة
التجارة العالمية، وأثرها المتوقع في
الصادرات الزراعية للدول النامية

ضوابط الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية، وأثرها المتوقع على الصادرات الزراعية للدول النامية^(*)

أولاً: المقدمة

تُعتبر التجارة في المنتجات الزراعية مصدراً هاماً لتحسين مستوى المعيشة لكثير من الدول النامية - ولا سيما الأكثر فقراً. وفي هذا السياق، فإن السياسات الزراعية المتحيزة التي تمارسها معظم الدول المتقدمة لصالح قطاعها الزراعي، ينجم عنها آثاراً تشويهية للصادرات الزراعية للدول النامية التي تعتمد بشكل أساسي على قطاعها الزراعي كمصدر للدخل والنمو. وهنا أصبح إخضاع القطاع الزراعي لضوابط تزيد من قدرة الدول النامية على المنافسة العادلة في السوق العالمي، جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية منذ عام ١٩٩٥م^(١). وتُعتبر تدابير الدعم المحلي والتصدير الذي تمنحه الدول المتقدمة - وبصفة خاصة الاتحاد الأوروبي وأمريكا - لقطاعها الزراعي من أخطر السياسات التي تعمل على إغراق السوق العالمي بفائض إنتاجها **Overproduction** من تلك السلع المستفيدة من الدعم، وهو ما يسهم في خفض الأسعار العالمية لتلك السلع، الأمر الذي يُمكن الدول المانحة للدعم من اكتساب حصص سوقية على حساب مُصدري السلع الزراعية في الدول النامية، ومن ثم تتضاءل قدرة تلك الدول على المنافسة العالمية. ورغم إخضاع الدعم الزراعي لمجموعة من التخفيضات الكمية التي وضعها اتفاق الزراعة، فمنذ بدء تطبيق الدول المتقدمة لتلك التخفيضات التدريجية خلال الفترة التنفيذية المقررة (١٩٩٥-٢٠٠٠)، وأرقام الدعم الزراعي تتجه للتصاعد إلى مستويات مرتفعة، قُدرت لدول الـ OECD بنحو ٣٢٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٠. وتستحوذ أمريكا والاتحاد الأوروبي معاً على نحو ٨٠٪

(*) هذا البحث منشور في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٦٦، ربيع ٢٠١٤، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

(١) يساهم القطاع الزراعي بنحو من ٣٠٪ إلى ٦٠٪ في الـ GDP لمعظم الدول النامية خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٢) ويعمل بهذا القطاع نحو ٥٠٪ من قوة العمل بتلك الدول. كما يساهم القطاع الزراعي وحده بنحو ٤٥٪ في مصادر النقد الأجنبي لنحو ثلثي الدول النامية (UNEP, ITC and ICTSD; 2012).

من إجمالي هذا الدعم^(١). وهنا، بات واضحاً أن اتفاق الزراعة، لم ينجح سوى في وضع حد أقصى لا يمكن تجاوزه للدعم المشوه للتجارة، دون تحقيق خفض فعّال في المستويات المطبقة للدعم الزراعي. وقد لجأت الدول المتقدمة، وخاصةً أمريكا والاتحاد الأوروبي إلى التحايل على قواعد المنظمة، من خلال انتهاج سياسات زراعية تسمح بتحويل بعض بنود الدعم المشوه للتجارة إلى برامج الدعم المستثنى من التزامات خفض، فيما يعرف بـ (Box Shifting)، الأمر الذي أسهم في تمكين تلك الدول المتقدمة من التوسع في تقديم الدعم الزراعي^(٢). على هذا النحو، بات من الضروري إخضاع تدابير الدعم الزراعي التي تمارسها تلك الدول إلى مزيد من الضوابط. وهنا تصاعد الاهتمام بملف الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية. وتجسّد ذلك في عديد من المفاوضات الزراعية بدءاً من المؤتمر الوزاري بالدوحة ٢٠٠١، إلى مؤتمر هونج كونج ٢٠٠٥، ثم أجندة الدوحة للتنمية (يوليو: ٢٠٠٨) لوضع مجموعة من الضوابط الكمية والزمنية التي من شأنها تقييد استخدام الدعم الزراعي بشقيه المشوه وغير المشوه. ووصلت المفاوضات إلى نهايتها في ديسمبر ٢٠١٣، حيث المؤتمر الوزاري التاسع للمنظمة. وظلت تلك المفاوضات حبراً على ورق، ولم تدخل حيز التنفيذ، إلا في أضيق الحدود^(٣). حيث - وفقاً لإحصاءات الـ OECD - لم يزل الدعم الزراعي يتعدى نحو ٤٢٠ مليار دولار عام ٢٠١٢، والدعم الأوروبي والأمريكي يستحوذ منه على نحو ٣٠٠ مليار دولار. والجدير بالذكر هو، أنه خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)،

(1) OECD, Producer and Consumer Support Estimates database. Annual Data.

(٢) تدابير الدعم المحلي غير المشوه للتجارة. فيما يعرف بالدعم الأخضر والدعم الأزرق - تعتبر مستثناء من التزامات خفض التي أقرها اتفاق الزراعة. إلا أن الإحصاءات تؤكد قيام دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا بتحويل مليارات الدولارات - سنوياً - إلى ذلك النوع من الدعم، الذي أصبح يستحوذ على نحو ٧٥٪ من إجمالي الدعم المحلي. ونحو ٤٠٪ من هذا الدعم، عبارة عن مدفوعات ترتبط بشكل غير مباشر بدعم الإنتاج الزراعي. (Orden, D., D. Blandford, T. Josling and L. Brink. 2011, p.2)

(٣) يعتبر المؤتمر الوزاري الرابع الذي عُقد في الدوحة عام ٢٠٠١ بداية وضع أجندة محددة بشأن التخفيضات المطلوبة في الدعم الزراعي. وفيما بعد، أكدت أجندة الدوحة في جنيف (٢٠٠٨) على تنفيذ كافة الالتزامات المنصوصة في كل من أجندة الدوحة ٢٠٠١، وفي مؤتمر هونج كونج ٢٠٠٥. وسيرد ذكر تلك المفاوضات بشكل أكثر تفصيلاً في جزء لاحق.

والتي شهدت تدشين مجموعة من إصلاحات السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي وأمريكا، تم تحويل ٣٠٪ من برامج الدعم السعري المشوه للتجارة، إلى برامج المدفوعات غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج، وهو ما أسهم أيضاً في زيادة مستويات الإنتاج الزراعي لتلك الدول، ومن ثم حدوث انخفاض نسبي في أسعارها العالمية^(١). على هذا النحو، **تتبلور إشكالية البحث** في أنه بالرغم من مرور أكثر من ١٥ عاماً على تنفيذ اتفاق الزراعة، فلا تزال أرقام الدعم الزراعي الأوروبي والأمريكي تقف عند مستويات مرتفعة. كما تقوم أمريكا والاتحاد الأوروبي بصياغة سياسة زراعية تسمح لهما بالتوسع في منح مدفوعات مباشرة وغير مباشرة لمزارعيها، تحت برامج الدعم المستثنى، وهو ما يعتبر تحايلاً على ضوابط المنظمة. وفي هذا السياق، أصبحت الدول النامية المصدرة للسلع الزراعية، من أهم أطراف المفاوضات الزراعية لمنظمة التجارة العالمية، حيث إنها الأكثر تضرراً من التدابير التي تمارسها الدول المتقدمة بشأن الدعم الزراعي، ومن ثم فهي الأكثر إصراراً على إلزام الدول المتقدمة بتنفيذ تخفيضات كمية أكثر حدة للدعم الزراعي. ومن هذا المنطلق يتجسد موضوع البحث في تقدير الأثر الذي تمارسه تدابير الدعم المحلي والتصديرى في الاتحاد الأوروبي وأمريكا، على الصادرات الزراعية للدول النامية وقياس الأثر المتوقع لتنفيذ الضوابط الجديدة في تحقيق خفض فعال في أرقام الدعم الزراعي، ومن ثم تقدير الاستفادة المتوقعة لعدد من الدول النامية المصدرة للسلع الزراعية^(٢). في هذا السياق، يتم في إطار البحث

(١) انتهاج سياسات زراعية. لدول الاتحاد الأوروبي وأمريكا مكنهما من ممارسة سياسة تحريك الصندوق **box shifting** بمعنى تخفيض بنود الدعم المشوه للتجارة - الصندوق الأصفر - وتحويل جانب منه إلى بنود الدعم غير المشوه للتجارة - الصندوق الأخضر والصندوق الأزرق - دون إحداث إصلاح جوهري في تلك البنود المحولة. ومن جهة أخرى، لجأت تلك الدول، ولا سيما أمريكا، إلى استخدام تدابير غير مباشرة لدعم التصدير (كالإعانات التصديرية ومساعدات الغذاء)، ويعتبر ذلك تحايلاً على الدعم التصديرى المشوه للتجارة. حيث لا يوجد مستهدف رقمي بخفض ذلك النوع من الدعم. (Grueff, James, 2013, pp; 2-3).

(٢) انخفاض السعر العالمى - تحت مظلة الدعم المحلي والتصديرى - يضر بالمزارعين في البلدان النامية الغنية بالموارد الزراعية، مثل البرازيل والهند والصين وبعض الدول الإفريقية (مثل جنوب أفريقيا)، مما يجعل من الصعب بالنسبة لهم تصدير المنتجات الزراعية، ومن ثم ترتفع مطالبهم بشأن ضرورة تحقيق معدلات جوهريّة في خفض الدعم الزراعي. بينما انخفاض الأسعار العالمية بسبب الدعم يحقق <=

اختبار فرضية أن «تطبيق كل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا للضوابط الجديدة لمنظمة التجارة العالمية - بشأن تخفيض الدعم الزراعي - سوف يؤدي إلى زيادة حصة الصادرات الزراعية للدول النامية في السوق العالمي».

ومن ثم يهدف البحث إلى: (١) تحليل تطور هيكل وسياسات الدعم المحلي والتصدير الذي يمنحه الاتحاد الأوروبي وأمريكا لقطاعها الزراعي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)، في ضوء تطور تداعيات الملف الزراعي بمنظمة التجارة العالمية. (٢) تقدير الأثر الكمي لتدابير الدعم الأوروبي والأمريكي على أداء الصادرات الزراعية لبعض الدول النامية، والتي تعتبر من أكبر الدول المصدرة لسلع زراعية. (٤) محاكاة أو تطبيق الضوابط الجديدة للدعم الزراعي، التي تم تدشينها والتفاوض بشأنها - في إطار المنظمة، وأثر ذلك على خفض الفعّال الذي يجب تطبيقه على حجم وهيكل الدعم الزراعي الأوروبي والأمريكي. (٥) تقدير الأثر المتوقع لمحاكاة وتطبيق تلك الضوابط، على أداء الصادرات الزراعية لبعض الدول النامية في السوق العالمي. وتستند الدراسة إلى المنهج الاستقرائي، حيث تم ملاحظة التطور في تدابير وسياسات الدعم الزراعي للاتحاد الأوروبي والأمريكي خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٢، وتحليل مدى تأثير ذلك على تطور أداء الصادرات الزراعية لبعض الدول النامية. كما تستخدم الدراسة المنهج الاستنباطي، من خلال وضع بعض الفروض بشأن ضوابط منظمة التجارة العالمية، ومن ثم محاكاة تلك الفروض لتقدير الاستفادة المتوقعة للدول النامية المصدرة لسلع زراعية.

وعلى هذا النحو، ينقسم البحث إلى ستة أجزاء، بعد المقدمة. حيث، يتناول الجزء الثاني، تطور ضوابط الدعم الزراعي في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية منذ اتفاق الزراعة: ١٩٩٥ حتى المؤتمر الوزاري التاسع ٢٠١٢. ويتناول الجزء الثالث تحليل لتطور تدابير الدعم الزراعي لكل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٢، مع التطرق إلى دور السياسات الزراعية لأمريكا وللاتحاد الأوروبي في تشكيل هيكل مشوه

=فائدة للدول الفقيرة في مواردها الزراعية، أو تلك التي تستورد المنتجات الزراعية. على هذا النحو، فإنها قد تتضرر بسبب ارتفاع الأسعار، التي يجلبها تنفيذ تدابير الدعم لمنظمة التجارة العالمية. (Nicholas Minot et al., 2007, p:12).

للدعم الزراعي بتلك الدول. وفي الجزء الرابع، يتم تحليل وتقدير أثر تدابير الدعم الزراعي الأوروبي والأمريكي على أداء الصادرات الزراعية للدول النامية في السوق العالمي، خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢ باستخدام مجموعة من المؤشرات والاستناد إلى نموذج قياسي. أما الجزء الخامس من البحث، والذي يتضمن أهم مضامين السياسة، فينصرف إلى محاكاة الضوابط الكمية للمنظمة، وأثر ذلك على أرقام الدعم الزراعي الأوروبي والأمريكي، ومن ثم الأثر المتوقع على أداء صادرات الدول النامية في سوق السلع الزراعية. ويتناول الجزء السادس، ملخص البحث مع التأكيد على أهم النتائج والمضامين.

ثانياً: تطور ضوابط الدعم الزراعي في إطار المنظمة (منذ اتفاق الزراعة: حتى مؤتمر بالي ٢٠١٢م)

تضمن اتفاق الزراعة (١٩٩٥)، وضع مجموعة من الضوابط التي من شأنها إخضاع الزراعة لقواعد التجارة الحرة والعدالة. حيث إنطوى الاتفاق على وضع حدود قصوى للدعم الزراعي المشوه للتجارة، والمسموح للدول الأعضاء استخدامه^(١). وتجسد ذلك في وضع حد أقصى للدعم الأصفر Amber Box المشوه للتجارة، والذي يتضمن الدعم السعري والدعم المباشر للإنتاج، ويطلق عليه إجمالاً بمقياس الدعم الكلي Total «Aggregate Measurement of Support» (Total AMS). أما الدعم الذي لا يتجاوز ٥٪ من (قيمة منتج معين، أولاً لإنتاج الزراعي ككل)، فلا يخضع لتخفيضات، ويسمى بالحد الأدنى «de minimis». وتلتزم الدول المتقدمة بخفض مقياس الدعم الكلي بمعدل ٢٠٪ من قيمته خلال فترة الأساس (١٩٨٦-١٩٨٨)، خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠. وأجاز الاتفاق استخدام الدعم الأزرق blue box، الذي يشتمل فقط على المدفوعات المباشرة للمزارعين في إطار برامج الحد من الإنتاج^(٢).

(١) مع بداية جولة أوروغواي. آخر جولات الجات- في عام ١٩٨٦، تم إدراج قطاع الزراعة للمرة الأولى في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. (ICTSD, Program on Agricultural Trade and Sustainable Development, 2007, p;4)

(٢) وفقاً لمنظمة التجارة العالمية، طالما أن هذا الدعم لا يرتبط بزيادة الإنتاج، أو خفض السعر، بل على العكس يرتبط بالحد من الإنتاج، فالهدف منه هو تقليل الدعم المشوه للزراعة، لذلك يدخل ضمن الدعم المستثنى من التزامات الخفض. (Hogan., 2012.p;9)

وسمح الاتفاق بعدم المساس بأنواع الدعم الزراعي التي لا ترتبط بالإنتاج أو السعر، ومن ثم ليس لها آثار تشويحية للتجارة الزراعية، وإنما ترتبط فقط بتنمية القطاع الزراعي، والتي يطلق عليها الدعم الأخضر **Green Box**^(١). كما نص اتفاق الزراعة على أن تلتزم الدول المتقدمة بخفض قيمة الدعم التصديري بمعدل ٣٦٪ (والكمية بمعدل ٢١٪) وعلى أساس الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠، وذلك على مدار ست سنوات منذ بداية التنفيذ (١٩٩٥)^(٢). وبالرغم من التزام الدول الأعضاء بتنفيذ الضوابط التي أرساها اتفاق الزراعة، إلا أن الممارسات الفعلية للدول الأعضاء، ولا سيما الاتحاد الأوروبي وأمريكا، قد نجم عنها ارتفاع المستوى الفعلي للدعم الزراعي، ولا سيما من خلال نقل تدابير الدعم المشوه إلى صندوق الدعم الأخضر. وأمام هذا الوضع، أدركت الدول الاعضاء المتضررة، بأن معدلات الخفض لم تكن كافية لدفع الدول المتقدمة لتحقيق تخفيض فعال في استخدامها للدعم، وعندئذ، تصاعدت المطالبات من جانب كثير من الدول النامية المصدرة للسلع الزراعية بضرورة وضع ضوابط جديدة للدعم الزراعي، وتُرجمت تلك المطالبات على دائرة مفاوضات المنظمة منذ بداية عام ٢٠٠١م^(٣).

ويُعتبر مؤتمر الدوحة ٢٠٠١ بداية التحدث عن ضرورة تطبيق تخفيضات جوهرية لكافة أنواع الدعم الزراعي. وقد انبثق عن المؤتمر صياغة أجندة الدوحة للتنمية ٢٠٠١م،

(١) مثل المدفوعات التي تنصرف إلى تمويل المخزون الزراعي، التأمين الغذائي، الحفاظ على البيئة، دعم دخل المزارع، والمدفوعات التعويضية **WTO- (Agriculture Agreement)**.

(٢) تنص المادة (٩) من اتفاق الزراعة على ست أنواع من دعم التصدير اللازم إخضاعه للخفض (المساعدات التي تقدمها الحكومات وترتبط بحجم أو سعر الصادرات الزراعية، التخلص من المخزون الزراعي وبيعه بأقل من السعر المحلي، المساعدات الحكومية لمنتج زراعي معين من الموازنة، مساعدات نقدية لخفض التكاليف اللوجيستية المرتبطة بالتصدير الزراعي، المساعدات النقدية للصادرات الزراعية في صورة رسوم تحسين النقل والشحن، المساعدات الممنوحة للإنتاج الزراعي المحلي والمشرطة بتصديرها **WTO, Agreement on Agriculture**

(٣) تضمنت أحكام اتفاق الزراعة مادة (٢٠) بأن يكون يناير ٢٠٠٠ هو بداية استئناف مفاوضات تقييم ما تم التوصل إليه في نهاية فترة التنفيذ، بشأن الالتزام بضوابط الخفض التي نص عليها الاتفاق، ومواصلة وضع ضوابط جديدة. **WTO, Original mandate; Article 20, Agriculture Agreement**

والتي تضمنت مقترحات رقمية وزمنية جديدة من جانب الدول النامية، بشأن خفض الدعم الزراعي الأوروبي والأمريكي. والجدير بالذكر أن تلك الضوابط لم تخرج عن حيز المفاوضات، وظلت مجرد أجندة^(١). وبعد فشل مؤتمر كانكون (سبتمبر ٢٠٠٣) في إنهاء قضايا الدعم الزراعي، تم اقتراح إطاراً جديداً يتضمن مجموعة من الضوابط أكثر قبولاً للدول النامية، وتجسد ذلك في أجندة يوليو -July package, 2004-، والتي كانت بمثابة إعادة إحياء لأجندة الدوحة ٢٠٠١م^(٢). حيث تم وضع صيغة جديدة (Formula)، للدعم المحلي المشوه للتجارة، والذي يجب إخضاعه لحد أقصى، وهو «مقياس اجمالي الدعم المحلي المشوه للتجارة OTDS Overall Trade-Distorting Domestic Support» وهو عبارة عن المستوى «المربوط» بمقتضى اتفاق الزراعة، لمقياس الدعم الكلي، AMS، مضافاً إليه الحد الأدنى المخصص وغير المخصص (تم اقتراح ٥٪ للإنتاج الزراعي) + سقف مقترح لدعم الصندوق الأزرق (٥٪ للناتج الزراعي). كما تضمنت الأجندة إلغاء الدعم التصديري، دون الاتفاق على تاريخ محدد. ومع ذلك، لم تضع الأجندة نص الزامي وزمني للتنفيذ^(٣). كما نص الإعلان الوزاري للمؤتمر السادس للمنظمة (هونج كونج - ديسمبر ٢٠٠٥) على تخفيض الحد الأقصى للـ OTDS بمعدل ٨٠٪، إذا تجاوز ٦٠ مليار دولار، وبمعدل ٧٠٪ للحد الأقصى الذي يتراوح بين ١٠-٦٠ مليار دولار. كما تضمن الإعلان الوزاري إلغاء كافة أنواع الدعم التصديري بنهاية عام ٢٠١٣، وإعادة النظر في مكونات

(١) لمزيد من التفاصيل حول فعاليات المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة بالدوحة ارجع إلى: World Trade Organizations (2001) Doha WTO Ministerial Declaration -
(٢) قامت كل من الـ EU و الـ USA والهند والبرازيل وأستراليا بتكوين ما يعرف بـ G5 (مجموعة الخمس المراقبين للملف الزراعي) لاسراع مفاوضات أجندة الدوحة للتنمية، بنهاية عام ٢٠٠٥. ولكن مع تعنت أوروبا وأمريكا في تنفيذ ضوابط الدعم، تم صياغة حزمة جديدة في يوليو ٢٠٠٤، لإنهاء مفاوضات الدوحة (Kotera Akira, 2007).

(٣) استمر الخلاف داخل المنظمة بسبب إصرار الدول النامية ودول الكيرنز على خفض الدعم الزراعي الأوروبي والأمريكي. كما أنه بالرغم من أفراد بنداً مستقلاً لسياسات دعم القطن المشوهة للتجارة العالمية، إلا أن أمريكا ظلت مصرة على موقفها من حيث الاستمرار في دعم القطن بأرقام كبيرة. لمزيد من التفاصيل أرجع إلى: WTO, DOHA DEVELOPMENT AGENDA: DOHA WORK PROGRAMME, The July 2004 package

دعم الصندوق الأخضر^(١). ومع استمرار التوسع في استخدام مدفوعات الدعم الأزرق والدعم الأخضر، ولا سيما مع تطبيق السياسات الزراعية لأمريكا والاتحاد الأوروبي، تصدرت قضايا الدعم الزراعي مائدة المفاوضات مرة أخرى، وتجسد ذلك في مفاوضات جنيف في يوليو ٢٠٠٨، والتي تم خلالها صياغة أجندة الدوحة للتنمية (July Package 2008)، التي أكدت على تنفيذ كافة الضوابط الزمنية والكمية والصيغ الجديدة للدعم الزراعي التي أقرها مؤتمر هونج كونج. كما أكدت على ضرورة تخفيض ٧٥٪ من قيمة دعم التصدير بنهاية عام ٢٠١٠، وإلغائه تماماً في نهاية عام ٢٠١٣. ونصّت الأجندة على ربط مدفوعات الصندوق الأزرق عند ٢,٥٪ من قيمة الناتج الزراعي، وخفض دعم الحد الأدنى إلى ٢,٥٪، وعدم تجاوز الدعم الزراعي المحلي المشوه للتجارة ٥٪ من قيمة الناتج الزراعي للدول المتقدمة^(٢). وقد تم التأكيد على تفعيل أجندة يوليو، خلال المؤتمر الوزاري السابع (ديسمبر ٢٠٠٩). كما ركز المؤتمر الوزاري الأخير (التاسع)، والمنعقد في مدينة بالي الاندونيسية عام ٢٠١٣، على سرعة الانتهاء من تنفيذ تلك الضوابط، وتضييق مفهوم الدعم الأخضر، وتحويل المدفوعات غير المباشرة للإنتاج إلى الصندوق الأصفر المشوه للتجارة. وطالب المؤتمر بخفض كمية الصادرات المدعومة بنهاية عام ٢٠١٣ إلى متوسط الكمية الفعلية خلال (٢٠٠٣-٢٠٠٥)، ووضع حدود تقييدية للائتمان التصديري^(٣). على هذا النحو، لم يفصل ملف الدعم الزراعي عن مفاوضات المنظمة منذ عام ١٩٩٥. ولا شك أن صياغة المنظمة لعدد من الضوابط المتعلقة بخفض الدعم الزراعي، - بدءاً من أجندة الدوحة ٢٠٠١، إلى أجندة يوليو ٢٠٠٨، ثم إلى بعض ضوابط الدعم التصديري التي نص عليها الإعلان الوزاري لمؤتمر بالي ٢٠١٣-، سوف يُقدم فرصاً واسعة للدول النامية المُصدرة للسلع الزراعية، لتحسين أدائها في السوق العالمي. في هذا السياق، فإن تحليل

(١) لمزيد من التفاصيل ارجع إلى ministerial declaration Hong Kong 2005 WTO

(2) WTO, July 2008 package", Chairperson's texts.

(٣) رغم أن قضايا الدعم الزراعي حظيت باهتمام بالغ في المؤتمر الوزاري التاسع (٢٠١٣)، تصاعد الخلاف بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا، مع مجموعة G-20، بشأن سقوف الدعم الزراعي، وتقييد مكونات الدعم الأخضر، ووضع سقف لجميع أنواع الدعم التصديري. International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD), (2013)

◆ ضوابط الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية ◆

هيكّل الدعم الزراعي للاتحاد الأوروبي وأمريكا، سيكون مفيداً للتعرف على مدى توافق، أو تعارض - ممارسات وسياسات الدعم الزراعي، الأوروبي والأمريكي، مع ضوابط منظمة التجارة العالمية.

ثالثاً: تحليل هيكّل الدعم الزراعي للاتحاد الأوروبي وأمريكا (١٩٩٥-٢٠١٢)

كما يوضح الجدول رقم (١) فإن المستوى الإلزامي (الحد الأقصى المربوط) لإجمالي مقياس الدعم الكلي، قد اتجه إلى الانخفاض التدريجي، منذ عام ١٩٩٥، حتى وصل في عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٦٧,٢ مليار يورو، و ١٩,١ مليار دولار على التوالي لكل من الاتحاد الأوروبي، وأمريكا. ومع ذلك ظلت القيمة الفعلية لمقياس الدعم الكلي، تقل عن الحد الأقصى بنحو ٣٥٪ و ١٢٪ للاتحاد الأوروبي وأمريكا على التوالي. وهو ما يعني أنه حتى بعد التطبيق الكامل للضوابط التي تم وضعها بمقتضى اتفاق الزراعة (١٩٩٥)، لا زالت هناك فرصة لتلك الدول لزيادة استخدام تدابير الدعم الزراعي^(١).

جدول (١) تطور هيكّل الدعم الزراعي للاتحاد الأوروبي وأمريكا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)

الفترة الزمنية	المستوى الإلزامي للمربوط) لمقياس الدعم الكلي Bound Agreement Level of TAMS	المستوى الفعلي لمقياس الدعم الكلي Current TAMS (Amber box)	الفجوة غير المستخدمة للدعم Unused bound	دعم الحد الأدنى Amber (de minimis)	الدعم الأخضر Green box	الدعم الازرق Blue box	إجمالي الدعم المحلي Total Domestic subsidies
الاتحاد الأوروبي (بالمليارات يورو)							
متوسط الفترة (١٩٨٨-١٩٨٦)	٨١,٩١	٨١,٩١		٧٨٠,٠٠			
١٩٩٥	٧٨,٦٧٢	٥٠,٠٢	٢٨,٦٤٦	٨٠٤	١٨,٧١٤	٢٠,٢٥٤	٨٨,١٩٠
٢٠٠٠	٦٧,١٥٩	٤٢,٦٥	٢٤,٥٠٥	٦٧٨	٢١,٨٤٧	٢٢,٢١٥	٨٧,٠٢٨
٢٠٠٠-١٩٩٥	٧٢,٩١٦	٤٨,٢٤٢	٢٤,٦٧٢	٤٤٨	٢٠,١٦٢	٢٠,٨٨٦	٨٨,٨٤٢,٤٤
٢٠٠١	٦٧,١٥٩	٢٩,٢٨١	٢٢,٨٧٨	٢٧٢	٢٠,٧٤١	٢٢,٢١٤	٨٢,٢٢٦
٢٠٠٥	٦٧,١٥٩	٢٤,٢٥٤	٤٢,٩٠٥	١,٩٢٥	٢٦,٢٥٤	١٤,٢١٤	٧٤,٧٢٢
٢٠٠٥-٢٠٠١	٦٧,١٥٩	٢٠,٨٢١	٢٦,٢٣٨	١,٧٢٨	٢٦,٤٦٢	٢٢,٥٥٥	٧٩,٨٢٩
٢٠٠٩-٢٠٠٦	٦٧,١٥٩	١٢,٩٩٢	٥٢,١٦٦	١,٤٨٧	٦٢,٤٤٧	٥,٩٥٢	٨٢,٨٩١

(١) لجأ كل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا إلى التحايل على ضوابط المنظمة من خلال تخفيض الدعم الممنوح إلى المجموعات السلعية، بينما يظل الدعم قائماً على بعض الأصناف أو البنود السلعية - التي من المحتمل أنها تحقق عائداً منخفضاً لمتجها، أو الأكثر عُرضة للتقلبات والتعرض لنداءات الركود.
(Power, 2013, p;4).

الفترة الزمنية	المستوى الاتفاقي (الربوط)	المستوى الفعلي	الفجوة غير المستخدمة للدعم	دعم الحد الأدنى	الدعم الأخضر	الدعم الأزرق	إجمالي الدعم المحلي
	Bound Agreement Level of TAMS	Current TAMS (Amber box)	Unused bound	Amber (de minimis)	Green box	Blue box	Total Domestic subsidies
٢٠١٠	٦٧,١٥٩	٨,٢١٥	٥٨,٩٤٤	١,٩٨١	٦٥,٢٥٤	٥,٢٥٤	٧٨,٧٢٢
٢٠١٢	٦٧,١٥٩	٧,٨٩٢	٥٩,٢٦٧	٢,٢٥٤	٦٨,٢٥٨	٤,٢١٤	٨٠,٢٦٤
الولايات المتحدة الأمريكية (بالمليون دولار)							
متوسط الفترة (١٩٨٨-١٩٨٦)	٢٢٨٧٩,١٠	٢٢٨٧٩,١٠		١٦٤٠,٢٠			
١٩٩٥	٢٢,٠٨٢,١	٦,٢١٢,٩	١٦,٨٦٩,٢	(١,٦٤٠,٨)	٢٠,٢٢٥,٠٠٠	٧,٠٢٠,٠٠٠	٢٢,٢٤٨,٨٥٩
٢٠٠٠	١٩,١٠٢,٢	١٦,٨٠٢,٦	٢,٢٠٠,٧	(٧,٢٥٠,٧)	٥٠,٠٥٧	٠,٠٠٠	٦٦,٨٥٩,٥٨٧
٢٠٠٠-١٩٩٥	٢١,٠٩٢,٢	١٠,٤٠١,١	١٠,٦٩٢,١	(٢,٨٥٢,٦)	٢٧,٢٦٩,٨	٧,٥٢٥,٨	٥٠,٢٩٦,٨
٢٠٠١	١٩,١٠٢,٢	١٤,٤١٢,١	٤,٦٩٠,١	(٧,٠٤٢,٧)	٥٠,٦٧٢	٠,٠٠٠	٦٥,٠٨٥,١٢٠
٢٠٠٥	١٩,١٠٢,٢	١٢,٩٣٧,٦	٦,١٦٥,٧	(٥,٩٨٠,١)	٧٠,١١١,٠٠٠	٠,٠٠٠	٨٢,٠٤٨,٥٩٨
٢٠٠٥-٢٠٠١	١٩,١٠٢,٢	١١,١١٢,٣٥٥	٧,٩٨٩,٨٩٧	(٥,٨٨١,٥٢٥)	٦٢,٢٨٤,٢٠٠	٠,٠٠٠	٧٢,٢٨٧,٥٩٥
٢٠٠٩-٢٠٠٦	١٩,١٠٢,٢	٥,٢٦٩,٨١	١٣,٨٣٢,٤٩	(٢,٦١٢,١)	٩٠,٦٧٧,٠٠	٠,٠٠٠	١١٨,٢٢٨,٢٢٥
٢٠١٠	١٩,١٠٢,٢	٣,٠١١,٧٩	١٦,٠٩٠,٥	٥,٦٩٤,٢٢	١١٧,٢٢٦	٠,٠٠٠	١٢٠,٢٢٧,٧٨٩
٢٠١٢	١٩,١٠٢,٢	٢,١٥٨,٢٢	١٥,٩٤٥,١	٦,٢١٤,٢٩	١٢٠,١٢٤	٠,٠٠٠	١٢٢,٢٨٢,٢٢٥

مصدر البيانات: WTO; EU & USA Notifications. Source: World Trade Organization and Economic Research Service. (٠) حتى عام ٢٠١٠. لم تقم دول الاتحاد الأوروبي بالنزعة منذ عام ٢٠٠٤. يتباين أرقام الدعم إلى المنظمة. لذا ظل الحد الأقصى للدعم - حتى مع توسع الاتحاد الأوروبي مبروطاً عند ٦٧,٢ مليار يورو. ومنذ عام ٢٠١١، قامت بعض من تلك الدول بتبليغ تدابيرها للدعم إلى المنظمة. ومن ثم بلغ الحد الأقصى لقياس الدعم المحلي ٧٧,٢ مليار يورو.

والجددير بالذكر أنه بينما توقفت أمريكا عن استخدام تدابير دعم الصندوق الأزرق منذ عام ١٩٩٦، فقد توسع الاتحاد الأوروبي في هذا النوع من الدعم - ولا سيما كجزء من السياسة الزراعية المشتركة (Common Agricultural Policy, CAP)، كما زاد استخدام الاتحاد الأوروبي لتدابير الدعم الأخضر بنحو ٣ مليار يورو. وتعتبر أمريكا أكثر استخداماً لذلك الدعم، والذي أصبح عنصراً هاماً في سياستها الزراعية منذ ١٩٩٢. وتستحوذ المدفوعات المباشرة وغير المرتبطة بالإنتاج على نحو ٤٠٪ من تلك التدابير^(١).

(١) توسعت أمريكا في استخدام المدفوعات المباشرة لدعم المزارع وتأمين دخله «الصندوق الأخضر» والتي أصبحت عنصراً هاماً من الدعم المقدم للزراعة في أمريكا منذ عام ٢٠٠٢، ولا سيما مع برنامج معونات الغذاء. (Meléndez-Ortiz, R, Bellmann, C and. Hepburn, J, 2009)

جدول (٢) تطور الدعم التصديري للاتحاد الأوروبي وأمريكا للفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)

الفجوة غير المستخدمة للدعم Unused bound Gap	المستوى الفعلي لدعم التصدير Current Level of Export Subsidy	المستوى الإلزامي (المربوط) لدعم التصدير Bound commitment level of Export Subsidy	
الاتحاد الأوروبي (بالمليون يورو)*			
	12,34	12,4	متوسط الفترة (١٩٨٨-١٩٨٦)
6889	4,91	11,8	١٩٩٥
4601	2,8	7,4	٢٠٠٠
3997	3,414	7,4	٢٠٠٠-١٩٩٥
2824	4,587	7,4	٢٠٠٥-٢٠٠١
3999	3,412	7,4	٢٠٠٩-٢٠٠٦
6409	1,002	7,4	٢٠١٠
6991	420	7,4	٢٠١٢
الولايات المتحدة الأمريكية (بالمليون دولار)			
	914.1	914.1	متوسط الفترة (١٩٨٨-١٩٨٦)
559.4	25.6	585	١٩٩٥
569.7	15.3	585	٢٠٠٠
501.4	83.6	585	٢٠٠٠-١٩٩٥
544.5	40.5	585	٢٠٠٥-٢٠٠١
578.88	6.12	585	٢٠٠٩-٢٠٠٦
581.86	3.14	585	٢٠١٠
583.04	1.96	585	٢٠١٢

Source: World Trade Organization and Economic Research Service, WTO EU & USA Notifications

وفيما يتعلق بدعم التصدير، فكما يوضح الجدول (رقم ٢)، فقد نجح اتفاق الزراعة في النزول به، وربطه - منذ عام ٢٠٠٠ - عند سقف ٧,٤ مليار يورو للاتحاد الأوروبي، و٥٨٥ مليون دولار لأمريكا. وقد توسع الاتحاد الأوروبي في منح الدعم المباشر لمصدري معظم السلع الزراعية، ولا سيما منتجات الألبان والفواكه والخضروات واللحوم خلال تلك الفترة. بينما ركزت أمريكا على برامج الدعم الحكومي لمصدري الألبان^(١).

(١) رغم قيام أمريكا بخفض المبالغ الموجهة للدعم التصديري منذ عام ١٩٩٥، - عدا قطاع الألبان -، فلا زالت تستخدم بكثافة أنواع الدعم ذات الأثر المائل كالاتمان التصديري. حيث زادت حصة الصادرات المغطاة بتلك التدابير من ٦,٥٪ لإجمالي صادرات أمريكا عام ١٩٩٥، إلى ١١٪ في عام ٢٠٠٠. (Abbott, Philip C., Linda M. Young, 2003, pp: 18-20).

ولم تختلف الصورة كثيراً منذ عام ٢٠٠١، حيث اتجه الدعم الأصفر المشوه للتجارة إلى التزايد خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، في أمريكا، بينما انخفض في الاتحاد الأوروبي، كجزء من السياسات الزراعية الإصلاحية. ومن جهة أخرى، تزايدت عملية نقل الدعم من الصندوق الأصفر إلى مدفوعات الصندوق الأخضر، ولا سيما لأمريكا، حيث استحوذت تلك المدفوعات على نحو ٨٣٪ من إجمالي الدعم في عام ٢٠٠٥م^(١). كما ارتفع استخدام الاتحاد الأوروبي للدعم التصديري، بنحو ٢ مليار يورو خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، بينما اتجه إلى التناقص في أمريكا^(٢). وكما يتضح من الجدول رقم (١) فخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٢، استمر الاتجاه نحو ارتفاع مدفوعات الدعم الأخضر في أمريكا لأكثر من ٩٧٪ من إجمالي الدعم المحلي الزراعي عام ٢٠١٢. بينما وصلت إلى نحو ٦٨,٣ مليار يورو في الاتحاد الأوروبي. حيث إنطوت الإصلاحات الزراعية على آليات تسمح بعملية التحول بين الصناديق- زعماء بأن ذلك يتوافق مع ضوابط المنظمة بتخفيض الدعم المشوه لصالح الدعم الأخضر المسموح به، إلا أن مكونات تلك الحزمة من الدعم الأخضر تنطوي على نحو ٤٠٪ مدفوعات غير مباشرة، تساهم في تعزيز الإنتاج الزراعي، وخفض سعره العالمي^(٣). أما عن دعم التصدير، فلا زال مرتفعاً في الاتحاد الأوروبي، ولا سيما بسبب الإصلاحات الأخيرة للسياسة الزراعية، حيث يستحوذ قطاع اللحوم والألبان على دعم يفوق ٥٠٪ من

(١) خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ نحو ١٠ مليار يورو من الدعم غير المشوه للتجارة، تم إحلالها محل ٢٠ مليار يورو لأكثر مدفوعات التجارة تشويهاً استناداً إلى السياسة الزراعية المشتركة. (Kripke, 2005, p;6)

(٢) رغم تناقص قيمة الدعم التصديري لدول الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٤، ظلت مكون هام لكمية السلع المصدرة. حيث استخدمت كثير من السلع المصدرة أكثر من ٦٠٪ من السقف المخصص لكميتها (الألبان ٦٥٪، الخضروات والفواكه ٩٠٪، السكر ٦٦٪). ومن جهة أخرى تخلت أمريكا عن منح دعم تصديري للألبان منذ عام ٢٠٠٢. (Griffith, Tobias and Tim, 2013, pp;4-8)

(٣) بالنسبة للاتحاد الأوروبي: عملت السياسات الزراعية الإصلاحية على تحويل جانب كبير من الصندوق الأزرق ومن الدعم الأصفر، إلى الصندوق الأخضر، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠). كما سمح تعديل القانون الزراعي الأمريكي في عام ٢٠٠٨، بزيادة الدعم الممنوح للمزارع لتعويضه انخفاض العائد، ولا سيما بعد الأزمة المالية العالمية. وفي عام ٢٠١٢ أخطرت أمريكا منظمة التجارة العالمية بأن معظم الدعم الحكومي لتأمين المزارع يعتبر دعماً أخضر، بينما هو في الواقع تدابير تؤثر على الإنتاج. (Bureau and Sébastien, 2013, pp;6-9)

قيمتها التصديرية. وظلت المشكلة القائمة في أمريكا، هي تصاعد التدابير ذات الأثر المماثل^(١).

ملخص ما سبق، لم ينجح اتفاق الزراعة في تحقيق خفضاً فعالاً في إجمالي الدعم الزراعي لكل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا، حيث سمح الاتفاق بتحريك الدعم من الصندوق المشوه، إلى الصناديق الخاضعة للاستثناء. والأبعد من ذلك، تضمنت السياسة الزراعية لكل من الاتحاد الأوروبي (CAP) وأمريكا (US farm bill) تدابير تسمح بمواصلة التوسع في منح دعم غير مباشر للمنتجين الزراعيين المحليين تحت برامج الدعم الأخضر، وتتيح استمرار الدعم التصديري على بعض المنتجات. على هذا النحو، فإن تنفيذ ضوابط المنظمة، يعتبر هو الحل لتشكيل هيكل غير مشوه للدعم الأوروبي والأمريكي، وهو ما يجعل من المتوقع أن يكون لتلك الضوابط، أثراً إيجابية على أداء الدول النامية في السوق العالمي للمنتجات الزراعية.

رابعاً: قياس أثر الدعم الزراعي الأوروبي والأمريكي على الصادرات الزراعية لبعض الدول النامية

من المهم التعرف على التأثير الذي تمارسه تدابير الدعم الفعلي - الأوروبي والأمريكي - على أداء الصادرات الزراعية لبعض الدول النامية، وذلك لتقدير المكاسب المتوقعة لتلك الدول النامية، من جراء تنفيذ أمريكا والاتحاد الأوروبي لضوابط الدعم الزراعي المنصوص عليها في المنظمة. وسيتم في هذا الصدد، قياس وتحليل هذا الأثر خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٢)، لـ ١٥ دولة نامية (وصاعدة)، والتي تعتبر من أكبر الدول المصدرة للمنتجات الزراعية (أي مُصدراً صافياً net exporter للمنتجات الزراعية)^(٢).

(١) بمقتضى السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي، فقد ظل دعم التصدير لمواجهة ارتفاع تكاليف المنتجات الغذائية المصنعة بسبب ارتفاع تكلفة السكر بعد تخفيض دعمه. وفي أمريكا، تم الإقرار على تحويل جانب من المساعدات الغذائية كمساعدات نقدية تمنح للمصدرين لشراء مدخلات محلية. حيث عاد الدعم التصديري المباشر لقطاع الألبان منذ عام ٢٠٠٨، والذي يستحوذ على نحو ٢ مليون دولار سنوياً كدعم سعري. (Hanrahan, Charles E. 2013, p;4)

(٢) تم اختيار عينة الدول في إطار مجموعة الكيرنز: وهي مجموعة أكبر الدول المصدرة لمنتجات زراعية، <

١- تحليل أداء الصادرات الزراعية للدول النامية وعلاقته بالدعم الأوروبي والأمريكي

رغم تنفيذ أحكام اتفاق الزراعة بخفض الدعم المحلي والتصديرى الذى تمنحه الدول المتقدمة لسلعها الزراعية، فإنه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠)، لم تزد حصة الصادرات الزراعية لدول العينة الا بنحو ٤,٣٪ لاجمالى الصادرات العالمية. ولم تنجح تلك الدول فى تحسين مزاياها النسبية فى السوق العالمى سوى من ٢,٩ فى عام ١٩٩٥ إلى ٣,٤ فى عام ٢٠٠٠. ويؤدل ذلك، على استمرار انتهاج كل من الاتحاد الأوروبى وأمريكا للممارسات دعم زراعى، ذات أثر تشويشى^(١). حيث لم ينجم عن تنفيذ اتفاق الزراعة تحقق فوائد ملموسة لدول العينة. فكما تشير البيانات، أنه خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥) تحسن الأداء التصديرى لدول العينة تحسناً طفيفاً، حيث ارتفعت حصة صادراتهم فى السوق العالمى بنحو ٣٪ مقارنة بالفترة السابقة. وتكاد لم تكتسب تلك الدول، ميزة نسبية جديدة مقارنة بالفترة السابقة. والجدير بالذكر، أنه أثناء وبعد تنفيذ احكام اتفاق الزراعة، توسع كل من الاتحاد الأوروبى

=وتضم ١٥ دولة نامية وصاعدة ، و٤ دول متقدمة (Australia, Canada, New Zealand and South Africa, Hungary . وتمثل مجموعة الدول التى تم اختيارها فى: Argentina, Bolivia, Brazil, Chile, Colombia, Costa Rica, Fiji, Guatemala, Indonesia, Malaysia, Pakistan, Paraguay, Philippines, Thailand and Uruguay. وتستحوذ تلك الدول على نحو ٢٥٪ من إجمالى الصادرات العالمية للمنتجات الزراعية. وتعتبر مصدراً صافياً لتلك المنتجات. وتخضع معظم تلك الدول إلى معدلات الخفض المتعلقة بالدول النامية، وعدد منها يعتبر من الدول الأقل نمواً التى لا تلتزم بإجراء خفض على تدابيرها من الدعم الزراعى. لمزيد من المعلومات: www.cairnsgroup.org

(١) يقوم الاتحاد الاوروبى منذ عام ١٩٩٥، بتبليغ منظمة التجارة العالمية باخطارات دعم التصدير على مستوى المجموعات فقط، وليس الأصناف، وهو ما يسمح بحرية التصرف فى إعادة توزيع الدعم عبر المنتجات ضمن فئة المجموعة. فى هذا الصدد، خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠، تجاوز الدعم الفعلى ذلك الحد الاقصى الانزامى لخمس مجموعات (المنتجات المصنعة، ومنتجات الألبان، السكر، القمح، الحبوب الخشنة). وشهدت أمريكا نفس الوضع خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ لمنتجات الألبان واللحم غير البقرى. لذلك تعتبر أكثر الدول التى تضررت من تلك السياسة، البرازيل، تايلاند والهند وأوروغواى التى تعتمد على تصدير تلك المنتجات (Elbehri, A. 2005, p;11).

ضوابط الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية

وأمرىكا في ظاهرة تحويل الدعم بين الصناديق^(١). وقد شهدت الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) تحسناً ملموساً في الأداء التصديري لمعظم دول العينة، حيث ارتفعت حصتهم في السوق العالمي بنحو ٦,٧٪، كما تمكن معظمهم من اكتساب مزايا نسبية إضافية في الأسواق الزراعية، وارتفع مؤشر الميزة النسبية إلى نحو ٧,٥ درجة. وتعتبر الدول المصدرة للفواكه والخضروات وللمقمح والحبوب من أكثر الدول المستفيدة من خفض تدابير الدعم التصديري والدعم المحلي المباشر^(٢).

جدول (٣) تطور أداء الصادرات الزراعية لدول العينة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)

الدول	1995-2000			2001-2005			2006-2009			2010-2012			المؤشرات الزراعية (الانخفاض في الدعم الزراعي)
	RCA	Xg%	Xw%	RCA	Xg%	Xw%	RCA	Xg%	Xw%	RCA	Xg%	Xw%	
البحرين	2.24	1.50	7.70	2.29	6.89	8.5	2.7	19.8	2.9	23.62	25	2.9	الدور - القمح - البذور الزيتية - الخضروات
بنغلاديش	2.90	0.02	2.88	3.72	13.09	4.3	4.5	33.6	3.2	-0.95	17	3.2	السكر - البصل - الفلفل
البنين	0.38	3.17	0.89	0.34	1.44	0.7	0.28	7.5	0.9	1.2	1.8	0.18	البقول
بوتسوانا	0.22	0.34	0.68	0.22	13.01	1.0	1.9	22.1	1.4	0.8	2.5	2.2	قمح - بطيخ - البطيخ
برازيل	0.14	2.05	4.29	0.16	6.54	7.5	1.5	13	0.9	-5.6	14.1	0.9	بطيخ - السكر - الفواكه
كندا	2.25	0.58	2.77	2.21	-1	2.5	2.6	15.2	7.2	7.9	7.9	2.9	السكر - القمح
إندونيسيا	0.25	3.13	4.32	0.22	2.58	5.5	1.9	9.65	7.2	-4.31	4.1	4.4	البقول الزيتية - البذور - اللوز
ماليزيا	1.74	7.02	1.92	1.59	11.74	1.5	2.1	-16	7.2	12.5	5.9	2.3	البقول
نيجيريا	1.42	0.96	0.96	2.1	7.86	1.1	1.9	22.5	8.3	-0.04	8.4	1.7	بطيخ - الفواكه - الفواكه
النرويج	1.14	0.60	2.11	2.1	5.1	1.6	1.3	14.6	5.5	11.2	7.4	2.1	الأرز - الخضروات - القمح
بنغلاديش	0.27	4.18	4.52	0.22	-5.84	3.6	1.1	0.56	3.2	2.2	6.7	1.4	السكر
كوسو	0.36	0.23	4.92	0.29	5.46	4.0	0.9	0.6	3.6	2.2	1.8	1.1	الخضروات
كوت ديفوار	0.64	2.39	2.37	0.50	8.83	1.7	0.7	22.1	1.1	0.82	2.2	0.82	السكر - البصل
ليبيريا	1.04	1.66	4.26	1.99	6.94	3.9	1.2	8.2	4.2	0.11	5.4	1.12	البقول - البذور - البذور الزيتية
بنغلاديش	0.07	7.93	3.03	0.08	6.72	2.1	0.08	12.6	2.2	11.2	3.4	1.2	بطيخ - الفواكه
الولايات المتحدة	15.1	2.4	3.2	18.0	6.74	3.3	24.7	9.4	7.5	4.3	7.54	28.4	

مصدر: Xw يضع إلى القوة النسبية الظاهرة RCA = [(الصادرات الزراعية للدولة) / (الصادرات الزراعية العالمية) / (الصادرات الكلية العالمية)] / (الصادرات الكلية للدولة) / (الصادرات الكلية العالمية)]، أما Xg فهو معدل نمو الصادرات الزراعية للدولة إلى العالم، والخضروات حسب معرفتها بالمرجع إلى الملحق التالي، UNCTAD Handbook of Statistics, various issues, UN COMTRADE database, WTO Statistics.

(١) اتسمت الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، والتي شهدت تطبيق بعض السياسات الزراعية للاتحاد الأوروبي ولأمريكا - بانتهاج تدابير للاستفادة من ثغرات اتفاق الزراعة، منها: زيادة استخدام الحد الأدنى - de minimize - المخصص وغير المخصص، أي ١٠٪ يتم خصمها من مقياس الدعم المشوه TAMS، ومع ارتفاع القيمة النقدية للنتائج الزراعي لتلك الدول، فإن هذا البند - كرقم مطلق - اتجه للارتفاع، كما لجأت أمريكا إلى التوسع في تدابير الدعم الأصفر طالما أنه لا يتجاوز الحد الإلزامي للمنظمة. (Johnson, 2009, pp:8-11).

(٢) خلال عام ٢٠٠٨، استحوذت محاصيل القطن والأرز والسكر وفول الصويا على ٩٠٪ من مدفوعات الدعم الأخضر المقدمة للمزارعين في أمريكا، بينما نفس هذه المنتجات في الاتحاد الأوروبي، بجانب اللحوم - تتلقى مدفوعات غير مباشرة. ولكن جانب منها مدفوعات ترتبط بالبيئة ومساعدات الغذاء. (Matthews, Alan, 2013, p: 2).

وخلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢) والتي تم خلالها خفض التدرجي لتدابير الدعم التصديري تمشياً مع الإعلان الوزاري لمؤتمر هونج كونج بازالة هذا الدعم في نهاية عام ٢٠١٣، فقد حققت بعض دول العينة مزايا نسبية جديدة، واكتسبت حصة جديدة في الأسواق العالمية. ومن جهة أخرى، حيث لازال هناك دعم تصديري على الألبان واللحوم سواء من جانب الاتحاد الأوروبي أو من جانب أمريكا، فلم تشهد الدول المصدرة لتلك المنتجات استفادة كبيرة. والجدير بالذكر، أن ما قلل من الاستفادة المتوقعة لتلك الدول، هو ارتفاع استخدام الدعم الأخضر، ولا سيما في أمريكا، حيث ارتفعت قيمة الدعم الأخضر بنحو ٣٢,٥٪ في متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢). على هذا النحو، ارتفعت الميزة النسبية لإجمالي دول العينة، بشكل هامشي إلى نحو ٥٤,٧ درجة في متوسط الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، بينما ارتفعت الحصة السوقية للصادرات الزراعية لتلك الدول بنحو ٣,٧٪ في متوسط تلك الفترة، مقارنةً بالفترة السابقة^(١).

استناداً إلى ما سبق، فإن الأداء المتواضع لدول العينة في السوق العالمي للمنتجات الزراعية، يمكن أن يُنسب في جانب منه إلى التشوهات التي تنجم عن سياسات الدعم الزراعي المتهجة من قبل الاتحاد الأوروبي وأمريكا. ويلاحظ أن تلك الممارسات قد تفاقمت بعد الانتهاء من تنفيذ أحكام اتفاق الزراعة، والذي انطوى على ثغرات تتيح للدول المتقدمة الاستمرار في زيادة الدعم ولكن «تحت مظلة مشروعة من برامج وتدابير سياستها الزراعية». على هذا النحو، اكتساب الدول النامية حصص عادلة في السوق العالمي للمنتجات الزراعية، يقتضي تنفيذ ضوابط المنظمة، والمتعلقة بالدعم الزراعي.

(١) قام الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٨ بازالة الدعم من على صادرات الفواكه والخضروات وصادرات السكر كجزء من أجندة السياسة الزراعية المشتركة. وفي عام ٢٠١٢، عاد دعم قطاع الألبان مرة أخرى - بعد ازالة الدعم التصديري عنه منذ عام ٢٠٠٩ - كجزء من برنامج تمويل المشتريات الحكومية. ومن جهة أخرى عادت أمريكا لدعم قطاع الألبان منذ عام ٢٠٠٨، سواء بشكل مباشر، أو من خلال تمويل الصادرات. (Shields, Dennis A, 2013, p;7)

٢- التقدير الكمي لتأثير الدعم الزراعي الأمريكي والأوروبي على أداء الصادرات الزراعية لدول العينة

يستند تقدير أثر الدعم المحلي والتصديرى لكل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا، على الصادرات الزراعية لدول العينة (١٥ دولة)، إلى صياغة نموذج قياسي. وعلى هذا النحو، تنصرف الدراسات السابقة المتعلقة بتقدير أثر الدعم والسياسات الحمائية كمحددات لأداء الصادرات الزراعية، إلى صياغة وتقدير إما دالة للطلب على الصادرات الزراعية، أو دالة تعكس العوامل المحددة لجانب العرض. على هذا النحو، تعتبر ممارسات وتدابير الدعم الممنوحة من قبل الدول المتقدمة، من أهم المتغيرات التفسيرية، التي تؤثر بدورها على السعر النسبي للصادرات الزراعية في السوق العالمي، ومن ثم على حجم وحصة الصادرات الزراعية للدول المتضررة من هذا الدعم، في السوق العالمي. وبشكل أكثر تحديداً، سوف يتركز النموذج محل التقدير - في البحث الحالي، على متغيرات الدعم الزراعي كمتغيرات تفسيرية، حيث إن الهدف ليس تقدير دالة للصادرات الزراعية، بل هو تقدير التأثير المتوقع أن يحققه خفض الدعم الزراعي - ولا سيما مع تطبيق ضوابط منظمة التجارة العالمية - على أداء الصادرات الزراعية في السوق العالمي^(١). وفي هذا السياق، يتم تقدير النموذج التالي:

$$Xw = \beta_0 + \beta_1 DS + \beta_2 ExS + \varepsilon \quad (1)$$

حيث تشير Xw إلى حصة الصادرات الزراعية لكل دولة من دول العينة، إلى الصادرات الزراعية العالمية. أما DS ، و ExS فتشير على التوالي، إلى الدعم المحلي، ودعم التصدير لكل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا. وسيتم التعبير عنهما كالتالي: مقياس الدعم الكلي (AMS) كنسبة من قيمة الناتج الزراعي لكل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا.

(١) استندت معظم الدراسات المختصة بتقدير أثر الدعم على الصادرات الزراعية للدول النامية إلى تقدير مرونة دوال الطلب والعرض لتلك الصادرات باستخدام نموذج التوازن الجزئي، أو الاستناد إلى نموذج تحليل التجارة العالمية، GTPA والذي يختبر سيناريوهات أثر تخفيض الدعم على الأسعار العالمية للمنتجات الخاضعة للدعم، وتأثير ذلك على مستوى الرفاهة بالدول النامية المتضررة من الدعم. لمزيد من التفاصيل حول تلك الدراسات، ارجع إلى: (Hoekman, and Olarreaga, 2006), (Renwick, Alan, Cesar Revoredo-Giha, and 2003), (Deb, and Narayan, 2006), (Luiza Toma, 2010), (Philippidis, and A. Renwick, 2011), (Belghazi, Saad, 2013)

ومقياس إجمالي الدعم المحلي المشوه للتجارة (OTDS) كنسبة من قيمة الناتج الزراعي. وقيمة الدعم الأخضر (GS) % لقيمة الناتج الزراعي لكل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا. كما سيتم استخدام قيمة الدعم التصديري المباشر كنسبة من قيمة الصادرات الزراعية للاتحاد الأوروبي فقط (والذي يستحوذ على ٩٧٪ من قيمة ذلك الدعم). وسيتم تقدير النموذج باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) Error Correction Model، لكي تعكس - القيم المقدرة - التأثيرات طويلة الأجل وقصيرة الأجل لمتغيرات الدعم الزراعي على أداء الصادرات الزراعية، وفي نفس الوقت توضح مدى قدرة سياسات تخفيض الدعم، على تحقيق زيادة مستقرة في حصة الصادرات الزراعية لدول العينة في السوق العالمي. في هذا السياق، وبعد إجراء اختبارات سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج رقم (١) لكل دولة من دول العينة، وبعد تطبيق اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات، سيتم استخدام اختبار تصحيح الخطأ، والذي يعكس التأثيرات طويلة وقصيرة الأجل لتدابير الدعم الزراعي على أداء الصادرات الزراعية لدول العينة. في هذا الصدد سيتم تقدير النموذج السابق، على النحو التالي^(١):

$$\Delta Y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^2 \Delta Y_{it} + \sum_{j=1}^2 \Delta X_{it} + \omega \varepsilon_{it-1} \quad (2)$$

حيث تشير Δ إلى الفروق، و X إلى المتغيرات المستقلة، أما ε فتشير إلى بواقي انحدار المعادلة رقم (١) وتشير ω إلى معامل التعديل الجزئي. ومن ثم تشير المعاملات المقدرة للمتغيرات التفسيرية إلى: التأثيرات قصيرة الأجل لزيادة أو انخفاض قيم المتغيرات التفسيرية، على حصة الصادرات الزراعية للدول النامية إلى إجمالي الصادرات العالمية. وفي

(١) تم الاستناد إلى اختبار ديكى فولر المَطْوَر Augment Dickey-Fuller، ووفقاً له يكون الفرض العدمي هو عدم سكون السلاسل الزمنية (وجود جذر الوحدة)، مقابل الفرض البديل هو سكون السلاسل الزمنية (عدم وجود جذر الوحدة). وقد تم إجراء الاختبار لكل من القيم المطلقة (المستوى) للسلاسل الزمنية وللفروق الأولى لها. وأظهرت النتائج أن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى. وفيما يتعلق باختبار التكامل المشترك، فأظهرت النتائج أنه لمعظم الدول يوجد متجه واحد للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج. النتائج متاحة لدى الباحث، ولم يتم وضعها لأغراض عدم التطويل.

إطار البحث، تم إجراء الاختبار لمجموعة الدول معاً من خلال تجميع السلاسل الزمنية مقطعية (Pooling)، وذلك للفترة ٢٠٠١-٢٠١٢، حتى يتسنى استخدام القيم المقدرة للمعاملات، في محاكاة ضوابط المنظمة بشأن القيم المستهدفة للدعم، والتي تستند إلى تخفيض الحد الأقصى المربوط بمقتضى اتفاق الزراعة. ومن ثم يصبح عدد المشاهدات (١٥ دولة × ١٢ سنة = ١٨٠). ويتقدير النموذج، والمعبّر عنه بالمعادلة رقم (٢)، يمكن التوصل إلى النتائج التي يوضحها الجدول التالي:

جدول (٥): نتائج تقدير أثر الدعم الزراعي على صادرات دول العينة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ

الولايات المتحدة الأمريكية		الاتحاد الأوروبي		المتغير التابع: ΔXw
1.05 (1.1)	3.25 (0.90)	0.44 (1.3)	0.32 (2.6)*	$\Delta(Xw_{-1})$
2.11 (2.3)**	0.11 (1.8)***	0.89 (1.9)**	0.6 (3.7)*	$\Delta(Xw_{-2})$
	-0.98 (2.9)*		-0.66 (-3.1)*	$\Delta(AMS_{-1})$
	-1.1 (5.2)*		-0.62 (-3.1)*	$\Delta(AMS_{-2})$
-0.75 (-4.7)*		-0.38 (3.1)*		$\Delta(OTDS_{-1})$
-0.90 (5.1)*		-0.45 (4.9)*		$\Delta(OTDS_{-2})$
-0.04 (1.2)	-0.02 (1.4)	0.08 (1.35)	-0.06 (1.6)***	$\Delta(GS_{-1})$
-0.07 (5.6)*	-0.08 (8.1)*	-0.01 (2.6)**	-0.03 (2.4)**	$\Delta(GS_{-2})$
		-2.09 (3.3)*	-1.58 (5.3)*	$\Delta(ExS_{-1})$
		-1.80 (5.4)*	-2.11 (7.2)*	$\Delta(ExS_{-2})$
-0.42 (1.64)***	-0.74 (3.4)*	-0.53 (2.3)**	-0.63 (2.9)*	w
0.72	0.82	0.64	0.78	R^2
-211.25	-136.54	-82.8	-132.8	Log likelihood

تم إجراء تقدير منفصل لمعادلة الصادرات الزراعية باستخدام مقياس الدعم الكلي، ومقياس إجمالي الدعم المحلي المشوه للتجارة تجنباً لحدوث ارتباط خطي بين المتغيرات. *، **، *** تشير إلى المعنويات عند مستوى ثقة ٩٥%، ٩٠%، ٩٩% على التوالي. القيم بالاقواس تشير إلى قيم t الاحصائية.

تشير نتائج تقدير النموذج إلى تحقق فرضية البحث، حيث من المتوقع أن يترتب على تخفيض الدعم الزراعي الممنوح بواسطة الاتحاد الأوروبي وأمريكا، تحسن أداء الصادرات الزراعية للدول النامية، واستحواذها على حصص تصديرية أعلى في السوق العالمي. في هذا الصدد، حيث من المتوقع أن يترتب على تخفيض الدعم الزراعي الممنوح بواسطة الاتحاد

الأوروبي وأمريكا، تحسن أداء الصادرات الزراعية للدول النامية، واستحوذها على حصص تصديرية أعلى في السوق العالمي. في هذا الصدد، إذا انخفض الدعم المشوه للتجارة كنسبة من الناتج الزراعي للاتحاد الأوروبي بنحو ١٠٪، سوف ترتفع حصة دول العينة في السوق العالمي للصادرات الزراعية بعد فترتين بنحو ٤,٥٪ (٣,٨٪ بعد فترة واحدة)، بينما يؤدي انخفاض تلك النسبة لأمريكا، إلى ارتفاع الحصة العالمية للصادرات الزراعية للدول النامية بنحو ٧,٥٪ إلى ٩٪. كما تؤكد النتائج أن انخفاض مقياس الدعم الكلي المشوه للتجارة كنسبة من الناتج الزراعي الأمريكي بنحو ١٠٪، يعمل على زيادة حصة الصادرات الزراعية للدول النامية بالسوق العالمي بنحو ١١٪، بينما انخفاض قيمة هذا المقياس كنسبة من الناتج الزراعي للاتحاد الأوروبي سيعمل على زيادة حصة الصادرات الزراعية لدول العينة بنحو ٦,٢٪ في السوق العالمي. والجدير بالذكر، أن الدعم الأمريكي يمارس تأثير أكثر تشويهاً لأداء أو حصص الدول النامية في سوق السلع الزراعية، وربما يرجع ذلك إلى قيام أمريكا بمنح تدابير الدعم لفترة طويلة لمنتجات الارز والقمح والحبوب والسكر، التي تحتل مكانة هامة في هيكل بعض صادرات الدول النامية. والملاحظ أن مقياس إجمالي الدعم المحلي المشوه للتجارة، يمارس تأثيراً أكثر معنوية على صادرات الدول النامية من مقياس الدعم الكلي، مما يؤكد على الأثر التشويهي للدعم الأزرق (في الاتحاد الأوروبي)، وللدعم الحد الأدنى الذي توسع كل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا في منحه لمنتجات استراتيجية خلال السنوات الأخيرة^(١).

كما توضح النتائج أن ارتفاع قيمة الدعم الأخضر، تمارس تأثيراً منخفض القيمة، ولكنه معنوي - وبصورة ملحوظة لأمريكا. وفي هذا السياق، اتجه حصة الدعم الأخضر

(١) إعمالاً للإصلاحات الزراعية المنصوص عليها في عام ٢٠٠٨، لكل من الاتحاد الأوروبي، وأمريكا، فقد انخفض مقياس الدعم الكلي للحوم، والحبوب، والقمح والفواكه والخضروات. ولكنه ما زال مرتفعاً على منتجات الألبان في صورة دعم الحد الأدنى. والجدير بالذكر، أن قيمة الدعم الأدنى لقطاع الألبان في أمريكا يفوق قيمته في الاتحاد الأوروبي خلال عامي ٢٠١٠-٢٠١٢. لذا انصرفت مناقشات المنظمة حول تطبيق حد أقصى منخفض لدعم الحد الأدنى (٢,٥٪ للناتج الزراعي) (Grueff, James, 2013, pp:15-16).

الأوروبي والأمريكي لقيمة الناتج الزراعي، للتناقص بنحو ١٠٪، سوف تعمل على زيادة الحصة العالمية للصادرات الزراعية لدول العينة بنحو ١,٠٪ و ٧,٠٪ على التوالي. ويمكن تفسير ذلك، بأنه على الرغم من أن كثير مكونات هذا الدعم تنطوي على برامج لا ترتبط مباشرة بحجم الإنتاج الزراعي، فإن نحو ٤٠٪ من مدفوعات الدعم الأخضر، تتضمن تدابير ذات تأثير على قرارات الإنتاج الزراعي - في الاتحاد الأوروبي وأمريكا - ومن ثم تنعكس بدورها على حجم وأسعار تلك المنتجات الزراعية في السوق العالمي^(١). كما تشير النتائج إلى أن تخفيض الاتحاد الأوروبي للدعم التصديري على منتجاتها الزراعية بنحو ١٠٪ من قيمة صادراتها الزراعية، ينجم عنه ارتفاع حصة الدول النامية في السوق العالمي للمنتجات الزراعية بنحو ١,٨٪ إلى ٢,١٪. وهو ما يدل على أن اتجاه الاتحاد الأوروبي لخفض الدعم على كثير من صادراتها الزراعية في الفترة الأخيرة، استجابةً إلى ضوابط المنظمة، نجح في زيادة فرص التصدير لكثير من الدول النامية. كما تشير النتائج إلى أن قيمة معامل التعديل الجزئي (π) في المعادلات السابقة تتراوح بين ٠,٤٢ إلى ٠,٧٤. وهو ما يشير إلى أن تحقيق علاقة مستقرة وطويلة الأجل بين أداء الصادرات الزراعية للدول النامية في السوق العالمي، وسياسات تخفيض الدعم الزراعي يتطلب فترة زمنية تبلغ نحو عامان وأربعة أشهر في حالة انتهاج سياسات لخفض تدابير الدعم الأصفر (AMS)، ولكنها تكون أسرع (عام وأربعة أشهر) في حالة انتهاج تدابير لتقليص الدعم المحلي المشوه للتجارة. وتشير قيمة R^2 أن تدابير الدعم الزراعي وحدها تنجح في تفسير نحو من ٦٤٪ إلى ٨٢٪ من تغيرات حصة الصادرات الزراعية لدول العينة بالسوق العالمي.

معمل ما سبق: أكدت النتائج المتعلقة بتحليل وقياس أثر الدعم الزراعي للاتحاد الأوروبي وأمريكا، على أداء الصادرات الزراعية. **تحقق فرضية الدراسة - حيث:** (i) الدعم

(١) تعتبر أكثر تدابير الدعم الأخضر تشويهاً للتجارة: المدفوعات على أساس المدخلات، دعم سعر السوق، المدفوعات على أساس الناتج، والمدفوعات على أساس المساحة المزروعة. أما المدفوعات المرتبطة بالدخل والمنفصلة عن الإنتاج، **Deconple payment**، فهي الأكثر غموضاً، مما دفع الاتحاد الأوروبي وأمريكا للتوسع في استخدامها لتستحوذ على ٢٥٪ من قيمة الدعم الأخضر. في هذا الصدد، تطالب مجموعة دول العشرين، ودول الكيرنز بخفض تلك التدابير (Camarago, and Henz, 2009, pp; 18-19)

المحلى بكافة أنواعه والدعم التصديري الذى تقدمه تلك الدول لقطاعيها الزراعى يُقيد من فرص الدول النامية فى الاستحواذ على حصص سوقية عادلة، ومن ثم تتضاءل قدرتها على المنافسة فى السوق العالمى. (ii) توسع الاتحاد الأوروبى وأمريكا فى نقل معظم تدابير الدعم المشوه إلى صندوق الدعم الأخضر - تحت برامج الدعم المستثنى، لا يعنى انخفاض الدعم المشوه للتجارة، بل يعنى القدرة على إخفائه، وهو ما يسهم فى تراجع حصة الصادرات الزراعية للدول النامية فى السوق العالمى. على هذا النحو، - فإن الخيار الأمثل - أمام الاتحاد الأوروبى وأمريكا، لاثبات حسن نيتهم تجاه الدول النامية «بأنهم يلتزمون باخضاع القطاع الزراعى لقواعد التجارة الحرة، وأنهم يسعون للحفاظ على مصالح الدول النامية»، هو الالتزام بضوابط أجندة ٢٠٠٨، (والتي تُفعل أجندة هونج كونج ٢٠٠٥، وأجندة الدوحة ٢٠٠١) بشأن تحقيق معدل أعلى لتخفيض كافة أنواع الدعم الزراعى، ووضع حدود على آلية تحويل الدعم (Box shifting). ولا شك أن تنفيذ ذلك الخيار سوف يحقق مكاسب اضافية للدول النامية. فى هذا الصدد، يتناول الجزء القادم المضامين المنبثقة من تنفيذ ضوابط المنظمة كخيارات ضرورية لتحقيق خفض فعال للدعم الزراعى الأوروبى والأمريكى، وتقدير الاستفادة المتوقعة للدول النامية المصدرة للسلع الزراعية.

خامساً: مضامين السياسة (ضوابط الخفض الفعال للدعم الزراعى)، والأثر المتوقع للدول النامية:

حتى يتسنى التأكد من تحقق فرضية الدراسة بأن «تخفيض معدلات الدعم الزراعى للاتحاد الأوروبى ولأمريكا، سيعمل على تحسين أداء الصادرات الزراعية للدول النامية فى السوق العالمى»، سيتم محاكاة الضوابط المنصوص عليها فى أجندة يوليو ٢٠٠٨، والتي تعتبر امتداداً لقرارات مؤتمر هونج كونج ٢٠٠٥، وتعتبر كذلك معياراً تستند اليه جميع المفاوضات اللاحقة للمنظمة فى تقييم ما تم التوصل إليه بشأن ملف الدعم الزراعى. وتنطوى تلك الضوابط على: تطبيق تخفيضاً معدله ٨٠٪، و ٧٠٪ لإجمالى الدعم المحلى المشوه للتجارة (OTDS) لكل من الاتحاد الأوروبى وأمريكا على التوالى، وعلى ضرورة قيام الدول التى تخضع للخفض بجعل المستوى الذى تستخدمه فعلياً من الدعم يتطابق مع

الحد الأقصى المسموح به والذي يتحدد بتلك الضوابط، كما تنص الضوابط على ربط كل من تدابير الدعم الأزرق، ودعم الحد الأدنى (المخصص وغير المخصص) عند مستوى ٢,٥٪ من قيمة الناتج الزراعي، على أساس قيم تلك التدابير خلال فترة تنفيذ اتفاق الزراعة (١٩٩٥-٢٠٠٠)، وذلك لضمان عدم التوسع في تلك التدابير عن هذا الحد، كما تنص الضوابط على ربط مستوى الدعم الزراعي للاتحاد الأوروبي وأمريكا عند مستوى لا يتجاوز ٥٪ من قيمة ناتجها الزراعي. كما طالبت أجنده يوليو: ٢٠٠٨، أن تكون الفترة التنفيذية لتلك الضوابط هي (٢٠٠٩-٢٠١٣). على هذا النحو، سيتم تطبيق تلك الضوابط على الاتحاد الأوروبي وأمريكا خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٢)، للتوصل إلى مقدار الخفض الفعّال الذي يجب على تلك الدول الالتزام به سواء للحد الأقصى، أو للمستوى الفعلي للدعم. وينتهي التحليل بتقدير الأثر المتوقع لتنفيذ تلك الضوابط، على أداء الصادرات الزراعية لدول العينة.

١ - نتائج محاكاة - ضوابط أجنده يوليو ٢٠٠٨ على الدعم الزراعي الأوروبي والأمريكي

إذا تم الالتزام بنسبة الخفض المنصوص عليها في أجنده يوليو ٢٠٠٨، سيقوم الاتحاد الأوروبي، بالخضوع لنسبة تخفيض ٨٠٪، وسوف يُربط المستوى النهائي «المسموح به» لإجمالي الدعم المحلي إلى المستوى المنخفض (١٨,١ مليار يورو). ومن ثم يصبح الاتحاد الأوروبي مجبراً على خفض المستوى الفعلي للدعم المحلي المشوه للتجارة بنحو ٤,٥٪، حتى لا يتعدى الحد الأقصى (١٨,١ مليار يورو) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٢). وعلى هذا النحو، ستختفى الفجوة بين المستوى الفعلي للـ *OTDS*، والمستوى المربوط، وتصل قيمة كلاهما إلى ٥,٣٪ من الناتج الزراعي، وهى نسبة تتقارب مع المقترح أنها غير مشوهة للتجارة (٥٪) في إطار مفاوضات المنظمة. ويعتبر ذلك الخيار مقبولاً من جانب الاتحاد الأوروبي، الذى إتجه بالفعل إلى تخفيض استخدامه لإجمالي الدعم المحلي المشوه للتجارة إلى ما يقارب هذا الرقم، ومن ثم فلن يضطر إلى تخفيض استخدامه للدعم، إلا بنحو ٨٥٠ مليون يورو خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٢). كما يعتبر ذلك الخيار مقبولاً من جانب الدول

النامية المُصدرة لمنتجات زراعية، حيث سينجم عنه تحسين قدراتهم على نفاذ الأسواق العالمية، ولكن بشرط عدم تحويل الدعم المُخفّض إلى صندوق الدعم الأخضر^(١).

جدول (٦) نتائج محاكاة ضوابط الدعم الزراعي والمنصوص عليها في أجندة يوليو ٢٠٠٨

USA \$ (2 nd option) 75% reduction	USA \$ (1st option)70% reduction	EU27* €	خطوات نموذج المحاكاة
19.1	19.1	72.2	AFBAMS (1)
4.9	4.9	6.1	(FBBB(2.5% VOP) (2)
4.9	4.9	6.1	Non-product specific FBdm(2.5% VOP) (3)
4.9	4.9	6.1	product specific FBdm(2.5% VOP) (4)
33.8	33.8	90.5	Base OTDS=1+2+3 +4 (5)
25.35	23.66	72.4	Base OTDS reduction(80% for EU, 70% for USA)(6)
8.450	10.14	18.1	FBOTDS= 5-6 (2009-2012) (7)
8.89	8.89	18.95	Actual OTDS (2009-2012) (8)
4.95%	-14%	4.5%	Effective Rate of Reduction in Actual OTDS(9)
349,163.16	349,163.16	339,395.88	VOP(2009-2012) 10)
2.4%	2.9%	5.3%	Base OTDS (% VOP) (11)

تشير AFBAM (Agreement Final Bound Total AMS) إلى المستوى النهائي المربوط لمقياس الدعم الكلي -وفقاً لأحكام اتفاق الزراعة ١٩٩٥-، FBBB تشير إلى المستوى النهائي المربوط لصندوق الدعم الأزرق (المقترح ألا يتجاوز ٢,٥% من قيمة الناتج الزراعي)، FBdm هو المستوى النهائي المربوط لدعم الحد الأدنى - مقترح ألا يتجاوز ٢,٥% من قيمة الناتج الزراعي. Base OTDS هو مقياس إجمالي الدعم المحلي المشوه للتجارة في فترة الأساس (١٩٩٥-٢٠٠٠)، FBOTDS المستوى النهائي "المربوط" لمقياس إجمالي الدعم المحلي بعد إجراء التخفيضات المقترحة. أما Actual OTDS، هو المستوى الفعلي لمقياس إجمالي الدعم المحلي. قيمة التخفيض المقترحة في إطار أجندة الدوحة ٢٠٠٨. هي Base OTDS reduction. أما VOP عبارة عن قيمة الناتج الزراعي. فترة الأساس لربط مستوى الدعم الأزرق ودعم الحد الأدنى تكون (١٩٩٥-٢٠٠٠). * تضمّن ١٢ أعضاء جدد إلى الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٤، وانضمام رومانيا وبلغاريا في عام ٢٠٠٧، ترتب عليه ارتفاع الحد الأقصى الذي تم تبليغه للمنظمة إلى ٧٢,٢ مليار يورو. ولكن الجدير أن ستونيا، ليتوانيا ومالطا ورومانيا ربطت سقف AMS عند مستوى الصفر. أما بولندا والمجر والتشيك ربطت سقف كبير. أما المجر ففي مرحلة التعتيل. (WTO, Notifications on agricultural domestic subsidies

(١) لم يعترض الاتحاد الأوروبي على تطبيق معدل الخفض (٨٠٪)، حيث أنه أعلن منذ عام ٢٠٠٨، من خلال السياسة الزراعية المشتركة (CAP) بأنها سيقوم بجدولة وخفض OTDS في غضون السنوات القادمة.. وبالتالي، ذكرت الدول النامية في مفاوضات المنظمة أن الاتحاد الأوروبي ليس من الضروري أن يبذل جهداً إضافياً، وبالتالي خفض السقف بنحو ٧٢ مليار يورو، سيكون مريحاً لكافة أطراف التفاوض. ولكن ما أثارته الدول النامية هو قيام الاتحاد الأوروبي بتخفيض السقف المسموح به، مع مصاحبة ذلك برفع بنود الصندوق الأخضر. في إطار إصلاح السياسة الزراعية المشتركة.. Popa, (Diana, 2012, pp; 175-176)

وفيما يتعلق بأمريكا، فإن تطبيق الضوابط المقترحة (٧٠٪ خفض من المستوى الاساسي)، سيعمل على وصول الحد الأقصى المسموح به لـ *OTDS*، إلى ١٠,١٤ مليار دولار. حيث لا يزال المستوى الفعلي لمقياس الدعم المحلي يقل عن المستوى النهائي المرتبط بنحو ١,٢٥ مليار دولار. على هذا النحو، تطبيق تلك الضوابط قد يسمح لأمريكا بزيادة المستوى الفعلي للدعم بنحو ١٤٪ للوصول به إلى الحد الأقصى المقترح (١٠,١٤ مليار دولار). ولا شك أن ذلك مرجعه أن أمريكا لا تقوم بالإبلاغ عن تدابير الدعم الأزرق في مقياس الدعم الاجمالي، وهو ما يتسبب في تخفيض قيمة المستوى الفعلي للدعم المحلي. وفي هذا الصدد، لا يعتبر تطبيق تلك الضوابط خياراً مقبولاً للدول النامية المصدرة لمنتجات زراعية^(١). ومن ثم، أمام أمريكا خيارين، إما أن تلتزم بإبلاغ المنظمة عن تدابير الدعم الأزرق - (الذي قامت بإدماجه ضمناً تحت برامج الدعم الأخضر) - كجزء من صندوق الدعم المشوه للتجارة (*OTDS*). ومن ثم فإن تطبيق معدل الخفض المطلوب (٧٠٪)، سيضمن تحقيق خفضاً فعالاً في المستوى الفعلي للدعم المحلي المشوه للتجارة، بما يضمن تثبيت قيمة هذا الدعم عند ٢,٩٪ من قيمة الناتج الزراعي. أما الخيار الثاني، هو أن تقبل أمريكا -مقترح مجموعة دول G-20، ودول كيرنز- بتطبيق معدل تخفيض أعلى (لا يقل عن ٧٥٪)، على الحد الأقصى المسموح به للـ *OTDS* - والبالغ قيمته ٣٣,٨ مليار دولار - خلال فترة الأساس، وهو ما يضمن انخفاض الحد الأقصى إلى أقل من قيمته الفعلية (البالغة ٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨)، وعندئذ ستكون أمريكا مجبرة على تحقيق خفضاً فعالاً في مستوى استخدامها الفعلي للـ *OTDS*، (بنحو ٤,٩٥٪)، حتى يصبح مساوياً لهذا السقف المسموح به، بما يسمح بتثبيت قيمة الدعم الفعلي عند ٢,٤٪ من الناتج الزراعي، وينعكس ذلك، بلا شك على مزيد من النفاذ العالمي للصادرات الزراعية للدول

(١) خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١، تم تقدير نحو ٢٢ مليار دولار في موازنة الدعم الأمريكي الممنوحة للمزارعين، أنها ضمن مدفوعات الدعم الأزرق التي ترتبط بمستوى ثابت أو تاريخي للإنتاج أو للأرض الزراعية، وتقدر وحدها بنحو ٦,٥٪ من قيمة الناتج الزراعي (Carl Zulauf, 2012, p;2)

النامية. ويعتبر ذلك الخيار مطروحاً من قبل الدول النامية في مفاوضات المنظمة منذ عام ٢٠٠٨م^(١).

٢- تقدير الاستفادة المتوقعة للدول النامية:

سيتم الإستناد إلى القيم المقدرة في معادلة نموذج تصحيح الخطأ، والتي تعكس التأثير المتوقع لخفض الدعم الزراعي الأوروبي والأمريكي كنسبة للناتج الزراعي، على حصة الصادرات الزراعية للدول النامية (الـ ١٥ دولة) في متوسط الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢). والهدف من تطبيق نتائج المحاكاة على المعادلات المقدرة للنموذج (الجدول رقم ٥)، هو تقدير الاستفادة المتوقعة لدول العينة، إذا كان تم الاستمرار في اخضاع الدعم الزراعي الأوروبي والأمريكي لمزيد من التخفيضات والضوابط منذ بداية عام ٢٠٠١. ففي حالة تطبيق الـ EU، للخفض المقترح ٨٠٪، منذ عام ٢٠٠١، ومن ثم وصول الحد الأقصى المسموح به إلى ١٨,١ مليار دولار، لانخفاض المستوى الفعلي للدعم إلى هذا الرقم، وهو ما يضمن انخفاض قيمة الدعم إلى ٥,٥٪ للناتج الزراعي طوال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢، بدلاً من القيمة الفعلية ١١,٧٪ في متوسط تلك الفترة. وبالاستناد إلى القيم المقدرة لمعاملات تأثير الـ OTDS، بالعمود رقم (٣)، فسوف يعمل تطبيق ذلك الخيار، على اكتساب الصادرات الزراعية لدول العينة حصة اضافية في السوق العالمي تتراوح بين ٢,٣٪ إلى ٨,٢٪. وفي حالة تطبيق الخيار الثاني للولايات المتحدة، فإن ذلك يضمن ثبات أقصى دعم مسموح به إلى نحو ٨,٤٥ مليار دولار، منذ عام ٢٠٠١، ومن ثم هبوط القيمة الفعلية إلى ذلك الحد المسموح به. وعلى هذا النحو تنخفض حصة الدعم في الناتج الزراعي إلى نحو

(١) أعلنت أمريكا في مفاوضات يوليو ٢٠٠٨، بأنها ستعمل على خفض الـ OTDS المسموح به إلى ١٤ مليار دولار، وقد قوبل هذا العرض بالرفض من قبل البلدان النامية، باعتبار هذا التخفيض غير كاف، حيث المستوى الفعلي لـ OTDS قد انخفض إلى حوالي ٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، ومن شأن ذلك السقف أن يسمح لأمريكا أن تضاعف المستوى الفعلي لإجمالي الدعم المحلي المشوه للتجارة، أو أن تعمل على «تحويل الدعم بين الصناديق». ومن ثم طالبت الدول النامية ولا سيما مجموعة دول الـ G-20 وبعض دول Cairns، منذ مفاوضات ٢٠٠٨، أن تقوم الولايات المتحدة بالموافقة على تخفيض سقف الـ OTDS، إلى أقل من ٨,٥ مليار دولار، ولو بدولار واحد. (Popa, Diana, 2012, pp; 174-175).

٣٪ بدلاً من ١٢,٨٪ في متوسط الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢). وبالاستناد إلى القيم المقدرة بالعمود رقم (٥)، فمن المتوقع أن ينجم عن تنفيذ ذلك الخيار، زيادة حصة الصادرات الزراعية للدول النامية في السوق العالمي بنحو ٧,٤٪ إلى ٨,٨٪. في جميع الأحوال، فإن تطبيق خفض معدل ٨٠٪ للاتحاد الأوروبي، وتعميق معدل الخفض إلى ٧٥٪ لأمريكا، ينجم عنه زيادة حصة الدول النامية في السوق العالمي للمنتجات الزراعية، لتبلغ نحو ٣٩,٤٪ في متوسط الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢)، وهي حصة تقترب من حصة الاتحاد الأوروبي (EU27)، والتي تبلغ نحو ٣٩٪ في متوسط تلك الفترة.

معمل ما سبق، تتفق نتائج نموذج المحاكاة مع مضمون الفرضية الرئيسية للبحث بأن الالتزام بتنفيذ ضوابط الدعم المقترحة في إطار منظمة التجارة العالمية، سوف يضمن التخفيض الفعّال للدعم الزراعي، بما ينجم في تحسين فرص نفاذ الصادرات الزراعية للدول النامية إلى السوق العالمي. حيث محاكاة الضوابط المقترحة في إطار منظمة التجارة العالمية (٨٠٪ للاتحاد الأوروبي)، وفرض معدل أعلى للتخفيض لأمريكا (٧٥٪)، سيعمل على ربط الحد الأقصى المسموح به للدعم المحلي عند مستويات منخفضة، وهو ما يدفع تلك الدول إلى تطبيق خفضاً فعّالاً في مستوى استخدامها للدعم، بما لا يتجاوز ذلك الحد الأقصى المسموح به. **ومما لا شك فيه أن تنفيذ تلك الضوابط، سيضمن عدم تجاوز الدعم الزراعي عن ٥٪ من قيمة الناتج الزراعي، الأمر الذي يضمن حصة سوقية أعلى للدول النامية التي تعتمد على الصادرات الزراعية كمصدر رئيسي لمستوى معيشتها.** ومن المحتمل أن يكون التزام الاتحاد الأوروبي وأمريكا بضوابط منظمة التجارة العالمية، بمثابة حافز لهما على صياغة سياسة زراعية تتضمن برامج هيكلية تدابير الدعم الزراعي بكل أنواعه تجاه الحد المسموح به، وكذلك التخلي كلية عن **الدعم التصديري المباشر**، ووضع حد لاستخدام التدابير الأخرى ذات الأثر المماثل لدعم التصدير، وهو الأمر الذي يسمح للدول النامية بالمنافسة العادلة في السوق العالمي للمنتجات الزراعية.

سادساً: خاتمة البحث (الملخص والنتائج):

رغم اخضاع القطاع الزراعى لقواعد التجارة الحرة والعدالة منذ اتفاق الزراعة، والذى تم تدشينه فى إطار منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥، إلا أنه بعد مرور ما يزيد عن ١٥ عاماً من تنفيذ الاتفاق، فلا زالت الدول المتقدمة - ولا سيما الاتحاد الأوروبى وأمريكا - تتمادى فى استخدام مستويات مرتفعة للدعم الزراعى، وهو ما يعمل على وقوع المنتجين المحليين فى الدول النامية تحت وطأة المنافسة السعرية غير المشروعة، ومن ثم تفتيت قدراتهم التنافسية فى الأسواق الخارجية. والأمر الأكثر خطورة، والذى ساعد اتفاق الزراعة، على تدشينه ضمناً، هو توسع الاتحاد الأوروبى وأمريكا فى نقل معظم تدابير الدعم الزراعى من الصندوق المشوه للتجارة - والخاضع لضوابط خفض من قبل اتفاق الزراعة - الى الصناديق المسموح بها والمستثناء من ضوابط خفض فيما يعرف بتحويل الدعم بين الصناديق Box Shifting. والجدير بالذكر، أن السياسات الزراعية لكل من الاتحاد الأوروبى وأمريكا تنطوى على تدابير وبرامج تسمح بممارسة تلك التحايلات. فى هذا الصدد، أصبح ملف الدعم الزراعى جزءاً لا يتجزأ عن المفاوضات متعددة الأطراف فى إطار منظمة التجارة العالمية. وقد تآرجحت تلك المفاوضات بين أجندة الدوحة ٢٠٠١، حتى أجندة الدوحة (يوليو: ٢٠٠٨)، والتي نجم عنها صياغة عدد من الضوابط والقواعد بشأن خفض واعادة هيكلة الدعم الزراعى. وقد تأكدت تلك الضوابط فى إطار الاعلان الوزارى للمؤتمر التاسع للمنظمة والذى انعقد بمدينة بالى فى ديسمبر ٢٠١٣.

فى هذا السياق، يذهب موضوع الدراسة إلى اختبار فرضية أن «تطبيق كل من الاتحاد الأوروبى وأمريكا للضوابط الجديدة لتخفيض الدعم، سوف يؤدي الى زيادة حصة الصادرات الزراعية للدول النامية فى السوق العالمى». على هذا النحو، تناولت الدراسة عرض موجز لاهم ضوابط تخفيض الدعم الزراعى فى إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية منذ اتفاق الزراعة ١٩٩٥، حتى ضوابط أجندة الدوحة للتنمية ٢٠٠٨، ومؤتمر بالى ٢٠١٣. كما تعرضت الدراسة إلى تحليل لتطور حجم وهيكل الدعم الزراعى للاتحاد الأوروبى وأمريكا خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٢، للتعرف على مدى التأثير الذى أحدثه

اتفاق الزراعة، والسياسات الزراعية لتلك الدول في ممارساتها الفعلية للدعم الزراعي. ثم تناولت الدراسة عرض تحليلي لبعض مؤشرات أداء الصادرات الزراعية لعدد من الدول النامية - والصاعدة - (١٥ دولة)، والتي تُعتبر ضمن مجموعة دول الكيرنز - أكبر الدول المصدرة لسلع زراعية -، ومقارنة هذا الأداء خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)، بتطور حجم وهيكल الدعم الزراعي للاتحاد الأوروبي وأمريكا. وتضمن العرض صياغة نموذج قياسي لتقدير الأثر المتوقع لخفض الدعم الزراعي على الأداء التصديري للدول النامية في السوق العالمي للمنتجات الزراعية. وقد استندت الدراسة الى نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، لتقدير تلك الآثار ومدى استقرارها. خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢. وأظهرت النتائج أن تخفيض المقياس الاجمالي للدعم المحلى المشوه للتجارة يعمل على زيادة حصة الصادرات الزراعية للدول النامية في السوق العالمي بنحو ٠,٤٥ و ٠,٩٠ لكل تخفيض نسبته ١٪ من قيمة هذا الدعم في الناتج الزراعي للاتحاد الأوروبي وأمريكا على التوالي. بينما ينجم عن تخفيض قيمة الدعم الاخضر للناتج الزراعي لكل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا، زيادة حصة الصادرات الزراعية للدول النامية بنحو ٠,٠٣ و ٠,٠٧ على التوالي، لكل خفض مقداره ١٪. كما تشير النتائج إلى أن تخفيض الاتحاد الأوروبي للدعم التصديري على منتجاتها الزراعية بنحو ١٪ من قيمة صادراتها الزراعية، ينجم عنه اتجاه حصة الدول النامية في السوق العالمي للمنتجات الزراعية إلى الارتفاع بنحو ٢,١٪.

وبمحاكاة الضوابط المقترحة في إطار أجندة الدوحة للتنمية (أجندة يوليو ٢٠٠٨)، لتدابير الدعم الزراعي الأوروبي والأمريكي خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٢)، أظهرت النتائج أن التزام الاتحاد الأوروبي بالنسبة المقترحة لتخفيض الـ OTDS، سينجح في ربط المستوى الفعلي للدعم عند الحد الأقصى المسموح به (١٨,١ مليار يورو)، وهو ما يضمن زيادة حصة صادرات الدول النامية في السوق العالمي للمنتجات الزراعية بنحو ٢,٨٪. بينما تنفيذ الخفض المقترح ٧٠٪ لأمريكا قد يدفعها الى زيادة استخدامها للدعم الفعلي بنحو ١٤٪، في هذا الصدد، تطبيق نسبة أعلى للخفض (٧٥٪) سينجح في ربط الدعم الفعلي عند سقف ٨,٤٥ مليار دولار، وهو ما يعمل على إكساب الدول النامية حصة إضافية تبلغ نحو

٨,٨٪ في السوق العالمي للصادرات الزراعية. ولضمان سريان المنافع المتوقعة من خفض مقياس الدعم المحلي المشوه للتجارة، فمزيد من الضوابط يجب تدشينها على استخدام الدعم الأخضر، وربطه عند سقف منخفض، حتى لا يكون الصندوق الخفي لنقل الدعم المشوه إليه. وفيما يتعلق بالدعم التصديري، فرغم اقترابه من التلاشى - أمثالاً لضوابط المنظمة بالتخلي عنه بنهاية عام ٢٠١٣، فإنه يجب الامتثال لمطالب مؤتمر بالي ٢٠١٣، بتخفيض كمية - وليس فقط قيمة - الصادرات الخاضعة للدعم إلى أدنى مستوى، وخاصةً، مع تدشين الاتحاد الأوروبي وأمريكا لبرامج الدعم الحكومي لصادرات الألبان واللحوم، وانهاج تدابير ذات أثر مماثل لدعم التصدير خلال السنوات السابقة.

مجمل ما سبق، أكدت النتائج تحقق فرضية الدراسة، بأن التزام الاتحاد الأوروبي بضوابط منظمة التجارة العالمية، ووضع ضوابط كمية أكثر حدة لأمريكا، سوف يعمل على ربط المستويات الفعلية للدعم عند مستويات أقل انخفاضاً من تلك التي أقرتها أحكام اتفاق الزراعة (١٩٩٥)، كما يضمن الالتزام بتلك الضوابط، الحد من الدعم المحلي بكافة أنواعه، من خلال تقييد عملية تحويل الدعم المحلي والتصديري عبر البرامج والصناديق. ومما لاشك فيه، أن تفعيل ضوابط المنظمة لن يتأتى إلا لو أقدم كل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا على صياغة سياساتهم الزراعية بما يتوافق مع ضوابط وأحكام منظمة التجارة العالمية. وعلى هذا النحو سوف تتسع فرص الوصول المتكافئ والتنافسي للدول النامية إلى الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية.

1. Abbott, Philip C., Linda M. Young, 2003, "Export Competition Issues in the Doha Round", paper presented at the International Conference Agricultural policy reform and the WTO: where are we heading? Capri (Italy), June 23-26.
2. Advisory Group International Aspects of Agriculture Meeting, (AGIAM), 2013, "Agriculture: EU massively under-notified its subsidies", argues paper, Published in 25 January.
3. Akira, Kotera, 2007, "Challenges and Prospects for Resumption of DDA Negotiations", Research Institute of Economy, Trade and Industry, 029 RIETI Policy Dialogue Series.
4. Anania, Giovanni, 2013, "Agricultural exports restriction, food security and the WTO", Paper presented at the ETSG 15th Annual Conference, Birmingham, 12-14, September.
5. Anton, J. 2009, "An Analysis of EU, US and Japanese green box spending. In Agricultural Subsidies in the WTO Green Box: in Ensuring Coherence with Sustainable Development Goals, ed. R Meléndez-Ortiz, C. Bellman, and J. Hepburn. Cambridge University Press, UK.
6. B. Jean-Christophe, David Laborde, and David Orden, 2012, "The Subsidy Habit; US and EU Farm Policies", Global Food Policy Report, International Food Policy Research Institute (IFPRI).
7. Belghazi, Saad, 2013, "Scenarios for the Agricultural Sector in the Southern and Eastern Mediterranean", European commission, MEDPRO Report No. 4 / March.
8. Blandford, David, and Tim Josling 2007, "U.S. and EU Domestic Support Notifications, 2007-2012", paper presented to a workshop at the German Marshall Fund of the United States, Washington, DC, Sept.
9. Bureau, Jean-Christophe and Sébastien Jean, 2013, "Do Yesterday's Disciplines Fit Today's Farm Trade? Challenges and Policy Options for the Bali Ministerial Conference", Draft Issue Paper for the E15 Expert Group on Agriculture and Food Security, ICTSD.
10. Carl Zulauf, 2012, "US Farm Policy and Risk Assistance", ICTSD Programme on Agricultural Trade and Sustainable Development, Issue Paper 44.
11. De Camarago Neto, P, and Henz, R., 2009, "Towards a green box subsidy regime that promotes sustainable development: strategies for achieving change", in "the Agricultural Subsidies in the WTO Green Box: Ensuring Coherence with Sustainable". Note no, 1 6, December.
12. Deb, Uttam Kumar, and Narayan Chandra Das, 2006, "The Hong Kong Declaration and Agriculture: Implications for Bangladesh", Centre for Policy Dialogue, Bangladesh. Paper 60.
13. Elbehri, A. 2005, "Agricultural Export Subsidies." GTAP database documentation 16.E, March 30.
14. European Commission, 2012, "Common Agricultural Policy towards 2020, Impact Assessment", Annex 5, Market Measures. DG Agriculture and Rural Development, Brussels.
15. Gawain, 2005, "A little blue lie: harmful subsidies need to be reduced, not redefined", Oxfam Briefing Paper, 21 July.
16. Griffith, Matt, Tobias Reichert and Tim Rice, 2013, "A depreciating asset, too high a price; the implications of the decision to end EU export subsidies by 2013 – and why dumping will continue", ActionAid International, CAFOD; April.
17. Grueff, James, 2013, "Achieving a Successful Outcome for Agriculture in the EU-U.S; Transatlantic Trade and Investment Partnership Agreement", International Food & Agricultural Trade Policy Council, Discussion Paper, February.

18. Halderman, M. and M. Nelson, 2005. "EU Policy-making: Reform of the CAP and EU Trade in beef and dairy with developing countries", PPLPI Working Paper.
19. Hanrahan, Charles E. 2013, "Agricultural Export Programs: Background and Issues", CRS Report for Congress, R41202.
20. Hoekman, Bernard, Francis Ng, and Marcelo Olarreaga, 2003, "Reducing Agricultural Tariffs versus Domestic Support: What's More Important for Developing Countries", World Bank Policy Research Working Paper, No. 2918.
21. Hogan, Abby, A., 2012, "Why USA and EU agricultural subsidies are the focus of WTO trade dispute", Department of international Relations and European Studies, Central European University.
22. ICTSD Program on Agricultural Trade and Sustainable Development, 2007, "Agricultural subsidies in the WTO 'Green Box'".
23. International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD), 2013, "BRIDGES NEGOTIATION BRIEFING: A Brief Guide to Negotiations at the WTO's Ninth Ministerial Conference", SPECIAL BALI ISSUE – December.
24. International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD), 2012, "WTO Agreement on Agriculture", Executive brief.
25. International Food & Agricultural Trade Policy, 2011, "What Next for Farm Policy in the U.S. and EU", IPC Policy Focus, September.
26. International Food and Agricultural Trade Policy Council, 2005, "RECOMMENDATIONS FOR THE DOHA AGRICULTURAL TRADE NEGOTIATIONS International".
27. Jean, Sébastien, Timothy E. Josling, David Laborde, 2008, "The Consequences for the European Union of the WTO Revised Draft Modalities for Agriculture", International Centre for Trade and Sustainable Development, (ICTSD).
28. Johnson, Renée, 2009, "Comparing U.S. and EU Program Support for Farm Commodities and Conservation", CRS Report for Congress, R40539.
29. Kimberly Elliott. 2013. "Subsidizing Farmers and Biofuels in Rich Countries: An Incoherent Agenda for Food Security." CGD Policy Paper 032. Washington DC: Center for Global Development Kripke.
30. Laborde, David and Martin Will, 2013, "Agricultural Trade What Matters in the Doha Round?", International Food Policy Research Institute (IFPRI), Discussion Paper 01251, March.
31. Matthews, Alan, 2013, "Agricultural Policy Monitoring and Evaluation Report", OECD, September 18.
32. Meléndez-Ortiz, R, Bellmann, C and. Hepburn, J, 2009, "Agricultural Subsidies in the WTO Green Box: Ensuring Coherence with Sustainable Development Goals", Cambridge University Press, UK.
33. Nicholas Minot et al., 2007, "Impact of Trade Liberalization on Agriculture in the Near East and North Africa", International Food Policy Research Institute, (IFPRI).
34. Orden, D., D. Blandford, T. Josling and L. Brink. 2011. "WTO Disciplines on Agricultural Support: Experience to Date and Assessment of Doha Proposals." Research Brief 16, International Food Policy Research Institute.
35. Popa, Diana, 2012, "The Collapse of the Doha Round and a Possible Completion of Negotiations", the Romanian Economic Journal, Year XV no. 43 March 2012, pp; 165-184.
36. Power, Lauren, 2013, "Food and Farm Subsidies in the Global Food System", Strategic Analysis Paper, Australia's Global Interest.
37. Renwic, Alan, Cesar Revoredo-Giha, and Luiza Toma, 2010, "Analysis of impacts of the EU's export refunds on developing countries since 2003", Final Report Land Economy and Environment Research Group, Scottish Agricultural College, SAC.

38. Revoredo-Giha, C., G. Philippidis, L. Toma and A. Renwick, 2011. "An Analysis of the potential impact of the elimination of EU exports subsidies for developing countries." In: Paper prepared for presentation at the EAAE 2011, Congress Change and Uncertainty Challenges for Agriculture, Food and Natural Resources August 30 to September 2, 2011. ETH Zurich, EAAE, Switzerland..
39. Shields, Dennis A, 2013, "Farm Safety Net Provisions in a 2013 Farm Bill: S. 954 and H.R. 2642", CRS Report, R42759.
40. Swinbank, A., 2003, "From Doha to Cancun: Delivering a Development Round", Commonwealth Secretariat Economic Paper no. 57, London: Commonwealth Secretariat, pp. 65-89.
41. Swinbank, Alan & Tranter, Richard B., 2005. "Decoupling EU Farm Support: Does the New Single Payment Scheme Fit within the Green Box?" Estey Centre Journal of International Law and Trade Policy, vol. 6(1).
42. UNCTAD Handbook of Statistics, various issues, UN COMTRADE database,
43. UNEP, ITC and ICTSD, 2012, "Trade and Environment Briefings: Sustainable Agriculture", ICTSD Programme on Global Economic Policy and Institutions; Policy Brief No. 3; International Centre for Trade and Sustainable Development, Geneva, Switzerland.
44. WTO, 1995, URUGUAY ROUND AGREEMENT, Agreement on Agriculture
45. —, 2001, "Ministerial Declaration Adopted on 14 November 2001", WTO ministerial doc.
46. —, 2004, "The July 2004 package and August decision", AGRICULTURE NEGOTIATIONS: BACKGROUNDER.
47. —, 2005, Ministerial Conference held in Hong Kong [(WT/MIN (05)/Dec; 22 December
48. —, 2008, "Doha agenda, July 2008 package", DOHA DEVELOPMENT AGENDA, MODALITIES.
49. —, 2013, "9th Ministerial Conference, Bali, Indonesia, -3-6 December.
50. —, Notifications on agricultural domestic subsidy, WTO Statistics, Various years.

أثر المساعدات الخارجية
على الفقر في الدول المتلقية

أثر المساعدات الخارجية على الفقر في الدول المتلقية دراسة تطبيقية^(*)

١. مقدمة البحث

تصاعد الاهتمام بقضايا الفقر على المستوى العالمى وفي الدول النامية بصفة خاصة منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضى. حيث فرضت التحديات العالمية الجديدة (العولمة والانفتاح الخارجى) مخاوفاً بشأن تزايد فجوة الفقر واتساع الفروق الاجتماعية سواء على المستوى العالمى أو على المستوى المحلى. وبناءً عليه اتفقت المنظمات الدولية على أن السبيل الوحيد لتحقيق نمواً متوازلاً هو تخفيض أعداد الفقراء في العالم. حيث ذكر تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ أن الفقر يلقي بظلاله الوخيمة على أكثر من بليون نسمة ممن يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً، بينما يعيش أكثر من ٢ بليون نسمة على أقل من دولارين في اليوم الواحد، علاوةً على الأبعاد الأخرى للفقر والتي تتعدى مجرد فقر الدخل، حيث ما زال معظم الأشخاص في الدول الأقل نمواً محرومين من حق التعليم وحق الحصول على أنظمة ملائمة للخدمات الصحية والصرف الصحى ومياه الشرب. ومن هذا المنطلق جاء إعلان الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ بضرورة الالتزام بتحقيق مجموعة من الأهداف التنموية في الألفية الجديدة. وتتمحور هذه الأهداف حول مكافحة وتقليص الفقر بكل أبعاده. ومما لا شك فيه أن هناك عديد من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والثقافية والديمجرافية والمؤسسية التي من شأنها محاربة الفقر، ولأن المساعدات الأجنبية مثلت أحد أهم مصادر التمويل الخارجى التي اعتمدت عليها الدول النامية لما يزيد عن نصف قرن مضى لتحسين مستوى المعيشة بها فقد برزت أهميتها في السنوات الأخيرة كأحد أهم المحركات ليس فقط لدفع عملية التنمية في الدول الأقل نمواً بل لقمع الفقر المدقع في العالم. وفي هذا الصدد أصبحت المساعدات الأجنبية من أهم المسائل المطروحة على الساحة العالمية لتحقيق الهدف المتفق عليه دولياً وهو خفض أعداد الفقراء إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ مقارنةً بعام ١٩٩٠. وعلى هذا الأساس فقد تضمن إعلان مؤتمر «التمويل من أجل التنمية» الذى

(*) البحث منشور في المجلة العلمية لكلية التجارة (بنين)، جامعة الأزهر، العدد (٣١)، ٢٠٠٦م.

انعقد في مونتيراي عام ٢٠٠٢ التأكيد على ضرورة رفع المساعدات التنموية الرسمية من مستوياتها الحالية آنذاك ٠,٢٢٪ من إجمالي الدخل القومي للدول المانحة لتصل إلى ٠,٧٪. بحيث تصل المساعدات إلى أكثر من ١٦٥ مليار دولار سنوياً، أي ما يزيد عن ثلاثة أضعاف مستوياتها الحالية.

وبناءً على ما سبق فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو «إلى أي مدى تنجح تلك المساعدات في خفض حدة الفقر في الدول المتلقية». ومن هنا جاء موضوع البحث وهو قياس وتحليل أثر المساعدات الخارجية على الفقر في الدول المتلقية. وفي هذا الشأن يجب التطرق إلى عدد من الجوانب الهامة بما يمكن من الإحاطة بموضوع البحث، ويغطي معظم جوانبه وأبعاده تمثيلاً مع خطوات البحث العلمي. ومن أهم الجوانب التي يجب التعرض لها إشكالية البحث وأهدافه، ونوع البحث العلمي، والمنهج المستخدم، وفرضيات البحث، والأدوات والأساليب المستخدمة لإختبار مدى قبول أو رفض الفرضيات، ثم يلي ذلك عرض لخطة البحث.

١/١ مشكلة البحث

تتلخص المشكلة الرئيسية التي يتصدى لها البحث لمعالجتها في أن عدم الاتفاق بين الاقتصاديين حول أثر المساعدات الخارجية على الفقر قد أثار نوعاً من الغموض حول مدى كفاءة تلك المساعدات في تحقيق المطالب الدولية بتخفيض الفقر المدقع، وحول مدى كفاءة النمط الحالي لتخصيص وإستخدام تلك المساعدات بما يتفق مع هذا الهدف، علاوة على ذلك أصبح هناك عدم وضوح بشأن السياسات الاقتصادية المناسبة لتفعيل دور المساعدات الأجنبية في تخفيض الفقر. لذا فإن البحث الحالي هو محاولة لإزالة اللبس والغموض بشأن تلك المشكلات.

٢/١ أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في محاولة اختبار وقياس مدى واتجاه تأثير حجم المساعدات الخارجية على معدلات الفقر في الدول المتلقية. وتنبع أهمية البحث مما يلي:

◆ أثر المساعدات الخارجية على الفقر في الدول المتلقية .. دراسة تطبيقية ◆

- على الرغم من أن الهدف الأصلي للمساعدات هو القضاء على الفقر فإن معظم الدراسات في هذا المجال ركزت على قياس أثر المساعدات على معدل النمو الاقتصادي كمؤشر للفقر.

- اعتمدت التنمية الاقتصادية ولفترة طويلة في الدول النامية على المساعدات الأجنبية بمختلف أشكالها كأحد أهم مصادر التمويل. إلا أن الأمر الجدير بالذكر هنا هو بروز هدف تخفيض الفقر في السنوات الأخيرة كأحد أهم الأهداف التي ينبغي على المساعدات الخارجية تحقيقها. ولكن النتائج التي تحققت في هذا المجال لم تكن مشجعة. فقد كانت المعونة في معظم الأحيان غير فعالة أو حتى أدت إلى نتائج عكسية أكثر من تحقيقها لهدفها المقصود وهو حفز النمو وتخفيض أعداد الفقراء في العالم، وعلي العكس أصبحت عديد من الدول المتلقية للمساعدات أفقر مما كانت عليه من قبل، ومن جهة أخرى هناك عديد من الدول تحسنت مؤشرات الفقر بها مع زيادة حجم المساعدات المقدمة لها. وفي هذا الصدد دلت مؤشرات التنمية في العالم للبنك الدولي على أنه بينما نجحت مناطق شرق آسيا والمحيط الهادى وأمريكا اللاتينية والكاريبى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إحراز تقدماً في مجال الهدف الخاص بخفض معدل وفيات الأطفال لأقل من خمس سنوات بمقدار الثلثين في عام ٢٠٠٣ مقارنةً بعام ١٩٩٠ فإن دول إفريقيا جنوب الصحراء ووسط آسيا تواجه تحدياً في هذا الشأن وذلك على الرغم من زيادة نسبة المساعدات الخارجية المقدمة لكل هذه المناطق في عام ٢٠٠٣ مقارنةً بعام ١٩٩٠. ومن جهة أخرى بينما أحرزت منطقتا شرق آسيا وأمريكا اللاتينية تقدماً ملموساً فيما يتعلق بهدف حق التعليم للجميع وخفض معدل الأمية فما زالت دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء تواجه تحدياً كبيراً في هذا المجال. ومن جهة ثالثة بينما إنخفض عدد الأفراد الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً على مستوى العالم بنسبة ٢١٪ في عام ٢٠٠٢ فقد تضاعفت هذه النسبة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء وهي أكبر منطقة متلقية للمساعدات الخارجية.

ومن ثم يمكن تلخيص أهمية البحث في مجموعة من التساؤلات، وهي: هل تعمل

المساعدات الخارجية على تخفيض الفقر في الدول المتلقية؟ وهل التأثير يتم بشكل مباشر أم بشكل غير مباشر؟ وما مدى أمثلية وكفاءة النمط الحالي لتخصيص المساعدات الخارجية في تخفيض الفقر؟ وما هي السياسات الملائمة لتفعيل دور المساعدات في تخفيض الفقر؟.

٢/١ الهدف من البحث

في إطار تزايد المطالب الدولية بضرورة تكثيف حجم المساعدات الدولية كوسيلة لتخفيض أعداد الفقراء في العالم، ومع عدم وجود اتفاق بشأن الأثر الصافي لهذه المساعدات على الفقر فإن الهدف الأساسي للبحث يتمثل في التعرف على ما إذا كانت المساعدات الخارجية تنجح في خفض الفقر وتحسين مستوى المعيشة في الدول المتلقية أم على العكس من ذلك تؤدي تلك المساعدات إلى تزايد أعداد الفقراء وتراجع مستوى المعيشة في الدول المتلقية. وفي هذا الصدد تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- بحث اتجاه تأثير المساعدات الخارجية على مؤشرات الفقر في الدول المتلقية.
- بحث وتحليل القنوات المحتملة لتأثير المساعدات على الفقر.
- التعرف على السياسات المناسبة لتفعيل دور المساعدات الخارجية في تخفيض الفقر.

٤/١ فرضية البحث والأساليب المستخدمة.

تتمثل الفرضية الأساسية للبحث في أن «زيادة حجم المساعدات الخارجية للدول المتلقية يؤدي إلى تخفيض مستوى الفقر بها». وقد تم استخدام مجموعة من الأساليب لإختبار الفرضية السابقة، وهي أسلوب مقارنة وملاحظة التغيرات في متغيرات الدراسة (مؤشرات الفقر وحجم المساعدات الأجنبية) خلال الفترة محل البحث، واستخدام الفروض الإحصائية وأساليب القياس الكمي.

٥/١ منهجية البحث.

يستخدم علم الاقتصاد ثلاثة مناهج أساسية للبحث العلمي، وهي: **البحث العلمي الاستنباطي**، والذي يعتمد على وضع فروض أساسية، ثم التسلسل منها للوصول إلى

استنتاجات محددة للوصول إلى نظرية خاصة محددة المعالم. والمنهج الاستقرائي وهو عكس المنهج السابق، حيث يعتمد على ملاحظة الواقع، ثم محاولة الاستقراء من هذه الملاحظات لبعض النظريات والاتجاهات، والعلاقات التي تفسر سلوك هذه الظواهر باستخدام الأساليب الإحصائية والقياسية. أما **المنهج الفرضي (الاستنباطي الاستقرائي)** فهو يبدأ بملاحظة المشكلة، ثم وضع الفروض والفرضيات عن طريق ليس ملاحظة المشكلة بل عن طريق استنباط الفرضيات من نظريات علمية سابقة، ثم استنباط ما يترتب عليها من علاقات لمتغيرات الدراسة. وإستناداً إلى ما سبق فإنه يمكن القول أن المنهج المستخدم في البحث الحالي يكون أكثر تمثيلاً مع **المنهج الاستقرائي** حيث تم في البداية ملاحظة وتحديد المشكلة (وهي أن هناك علاقة غير محددة الاتجاه بين المساعدات الأجنبية والفقر في الدول المتلقية)، ثم تحديد وتوصيف أهم المفاهيم المستخدمة في البحث، كما تم جمع وتحليل البيانات والأرقام الخاصة بمتغيرات المشكلة، كما تم وضع الفرضية المتعلقة بالظاهرة واختبارها من خلال أساليب التحليل والقياس، ومنها يتم التوصل إلى نتائج قد تتفق أو تختلف مع فرضيات الدراسة.

٦/١ خطة الدراسة.

تأسيساً على ما سبق يتم تقسيم البحث إلى ستة أجزاء، بخلاف المقدمة. حيث يعرض الجزء الثاني توصيف نظري لمتغيرات الدراسة (الفقر، والمساعدات الأجنبية)، أما الجزء الثالث فيتناول تحليل الآثار المتوقعة للمساعدات على الفقر في ضوء نتائج الدراسات التطبيقية التي تطرقت لبحث هذه الآثار. وسوف يتناول الجزء الرابع توصيف وتطبيق النموذج القياسي لاختبار الآثار سائلة الذكر لدول العينة على أن يتضمن هذا الجزء تحليل وتفسير للنتائج، أما الجزء الخامس فيتم فيه عرض لأهم السياسات والآليات الملائمة لتفعيل دور المساعدات في تخفيض الفقر، وفيما يتعلق بالجزء السادس والأخير للبحث فسيتم فيه عرض لخلاصة البحث وأهم الاستنتاجات الأساسية.

٢- التوصيف النظري لمتغيرات البحث

انطلاقاً من فرضية وهدف البحث فإنه من اللازم توصيف المفاهيم والمتغيرات

الأساسية للبحث والتي تتمثل في الفقر، والمساعدات الأجنبية. ويشمل التوصيف مفاهيم وأبعاد تلك المتغيرات.

١/٢ مفهوم وأبعاد المساعدات الأجنبية

مع تعدد الهيئات والجهات والدول المانحة للمساعدات، ومع تعدد مصادر النشر تتعدد وتنوع مفاهيم ومحتويات ومكونات المساعدات الأجنبية، وفي هذا الصدد توجد عدة تصنيفات للمساعدات الخارجية. فمن حيث الطبيعة المالية للمساعدات المالية توجد مساعدات في صورة منح: وهي عبارة عن تحويلات نقدية أو عينية ولا تتضمن أى التزام مستقبلي بالرد، ومساعدات في صورة قروض ميسرة: وهى تلك القروض التى تتضمن شروط وتسهيلات أفضل للمقترضين وتتضمن عنصر منحه لا يقل عن ٢٥٪. ويجب أن تكون تلك القروض ممنوحة لأغراض غير تجارية أى لا يحكمها دافع الربح والكسب. ومن حيث مصدر المساعدات فتوجد مساعدات عامة أو حكومية وتتمثل في كافة تدفقات رؤوس الأموال من المصادر الرسمية. وعادةً ما يطلق عليها المساعدات الرسمية الانمائية (Official Development Assistance) وهى تشمل مساعدات ثنائية (Bilateral Aid) وهى تلك التى تتم بين حكومة دولة مانحة إلى حكومة أو منظمة غير حكومية فى الدول المتلقية، كما تتضمن مساعدات متعددة الأطراف (Multilateral Aid) وهى تلك المساعدات التى تقدمها هيئات رسمية متعددة الأطراف مثل منظمات ومؤسسات الأمم المتحدة ومنظمات التنمية الدولية ومساعدات أعضاء الأوبك ومساعدات بنوك التنمية الإقليمية ومساعدات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

ومساعدات خاصة وتشتمل على كل تدفقات رؤوس الأموال من المصادر الخاصة سواء أشخاص، بنوك تجارية، منظمات أهلية. وهى تأخذ شكل قروض ميسرة وغير ميسرة، واستثمارات مباشر وغير مباشرة. وغالباً ما يتم استبعاد المساعدات الخاصة من تعريف المساعدات الأجنبية، حيث يجب أن تحقق المساعدات ثلاث شروط أساسية وهى: أن تكون من مصادر رسمية، وأن تحتوى على عنصر منحه لا يقل عن ٢٥٪، وأن تكون بغرض التنمية. أما تصنيف المساعدات من حيث المشروطة فتوجد مساعدات مشروطة (Tied

◆ أثر المساعدات الخارجية على الفقر في الدول المتلقية.. دراسة تطبيقية ◆

(Aid) وهى تلك المساعدات التى تكون مصحوبة بشروط ومطالب من جانب الجهة المانحة. بمعنى أن الجهة المتلقية لا تمتلك حرية استخدامها بل هى مقيدة الاستخدام كذلك التى تشترط أن تأتى مستلزمات المشروع الممول بالمساعدة من شركات تابعة للدول المانحة، أو قيود تتعلق بتخصيص القرض لشراء سلعة معينة أو استخدامه فى مشروع معين، ومساعدات غير مشروطة "Untied Aid": وهى تلك التى تقدمها الجهة المانحة للجهة المتلقية دون أن يصاحبها شروط. حيث تمتلك الجهة المتلقية حرية استخدامها وإنفاقها بما يحقق الأهداف التنموية بها. أما من حيث نوع المساعدة فتصنف إلى مساعدات نقدية (تتخذ شكل تحويلات نقدية)، ومساعدات عينية (تتخذ شكل تدفقات سلعية وخدمية، مثل معونات الغذاء)، ومساعدات فنية (مثل الخبراء والفنيين وبرامج التدريب فى الدول المتلقية)، ومساعدات نوعية (مثل الائتمان التصديري والضمانات المصرفية والإعفاءات الجمركية التى تقدمها دول متقدمة لدول نامية)، ومساعدات البرامج (وهى تلك التى تستخدم لتمويل الأهداف العامة للتنمية، كتمويل عجز الموازنة العامة، وعجز ميزان المدفوعات، أو تمويل برنامج معين للتصنيع أو التصدير، أو للطاقة)^(١).

ويرتبط تقديم المساعدات الخارجية بمجموعة من الشروط والأهداف سواء تعلقت تلك الشروط والأهداف بالجهات المانحة أو بالجهات المتلقية. وتوجد عدة عوامل عامة تحكم تدفق المساعدات الخارجية، وهى^(٢): الظروف الاقتصادية للدول المانحة والمتلقية،

(1) See:
- Daniel Ehrenfeld, "Foreign Aid Effectiveness, Political Rights and Bilateral Distribution", *The Journal of Humanitarian Assistance*, August 2005, PP: 3-8.
- Richard H. Bernstein, "Is More Foreign Aid The Answer", *GCSE Business Studies Development Papers*, National Institute of Open Schooling, 2003.

- أنور محمود عبد العال، «الأثار الاقتصادية للمعونات الأمريكية على الاقتصاد المصرى ودورها فى الإصلاح الاقتصادى (١٩٧٥-١٩٩٦)»، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص: ٥-٦.

- محمد مصطفى أحمد مصطفى، «المساعدات الخارجية لمصر بين التنمية والإصلاح الاقتصادى: دراسة تحليلية عن تطور حجم المعونات الأجنبية لمصر ومجالات استخدامها ودورها فى برامج التنمية والإصلاح الاقتصادى»، دار النهضة العربية، ١٩٩٥، ص: ١٩-٢٤.

(2) See:
- Falihm. Alsaaty, "Foreign Aid And Private Sector Development", *Journal of Applied African Business & Entrepreneur*, Vol.1, No.1, winter 2003, pp:4. =>

والمصالح والأحداث السياسية والاقتصادية للدول المتلقية، والمصالح الاستراتيجية بين الجهات المانحة والمتلقية، وطبيعة الموارد المالية الخاصة والمتعددة المتدفقة للدول المتلقية، الكوار، والمتغيرات الدولية والمحلية.

٢/٢ مفهوم ومؤشرات وأبعاد الفقر

منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي أثارت التحديات العالمية الجديدة (العولمة . التكتلات . الانفتاح الخارجى) مخاوفاً بشأن تزايد فجوة الفقر في الدول الأقل نمواً والتي لا تزال تصطدم بعوائق كبيرة تعوقها من الاندماج والمشاركة في الاقتصاد العالمى . وهو ما جعل المنظمات الدولية تعطى اهتماماً أكبر بموضوع الفقر وسبل مقاومته . ومن هذا المنطلق توالت عديد من الأبحاث والدراسات في محاولة منها لتوصيف وتعريف الفقر بصورة تغطى كل جوانبه . وفي هذا الصدد تم إقتراح عدد من المؤشرات لقياس الفقر، وتعددت مفاهيمه، ومنها: **الفقر المطلق** ويشير إلى وجود حد أدنى لمستوى الدخل أو الإنفاق أو الاستهلاك الضرورى الذى يجب على كل فرد إحرازه لجعله باقياً على قيد الحياة . ويكون هذا الحد ثابتاً ومطلقاً عبر الزمان والمكان ولا يتغير مع تغير توزيع الدخل . ويتصف الفرد بأنه فقيراً إذا كان دخله أو إنفاقه أقل من مستوى خط الفقر . أما **الفقر النسبى** فيعرف بأنه مدى ارتباط خط الفقر بمعدل توزيع الدخل بين السكان . حيث يتم تصنيف الأفراد على أنهم فقراء ليس عن طريق مقارنتهم بخط فقر ثابت بل عن طريق مقارنتهم بشريحة معينة من السكان ، وعادةً الفقر في هذه الحالة يعرف بأنه عندما يمتلك الأشخاص دخلاً أقل من ٢٥٪ من الدخل المتوسط في المجتمع . و**الفقر الموضوعى** والذى وفقاً له يتم الاستناد الى معايير مالية لقياس الفقر أو الرفاهية، مثل دخل الفرد والإنفاق الاستهلاكى ويعرف عادةً بمنهج الرفاهية . أما وفقاً **للفقر الشخصى** فيتم الاستناد إلى تفضيلات وتقييمات الأشخاص المتعلقة بمنافع السلع والخدمات . أما **الفقر الفسيولوجى** فيعرف بأنه انعدام الفرص في الحصول على الدخل والتغذية والصحة والتعليم والمأوى بما يمكن من تحقيق مستوى

- J. I. Round, & M. Odedokun, "Aid Effort & its Determinants", **WIDER**, United Nation University, Discussion Paper No2003/03, January 2003, PP: 5-8.
- Jan Willem Gunning, "Rethinking Aid", Paper Presented at the 12th Annual bank Conference on Development Economics, World bank, April, 2000, PP: 1-5.

معيشى لائق. بينما الفقر الاجتماعي يعنى انعدام الفرض في الحصول على أى مزايا اجتماعية أو اقتصادية أو إنسانية كحق الحصول على الأرض، والسكن، والعمل، والموارد الطبيعية أو البنية الأساسية وغيرها من العناصر التي من شأنها توليد الدخل، كذلك تشمل الحرمان من الحصول على أى فرص في مجال تنمية المهارات والمعارف والمشاركة السياسية والاجتماعية. ومع تعدد مفاهيم الفقر تعددت مؤشرات بين مؤشرات مالية، ومؤشرات مادية ومؤشرات نوعية. منها: مؤشر الدخل، ونسبة السكان تحت خط الفقر، ومؤشر فجوة الفقر (يقيس المسافة الوسطية بين الدخل الوسيط للفقراء وخط الفقر المحدد كنسبة مئوية من خط الفقر)، واحتياجات الفرد من الأسعار الحرارية. ولكن منذ بداية التسعينيات بدأت تكون قناعة لدى عديد من الاقتصاديين بأن المقاييس المستندة إلى الدخل لا تعكس بشكل دقيق الفقر بمختلف جوانبه، حيث لا تكشف نوعية الحياة الإنسانية. لذا فقد طرح البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في أول تقرير للتنمية البشرية في عام ١٩٩٠ مؤشراً للتنمية البشرية يعكس الأبعاد الأساسية لرفاهية الإنسان ولتنوع الحياة. حيث هذا المؤشر هو مزيج من ثلاث مؤشرات وهي: معدل العمر المتوقع عند الميلاد، ومتوسط الدخل، معدل المعرفة. وقد اعتمدت عليه عديد من المنظمات والدراسات كمقياس للفقر حيث أنه يعكس ويصف مظاهر الفقر وأبعاده. وتتراوح قيمة المؤشر بين (صفر) أدنى مستوى، و(١٠٠) أعلى مستوى للتنمية البشرية^(٣).

٣- الإطار النظري لتحليل الآثار المتوقعة للمساعدات الخارجية على الفقر

على الرغم من مرور ما يزيد عن نصف قرن على تدفق المساعدات الخارجية التنموية من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل نمواً إلا أن تزايد المطالب الدولية بتكثيف المساعدات

(3) See:

- Jonathan Bradshaw and Naomi Finch, "Core Poverty", Paper for a seminar at Centre for the Analysis of Social Exclusion, LSE, London, March, 2001.
- Julio Boltvinik, "Poverty Measurement Methods", SEPED, Series on Poverty Reduction. UNDP, 2003.
- Renata Lok Dessallien, "Review of Poverty Concepts and Indicators", SEPED, Series on Poverty Reduction. UNDP, 2003.
- Somchai Jitsuchon, "Alternative Approach to Poverty Measurement :An Experiment with Data", TDRI Quarterly Review, Vol. 15, No. 1, March 2000, pp. 18-22.

الأجنبية لقمع الفقر ومواجهته قد أبرز أهمية دراسة التأثير المحتمل للمساعدات الأجنبية على الفقر في الدول المتلقية. وفي هذا السياق قامت عديد من الدراسات ببحث تأثير المساعدات على الفقر، إلا أن جدلية هذه العلاقة لم يتم حسمها سواء على المستوى النظري أو التطبيقي. حيث انتهت نتائج عديد من الدراسات إلى أن المساعدات قد تؤثر إيجابياً على الفقر، ودراسات أخرى انتهت إلى أن هذا التأثير سلبي. ومن جهة أخرى قامت دراسات عديدة بقياس هذا التأثير بصورة مباشرة، ودراسات أخرى انصرفت إلى قياس تأثير المساعدات من خلال تأثيرها على مجموعة من القنوات والمتغيرات المحددة للفقر. وفي هذا الصدد يتم عرض لنتائج أهم الدراسات في هذا السياق وذلك للتوصل إلى إطار نظري لقنوات واتجاهات التأثير المحتمل للمساعدات الأجنبية على الفقر في الدول المتلقية.

• قامت دراسة (Feyzioglu, Swaroop, Zhu 1996) باختبار تأثير المساعدات الأجنبية على الفقر بشكل مباشر من خلال استخدام مؤشري «معدل وفيات الأطفال الرضع» و«معدل القيد بالتعليم الابتدائي»، وبشكل غير مباشر من خلال تأثير المساعدات الأجنبية على الإنفاق العام ومكوناته وذلك لعينة مكونة من ١٤ دولة نامية خلال الفترة (١٩٧١ - ١٩٩٠). وتوصلت إلى أن زيادة المساعدات الرسمية للتنمية كنسبة للنتائج المحلي الإجمالي بدولار تؤدي إلى زيادة كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري العام كنسب للنتائج بنحو ٧٥ سنت، و٢٥ سنت على التوالي في الدول المتلقية. كما دلت النتائج على أن زيادة المساعدات الخارجية لقطاع الصحة بنحو ١٪ كنسبة للنتائج المحلي الإجمالي تعمل على خفض معدل وفيات الأطفال بنحو ٣١٪. وهذا التأثير معنوي، بينما لا يوجد أي تأثير معنوي للمساعدات المخصصة لقطاع التعليم على معدل القيد بالتعليم. وهو ما يدل على عدم كفاءة استخدام تلك القروض في قطاع التعليم^(٤).

• وتوصلت مجموعة من الدراسات لـ (Dallar 1997, 1998, 1999) عن اختبار تأثير المساعدات الأجنبية على معدل النمو الاقتصادي إلى نتائج هامة محتواها أن المساعدات الأجنبية كنسبة للنتائج لا تحدث تأثيراً معنوياً على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج، إلا

(4) Tarben feyzioglu, Vinaya Swaroop, Min Zbu, "Foreign Aid Impact on Public Spending", Policy Research Working Paper, NO. 1610, World Bank, May, 1996.

أن متغير التفاعل بين المساعدات الأجنبية وكفاءة السياسات الاقتصادية الكلية يحدث تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على معدل النمو وذلك لعينة من الدولة النامية خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٣). ومتغير كفاءة السياسات الاقتصادية الكلية هو عبارة عن متوسط مجموع ثلاثة مؤشرات وهي: مؤشر الانفتاح التجاري (متغير صوري يأخذ القيمة (١) إذا كان متوسط التعريف الجمركية أكبر من ٤٠٪ وعلاوة السوق السوداء أكثر من ٢٠٪، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك) ومؤشر خاص بفائض أو عجز الموازنة العامة، ومؤشر خاص بمعدل التضخم، أما مؤشر الكفاءة المؤسسية فيتكون من خمس مؤشرات فرعية، وهي كفاءة الجهاز البيروقراطي، والفساد في القطاع الحكومي، وتنفيذ أحكام القانون، وتنفيذ التعاقدات، وحماية القطاع الخاص ضد مخاطر استغلال. ويتراوح نطاق المؤشر من صفر إلى ٦ (القيمة الأعلى تعني كفاءة مؤسسية أعلى). وهو ما يعني أن المساعدات الأجنبية تنجح في تحقيق معدلات مستدامة للنمو وفي تخفيض الفقر بشرط وجود بيئة مؤسسية واقتصادية جيدة في الدول المتلقية^(٥).

• وعلى الجانب الآخر فبخلاف الدراسات السابقة أكدت دراسة (Lensink & White, 2001) أن المساعدات الأجنبية تعمل على تحفيز معدل النمو بغض النظر عن مستوى كفاءة البيئة المحلية. حيث أظهرت نتائج التقدير لعينة مكونة من ١٣٨ دولة خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٩٢) أن كل زيادة ١٠٪ في نسبة المساعدات للناتج تؤدي إلى زيادة معدل نمو نصيب الفرد بنحو ١,٥٪. أما متغير التفاعل بين المساعدات ومؤشر كفاءة السياسات الاقتصادية الكلية فهو ليس معنوي. كذلك دلت النتائج على أن المتغير التريعي للمساعدات الأجنبية كنسبة للناتج يحدث تأثيراً سلبياً ومعنوياً على معدل النمو. وهو ما يدل على أن المساعدات الأجنبية تتناقض مساهمتها الحدية مع زيادة حجمها حيث أنها تتعدى تلك اللازمة لتمويل للاستثمارات المربحة الأمر الذي يعمل على تحويل جانب

(5) See:

- Craig Burnside and David Dollar, "Aid, Policies, and Growth", Policy Research Working Paper, NO. 1777, World Bank, 1997.
- "Aid, The Incentive Regime, and Poverty Reduction", Policy Research Working Paper, NO. 1937, World Bank, 1998.
- Paul Collier, and David Dollar, "Aid Allocation and Poverty Reduction", Policy Research Working Paper, NO. 2041, World Bank, 1999

كبير منها إلى المجالات الاستهلاكية الحكومية وإلى الاستثمارات غير المنتجة وهو ما يعمل على تراجع معدل النمو^(٦).

• وعن أثر المساعدات الأجنبية على الفقر توصلت أحد الدراسات لعينة مكونة من ٥٧ دولة نامية خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٨) إلى أن زيادة المساعدات الأجنبية تؤدي إلى زيادة النفقات الحكومية المخفضة، وأن زيادة النفقات الحكومية المخفضة للفقر تؤدي إلى تحسين قيمة مؤشر التنمية البشرية وتخفيض معدل وفيات الرضع. أما المساعدات الأجنبية فلم تحدث أى تأثير مباشر ومعنوى سواء على مؤشر التنمية البشرية أو على معدل وفيات الرضع^(٧). وفى نفس الاتجاه توصلت دراسة أخرى لنفس النتائج السابقة وذلك لعينة من ٣٨ دولة خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٨). وأضافت الدراسة أن تلك النتائج تكون أقوى للدول الأفقر حيث أن زيادة نفس الوحدة من المساعدات تؤدي إلى تحسين قيمة مؤشر التنمية البشرية وتخفيض معدل وفيات الرضع بنحو ٠,٩٪، ١,٦٪ للدول الأفقر، وبنحو ٠,٤٪، ١,٣٪ للدول الأقل فقراً. وتفسير النتائج السابقة هو أن الدول الأفقر هي التى تسلم قدراً أكبر من المساعدات التنموية، كما أن انخفاض مستوى الرفاهية يتيح مجالات وفرص أكثر تنوعاً لجلب المساعدات الأجنبية وتوجيه الموارد الحكومية العامة لها^(٨).

• وقامت إحدى الدراسات بتقدير أثر المساعدات الأجنبية على ثلاث محددات هامة للنمو، وهما: معدل الاستثمار، نسبة الواردات للنتائج، نسبة الاستهلاك الحكومى للنتائج. وقد أظهرت نتائج التقدير لعينة مكونة من ٢٤ دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٧) أن زيادة المساعدات الأجنبية كنسبة للنتائج بـ ١٪ تؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار المحلى بنحو ٠,٥٪. وأن زيادة نسبة المساعدات الأجنبية للنتائج المحلى

(6) Robert Lensink, & Howard White, "Are There Negative Returns To Aid?", *Journal of Development Studies*, Vol. 37, No. 6, 2001, PP: 42-62.

(7) Karuna Gomanee and Oliver Morrissey, "Evaluating aid Effectiveness Against A Poverty Reduction Criterion", Paper Presented at Project of "Poverty Leverage of Aid", Nottingham, April 2002.

(8) Karuna Gomanee Sourafel Girma, & Oliver Morrissey, "Aid, Public spending and Human Welfare: Evidence from Quintile Regressions", Paper for a Session on "Poverty and Human Development" at the DSA Annual Conference, Glasgow, 10-12 September 2003.

الإجمالي بحوالى ١٠٪. تؤدي إلى زيادة نسبة الواردات للناتج بنحو ٧٪. أما تأثير المساعدات الأجنبية على الاستهلاك الحكومى فهو غير معنوى^(٩).

• وفى أحد الدراسات الهامة لـ Kosack, Tobin, 2003 تم التوصل باستخدام أسلوب المربعات الصغرى ذات المرحلتين وذلك لعينة مكونة من ١٠٣ دولة إلى أن زيادة المساعدات الرسمية الإنمائية كنسبة للناتج بنحو ١٠٪ تعمل على زيادة قيمة مؤشر التنمية البشرية بنحو ٠,٧٪. خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩). وقد قامت الدراسة بتصنيف دول العينة إلى عدة مجموعات استناداً إلى قيم مؤشر التنمية البشرية المتعلق بهم، وفى هذا السياق دلت النتائج على أنه فى حالة الدول التى تحصل على مؤشر للتنمية البشرية يقل عن ٢٥ درجة فإن تأثير المساعدات على كل من معدل النمو ومؤشر التنمية البشرية سالب ومعنوى، ولكن هذا التأثير موجب ومعنوى للدول التى لديها مؤشر للتنمية يزيد عن ٥٠ درجة. وهو ما يعنى أن زيادة المساعدات الأجنبية تحدث تأثيراً إيجابياً على تخفيض الفقر وهذا التأثير أقوى للدول التى تتمتع بمستوى أعلى للتنمية البشرية (مستوى أقل للفقر)^(١٠).

• وقد أشارت مجموعة من الدراسات إلى أن تأثير المساعدات على الفقر يختلف باختلاف نوع للمساعدة. وفى هذا السياق أوضحت دراسة (Sawada, 2003, 2004) أن القروض أكثر فاعلية فى تحفيز النمو مقارنة بالمنح، بينما تكون الأخيرة أكثر كفاءة فى تخفيض الفقر بشرط أن توجه لبرامج تستهدف قمع الفقر مباشرة. وذلك لعينة مكونة من مجموعة من الدول منخفضة ومتوسطة الدخل (٦٨ دولة) خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٧). حيث أن القروض تكون أكثر ارتباطاً بالنمو من المنح، حيث عادةً ما يتم توجيه القروض لتمويل مشروعات بنية أساسية وبرامج تنموية، أما المنح فعادةً ما يتم توجيهها إما لاعتبارات استراتيجية أو إنسانية. كما أنه نظراً لوجود مدفوعات مستحقة مرتبطة بالقرض فإنه عادةً

(9) Karuna Gomanee Sourafel Girma, & Oliver Morrissey, "Aid and Growth in Sub-Saharan Africa: Accounting for Transmission Mechanisms", CREDIT Research Paper, Centre For Research in Economic Development and International Trade, University of Nottingham, NO. 02/05, February 2002.

(10)Stefen Kosack, & Jennifer Tobin, "Funding Self-Sustaining Development: The Role of Aid, FDI and Government in Economic Success", Paper for Presentation at the linter Political Economy Seminar, December, 2003.

ما تلجأ الدول المتلقية إلى توظيف تلك القروض في مشروعات استثمارية مدروسة بدقة ومأمونة العائد^(١١)

• وفي نفس الاتجاه أوضحت دراسة (Clemens, 2004) لعينة مكونة من ٦٧ دولة نامية خلال الفترة (١٩٧٤ - ٢٠٠١) أنه لم تظهر المعاملات المتعلقة بالمساعدات الإنسانية (مساعدات الغذاء، والإغاثة، والطوارئ) والمساعدات طويلة الأجل (الممنوحة لدعم الإصلاح السياسى وحماية البيئة، وتنمية قطاع الصحة والتعليم وتنظيمات المجتمع المدني) أي تأثير معنوى على النمو، بينما أظهرت المساعدات قصيرة المدى (الممنوحة لتمويل مشروعات البنية الأساسية وتمويل برامج الطاقة، وإصلاح السياسات الاقتصادية الكلية) تأثيراً موجباً ومعنوياً على النمو. وأظهرت النتائج أنه على الرغم من أن المتغير التريبعى للمساعدات سالب ومعنوى إلا أن التفاعل بين المتغير التريبعى للمساعدات قصيرة المدى مع مؤشر الكفاءة المؤسسية موجب ومعنوى، وهو ما يعنى أنه يمكن التغلب على مشكلة تناقص المساهمة الحدية للمساعدات على النمو في الدول المتلقية من خلال تحسين كفاءة البيئة المؤسسية المحلية، وهو الأمر الذى يؤدي بدوره إلى توسيع القدرة الاستيعابية للدولة ويعمل على تحسين كفاءة استخدام وتخصيص المساعدات الخارجية، ومن ثم توفير الموارد اللازمة لخدمة الأعباء المستقبلية للقروض^(١٢).

• وقد أوضحت دراسة هامة عن اختبار العلاقة بين المساعدات والنمو في ٨٦ دولة نامية أن المساعدات لا تنجح في زيادة معدل النمو إلا في الدول التى لديها أسواق مال متطورة. حيث أظهرت نتائج التقدير أن معامل تأثير المساعدات الأجنبية على معدل

(11)See:

- Hirohisa Kohama, Yasuyuki Sawada, and Hisaki Kono, "Aid, Policies, and Growth Reconsidered", Paper Presented at Workshop on "Quantifying the Impact of Rich Countries' Policies on Poor countries" at Centre for Global Development, October, 2003.
- Yasuyuki Sawada, "Aid, Growth, and Poverty Reduction", Paper Presented at Seminar "Agriculture Development & Rural Poverty Under Asymmetric Globalization Processes & Differentiated Outcomes", European Association of Agricultural Economists, September, 2004.

(12)Michael A. Clemens, Steven Radelet, Rikhil Bhavnani, "Counting Chickens When They Hatch: The Short-Term Effect OF Aid on Growth", Centre for Global Development, Working Paper NO. 44, July, 2004.

◆ أثر المساعدات الخارجية على الفقر في الدول المتلقية .. دراسة تطبيقية ◆

النمو سالب ومعنوى وذلك خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٠). أما معامل تأثير متغيرات التفاعل بين المساعدات ومؤشرات سوق المال موجبة ومعنوية. وهو ما يعنى أن الآثار الايجابية للمساعدات على النمو تتوقف على وجود أسواق مال وصرف كفء بما يمكن السلطات النقدية من إدارة السياسات المتعلقة بالتقديرات وسعر الصرف بشكل يقاوم من الآثار المحيطة للمساعدات على سعر الصرف وسعر الفائدة وأسعار السلع والخدمات والتي من شأنها مزاحمة الاستثمار الخاص وتضييق الإنتاجية الكلية^(١٣).

• وفي دراسة تطبيقية حديثة حول أثر المساعدات الخارجية على الفقر تم التقدير لعينة مكونة من ٥٨ دولة نامية، وأظهرت النتائج المساعدات الممنوحة من المنظمات غير الحكومية تكون أكثر كفاءة في خفض معدل وفيات الأطفال مقارنة بالمساعدات الرسمية الثنائية. وتفسير ذلك أن المساعدات غير الرسمية عادة ما يتم توجيهها إلى مشروعات وبرامج تستهدف تحسين أوضاع الفقراء، أما المساعدات الرسمية فغالباً ما يتم منحها وإنفاقها وفقاً لاعتبارات سياسية واستراتيجية^(١٤).

• وعلى الجانب الآخر توصلت إحدى الدراسات لعينة مكونة من ٨٦ دولة نامية واستخدام أسلوب تقدير المربعات الصغرى ذات المرحلتين أن معامل تأثير المساعدات كنسبة للناتج سالب ومعنوى خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٩٨)، وأشارت النتائج إلى أن المعامل الخاص بمتغير التفاعل بين المساعدات الرسمية والكفاءة المؤسسية سالب ومعنوى. وتفسير ذلك هو ما قد تعمل عليه تلك المساعدات على تشويه البيئة المؤسسية حيث قد تشجع على خلق أنشطة هامشية وأعمال غير مشروعة لتحقيق أغراض خاصة لجماعات المصالح والضغط ومن لهم اتصال بالقوى السياسية، أو قد تؤدي إلى زيادة درجة الاعتماد وهو ما يقلل حوافز الحكومات المتلقية لتلك المساعدات على تطوير كفاءتها المؤسسية^(١٥).

(13) Mwanza, kusu & Selin Sayek, "Local Financial Development and the Aid-Growth Relationship", **IMF Working Paper**, WP/04/238, December, 2004.

(14) Nadia Masud, & Boriana Yontcheva, "Does Foreign Aid Reduce Poverty? Empirical Evidence from Nongovernmental and Bilateral Aid", **IMF Working Paper**, WP/05/100, May, 2005.

(15) Tomi Ovaska, "More Aid, Less Growth", **Globalization Institute Research Monograph**, UK, 2005.

وخلاصة ما سبق أن مدى قدرة المساعدات الخارجية على تخفيض الفقر ما زالت مسألة محلاً للجدل سواء على المستوى التطبيقي أو على مستوى صانع السياسة الاقتصادية. حيث يستدل من العرض السابق للدراسات أن هناك أربع اتجاهات أساسية لتأثير المساعدات على الفقر، وهي^(١٦):

الاتجاه الأول: وفقاً له تعمل المساعدات الخارجية على تخفيض الفقر بشكل مباشر وذلك عندما تكون موجهة إلى برامج ومشروعات تستهدف تحسين أوضاع الفقراء كبرامج التغذية والرعاية الصحية وتحسين الخدمات العامة وتحسين العملية التعليمية، أو عندما تستهدف تنمية مناطق معينة يعيش بها الفقراء كالعشوائيات والمناطق الريفية والإقليمية، أو قد تستهدف المساعدات مجموعات معينة كالأقليات والمتعطلين والمرأة وذلك من خلال تمويل المساعدات لمشروعات تستهدف وتضمن لهؤلاء الفئات فرص متكافئة في الحياة، كذلك تعمل فرص العمل والعوائد النقدية المتولدة من المشروعات الممولة بالمساعدات على تحسين دخول ورفاهية الفقراء.

الاتجاه الثاني: وفقاً له تعمل المساعدات على تخفيض الفقر بشكل غير مباشر وذلك إما من خلال تحقيق معدلات مستدامة للنمو أو زيادة مستوى الإنفاق الحكومي الاجتماعي الموجه لتخفيض الفقر. حيث تعمل المساعدات على سد فجوة الموارد المحلية والأجنبية من خلال توفير التمويل اللازم للاستثمار، وتوفير موارد النقد الأجنبي وهو ما يمكن من تمويل الواردات الرأسمالية والوسيلة. كما تعمل المساعدات الأجنبية على زيادة الاستثمار العام من خلال تخفيف القيود على الموارد العامة المتاحة لتمويل الاستثمار العام والذي لا يقبل

(16) See:

- Brian Cooksey, "Elixir or Poison Chalice? The Relevance of Aid to East Africa", 8th Asia Conference & Nairobi Stock Exchange Golden Jubilee, Nairobi, 23-26 November, 2004, P.1.
- Congressional Budget Office, "The Role of Foreign Aid in Development", May, 1997.
- Dean T. Jamison, & Steven Radelet, "Making Aid Smarter", Finance & Development, IMF, July, 2005, VOL. 42, NO.2, P. 2.
- Fredrik Erixon, "Aid and Development: Will it work this Time?", International Policy Network, London, June, 2005, PP: 3-8.
- Peter S. Heller & Sanjeev Gupta, "Challenges in Expanding Aid Flows", Finance & Development, IMF, June, 2002, VOL. 39, NO.2, PP: 3-4.
- Thu Huong Le, & Paul Winter, "Aid Policies and Poverty Alleviation: The Case of Viet Nam", Asia-Pacific Development Journal, Vol. 8, No.2, December, 2001, PP: 28-30.

◆ أثر المساعدات الخارجية على الفقر في الدول المتلقية.. دراسة تطبيقية ◆

القطاع الخاص على تمويله (بسبب ضعف عائداته الاقتصادي وطول فترة التفريخ). وكذلك قد تنجح المساعدات في تدعيم رأس المال البشرى وذلك من خلال ما تستهدفه المساعدات من تمويل النفقات والبرامج الحكومية الموجهة للصحة والتعليم أو من خلال ما يؤدي إليه تحويل المهارات والابتكارات والأفكار من الدول المتقدمة للدول المتلقية سواء في شكل مساعدات فنية أو واردات إلى دعم رأس المال البشرى وتحسين كفاءة استخدام عناصر الإنتاج. كذلك قد تكون المساعدات موجهة لتمويل برامج التخطيط المالي وإدارة الموارد المالية والبيئية وتحسين الطاقة الاستراتيجية والإدارية وهو الأمر الذي يعمل على تحسين كفاءة رأس المال البشرى ودعم إنتاجيته. وقد تكون المساعدات موجهة للاستثمار في تنمية القطاع الزراعي والصناعي وهو الأمر الذي يساعد على زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي وإبتكار طرق جديدة لتحسين الإنتاجية وهو ما يحقق بدوره منافع للفقراء. وقد تعمل المساعدات على تخفيف وتقليل الضغط الحكومي على القاعدة الضريبية وعلى مصادر التمويل المحلية وهو الأمر الذي يحول دون حدوث تشوهات ويقلل من فرص التهرب الضريبي وهو ما ينعكس بلا شك إيجابياً على معدل الادخار والاستثمار.

الاتجاه الثالث: يرى أنصاره أن المساعدات الأجنبية تحدث مجموعة من الآثار السلبية والتي بدورها تحول دون تخفيض الفقر. حيث قد تعمل المساعدات على تخفيض حجم الادخار سواء كان الادخار الخاص (من خلال ما تؤدي إليه من تخفيض سعر الفائدة) أو الإدخار الحكومي (من خلال ما يقترن بهما من انخفاض مستوى الإيرادات الحكومية خاصة إذا كانت تتخذ صورة منح). وقد تعمل المساعدات الأجنبية على مزاحمة وطرد الاستثمارات المحلية وقد تعمل على انخفاض ربحية وإنتاجية الاستثمار المحلي نظراً لما يصاحبها من شروط كتحويل نسبة من الأرباح للخارج أو تنفيذ المشروع بواسطة الشركات الأجنبية. وقد تعمل المساعدات الأجنبية على حدوث ظاهرة المرض الهولندي وهو ما يعمل على ضعف القدرة التنافسية للمصادر وتراجع مستوى ربحية الإنتاج من السلع القابلة للتبادل وتغذية الضغوط التضخمية وهو ما يضر بدخل الفقراء. كما قد يتسم استخدام المساعدات بالتسرب وهو ما يشجع على تضخم الإنفاق الاستهلاكي الجارى. علاوة على ما سبق لا تعتبر المساعدات مصدر مستقر وثابت للإيرادات لذا الاعتماد عليها

قد يؤدي إلى عدم استقرار وعدم استدامة النفقات الحكومية المخفضة للفقير والممولة بواسطة تلك المساعدات. وقد تعمل المساعدات (خاصة الرسمية) على تغذية الأنشطة الهامشية ودعم النخب والقوى السياسية وهو الأمر الذي يساعد على ظهور فساد سياسى وإدارى. كما تعتبر المساعدات مصدر من مصادر الإيرادات الذى لا يخضع للمراجعة والمحاسبة، وهو ما يقلل من الحافز لدى الحكومات لتطوير كفاءتها المؤسسية وتحسين درجة المسألة والشفافية، بل قد تعمل الحكومات على إحداث مزيد من التدهور للحصول على قدر أكبر من المساعدات.

الانجاء الرابع: يرى أن المساعدات تنجح في خفض الفقر ولكن بشروط منها: توافر سياسات اقتصادية (مالية ونقدية وتجارية) كلية وبيئية سياسية ومؤسسية جيدة لتوفير حوافز الاستخدام والتخصيص الجيد للمساعدات. وتوافر أسواق مال متطورة لاستيعاب وامتصاص الآثار المحيطة للمساعدات على أسعار الفائدة والصراف. و تناسب حجم المساعدات المتدفقة مع القدرة الاستيعابية للدولة حتى لا يتجه جانب من هذه المساعدات إلى الانحراف تجاه مشروعات غير منتجة ومنخفضة العائد من جهة، وحتى لا تتوقف قدرة الدولة على سداد القرض ومستحققاته من جهة أخرى.

وسوف يتم في الجزء التالى التطرق إلى الإطار التطبيقي للدراسة لاختبار فرضية البحث بأن زيادة حجم المساعدات الخارجية للدول المتلقية يؤدي إلى تخفيض مستوى الفقر بها.

٤- الإطار التطبيقي للدراسة

يتضمن الإطار التطبيقي جزء تحليلي لتطور سلوك متغيرات الدراسة خلال فترة التقدير، وجزء قياسي. حيث لا اختبار الفرضية الأساسية للبحث فلا بد من صياغة وتوصيف النموذج القياسي المستخدم، وتحديد مصادر الحصول على بياناته، ثم تقدير النموذج، وعرض النتائج وتحليلها إحصائياً ونظرياً. وقبل القيام بالتحليل والتوصيف والتقدير يجب تحديد كل من المتغيرات المستخدمة، وفترة التقدير، وعينة الدراسة.

١/٤ تحديد متغيرات النموذج وفترة التقدير

استناداً إلى الهدف الاساسى للبحث والذي ينصرف إلى التعرف على ما اذا كان زيادة حجم المساعدات الاجنبية يؤدي إلى تخفيض الفقر في الدول المتلقية أم العكس فسوف تمثل المتغيرات الاساسية للبحث في كل من: متغير المساعدات الخارجية، ومتغير الفقر. وقد سبق توصيف هذين المتغيرين، وبناءً عليه سيتم استخدام المساعدات الرسمية الانائية كمؤشر للمساعدات الخارجية، ومؤشر التنمية البشرية كمؤشر للفقر. أما فيما يتعلق بالمتغيرات المساعدة وهى تلك التى يتم تحديدها اما بالاستناد إلى النظرية الاقتصادية او بالرجوع إلى الدراسات السابقة فسوف يتم استخدام مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والديمجرافية والتشريعية لتمثل بدورها قنوات لانتقال اثر المساعدات الخارجية على الفقر. وسوف يتم تقدير النموذج خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٢، حيث انه بالرغم من عدم توافر بيانات حول قيم مؤشر التنمية البشرية قبل عام ١٩٧٥، إلا أنه تتوافر بيانات حول قيم المكونات الخاصة به منذ عام ١٩٧٠ في مؤشرات التنمية في العالم للبنك الدولى، وفي هذا الصدد تم تكوين قيم المؤشر منذ ذلك التاريخ وللسنوات غير المتاحة بالتقرير بواسطة الباحثة إستناداً إلى المنهجية المتبعة في تقرير التنمية البشرية، أما عام ٢٠٠٢ فقد تم التوقف عنده حيث أنه أخر عام تتوافر عنه بيانات لعديد من المتغيرات.

٢/٤ اختيار عينة الدول

يتم اختيار عينة الدول في ضوء الهدف من البحث. وبناءً عليه يوجد معياران لاختيار دول العينة، وهما معيار الفقر، ومعيار المساعدات الخارجية.

فوفقاً لمعيار الفقر فقد ذكرت تقارير التنمية البشرية ان الدول تصنف على انها فقيرة اذا كانت قيمة دليل التنمية البشرية لها تقل عن ٥٠ درجة. وبناءً عليه سوف يتم اختيار مجموعة من الدول التى تحقق قيمة تقل عن ٥٥ درجة - لتوسيع حجم العينة- لمؤشر التنمية البشرية ثم حساب نسبة المساعدات الرسمية الانائية لهذه الدول. وفي هذا السياق فكما يوضح الجدول (١) فقد وقع الاختيار على ٣٧ دولة. وتم تصنيفها إلى دول أكثر فقراً وهى التى تحقق مؤشراً للتنمية البشرية يقل عن ٤٠٪ في متوسط الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٣).

حيث يمكن التعبير عن قيم مؤشر التنمية البشرية كنسب مئوية حيث القيمة القصوى للمؤشر ١٠٠ درجة، ودول أقل فقراً وهي التي تحصل على مؤشراً للتنمية البشرية يزيد ٤٠٪ ويقل عن ٥٥٪. حيث حصلت افقر دولة (سريليون) على قيمة مقدارها ٢٠٪ للمؤشر التنمية البشرية وتسلمت نسبة تقدر بنحو ١٨٪ من المساعدات لنتاجها القومي الاجمالي خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٣)، بينما حصلت أقل الدول فقراً وهي المغرب والتي حققت مؤشراً للتنمية البشرية مقداره ٥٢٪ على نسبة من المساعدات تقدر بنحو ٢,٦٪ فقط من ناتجها القومي الاجمالي في متوسط الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٣).

ومن جهة أخرى فإنه وفقاً لمعيار المساعدات الخارجية فقد ذكرت إحدى الدراسات أن الدولة تصنف على أنها معتمدة على المساعدات إذا مثلت تلك المساعدات ما يزيد عن ١٠٪ من ناتجها القومي الإجمالي^(١٧). وبناءً على هذا المعيار تم اختيار مجموعة من الدول التي مثلت نسبة المساعدات لنتاجها القومي الاجمالي ١٠٪ فأكثر في متوسط الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٣). ثم تم حساب مؤشر التنمية البشرية لهذه الدول. وفي هذا الصدد وقع الاختيار على ٤٠ دولة وتم تصنيفها إلى دول أكثر اعتماداً على المساعدات (نسبة المساعدات للنتاج القومي الاجمالي تزيد عن ١٥٪)، ودول أقل اعتماداً على المساعدات (نسبة المساعدات لنتاجها القومي الاجمالي تقل عن ١٥٪)، وفي هذا الصدد حققت كينيا وهي أقل دولة من حيث نسبة المساعدات للنتاج (١٠,٠٥٪) مؤشراً للتنمية البشرية يقدر بـ ٤٩٪، بينما حصلت أعلى دولة متسلمة للمساعدات في متوسط الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٣) وهي موزمبيق (٤٦٪) على مؤشر للتنمية البشرية يقدر بـ ٣٠٪ وذلك كما يوضح الجدول رقم (٢).

(17)Deborah Brautigam, "Aid Dependence and Governance", Expert Group Development Issues (EGDI), 2000, P 11.

♦ أثر المساعدات الخارجية على الفقر في الدول المتلقية.. دراسة تطبيقية ♦

جدول (١) اختيار العينة وفقاً لمعيار الفقر (قيم مؤشر التنمية البشرية)

الدول الأكثر فقراً (HDI < ٠.٥٥١)		الدول الأكثر ثراءً (HDI > ٠.٥٥١)	
أكثر اعتماداً على المساعدات (A/GNP < 10%)	أكثر التنمية على المساعدات (A/GNP > 10%)	أقل اعتماداً على المساعدات (A/GNP < 10%)	أقل التنمية على المساعدات (A/GNP > 10%)
المغرب (٢,٦, %٥٢)	مصر (١٠,٢, %٥٤)	نيجيريا (٥,٤, %٢٢)	الكونغو الديمقراطية (١١,٢, %٢٩,٨)
الهند (٨,٢, %٤٩,٦)	ليسوتو (١٠,٢٦, %٥٠)		موريتانيا (٢٤,٠, %٢٩,٦)
الكاميرون (٤,٩, %٤٧,٧)	غانا (١٠,٢, %٤٩,٩)		نيجال (١٠,١, %٢٩,٣)
باكستان (٣,٢, %٤٢,٢)	بورندي (١٧,٨, %٤٩,٦)		رواندا (١٩,٥, %٢٧,٤)
السودان (٤,٦, %٤١,٧)	الكونغو (١١,٠, %٤٩,٢)		مالاوي (١٩,٧, %٣٦)
بنجلاديش (٤,٧, %٤١)	كينيا (١٠,٥, %٤٩)		جمهورية إفريقيا الوسطى (١١,٢, %٢٥,٦)
	جزر القمر (٢٤,٧, %٤٨,٥)		بنين (١٠,٢, %٢٥,١)
	بابوا غينيا الجديدة (١١,٧, %٤٨)		جامبيا (١٦,٦, %٢٥)
	هايتي (١٠,٢, %٤٥,٧)		موزمبيق (٤٦,٢, %٢٠)
			تشاد (١١,٨, %٣١)
	توجو (١٠,٢, %٤٤,٦)		غينيا بيساو (٤١,٠, %٢٩,٩)
	زامبيا (١٤,٩, %٤٤,٤)		إثيوبيا (٤١,٠, %٢٩,٧)
	مدغشقر (١٠,١٢, %٤٢,٥)		بوركينافاسو (١٣,٩, %٢٨)
	أوغندا (١٢,٢, %٤٠)		مالي (١٧,٦٢, %٢٨)
			نيجر (١٢,٠, %٢٦)
			سيراليون (١٨,٠, %٢٠)

المصدر: بيانات Aid / GNP (نسبة المساعدات الرسمية للتنمية للنتائج القومي الاجمالي) من World

Bank Indicators, CD. R 2003. وبيانات HDI مؤشر دليل التنمية البشرية من Human

،Development Report, Various Issues،

جدول (٢) إختيار العينة وفقاً لعیار المساعدات الخارجية

دول أقل اعتماداً على المساعدات (A/GNP < 15%)		دول أكثر اعتماداً على المساعدات (A/GNP > 15%)	
دول أقل فقراً (HDI > 5.5)	دول أكثر فقراً (HDI < 5.5)	دول أقل فقراً (HDI > 5.5)	دول أكثر فقراً (HDI < 5.5)
الأردن (١٣,١٪، ٦٧٪)	إثيوبيا (٢٩,٧٪)	جزر سليمان (٢٦,٥٧٪، ٥٧٪)	موزمبيق (٢٠,٤٦٪، ٢٠٪)
سريلانكا (١٣,٩٪، ٦٨٪)	بوركينافاسو (١٣,٩٪، ٢٨٪)	نيكاراجوا (٢٢,٣٪، ٥٧٪)	غينيا بيساو (٢٩,٤١٪، ١١٪)
بوتسوانا (١٣,٢٪، ٥٩٪)	النيجر (١٣,٤٪، ٢٥٪)	جوانا (١٥,٢٪، ٦٩٪)	جزر القمر (٢٤,٧٪ و ٤٨٪)
دومينيك (١١,٥٪، ٥٥٪)	أوغندا (١٢,٢٪، ٤٠٪)		موريتانيا (٢٤,٦٪، ٣٩٪)
هندورس (١٠,٥٪، ٦٠٪)	تشاد (١١,٨٪، ٢٨٪)		جامبيا (٢١,٦٪، ٣٥٪)
بوتسوانا (١٠,٢٪، ٥٩٪)	بابوا غينيا (١١,٧٪، ٤٨٪)		مالاوى (١٩,٧٪، ٣٦٪)
	جمهورية إفريقيا الوسطى (١١,٢٪، ٣٥,٦٪)		رواندا (١٩,٥٪، ٣٧,٤٪)
	الكونغو الديمقراطية (١١,٢٪، ٣٩,٨٪)		يورتندي (١٧,٨٪، ٤٩,٦٪)
	الكونغو (١١٪، ٤٩٪)		سريلبون (١٧,٨٪، ٢٠٪)
	السنگال (١٠,٧٪، ٣٧٪)		مالى (١٧,٦٪، ٢٨٪)
	بنين (١٠,٣٪، ٣٥٪)		زامبيا (١٤,٩٪، ٤٤٪)
	مصر (١٠,٢٥٪، ٥٤٪)		
	هايتى (١٠,٢٣٪، ٤٥,٨٪)		
	غانا (١٠,٢٢٪، ٤٩,١٪)		
	ليسوتو (١٠,٢١٪، ٥٠٪)		
	كويت دقوار (١٠,٢٪، ٤٠,٦٪)		
	توجو (١٠,١٥٪، ٤٤,٦٪)		
	مدغشقر (١٠,١٤٪، ٤٣,٤٪)		
	نيبال (١٠,١١٪، ٣٩٪)		
	كينيا (١٠,٠٥٪، ٤٩٪)		

المصدر: نفس مصادر الجدول رقم (١)

♦ أثر المساعدات الخارجية على الفقر في الدول المتلقية.. دراسة تطبيقية ♦

يتضح من الجدول رقم (١) أنه يوجد ١٠ دول فقط تحقق فرضية الدراسة بأن الدول الأكثر اعتماداً على المساعدات تكون أقل فقراً وأن الدول الأقل اعتماداً تكون أكثر فقراً، بينما تخالف فرضية الدراسة ٢٧ دولة حيث مع إنخفاض نسبة المساعدات تنخفض نسبة الفقر ٩ دول، ومع زيادة نسبة المساعدات للناتج يزداد الفقر (تنخفض قيمة مؤشر التنمية البشرية لـ ١٨ دولة). وبالعكس للجدول رقم (٢) دولة، حيث تتفق فرضية الدراسة مع ٢٣ دولة، حيث مع تزايد نسبة المساعدات للناتج ينخفض الفقر، بمعنى ترتفع قيمة مؤشر التنمية البشرية (٣ دول)، ومع انخفاض هذه النسبة يزداد الفقر لـ ٢٠ دولة. وبناءً على المعيارين السابقين فقد تحدد حجم العينة ليضم (٤٧ دولة) وذلك كما يوضح الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٢) تطور القيم السنوية للمساعدات الخارجية ومؤشر التنمية البشرية خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٣)

م	الدول	A/GNP %	HDI%
١	الأردن	١٣,١٧	٦٦,٧٨
٢	السنغال	١٠,٧٧	٣٧,٠٣
٣	السودان	٤,٥٦	٤١,٧٨
٤	الكامبيون	٤,٩٥	٤٧,٧٨
٥	المغرب	٢,٥٩	٥١,٧٣
٦	النيجر	١٣,٣٨	٢٥,٩٣
٧	الهند	٠,٨٢	٤٩,٦٣
٨	أوغندا	١٢,٢٨	٤٠,١٣
٩	إثيوبيا	١٤,٤٩	٢٩,٧٣
١٠	بابوا غينيا الجديدة	١١,٦٨	٤٨,٠٠
١١	باكستان	٣,٢١	٤٢,٢٣

م	الدول	A/GNP%	HDI%
١٢	بنجلاديش	٤,٧٣	٤١,٣٥
١٣	بنين	١٠,٢٩	٣٥,١٥
١٤	بوركينافاسو	١٣,٩٥	٢٨,٣٠
١٥	بروندي	١٧,٨٧	٤٩,٦٣
١٦	بوتسوانا	١٢,٢٤	٥٩,٥٠
١٧	بوليفيا	١٠,٢١	٥٩,٢٥
١٨	تشاد	١١,٨٠	٣١,٠٣
١٩	توجو	١٠,١٥	٤٤,٦٨
٢٠	جامبيا	٢١,٥٨	٣٥,٠٥
	جزر القمر	٢٤,٧٥	٤٨,٥٠
٢١	جزر سليمان	٢٥,٩٩	٥٧,٧٨
٢٢	جمهورية الكونغو	١١,٠٣	٤٩,٣٠
٢٣	جمهورية الكونغو الديمقراطية	١١,٢١	٣٩,٨٣
٢٤	جمهورية أفريقيا الوسطى	١١,٣٦	٣٥,٦٥
٢٥	جوانا	١٥,٢٨	٦٩,٦٣
٢٧	دومينيكي	١٩,٥٣	٣٧,٤٠
٢٨	رواندا	١٤,٩٦	٤٤,٤٠
٢٩	زامبيا	١٢,٩٢	٦٨,٢٨
٣٠	سريلانكا	١٧,٨٠	٢٠,٢٠
٣١	سريليون	١٠,٢٢	٤٩,٩٣
٣٢	غانا	٤١,١٤	٢٩,٩٨
٣٣	غينيا بيساو	١٠,١٧	٤٠,٦٠

م	الدول	A/GNP %	HDI%
٣٥	كوت ديفوار	١٠,٠٥	٤٩,٢٣
٣٦	كينيا	١٠,٢٧	٥٠,٣٣
٣٧	مالاوى	١٩,٧٠	٣٦,١٨
٣٨	مالي	١٧,٦٣	٢٨,٠٣
٣٩	مدغشقر	١٠,١٥	٤٣,٤٨
٤٠	مصر	١٠,٢٥	٥٤,٣٨
٤١	موريتانيا	٢٤,١٢	٣٩,٦٨
٤٢	موزمبيق	٤٦,٢١	٣٠,٠٠
٤٣	نيبال	١٠,١١	٣٩,٣٥
٤٤	نيجيريا	٠,٥٤	٣٢,٥٣
٤٥	نيكاراجوا	٢٢,٢٥	٥٧,٢٥
٤٦	هايتى	١٠,٢٣	٤٥,٨٣
٤٧	هندورس	١٠,٤٨	٦٠,١٨
الإجمالى		١٣,٧١	٤٤,٢٠

المصدر: نفس مصادر الجدول رقم (١)

٣/٤ تحليل تطور متغيرات الدراسة (الفقر والمساعدات الخارجية)

يوضح الجدول التالى بيان موجز بتطور قيم المساعدات الخارجية ومؤشر التنمية البشرية خلال الفترات (١٩٧٠-١٩٧٩)، (١٩٨٠-١٩٨٩)، (١٩٩٠-١٩٩٩)، (٢٠٠٠-٢٠٠٢) وذلك لمحاولة التعرف على نمط وإتجاه العلاقة التأثيرية بين المساعدات الخارجية والفقر خلال الفترات المختلفة وذلك للمجموعات الأربعة لدول العينة والمتمثلة

في مجموعة الدول الأكثر فقراً، ومجموعة الدول الأقل فقراً، ومجموعة الدول الأكثر اعتماداً على المساعدات، ومجموعة الدول الأقل اعتماداً على المساعدات.

جدول (٤): تطور قيم الفقر والمساعدات الخارجية للمجموعات المختلفة

السنوات	أكثر فقراً	أقل فقراً	أكثر اعتماداً على المساعدات	أقل اعتماداً على المساعدات
متوسط نسبة المساعدات للنتاج القومي الإجمالي %				
١٩٧٩-١٩٧٠	١١	٨.٨	١٥.٨	٩.٥
١٩٨٩-١٩٨٠	١٨.٨	١١.٤	٢٥	١٢
١٩٩٩-١٩٩٠	١٨.٧	٩.٣	٢٥	١١.١
٢٠٠٣-٢٠٠٠	٢٣	٩.٤	٢٨	١٢.٩
الإجمالي	١٧.٩	٩.٧	٢٣.٥	١١.٣
متوسط قيم دليل التنمية البشرية %				
١٩٧٩-١٩٧٠	٢٦	٤١	٣٧	٤٠
١٩٨٩-١٩٨٠	٣٢	٤٦	٤١	٤٤
١٩٩٩-١٩٩٠	٣٥	٤٩	٤٣	٤٨
٢٠٠٣-٢٠٠٠	٣٧	٥٠	٤٧	٤٩
الإجمالي	٣٢	٤٧	٤١	٤٦

المصدر: نفس مصادر الجدول رقم (١).

يوضح الجدول السابق ما يلي :

١. حققت الدول الأكثر اعتماداً على المساعدات مستوى منخفض للتنمية البشرية. حيث بلغ متوسط نسبة المساعدات للنتاج في تلك المجموعة ٢٣,٥% في متوسط الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٣)، وبلغت قيمة مؤشر التنمية البشرية في متوسط تلك الفترة ٤١%. ومن جهة أخرى حققت الدول الأقل اعتماداً على المساعدات (١١,٣%) قيمة تقدر بنحو ٤٦% لمؤشر التنمية البشرية في متوسط تلك الفترة. أي أن الدول الأكثر اعتماداً على المساعدات هي الأفقر.

٢. وعلى الجانب الآخر فقد اشارت البيانات أن الدول الأقل فقراً والتي حققت قيمة تقدر بنحو ٤٧% لمؤشر التنمية البشرية في متوسط الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٣) فقد حصلت على أقل نسبة للمساعدات مقارنة بباقي المجموعات حيث بلغت هذه النسبة نحو ٩,٧% في متوسط فترة الدراسة، بينما الدول الأكثر فقراً والتي بلغت القيمة المتوسطة لمؤشر

◆ أثر المساعدات الخارجية على الفقر في الدول المتلقية.. دراسة تطبيقية ◆

التنمية البشرية بنحو ٣٢٪ فقد حصلت على نسبة أكبر من المساعدات الخارجية ١٧,٩٪ في متوسط فترة الدراسة.

٣. يلاحظ أن نسبة المساعدات للناتج قد شهدت تحسناً خلال فترة الثمانينيات مقارنة بالسبعينيات، وتعزى هذه الزيادة بصفة أساسية إلى بروز دور المنظمات الدولية كمؤسسات الأمم المتحدة، وبنوك التنمية الإقليمية، علاوة على مرور العديد من الدول النامية بازمانات مالية وهو الأمر الذي ترتب عليه زيادة حجم المساعدات الاقتصادية بكافة أشكالها لتلك الدول، إضافةً إلى تبني معظم الدول لبرامج الإصلاح وهو ما أدى إلى زيادة حجم مساعدات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المقدمة لها، وفي هذا الصدد برزت أهمية المساعدات من المنظمات الدولية وأصبحت تستحوذ على نحو ٢٥٪ من إجمالي المساعدات^(١٨). ويتلاحظ من الجدول رقم (٤) اتجاه قيمة مؤشر التنمية البشرية إلى التحسن خلال الثمانينيات مقارنةً بالسبعينيات، حيث يلاحظ ارتفاع قيمة المؤشر بمعدل يتراوح بين ٤٪ إلى ٦٪ لكل المجموعات في الوقت الذي تحسنت فيه نسبة المساعدات بمعدل يتراوح من ٢,٦٪ إلى ٨,٢٪ خلال تلك الفترة.

٤. لوحظ تراجع نسبة المساعدات للناتج لكل المجموعات تقريباً خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩) ويعزى ذلك الانخفاض إلى عوامل تتعلق بالعجز المالي الذي تعرضت له ميزانيات عديد من الدول المانحة في النصف الأول من التسعينيات، وتراجع الدوافع الاستراتيجية بعد انتهاء الحرب الباردة، والشكوك الكثيرة حول مدى فاعلية البرامج التي تمولها المساعدات في الدول المتلقية، هذا علاوة على زيادة تدفق رؤوس الأموال الخاصة للدول النامية، وقد وصلت المساعدات الرسمية الثنائية لقمة انخفاضها في عام ١٩٩٧ هذا في الوقت الذي كانت تتجه فيه المساعدات متعددة الأطراف للزيادة لدعم برامج الإصلاح في الدول المتلقية، ثم عاودت المساعدات الرسمية ارتفاعها بعد ذلك^(١٩). وفي هذا الصدد قدرت نسبة المساعدات للناتج في متوسط الفترة (١٩٩٠-

(18)Ehrenfeld, "Foreign Aid Effectiveness, Political Rights and Bilateral Distribution", Op.Cit, P.3.

(19)DFID, Deartment of International Development, Government of UK, "The Impact of Climate Change on PRO -POOR Growth", Series NO. 02, 2004.

١٩٩٩) بما يتراوح من ٩,٣٪ لمجموعة الدول الأقل فقراً إلى نحو ٢٥٪ لمجموعة الدول الأكثر اعتماداً على المساعدات. وعلى الجانب الآخر حدث تحسن بسيط في قيم مؤشرات التنمية البشرية خلال تلك الفترة. حيث تراوح معدل التحسن ما بين ٢٪ إلى ٤٪.

٥. يتلاحظ من الجدول اتجاه نسبة المساعدات للناتج إلى الزيادة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) لكل المجموعات، وفي نفس الوقت إتجهت قيم مؤشر التنمية البشرية للتحسن بدرجة ضعيفة.

٦. بينما زادت نسبة المساعدات الممنوحة للدول الأكثر فقراً بمعدل يقدر بـ ١٢٪، زادت قيم مؤشر التنمية البشرية بمعدل يساوي ٦٪ خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٣)، وبينما زادت نسبة المساعدات الممنوحة للدول الأقل فقراً بمعدل يقدر بـ ٦٪، زادت قيم مؤشر التنمية البشرية بمعدل يساوي ٩٪ خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٣). ومن جهة أخرى تحسنت قيمة مؤشر التنمية البشرية للدول الأكثر اعتماداً على المساعدات بنحو ١٠٪ في الوقت الذي زادت فيه نسبة المساعدات الممنوحة لها بـ ١٢,٢٪ خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٣)، أما في الدول الأقل اعتماداً على المساعدات فقد حدث تحسن بسيط في نسبة المساعدات الممنوحة لها خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٣) حيث قدر بنحو ٢,٤٪ بينما تحسنت قيمة مؤشر التنمية البشرية خلال نفس الفترة بنحو ٩٪. وهو ما يعنى أن الدول الأكثر اعتماداً على المساعدات تحقق نتائج أقل أداءً فيما يتعلق بتخفيض الفقر مقارنةً بالدول التي تتسلم قدرأ أقل من المساعدات. يتبين من الجدول السابق عدم استقرار العلاقة بين المساعدات والفقر في عينة الدراسة، حيث تتجه مؤشرات التنمية البشرية للتحسن (بمعدلات مختلفة) سواء مع اتجاه قيم المساعدات للتزايد أو التناقص، وهو ما يستدعى دراسة هذا التأثير بصورة كمية.

٤/٤ توصيف وتقدير النماذج وتحليل النتائج

إستناداً إلى الدراسات السابقة في البحث سيتم عرض وتقدير مجموعة من النماذج والمعادلات لقياس أثر المساعدات الخارجية على الفقر. ويتضمن العرض تحليلاً وتفسيراً اقتصادياً وإحصائياً للنتائج

١/٤/٤ توصيف النموذج المستخدم:

لاختبار فرضية البحث بأن المساعدات الخارجية تعمل على تقليل الفقر تم تقدير معادلة يكون فيها دليل التنمية البشرية هو المتغير التابع، وذلك على النحو التالي:

$$HDI = F(GY, IY, M2, Credit, Opn, FDI, Debt, GC, Q, Aid) \quad (1)$$

حيث:

GY معدل نمو نصيب الفرد من الناتج.

IY معدل الاستثمار المحلي الاجمالي

$M2$ مؤشر للتعميق المالي وهو عبارة عن المفهوم الواسع لعرض النقود كنسبة للناتج المحلي الإجمالي $Credit$ الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة للناتج المحلي الإجمالي

Opn مؤشر الاندماج الخارجي (الصادرات + الواردات) / للناتج المحلي الاجمالي

FDI الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة للناتج المحلي الاجمالي

$Debt$ المديونية الخارجية كنسبة للناتج المحلي الاجمالي.

الاستهلاك الحكومي كنسبة للناتج المحلي الاجمالي Gc

Q مؤشر لكفاءة البيئة المؤسسية: وهو عبارة عن مجموع ثلاثة مؤشرات وهي: حفظ النظم والقواعد (Rule of Law)، ومؤشر فساد المؤسسات العامة (Corruption Index)، ومؤشر الديمقراطية (Freedom House Index). ومن متوسط مجموع هذه المؤشرات الثلاثة تم التوصل لمؤشر كلي لكفاءة البيئة المؤسسية يتراوح نطاقه بين صفر (عدم كفاءة)، وعشر درجات (كفاءة تامة).

aid المساعدات الرسمية الانائية كنسبة للناتج القومي الاجمالي

مصادر البيانات:

- البيانات المتعلقة بالمساعدات الأجنبية والاستثمار والدخل والاندماج التجارى والدين الخارجى والتعميق المالى تم الحصول عليها من: *World Bank Indicators, W. B. C.D.R.*، وقد تم تثبيت البيانات بأسعار ١٩٩٥، وتم استخدام العملة المحلية. 2003.

- البيانات المتعلقة بدليل التنمية البشرية تم الحصول عليها من *Human development Report, Various issues*،
- بيانات مؤشرات كفاءة البيئة المؤسسية تم الاعتماد على المصادر التالية:

- *Economic Freedom Index, Economic Freedom Of The World, Annual Report. (2000-2003)*

- *Freedom Index, Heritage foundation*

- *WWW.freedomhouse.org -Corruption Perceptions Index, Transparency*

ومن المتوقع - إستناداً الى النظرية الاقتصادية - أن يكون تأثير المتغيرات المستقلة على متغير مؤشر التنمية البشرية، ومن ثم على الفقر على النحو التالى:

- بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادى فلا يوجد نمط محدد لتأثيره على الفقر. حيث أن النمو الذى يتحقق فى القطاعات التى تولد فرص عمل، وتولد عائد موجب للأصول التى يمتلكها الفقراء يساهم فى خفض الفقر، أما النمو الذى يتحقق فى القطاعات التى تتسم بضعف مساهمة الفقراء بها فلا تنجح فى خفض الفقر بل قد تعمل على زيادته. وهو ما يعنى ليس الحجم المطلق للنمو - بل أن نوع النمو هو الأهم فى خفض الفقر⁽²⁰⁾.

- بالنسبة لمعدل الاستثمار فمن المتوقع أن يكون له آثاراً ايجابية على مؤشر التنمية البشرية، وذلك نظراً لما يولده الإضافة لرصيد رأس المال من وفورات خارجية (كالتعلم عن طريق العمل) تساعد بدورها على تحسين قاعدة رأس المال البشرى. ومن جهة أخرى ينظر الفرد للاستثمار على أنه بمثابة نوع من الأمان ضد مخاطر المستقبل نظراً لما يولده من

(20)See:

- Francis Teal, "How does low investment impact on poverty", Centre for the Study of African Economie, Poverty in Africa-A Dialogue on Causes and Solutions, St Anne's College, Oxford, 15-16 April 1999.
- Ian Gillson & Seila Page, "Trade, Investment and Poverty", Overseas Development Institute, UK, February, 2004.

عائد نقدي وبالتالي كلما زادت قدرة الأفراد على الاستثمار كلما دفعهم ذلك لزيادة الإنفاق على سبل تحسين مستوى معيشتهم اطمئناناً لوجود عائد نقدي مستقبلي، ومن جهة ثالثة فإن زيادة الاستثمار إذا كانت ستوجه لمنشآت صغيرة ذات استخدام كثيف للعمل فإن ذلك سيعمل على خلق فرص عمل وتوليد أجور للعمالة غير الماهرة وهو ما يساعد بدوره على تقليل الفقر، أما إذا وجهت تلك الاستثمارات لمنشآت ضخمة ذات استخدام كثيف لرأس المال وللعمالة الماهرة فلن ينجح الاستثمار في خفض الفقر بل قد يفيد أكثر أصحاب الدخل المرتفعة⁽²¹⁾.

- وفيما يتعلق بتأثير التعميق المالي على مؤشر التنمية البشرية فمن المتوقع أن يكون تأثيره موجب. حيث إن زيادة درجة التعميق المالي يعنى اتساع نطاق الخدمات المالية المقدمة عن طريق الوسطاء الماليين مثل تعبئة المدخرات ودراسات الجدوى وتقييم المشروعات وهو ما يؤدي إلى تحسين المهارات والخبرات الإدارية والتجارية لرأس المال البشري، ويؤدي إلى زيادة معدل الالتحاق بالمؤسسات التعليمية المصرفية⁽²²⁾.

- ومن المتوقع أن يحدث متغير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة للناتج أثراً موجباً على مؤشر التنمية البشرية. حيث أنه كلما زادت هذه النسبة كلما دل ذلك على تخفيف قبضة الحكومة على دخول القطاع الخاص في مجال الائتمان وزيادة حدة المنافسة، وهو ما يسمح لصغار المدخرين والمستثمرين على الدخول في أسواق المال بحرية مما يمكنهم من جهة من موازنة الصدمات العكسية ليس من خلال تخفيض الإنفاق على ضروريات الحياة ولكن من خلال الاقتراض والدخول في عمليات المضاربة والمعاملات المالية الأمر الذي يتيح لهم عائد نقدي للإنفاق على تلك الضروريات، ومن جهة ثانية تحرير الخدمات المالية سيمكن الفقراء من تنفيذ استثمارات مربحة وتكلفة منخفضة الأمر الذي يشجع على إقامة

(21) Sandrina Berthault Moreira, "Evaluating the Impact of Foreign Aid on Economic Growth: A Cross-Country Study (1970-1998)", Paper Presented at the 15th Annual Meeting on Socio-Economics, Instituto Politécnico de Setúbal, Portugal, June 26-28, 2003, P. 9.

(22) Simon Feeny, "The impact of Foreign Aid on Poverty and Human Well-Being in Papua New Guinea", Asia-Pacific Development Journal, Vol. 10, No.2, December 2003, PP: 84-85. (23) Jenny Bates, "Globalization, Poverty and Inequality: Setting the Record Straight", Progressive Policy Institute, Policy Report, August 29, 2000.

وتمويل المشروعات الصغيرة والاستثمارات ذات الافق الزمنى الضيق التى غالباً ما تكون موجهة لخدمة الفقراء^(٢٣).

- ومن المتوقع أن يكون تأثير الانفتاح الخارجى على مؤشر التنمية البشرية موجباً. حيث إن إنخفاض القيود المفروضة على التجارة الخارجية يسمح بحدوث خفض فى النفقات، ويؤدى الى توافر فرص لتعرف المنظمين على مجالات الميزة التنافسية وهو ما يعمل على تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، كما يسمح الانفتاح الخارجى بتدقيق المهارات والأفكار والمعارف والعمالة الماهرة، كما سيسمح بتدقيق المعلومات حول أهم الانجازات البحثية العالمية، الأمر الذى يسمح بتوسيع القاعدة البحثية فى المجتمع، وزيادة حجم التخصصات الفنية، والعلمية، ومن ثم تحقيق مستويات أعلى لرأس المال البشرى وتحسين مستوى معيشة الفقراء، ولكن على الجانب الآخر فإن تأثير الانفتاح على الفقر يتوقف على مدى استفادة الفقراء من القطاعات والسلع التى تخضع للانفتاح التجارى وعلى كفاءة السياسات والاطر المؤسسية التى تساعد الفقراء على الاستفادة من مزايا الانفتاح وتقويض ومقاومة مخاطر الانفتاح^(٢٤).

- وفيما يتعلق بتأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على مؤشر التنمية البشرية فمن المتوقع أن يكون تأثيره موجب حيث توفر تلك الاستثمارات موارد مالية قابلة للاستثمار داخل الدولة، كما تسهم فى توفير فرص عمل، علاوة على ما تساهم به تلك الاستثمارات فى نقل أحدث التقنيات والمهارات وأساليب الإدارة والتسويق داخل الدولة وهو ما ينعكس إيجابياً على التنمية البشرية وعلى مستوى معيشة الفقراء^(٢٥).

(23) See:

- Philipp Harm & Matthias Lutz, "The Macroeconomic Effect of Foreign Aid: a Survey", University of ST.Gallen, Switzerland, Department of Economics, Discussion Paper No. 2004, 11, September, 2004, PP: 3-4.
- Tony Addison, George Mavrotas, & Mark McGillivray, "Aid, Alternative Sources of Finance and the Millennium Development Goals", Paper Presented at the Annual Conference "Development Financing: Global Policy Agendas", World Institute for Development Economics Research, United nation University, November, 2004, PP: 5-10.

(24) Jenny Bates, " Globalization, Poverty and Inequality: Setting the Record Straight", Progressive Policy Institute, Policy Report, August 29, 2000.

(25) Valpy Fitzgerald, " Foreign Investment and Poverty: What are the Linkages?", Centre for the Study of African Economie, Poverty in Africa-A Dialogue on Causes and Solutions, St Anne's College, Oxford, 15-16 April 1999.

- أما زيادة المديونية الخارجية فهي تعمل على زيادة الفقر وذلك بشكل مباشر وغير مباشر. حيث يترتب على زيادة المديونية تخفيض حجم الموارد المالية الحكومية المتاحة للنفقات الاجتماعية المخفضة للفقر وهو ما ينعكس سلباً على مستوى التنمية البشرية، كما أن زيادة المديونية الخارجية تعمل على تناقص تدفق الموارد الخارجية للدولة المدينة وهو ما يقلل من حجم الاستثمار المتاح لتمويل النفقات الاجتماعية. وبصورة غير مباشرة تؤدي زيادة المديونية الخارجية الى زيادة الفقر من خلال ما قد تؤدي إليه من تخفيض معدل الاستثمار الخاص ومن ثم تخفيض الدخل المتولد، أو لأن زيادة المديونية الخارجية تعتبر بمثابة ضريبة تدفعها الأجيال الحالية والمستقبلية فإن هذا يدفع المستثمرين على تأجيل الاستثمار أو الاستثمار في أنشطة سريعة العائد أو تحويل استثماراتهم للخارج وهو ما ينعكس على مستوى المعيشة بالسلب⁽²⁶⁾.

- ومن المتوقع أن يترتب على زيادة نسبة الاستهلاك الحكومي للنتائج تخفيض مستوى التنمية البشرية (زيادة الفقر) حيث أن زيادة نسبة الاستهلاك الحكومي للنتائج سيعمل على تحويل جانب من الموارد القومية من الأنشطة الإنتاجية، والمدة للربح إلى الأنشطة غير الإنتاجية المدفوعة بعوامل سياسية لتحقيق مصالح، ومكاسب شخصية للجهاز الإداري، وللعناصر المسيطرة عليه في نفس الوقت وهو الأمر الذي يقلل من إنتاجية العمل ورأس المال البشري، كما سيولد ذلك حوافز للبحث عن الربح، حيث ستحاول فئة من الأفراد تدعيم ثروتها من خلال توجيه جهودها لتحويل المنافع الحكومية لها، بدلاً من توجيه جهودها نحو الأنشطة التي من شأنها تحسين مستوى رأس المال البشري.

- أكدت معظم الدراسات على أن تحسين الكفاءة المؤسسية يؤدي إلى تخفيض الفقر، حيث إن وجود قواعد رسمية لحفظ الحقوق، وإتمام التعاقدات سوف يضمن الحصول على عوائد العملية الإنتاجية، وهو ما يحفز على الاستثمار في التعليم، والتدريب المهني، والتخصصي وذلك بهدف الاحتفاظ بأفراد تخدم المصالح الإنتاجية. الأمر الذي يرفع من

(26) Bioleau Loko, Montfort Mlachila, Raj Nallari and Kadima Kalongi, "The Impact of External Indebtedness on Poverty in Low Income Country", IMF Working Paper, WP/03/61, March 2003, PP: 5-6.

نسبة المقيدین بمراحل التعليم، خاصة التخصصی، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى رأس المال البشري. كما أن إتساع نطاق الديمقراطية، والمشاركة العامة، وتدعيم آليات الخضوع للمساءلة سوف يدفع مؤسسات الدولة لتلبية المطالب العامة، الأمر الذي يدفعها لتوفير مزيد من الخدمات العامة (كالصحة، والتعليم، والمياه النظيفة، والصرف الصحي) بكفاءة وكفاية وهو ما يؤدي إلى زيادة العمر المتوقع، وزيادة معدل القيد بالتعليم^(٢٧).

- وفيما يتعلق بتأثير المساعدات على الفقر فقد سبق توضيح أهم آليات الانتقال. ومن منطلق فرضية الدراسة فإن الأثر المتوقع هو أن زيادة المساعدات الخارجية تعمل على تحسين قيمة مؤشر التنمية البشرية ومن ثم تخفيض الفقر. وفيما يلي سيتم تقدير النموذج السابق وتفسير النتائج.

٢/٤/٤ نتائج تقدير النموذج:

سيتم الاعتماد على أسلوب تجميع السلاسل الزمنية (*Pooling*) بصورة مقطعية لعينة الدول (٤٧ دولة) خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٢ مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الفترة عبارة عن متوسط لقيم المتغيرات كل خمس سنوات للفترة (١٩٧٠-١٩٧٤)، (١٩٧٥-١٩٨٠)، (١٩٨٠-١٩٨٤)، (١٩٨٥-١٩٨٩)، أما السنوات من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٢ فتتاح خلالها قيم سنوية للمتغيرات^(٢٨). وبذلك يصبح إجمالي عدد المشاهدات $٧٩٨ (٤٧ \times ١٧)$. وسيتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة (*GLS*) في التقدير وذلك لتصحيح احتمال وجود مشكلة عدم ثبات تباين قيم الخطأ العشوائی. وفيما يلي نتائج التقدير.

(27) See:

- Johan Torstensson, "Property Rights and Economic Growth: An Empirical Study", *KYKLOS*, Vol.47, No.2, 1994, P.233.
- Matthew A. Baum, David A. Lake, "The Political Economy of Growth: Democracy and Human Capital", *American Journal of Political Science*, Vol.47, No.2, April 2003, PP.335-337

(٢٨) يرجع السبب في هذا التقسيم إلى أنه كما سبق القول فإنه حتى عام ١٩٩٠ لم تكن هناك سلسلة زمنية متواصلة لبعض المؤشرات مثل دليل التنمية البشرية، ومؤشرات كفاءة البيئة المؤسسية المحلية. وكانت البيانات تتاح فقط في شكل متوسط لكل خمس سنوات. لذا فقد تم توحيد قيم كل المتغيرات محل القياس بنفس الطريقة لتتمشى مع هذه المتوسطات.

توضح المعادلة رقم (٢) نتائج تقدير النموذج السابق:

$$\text{HDI} = 29.7 + 0.09\text{IY} + 0.15\text{M2} + 0.11\text{Opn} + 0.30\text{FDI} + 0.21\text{Credit} + 0.15\text{GY} - 0.19\text{AID}_1 - 0.03\text{GC} \quad (2)$$

$$\begin{matrix} (2.2) & (6.2) & (13) & (6.2) & (6.9) & (2.7) & (-8.8) & (-2.9) \\ R^2 = 0.88 \\ F = 893 \end{matrix}$$

وتوضح نتائج تقدير النموذج ما يلي:

- القيمة المبطة للمساعدات الخارجية تحدث تأثيراً سلبياً على مؤشر التنمية البشرية. حيث أن كل زيادة مقدارها ١٪ في نسبة المساعدات الرسمية للنتائج تعمل على تراجع قيمة مؤشر التنمية البشرية بنحو ٠,١٩٪، وهذا التأثير معنوي عند درجة ثقة ٩٩٪. وتدل النتيجة السابقة على أن زيادة حجم المساعدات تؤدي إلى زيادة مستوى الفقر وتراجع مستوى الرفاهة في الدول المتلقية وهو ما يخالف فرضية الدراسة.
- فيما يتعلق بتأثير المحددات الأخرى فقد حققت معظمها النتائج المتوقعة. حيث يترتب على زيادة معدل نمو نصيب الفرد من الدخل بنحو ١٠٪ زيادة قيمة مؤشر التنمية البشرية بنحو ٠,١٥٪. وكذلك يترتب على زيادة معدل الاستثمار بنحو ١٪ زيادة قيمة مؤشر التنمية البشرية بنحو ٠,٠٩٪، وتعمل زيادة الاستثمار الأجنبي للنتائج بنحو ١٪ على زيادة قيمة مؤشر التنمية البشرية بحوالي ٣٪. كذلك يحدث مؤشر الاندماج الخارجي أثراً إيجابياً ومعنوياً على مؤشر التنمية البشرية، حيث قدرت قيمة المعامل بنحو ١٠٪. كما بلغت قيمة معامل التعميق المالي (٠,١٥) وبدرجة ثقة ٩٩٪ وهو ما يدل على أنه كلما زادت درجة التعميق المالي كلما أدى ذلك إلى تحسين مستوى التنمية البشرية، وبالمثل دلت النتائج على أنه كلما زادت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنحو ١٪ زادت قيمة مؤشر التنمية البشرية بنحو ٢٪. وفيما يتعلق بمؤشر الكفاءة المؤسسية فقد أظهرت النتائج أن هذا المؤشر رغم أنه يحدث تأثيراً معنوياً وموجباً على مؤشر التنمية البشرية إلا أن إدخال متغير المساعدات الخارجية قد أفقد مؤشر الكفاءة المؤسسية معنويته في التأثير على مؤشر التنمية البشرية، وهو ما يدل على وجود علاقة

خطية قوية بين متغير المساعدات ومتغير الكفاءة المؤسسية للدولة لذا تم التقدير بعد استبعاد الأخير.

- أظهرت نتائج التقدير أن المتغيرات السابقة تفسر نحو ٨٨٪ من التغيرات في مؤشر التنمية البشرية لدول العينة. ولم يحد متغير الدين المحلي أي تأثير معنوي على مؤشر التنمية البشرية لذا تم استبعاده.

٣/٤/٤ تفسير النتائج.

يمكن ارجاع الأثر السلبي للمساعدات على الفقر إلى عدة أسباب منها: الأثر السلبي للمساعدات على النمو الاقتصادي، أو لأن المساعدات الخارجية تعمل على مزاحمة وتراجع معدل الاستثمار، أو لأن المساعدات تعمل على زيادة النفقات الاستهلاكية الحكومية على حساب النفقات الإنتاجية، أو نظراً لما يقترن بالمساعدات من تخفيض لمستوى البيئة المؤسسية للدولة. وفي هذا السياق سيتم تقدير عدد من المعادلات للأخذ في الاعتبار القنوات التأثيرية السابقة.

١) التفسير من خلال الأثر على النمو:

اتفقت معظم الدراسات المتعلقة بالنمو على مجموعة من المحددات الأكثر تأثيراً على النمو. وبالتالي يمكن صياغة معادلة للنمو على النحو التالي:

$$GY = F(IY, M2, Credit, Opn, Inf, Debt, Q, Edu, GC, Aid) \quad (3)$$

حيث:

معدل التضخم Inf

معدل القيد الإجمالي بمراحل التعليم المختلفة Edu

ومن المتوقع أن يحدث كل من معدل الاستثمار ومؤشر التعميق المالي والائتمان المحلي والمعدل الإجمالي للقيد بالتعليم ومؤشر الاندماج الخارجي ومؤشر الكفاءة المؤسسية أثراً موجباً على معدل النمو، أما معدل التضخم (بسبب ما يحدثه من آثار تشويهية)، والمديونية

◆ أثر المساعدات الخارجية على الفقر في الدول المتلقية.. دراسة تطبيقية ◆◆

الخارجية (بسبب أثارها السلبية على معدل الاستثمار)، والاستهلاك الحكومي كنسبة للنتائج (بسبب ما تحدثه من أثار سلبية على الكفاءة وتخصيص الموارد) فمن المتوقع أن تكون اشارتهم بالسلب. وفيما يلي نتائج تقدير معادلة النمو السابقة.

$$GY = 1.5 + 0.18IY + 0.03Edu - 0.02GC + 0.01Q + 0.02Opn + 0.05Aid_{-1} \quad (4)$$

$$(9.9) \quad (2.7) \quad (-1.8) \quad (3.5) \quad (5.5) \quad (2.7)$$

$$R^2 = 25$$

$$F = 40$$

وتوضح نتائج تقدير النموذج ما يلي:

- معظم المتغيرات المستقلة حققت نتائجها المتوقعة في التأثير على النمو. أما المتغيرات الخاصة بالدين والتضخم والتعميق المالي والائتمان فقد تم استبعادها بسبب عدم معنويتها في التأثير على النمو.
- أظهرت النتائج أن زيادة القيمة المبطة للمساعدات الخارجية كنسبة للنتائج بنحو ١٪ تؤدي الى زيادة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج بحوالى ٠,٠٥٪ وذلك عند مستوى معنوية ١٪. وهو ما يعنى أن زيادة المساعدات الخارجية تنجح في زيادة معدل النمو، ولكنها تعمل على تخفيض الفقر في الدول المتلقية. وهو ما يعنى أن معدل النمو - رغم تأثيره الايجابى على مؤشر التنمية البشرية - لا يعتبر من قنوات تأثير المساعدات على الفقر في الدول المتلقية، ومن ثم لابد من البحث عن قنوات أخرى للتأثير.

٢) التفسير من خلال الأثر على الاستثمار

توجد أشكال عديدة لدالة الاستثمار أغلبها يأخذ متغير سعر الفائدة الحقيقى ومعدل نمو الناتج، ونسبة الائتمان المحلى كمتغير للتحرير المالى، علاوة على متغيرات أخرى من المتوقع تأثيرها على الاستثمار. وبناءً عليه يمكن صياغة معادلة الاستثمار على النحو التالى:

$$IY = F(GY, Credit, I, Debt, Q, Hdi, Aid) \quad (5)$$

ومن المتوقع أن يحدث معدل النمو تأثيراً ايجابياً على معدل الاستثمار، حيث تمكن زيادة الدخل المتولدة من زيادة النمو - من خلال المضاعف - على زيادة معدل الاستثمار.

كذلك من المتوقع أن يترتب على زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص زيادة معدل الاستثمار حيث يتيح التحرر في سوق المال من القيود المفروضة عليه وجود منافسة بين مؤسسات القطاع الخاص على الموارد الائتمانية المتاحة وهو ما يؤدي الى تحسين الاستثمار من حيث الكم والكيف. أما ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي على الاقراض فمن المتوقع أن يعمل على خفض معدل الاستثمار من خلال رفع تكلفة الاقتراض. أما زيادة المديونية الخارجية فلا تها تعتبر بمثابة ضريبة تدفعها الأجيال الحالية والمستقبلية فإن هذا يدفع المستثمرين على تأجيل الاستثمار أو الاستثمار في أنشطة سريعة العائد أو تحويل استثماراتهم للخارج وهو ما ينعكس سلباً على معدل الاستثمار، وكذلك تؤدي زيادة المديونية الخارجية وما ينجم عنها من زيادة اعباء خدمة الدين إلى انخفاض الحصيلة المتاحة للدولة من الصرف الاجنبي وهو ما يضعف من قدرة الدولة على استيراد السلع الرأسمالية الأمر الذي يؤدي إلى تعثر وتوقف كثير من المشروعات الاستثمارية. ومن المتوقع أن تؤثر التنمية البشرية إيجابياً على معدل الاستثمار، حيث أن تحسن مستوى التنمية البشرية يضيف للطاقة والمقدرة الاستيعابية لعنصر العمل ويعمل على تغيير أساليب الإنتاج وتبنى نظم أكثر تقدماً وهو ما يؤدي الى زيادة معدلا الاستثمار. وفيما يتعلق بتأثير الكفاءة المؤسسية على معدل الاستثمار فإن التأثير المحتمل يكون موجب، وتفسير ذلك أن وجود إطار مؤسسي معزز لحماية حقوق الملكية والمعاملات الاقتصادية سوف يعمل على خفض نفقة المعاملات، وتقليل درجة عدم التأكد، ومن ثم تسهيل الترتيبات المؤسسية اللازمة لتنفيذ صفقات الاستثمار⁽²⁹⁾.

وفيما يلي نتائج تقدير معادلة الاستثمار السابقة.

$$IY = 8.1 + 0.039GY + 0.09Credit - 0.33I - 0.07Debt + 0.12Aid_1 + 0.19HDI_2 \quad (6)$$

$$\begin{matrix} (9.3) & (8.1) & (-6.4) & (-6.1) & (7.6) & (7.3) \\ R^2 = 85 \\ F = 669 \end{matrix}$$

(29) John W. Dawson, "Institutions, Investment, and Growth: New Cross-Country and Panel Data Evidence", *Economic Inquiry*, Vol. XXXVI, October 1998, P.605.

♦ أثر المساعدات الخارجية على الفقر في الدول المتلقية.. دراسة تطبيقية ♦

واظهرت النتائج أن زيادة نسبة المساعدات الخارجية للنتائج بـ ١٪ تؤدي بعد فترة واحدة إلى زيادة معدل الاستثمار المحلي بنحو ١,٠٪، وهذا التأثير معنوي بدرجة ثقة ٩٩٪، حيث بلغت قيمة t الإحصائية نحو ٧,٦. حيث تعمل المساعدات على توفير التمويل اللازم للاستثمار، وتوفير موارد النقد الأجنبي وهو ما يمكن من تمويل الواردات الرأسمالية والوسيلة. كما تعمل المساعدات الأجنبية على زيادة الاستثمار العام من خلال تخفيف القيود على الموارد العامة المتاحة. وفيما يتعلق بالمحددات الأخرى فقد حققت كلها النتائج المتوقعة في التأثير على معدل الاستثمار. ويوضح التحليل السابق أن معدل الاستثمار (حيث أنه يحدث تأثيراً موجباً على مؤشر التنمية البشرية) لا يعتبر من ضمن قنوات تأثير المساعدات على الفقر في الدول المتلقية.

التزاحمية.

التفسير من خلال الأثر على الإنفاق الحكومي:

في هذا الصدد يتم قياس أثر المساعدات الخارجية على كل من النفقات الحكومية الجارية والرأسمالية على حدة لإختبار فرضية أن المساعدات تتسم بالتسرب (Fungibility)، بمعنى أنها تؤدي إلى زيادة النفقات الحكومية الجارية على حساب النفقات المنتجة.

$$GCur = 14.9 - 0.02.6pop - 0.0006y - 0.09TdebtS + 0.09tax + 0.04aid_{-1} \quad (4)$$

$$(-2.6) \quad (-2.9) \quad (-2.7) \quad (7.7) \quad (3.3)$$

$$R^2 = 78\%$$

$$F = 540$$

$$GCap = 1 + 6 - 4.3pop - 9.3y - 1.2TdebtS + 2.7tax + 1.1aid_{-1} \quad (5)$$

$$(7.9) \quad (-1.7) \quad (-11) \quad (9.7) \quad (1.1)$$

$$R^2 = 40\%$$

$$F = 94$$

حيث:

$GCur$ الانفاق الحكومي الجارى كنسبة للنتائج المحلى الاجمالى

$GCap$ الانفاق الحكومي الرأسمالى كنسبة للنتائج المحلى الاجمالى

pop حجم السكان

TdebtS اعباء خدمة الدين الخارجى كنسبة للناتج المحلى الاجمالى

tax الايرادات الضريبية كنسبة للناتج المحلى الاجمالى

كل البيانات السابقة تم الحصول عليها من: *World Bank Indicators, W. B.*

C.D.R., 2003

اظهرت النتائج أن زيادة المساعدات الخارجية بـ ١٠٪ تؤدي إلى زيادة نسبة النفقات الحكومية الجارية بنحو ٠,٤٪، وهذا التأثير معنوى حيث بلغت قيمة *t* نحو (٣,٣). أما تأثير المساعدات على النفقات الحكومية الرأسمالية فهو موجب وغير معنوى. وتدل النتائج السابقة على أمرين، وهما أن الطاقة الاستيعابية للدول المتلقية محدودة، حيث تكون المساعدات أكبر من قدرة الاقتصاد القومى على توجيهها نحو الاستثمارات المربحة وهو ما يؤدي إلى استهلاك جانب من تلك المساعدات، بمعنى تحويلها لتمويل نفقات حكومية غير منتجة كالعدم والنفقات العسكرية على حساب النفقات الاستثمارية، أما الأمر الثانى فهو إتسام استخدام المساعدات بظاهرة التسرب (بمعنى أن يتم سحب جانب من هذه المساعدات من القطاع الموجهة إليه المساعدة كقطاع الصناعة أو الطاقة أو الصحة إلى قطاعات أخرى غير منتجة) وهو ما يدل على عدم كفاءة استخدام المساعدات فى الدول المتلقية، وهو ما ينعكس بدوره سلباً على معدل النمو ومستوى التنمية البشرية. ويؤثر حجم السكان سلباً على الانفاق الجارى والرأسمالى، حيث مع ارتفاع حجم السكان تنخفض نفقات توفير السلع الحكومية العامة (بسبب وجود نفقات ثابتة) الأمر الذى يؤدي إلى انخفاض حصة الانفاق الحكومى من الناتج^(٣٠). كما يترتب على ارتفاع الدخل فى تلك الدول انخفاض الطلب على السلع والخدمات العامة الجارية والرأسمالية لصالح الطلب على السلع المنتجة بواسطة القطاع الخاص^(٣١). أما أعباء الدين فهي تؤثر سلباً، حيث كلما ارتفعت اعباء خدمة الدين (الاقساط والفوائد) كلما ضعفت قدرة الدولة على السداد وهو ما يضطرها إلى خفض نفقاتها الجارية والرأسمالية. ومما لا شك فيه أنه كلما ارتفعت نسبة

(30) Bun Song lee & Shuanglin lin, "Government Size, Demographic Changes, and Economic Growth", *International Economic Journal*, Vol.8, No.1, 1994, P.103

(31) Krishna Gupta, "An Inquiry into Determinants of Government Size in Developing Countries and Related Issues of Socioeconomic Development", *State University of New York*, 2000, P.3.

◆ أثر المساعدات الخارجية على الفقر في الدول المتلقية.. دراسة تطبيقية ◆

الايادات الضريبية للنتائج كلما زادت قدرة الدولة على التمويل، وهو ما يدفعها إلى التوسع في نفقاتها الحكومية الجارية والرسالية.

(٣) الأثر على الكفاءة المؤسسية:

لقد استرعت الكفاءة المؤسسية الانتباه في السنوات الأخيرة، حيث ذكرت المنظمات والهيئات الدولية أن السبب الأساسي لاتساع فجوة الفقر على مستوى العالم هو اختلاف الدول في مستوى بيئاتها المؤسسية. لذا سوف يتم بحث هذا المتغير باهتمام خاص كأحد قنوات الانتقال. وفي هذا الصدد تم اجراء عديد من المعادلات:

$$HDI = 0.27 + 0.003AQ_i + 0.0006opn + 0.001iy + 0.0004y + 0.003fdi + 0.002m2 + 0.0006debt + 0.001q \quad (11)$$

(39) (8.7) (8.3) (4.5) (22) (6.3)

(3.6) (3.1)

$R^2 = 93\%$ (6)

$$F = 1291$$

حيث AQ هو عبارة عن متغير للتفاعل بين قيم المساعدات الخارجية كنسبة للنتائج وقيم متغيرات الكفاءة المؤسسية. وأظهرت النتائج أن معامل تأثير هذا المتغير يقدر بنحو (٠,٠٣)، وهذا التأثير معنوي عند درجة ثقة ٩٩٪. وهو ما يعنى أن المساعدات الخارجية تنجح في تخفيض الفقر بشرط وجود بيئة مؤسسية جيدة. حيث عندما تقدر قيمة مؤشر الكفاءة بـ ١ درجات يترتب على زيادة نسبة المساعدات للنتائج بـ ١٠٪ زيادة قيمة مؤشر التنمية البشرية (تخفيض الفقر) بنحو ٠,٣٪، بينما تؤدي إلى تحسين قيمة هذا المؤشر بنحو ٠,٣٪ فقط عندما تكون قيمة مؤشر الكفاءة المؤسسية درجة واحدة.

$$HDI = 0.63 + 0.0008urb + 0.0002opn + 0.0008iy + 0.0003y + 0.0006fdi + 0.0005m2 - 0.36age + 0.0006Alq - 0.0014Alq \quad (7)$$

(32) (5.4) (2.4) (2.4) (10.6) (1.7) (3.5) (-17.8) (2.2) (-7.1)

$R^2 = 93.6\%$

$$F = 1049$$

حيث:

urb تشير إلى نسبة التحضر

age معدل الإعالة

المتغيرات (Alq, Ahq) تشير الى التفاعل بين قيم متغير نسبة المساعدات للناتج وقيم المتغير الصورى للبيئة المؤسسية مرتفعة الكفاءة (hq)، والبيئة المؤسسية منخفضة الكفاءة (lq) لدول العينة على التوالى. حيث يأخذ المتغير الصورى للكفاءة المرتفعة hq القيمة واحد فى حالة ما إذا كانت قيمة مؤشر الكفاءة ≤ 5 درجات، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك. أما المتغير الصورى للكفاءة المنخفضة فيأخذ القيمة واحد فى حالة إذا كان مؤشر الكفاءة $> 9, 4$ درجة، وصفر بخلاف ذلك.

واظهرت النتائج أن تأثير المساعدات فى الدول وخلال فترات الكفاءة المؤسسية المرتفعة يكون موجبا ومعنوياً، حيث قدرت قيمة المعامل بنحو (٠,٠٠٠٦)، بينما تأثير المساعدات على مؤشر التنمية البشرية فى الدول وخلال فترات الكفاءة المؤسسية المنخفضة يكون سالبا ومعنوياً (- ٠,٠٠١٤). وقد تم التأكد من النتائج السابقة بتقسيم دول العينة (٤٧ دولة) إلى مجموعتين، وهما: المجموعة الأولى: دول مرتفعة الكفاءة، وهى التى تحصل على مؤشر للكفاءة يفوق ٥ درجات فى متوسط الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٢)، وعددها ١٤ دولة، والمجموعة الثانية: دول منخفضة الكفاءة المؤسسية، وهى تلك التى تحقق مستوى للكفاءة يقل عن ٩, ٤ درجة فى متوسط الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٢)، وعددها ٣٣ دولة.

واظهرت النتائج ما يلى:

$$HQC = 1.47 + 0.02aid + 0.004opn + 0.014iy - 0.008pop + 0.016debt + 2.2HDI \quad (8)$$

$$\begin{matrix} (10.7) & (4.4) & (2.1) & (3.5) & (-7.3) & (4.2) & (2.2) \\ R^2 = 76\% \end{matrix}$$

$$F = 297$$

$$HQChdi = 0.35 + 0.004aid + 0.004q + 0.001iy + 0.001y + 0.002cred + 0.0005m2 \quad (9)$$

$$\begin{matrix} (39) & (10) & (2.1) & (4.7) & (12.7) & (7.2) & (1.9) \\ R^2 = 54\% \end{matrix}$$

$$F = 1206$$

◆ أثر المساعدات الخارجية على الفقر في الدول المتلقية .. دراسة تطبيقية ◆

$$LQC = 2.27 - 0.0007aid + 0.004opn + 0.01cred - 0.0006pop + 0.036debt + 0.014m2$$

(10) (16.3) (-1.7) (2.9) (3.1) (-6.5) (6.7)

(3.4) $R^2 = 88\%$ $F = 248$

$$LQChdi = 0.98 - 0.0015aid - 0.004GY + 0.002cred + 0.0008opn - 0.68age + 0.02urb - 0.0009debt$$

(25) (-2.1) (-2.8) (2.2) (4.7) (17) (3.9)

(-1.8) $R^2 = 80\%$

$$F = 138$$

حيث:

HQC قيم مؤشر الكفاءة للدول ذات البيئة المؤسسية الجيدة.

LQC قيم مؤشر الكفاءة للدول ذات البيئة المؤسسية السيئة.

$HQChdi$ مؤشر التنمية البشرية للدول ذات البيئة المؤسسية الجيدة.

$LQChdi$ مؤشر التنمية البشرية للدول ذات البيئة المؤسسية السيئة.

وتدل النتائج السابقة على ما يلي:

- يترتب على زيادة المساعدات بـ ١٪ تحسين قيمة مؤشر التنمية البشرية (تخفيض الفقر) بنحو ٠,٠٤٪ في الدول مرتفعة الكفاءة وهذا ما توضحه المعادلة رقم (٩).
- يترتب على زيادة نسبة المساعدات للنتائج بـ ١٪ تراجع قيمة مؤشر التنمية البشرية (زيادة الفقر) في الدول ذات الكفاءة المؤسسية المنخفضة بنحو (٠,٠١٥٪) وهذا ما توضحه المعادلة رقم (١١).
- ينجم عن زيادة تدفق المساعدات تدهور وتراجع مستوى الكفاءة المؤسسية للدول ذات الكفاءة المنخفضة بنحو (٠,٠٧٪) لكل زيادة قيمتها ١٪ لنسبة المساعدات للنتائج، وعلى العكس من ذلك كل زيادة بـ ١٪ في نسبة المساعدات للنتائج تعمل على تحسين كفاءة البيئة المؤسسية للدول ذات البيئة المؤسسية الجيدة بنحو ٠,٢٪ وهذا ما توضحه المعادلتان (٨)، و(١٠).

ومضمون النتيجة السابقة أن الدول الفقيرة والأسواء في كفاءتها المؤسسية تجنى آثاراً سلبية صافية من تدفق المساعدات الخارجية لها حيث إن الدول ذات الكفاءة المؤسسية المنخفضة تفتقر إلى حوافز الاستخدام الكفء للمساعدات الخارجية، وهو ما يجعل تخصيص واستخدام تلك المساعدات موجهاً نحو إشباع الحاجات السياسية وإرضاء تفضيلات النخب والقوى السياسية بدلاً من أن تكون مركزة تجاه إشباع المطالب العامة والتي تفتقر التأثير في صنع القرار السياسى، وهو ما يؤدي إلى تراجع مستوى التنمية البشرية. بينما الدول الفقيرة ولكنها تتمتع بمستوى مرتفع لكفاءتها المؤسسية هي الاقدر على الاستخدام والتخصيص الأمثل للمساعدات الخارجية على نحو يصل منفعة للفقراء. علاوة على ما سبق قد تتسبب المساعدات الخارجية في إحداث مزيد من التدهور والتراجع لمستوى البيئة المؤسسية للدول ذات المستوى الأقل للكفاءة المؤسسية، حيث إن زيادة الاعتماد على المساعدات الأجنبية في ظل عدم إمكانية إخضاع السلطات العامة للمحاسبة والمساءلة يؤدي إلى عدم إخضاع تلك المساعدات للمراجعة والمراقبة وهو ما يعنى انحراف هذه الموارد العامة تجاه أنشطة هامشية لا يمكن مراقبتها، حيث قد تستخدم لإشباع بعض الأغراض الخاصة كدعم مشروعات عامة غير منتجة أو تشغيل مجموعات معينة من جماعات المصالح والضغط لتحقيق أغراض خاصة بدلاً من توجيهها للبرامج التي تشبع المنافع والاحتياجات العامة في الدول المتلقية، كما أن التوسع في منح المساعدات الأجنبية قد يحفز العمال على إعادة تخصيص وقتهم من إكتساب المعارف التي تصقل مهاراتهم الوظيفية إلى اكتساب المعارف والأساليب التي تنمى مهاراتهم في إكتساب رضا القيادات وأصحاب السلطة للحصول على حصة من هذه المساعدات. أما الدول ذات الكفاءة المؤسسية المرتفعة والتي تتمتع بوجود آليات للمحاسبة والمساءلة والأكثر إستجابة لتفضيلات ومطالب العامة والتي تمتلك أطر مؤسسية مدعمة للحقوق والملكيات والمنافسة الحرة فإنها تملك حوافز الاستخدام الجيد للمساعدات وهو ما يجعلها تخصص جانب من تلك المساعدات لتحسين آليات التدريب والتعليم وتحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية

◆ أثر المساعدات الخارجية على الفقر في الدول المتلقية.. دراسة تطبيقية ◆

والخدمات العامة كما تخصص جانب من تلك المساعدات لتحسين أطرها المؤسسية خوفاً من التعرض للمساءلة والمحاسبة^(٣٢).

٤/٤ خيارات السياسة *Policy Implication* (نحو تفعيل دور المساعدات الخارجية في تخفيض الفقر).

تأسيساً على ما سبق أمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن المساعدات الأجنبية تعمل على تخفيض الفقر في الدول ذات البيئة المؤسسية الجيدة، وتؤدي إلى نتائج سلبية في الدول ذات البيئة المؤسسية السيئة. وطالما أن الهدف الأساسي المتفق عليه عالمياً للمساعدات هو تخفيض أعداد الفقراء فإن الأمر يقتضي التوسع في تقديم المساعدات للدول الفقيرة. وبناءً على ما سبق يصبح السؤال الذي يفرض نفسه هو كيف يمكن تحسين وتفعيل أثر المساعدات تجاه تخفيض الفقر في الدول المتلقية؟. وفي هذا السياق لابد من وضع استراتيجية تستهدف تحسين كفاءة تخصيص واستخدام المساعدات الخارجية في الدول المتلقية. وتأسيساً على ذلك سوف تركز تلك الاستراتيجية على محورين، وهما:

المحور الأول: تحديد النمط الأمثل لتخصيص المساعدات الأجنبية.

المحور الثاني: آليات الاستخدام الأمثل للمساعدات.

٤/٤/١ النمط الأمثل لتخصيص المساعدات الأجنبية

إن تحديد النمط الأمثل لتخصيص المساعدات الأجنبية يتطلب التعرف على النمط الحالي لتخصيص المساعدات الأجنبية. وفي هذا الصدد تم تقدير معادلة يكون فيها المتغير التابع هو نسبة المساعدات الرسمية للتنمية للدول المتلقية. أما المتغيرات المستقلة فتتمثل في مجموعة من المحددات التي تعكس بدورها المصالح الاستراتيجية، والسياسية، والاقتصادية للجهات المانحة. وفي هذا الصدد تتمثل تلك المحددات فيما يلي^(٣٣):

(32) See:

- Deborah Brautigam, Op.Cit, PP: 23-25.
- Stefani Teggemann, "Corruption & Development Assistance", **Public Sector Reform Site, World Bank**, 2002, P.2
- Stephen Knack, "Aid Dependence and the Quality of Governance: A Cross-Country Empirical Analysis", **World Bank Working Paper**, No. 2396, July 2000, P.2.

(33) See:

- Craig Burnside and David Dollar, "Aid, Policies, and Growth", Op.Cit, PP: 26-30.=>

- نسبة الانفاق العسكرى للناتج المحلى الاجمالى: ويعكس هذا المؤشر الأهمية الاستراتيجية للدول المتلقية. حيث من المتوقع أن زيادة النفقات العسكرية تجعل الدول أكثر أهمية لأن تصبح حليفاً للجهة المانحة، ومن ثم تجعلها تحصل على نسبة أكبر من المساعدات. سيرمز لهذا المتغير بـ (mex).
- واردات الأسلحة كنسبة لاجمالى الواردات فى الدول المتلقية: ويعكس هذا المؤشر الأهمية الاستراتيجية والعسكرية للدول المتلقية المستوردة للسلاح. سيرمز لهذا المتغير بـ (arm).
- وقد تم الحصول على بيانات المتغيرين السابقين من كل من:

- *World Bank Indicators, W. B. C.D.R, 2003*

- *Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), Year Book of World Armaments and Disarmaments, Oxford University Press, Various Issues.*

- متغيرات صورية: تعبر عن المصالح السياسية والدبلوماسية للجهات المانحة ومنها:
 - متغير صورى لدول إفريقيا جنوب الصحراء والتي تحصل على القدر الأكبر من المساعدات الاوربية. سيرمز لهذا المتغير بـ (sub).
 - متغير صورى للدول التى كانت مستعمرات فرنسية والتي تتلقى معاملة خاصة من فرنسا سيرمز لهذا المتغير بـ (France) ..
- مؤشر الحرية الاقتصادية: ليعبر عن تفضيل الجهات المانحة توجيه مساعداتها للدول التى تنتهج برامج اصلاح الاقتصادى والأكثر توجهاً نحو آليات السوق الحر. ومصدر الحصول على المؤشر من:

- *Economic Freedom Index, Economic Freedom Of The World, Annual Report. (2000-2003)*

- *Freedom Index, Heritage foundation*

- مؤشر التنمية البشرية، ومعدل وفيات الاطفال الرضع، نصيب الفرد من الدخل، وحجم السكان لتعكس الاعتبارات الإنسانية لتخصيص المساعدات.

--- Anne Boschini, & Anders Olofsgard, "Foreign Aid: an Instrument for Fighting Poverty or Communism, Department of Economics, Stockholm University, April, 2002, PP: 15-20.

◆ أثر المساعدات الخارجية على الفقر في الدول المتلقية.. دراسة تطبيقية ◆

وقد تم تقرير المعادلة لدول العينة (٤٧ دولة) باستخدام أسلوب تجميع السلاسل الزمنية بصورة مقطعية، وتم التوصل للنتائج التالية:

$$Aid = 4.9 - 0.001y - 0.9HdI + 0.007mex + 1.43arm + 1.49sub + 1.42franc + 0.006q \quad (12)$$

$$\begin{matrix} (15) & (-2.9) & (-15) & (2.6) & (6.5) & (9.7) & (7.9) \\ (1.9) & R^2 = 95\% & F = 1586 \end{matrix}$$

وتدل النتائج السابقة على أن المصالح الاستراتيجية والسياسية تلعب الدور الأكبر في تخصيص المساعدات للدول المتلقية. حيث يترتب على زيادة نسبة واردات الأسلحة لاجمالي الواردات بـ ١٠٪ زيادة نسبة المساعدات العسكرية للدول المتلقية بنحو ١,٤٪، كذلك يترتب على زيادة نسبة الانفاق العسكري للنتائج بـ ١٠٪ زيادة نسبة المساعدات للنتائج بنحو ٠,٧٪. للجهات المتلقية. اذا كانت الدول متممة لدول افريقيا جنوب الصحراء، أو كانت مستعمرة فرنسية فانها تحصل على قدر كبير من المساعدات الأجنبية. أما الدول الأفقر والتي لديها مستوى أقل للتنمية البشرية ومستوى أقل للدخل فتحصل على نسبة أكبر من المساعدات الخارجية، حيث بلغت قيم المعاملات الخاصة بتلك المتغيرات (-٠,٠١)، (-٠,٠٩).. وقد تم ادخال مؤشر الكفاءة المؤسسية في المعادلة السابقة للتعرف على ما اذا كان النمط الحالي لتخصيص المساعدات يأخذ في اعتباره البيئة المؤسسية للدول المتلقية أم لا؟ وفي هذا الصدد دلت نتائج التقدير على أن مؤشر الكفاءة المؤسسية لم يحدث أي تأثير معنوي على المساعدات. أما معلل تأثير كل من مؤشر الحرية الاقتصادية ومعدل وفيات الرضع فقد فقدت معنويتها مع إدخال مؤشر الكفاءة، وذلك رغم تأثيرهما المعنوي قبل إدخال مؤشر الكفاءة، وهو ما يدل على أن الدول الأكثر توجهاً نحو اقتصاد السوق الحر والتي تنتهج برامج للإصلاح الاقتصادي، والدول التي لديها معدلات أعلى لوفيات الأطفال تحصل على نسبة أكبر من المساعدات الخارجية (ربما يفسر ذلك بوجود علاقة إرتباطية كبيرة بين هذين المتغيرين ومؤشر الكفاءة المؤسسية).

وتدل النتائج السابقة على أن النمط الحالي لتخصيص المساعدات يكون محكوماً بالعوامل الاستراتيجية والسياسية والعوامل الإنسانية ولا يأخذ في اعتباره مدى وجود بيئة

محلية مؤيدة للإصلاح المؤسسى فى الدول المتلقية كشرط مسبق لتوزيع المساعدات، وهو ما يقلل من فاعلية تلك المساعدات فى تخفيض الفقر.

بناءً عليه فإن النمط الأمثل لتخصيص المساعدات يجب أن يقوم على مبادئ:

الاول: المساعدات يجب أن تخصص وتوجه لتخفيض الفقر

الثانى: أن يكون وجود بيئة مؤسسية ومحلية جيدة هى شرط مسبق لتخصيص المساعدات.

ومن أجل تحقيق هذين المبادئ فلا بد من اقتراح عدد من الآليات والأدوات التى من شأنها تفعيل دور المساعدات الخارجية، وتحقيق التخصيص الأمثل لها.

٢/٤/٤ آليات تفعيل دور المساعدات فى تخفيض الفقر:

توجد مجموعة من العوامل التى تحد من كفاءة المساعدات فى تخفيض الفقر، منها عوامل تتعلق بنمط تخصيص المساعدات، وعوامل تتعلق باستخدام تلك المساعدات فى الجهات المتلقية. وبناءً عليه يمكن اقتراح مجموعة من الآليات لتحسين كفاءة تخصيص واستخدام تلك المساعدات^(٣٤):

أولاً: يجب أن يتم توجيه معظم المساعدات للدول الفقيرة ذات الاطار المؤسسى الاكفأ. وفى حالة توجيه المساعدات للدول ذات الكفاءة المؤسسية المنخفضة فإنه يجب توجيه تلك المساعدات إما لتحسين معايير وآليات المحاسبة والشفافية (كبرامج لتحسين

(34) See:

- Danielle Goldfarb, "Who Gets CIDA Grants? Recipients Corruption and the Effectiveness of Development Aid": Institute C.D Howe, Canada, November, 2001, Pp; 9-10.
- Department for International Development (DFID), Policy Paper, the Macroeconomic Effects of Aid, December, 2002, P.8.
- Julie Aubut, "The Good Governance Agenda: who Wins and who Loses?: Some Empirical Evidence for 2001" Development Destin Studies Institute, Working Paper Series, No. 04-48, 2004, PP: 29-33.
- Steven Radelet, "Aid Effectiveness and the Millennium Development Goals", Centre for Global Development, Working Paper NO. 44, April, 2004.
- Human Development Report, 2003, PP: 150-152

- عادل المهدي، « قياس كفاءة استخدام القروض الخارجية »، مرجع سبق ذكره، ص:

٢٠٣-٢١٣.

♦ أثر المساعدات الخارجية على الفقر في الدول المتلقية.. دراسة تطبيقية ♦

كفاءة الخدمات العامة، تحسين نظم المراجعة والمحاسبة، تدريب موظفي الخدمات المدنية، اصلاح البرلمان، تحسين نظم الانتخاب والاحزاب الخ)، أو توجيه المساعدات إلى المنظمات غير الحكومية والتي تتسم بارتفاع كفاءتها المؤسسية (كالجامعات)، والجمعيات الأهلية.

ثانياً: يجب أن توجه المساعدات وفقاً لاولويات وسياسات شاركت الدول المتلقية (حكومات، أفراد، تنظيمات المجتمع المدني) في صياغتها وذلك في الدول ذات البيئة المؤسسية الجيدة، وبالعكس من ذلك فإنه في الدول ذات الاطار المؤسسى غير الكفاء فإن الجهات المانحة هى التى يجب أن تظل تلعب الدور الأكبر في وضع الاولويات ولسياسات.

ثالثاً: يجب على الجهات المانحة أن توجه النسبة الأكبر من مساعداتها للدول الفقيرة ذات السياسات الجيدة في شكل برامج أو لدعم الموازنة الحكومية، بينما تكون معظم هذه المساعدات في شكل تمويل مشروعات قصيرة المدى للدول ذات البيئة المؤسسية السيئة. حيث تتيح المساعدات التى تتخذ صورة دعم برامج أو دعم موازنة للجهات المتلقية المرونة والاستقلالية في استخدام تلك الموارد وفقاً للاستراتيجية التنموية للدولة، كما أن هذا النوع من المساعدات يحتاج إلى نظم ومؤسسات مالية جيدة (من حيث الاطار التنظيمى، والطاقة الاشرافية، ومعايير المحاسبة والتدقيق المالى) وهو ما تفتقر إليه الدول ذات البيئة المؤسسية ضعيفة الاداء، لذا فيناسب هذه الدول المساعدات التى تسعى لتمويل مشروعات محددة بواسطة الجهات المانحة حتى يكون للجهة المتلقية صلاحية أقل في إدارة تلك المشروعات.

رابعاً: يجب على الجهات المانحة أن تسعى إلى دعم نطاق وقاعدة واسعة من الأنشطة في الدول ذات البيئة المؤسسية الجيدة، بينما تسعى إلى تضيق نطاق الفرص والمجالات المستهدفة في الدول ذات البيئة المؤسسية السيئة، وأن ينصرف تركيزها على تمويل الاحتياجات الإنسانية (كالخدمات الاجتماعية، وتوفير الاحتياجات الأساسية التى من شأنها تخفيض درجة الحرمان في تلك الدول).

خامساً: يجب حشد معظم المساعدات من خلال الجهات الرسمية إلى الدول ذات البيئة المؤسسية الجيدة، وعلى العكس من ذلك يجب حشد معظم هذه المساعدات عن طريق

منظمات غير رسمية في الدول ذات البيئة المؤسسية السيئة وذلك بسبب ضعف الطاقة التنفيذية للقطاع الحكومي في تلك الدول وعدم وجود معايير للمحاسبة المراجعة وهو ما يؤدي إلى زعزعة الثقة بشأن استخدام تلك المساعدات على نحو يعمل على تخفيض الفقر. كذلك هذه المساعدات تؤدي إلى إحداث مزيد من التدهور والتراجع لكفاءة القطاع العام والاطر المؤسسية للدول ذات البيئة المؤسسية السيئة، وهو ما يقلل من كفاءة استخدام تلك المساعدات. لذا فإن تنظيمات المجتمع المدني تكون أفضل وأكثر كفاءة في استيعاب واستخدام تلك المساعدات من خلال توسيع نطاق وطرق توصيل الخدمات للفقراء بصورة أكفأ وأقل تكلفة، ومن خلال ما تؤدي إليه من منافسة بين الجهات الحكومية ومن ثم دفعها إلى تحسين كفاءة وكفاية توفير وتوصيل الخدمات للفقراء.

سادساً: اللامركزية في الحصول على المساعدات: بمعنى التركيز على منح المساعدات للحكومات المحلية أو الاقليمية للدول الفقيرة، خاصة ذات الاطار المؤسسي الضعيف. حيث تكون تلك الحكومات أكثر ادراكاً في التعرف على المطالب والاولويات المحلية، وهو ما يجعلها أكثر قدرة على صياغة برامج تكون متوافقة مع الاهداف والاولويات التنموية للالفة الجديدة، كما قد يترتب على ذلك زيادة المنافسة بين وحدات القطاع العام وبين المحليات والأقاليم وهو يمثل حافزاً على تحسين نظم ومعايير المحاسبة والشفافية، ومن ثم تحسين كفاءة الإطار المؤسسي للدول، ولكن نظراً لضعف الحكومات المحلية والاقليمية في الدول ذات البيئة المؤسسية السيئة فإنه يجب أن تتضمن تلك المساعدات برامج فنية تستهدف دعم الطاقة الادارية والاشرافية للاقلية والمحليات.

سابعاً: التركيز على المساعدات التي تتضمن التزامات طويلة المدى للدول الفقيرة ذات الكفاءة المؤسسية المرتفعة. حيث تسعى بدوها إلى تحسين أدائها لتخفيف التزاماتها المستقبلية، بينما يجب أن تكون معظم المساعدات الموجهة للدول ذات الكفاءة المؤسسية المنخفضة ذات التزامات قصيرة المدى.

ثامناً: التقليل من المعونات المشروطة - والتي تمثل ما يزيد عن ٥٠٪ من المساعدات الرسمية المالية للدول المتلقية - وسوف يساعد التوسع في منح المساعدات غير المشروطة

◆ أثر المساعدات الخارجية على الفقر في الدول المتلقية.. دراسة تطبيقية ◆

لغير صالح المساعدات المشروطة على تقليل درجة السيطرة البيروقراطية، ومن ثم توسيع الخيارات، وإمكانية وجود مشاركة عامة ومساءلة وهو ما يقلل بدوره من الفساد الإداري، والتركيز على المنح بدلاً من القروض خاصةً للدول المثقلة بالديون. وفي حالة المساعدات المشروطة يجب أن تكون متسقة مع الطاقة الاستيعابية للدول المتلقية ومع قدرتها على إدارة المساعدات بما يتفق مع خططها وأولوياتها وسياساتها.

تاسعاً: يجب على الجهات المانحة أن تركز على منح نمط أكثر مرونة واستقراراً وقابلية للتنبؤ فيما يتعلق بحجم وتوقيت تدفق المعونة وهو ما يسمح للجهات المتلقية بأن تنشئ نظم مناسبة لبرامج الإنفاق العام وسياسات نقدية ومالية قادرة على مواجهة الآثار السلبية للمساعدات.

عاشراً: وضع سياسة لإدارة القروض الخارجية بحيث تتضمن تحسين نظم التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، والتحديد الدقيق لموقف الديون الخارجية المتراكمة وذلك بالاستعانة بعناصر بشرية متخصصة في مجالات الإحصاء والمحاسبة والاقتصاد والحاسب الآلي، وتحديد الحجم الأمثل للمساعدات والقروض الخارجية، بمعنى ذلك الحجم الذي يمكن استيعابه بكفاءة وبدون أن يترتب عليه مشاكل في السداد، ويتطلب ذلك تحديد الاحتياجات المالية المطلوبة من هذه القروض خلال فترة مقبلة ومقارنتها بحجم الموارد المحلية التي يمكن تدبيرها خلال تلك الفترة، ووضع معيار للاستخدام الكفء لتلك القروض ويبنى هذا المعيار على أساس أن تكون الإنتاجية الحدية للقروض الخارجية أكبر من النفقة الحدية لاستخدامها.

٥/٤ الخلاصة والاستنتاجات :

١. استهدف البحث اختبار أثر المساعدات الخارجية في تخفيض الفقر في الدول المتلقية. وتعود أهمية البحث إلى أن المساعدات الخارجية أصبحت أحد أهم المسائل المطروحة على الساحة العالمية لتحقيق الأهداف التنموية لللفية الجديدة والتي تتمحور حول تخفيض الفقر، وبالرغم من ذلك لم تكن النتائج مشجعة. حيث أصبحت عديد من الدول المتلقية أفقر مما كانت عليه قبل الحصول على هذه المساعدات. ومن جهة أخرى

فقد ألقت الدراسات المختصة بهذا الشأن بظلال الشك تجاه العلاقة بين المساعدات والفقير. بمعنى هل هي علاقة سلبية أم ايجابية، وفي هذا الصدد استهدف البحث قياس أثر المساعدات الخارجية على الفقر محكوماً بفرضية أن المساعدات تنجح في تخفيض الفقر في الدول المتلقية. وفي هذا السياق فقد تعرض البحث لتوصيف متغيرات الدراسة (الفقر والمساعدات) بصورة نظرية بما يغطي معظم مكونات وخصائص وابعاد هذين المتغيرين، ثم تم التطرق إلى عرض عديد من الدراسات السابقة لجني مجموعة من الآثار المتوقعة للمساعدات الخارجية على الفقر. ولاختبار فرضية الدراسة تم اختيار (٤٧ دولة) استناداً إلى مجموعة من المعايير التي تتمشى بدورها مع فرضية الدراسة، وقد تم استخدام مؤشر التنمية البشرية كمقياس للفقر، ومؤشر المساعدات الرسمية للتنمية. وقد تم إجراء عديد من الاختبارات والمعادلات والتي جاءت نتائجها على النحو التالي:

٢. خالفت معظم النتائج فرضية الدراسة. حيث أظهرت النتائج أن المساعدات تؤدي إلى زيادة الفقر في الدول المتلقية. وتؤدي المساعدات الخارجية إلى زيادة الفقر من خلال ما تعمل عليه تلك المساعدات من تراجع معدل الاستثمار المحلي، وزيادة حجم النفقات الاستهلاكية الجارية على حساب النفقات الرأسمالية، علاوة على ما تحدثه تلك المساعدات من آثار سلبية على معدل النمو في الاقتصاد.

٣. أظهرت نتائج التقديرات أن المساعدات الخارجية تنجح في تخفيض الفقر فقط في الدول ذات البيئة المؤسسية الجيدة، وتؤدي إلى زيادة الفقر في الدول ذات البيئة المؤسسية السيئة.

٤. تعمل المساعدات الخارجية على تحسين البيئة المؤسسية للدول ذات الاطار المؤسسي الجيد، وبالعكس تؤدي إلى مزيد من الازعاج والتدهور للاطار المؤسسي للدول ذات البيئة المؤسسية السيئة.

◆ أثر المساعدات الخارجية على الفقر في الدول المتلقية.. دراسة تطبيقية ◆

٥. يمكن تفسير عدم فاعلية المساعدات الخارجية في تخفيض الفقر إلى عدم كفاءة النمط الحالي لتخصيص المساعدات الخارجية والذي يعطى أهمية أكبر للمصالح الاستراتيجية في منح المساعدات، ولا يأخذ في اعتباره مستوى البيئة المؤسسية للجهات المتلقية كشرط مسبق لمنح المساعدات.

بناءً على ما سبق يجب وضع استراتيجية من شأنها تحسين كفاءة تخصيص واستخدام المساعدات الخارجية بحيث تقلل من الاعتبارات الاستراتيجية في منح المساعدات وتزيد من أهمية البيئة المؤسسية وتجعل الجهات المانحة دعمها مشروطاً بتطبيق أنظمة فعالة للمساءلة والمشاركة العامة وسيادة القانون وتنفيذ التعاقدات وحماية الملكية ومحاربة الفساد وإرساء حكم ديمقراطي يكون أكثر استجابةً للفقراء وهو ما يمنع من حدوث هدر في استخدام المساعدات الخارجية ويسمح بوصول نتائج تلك المساعدات للفقراء.

الدراسة	المؤلف	المنهجية	مؤشر التطوير المالي	النتيجة
Ghazi Boulila, and Mohamed Trabelsi, 2003	إختبار العلاقة السببية لعينة من دول الشرق الأوسط وإفريقيا خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠٠٢)	إختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، واختبار جرانجر للسببية.	الانتماء المصرفي / الناتج المحلي الإجمالي، و - M2 / الناتج المحلي الإجمالي	تدعيم فرضية الطلب في الأجل القصير والطويل، بينما تتحقق فرضية العرض لبعض الدول، وفي الأجل القصير فقط ^(١٤) ..
Fatima-Zohra Alaoui Moustain, 2004.	إختبار العلاقة السببية بين التطوير المالي والنمو في المغرب خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠٠٠)	إختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، واختبار جرانجر للسببية.	السيولة الإجمالية، والائتمان المحلي المصرفي الإجمالي كنسب للناتج.	تحقق فرضية العرض في الأجل القصير عند استخدام السيولة الإجمالية، والائتمان المحلي المصرفي الإجمالي كمؤشرات للتطوير المالي، بينما تتحقق فرضية العرض عند استخدام نسبة الائتمان المحلي المنسوح بواسطة كل المؤسسات المالية كمؤشر للتطوير المالي ^(١٥) ..
Hong Leng Chuah and Van-Can Thai, 2004.	إختبار العلاقة السببية لدول الخليج العربي خلال الفترة (١٩٧٣ - ٢٠٠٢)	إختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.	الانتماء المصرفي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي، و - M2 كنسبة للناتج المحلي الإجمالي	العلاقة مزدوجة الاتجاه بين التطوير المالي والنمو في الأجل الطويل فقط ^(١٦) ..
Suleiman Abu-Bader, and Aamer S. Abu-Qarn, 2005.	إختبار العلاقة السببية لمصر (١٩٦٠ - ٢٠٠١)	إختبار جرانجر للسببية والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ	السيولة المحلية، والائتمان المحلي للقطاع الخاص، (-M2) / الناتج المحلي الإجمالي، والائتمان المحلي للقطاع الخاص / إجمالي الائتمان المحلي	التطوير المالي يسبب النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وليس العكس ^(١٧) ..

العلاقة السببية بين معايير التطوير
المالي والنمو الاقتصادي
(بدائل السياسة للاقتصاد المصري)

العلاقة السببية بين معايير التطوير المالي والنمو الاقتصادي (بدائل السياسة للاقتصاد المصري)^(*)

الجزء الأول

المقدمة

١-١ موضوع البحث:

شهدت العقود القليلة الماضية اهتماماً متزايداً بقضايا النمو الاقتصادي ومحدداته، وقد تصاعد هذا الإهتمام في سياق تسارع المتغيرات العالمية الجديدة والتي تفرض بدورها محددات من شأنها تحقيق معدلات نمو قادرة على الصمود أمام تيار هذه المتغيرات. وفي هذا الصدد برزت أهمية عديد من العوامل المؤسسية والمالية والسياسية، ومن بينها قضية التطوير المالي **Financial Development** كأحد أهم محددات النمو الاقتصادي في ظل شيوع مفاهيم العولمة وتحرير التجارة في الخدمات المالية، وما اقترن بذلك من بزوغ ظاهرة الاندماجات على صعيد القطاع المصرفي والمالي، وظهور عديد من الخيارات والمشتقات والابتكارات المصرفية والمالية المتنوعة. وأمام هذا الوضع إذا لم تتمكن أي دولة من تطوير وتحديث قطاعها المالي فإنها لن تستطع الصمود في وجه التحديات المالية الجديدة. وفي هذا الصدد تشير الإحصاءات إلى أنه بالرغم من أن عديد من الدول النامية قد سارت خطوات جادة نحو تعميق برامج التحرير المالي المحلي والخارجي، وخاضت تجارب محدودة في الدمج والاستحواذ المصرفي، إلا أنها مازالت بعيدة عن المستوى اللائق لإتصاف نظامها وادائها المالي بمزايا تنافسية محلية وعالمية، حيث يشير الرقم القياسي للتطوير المالي والذي يتكون من متوسط مرجح لـ ٣٥ مؤشر - يغطي الأبعاد الكمية والنوعية والمؤسسية المختلفة للتطوير المالي - أن الدول العربية تحصل على ٤,٥ درجة من ١٠ درجات في متوسط الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٠، بينما تحصل الدول المتقدمة على ٨,٧ درجة^(١). وأمام هذا الوضع فإنه يمكن

(*) هذا البحث منشور بعنوان «العلاقة السببية بين معايير التطوير المالي والنمو الاقتصادي: بدائل السياسة للاقتصاد المصري»، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد (٤٨٦)، إبريل، ٢٠٠٧.

القول أن مجرد التحرير والانفتاح المالى لم يعد آلية كافية وشاملة لتحقيق تطوير مالى ملموس. فالأمر يتطلب إستراتيجية متعددة الأركان تستهدف جعل القطاع المالى أكثر عمقاً وإتساعاً وتنافسية وسيولة، وأكثر نضجاً وانفتاحاً لتحقيق نمواً مستداماً. ومن هذا المنطلق يشير التطوير المالى بأنه «كل ما يجعل القطاع المالى قادراً على تخفيض نفقات المعاملات والمعلومات، وتسهيل تعبئة وتخصيص الاستثمارات بصورة كفء، ووضع مصادر التمويل المتنوعة تحت تصرف قاعدة عريضة من الوحدات الاقتصادية، وأن يكون القطاع المالى قادراً على تحديد الأرباح والفرص، وتوجيه المدراء، ورصد المخاطر وإدارتها وتنويعها». ويتضح من التعريف السابق أن التطوير المالى مفهوم متعدد الجوانب والأبعاد، حيث ينطوى على عديد من الخصائص والوظائف والمؤسسات^(٢). وعلى هذا النحو تقوم الجهات المختصة بتصنيف معايير التطوير المالى إلى معايير ذات أساس بنكى أو مصرفى (Bank Based)، ويطلق عليها قاعدة المصارف، وتذهب إلى التركيز على الجوانب المصرفية فى تحقيق التطوير المالى. بينما يتجه الأساس السوقى للتطوير المالى (Marked Based) والذي يطلق عليه قاعدة السوق إلى التأكيد على دور القطاع غير المصرفى - مثل أسواق المال والسندات، وقطاع التأمين، وصناديق التقاعد والإدخار والاستثمار - فى تحقيق التطوير المالى وأداء وظائف الوساطة المالية^(٣). ومن هنا فإن السؤال الذى يفرض نفسه هو ما الذى يجب فعله لتطوير وتحديث القطاع المالى من جهة أولى، وتعظيم مساهماته فى النمو من جهة ثانية. وعلى هذا الأساس يظهر إلى حيز النقاش سؤال أكثر أهمية وهو ما اتجه العلاقة السببية بين التطوير المالى والنمو الاقتصادى؟. بمعنى أيهما يقود الآخر ويؤدى إليه؟.

وتبرز أهمية هذا السؤال فى توضيح البدائل والأولويات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية اللازمة لتدعيم تنافسية ومساهمة القطاع المالى فى النمو. وفى هذا الصدد يثار تساؤلاً آخر، وهو طالما أن التطوير المالى مفهوم متعدد الأبعاد، إذن كيف يمكن للسياسات الاقتصادية أن تدعم القطاع المالى؟ هل من خلال التعميق الرأسى للهيكل المالى المصرفى؟ أم من خلال التعميق الرأسى للهيكل المالى المستند الى قاعدة السوق؟، أو أن تنصرف لسياسات تطوير القطاع المالى الى التوسيع الأفقى للهيكل المالى من قاعدة المصارف الى قاعدة السوق؟. ومن جهة أخرى هل يتم التطوير المالى من خلال تعميق حجم القطاع

المالى؟ أم زيادة نشاطه وسيولته؟ أم يركز التطوير المالى على تحسين كفاءة وتنافسية القطاع المالى؟ أو قد ينصرف تطوير القطاع المالى الى تعميق مكوناته ومنتجاته؟. ومن هذا المنطلق فإن السؤال الذى يفرض نفسه هو هل هذه الأولويات تختلف بين الأجل القصير والطويل؟، وتختلف باختلاف مستويات الدخل والتنمية بين الدول؟. ومن هنا جاء موضوع البحث، وهو «إختبار العلاقة المتبادلة بين معايير التطوير المالى والنمو الاقتصادى».

٢-١ إشكالية البحث:

تنبع إشكالية البحث من عديد من التحديات والمبررات، والتي يمكن تصنيفها الى ما يلى:

على المستوى العالمى:

- التطورات العالمية فى الصناعة المصرفية والمالية تفرض على كل الدول، وخاصة الدول النامية ضغوطاً بضرورة التأقلم مع هذه التحديات وتحويلها إلى فرص حقيقية من خلال مواصلة مسيرة الإصلاح والتحسين المالى.
- الاتجاهات الصعودية لأسعار الفائدة على العملات العالمية، وخاصة الدولار، والتي بدأت تظهر بوضوح منذ الشهور الأولى لعام ٢٠٠٦، والتي قد تنذر بحدوث دلورة من شأنها تراجع الميزة التنافسية للأوعية الإدخارية المحلية، وتراجع قدرة وحدات الوساطة المالية على تلبية الإحتياجات التمويلية المتنوعة. وهو ما يقتضى إعادة النظر فى مقومات تطوير وتنمية القطاع المالى لجعله أكثر نضجاً.

على المستوى التنظيرى:

- العلاقة بين التطوير المالى والنمو الاقتصادى لها ما يبررها من أسانيد نظرية، حيث إن ما ينطوى عليه التطوير المالى من فوائد ووفورات خارجية موجبة تتحقق للاقتصاد القومى فى سياق أدائه لوظائفه أمر لا يمكن الخلاف عليه. إلا أن قضية ما إذا كان التطوير المالى يقود النمو- أم العكس هو الصحيح- هو الأمر الذى لم يتم حسمه حتى

الآن، وهو ما يولد نوعاً من الغموض على مستوى الممارسات العملية من جانب صانعي السياسة الاقتصادية حول السياسات الملائمة لجعل القطاع المالي قادراً على التغلب على أحد عقبات النمو في المدى الطويل، ألا وهي عدم كفاية وكفاءة التمويل المحلي اللازم للنمو.

- ينطوى التطوير المالي على عديد من الأبعاد والهيكل المصرفية والسوقية، وهنا تواجه الدول النامية تحدياً، حيث لا يزال يتسم قطاعها المالي بسيطرة القطاع المصرفي، وتركزه بشكل واضح، وهيمنة القطاع العام على وحداته، وضآلة دور المؤسسات المالية غير المصرفية. هذا في الوقت الذي تشهد فيه الساحة المالية موجة متزايدة من الابتكارات والهيكل والمؤسسات المالية غير المصرفية. وأما هذا الوضع فإن الأمر يتطلب من الدول النامية تعميق هيكلها المالية المصرفية وغير المصرفية وزيادة تنافسيتها.
- لم تتفق نتائج الدراسات السابقة حول اتجاه العلاقة السببية بين التطوير المالي والنمو. حيث أظهرت النتائج اختلاف شكل العلاقة باختلاف معايير ومؤشرات التطوير المالي، وباختلاف مستويات الدخل بين الدول، وقد تختلف العلاقة بين المدى القصير والطويل، وهو ما يبلور إشكالية العلاقة السببية بين التطوير المالي والنمو.

على المستوى المحلي:

بالرغم من جهود الحكومة المصرية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن القطاع المالي المصري لا زال يواجه عديد من التحديات وذلك نتيجة لضعف القدرة التنافسية للقطاع المالي، وخاصة القطاع غير المصرفي، والارتفاع النسبي لتكلفة الوساطة، ومحدودية التطوير بالقطاع، كما يواجه أيضاً عدداً من التحديات المرتبطة بضعف البنية التحتية وأداء القروض. وهو ما يفرض تحديات حالية ومستقبلية بضرورة إصلاح وتطوير القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي من أجل الوصول إلى أفضل هيكل لذلك القطاع الحيوي، وتحويله إلى كيان ضخم قادر على مساندة الخطط التنموية للاقتصاد القومي، والمساهمة الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي.

ومن هنا تبرز إشكالية العلاقة السببية بين التطوير المالي والنمو الاقتصادي.

٣-١ أهمية البحث

تعود أهمية البحث إلى عديد من الأسباب، حيث يتعلق السبب الأول بالتطوير المالي نفسه (فما هي أكثر معايير التطوير المالي تدعياً للنمو، وأكثرها استجابةً له)، أما السبب الثاني فيتعلق بنوعية السياسات اللازمة لتحقيق تطوير مالي (هل سياسات تركز على أولوية الإصلاح المالي والمصرفي، أما سياسات تركز على أولوية الإصلاح الحقيقي). حيث أن عدم وضوح اتجاه العلاقة السببية بين المعايير المختلفة للتطوير المالي والنمو قد يولد نوعاً من الاضطراب بشأن حجم ونوع ومساهمة التطوير المالي في النمو الاقتصادي من جهة، وحول البدائل والخيارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية من جهة أخرى. أما السبب الثالث فينصرف إلى أن اتجاه العلاقة السببية بين التطوير المالي والنمو قد يختلف ليس فقط باختلاف معايير التطوير المالي، بل باختلاف مستوى الدخل الفردي والذي قد ينعكس في كل من عرض خدمات الوساطة المالية والطلب عليها، ومن ثم حجم وكفاءة التطوير المالي، وقد تختلف هذه العلاقة بين الأجل القصير والأجل الطويل. ومن هنا تبرز أهمية الدراسة في الإجابة على التساؤلات الآتية:

➤ ما هو اتجاه العلاقة السببية بين التطوير المالي والنمو؟

➤ هل هذه العلاقة تختلف باختلاف معايير التطوير المالي؟

➤ هل تختلف العلاقة بين التطوير المالي والنمو باختلاف مستوى الدخل بين الدول؟
وباختلاف الزمن؟

➤ فيما يتعلق بخيارات السياسة، فهل تكون الأولوية لتنمية القطاع الحقيقي، أم الأولوية لتنمية القطاع المالي؟

➤ وإذا كان التطوير المالي يقود النمو، فكيف يمكن تنمية القطاع المالي، هل من خلال التركيز على معايير التطوير المستندة إلى الأساس المصرفي، أم إعطاء مزيد من الاهتمام

للتطوير المالي المرتكز على قاعدة السوق، أم تحقيق وتعميق التطوير المالي السوقى والمصرفى بالتوازى والتوازن.

➡ التعرف على أولويات تطوير القطاع المالى بصفة عامة، -وفى مصر بصفة خاصة- سواء من خلال أسبقية إصلاح النظام المصرفى، أو إصلاح القطاع غير المصرفى.

٤-١ فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية أساسية مؤداها «أن هناك علاقة سببية غير محددة الاتجاه بين التطوير المالى والنمو الاقتصادى». وتنطوى هذه الفرضية الأساسية على عدد من الفرضيات الفرعية:

١. التطوير المالى يسبب النمو الاقتصادى.
٢. النمو الاقتصادى يسبب التطوير المالى.
٣. يختلف اتجاه العلاقة السببية باختلاف كل من: معايير ومؤشرات التطوير المالى، مستويات الدخل بين الدول، الأجل القصير والأجل الطويل.

٥-١ هدف البحث:

استناداً إلى الفرضية السابقة يهدف البحث إلى ما يلى:

- اختبار العلاقة السببية بين التطوير المالى والنمو الاقتصادى للمعايير المختلفة للتطوير المالى.
- اختبار العلاقة السببية للدول مصنفة حسب الدخل، وفى كل من الأجل القصير والطويل.
- التوصل إلى الأهمية النسبية لمساهمة معايير التطوير المالى المستندة إلى الأساس المصرفى وتلك المستندة إلى الأساس السوقى فى تلك العلاقة السببية.

- التوصل إلى خيارات السياسة الاقتصادية، وتضمينها لمصر بهدف تدعيم العلاقة بين التطوير المالي والنمو.

٦-١ أجزاء البحث:

إنطلاقاً مما سبق ينقسم البحث إلى خمسة أجزاء-بعد المقدمة. حيث يتناول الجزء الثاني توصيف نظري للعلاقة بين التطوير المالي والنمو في الدراسات السابقة، وتوصيف مفاهيم ومعايير التطوير المالي. أما الجزء الثالث فيتعلق بالإطار التطبيقي، ويتم من خلاله تحليل العلاقة بين معايير التطوير المالي والنمو الاقتصادي في مجموعات الدول مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة الدخل، كما يتضمن الإطار التطبيقي جزء يتعلق بقياس واختبار العلاقة السببية بين التطوير المالي بمختلف معاييرها والنمو. وينصرف الجزء الرابع إلى خيارات ومضامين السياسة للاقتصاد المصري، على أن يتضمن ذلك إشارة موجزة لنتائج العلاقة السببية بين التطوير المالي والنمو في الاقتصاد المصري. أما الجزء الخامس والأخير من البحث فيتعلق بالخلاصة والاستنتاجات.

٧-١ منهجية البحث

في إطار البحث الحالي يتم استخدام المنهج الاستقرائي، حيث تم في البداية ملاحظة وتحديد إشكالية البحث (بأن هناك علاقة غير محددة الاتجاه بين التطوير المالي والنمو الاقتصادي)، ثم تحديد وتوصيف أهم المفاهيم المستخدمة في البحث (وهي تتعلق بالتطوير المالي وأبعاده ومعايره المختلفة)، كما تم جمع البيانات والأرقام الخاصة بمتغيرات المشكلة وتوصيفها وتحليلها، ومن ثم اختبار الفرضية المتعلقة بالمشكلة من خلال أساليب التحليل المقارن والقياس الكمي، ثم يتم التوصل إلى نتائج محددة قد تتفق أو تختلف مع فرضيات الدراسة، ثم يتم صياغة عدد من الخيارات والبدائل التي قد تساهم في تحويل الظاهرة محل الدراسة إلى دعامة إيجابية في بناء الاقتصاد القومي.

الجزء الثاني الإطار النظري للبحث

يقتضى تحليل وقياس العلاقة التبادلية بين التطوير المالى والنمو الاقتصادى تغطية معظم مفاهيم ومؤشرات التطوير المالى. ومن هذا المنطلق فإنه ينبغي بدايةً عرض أهم نتائج بعض الدراسات السابقة في هذا المجال، وذلك لمحاولة استخلاص أهم مؤشرات التطوير المالى من جهة، والاتجاهات المختلفة والمحتملة للعلاقة السببية بين التطوير المالى والنمو من جهة أخرى بما يفيد في رسم ووضع عدد من خيارات ومضامين السياسة للاقتصاد المصرى. على أن يتطرق الجزء الثانى للإطار النظرى الى توصيف أهم مفاهيم ومؤشرات التطوير المالى المستندة الى عدد من المعايير التصنيفية.

٢-١ نتائج أهم الدراسات السابقة:

رغم تصاعد الاهتمامات العالمية والمحلية في السنوات الأخيرة بشأن موضوع التطوير المالى، إلا أن الأمر الجدير بالذكر هو عدم حداثة الموضوع على مستوى الفكر الاقتصادى. حيث أكد شومبيتر (١٩٣٩) على أهمية الوساطة المالية في تعبئة المدخرات وتقييم المشروعات على النحو الذى يؤدي إلى تحسين كفاءة وإنتاجية الاستثمار. وعلى الجانب الآخر ذهبت روبنسون (١٩٥٢) إلى أن التطوير المالى هو الذى يتبع النمو الاقتصادى ويتمخض عنه. وظلت هذه الواجهة من النظر مهيمنة حتى أكد هكيس (١٩٦٩) على أن الوساطة المالية هي محرك التقدم الصناعى والنمو. وقد تجسدت العلاقة السببية بين التطوير المالى والنمو بشكل واضح حينما قام باتريك (١٩٦٦) بتصنيف العلاقة بين التطوير المالى والنمو إلى جانبين، وهما أن التطوير المالى يقود النمو (فرضية العرض Supply-Leading Hypotiesis)، أما الجانب الثانى من العلاقة فينطوى على أن النمو يقود إلى التطوير المالى (فرضية الطلب Demand-Leading Hypotiesis). وتساعد الاهتمام بالقطاع المالى منذ السبعينيات من القرن الماضى في سياق برامج التحرير المالى، وذلك عندما أوضحت دراستا (ماكينون، وشو ١٩٧٣) على أهمية التحرير المالى في رفع حجم وكفاءة الإدخار والاستثمار. وبالرغم من هذا الاهتمام إلا أنه كان مركزاً على الجوانب

◆ العلاقة السببية بين معايير التطوير المالي والنمو الاقتصادي .. ◆

المصرفية فقط، وعلى التحرير وليس التطوير المالي، ولكن مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات تأصل الاهتمام بشأن التطوير المالي على يد رواد نماذج النمو الذاتي وبصفة خاصة لوكاس ورومر (١٩٨٦)، حيث أكدوا على دور الأداء الجيد للقطاع المالي على النمو من خلال الهياكل والمؤسسات المختلفة للوساطة المالية^(٤). وفي هذا الصدد توالى عديد من الدراسات التي تنصرف إلى بحث العلاقة السببية بين التطوير المالي والنمو الاقتصادي. وفيما يلي عرض مختصر لنتائج أهم هذه الدراسات.

الدراسة	المهــد	المنهجية	مؤشر التطوير المالي	النتيجة
(Jung, 1986)	قياس العلاقة السببية بين التطوير المالي والنمو لعينة من ٥٦ دولة.	إختبار جرانجر للسببية	المعروض النقدي M_1 والسيولة المحلية M_2 كنسب إلى الناتج المحلي الإجمالي	تحقق فرضية العرض للدول النامية فقط، وذلك بالإستناد إلى المؤشر الأول للتطوير المالي، بينما تتحقق فرضية الطلب كل من الدول النامية والمتقدمة باستخدام المؤشر الثاني ^(٥) .
(Levine & King, 93)	قياس العلاقة السببية بين التطوير المالي والنمو لعينة من ٧٧ دولة، وذلك خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٨٩)	نموذج التعميم اللحظي، والمربعات الصغرى العادية بتجميع السلاسل الزمنية مقطعية (Polling)	السيولة الإجمالية (M_3) كنسبة للناتج المحلي الإجمالي، والائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وأصول البنوك التجارية كنسبة لاجمالي الأصول المالية	تحقق فرضية العرض في الأجل الطويل ^(٦) .
(Levine & Zervos, 98)	قياس العلاقة السببية بين التطوير المالي والنمو لعينة من ٧٧ دولة، وذلك خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٩٥)	نموذج التعميم اللحظي، والمربعات الصغرى العادية بتجميع السلاسل الزمنية مقطعية (Polling)	إضافة إلى المؤشرات السابقة تم إضافة كل من مؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ومؤشر القيمة التبادلية للأسهم، ومؤشر حجم الرسملة السوقية كنسب للناتج المحلي الإجمالي.	تحقق فرضية العرض في الأجل الطويل ^(٧) .

الدراسة	المنهجية	مؤشر التطوير المالي	الافتراضية
Demetriades&Khaled (1996)	اختبار العلاقة السببية لعينة مكونة من ١٦ دولة	اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ	الانتماء المحلي للمنشوع للقطاع الخاص، و (M2 - M1) كنسب للناتج المحلي الاجمالي
Darrat, 1999	اختبار العلاقة السببية بين التطوير المالي والنمو لعينة مكونة من ثلاث دول (السعودية - تركيا - الإمارات)،	اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ	(M1) / الناتج المحلي الاجمالي، M ₂ كنسبة إلى M ₁
Sumit Agarwal. 2001	اختبار العلاقة السببية بين معايير التطوير المالي المستند إلى الأساس السوقى لدول افريقية	اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ	قيمة رأس المال السوقى، القيمة التبادلية للأسهم كنسب للناتج المحلي الاجمالي، ومعدل الدوران يسوق المال.
Grsoy, Cudi Tuncer, & M.sl.mov , Al.vsat, 1998.	اختبار العلاقة السببية بين معايير التطوير المالي المستند إلى الأساس السوقى لعدد من الدول مصنفة حسب الدخل	اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ	مؤشرات تطوير سوق المال.
Calderon & Liu 2002	اختبار العلاقة السببية لعينة مكونة من ١٠٩ دولة نامية وصناعية	نموذج التعميم اللحظي	المسؤولية الإجمالية والانتماء المحلي للقطاع الخاص كنسب للناتج المحلي الاجمالي
Dimitris K. Christopoulos , Efthymios G. Tsionab, 2004	اختبار العلاقة السببية لدول نامية.	اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ	كل مؤشرات التطوير المالي تزيد فرضية العرض في الأجل الطويل، ولا توجد أي علاقة بين النمو والتطوير المالي في المدى القصير ^(١٢) .

الدراسة	الهدف	المنهجية	مؤشر التطوير المالى	النتيجة
Suleiman Abu-Bader, and Aamer S. Abu-Qarn, 2006	إختبار العلاقة السببية لخمس دول عربية: مصر، سوريا، المغرب، تونس، الجزائر خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠٠٤)	اختبار جرانجر للسببية والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ	السيولة المحلية، والإئتمان المحلى للقطاع الخاص، $(M2-M1)$ الناتج المحلى الإجمالى، والإئتمان المحلى للقطاع الخاص/ إجمالى الائتمان المحلى	عند وجود أي علاقة سببية بين التطوير المالى والنمو فى الأجل القصير، اما فى الأجل الطويل تؤكد النتائج وجود علاقة سببية مزدوجة الاتجاه، أو تتجه من النمو لمؤشرات التطور المالى (فرضية الطلب) ^(١٨) ..
Xiaoqiang Cheng and Hans Degryse, 2006.	إختبار العلاقة السببية فى الصين باستخدام مؤشرات التطوير المالى المستندة الى الأساس المصرفى والسوقى.	نموذج التعميم اللحظى	مؤشرات مصرفية ومؤشرات سوق المال.	مؤشرات التطوير المالى المصرفى أكثر أهمية فى التأثير على النمو من مؤشرات التطوير المالى المستندة إلى قاعدة السوق، والعلاقة السببية تؤيد فرضية العرض ^(١٩) ..

مجمع ما سبق أنه لا يوجد مسار واتجاه محدد وثابت للعلاقة بين التطوير المالى والنمو. وفى هذا السياق يزداد غموض العلاقة السببية بين التطوير المالى والنمو مع تعدد مؤشرات وأبعاد التطوير المالى، وهو الأمر الذى يستدعى توصيف وتحديد أهم مؤشرات التطوير المالى بما يفيد ذلك فى تحليل وقياس تلك العلاقة السببية.

٢-٢ التوصيف النظرى للتطوير المالى

إستناداً إلى ما سبق ينطوى التطوير المالى على عديد من القضايا والأبعاد تتعلق بعضها بهيكل القطاع المالى، وبعضها الآخر يتعلق بحجم وعمق هذا القطاع، وينصرف جانب من هذه القضايا إلى إمداد القطاع المالى للاقتصاد القومى بخدمات وأدوات ومنتجات متنوعة، كما يتعلق جانب من موضوع التطوير المالى بتحرير القطاع المالى وزيادة انفتاحه وتدويل نشاطه. وفى هذا السياق يتعرض الجزء الحالى إلى توصيف التطوير المالى من حيث مفهومه وخصائصه، ومن حيث مؤشرات ومعايير قياس مستوى التطوير المالى.

٢-٢-٢ مفهوم ومقومات التطوير المالى

كما سبق القول يقصد بالتطوير المالى أن يتسم أداء النظام المالى بمختلف قطاعاته

ومؤسساته وأدواته ومنتجاته بالتحسن المضطرد والديناميكي ليكون هذا الأداء مواكباً للمخاطر والتحديات والفرص التي تفرضها العولمة والاندماج المالي. ومن هذا المنطلق تجدر الإشارة إلى التمييز بين الأداء المالي والنظام المالي.

(أ) النظام المالي

يتضمن قاعدة عريضة من الهياكل والأنظمة والمؤسسات المالية التي تقدم نطاق واسع من الخدمات والمنتجات والوظائف المتعلقة بتعبئة المدخرات وتوظيفها وتحويل الأموال، وإدارة المخاطر، وتوجيه وتقييم وإدارة وتخطيط الاستثمار، وتسهيل التبادل المالي وتقديم كافة أنواع خدمات الوساطة المالية^(٢٠).

وفي هذا الصدد تلجأ الدراسات المتخصصة إلى تصنيف النظام المالي إلى نوعين وهما: **نظام مالي مستند إلى أنظمة مصرفية**، ويتضمن كل مؤسسات القطاع المالي المصرفي كأساس أفضل للقيام بعمليات الوساطة المالية. حيث يلقي الضوء على بعض أوجه القصور في الأداء المالي المستند إلى قاعدة السوق في أنه يقلل من حوافز المستثمرين في الحصول والبحث عن المعلومات، وعلى الجانب الآخر قد تنجح البنوك في تكوين علاقة طويلة الأجل، وأكثر استقراراً مع المستثمرين، علاوة على ما سبق فإن القطاع المصرفي يكون أكثر قدرة على تمويل النمو الصناعي مقارنة بأسواق المال، وذلك بسبب أن الارتباط مع المنشآت يكون أكبر من ارتباط الأخيرة بأسواق المال^(٢١). وعلى العكس من ذلك فإن **النظام المالي المستند إلى قاعدة السوق - غير المصرفي -** يسلط الضوء على الدور الإيجابي للمؤسسات المالية غير المصرفية في أداء وظائف الوساطة المالية، ويؤكد على مشكلات القطاع المصرفي في التمويل، من حيث أنه قد يدخل في علاقات تواطؤ مع مدرء الشركات الكبرى ضد بعض المقترضين، ومن ثم يعوق الإدارة الجيدة للشركات^(٢٢).

واستناداً إلى ما سبق فإنه في إطار الحديث عن النظام المالي يجب التمييز بين ثلاث أشكال للوساطة المالية، وهي الشكل المؤسسي، ويتضمن المؤسسات المالية المصرفية (البنك المركزي والمؤسسات التي تؤدي وظائف السلطات النقدية، والمصارف أو البنوك

التجارية، والمؤسسات المالية المصرفية التى تتعامل فى الأدوات المالية المصرفية^(٢٣). والمؤسسات المالية غير المصرفية (بنوك الادخار، بنوك الاسكان، مؤسسات التمويل والاقراض المتخصصة كصناديق التنمية الصناعية، والبنك الزراعى، وصندوق التنمية العقارية، بنوك التسليف، شركات التأمين، صناديق المعاشات والادخار التعاقدى، صناديق الاستثمار، مؤسسات استثمارية متخصصة، بنوك الاستثمار، ومؤسسات أعمال متخصصة فى الإقراض)^(٢٤). والشكل السوقى والذى ينصرف الى الأسواق المالية، حيث ينطوى على نوعين من الأسواق، وهما أسواق النقد **Money Markets** وأسواق رأسمال **Capital Markets**. حيث تتعامل **أسواق النقد** بالأدوات المالية القصيرة الأجل، أما أسواق رأسمال فتتعامل بالأدوات المالية طويلة الأجل مثل الأسهم والسندات والخيارات والعقود المستقبلية^(٢٥).

ب) الأداء المالى

يقصد بالأداء المالى قيام النظام المالى بمختلف مؤسساته بوظائفه المتعلقة بتقديم خدمات الوساطة المالية. وفى هذا الشأن فإن النظام المالى (السوقى والمصرفى) يجب أن ينصرف إلى تأدية مجموعة من الوظائف أساسية، أهمها تجميع المدخرات وتخصيص رأس المال من خلال توفير الأوعية الإدخارية الملائمة، ومن ثم إتاحة السيولة اللازمة للمتطلبات الاستثمارية. وتوفير المعلومات مسبقاً، بمعنى يجب أن يكون القطاع المالى من مهامه الأساسية توفير وإتاحة المعلومات بصورة مسبقة ولفترة كافية حول فرص الاستثمار وتخصيص رأس المال. تسعير الأوراق والأدوات المالية المختلفة بصورة معلنة وواضحة، وتحليل المعلومات والفرص وتقييمها. تنويع وإدارة المخاطر المالية، وإجراء عمليات المقاصة والتسوية وتسهيلات التجارة والتبادل وطرق الدفع^(٢٦).

وفى هذا الإطار يتم قياس مدى تطور الأداء المالى لأي دولة استناداً إلى عدد من المعايير تعكس بدورها المقومات والخصائص السابقة لأداء النظام المالى.

٢-٢-٢ معايير التطوير المالي:

لجأت عديد من الدراسات المختصة بالتطوير المالي إلى استخدام عدد من المعايير التى تتضمن بدورها كم هائل من المؤشرات الكمية والنوعية والتى تعكس الأبعاد والجوانب المختلفة لتطور أداء النظام المالى (المصرفى والسوقى). ومن هذا المنطلق يتعرض الجزء الحالى إلى أهم معايير تطوير الأداء المالى.

٢-٢-٢-١ معيار الحجم (العمق) المالى (Financial Size (Deeping):

يقصد بحجم القطاع المالى وجود كم كبير ومستمر من عمليات التداول المالى المصرفى والسوقى فى الاقتصاد القومى. وفى هذا الصدد يتم التمييز بين معيار الحجم النسبى، ومعيار الحجم المطلق، ومعيار الحجم الشامل.

أ) معيار الحجم النسبى (Relative Size):

ينصرف هذا المعيار إلى قياس مدى أهمية كل قطاع مالى سواء المصارف المركزية، أو مصارف الإيداع النقدى أو المؤسسات المالية الأخرى إلى القطاع الآخر. ويهدف هذا المعيار إلى توضيح أهمية نشاط الوساطة المالية الذى يؤديه كل قطاع إلى الآخر من جهة أولى، ومدى تطور الأداء المالى من كثافة الاعتماد على الوسائل التقليدية للتمويل إلى أنظمة أخرى أكثر تطوراً من جهة ثانية. وعلى هذا النحو يتم التمييز بين أصول المصارف أو البنوك المركزية/إجمالى الأصول المالية (مجموع أصول البنك المركزى وبنوك الإيداع النقدى وأصول المؤسسات المالية الأخرى)، وأصول المؤسسات المصرفية للإيداع النقدى (البنوك التجارية)/إجمالى الأصول المالية، وأصول المؤسسات المالية الأخرى/إجمالى الأصول المالية.

ويكون القطاع المالى لأي دولة أكثر تطوراً عندما تقل أهمية البنوك المركزية، وتزداد أهمية البنوك التجارية فى تخصيص الائتمان. حيث أن البنوك التجارية تتسم بدرجة أكبر من التنافسية والكفاءة فى تعبئة وتخصيص المدخرات، وتقييم ورصد فرص الاستثمار بشكل يفوق قدرة البنك المركزى على تأدية تلك الوظيفة - حيث يخضع لدرجة من الكبح المالى -.

وتزداد كذلك درجة التطوير المالى عندما تزداد أهمية المؤسسات المالية الأخرى - غير المصرفية - فى أداء وظائف الوساطة المالية. حيث يدل ذلك على تطوير القطاع المالى لمصادر بديلة غير مصرفية لتعبئة وتجميع وتخصيص المدخرات وتقديم الخدمات المالية^(٢٧).

ب) معيار الحجم المطلق Absolute Size

ينصرف هذا المعيار الى قياس أهمية الخدمات المالية المؤداة بواسطة كل قطاع مالى إلى حجم الاقتصاد القومى. ويعد هذا المعيار أكثر تعبيراً عن مستوى التطوير المالى من حيث العمق أو الحجم مقارنة بالمعيار السابق. حيث يوضح هذا المعيار مدى إتساع قاعدة ونشاط الوساطة المالية بالنسبة الى حجم الطاقة الإنتاجية القائمة للاقتصاد. ومن ثم كلما ارتفعت قيمة مؤشرات هذا المعيار كلما دل ذلك على مدى عمق واتساع القطاع المالى، وتحقيقه لوفورات الحجم الكبير وهو ما يسمح بانخفاض النفقات المتعلقة بنشاط الوساطة المالية من جهة أولى، وكما يدل ذلك على قدرة القطاع المالى على جذب المدخرات وتوفير التمويل وتوزيع المخاطر وإدارتها على نطاق واسع من جهة ثانية^(٢٨). وفي هذا الصدد يتضمن هذا المعيار عديد من المؤشرات وهي أصول البنك المركزى/الناتج المحلى الإجمالى، أصول بنوك الإيداع النقدى/الناتج المحلى الإجمالى، وأصول المؤسسات المالية الأخرى/الناتج المحلى الاجمالى، وحجم سوق المال، وعادةً ما يقاس حجم وعمق سوق المال بحجم أو قيمة رأس المال السوقى لكافة الأسهم والشركات المسجلة في البورصة منسوبةً إلى الناتج المحلى الإجمالى، ويطلق عليه مؤشر رسملة السوق «Market Capitalization)، حجم سوق السندات، ويقاس بالقيمة السوقية لكمية السندات المصدرة بواسطة الوحدات المحلية الخاصة والعامة للناتج المحلى الإجمالى.

ج) معيار الحجم الشامل Total Size

استندت المؤشرات السابقة للحجم على الأصول التي تعكس مطالب المؤسسات الحقيقية غير المالية من القطاع المالى، وتم إستبعاد كل المطالب المتعلقة بالمؤسسات المصرفية والمعاملات البنينة بين البنوك والمؤسسات المالية. لذا فإن تضمين كل هذه البنود

سوف يقود إلى مؤشر جديد لحجم وعمق القطاع المالي وهو نسبة السيولة الاجمالية (M_3) إلى الناتج المحلي الإجمالي. ومما لا شك فيه أن كبر حجم هذا المؤشر إنما يدل من جهة على كبر وعمق وإتساع نشاط الوساطة المالية، وعلى التطوير المالي والتقدم وظهور أنواع جديدة من المشتقات والأدوات المالية التي لم تكن موجودة من قبل وغير متضمنة في كل من المؤشرين M_1 و M_2 ^(٢٩). وعلى العكس من ذلك فقد يعكس انخفاض قيمة هذا المؤشر حدوث تطوير مالي، حيث يدل ذلك على تطور بدائل وأدوات وابتكارات مالية جديدة أقل سيولة ^(٣٠).

٢-٢-٢ معيار نشاط أو سيولة القطاع المالي (Financial Activity (Liquidity):

يشير هذا المعيار إلى مدى انتشار الخدمات المالية ووصولها الى وحدات الاقتصاد القومي، وبصفة خاصة القطاع الخاص. حيث ينصرف هذا المعيار الى قياس مدى كفاءة وحدات الوساطة المالية في أداء أحد أهم وظائفها ألا وهي حشد المدخرات وتوصيلها الى المستثمرين في القطاع الخاص، الذي يمثل بلا شك القطاع الأكثر إنتاجية مقارنةً بالقطاع العام ^(٣١). ويتضمن هذا المعيار عدد من المؤشرات، أهمها، الائتمان الخاص الممنوح بواسطة بنوك الإيداع النقدي/ الناتج المحلي الإجمالي، والائتمان الخاص الممنوح بواسطة البنوك وكل المؤسسات المالية الأخرى/ الناتج المحلي الإجمالي. ويعكس المؤشران السابقان التطوير المالي بشكل أكثر وثوقاً ووضوحاً من المؤشرات السابقة، وذلك لأن وحدات الوساطة المالية غير الحكومية تتمتع بكفاءة أعلى في تخصيص الائتمان وتقييم المخاطر وتوجيه الشركات مقارنةً بأداء الوحدات الحكومية لهذه الوظيفة، علاوةً على ذلك فإن القطاع الخاص يتمتع بدرجة أكبر من الكفاءة والتطوير في استخدام وتوظيف الائتمان، وهو ما يضمن مستوى أفضل من حيث الكم والكيف للخدمات المالية المؤداة بواسطة مؤسسات الوساطة المالية ^(٣٢). وإضافةً الى مؤشرات نشاط الوساطة المالية - المستندة الى الشكل المؤسسي - يقاس نشاط وسيولة الوساطة المالية المرتكزة الى الأساس السوقى بمؤشر معدل التداول الكلى في سوق المال. وهو عبارة عن القيمة الكلية للأوراق المالية المتداولة في سوق المال/ الناتج المحلي الإجمالي (معدل التبادل). ويعكس هذا المؤشر مدى

نشاط سوق الأوراق المالية بالنسبة الى حجم وطاقة النشاط الاقتصادي للدولة. ولكن على الجانب الآخر فإن مؤشر معدل التبادل قد لا يعكس بدقة نشاط سوق المال بالنسبة الى حجم الاقتصاد القومي، حيث إن قيمة التداول هي نتاج للسعر والكمية، ومن ثم قد يكون الارتفاع في قيمة التداول مرجعه زيادة السعر وليس زيادة كمية التداول^(٣٣).

٢-٢-٣ معيار الكفاءة: Financial Efficiency

وفقاً لهذا المعيار يكون القطاع المالي أكثر تطوراً عندما يعمل في ظل توافر مجموعة من الشروط، منها أن يعمل في بيئة أكثر تنافسية، وأن يكون قادراً على تقليل المخاطر والتكاليف الناتجة من عدم تماثل المعلومات والإنتقاء العكسي، وأن يكون القطاع المالي أكثر انتشاراً، ويحقق درجة عالية من الربحية، وأن تعكس مؤشرات الأداء المالي كافة المعلومات، وألا يكون باستطاعة أي متعامل الحصول على عوائد استثمارية غير طبيعية (عالية) بصورة مستمرة^(٣٤). وفي هذا الصدد توجد عديد من مؤشرات كفاءة الأداء المالي، منها القيمة المطلقة لصافي هامش الفائدة كنسبة للأصول المالية المدرة للفائدة. وهو عبارة عن الفرق بين القيمة المحاسبية لما تدفعه المؤسسات المالية المصرفية لمقدمي التمويل، وما تحصل عليه من مستخدمي التمويل منسوباً إلى إجمالي أصولها المالية المدرة لعائد، وليس لكل أصولها المالية. وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دل ذلك على عدم الكفاءة التشغيلية وعدم تنافسية السوق المصرفي^(٣٥). تركز القطاع المصرفي، وينصرف إلى قياس الأصول المالية لأكثر ثلاث بنوك تجارية إلى إجمالي الأصول المالية المصرفية، وتدل ارتفاع قيمة المؤشر على قلة ضغوط المنافسة بين البنوك على جذب المدخرات وتوجيهها للمستثمر، وهو ما يضعف من مستوى الكفاءة التشغيلية والتخصيصية للقطاع المصرفي، كما تدل على انخفاض حجم البدائل المالية المتنوعة التي تساهم في تغييرات العولمة المالية^(٣٦). أما على المستوى السوقي فعادةً ما تقاس كفاءة الأداء المالي بمعدل الدوران، ويشير إلى قيمة تداول الأسهم المقيدة بسوق المال كنسبة إلى رأس المال السوقي. وتعكس تلك النسبة نشاط سوق المال مقارنةً بحجمه. وكلما ارتفعت هذه القيمة عن الواحد الصحيح دل ذلك على كفاءة سوق المال^(٣٧).

٢-٢-٤ معيار التحول الهيكلي المالي: Financial Structure Change

يشير هذا المعيار إلى مدى تحول هيكل القطاع المالي إلى شكل أكثر نضجاً وتمشياً مع تطور النظام المالي العالمي. وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين التحول (النضج) الهيكلي الرأسى، والتحول (النضج) الهيكلي الأفقى.

ويشير المؤشر الأول إلى حدوث تغيرات ديناميكية للعناصر المكونة للقطاع المالي القائم، مثل تحول القطاع المالي المصرفي من وسائل الدفع الجارية وتقديم أوعية إيداعية تقليدية إلى خدمات ومشتقات مالية جديدة ومتنوعة وأكثر ابتكاراً. وعادةً ما يتم الاستناد إلى مجموعة من المؤشرات في هذا الصدد، منها، السيولة المحلية/ المفهوم الضيق لعرض النقود (M^2/M_1). وتدل ارتفاع قيمة هذا المؤشر عن الواحد الصحيح على زيادة الأهمية النسبية للمدخرات المالية مقارنةً بوسائل الدفع الجارية في صدد اتساع نشاط الوساطة المالية^(٣٨). كذلك السيولة الاجمالية/ المفهوم الضيق لعرض النقود (M^3/M_1). حيث يعكس هذا المؤشر زيادة الأهمية النسبية للأصول والودائع المالية المصرفية وغير المصرفية متنوعة الأجل مقارنةً بوسائل الدفع الجارية وذلك على مستوى الاقتصاد القومي ككل^(٣٩). أما معيار التحول الهيكلي الأفقى فينصرف إلى قياس مدى تحول هيكل القطاع المالي (حيث العمق أو النشاط) من أنظمة مستندة إلى قاعدة المصارف إلى أنظمة مستندة إلى قاعدة السوق. وتوجد عدة مؤشرات في هذا الصدد، منها: تحول هيكل حجم القطاع المالي (Size-Structure): ويشير إلى حجم رسملة سوق المال/ أصول مؤسسات الإيداع النقدي. أما المؤشر الثاني فهو تحول هيكل نشاط القطاع المالي (Activity-Structure) ويشير إلى قيمة التداول في سوق المال/ الإئتمان البنكي للقطاع الخاص. ويعكس المؤشران مدى حجم ونشاط أسواق المال في تأدية وظائف الوساطة المالية مقارنةً بالدور الذي يقوم به الجهاز المصرفي في هذا الصدد. حيث كلما زادت قيمة المؤشر كلما دل ذلك على التطوير المالي^(٤٠).

٢-٢-٥ الإنفتاح المالى: Financial Opening

يشير هذا المعيار إلى مدى قيام القطاع المالى بأداء وظائفه في بيئة خالية من القيود الحكومية (الكمية والإدارية والتنظيمية) التي تقيد من منح وتخصيص الائتمان، وبيئة خالية من وجود قيود على المعاملات المالية الدولية وعلى سعر الفائدة، ومن وجود عوائق على دخول المصارف الأجنبية، كما يشير المؤشر إلى مدى تلاشى القيود المفروضة على أسواق المال والسندات. وفي هذا السياق يتم الاستناد إلى مؤشر الحرية الاقتصادية للإنفتاح المالى، والذي يتضمن عديد من المؤشرات الفرعية التي تغطى جوانب الإنفتاح المالى. وكلما ارتفعت قيمة المؤشر الذي يتراوح بين (١٠ درجات) إلى (درجة واحدة) كلما دل ذلك على وجود قطاع مالى أكثر إندماجاً في تيار العولمة المالية، وهو ما يدفعه إلى تحسين قدرته التنافسية المحلية والعالمية^(٤١).

انطلاقاً مما سبق فإن مستوى التطوير المالى لا بد وأن يختلف ليس فقط بين الدول أو لنفس الدولة عبر الفترات الزمنية المختلفة، ولكن قد يختلف باختلاف هذه المعايير لنفس الدولة وفي نفس الفترة الزمنية، وهو ما ينعكس بدوره على اتجاه العلاقة السببية بين التطوير المالى والنمو الاقتصاد من جهة أولى، وعلى نوع وأولويات وبدائل السياسات اللازمة لتدعيم تنافسية القطاع المالى من جهة ثانية. وهو الأمر الذى يستوجب ضرورة قياس وتحليل العلاقة بين التطوير المالى بمختلف معاييرهِ والنمو الاقتصادى لعينة من الدول. وهو موضوع الجزء التالى.

الجزء الثالث

الإطار التطبيقي للبحث

مما لا شك فيه أن هناك علاقة ملموسة بين وجود نظام مالى متطور وبين النمو الاقتصادى. إلا أن السؤال الأهم هو... أيهما يتبع الآخر؟، وفي هذا الصدد فإن الأمر يقتضى تحليل وقياس العلاقة السببية بين تطوير الأداء المالى بمختلف معاييرها وبين النمو الاقتصادى وذلك لإستخلاص اتجاه العلاقة السببية بينهما. ومن ثم ينصرف الجزء الحالى إلى تحليل وقياس العلاقة بين التطوير المالى والنمو الاقتصادى للاستجابة على التساؤلات التالية:

- هل اتجاه العلاقة السببية بين التطوير المالى والنمو يختلف باختلاف معايير التطوير المالى؟
- هل يختلف اتجاه العلاقة باختلاف مستويات الدخل بين الدول، وباختلاف طول الفترة الزمنية؟
- أيهما أهم لدعم التطوير المالى؟ هل هو تعميق وتوسيع الهيكل المالى المستند الى الأساس المصرفى؟ أم توسيع الهيكل المالى لصالح زيادة الأهمية النسبية للأساس السوقى؟.
- ما هي السياسات الاصلاحية ذات الأولوية؟ هل سياسات تركز على اصلاح الهيكل التمويلي؟ أم سياسات تتجه لأولوية اصلاح القطاعات الحقيقية؟ وهل تكون سياسات طويلة الأجل؟ أم سياسات قصيرة الأجل؟.

١-٣ تحليل العلاقة بين التطوير المالى والنمو:

ينصرف الجزء الحالى إلى إجراء تحليل مقارنة لقيم مؤشرات التطوير المالى مع قيم معدلات النمو الاقتصادى فى عدد من الدول. ومما لا شك فيه أن العلاقة السببية بين التطوير المالى والنمو الاقتصادى قد تختلف بين الدول باختلاف مستويات الدخل، لذا سيتم تحليل وقياس العلاقة السببية بين التطوير المالى والنمو الاقتصادى للدول المصنفة إلى دول مرتفعة، ودول منخفضة، ودول ذات دخل متوسط مرتفع، ودول ذات دخل متوسط منخفض حتى تكون نتائج التحليل أكثر وضوحاً وأكثر توضيحاً للخيارات السياسية

اللازمة. وعلى هذا الأساس، وإستناداً الى البيانات المتوافرة حول مؤشرات التطوير المالى فقد وقع الاختيار على عينة من ٩٠ دولة مقسمة إلى دول مرتفعة الدخل (٣٢ دولة): وهي التى يزيد فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل عن ١٠٧٢٥ دولار سنوياً وفقاً لتصنيف البنك الدول لعام ٢٠٠٦، ودول ذات دخل متوسط مرتفع (١٤ دولة) والتى يزيد فيها متوسط دخل الفرد عن ٣٤٦٥ دولار ويقل عن ١٠٧٢٥ دولار سنوياً، ودول ذات دخل متوسط منخفض (٢٠ دولة) وهي التى يقل فيها متوسط الدخل السنوى للفرد عن ٣٤٦٥ ويزيد عن ٨٧٥ دولار، وأخيراً دول منخفضة الدخل (٢٩ دولة) والتى يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل عن ٨٧٥ دولار سنوياً.

- وفيما يتعلق بمصادر بيانات مؤشرات التطوير المالى لمجموعات الدول المختلفة فقد تم الحصول عليها من:

Thorsten Beck, Asli Demirguc-Kunt and Ross Levine "A New Database on Financial Development and Structure (1960-2006)" (with) New Data Updated September! ,

- أما بيانات النمو الاقتصادى فقد تم الحصول عليها من W.B indicators 2006

وفى هذا الصدد سيتم تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادى ومؤشرات التطوير المالى للأربع مجموعات من الدول، ووفقاً لكل معيار على حدة وذلك خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٥)، حيث لا تتوافر بيانات عديد من المؤشرات قبل عام ١٩٩٠، ثم يتم إجراء هذا التحليل للدول مصنفة حسب معدل النمو، ولكل معيار على حدة.

٣-١-١ العلاقة بين التطوير المالى والنمو (معيار الحجم):

الجدول التالى يوضح قيم مؤشرات معيار الحجم للتطوير المالى وذلك لمجموعات الدول المصنفة حسب متوسط نصيب الفرد من الدخل فى متوسط الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٥).

جدول (١) التطوير المالي (معايير الحجم) لدول العينة مصنفة حسب الدخل

الدول منخفضة الدخل	الدول متوسطة الدخل	الدول مرتفعة الدخل	الدول مرتفعة الدخل	
LMIC	LMIC	LMIC	LMIC	
				Z1
٣٦%	٢٤%	١٢%	٣,٥%	أصول البنك المركزي/إجمالي الأصول المالية
٥١%	٥٤%	٦٤%	٦٢,٥%	Z2
				أصول مؤسسات الإيداع النقدي/إجمالي الأصول المالية.
١٣%	٢٢%	٢٤%	٢٢%	Z3
				أصول المؤسسات المالية الأخرى/إجمالي الأصول المالية
١٢%	١١,٤%	١٠,٩%	٤%	Z4
				أصول البنك المركزي/الناتج المحلي الإجمالي
١٧%	٢٢%	٤٢%	٥٥%	Z5
				أصول مؤسسات الإيداع النقدي/ الناتج المحلي الإجمالي
٣,٧%	٩%	١٥%	٢٨%	Z6
				أصول المؤسسات المالية الأخرى/ الناتج المحلي الإجمالي
٢٨%	٢٨%	٥١%	٦٨%	Z7
				حجم رخصة سوق المال/ الناتج المحلي الإجمالي
١٤%	٢٩%	٣٨%	٥٧%	Z8
				قيمة السندات الخاصة/ الناتج المحلي الإجمالي
٢%	٨,٧%	٩%	٤٢%	Z9
				قيمة السندات الحكومية/ الناتج المحلي الإجمالي
٨%	١٣,٨%	١٤%	٤٥%	Z10
				السيولة الإجمالية/ الناتج المحلي الإجمالي.

يتلاحظ من البيانات السابقة أن نسبة أصول البنك المركزي لإجمالي الأصول المالية، ولاجمالي الناتج المحلي تفقد أهميتها مع الانتقال من الدول منخفضة الدخل إلى الدول مرتفعة الدخل، وفي المقابل تزداد الأهمية النسبية لأصول مصارف الإيداع النقدي والمؤسسات المالية الأخرى. وهو ما يعنى أن القطاع المالي في الدول مرتفعة الدخل يعد أكثر تطوراً عنه في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل. وتشير كذلك بيانات الجدول الى اتساع وعمق أسواق المال في الدول مرتفعة الدخل مقارنة بالدول ذات المستويات الأقل للدخل.

ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هو إذا كان الأداء المالي يختلف بين الدول مع اختلاف مستوى الدخل، فالى أي مدى يختلف بين الدول باختلاف معدلات نمو هذا الدخل. في هذا السياق تم حساب القيمة الوسيطة لمعدل النمو (*mean value*) داخل

دول العينة، وقد قدرت بـ ٢,٨٪. ثم تم مقارنة قيم مؤشرات التطوير المالي بين الدول الأعلى نمواً (والتي يزيد معدل نموها عن القيمة الوسيطة)، والدول الأقل نمواً (والتي يقل فيها معدل النمو عن القيمة الوسيطة) على النحو الذي يوضحه الجدول التالي.

جدول (٢) مؤشرات التطوير المالي للدول حسب معدل النمو (معايير الحجم)

المؤشر	الدول الأعلى نمواً	الدول الأقل نمواً
Z5	أصول مؤسسات الائدةاع النقدي/ الناتج المحلي الاجمالي	٧٢٪
Z6	أصول المؤسسات المالية الاخرى/ الناتج المحلي الاجمالي	١٢,٢٣٪
Z7	حجم رسملة سوق المال/ الناتج المحلي الاجمالي	٥٨٪
Z8	قيمة السندات الخاصة/ الناتج المحلي الاجمالي	٢٨٪
Z9	قيمة السندات الحكومية/ الناتج المحلي الاجمالي	٣٨٪
Z10	السيولة الاجمالية/ الناتج المحلي الاجمالي.	٧٨٪

يوضح الجدول السابق أن الدول التي تحقق معدلات للنمو تزيد عن القيمة الوسيطة (٢,٨٪) تحقق معدلات أعلى للتطوير المالي. والأمر الجدير بالذكر أن أعلى معدلات التطوير المالي تحققها اليابان وسنغافورة وماليزيا وسويسرا وألمانيا، حيث تعدت نسبة السيولة الاجمالية للناتج ١٠٠٪ لهذه الدول، وحققت ما يقرب من ٩٥٪ لنسبة الأصول المصرفية للناتج، وتجاوزت حصة رسملة سوق المال ١٢٠٪ للناتج المحلي الإجمالي، هذا في الوقت الذي حققت فيه معظم هذه الدول معدلات للنمو تتجاوز ٥٪. أما الدول التي حققت معدلات سالبة للنمو خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥)، وهي (فنزويلا، النيجر، مالاوي، بوروندي، الكونغو، الجابون، غانا، زائير، جواتا، هاييتي) فقد حققت أقل معدلات للتطوير المالي، حيث لم تتجاوز حصة الأصول المصرفية وغير المصرفية ١٧٪ و ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، ولم تتعدى نسبة السيولة الإجمالية ١٢٪، كما لم تتجاوز قيمة رسملة سوق المال للناتج المحلي الإجمالي ١٠,٨٪ في متوسط الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥).

٣-١-٢ العلاقة بين التطوير المالي والنمو ومعياري النشاط:

الجدول التالي يوضح قيم مؤشرات التطوير المالي من منظور النشاط والسيولة بين المجموعات المختلفة للدول حسب مستوى الدخل.

جدول (٣) التطوير المالي (معياري النشاط والسيولة) لدول العينة مصنفة حسب الدخل

المؤشر	دول مرتفعة الدخل HIC	دول ذات دخل متوسط متفجع UMIC	دول ذات دخل متوسط LMIC	دول منخفضة الدخل LIC
V1 الاتمان الممنوح للقطاع الخاص بواسطة البنوك / الناتج المحلي الاجمالي	٦٨٪	٤٠٪	٣٠٪	١٨٪
V2 الاتمان الممنوح للقطاع الخاص بواسطة البنوك والمؤسسات المالية الآخري/ الناتج المحلي الاجمالي	٨١٪	٤٧٪	٣٥٪	٢٤٪
V3 قيمة التداول في سوق المال كنسبة لناتج المحلي الاجمالي (معدل التبادل)	٤٥٪	١٢٪	٥٪	٤,٨٥٪

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن الدول ذات المستوى المرتفع للدخل تحقق مستويات أعلى للإتمان الممنوح للقطاع الخاص سواء كان يتم بواسطة القطاع المصرفي أم بواسطة القطاع المالي غير المصرفي. وفيما يتعلق بمؤشر القيمة الكلية للتداول في سوق المال كنسبة للناتج المحلي الإجمالي فإنه يصل إلى أقصاه للدول ذات الدخل المرتفع، بينما وصل إلى أدنى قيمة له للدول منخفضة الدخل.

وفيما يتعلق بأداء القطاع المالي بين الدول مختلفة النمو فيوضحها الجدول التالي.

جدول (٤) مؤشرات التطوير المالي للدول حسب معدل النمو (معياري النشاط والسيولة)

الدول الأعلى نموًا	الدول الأدنى نموًا	المؤشر	
٣٩٪	٧٤٪	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بواسطة البنوك / الناتج المحلي الإجمالي	V1
٤٢٪	٨٨٪	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بواسطة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى/ الناتج المحلي الإجمالي	V2
١٢٪	٤٤٪	قيمة التداول في سوق المال كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (معدل التبادل)	V3

يشير الجدول السابق إلى وجود فجوة واسعة بين التطوير المالي من منظور النشاط باختلاف معدلات النمو الاقتصادي. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أن أعلى الدول نموًا والتي حققت معدلات للنمو تفوق ٥٪ حققت قيمة تزيد عن ١١٠٪ للإئتمان الخاص الممنوح بواسطة المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية. ومن جهة أخرى تقع أقل الدول نموًا - والتي تحقق معدلات سالبة للنمو (٠,٥٪) في متوسط الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥) في أدنى هرم التطوير المالي، حيث لم يتعدى الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من كافة المؤسسات المالية ١٨٪ كنسبة للناتج المحلي الإجمالي. وفيما يتعلق بالقيمة التبادلية في سوق المال كنسبة للناتج المحلي الإجمالي فإن الدول ذات المستويات الأعلى لمعدل التبادل تتسم بأعلى معدلات للنمو مقارنةً بالدول الأخرى. حيث بينا حققت كل من اليابان وسنغافورة وهونج كونج وكوريا وماليزيا وأسبانيا وهولندا أعلى مستوى لهذا المؤشر (٧٥٪ في المتوسط)، فقد حققت فيه تلك الدول معدلات للنمو تفوق ٤٪ في المتوسط، ومن جهة أخرى لم تتجاوز هذه النسبة ٣,٤٪ للدول التي حققت معدلات سالبة للنمو خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥).

٣-١-٣ العلاقة بين التطوير المالي والنمو (معياري الكفاءة):

تشير بيانات الجدول التالي إلى أنه كلما اتجه مستوى الدخل للارتفاع كلما اقترن بذلك انخفاض درجة التركيز في القطاع المصرفي، وانخفاض صافي هامش الفائدة الأمر

◆ العلاقة السببية بين معايير التطوير المالي والنمو الاقتصادي .. ◆

الذى يشير الى زيادة درجة المنافسة المصرفية، وانخفاض مستوى القيود التنظيمية، وهو ما يشف عن تنوع وتزايد نشاط المؤسسات المالية المختلفة.

وفىما يتعلق بمعدل الدوران - والذى يعد من أكثر المؤشرات الدالة على كفاءة سوق المال - فقد وصل لأدنى قيمة له فى الدول منخفضة الدخل، وهو ما يؤكد ليس فقط على انخفاض درجة السيولة وانحسار نشاط سوق المال فى تلك الدول، بل يدل كذلك على وجود درجة عالية من التركيز فى سوق المال، ووجود عديد من القيود المؤسسية والتنظيمية تحول دون توسيع قاعدة التعامل فى سوق المال، علاوة على قلة الادوات والبدائل الاستثمارية المتاحة فى سوق المال، فضلاً عما تتسم به أسواق المال من تقلب وتذبذب مستمر للأسعار، وذلك بسبب ضيق سوق المال فى تلك الدول، وانخفاض كفاءة تلك الأسواق فى ممارسة عمليات التوجيه والمراقبة.

جدول (٥) التطوير المالى (معيار الكفاءة) لدول العينة مصنفة حسب الدخل

المؤشر	الدول مرتفعة الدخل HIC	الدول ذات الدخل متوسطة مرتفع EMIC	الدول ذات الدخل منخفضة LMIC	الدول منخفضة الدخل LIC
F1 صافي هامش الفائدة لاجهالى الأصول المدرة لعاائد	٣٪	٤٪	٦,٨٪	٧٪
F2 درجة التركيز المصرفى	٦٠٪	٦٤٪	٧٢٪	٧٨٪
F3 معدل الدوران	٦٤٪	٢٦٪	٢٥,٨٩٪	١٦٪

وفىما يتعلق بعلاقة مؤشرات التطوير المالى بمعدلات النمو فيوضحها الجدول التالى.

جدول (٦) مؤشرات التطوير المالي للدول حسب معدل النمو (مقياس الكفاءة)

الدول المتقدمة	الدول النامية	الدول الأقل نمواً	المؤشر
F1	صافي هامش الفائدة لاجمالي الأصول المدرة لعائد	٤,١٪	٦,٦٪
F2	درجة التركيز المصرفي	٦٠٪	٧٥٪
F3	معدل الدوران	٦٨٪	١٣٪

فكما تشير بيانات الجدول رقم (٦) أن أقل مستويات التركيز المصرفي، وأقل قيمة لهامش الفائدة، وأعلى قيمة لمعدل الدوران تتحقق في غالبية الدول التي يزيد معدل نموها عن القيمة الوسيطة. والجدير بالذكر أن الدول التي زاد معدل نموها في متوسط الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥) عن ٥٪ مثل كوريا الجنوبية واليابان وماليزيا وتايوان وتايلاند وإسبانيا بلغت فيها درجة التركيز المصرفي وهامش الفائدة، ومعدل الدوران نحو ٣٠٪، ٢,٧٪، و٨٨٪ على التوالي، وعلى الجانب الآخر فإن الدول التي شهدت معدلات سالبة للنمو في متوسط تلك الفترة فقد بلغت قيم المؤشرات السابقة بها ٩٥٪، ١٠٪، ١٪ على التوالي في متوسط الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥).

٣-١-٤ العلاقة بين التطوير المالي والنمو (مقياس التحول الهيكلي):

تنصرف مؤشرات التطوير المالي وفقاً لهذا المقياس إلى إلقاء الضوء على الأهمية النسبية لكل من حجم ونشاط هيكل القطاع المالي المستند إلى مؤشرات مصرفية مقارنة بهيكل القطاع المالي المستند إلى مؤشرات غير مصرفية (قاعدة السوق). والجدول التالي يوضح الاختلاف في الأداء المالي من منظور هذا المقياس بين الدول مصنفة حسب الدخل.

جدول (٧) التطوير المالي (معييار التحول الهيكلي) لدول العينة مصنفة حسب الدخل

الدول منخفضة الدخل LIC	الدول متوسطة الدخل LMIC	الدول المرتفعة الدخل UMIC	الدول مرتفعة الدخل HIC	المؤشر	
١,٧	٣,٢	٥,٢	٦,٥	$M2/M1$	ST1
١,٠٧	١,٢٢	١,٤٨	١,٩٣	$M3/M2$	ST2
%٥٥	%٧٠,٣	%٧٩,٦	%١٠٧	معدل الدوران/ أصول مصارف الايداع التقدي كنسبة للناتج	ST3=(F3/Z5)
%٢٦,٩	%١٦,٧	%٣٠	%٦٦	معدل التبادل/ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بواسطة القطاع المصرفي	ST4=(V3/V1)

يشير الجدول السابق الى أن القطاع المالي للدول منخفضة الدخل يتسم بالتخلف وعدم النضج، حيث تستحوذ وسائل الدفع الجارية والمنتجات والأدوات الادخارية المصرفية على معظم مكونات السيولة الاجمالية في غير صالح المدخرات والمستقات والابتكارات المالية الجديدة. كما تقل أهمية القطاع المالي المستند الى قاعدة السوق مقارنةً بالقطاع المالي المستند الى قاعدة المصارف في الدول ذات المستويات الأقل للدخل:

وفيمما يتعلق بعلاقة معيار التحول الهيكلي والنمو الاقتصادي فيوضحه الجدول

التالي.

جدول (٨) مؤشرات التطوير المالي للدول ومعدل النمو (معييار التحول الهيكلي)

الدول الأقل نمواً	الدول الأعلى نمواً	المؤشر
٢,٤٠	٨,٤٦	ST1
١,٢٧	١,٨١	ST2
%٥٠	%٨٠,٧٤	ST3 (F3/Z5)
%٣٣	%٨٦	ST4(V3/V1)

أظهرت البيانات أن الدول التي تحصل على أعلى قيمة للمؤشرات السابقة هي تلك التي تحقق أعلى معدلات للنمو. وفي هذا السياق تحصل كل من سنغافورة وماليزيا وشيلي وهونج كونج على قيم تتجاوز ١٥٠٪ للمؤشرين الثالث والرابع ($ST3$, $ST4$)، ومن

جهة أخرى فإن الدول ذات المعدلات السالبة للنمو (مثل نيبال، هندورس، كوستاريكا، بانما) حققت أقل قيم، حيث بلغت قيمة هذين المؤشرين ما يتراوح من ١٢٪ إلى ٢٠٪.

٣-١-٥ التطوير المالي والنمو (معياري الانفتاح المالي):

ينصرف مؤشر الحرية الاقتصادي للبنوك والتمويل إلى قياس مستوى الانفتاح المالي في الدول المختلفة.

جدول (٩) التطوير المالي (معياري الانفتاح المالي) لدول العينة مصنفة حسب الدخل

الدول منخفضة الدخل	الدول ذات دخل متوسط منخفض	الدول ذات دخل متوسط مرتفع	الدول مرتفعة الدخل HIC	المؤشر	
LIC	LMIC	UMIC		الانفتاح المالي	P
٦,٦	٧,٥	٨,٢	٨,٧		

تظهر بيانات الجدول السابق أن الدول مرتفعة الدخل لديها قطاعاً مالياً أكثر إنفتاحاً، بمعنى أقل خضوعاً للتدخلات الحكومية. كما تؤكد البيانات على أن مجموعة الدول ذات المعدل المرتفع للنمو تحصل على أعلى قيمة لهذا المؤشر ٨,٧ درجة في المتوسط وذلك خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥)، بينما تبلغ القيمة المتوسطة لهذا المؤشر لمجموعة الدول منخفضة النمو نحو ٦,٦ درجة. والجدير بالذكر أن الدول ذات المعدلات السالبة للنمو قد حصلت على أقل قيمة لهذا المؤشر (٣ درجات) وذلك في متوسط الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥).

مجمّل التحليل السابق هو أن:

١. الدول ذات المستويات الأعلى للدخل يكون لديها نظاماً مالياً أكثر تطوراً، وهيكل مالياً أكثر اعتماداً على قاعدة السوق، وقطاعاً مصرفياً أكثر تنافسية وأقل تركزاً، كما لديها أسواقاً للمال أكثر عمقاً ونشاطاً وكفاءة. بينما الدول ذات المستويات المنخفضة للدخل لديها نظاماً مالياً أكثر تركزاً، وأكثر اعتماداً على قاعدة المصارف، وقطاعاً مصرفياً أقل تنافسية وأكثر تركزاً، وأسواقاً للمال أقل عمقاً ونشاطاً، وكفاءة.

٢. تدنى معدلات نمو نصيب الفرد من الدخل يقترن بوجود هيكل ونظام متخلف للوساطة المالية، سواء كان ذلك الهيكل مستنداً الى قاعدة السوق أم قاعدة المصارف.

على الرغم مما أفاده التحليل السابق باقتران التطوير المالي بزيادة النمو الاقتصادي، إلا أنها لا تقطع الشك باليقين بخصوص وجود علاقة معنوية بينهما من أساسه، وباتجاه العلاقة السببية بينهما. وهو ما يستدعي قياس العلاقة بين التطوير المالي والنمو الاقتصادي بصورة كمية.

٢-٢ الإطار القياسي:

ينصرف الجزء القياسي إلى اختبار الفرضية الأساسية للبحث، والتي تفيد بوجود علاقة سببية غير محددة الاتجاه بين النمو الاقتصادي والتطوير المالي، وأن العلاقة السببية بين التطوير المالي والنمو الاقتصادي قد تختلف في اتجاهها باختلاف معايير التطوير المالي، ومستويات الدخل بين الدول، وبين الأجل القصير والأجل الطويل. وفي هذا السياق ولإختبار الفرضيات السابقة لابد من استخدام عدد من النماذج القياسية المناسبة في هيكلتها وصياغتها مع مضمون الفرضيات السابقة.

١-٢-٣ التوصيف النظري للنموذج القياسي:

تتمثل نقطة البداية في تقدير أثر التطوير المالي -بمختلف معايير قياسه على النمو الاقتصادي. وفي هذا الإطار يتم تقدير النموذج التالي:

$$G = \alpha_0 + \alpha_1 FD + \alpha_2 X + \varepsilon_i \quad (1)$$

حيث المتغير التابع هو معدل نمو نصيب الفرد من الدخل (G)، أما (FD) فتتمثل في متغير التطوير المالي باستخدام المؤشرات السابقة، أما X فتتضمن مجموعة من المتغيرات التفسيرية الحاكمة (*Controlling Variables*) والتي تتضمن العوامل الأخرى المؤثرة في النمو، أما ε_i فتتمثل عنصر الخطأ العشوائي.

وتتمثل أهم المتغيرات التفسيرية التي يتم إدراجها في المعادلة السابقة -استناداً إلى عديد من الدراسات السابقة في هذا الإطار- في متغيرات تعبر عن رأس المال البشري: مثل

معدل القيد بمراحل التعليم المختلفة، أو مؤشر التنمية البشرية، -ومن المتوقع أن يكون تأثيره موجب على النمو. الاستهلاك الحكومي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي، -ومن المتوقع أن يكون تأثيره سالب على النمو. معدل التضخم، -ومن المتوقع أن يكون له آثار سالبة على النمو. الانفتاح التجاري (الصادرات + الواردات / الناتج)، -ومن المتوقع أن يكون تأثيره موجب على النمو. معدل الاستثمار المحلي، -ومن المتوقع أن يكون تأثيره على النمو موجب. متغيرات سياسية وتشريعية (تعبير عن الاستقرار السياسي)، ومتغيرات تتعلق بالفساد الإداري، وحفظ النظم والقوانين، والديمقراطية والحرية المدنية.

وفيما يتعلق بمصادر البيانات فإن بيانات التطوير المالي يتم الحصول عليها إما من:

Thorsten Beck , Asli Demirguc-Kunt and Ross Levine "A New Database on Financial Development and Structure (1960-2006)" (with) New Data Updated September! 2006..

أما بيانات معدل النمو والمتغيرات التفسيرية الأخرى فقد تم الحصول عليها من مصادر مختلفة:

W.B indicators, Human Development report; UN, Freedom House, Index of Economic Freedom; The Heritage Foundation, Transparency Report, (Various Issues) .

أما عينة الدول فتتمثل في الدول التي تم الاستناد إلى بياناتها في التحليل (٩٥ دولة) وسيتم إعادة تصنيفها إلى: دول مرتفعة الدخل (٤٦ دولة : تتضمن الدول مرتفعة الدخل + الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع)، ودول منخفضة الدخل (٤٩ دولة : تتضمن الدول منخفضة الدخل + الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض). والهدف من هذا التقسيم هو توسيع حجم العينة، حيث سيتم تقدير النموذج السابق لكل مجموعة على حدة. وفيما يتعلق بفترة التقدير فستكون خلال الفترة (١٩٨٩-٢٠٠٤) وذلك بسبب عدم توافر بيانات عديد من المتغيرات، خاصة المتعلقة بسوق الأسهم والسندات قبل عام ١٩٨٩. وبذلك يصبح إجمالي عدد المشاهدات للمجموعة الأولى باستخدام طريقة تجميع السلاسل الزمنية مقطعية: ٦٩٠ [٤٦ دولة × ١٥ سنة] للدول مرتفعة الدخل، و ٧٣٥ [٤٩ دولة × ١٥ سنة] للدول منخفضة الدخل.

٣-٢-٢ المنهج القياسي:

يمكن استخدام أسلوبين للتقدير، وهما: أسلوب التعميم اللحظي، واختبار جرانجر للسببية.

أولاً: أسلوب التعميم اللحظي

Generalized Method-of-Moments (GMM) dynamic Panel estimators

يهدف هذا الأسلوب إلى التصدي لبعض مشكلات القياس، ومنها وجود علاقة آنية (Simultaneously) بين المتغيرات، ووجود علاقة متحيزة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (Potential Biases) بسبب العلاقة الآنية، ووجود متغيرات مسقطه من النموذج (Omitted Variable)، ووجود علاقة ظاهرة وليست حقيقية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تكون راجعة فقط إلى آثار أو خصائص عشوائية غير مشاهدة للدول محل العينة (Unobserved Country-Specific Effects)، كما يتصدى النموذج لمشكلة أن تكون العلاقة المعنوية بين المتغيرين راجعة إلى وجود علاقة سببية معاكسة تنجبه من المتغير التابع للمتغير المستقل وليس العكس (Reverse Causation) (٤٣). وفي هذا السياق فإن المعادلة التي يتم تقديرها باستخدام هذا الأسلوب التقديرى تتخذ الشكل التالى:

$$\Delta y = \alpha \Delta y_{t-1} + B \Delta X + \Delta \varepsilon \quad (2)$$

ويعمل النموذج السابق فى ظل توافر مجموعة من الشروط اللحظية (Moment Conditions)، وهى عدم وجود ارتباط سلسلى للأخطاء، وعدم وجود ارتباط بين القيم المبطأة للمتغيرات التابعة $(Y_{t-1} Y_{t-2})$ والخطأ العشوائى، وعدم وجود ارتباط خطى بين المتغيرات التفسيرية مع بعضها بعضاً، إضافة إلى استقلال العلاقة بين قيم المتغيرات التفسيرية والقيم المستقبلية للخطأ العشوائى، أى أن المتغيرات التفسيرية تعتبر متغيرات خارجية exogenous. وللتغلب على المشكلة الآنية يتم استخدام عدد من المتغيرات الوسيطة instruments للمتغير التفسيري محل الاختبار - التطوير المالى - وذلك حتى يكون أثر المتغيرات التفسيرية على النمو (المتغير التابع) يتم - ليس من خلال آثار متداخلة

للمتغيرات التفسيرية ولكن - من خلال وجود هذه المتغيرات الوسيطة. وفي هذا السياق فإن الشرط الإضافي هنا هو أن المتغيرات الوسيطة لا ترتبط بالخطأ العشوائي، بمعنى أنها تؤثر على المتغير التابع فقط من خلال المتغيرات التفسيرية.

استناداً إلى ما سبق فإنه وفقاً للنموذج السابق فإن تأثير المتغير التفسيري على المتغير التابع يعكس فقط أثر المكون الخارجى للمتغير التفسيري (محل الاختبار)، ويكون هذا الأثر وحيد الاتجاه من المتغير التفسيري للمتغير التابع، كما أنه أثر طويل الأجل.

ولتأكيد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين سيتم اللجوء الى اختبار جرانجر للسببية وذلك باستخدام العلاقة التالية، حيث تتجه العلاقة من X الى Y .

$$y_t = \sum_{i=1}^h \alpha_{1i} y_{t-i} + \sum_{i=1}^k \beta_{2i} x_{t-i} + \varepsilon_t \quad (3)$$

ولاختبار العلاقة المعاكسة من Y الى X يتم استخدام المعادلة التالية:

$$x_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^m \beta_{1i} x_{t-i} + \sum_{i=1}^n \beta_{2i} y_{t-i} + \zeta_t \quad (4)$$

ويمكن تحويل نموذج جرانجر لاختبار علاقة سببية طويلة الأجل باستخدام الفروق الأولى للمتغيرات، كما سيتم استخدام القيم المبطة الأولى للمتغيرات في الأجل القصير ($h, k, m, n = 1$)، والقيم المبطة الثانية في الأجل الطويل ($h, k, m, n = 2$).

٣-٢-٣ عرض وتحليل نتائج التقدير

يتضمن الجزء الحالى نتائج التقدير باستخدام اختبار جرانجر للسببية، ثم باستخدام أسلوب التعميم اللحظي:

٣-٢-٣-١ نتائج اختبار جرانجر للسببية

يوضح الجدول التالى نتائج تقدير العلاقة السببية بين التطوير المالى والنمو الاقتصادى باستخدام اختبار جرانجر للسببية وذلك في الأجل القصير والطويل. والجدير

بالذكر أن الجدول يتضمن فقط النتائج المعنوية، أما النتائج غير المعنوية فتم استبعادها من عرض النتائج.

جدول (١٠): نتائج تقدير اختبار جرانجر للسببية

معايير التنمية البشرية					
		$H_0: \alpha = 0$	$F = F_{(1, 10)}$	$MD = F_{(1, 10)}$	$C = F_{(1, 10)}$
Z5	Hlc	(5.7) *	-	(14.2) *	(8.1) *
	Llc		-	(14.6) *	(6.2) *
Z6	Hlc	(10.5) *	-	(21.2) *	(3.5) ***
	Llc		-	(4.6) **	(3.8) ***
Z10	Hlc	(10.21) *	-	(17) *	(3.68) ***
	Llc		-	(10.82) *	(8.91) *
Z7	Hlc	-	-	(18.2) *	(6.31) *
	Llc	-	-	-	(9.65) *
Z8	Hlc	-	-	(5.3) **	(2.8) ***
	Llc	-	-	-	(7.43) *
Z9	Hlc	-	-	-	(9.1) *
	Llc	-	-	-	(3.4) ***
معايير التنمية الاقتصادية					
V2	Hlc	(11.08) *	-	(10.85) *	(14.02) *
	Llc		-	(2.56) *	(18) *
V3	Hlc	-	-	(13.75) *	(8.25) *
	Llc	-	-	-	(10.35) *
معايير الكفاءة والنتائج المالية					
F2	Hlc	-	-	-	-
	Llc	-	-	(3.8) ***	-
F3	Hlc	-	-	(10.1) *	(3.8) ***
	Llc	-	-	-	(4.4) **
معايير النمو الهيكلي					
M3/M1	Hlc	(11.08) *	-	(3.85) **	(7.02) *
	Llc		-	(5.2) **	(5.9) **

ST3	Hlc	(4.25) *	(6.9) *	(10.1) *	(3.8) ***
	Llc	-	-	(5.39) *	(14.1) *
ST4	Hlc	((7.33) *	(12.5) *	(19.65) *	(4.35) **
	Llc	-	-	(6.54) *	(3.05) ***
P	Hlc	(8.3) *	-	(4.1) **	-
	Llc	(3.98) **	-	-	-

F.D مؤشر التطوير المالي، *G* معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي،

S.R تشير الى الأجل القصير، *L.R* تشير الى الأجل الطويل

Hlc الدول مرتفعة الدخل، *Llc* الدول منخفضة الدخل، (*)، (**)، (***) النتائج

معنوية عند مستوى ١%، ٥%، ١٠% على التوالي

أولاً : معيار الحجم

١. أظهرت نتائج التقدير تحقق فرضية العرض في الأجل القصير للدولة مرتفعة الدخل فقط، وذلك لبعض مؤشرات الحجم المطلق للتطوير المالي. علماً بأن هذه العلاقة تثبت معنويتها فقط لمؤشري نسبة الأصول المصرفية للنتائج المحلي الإجمالي (*Z5*)، ونسبة أصول المؤسسات المالية الأخرى للنتائج المحلي الإجمالي (*Z6*). ويرجع ذلك الى أن ضيق حجم السوق المحلي في الدول منخفضة الدخل لا يسمح بإقامة وحدات مصرفية كبيرة الحجم تتمتع بوفورات كبيرة الحجم، ومن جهة أخرى فإن انخفاض مستوى الدخل يؤدي إلى انخفاض كل من العرض والطلب على الإئتمان المصرفي ووسائل التمويل المتنوعة، وهو ما يعوق نمو النظام المالي بشقيه المصرفي والسوقي مقارنةً بحجم الاقتصاد القومي، الأمر الذي يقلل من مساهمة القطاع المالي في النمو الاقتصادي للدول منخفضة الدخل^(٤٣). أما في الدول مرتفعة الدخل فإن وجود أسواق متسعة الحجم من شأنه وجود قطاع مالي متسع، وهو ما يسمح بتحقيق وفورات النطاق، ومن ثم تحقق معدلات عالية للنمو الاقتصادي، الأمر الذي يجعل القطاع المالي قائداً - وليس تابعاً للنمو في المدى القصير. أما في الأجل الطويل فإن النتائج تؤيد

وجود علاقة مزدوجة الاتجاه بين مؤشرات الحجم المطلق والنمو الاقتصادي وذلك لكل من الدول مرتفعة ومنخفضة الدخل، حيث أنه في المراحل الأولى للتنمية «الأجل القصير» فإن القطاع المالي يقوم بتحويل الموارد من القطاعات التقليدية ذات العوائد المنخفضة إلى قطاعات حديثة ذات عوائد مرتفعة، وهو الأمر الذي يجعل التطوير المالي قائداً للنمو في المدى القصير، أما في الأجل الطويل ومع إرتفاع مستويات الدخل والتنمية فيترتب عندئذ على زيادة معدلات النمو الاقتصادي تنوع فرص الاستثمارات المربحة، وزيادة حجم الأصول المالية والأرباح المتراكمة للشركات، الأمر الذي يؤدي الى زيادة حجم الطلب على الأصول المالية المتنوعة، وهو ما يزيد من مساهمة القطاع المالي المصرفي والسوقي في الاقتصاد القومي، ومن ثم يزيد النمو الاقتصادي، وتصبح العلاقة بين التطوير المالي والنمو مزدوجة الاتجاه^(٤٤).

٢. أظهرت نتائج التقدير الموضحة بالجدول السابق تحقق فرضية العرض للدول مرتفعة الدخل في **الأجل القصير** لمؤشر السيولة الإجمالية كنسبة للنتائج المحلى الإجمالى (Z10)، بينما لم تظهر النتائج أي علاقة سببية بين هذا المؤشر والنمو للدول منخفضة الدخل. وتفسير ذلك أنه في الدول منخفضة الدخل تتمثل معظم مكونات السيولة الإجمالية في وسائل الدفع الجارية، وتنصرف معظمها إلى تمويل المعاملات الإستهلاكية والاستثمارية قصيرة الأجل، وهو ما يضعف من مساهمة نسبة السيولة الإجمالية في النمو، علاوة على ما يتسم به الهيكل الاقتصادي للدول منخفضة الدخل من تباطؤ وجهد نسبي، وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض الطلب على التمويل، وبصفة خاصة الأوعية الإدخارية المتطورة^(٤٥). أما في **الأجل الطويل** فتؤكد الشواهد على وجود علاقة مزدوجة الاتجاه بين السيولة الإجمالية والنمو سواء للدول مرتفعة أم منخفضة الدخل. حيث أنه مع زيادة مستويات التنمية الاقتصادية يزيد الطلب على الخدمات المالية الجديدة سواء كانت مصرفية أو غير مصرفية وذلك لتمويل فرص الاستثمار التي يولدها النمو في ظل سوق متسع، وهو ما يولد ضغوطاً لإنشاء قطاع مالي أكثر نضجاً

وتنوعاً وابتكاراً، الأمر الذي من شأنه زيادة السيولة الإجمالية لحجم الاقتصاد القومي، وهو ما ينجح في تحقيق معدلات عالية للنمو في الأجل الطويل^(٤٦).

٣. أكدت نتائج التقدير فيما يتعلق بمؤشر حجم رسملة سوق المال للنتائج المحلى الإجمالى (Z7) عدم وجود أي علاقة سببية في الأجل القصير للمجموعتين من الدول. حيث أن الطبيعة المؤسسية والتنظيمية والمتقلبة لأسواق المال تتطلب مرور فترة زمنية طويلة نسبياً حتى يكون سوق المال قادراً لأن يصبح ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي. أما في الأجل الطويل فتتحقق فرضية الطلب للدول منخفضة الدخل، بينما في الدول مرتفعة الدخل فالعلاقة مزدوجة الاتجاه. ويرجع ذلك الى أن الدول مرتفعة الدخل تتسم أسواقها المالية بالكفاءة والعمق والإتساع، الأمر الذي يجعل أسعار أوراقها المالية، ومن ثم حجم رأس المال السوقى مؤشراً مسبقاً وموثوقاً به للمعدلات المستقبلية للنمو الاقتصادي^(٤٧). أما في الدول منخفضة الدخل حيث يسود نمط الاستثمارات صغيرة النطاق والأكثر تفضيلاً للتمويل المصرفي قصير ومتوسط الأجل، علاوة على ضيق وجود السوق المحلى مما يؤدي إلى انخفاض عدد المؤسسات والقطاعات المتعاملة في سوق المال، وهو ما يجعل أسواق المال في تلك الدول أضعف من أن تظهر أي علاقة سببية مع النمو في المدى القصير والطويل، علاوة على أن القيود المؤسسية والتنظيمية المعقدة التي تتسم بها تلك الدول تجعل أسواقها المالية ضعيفة وأكثر استجابة لتقلبات النمو^(٤٨).

٤. وفيما يتعلق بحجم رسملة سوق السندات «الخاصة والحكومية» كنسبة للنتائج المحلى الإجمالى أظهرت نتائج التقدير في الأجل القصير عدم وجود أي علاقة سببية بين مؤشرات القيمة السوقية للسندات الخاصة والحكومية ومعدلات النمو سواء للدول مرتفعة أم منخفضة الدخل. أما في المدى الطويل توجد علاقة مزدوجة الاتجاه بين مؤشرات سوق السندات الخاصة ومعدل النمو للدول مرتفعة الدخل، كما تتحقق فرضية الطلب للسندات الحكومية. حيث إن زيادة النمو الاقتصادي من شأنها توليد فرص جديدة للاستثمار، الأمر الذى يدفع الشركات الخاصة إلى طرح وإصدار سندات

لتمويل استثماراتها طويلة الأجل، ونظراً لما تتمتع به السندات الخاصة من قدرة على تلبية الإحتياجات التمويلية المتنوعة للمستثمرين، فإن هذه الزيادة في حجم السندات تؤدي إلى نمو الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، الأمر الذي يولد طلباً جديداً على السندات الخاصة، لذا فإن العلاقة تكون مزدوجة الاتجاه. أما فيما يتعلق بالسندات الحكومية، حيث يقترن بزيادة النمو اتساع النفقات الحكومية، وهو ما يؤدي إلى لجوء الحكومة إلى إصدار سندات لتمويل عجز الموازنة العامة، وهذه السندات الحكومية لا تمارس بدورها أثراً ملحوظة على النمو، حيث أنها غالباً ما تكون غير متنوعة، ولا تلبي كل المطالب والإحتياجات التمويلية، الأمر الذي يجعلها تابعة للنمو أكثر من كونها قائدة له. أما في الدول منخفضة الدخل فإن النتائج تؤيد فرضية الطلب في الأجل الطويل فقط سواء للسندات الخاصة أو الحكومية. حيث أنه مع إتساع حجم الأسواق، فإن زيادة معدلات النمو الاقتصادي قد تؤدي إلى زيادة الطلب على السندات كمصدر للتمويل. استناداً إلى زيادة الأسعار في سوق المال والتي تعكس بدورها معدلات النمو المرتفعة، أكثر من كونها انعكاساً لمعدلات الربحية^(٤٩).

ثانياً: معيار النشاط والسيولة

١. تظهر نتائج التقدير بالجدول السابق تأييد فرضية العرض للدول مرتفعة الدخل فقط في الأجل القصير، لمؤشر الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص بواسطة المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (V2). حيث تؤدي زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى زيادة حجم وكفاءة الاستثمار في الدول مرتفعة الدخل، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة النمو الاقتصادي. أما في الدول منخفضة الدخل فإن الائتمان المحلي عادةً ما يكون موجهاً معظمه إلى تمويل الاستثمارات قصيرة الأجل، علاوة على سيادة الاحتكار الذي يقلل من إمكانية حصول المنشآت الخاصة على القدر المطلوب من الائتمان، وهو ما يقلل من فاعلية الائتمان المحلي في زيادة النمو في المدى القصير^(٥٠). أما في الأجل الطويل فتوجد علاقة مزدوجة الإتجاه سواء للدول منخفضة أم مرتفعة الدخل. حيث مع تراكم المعارف والخبرات الفنية والتنظيمية

والبشرية والتمويلية، وإتساع حجم ونطاق السوق فسوف ينعكس ذلك إيجابياً على حجم وكفاءة الاستثمارات التي يتجه إليها الائتمان المحلي، وهو الأمر الذي يؤدي الى زيادة الائتمان الموجه للقطاع الخاص، هكذا تتولد حلقة دائرية بين الائتمان والنمو الاقتصادي.

٢. أشارت نتائج التقدير إلى عدم وجود أي علاقة سببية بين مؤشر قيمة التداول في سوق المال كنسبة للنتائج المحلي الاجمالي (V3) والنمو للدول مرتفعة أم منخفضة الدخل في **الأجل القصير**. بينما تؤكد النتائج في **الأجل الطويل** وجود علاقة مزدوجة الاتجاه للدول مرتفعة الدخل، بينما تتحقق فرضية الطلب للدول منخفضة الدخل. وذلك لأن الدول مرتفعة الدخل تتسم بوجود أسواق مال متسعة وعميقة وتغطي قطاع عريض من الاقتصاد القومي، لذا فإن إرتفاع القيمة التبادلية للأسهم المتداولة في السوق كنسبة لحجم الاقتصاد القومي من شأنه توليد كمية كبيرة من المدخرات السائلة والتي يعاد استثمارها من جديد، وهو ما يؤدي بدوره إلى تسارع معدلات النمو والتي تعمل على توليد فوائض مالية ضخمة تتجه للتوظيف في سوق المال، علاوة على قيام المشروعات القائمة والجديدة بطرح مزيد من الأسهم للاستفادة من السيولة العالية التي توفرها أسواق المال، وهكذا ترتفع من جديد القيمة التبادلية لسوق المال. أما في الدول منخفضة الدخل فبسبب انخفاض حجم أسواقها المالية، وقلة عدد الشركات المقيدة بها، وبسبب هشاشة سوق المال في تلك الدول فإن أي تغيير يطرأ في معدلات النمو الاقتصادي إنما ينعكس على أسعار الأسهم المتداولة في سوق المال، الأمر الذي يجعل زيادة القيمة التبادلية تابعة لزيادة النمو وليس العكس^(٥١).

ثالثاً: معيار الكفاءة

١. أيدت نتائج إختبار السببية تدعيم فرضية العرض في **الأجل الطويل** فقط لمؤشر التركيز المصرفي (F2) وذلك في الدول منخفضة الدخل، بينما لا تؤيد النتائج وجود أي علاقة سببية لهذا المؤشر مع النمو للدول مرتفعة الدخل. ويمكن تفسير النتيجة السابقة بأن زيادة درجة التركيز المصرفي إنما يعنى أن القطاع المصرفي - وهو الشكل الأكثر سيادة في

الدول منخفضة الدخل - يعمل في ظل بيئة إحتكارية، وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي، مما ينعكس سلباً على كفاءة تخصيص الموارد، وهو ما يؤثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي. أما في الدول مرتفعة الدخل فإن غياب مثل هذه العلاقة قد يكون مرجعه الى عمق وكفاءة أداء القطاع المصرفي بما يجعله يولد وفورات الحجم -مع زيادة درجة التركيز المصرفي- وحيث أن الأسواق الخاصة بتلك الدول تتسم بالاتساع فمن ثم تكون قادرة على استيعاب تلك الوفورات^(٥٢).

٢. أظهرت النتائج عدم وجود أي علاقة سببية بين مؤشر معدل الدوران في سوق المال (F3) ومعدل النمو في المدى القصير للمجموعتين من الدول. بينما توجد علاقة مزدوجة الإتجاه للدول مرتفعة الدخل، وتحقق فرضية الطلب للدول منخفضة الدخل في الأجل الطويل. والدلالة التي تحملها النتائج السابقة تتمثل في أن الدول منخفضة الدخل تتسم أسواقها المالية بدرجة عالية من التركيز، وهو الأمر الذي يعنى أن زيادة معدل الدوران لا يتعدى كونه مؤشر لتقلب أسعار الأسهم وليس لزيادة كمية التداول. كذلك فبسبب هشاشة البنية المؤسسية والتنظيمية بالدول منخفضة الدخل فإن أي تذبذب في معدل النمو ينعكس على أسعار الأسهم المتداولة دون زيادة ملموسة في كميتها. أما في الدول مرتفعة الدخل فإن العلاقة المزدوجة مرجعها إلى كفاءة واتساع وسيولة أسواق المال^(٥٣).

رابعاً: مؤشرات معيار التحول الهيكلي النسبي

١. فيما يتعلق بالمؤشر $M3/M1$ فقد أظهرت النتائج تأييد فرضية العرض في الأجل القصير للدول مرتفعة الدخل فقط، أما في الدول منخفضة الدخل فلا توجد أي علاقة سببية في الأجل القصير، حيث إن معظم الزيادة المتحققة في الإيداع المالي يتم توجيهها إلى تمويل استثمارات صغيرة الحجم تتناسب بدورها مع المستويات المنخفضة للدخل والمعدلات المتدنية للتراكم الرأسمالي، وهو ما يقلل بدوره من فاعلية تأثير الإيداع المالي على النمو، هذا علاوة على أنه عند المستويات المنخفضة للدخل يتجه الأفراد

للسلوك الاستهلاكي، أو تفضيل الاستثمار في الخارج، أو في النشاط الخفى، وهو ما يقلل من الطاقة الاستيعابية للإدخار المالى، ومن فاعليته في التأثير على النمو^(٥٤). أما في الدول مرتفعة الدخل فإن الطلب على الودائع الإدخارية والابتكارات والمشتقات المالية يكون مرتفعاً، وذلك لتمويل فرص الاستثمارات التى توفرها الدخول المرتفعة والأسواق المتسعة. وعلى الجانب الآخر أظهرت النتائج أنه في **الأجل الطويل** تكون العلاقة تكون مزدوجة الاتجاه للمجموعتين من الدول، حيث أنه مع إتساع حجم السوق، ومع زيادة تراكم الخبرات فإن نمو الاقتصاد الحقيقى يولد فرص استثمارية جديدة أكثر قدرة على الانتشار والوصول لأجزاء الاقتصاد القومى، الأمر الذى يسمح بتراكم مزيد من الفوائض المالية، تتجه بدورها إلى زيادة الطلب على الخدمات المالية المتنوعة والمتجددة. كما أنه في **الأجل الطويل** تزداد قدرة القطاع المالى على تقديم خدمات وابتكارات مالية متنوعة تؤدي بدورها الى تدعيم معدلات أعلى للنمو^(٥٥).

٢. وفيما يتعلق بمؤشري التحول الهيكلى لكل من حجم ونشاط القطاع المالى من قاعدة المصارف إلى قاعدة السوق (ST3، ST4) فقد اظهرت النتائج وجود علاقة مزدوجة **الاتجاه في كل من المدى القصير والطويل للدول مرتفعة الدخل، وفي الأجل القصير فقط للدول منخفضة الدخل**. حيث أنه في تلك الدول فإن تحول هيكل القطاع المالى من قاعدة المصارف إلى قاعدة السوق قد لا تكون له آثار معنوية ملموسة على النمو في المدى القصير، حيث يكون هيكل الاستثمار أكثر اعتماداً على التمويل المصرفى، وذلك بسبب ضيق السوق المحلى، ووجود قيود تنظيمية على أسواق المال. أما في **الأجل الطويل** فإن توسيع هيكل القطاع المالى لصالح أسواق المال من شأنه توفير خيارات ووسائل للتمويل طويلة الأجل وبتكلفة أقل والتي تحتاج إليها المشروعات الكبيرة. حيث لم يكن في مقدورها توسيع نطاق نشاطها ما لم تتوافر تلك البدائل الجديدة، وهو الأمر الذى يسهم في تحقيق معدلات أعلى للنمو، ومن ثم إتساع حجم النشاط الحقيقى، ومن ثم زيادة عدد الشركات المتعاملة في سوق المال من جهة، وزيادة حجم المدخرات الموجهة للتعامل في أدوات سواق المال كمصادر بديلة للقطاع المصرفى من

جهة أخرى، وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم وعمق ونشاط سوق المال مقارنةً بحجم وعمق القطاع المصرفي - أي زيادة قيمة المؤشرين (ST3، ST4) (٥٦).

خامساً: معيار الانفتاح المالي

أظهرت النتائج تأييد فرضية العرض في كل من الأجل القصير والطويل للدول مرتفعة الدخل. بينما تتحقق فرضية العرض في الأجل القصير فقط للدول منخفضة الدخل. وذلك بسبب أن تحرير القطاع المالي في الدول منخفضة الدخل يتم في بيئة مؤسسية وتشريعية وسياسية هشة، كما أن التحرير المالي قد يكون نجح فقط في تغيير هيكل الإدخار من إدخار عيني إلى إدخار نقدي - دون زيادته، إضافة إلى عدم الكفاءة في تخصيص القروض والإ اعتمادات المالية. الأمر الذي يجعل الانفتاح المالي غير قادراً على الاحتفاظ بمعدلات متواصلة للنمو في الأجل الطويل ما لم يقترن باصلاحات تشريعية ومؤسسية طويلة الأجل (٥٧).

٣-٢-٣ نتائج تقدير أسلوب التعميم اللحظي المعمم:

فيما يتعلق بأسلوب التعميم اللحظي فقد تم إدراج المتغيرات التفسيرية التالية - كمتغيرات حاکمة للنمو - : الإنفتاح التجاري، معدل القيد بمراحل التعليم المختلفة، الإنفاق الحكومي كنسبة للنتائج، معدل التضخم، معدل نمو السكان. أما المتغيرات الوسيطة والتي تم إدراجها في النموذج فتتمثل في متغيرات تعبر عن البيئة القانونية لدول العينة، وفي هذا الصدد تقوم المدارس التشريعية بتصنيف الدول إلى أربع مجموعات أساسية، وهي دول تتبع القانون الإنجليزي، وأخرى تتبع القانون الفرنسي، ودول تنتهج القانون الألماني، وأخرى تتبع القانون الاسكندنافي. ويتمثل الهدف الأساسي من إدراج مثل تلك المتغيرات في أن اختلاف البيئة التشريعية ينطوي بدوره على اختلاف في القواعد القانونية التي تؤمن حقوق المقترضين والمقرضين، ومن ثم تعتبر مؤشراً على مدى كفاءة تنفيذ التعاقدات المعايير والممارسات المحاسبية، وغيرها من العوامل التي تؤثر في تطوير نشاط الوساطة المالية. كذلك تتضمن المتغيرات الوسيطة مجموعة من المتغيرات المتعلقة

بكفاءة حقوق الإئتمان، وكفاءة تنفيذ التعاقدات، وكفاءة البيروقراطية كمتغيرات وسيطة يؤثر من خلالها التطوير المالي على النمو الاقتصادي^(٥٨).

وقد تم الحصول على هذه البيانات من:

Thorsten Beck , Norman V. Loayza and Ross Eric Levine, Financial Intermediation dataset in MS Excel format.

والجدول التالي يوضح نتائج التقدير.

جدول (١٠) : نتائج تقدير النموذج القياسي باستخدام التعميم اللحظي (١٩٩٠-٢٠٠٤)

المتغير التابع: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

المتغير المستقل: مؤشرات التطوير المالي

المتغيرات الحاكمة: الاستهلاك الحكومي كنسبة للناتج، مؤشر التنمية البشرية، معدل التضخم، الانفتاح التجاري، معدل نمو السكان

المتغيرات الوسيطة (Instruments): متغيرات تشريعية، ومؤسسية (متغيرات صورية للأساس التشريعي، الحرية السياسية، حفظ النظم والقواعد، الفساد الاداري)

مؤشرات التطوير المالي		معيار الحجم (الصغرى)			
		Coefficient	S.E	t - Statistics	P - value
Z5	Hlc	0.83	0.01	7.9	000
	Llc	0.81	0.04	1.9	0.06
Z6	Hlc	1.16	0.12	9.1	000
	Llc	1.24	0.09-	2.6	0.01
Z10	Hlc	2.3	0.04	2.4	0.003
	Llc	1.02	0.05	1.9	0.06
Z7	Hlc	2.59	0.59	4.4	000
	Llc	N.S	N.S	N.S	N.S
Z8	Hlc	2.5	0.002	7.9	000
	Llc	N.S	N.S	N.S	N.S
معيار النشاط والمسؤولية					
V2	Hlc	1.8	0.02	5.6	000
	Llc	1.6	0.07	2.6	0.01

العلاقة السببية بين معايير التطوير المالي والنمو الاقتصادي ..

مؤشر التنمية البشرية		مؤشر التنمية الاقتصادية		مؤشر التنمية الاجتماعية	
		Coefficient	S.E.	Statistics	P-value
V3	Hlc	1.3	0.045	2.8	0.007
	Llc	N. S	N. S	N. S	N. S
مؤشر التنمية البشرية					
F2	Hlc	N. S	N. S	N. S	N. S
	Llc	-1.7	0.21	-7.8	000
F3	Hlc	3.8	0.03	4.4	000
	Llc	N. S	N. S	N. S	N. S
مؤشر التنمية البشرية					
M3/M1	Hlc	1.9	0.03	5.5	000
	Llc	5.79	0.16	4.9	000
ST3	Hlc	4.6	0.01	5.3	000
	Llc	2.6	0.05	7.1	000
ST4	Hlc	1.6	0.06	8.9	000
	Llc	0.98	0.025	4.2	000
مؤشر الانفتاح المالي					
P	Hlc	0.15	0.03	-1.9	0.05
	Llc	0.087	0.09	-1.7	0.07

تظهر نتائج التقدير ما يلي:

- فيما يتعلق بالمتغيرات التفسيرية الحاكمة فقد حققت معظمها نتائجها المتوقعة.
- يترتب على زيادة المكون الخارجى لنسبة أصول كل من المؤسسات المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى بـ ١٪ زيادة معدل نمو نصيب الفرد من الدخل بنحو ٨٣,٠٪ و ١,١٦٪ على التوالي لمجموعة الدول مرتفعة الدخل، وبنحو ٨١,٠٪ و ١,٢٪ على التوالي لمجموعة الدول منخفضة الدخل.
- كما أظهرت نتائج التقدير أن زيادة المكون الخارجى لنسبة السيولة الإجمالية للنتائج المحلى الإجمالى بنحو ١٪ تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بـ ٢,٣٪ للدول مرتفعة الدخل، و ١,٠٢٪ للدول منخفضة الدخل.
- زيادة المكون الخارجى لنسبة رسملة سوق المال للنتائج المحلى الإجمالى بـ ١٪ تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنحو ٢,٦٪ للدول مرتفعة الدخل، بينما لم تحقق أي نتائج

معنوية للنمو للدول منخفضة الدخل. ومن جهة أخرى أشارت البيانات الى أن زيادة المكون الخارجى لقيمة رسملة سوق السندات الخاصة كنسبة للناتج بـ ١٪ تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادى بـ ٢,٥٪ للدول مرتفعة الدخل، ولكنها لم تكن معنوية بالنسبة للدول منخفضة الدخل.

• يوضح الجدول السابق أن زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة للناتج بـ ١٪ تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادى بـ ١,٨٪ للدول مرتفعة الدخل، وبنحو ١,٦٪ للدول منخفضة الدخل. أما معدل التبادل فتؤدي زيادته بـ ١٪ إلى زيادة معدل النمو بـ ١,٣٪ للدول مرتفعة الدخل فقط.

• وفيما يتعلق بمؤشر التركيز المصرفى، فيرتب على زيادة المكون الخارجى لقيمته بـ ١٪ انخفاض معدل النمو بـ ١,٧٪ للدول منخفضة الدخل، ولكن النتائج غير معنوية للدول مرتفعة الدخل. أما فيما يتعلق بمؤشر معدل دوران سوق المال فقد أظهرت نتائج التقدير أن زيادة المكون الخارجى لهذا المؤشر بنحو ١٪ تؤدي إلى زيادة معدل النمو بـ ٣,٨٪ لمجموعة الدول مرتفعة الدخل.

• وفيما يتعلق بمؤشرات التحول الهيكلى فقد دلت نتائج التقدير الموضحة بالجدول السابق أن زيادة المكون الخارجى للمؤشر المتعلق بنسبة السيولة الاجمالية لوسائل الدفع الجارية $M3/M1$ بـ ١٪ تؤدي إلى زيادة معدل النمو بنحو ١,٩٪ و ٥,٧٩٪ لكل من الدول مرتفعة ومنخفضة الدخل. كما أوضحت النتائج أن زيادة قيمة المكون الخارجى لمؤشر التحول الهيكلى لحجم القطاع المالى بـ ١٪ تؤدي إلى زيادة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج بنحو ٤,٦٪، و ٢,٦٪ لكل من الدول مرتفعة الدخل، ومنخفضة الدخل على التوالى. أما عن مؤشر التحول الهيكلى للنشاط المالى فتدل النتائج على أن زيادة المكون الخارجى له بـ ١٪ تؤدي إلى زيادة معدل النمو فى كل من الدول مرتفعة الدخل، ومنخفضة الدخل بحوالى ١,٦٪، و ٠,٩٨٪ على التوالى.

- أما عن مؤشر الانفتاح المالي فقد أظهرت النتائج أن زيادة المكون الخارجى لهذا المتغير بـ ١٪ تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بـ ٠,١٥ ٪ للدول مرتفعة الدخل، وبـ ٠,٨٧ ٪ للدول منخفضة الدخل.

١. النتائج السابقة تحمل في طياتها دلالات هامة، وهى أن معظم معايير التطوير المالي تحقق آثار موجبة ومعنوية للنمو في المدى الطويل، وهذه العلاقة لا تكون متحيزة أو أنية، وإنما ترجع إلى الأثر الخارجى والمستقل لمتغيرات التطوير المالي، وتتم من خلال مجموعة من العوامل التشريعية والقانونية بصفة أساسية. حيث كما دلت النتائج فإن الدول مرتفعة الدخل،-وهي التى تتسم بوجود نظام مالى أكثر تطوراً- تتمتع ببنية مؤسسية أكفاء، وبشفافية أعلى لمعايير المحاسبة والإقراض والتمويل، وبوجود أطر قوية لحماية حقوق الممولين والمقترضين، وتكاد تكون بيئة الأعمال الخاصة بها خالية من الفساد، بعكس الحال للدول منخفضة الدخل والتي تعاني من نظام مالى أكثر تخلفاً، حيث تتسم البنية المؤسسية لديها بالهشاشة، وتعانى من ارتفاع مستوى الفساد الإدارى^(٥٩)

الجزء الرابع خيارات السياسة Policy Implications

إن تبني خطة لتطوير القطاع المالي لا يعد هدفاً في حد ذاته، بل يجب أن يكون أحد الركائز الأساسية لاستراتيجية إصلاحية شاملة تهدف إلى إزالة أحد العوائق الأساسية للنمو الاقتصادي في الدول منخفضة الدخل، ألا وهي عدم إكتمال نضج وتطوير الهيكل المالي. وفي هذا السياق، وفي ضوء النتائج السابقة فإنه أمكن التوصل إلى مجموعة من الخيارات والبدائل التي قد تساعد متخذى القرار على جعل القطاع المالي محدد استراتيجي هام، وقائد أساسى للنمو في المدى القصير والطويل. القطاع المالي في الدول منخفضة الدخل مازال دون مستوى التطوير اللازم لدعم وقيادة النمو في المدى القصير، كما أنه أكثر اعتماداً على القطاع الحقيقي الذى يتسم بالجمود في الأجل القصير. أما في الأجل الطويل فمع اتساع حجم النشاط الحقيقى يزداد عمق ونشاط وكفاءة القطاع المالي المصرفي والسوقي.

- التطوير المالي المستند إلى قاعدة السوق أكثر أهمية للدول مرتفعة الدخل مقارنةً بالدول منخفضة الدخل.

- التحول الهيكلى المالي من الأساس المصرفى إلى ذلك المستند إلى الأساس السوقي ينجح في قيادة النمو في المدى الطويل لكل من الدول مرتفعة ومنخفضة الدخل. حيث أن مجرد تعميق وزيادة نشاط القطاع المالي السوقي -جنباً إلى جنب مع القطاع المصرفى- قد لا يكون إجراءً كافياً لقيادة النمو حتى في المدى الطويل في الدول منخفضة الدخل. وذلك لأن التحول الهيكلى المالي يتطلب إصلاح منظومة السياسات والتشريعات التي يعمل في ظلها الهيكل المالي بما يجعله أكثر أهمية للمجتمع في تسهيل كل من التنمية المالية والاقتصادية مقارنةً بأهمية القطاع المصرفى في أداء تلك المهام^(٦٠).

٤-١ (مضامين للاقتصاد المصرى)

ونظراً لأن الاقتصاد المصرى قد تبنى فعلياً قضايا إصلاح وتطوير القطاع المالي بشقيه المصرفى وغير المصرفى منذ السنوات القليلة الماضية فإن الأمر يقتضى وضع مجموعة

من أولويات السياسة الاقتصادية اللازمة لتطوير القطاع المالي المصري. ومن هذا المنطلق فإن الأمر يستوجب قياس وتحليل العلاقة السببية بين التطوير المالي والنمو في مصر. والأمر الجدير بالذكر أننا لسنا بصدد تقييم وتحليل وضع ودور القطاع المالي وتطوره التاريخي في إطار هذا البحث، لذا فسوف يتم التعرض لنتائج قياس اتجاه العلاقة السببية بين النمو والتطوير المالي في مصر بصورة موجزة تتمشى مع هدف البحث.

٤-١-١ تقدير العلاقة السببية بين التطوير المالي والنمو في الاقتصاد المصري

تم الاستناد إلى اختبار جرانجر للسببية في الأجل الطويل والقصير، وذلك خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠٠٥) لمؤشرات التطوير المالي المصري، أما مؤشرات التطوير المالي غير المصري فقد تم إجراء التقدير للفترة (١٩٨٥ - ٢٠٠٥)، وهي سنة بداية توافر بيانات عن سوق المال، ولم يشمل التقدير سوق السندات، حيث لا تتوافر بيانات سنوية كاملة خاصة به. وفيما يتعلق بمصادر البيانات فهي من

Thorsten Beck , Asli Demirguc-Kunt and Ross Levine "A New Database on Financial Development and Structure (1960-2006)" (with) New Data Updated September! 2006.

جدول (١١) نتائج تقدير إختبار جرانجر للسببية للاقتصاد المصري

		$FD \Rightarrow G$	$G \Rightarrow FD$
Z5	S.R L.R	(2.45)*** (5.91)*	- (2.90)***
Z6	S.R L.R	(2.73)*	- -
Z10	S.R L.R	(5.6)* (5.4)*	- (3.25)**
Z7	S.R L.R	(3.52)**- -	- -
V2	S.R L.R	(2.6)* -	-
V3	S.R L.R	(3.11)**	- -
F3	S.R L.R	(6.01)* -	- -
$M3/M1$	S.R L.R	(9.08)* (6.6)*	- (8.18)*
ST3	S.R L.R	- (2.18)***	-
ST4	S.R L.R	- (11.58)*	- -
P	S.R L.R	(7.14)* -	- -

أظهرت نتائج تقدير إختبار جرانجر للسببية والمعرضة بالجدول السابق ما يلي:

- تأييد فرضية العرض في كل من الأجل القصير والطويل لمؤشرات نسبة أصول المصارف التجارية للناتج المحلي الإجمالي (Z5)، وأصول المؤسسات المالية الأخرى كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (Z6)، والسيولة الإجمالية كنسبة لناتج (Z10)، و $M3/M1$. بينما تتحقق فرضية العرض في الأجل القصير فقط لمؤشرات الائتمان الموجه بواسطة المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية للناتج المحلي

الاجمالى (V2)، ومؤشر الانفتاح المالى (P)، وكذلك مؤشرات التطوير المالى المستند الى الأساس السوقى (V3) و (F3).

- تحقق فرضية العرض والطلب معاً (علاقة مزدوجة الاتجاه) فى الأجل الطويل لمؤشرات أصول المصارف التجارية كنسبة للنتائج (Z5)، والسيولة الاجمالية كنسبة للنتائج (Z10)، ومؤشر السيولة الاجمالية كنسبة الى وسائل الدفع الجارية $M3/M1$. هذا وقد أيدت النتائج تحقق فرضية العرض فى الأجل الطويل فقط لمؤشرات التحول الهيكلى لحجم ولنشاط القطاع المالى من قاعدة المصارف الى قاعدة السوق (ST3)، و (ST4).

٤-١-٢ تحليل وتفسير النتائج للاقتصاد المصرى

يمكن إرجاع النتائج السابقة لسيطرة القطاع المصرفى مقارنةً بالمؤسسات المالية الأخرى فى تخصيص وتوظيف المدخرات فى الاقتصاد المصرى. فبينما تزايدت نسبة أصول المصارف التجارية إلى النتائج المحلى الإجمالى من ٥٥٪ إلى ٧٥٪ بين الفترتين (١٩٨٠ - ١٩٩٥)، فقد زادت نسبة أصول المؤسسات المالية الأخرى من ٥,٨٪ إلى ٧,٣٪ فقط خلال نفس الفترة. كذلك أوضحت المؤشرات أنه على الرغم من زيادة حصة الإئتمان المقدم من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية للقطاع الخاص من ٣٧٪ فى متوسط الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٥) إلى ٥٧,٨٧٪ فى متوسط الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٥) إلا أنها لم تفلح فى زيادة معدلات النمو الاقتصادى فى المدى الطويل، وقد يكون ذلك انعكاساً لعدم كفاءة توظيف وتخصيص القروض. وفيما يتعلق بمؤشرات التطوير المالى المستند الى قاعدة السوق فإنه بالرغم من زيادة حجم رسملة السوق من ٢٢٪ كنسبة للنتائج المحلى الإجمالى إلى ٣١٪ فى متوسط الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥) مقارنةً بالفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠)، إلا أن القيمة التبادلية للأسهم لم تتجاوز ٥,٨٪ كنسبة للنتائج فى متوسط الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥)، وظل معدل الدوران فى سوق المال أقل من ٢٠٪. وهو ما يؤكد على انخفاض سيولة ونشاط سوق المال مقارنةً بحجمه وذلك بسبب ضآلة عدد الشركات المقيدة، وعدم تمثيل سوق المال لعدد كبير من مؤسسات وقطاعات الاقتصاد القومى، وارتفاع درجة

التركز والانغلاق لنشاط التداول في سوق المال، إضافة إلى ما سبق فإن التعامل في سوق المال في مصر يخضع لمنظومة من القواعد والمتطلبات التنظيمية والتشريعية وهو الأمر الذي يقلل من مساهمة سوق المال في الاحتفاظ بمعدلات عالية للنمو في المدى الطويل^(١١). وعلى الجانب الآخر فإن زيادة مستوى السيولة الإجمالية في الاقتصاد المصري يعكس في طياته حدوث تطورات وابتكارات مالية مصرفية وغير مصرفية، وهو ما ينعكس إيجابياً على معدلات النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل. حيث زادت نسبة السيولة الإجمالية من ٧٨٪ في متوسط الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٥) إلى ٨٢٪ في متوسط الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٥)، كما زادت نسبة الإدخار المالي (M1 - M3) للنتائج المحلى الاجمالي من ٥١٪ إلى ٦٣٪ خلال نفس الفترة. كما تؤكد النتائج السابقة على أنه رغم الإصلاحات المالية العديدة التي نفذها الاقتصاد المصري - حيث زادت قيمة مؤشر الإصلاح المالي من ٦,١ درجة في متوسط الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) إلى ٧,٥ درجة في متوسط الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٥) إلا أنها كانت أقل من المستوى المرغوب اللازم لحفز النمو في الأجل الطويل. كذلك أكدت النتائج على أن تحول الهيكل النسبي للقطاع المالي من قاعدة المصارف إلى قاعدة السوق ينجح في تحقيق وقيادة معدلات عالية للنمو في المدى الطويل، أما في المدى القصير فلا تفلح تلك التحولات في تحقيق معدلات عالية للنمو. وهو ما يؤكد على أن أسواق المال لا يمكن أن تتطور أو تزدهر دون وجود إجراءات طويلة الأجل لتدعيم بنائها المؤسسي، ووجود ثقة عامة في قدرة أسواق المال على أن تكون اللاعب الأكبر في تخصيص الموارد وإدارة المخاطر وتنويع محافظ الاستثمار، وإتاحة المعلومات تحت مظلة شاملة من الرقابة والشفافية والوضوح والالتزام بتنفيذ النظم التشريعية والإشرافية. وفي هذا السياق دلت النتائج على زيادة قيمة كل من مؤشر التحول النسبي الهيكل للتحجم والنشاط من ٠,٠٨٣، و ٠,٠١٠ على التوالي في متوسط الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٥)، إلى ٠,٣٢، و ٠,١٤ في متوسط الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٥).

بناءً على ما سبق تشير النتائج إلى أن الاقتصاد المصري بحاجة ماسة إلى استراتيجية تمويلية طويلة الأجل من شأنها تحفيز التطوير المالي، ليس فقط من خلال تعميق الهيكل

المالى المصرفى وتحسين نشاطه وكفاءته، بل توسيعه لصالح القطاع المالى غير المصرفى بهدف تعظيم مساهمته على المدى الطويل فى تحقيق نمو متواصل.

٤-٢ استراتيجية تحديث وتطوير القطاع المالى (بدائل، خيارات، آليات)

لعل أحد أسباب عدم الفاعلية والفعالية الكاملة لدور القطاع المالى فى دعم النمو فى الأجل القصير والطويل لكثير من الدول النامية هو عدم مراعاة التسلسل الزمنى المنطقى فى تنفيذ برنامج الإصلاح والتحديث المالى. حيث أكدت الشواهد التطبيقية على أن تحديث القطاع المالى لن ينجح فى تحقيق أهدافه ما لم يصاحبه إصلاحات ضريبية ومالية ونقدية وهيكلية. لذا فإن متوالية الإصلاح الاقتصادى يجب أن تسير على هذا النحو: إصلاح الأسعار، إصلاح ضريبى ومالى، إصلاح القطاع المالى والتمويل، إصلاح السياسة التجارية، تحرير حساب رأس المال والمدفوعات الخارجية^(٦٢). علاوة على ذلك فإن إصلاح القطاع المالى ذاته يجب أن يخضع لمتوالية زمنية تبدأ بتحديث وإصلاح القطاع المالى المستند إلى الأساس المصرفى (الخاص والحكومى)، ثم تطوير وإصلاح الأسواق الأولية للأسهم والسندات والأوراق الحكومية، يعقبها تطوير وإصلاح أسواق السندات الخاصة، ثم يتلوها تطوير الأسواق الثانوية، وتنتهى المتوالية بتطوير وتنمية أسواق المشتقات والابتكارات المالية المصرفية والرأسمالية^(٦٣).

ومن هذا المنطلق يمكن طرح استراتيجية لتحديث وتطوير القطاع المالى تستند إلى الخطوات التالية:

- إجراءات قصيرة المدى تنطوى على توفير بيئة اقتصادية مساندة للنظام المالى المستند إلى قاعدة المصارف.
- إجراءات متوسطة الأجل تتضمن تحديث وبناء نظام مصرفى أفضل.
- إجراءات طويلة المدى تنطوى على تطوير البناء المؤسسى للهيكل المالى المستند إلى قاعدة المصارف والسوق.

وفى ما يلي عرض موجز لأهم آليات هذا النهج الاستراتيجى.

أ- إجراءات قصيرة الأجل:

إن إقامة قطاع مالى متطور يتطلب بيئة اقتصادية كلية مساندة. ويقتضي ذلك انتهاج منظومة من السياسات المالية والنقدية الواضحة والمتعلقة باستقرار التوقعات المستقبلية بشأن تكوين رؤية مستقرة حول فرص الاستثمار المربحة، ويجب أن تتعلق تلك السياسات بالضرائب وباستقرار الأسعار، وسعر الفائدة وما لذلك من آثار واضحة على حجم وربحية وتسعير ونمو أدوات ومنتجات التمويل المصرفي والمالي^(٦٤).

ب- إجراءات متوسطة الأجل: بناء نظم مصرفية أفضل

Better Bank – Based System:

يتطلب بناء نظم مصرفية أكثر تطوراً انتهاج منظومة من الإجراءات الكمية والنوعية والتنظيمية أهمها^(٦٥):

- تدعيم المنافسة المصرفية وتقليل عوائق الدخول للنشاط المصرفي وذلك من خلال تقليل حجم الملكية الحكومية للقطاع المصرفي من خلال زيادة الخصخصة. ويمكن تعزيز المنافسة المصرفية من خلال إجراءات تركز على الدور الرقابي والاشرافي وذلك لضمان تحقق الآثار المنشودة من المنافسة المصرفية.
- تحسين إمكانية الحصول على التمويل المصرفي والخدمات المالية المصرفية لأكبر عدد من الأفراد والشركات والقطاعات في المجتمع. وذلك من خلال نشر وإتاحة الخدمات المالية المتنوعة في الخصائص على نطاق واسع، وهو الأمر الذي يؤدي إلى التعميق المالي المحلي، وإلى انتشار وفورات النطاق، وانخفاض نفقات التمويل.
- تدويل القطاع المصرفي: لاشك أن انفتاح الباب أمام التجارة العالمية في الخدمات سوف يؤدي إلى تحسين وتطوير القطاع المالي بحيث يصبح أكثر عمقاً وتكاملاً وتنوعاً ونضجاً. لذا فيجب على الدول أن تسرع بعملية تدويل الصناعة المصرفية وتعتبرها جزءاً أساسياً في عملية تحرير الخدمات المالية.

◆ العلاقة السببية بين معايير التطوير المالي والنمو الاقتصادي .. ◆

- التحول من أنظمة الدفع اليدوية التقليدية إلى أنظمة الدفع الإلكترونية من شأنه زيادة كفاءة وسيولة وعمق النظام المصرفي.
- تشجيع نهج أسلوب العمل المصرفي الشامل بحيث لا يتم تقديم معظم الخدمات المالية إلا بواسطة قطاعات مصرفية تتسم بحسن الإدارة والإشراف، وتتمتع بأحجام كبيرة من رؤوس الأموال، ولها شركاء أجنبى على درجة من الثقة والثقل.
- إعطاء أولوية لبرامج التدريب البشري المصرفي، وتكنولوجيا الائتمان وذلك لتحسين كفاءة العاملين بالقطاع المصرفي. على أن يتم تنويع هذه البرامج بين دورات إشرافية، ودورات لإدارة المخاطر وتوزيعها، ولتقييم الاستثمار وتخطيطه.
- والأمر الجدير بالذكر أن بناء نظام مصرفى أكثر تطوراً لا يمكن أن يكتمل دون وجود مجموعة متناسقة من الإجراءات المؤسسية. بمعنى التصميم الجيد والتنفيذ الجاد للتشريعات واللوائح والقواعد المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والتقييم والإفصاح والتحليل والتنظيم المالى المصرفي. حيث يمكن أن ينبجم عن الإصلاحات المالية سائلة الذكر فجوة خطيرة تتمثل فى التحديث فى ظل إطار مؤسسى ضعيف. وهنا يأتى دور الإجراءات طويلة الأجل. ومن جهة أخرى فإن مجرد وجود قطاع مصرفى متطور هو أمر غير كاف لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو، وهذا ما أوضحته نتائج تحليل العلاقة السببية فى الدول منخفضة الدخل، وفى مصر.
- إنطلاقاً مما سبق فإن وجود أسواق متطورة للأسهم والسندات ليس فقط مصدر قوة فى حد ذاته، بل قد يكون مصدر قوة لزيادة تنافسية القطاع المصرفي.

(ج) إجراءات طويلة الأجل (البناء المؤسسى للقطاع المالى)

Institution Building for Financial Sector

ينطوي هذا المحور على عديد من الآليات المؤسسية التي تؤثر على التطوير المالى بمختلف أبعاده ومعايره^(٦٦):

- تصميم التشريعات والأنظمة والقوانين والرقابة ووسائل فرض النظام داخل أسواق المال الأولية والثانوية.
 - التنفيذ الجاد لإرشادات التقييم واللوائح التنظيمية، وتطوير مؤسسات ووكالات التقييم المحلية والأجنبية.
 - الإشراف على مؤسسات سوق الأوراق المالية، والتأكد من مدى خضوع التداول لآليات السوق الحر.
 - رفع مستوى الهيئات ذاتية التنظيم مثل غرف المقاصة والبورصات.
 - إصلاح نظم المعاشات والتأمين، على أن تصحبها إجراءات لتطوير صناديق الاستثمار وهو ما يؤدي إلى توسيع قاعدة المؤسسات القائمة في سوق الأسهم والسندات، وإلى زيادة السيولة في السوق.
 - تحسين كفاءة الهيكل القضائي والتشريعي للبيئة التي تعمل في ظلها المؤسسات المالية من خلال تحديد الحقوق والالتزامات لكل المتعاملين في أسواق المال والمؤسسات المالية، ووجود نظام قضائي فعال ومستقل، ومدعم لحماية الحقوق والملكيات وغيرها من القواعد والقوانين والواضحة والكافية لحماية المستثمرين والمدخرين وكافة المتعاملين في أسواق المال والسندات.
- خلاصة ما سبق أنه لكي تزداد مساهمة القطاع المالي في دعم النمو فإن الأمر يقتضي انتهاج استراتيجية متعددة المحاور والآليات المتواصلة: **حيث في الأجل القصير** التركيز على تطوير القطاع المصرفي - حيث أنه في الأجل القصير يكون أكثر فاعلية في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو - وذلك من خلال: بيئة اقتصادية كلية مستقرة. وفي الأجل المتوسط بناء نظام مصرفي أفضل. **أما في الأجل الطويل** التوجه والتركيز نحو بناء نظام مالي أفضل من خلال تقوية البناء المؤسسي للهيكل المالي السوقي والمصرفي.

الجزء الخامس

الخلاصة والاستنتاجات

تبرز أهمية البحث في أن التطوير المالي يعد أحد أهم محددات النمو الاقتصادي خاصة في ظل شيوع مفاهيم العولمة وتحرير التجارة في الخدمات المالية. ومن هنا فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو ما الذي يجب فعله لتطوير القطاع المالي وجعله قائداً أساسياً للنمو؟ وعلى هذا النحو فإن الأمر يقتضي التعرف على اتجاه العلاقة السببية بين التطوير المالي والنمو الاقتصادي، وتوضيح البدائل المتعلقة بالسياسات الاقتصادية اللازمة لتدعيم تنافسية ومساهمة القطاع المالي في النمو. ومن هذا المنطلق يقوم البحث على فرضية أساسية مؤداها «توجد علاقة سببية غير محددة الاتجاه بين التطوير المالي والنمو الاقتصادي». وإستناداً إلى ذلك تناول البحث عدد من معايير التطوير المالي والتي تم تصنيفها إلى معايير تتعلق بالحجم وأخرى تتعلق بنشاط القطاع المالي، ومعايير تتعلق بالكفاءة، وأخرى تتعلق بالانفتاح، ومعايير تتعلق بالتحول الهيكلي من أنظمة مالية مستندة إلى قاعدة المصارف إلى أخرى مستندة إلى قاعدة السوق. وقد انصرف البحث إلى تحليل مؤشرات التطوير المالي بين الدول المصنفة حسب الدخل، وذلك خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥)، كما تضمن الجزء التطبيقي مجموعة من النماذج القياسية لاختبار العلاقة السببية بين التطوير المالي والنمو. وتمثلت أهم النتائج العملية للبحث فيما يلي:

- القطاع المالي المصرفي، وغير المصرفي، وذلك المستند إلى قاعدة السوق (أسواق المال) يكون أكثر عمقاً وإتساعاً ونشاطاً وكفاءة وإنفتاحاً في الدول مرتفعة الدخل مقارنة بالدول منخفضة الدخل. وأن القطاع المالي في الدول مرتفعة الدخل يكون أكثر إستناداً إلى قاعدة السوق، بينما يكون أكثر إعتياداً على قاعدة المصارف في الدول منخفضة الدخل.
- تحقق فرضية العرض في الأجل القصير لمعظم مؤشرات التطوير المالي المستند إلى قاعدة المصارف وذلك في الدول مرتفعة الدخل، بينما لا توجد أي علاقة سببية بين تلك المؤشرات والنمو للدول منخفضة الدخل في الأجل القصير. ومن جهة أخرى توجد

علاقة مزدوجة الاتجاه بين معايير التطوير المالى المصرفى والنمو فى الأجل الطويل لكل من الدول مرتفعة ومنخفضة الدخل.

- عدم وجود علاقة سببية بين التطوير المالى المستند الى قاعدة السوق والنمو إلا فقط فى الأجل الطويل للدول مرتفعة الدخل، أما فى الدول منخفضة الدخل فتتحقق فرضية الطلب لتلك المؤشرات فى الأجل الطويل فقط، الأمر الذى يعنى ضعف المؤسسات المالية غير المصرفية فى قيادة النمو فى الدول منخفضة الدخل.
- أكدت نتائج التقدير للاقتصاد المصرى تحقق فرضية العرض فقط فى الأجل القصير، وعدم قدرة القطاع المالى (المصرفى وغير المصرفى) على قيادة النمو فى المدى الطويل، إلا فقط عند تحول هيكل القطاع المالى نسبياً من قاعدة المصارف الى قاعدة السوق.
- من هذا المنطلق لابد من تبنى استراتيجية متعددة المراحل والآليات محتواها هو توفير بيئة اقتصادية كلية مساندة للتطوير المالى فى الأجل القصير، وبناء نظام مصرفى أفضل وأكثر تطوراً فى المدى المتوسط من خلال التركيز على التمويل والتدريب والتكنولوجيا والإشراف والإدارة، ثم توسيع وتطوير الإطار المؤسسى للنظام المالى المصرفى والسوقى فى الأجل الطويل.

المراجع

- (1) Susan Creane, Rishi Goyal, A. Mushfiq Mobarak, and Randa Sab, "Financial Sector Development in the Middle East and North Africa", **IMF Working Paper, WP/04/201**, October 2004, PP; 10-14.
- (2) See;
-Thorsten Beck, Asli Demirguc-Kunt, Luc Laeven, and Ross Levine, "Finance, Firm Size, and Growth", **Policy Research Working Paper Series, World Bank**, No 3485 2004, P; 8.
- Ross Levine, "Finance and Growth: Theory and Evidence" "in **Handbook of Economic Growth**", Eds: Philippe Aghion and Steven Durlauf, The Netherlands: Elsevier Science, 2005, PP; 4-7.,
- (3), "Bank-Based or Market-Based Financial Systems: Which is Better?" **Journal of Financial Intermediation**, 2002, Vol(11), PP; 1-30.
- (4) Felix Eschenbach, "Finance and Growth: A Survey of the Theoretical and Empirical Literature", **Tinbergen Institute Discussion Paper**, TI 2004-039/2, PP; 5-14.
- (5) Woo S. Jung, "Financial Development and Economic Growth: International Evidences", **Economic Development and Cultural Changes**, Vol: 34, 1986, PP; 336-346.
- (6) Robert G. King. and Ross Levine, "Finance and Growth: Schumpeter Might Be Right", **Quarterly Journal of Economics**, Vol; 108, 1993, PP; 717-38.
- (7) Ross Levine, and Sara Zervos., "Stock Markets, Banks, and Economic Growth.", **American Economic Review**, June; 1998, Vol. 88, No. 3, PP; 537-58.
- (8) Panicos O. Demetriades, and Khaled A.Hussein, "Does Financial Development Cause Economic Growth? Time Series Evidence from Sixteen Countries", **Journal of Development Economics**, Vol; 51, 1996., PP; 387-411.
- (9) Alif Darrat, "Are Financial Deeping and Economic Growth: Causality Related? Another Look at the Evidences", **International Economic Journal**, Vol. 13, No. 3, 1999.
- (10) Sumit Agarwal, "Stock Market Development And Economic Growth: Preliminary Evidence From African Countries", **Journal of Sustainable Development in Africa**, Vol. 3, No.1, Spring, 2001.
- (11) Grsoy, Cudi Tuncer, & M.sl.mov, Al.vsat, "Stock Markets and Economic Growth: A Causality Test", **Institute of Social Sciences, Istanbul Technical University**, January 1998.
- (12) Cesar Calderon, & Lin Liu, "The Direction of Causality between Financial Development and Economic Growth", **Central Bank of Chile, Working Papers**, No. 184, October 2002.

- (13) Dimitris K. Christopoulos, Efthymios G. Tsionas, "Financial Development and Economic Growth: Evidence from Panel Unit Root and Cointegration Tests", **Journal of Development Economics**, Vol. 73 , 2004.
- (14) Ghazi Boulila, and Mohamed Trabelsi, "The Causality Issue in the Finance and Growth Nexus: Empirical Evidence from MENA Countries", **10th ERF Conference, Morocco**, 2003
- (15) Fatima-Zohra, & Alaoui Moustain., "Does Financial Development Cause Economic Growth? An Empirical Investigation Drawing On The Moroccan Experience", **Lancaster University Management School, LUMS Working Papers Series**, Working Paper 2004/045.
- (16) Hong Leng Chuah and Van-Can Thai, "Financial Development and Economic Growth: Evidence from Causality Tests for the GCC Countries", **IMF Working Paper**, Decembre 6, 2004, WP/ 04/XX
- (17) Suleiman Abu-Bader, and Aamer S. Abu-Qarn, "Financial Development and Economic Growth: Time Series Evidence from Egypt", **Monaster Center for Economic Research**, BerSheva, Israel, **Discussion Paper**, No. 05-14, July. 2005.
- (18) "Financial Development and Economic Growth Nexus; Time Series Evidence from Meddle Eastern and North African Countries", **Monaster Center for Economic Research, , Israel, Discussion Paper**, No. 06-09, September, 2006.
- (19) Xiaoqiang Cheng and Hans Degryse, "The Impact of Bank and Non-Bank Financial Institutions on Local Economic Growth in China", **TILEC Discussion Paper**, No; 2006-9, April, 2006.
- (20) Ross Levine, "Finance and Growth: Theory and Evidence", Op. Cit, P.5.
- (21)- Amar Bhidé" .The Hidden Costs of Stock Market Liquidity", **Journal of Financial Economics**, Vol. 34, No.(1), 1993, PP. 1-51
- (22) See:
-Randal-Morck, and Masao Nakkamura, "Banks and Corporate Control in Japan", **Journal of Finance**, Vol. 54, 1999, PP: 319-340.
Ross Levine & Asli Demirguc-Kunt, "Bank-Based and Market-Based Financial Systems: Cross-Country Comparisons". **Policy Research Working Paper Series, No. 2413, World Bank**, 2000.
- (23) Thorsten Beck, Asli Demirgüç-Kunt, and Ross Levine, "A New Database on Financial Development and Structure", **Policy Research Working Paper, WPS2146 World Bank** 1999, PP: 3-5.
- (24) Ibid, PP; 13-14.
- (25) Training for Financial professional, "A Primer on Financial Markets", **Digital University**, 2007.
- (26) See:
- Robert C Merton, and Zvi Bodie" .The Design of Financial Systems: Towards a Synthesis of Function and Structure ".**Journal of Investment Management** Vol; 3, No; 1, 2005, PP: 15-18.

- Robert C Merton, "Financial Innovation and Economic Performance", Journal of Applied Corporate Finance, Vol; 4, 1992, PP; 12-22
- (27) Ross Levine, "Financial Functions, Institutions, and Growth." in Sequencing Financial Strategies for Developing Countries, Eds.: Allison Harwood and Bruce L.R. Smith, Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 1997, PP; 19-21.
- (28) Caroline Waqabaca, "Financial Development and Economic Growth in Fiji", Economics Department Reserve Bank of Fiji, Working Paper 2004/03, December 2004, P; 10-11.
- (29) Thorsten Beck, Asli Demirgüç-Kunt, and Ross Levine, "A New Database on Financial Development and Structure", Op.Cit, PP; 6-7
- (30) Susan Creane, Rishi Goyal, A. Mushfiq Mobarak, and Randa Sab, "Banking on Development". Finance and Development, Vol. 40, No (1), March 2003, P; 28.
- (31) Thorsten Beck , Asli Demirguc-Kunt, and Ross Levine, "The Financial Structure Database", in Financial Structure and Economic Growth: A Cross-Country Comparison of Banks, Markets, and Development , Eds. Asli Demirguc-Kunt and Ross Levine. Cambridge, MA: MIT Press, 2001, P; 23.
- (32) Ross Levine, "More on Finance and Growth: More Finance, More Growth" , Federal Reserve Bank of St. Louis Review, Vol. 85, No. 4, 2003, PP; 34-35.
- (33)....., "Stock Market Liquidity and Economic Growth: Theory and Evidence", in Finance, Research, and Education, and Growth eds. Luigi Paganetto and Edmund S. Phelps, New York: Palgrave MacMillan, 2003, P; 12.
- (34) Valpy FitzGerald, "Financial Development and Economic Growth: A Critical View", World Economic and Social Survey 2006. P; 5.
- (35) Asli Demirgüç-Kunt, Luc Laeven, and Ross Levine, "Regulations, Market Structure, Institutions, and the Cost of Financial Intermediation", Journal of Money, Credit, and Banking, Vol. 36, No. 3, June, 2004, PP; 595-600.
- (36) Ibid, PP; 600-610.
- (37) Asli Demirguc-Kunt and Ross Levine, "Stock Market Development and Financial Intermediary Growth: A Research Agenda", WPS 1159, World bank, July 1993, P; 6.
- (38) David Lyunch, "Alternatives Measurers of Financial Development", CMBF Papers, Centre of Study in Money, Banking, And Finance, Macquarie University No. 5, September. 1993, PP; 10-12.
- (39) Ghazi Boulila, and Mohamed Trabelsi, "The Causality Issue in the Finance and Growth Nexus: Empirical Evidence from MENA Countries", Op. Cit, PP; 8-9.

- (40) Thorsten Beck and Ross Levine, "Industry Growth and Capital Allocation: Does Having a Market or Bank-Based System Matte?" , **Journal of Financial Economics**, 2002, PP; 12-13.
- (41) Enrique Gelbard and Sergio Pereira Leite, "Measuring Financial Development in Sub-Saharan Africa", **IMF Working Paper**, No. 99/105, August 1999, PP; 18-22.
- (42) Ross Levine, Norman Loayza, Thorsten Beck, "Financial intermediation and growth: Causality and causes", **Journal of Monetary Economics**, Vol; 46, 2000, PP; 31-77.
- (43) Stefan Kawalec, and Krzysztof Kluza, "Challenges of Financial System Development in Transition Economies", **Paper for Program of Seminars "Making the Global Economy Work for Everyone" held on the Occasion of the Annual Meetings of the International Monetary Fund and the World Bank**, Prague, 22-25 September, 2000
- (44) Paul Wachtel, "Growth and Finance: What Do We Know and How Do We Know It?" **International Finance**, Volume 4, No. 3, 2001, pp. 335-362.
- (45) Ryan Comton, "On the Evolution of Financial Development and Economic Growth", **Review of Development Economics**, Novembre, 2005, PP: 4-5.
- (46) Peter N. Ireland , "Money and Growth: An Alternative Approach." **American Economic Review**, March 1994, 47-65.
- (47) Marco Pagano ., 1993, "Financial Markets and Growth: An Overview", **European Economic Review**, Vol(37), No(2-3), PP; 613-622
- (48) Randall K. Filer, Jan Hanousek and Nauro F. Campos, "Do Stock Markets Promote Economic Growth?", **CERGE-EI, Graduate Center of the City University of New York, Working Paper** No; 267, September 1999, P; 10.
- (49) Gerhard Fink, Peter Haiss, & Sima Hristoforova, "Bond Markets and Economic Growth", **IEF Working Paper** Nr. 49m , April 2003, PP; 7-8.
- (50) Richard L. Meyer, "Eight Questions about the Relationship between Finance and Economic Development", **Presented at the Meetings of SOBER, Juiz de Fora, Brazil,**, July 27, 2003.
- (51) Sumit Agarwal, "Stock Market Development And Economic Growth: Preliminary Evidence From African Countries", **Journal of Sustainable Development in Africa**, Spring 2001.
- (52) Nicola Cetorelli, and Michele Gambera, "Banking Market Structure, Financial Dependence and Growth: International Evidence from Industry Data," **The Journal of Finance**, Vol. 56, No. 2, April 2001, PP; 648- 671.
- (53) Randall K. Filer, Jan Hanousek and Nauro F. Campos, "Do Stock Markets Promote Economic Growth?", **CERGE-EI, Graduate Center of the City University of New York, Working Paper**, No; 267, September 1999, PP; 10.-11
- (54) Stefan Kawalec, and Krzysztof Kluza, Op.Cit, PP; 12-13.

- (55) Panicos O. Demetriades, and Khaled A. Hussein, "Does Financial Development Cause Economic Growth? Time-series Evidence from 16 Countries", Journal of Development Economics, Vol; 51, No; 2, Decembre 1996, PP; 390-400.
- (56) Shankha Chakraborty, Tridip Ray, "Bank-based versus Market-based Financial Systems: A Growth-theoretic Analysis Journal of Monetary Economics, Volume 53, 2006, PP; 22-26
- (57) Valpy FitzGerald, Op.Cit, PP; 17-18.
- (58) Rafael Laporta, Florencio Lopez-de-Silanes,; Andrei Shleifer,; and Robert W Vishny, "Law and Finance," Journal of Political Economy, December, Vol (106), No; 4, 1999, pp. 1113-1115.
- (59) Ross Levine , & Asli Demirguc-Kunt, Bank-Based and Market-Based Financial Systems: Cross-Country Compariso ", PP; 21-40.
- (60) Erik Berglof and Patrick Bolton, "The Great Divide and Beyond: Financial Architecture in Transition', Europe and Central Asia, World Bank Publication Working Paper Number 414, December 2001, PP; 26-27.
- (٦١) سلوى العنتري، «دراسة حالة البورصة المصرية»، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الأسكوا، إجتماع الخبراء حول دور أسواق المال في التنمية، الأمم المتحدة، سبتمبر، ٢٠٠٦، ص ص، ٢٦، ١٠.
- (62) Nasser Saidi, "Financial Sector Development & Reform", ERF Papers, - Number 2 - Summer 2004.
- (63) Nadeem Ui Haque, "Developing of Financial markets in Developing Economies', Finance & Development, March 18, 2002
- (64) Inter-American Development Bank, "Financial Market Strategy", Sustainable Development Department Sector Policy and strategy Papers Series, May 2000. PP; 5-12
- (65) See:
- Policy Brief, "Financial Sector Weakness and the East Asia Crisis", International Centre for Economic Growth, No, 9902.
-....., "Financial Development, Economic Growth, and Corporate Governance", ", International Centre for Economic Growth, No, 9906.
- (66) See:
- Philip Arestis, "Finance and Development: Institutional and Policy Alternatives to Financial Liberalization", The Levy Economics Institute of Bard Colleg, Working Paper No. 377, April, 2003.
- Thorsten Beck, "Creating an Efficient Financial System: Challenges in a Global Economy", Policy Research Working Paper Series, World Bank, No 3856, PP; 6-28.

الديمقراطية والاستثمار الأجنبي
المباشر في ظل العولمة

الديمقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة(*)

الجزء الأول

١-١ مقدمة البحث:

يتمثل الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الدول والمنظمات الدولية في اقتلاع الفقر من العالم وتحسين نوعية الحياة لهؤلاء الفقراء. وقد تركزت معظم الأهداف التنموية للألفية الجديدة على تحقيق هذا الهدف بما يضمن تحقيق نمواً اقتصادياً متوازناً يهدف إلى زيادة الدخل والإنتاجية وتحسين فرص الحياة أمام الجميع. وفي هذا السياق يعتبر أحد أهم الأهداف التنموية الواجب تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥ هو إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية وذلك من خلال المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والشفافية وعدم التمييز وذلك للحاق بركب العولمة وما تنطوي عليه من ضرورة فتح الأسواق وإزالة العقبات المصطنعة بين اقتصاديات الدول. ومع الاتجاهات المتنامية نحو العولمة، وتزايد حدة المنافسة في الداخل والخارج، فإن الأمر يحتم على كل الدول ضرورة البحث عن أفضل التكنولوجيات المستخدمة في الإنتاج والاستثمار، وهنا تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره من جهة أحد أهم أقطاب التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية التي تعجز فيها المدخرات المحلية عن تمويل المستوى اللازم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات أعلى للنمو، ومن جهة أخرى يعتبر نمو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتزايد عدد وأهمية الشركات متعددة الجنسية أحد أهم ركائز العولمة المالية. ولعلنا لا نبالغ إذا ذكرنا هنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر وبصفة خاصة الاستثمار المشترك يعد من أهم وأفضل أشكال التمويل الخارجي لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، ذلك أن النماذج التنموية التي اعتمدت على القروض الخارجية منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين قد انتهت بكارثة ضياع الأموال، وهدر فرص النمو، وخلق بؤر من الفساد، وتراكم المديونيات الخارجية بصورة أفقدت المجتمعات التي اعتمدت على هذا

(*) البحث منشور في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد (١٦)، العدد

الأول، يونيو ٢٠٠٨م.

وهو بحث مشترك مع الأستاذ الدكتور/ عادل محمد المهدي، أستاذ الاقتصاد الدولي، جامعة حلوان.

النوع من التمويل القدرة على الخروج من قاع التخلف، وفرضت عليه حصاراً اقتصادياً تمثل في قبول برامج تنموية مؤداها فرض مزيد من الانكماش والتقشف لخدمة أغراض الديون الخارجية وأعبائها. إذ أن الدول النامية لم تكن في حاجة إلى رؤوس الأموال فقط، بل أنها في أشد الحاجة إلى الخبرات الفنية والإدارية إضافة إلى تطوير بيئة الإنتاج وتحسين الجودة من خلال استقدام التكنولوجيات الحديثة، وليس كما يقال التكنولوجيات الملائمة. فالتكنولوجيا الحديثة يترتب عليها اتجاه الشركات إلى الإنتاج بأحجام كبيرة تسمى بالأحجام الاقتصادية، وهي تلك الأحجام التي يترتب عليها وفورات تؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، ومن ثم اكتساب مزايا تنافسية على مستوى العالم. ويتحقق ذلك من خلال استقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والدخول معها في شكل إنشاء مشروعات مشتركة. وفي ظل تحديات العولمة، واحتدام شدة المنافسة، والتطور الهائل في مجال الاتصالات والمواصلات وثورة المعلومات لم يعد في مقدور الحكومات وصانعي السياسات إخفاء أى معلومة تتعلق بتطور النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العالم. ومن هذا المنطلق بات من الضروري التركيز على قضايا الحوكمة والديمقراطية والإصلاح السياسي جنباً إلى جنب مع قضايا الإصلاح الاقتصادي وذلك لجنى منافع العولمة، وتجنب مضارها، وفي هذا الإطار فقد تغير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد منظور تقليدي إلى منظور أوسع، وهو مفهوم التنمية المستدامة والذي يتضمن قضايا بيئية واجتماعية وسياسية. وهو ما يشير إلى قضية على جانب كبير من الأهمية وهي قضية المناخ التشريعي والسياسي المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية ورفع كفاءتها في ظل العولمة والانفتاح. ليس فقط الاقتصادى والمالى والتكنولوجى، بل السياسى أيضاً. وفي هذا الصدد فقد تردد في المحافل الدولية أن أهم محددات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو «الاستقرار السياسى وجودة الإدارة الحكومية»، ويأتى مستوى الربحية المتوقع والحوافز الضريبية من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات المحركة للاستثمارات الدولية في مرتبة متأخرة بعد عوامل الاستقرار السياسى وموقف الحكومات تجاه الاستثمارات الأجنبية. ومن هنا جاء موضوع البحث وهو «أثر الديمقراطية والإصلاح السياسى على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى ظل العولمة».

٢-١ إشكالية البحث:

تنبع إشكالية البحث من اتجاه عدد كبير من الدول النامية - ومنها مصر - إلى خلق مناخ ملائم للعولمة (تحرير محلي وخارجي) لتوفير متطلبات التنمية من ناحية، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية أخرى، ورغم ذلك فإن النتائج المتحققة في هذا المجال لم تكن مشجعة. فمن جهة لا زالت كثير من الدول التي تتأرجح بين نظم تسلطية وأطر مؤسسية هشّة تستحوذ على نسبة ضئيلة من هذه الاستثمارات، ومن جهة ثانية لم تحقق تلك الاستثمارات النتائج الملموسة والمتوقعة التي تكفل نمواً متواصلاً في المدى الطويل. حيث تشير الإحصاءات إلى أن ثمة تحسناً طفيفاً قد طرأ على اقتصادات بعض الدول النامية، وتحسن المناخ الاستثماري بدرجة كبيرة في بلدان أخرى، الأمر الذي جعلها محط أنظار بعض الشركات متعددة الجنسيات الراغبة في توجيه استثماراتها إلى الخارج، وتمثل هذه البلدان في دول جنوب شرق آسيا، والصين، وبعض دول أمريكا اللاتينية حيث بدأت تتجه في السنوات الأخيرة نحو تعميق الديمقراطية وتعديل تشريعاتها وتحري أطرها القانونية والسياسية، في حين بقيت غالبية البلدان النامية في مناطق أخرى عديدة خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء دون المستوى الذي يؤهلها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أي صورة من الصور.

فبينما قدر نصيب دول وجنوب شرق آسيا بنحو ٢١,٢٪ من حجم التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر، بلغ نصيب دول أمريكا اللاتينية والكاريبي ١٠,٤٪، وفي المقابل لم يتعد نصيب دول أفريقيا ٢,٨٪ وبلغ نصيب دول شمال أفريقيا ١,٢٪^(١). وهو ما يفرض على تلك الدول مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة بشأن الإصلاح السياسي وتعميق الديمقراطية كشرط ضروري لتهيئة مناخ ملائم وآمن للاستثمار. وبناءً عليه فإن التساؤل المطروح هو هل مجرد التحرير المحلي والخارجي والاستخصاص، وتوافر المقومات المادية والبشرية كاف لجذب الاستثمار الأجنبي، وإذا كان الأمر كذلك فلماذا توجد فجوة بين حصص وأنصبة الدول في هذه التدفقات على الرغم من انتهاج الجميع لبرامج إصلاح وتحرير، وهل الاختلاف في كفاءة الإدارة الرشيدة للحكم "الحوكمة"

والديمقراطية بين الدول يعتبر المصدر الأساسي لحدوث هذه الفجوة، ومن ثم العلاج الأول لسدها أو إنقاصها.

١-٣ أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من الدور الهام الذى تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشر في التنمية الاقتصادية. ومما لا شك فيه أن هذا الدور قد تم الكشف عنه منذ النظريات القديمة للنمو والتنمية وبصفة خاصة في السبعينيات من القرن الماضي حيث ركزت معظم نظريات التنمية على أهمية التمويل الخارجي وبصفة خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل أفضل من المساعدات الأجنبية والتي غالباً ما تكون مشروطة ومحملة بأعباء السداد إلا أن الجديد هو ما فرضته العولمة من مفاهيم جديدة متعلقة بالحوكمة والديمقراطية، وهو ما يقتضى تبنى منظومة شاملة تتلاءم مع هذه المفاهيم بما يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

١-٤ فرضية البحث:

تتمثل الفرضية الأساسية التى يسعى البحث لاختبارها في "أن الدول الأكثر ديمقراطية في ظل العولمة هي الأقدر على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة".

١-٥ هدف البحث:

في ضوء أهمية البحث والتي تتمثل في بحث تأثير الديمقراطية على قدرة رؤوس الأموال الأجنبية على الانسياب للدول المتجهة نحو العولمة". فإن هدف البحث يتمثل في اختبار:

- أثر الديمقراطية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الدول الديمقراطية والدول غير الديمقراطية.

١-٦ منهجية البحث والأساليب المستخدمة:

يتمثل المنهج المستخدم في البحث الحالى في **المنهج الاستقرائي**: حيث تم في البداية ملاحظة وتحديد المشكلة (وهي أن الاستثمارات الأجنبية تكون أكثر توجهاً نحو الدول

الأكثر ديمقراطية)، ثم تم تحديد وتوصيف أهم المفاهيم المستخدمة في البحث، كما تم جمع البيانات والأرقام الخاصة بمتغيرات المشكلة وتوصيفها وتحليلها، ومن ثم وضع الفرضية المتعلقة بالظاهرة واختبارها من خلال أساليب التحليل المقارن والقياس الكمي، ومن هذا الأسلوب القياسي والتحليل يتم التوصل إلى نتائج محددة قد تتفق أو تختلف مع فرضية البحث.

وقد تم استخدام مجموعة من الأساليب لاختبار فرضية البحث، وهي:

(أ) التفسير باستخدام أسلوب مقارنة وملاحظة التغيرات في متغيرات الدراسة خلال الفترة محل البحث.

(ب) التفسير باستخدام الفروض الإحصائية، وأساليب القياس الكمي.

(ج) التفسير باستخدام الرسوم البيانية.

٧-١ محتويات البحث:

يتكون البحث من ستة أجزاء، يتعرض الجزء الثاني بعد المقدمة إلى توصيف نظري لمتغيرات البحث (العولمة، الديمقراطية، الاستثمار الأجنبي المباشر). أما الجزء الثالث فينصرف إلى تحليل نظري للآثار المتوقعة للديمقراطية على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التطرق لعدد من الدراسات السابقة. أما الجزء الرابع فينصرف إلى الإطار التطبيقي، والذي يتم فيه تحليل سلوك وتطور واتجاه قيم المتغيرات الأساسية للبحث "الديمقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر"، أما الجزء القياسي فينصرف إلى تطبيق عدد من النماذج القياسية لاختبار أثر الديمقراطية على الاستثمار الأجنبي المباشر. وفيما يتعلق بالجزء الخامس فيتضمن أهم المضامين والخيارات السياسية، ثم الجزء السادس والأخير فيتعلق بالخلاصة والاستنتاجات.

الجزء الثاني

توصيف متغيرات الدراسة

تمثلت الفرضية الأساسية للدراسة في أن «الدول الأكثر ديمقراطية هي الأكثر قدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر». وهو ما يعنى أهمية الإصلاح السياسى لجذب الاستثمار الأجنبي فى ظل العولمة. لذا يجب البدء أولاً بتوصيف المفاهيم الرئيسية للبحث: - العولمة - الديمقراطية - الاستثمار الأجنبي المباشر

١-٢ العولمة:

أخذ مصطلح العولمة Globalization في الظهور بعد استكمال الضلع الثالث للنظام الاقتصادي العالمي، وهو إنشاء منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO) تلك المنظمة التي حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) بدءاً من عام ١٩٩٥. وانطوت وثيقة إنشاء هذه المنظمة على مجموعة من الاتفاقيات التي تلزم الدول الأعضاء بالتجاوب الدولي في مجال فتح الأسواق أمام تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال، مع الاتجاه نحو إزالة كافة القيود والعقبات التي تحول دون تحقيق قواعد المنافسة الحرة Free Trade وتفعيل قواعد المنافسة العادلة Fair Trade بإلغاء الدعم الممنوح للإنتاج والصادرات. وفي ضوء الالتزامات التي ترتبها عضوية الدول في المنظمة، فإنه يتحتم على الدول الأعضاء تعديل وتهيئة تشريعاتها المحلية، أو إصدار تشريعات جديدة تتوافق في نصوصها ومتطلبات تنفيذها مع ما جاء في الاتفاقيات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي أسهم بصورة واضحة في حدوث عولمة تشريعية في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية. وعلى هذا النحو يمكن القول أن مصطلح العولمة يشير إلى زيادة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم، وذلك نتيجة لتزايد نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع والخدمات، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول. كما قد يشير المصطلح كذلك إلى سهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة الفنية Know-how (أو التكنولوجيا) عبر الحدود الدولية. وقد انتشر المصطلح وذاع استخدامه بين المتخصصين وغير المتخصصين كما سبق القول منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، غير أن

جذوره تمتد إلى الثمانينات مع تزايد مستويات التقدم التكنولوجي، ذلك التقدم الذي أدى إلى تسهيل عمليات الاتصال والانتقال بين الدول، وسرعة في أداء المعاملات الاقتصادية الدولية سواء التجارية أو المالية. كما أدى إلى تجاوز الحدود السياسية للدول، واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية *Global Product*، كما أدت إلى تشابه أنماط الاستهلاك في العالم بين شعوب مختلفة الثقافات، وهو ما يعني عولمة الاستهلاك أو *Global Consumer*. وهذه التطورات هي نتاج حقيقي لما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة. تلك الثورة التي تمثل مظاهرها في التقدم الهائل الذي يشهده العالم في الفضائيات، ووسائل الاتصال، وشبكات نقل المعلومات وسرعة تداولها، والحاسب الآلي بأجياله المختلفة، والإلكترونيات الدقيقة، والهندسة الوراثية ٠٠٠ الخ. ويرتبط كذلك بهذا التقدم الثورة العلمية والتكنولوجية التي أصبحت أهم مظاهرها ونتاجها تتدفق من كل جانب سواء في شكل منتجات صناعية جديدة أو نظم تصنيع متطورة، أو أجهزة ومعدات حديثة أو في وسائل الاتصال ذاتها. وعلى ذلك فإن هذه الثورة تعتمد في طبيعتها وتطورها على نتاج العقل البشري، وعلى حصيلة الخبرة والمعرفة الفنية المتراكمة عبر الزمن لدى بني الإنسان. والجدير بالملاحظة أن عصر المعلومات قد دعم ظاهرة الاعتماد المتبادل *International Interdependence*، أو ما يسمى بالتقسيم الدولي الجديد للعمل *The New International Division of Labor* بين الدول، وذلك باعتداده على التكامل والتجميع، حيث لم يعد في إمكان دولة واحدة مهما كانت إمكانياتها وقدراتها أن تستقل وحدها بتصنيع جميع أجزاء المنتج الصناعي، وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد منتجات صناعية عديدة مثل السيارات أو الأجهزة الإلكترونية أو الحاسبات الآلية ... الخ يتم تصنيع مكوناتها أو أجزائها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتركيز على صنع أحد هذه المكونات فقط. وتتنافي هذه الاتجاهات المعاصرة مع المفاهيم التي سادت عدد كبير من الدول النامية ومنها مصر منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي، وهي مفاهيم التصنيع من الإبرة إلى الصاروخ. والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات سالفة الذكر بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير، وتغيير شكل الملكيات، وتشجيع الاندماجات

Mergers بين الشركات الصغيرة في محاولة للاستجابة لمتطلبات البيئة العالمية، والتي من أهمها الإنتاج المتخصص بالحجم الكبير لتحقيق ما يطلق عليه وفورات الحجم *Economies of Scale* أو الإنتاج الكبير *Mass Production*، ومن ثم تخفيض التكلفة، وزيادة القدرة التنافسية على المستوى العالمي. وقد واكب هذا التغير اتجاه أغلب دول العالم أيضاً إلى الدخول في تكتلات إقليمية في محاولة لتقليل الآثار السلبية التي قد تنتج عن اتساع نطاق ظاهرة العولمة^(٢). كذلك يمكن تعريف العولمة بأنها قيام نظام اقتصادي عالمي يحل محل النظام الاقتصادي الدولي، وتختفى فيه الحدود المصطنعة بين اقتصاديات الدول للتحرير من تحكم السياسات القومية فتصبح مسيرة بقوانين أو قوى محايدة.

وتقوم العولمة الاقتصادية على أربعة مقومات أساسية هي: حرية حركة رؤوس الأموال دون أى عائق عالمياً. وحرية إقامة الصناعة في أنسب الأماكن لها في العالم بعيداً عن الجنسية أو السياسة القومية. وعالمية المعلومات التي ترتبت على الثورة التقنية. وحرية انتقاء المستهلك عالمياً لما يريد ومن أى مصدر.

كما أن للعولمة مؤشرات عديدة تتمثل في: درجة الانفتاح الاقتصادي «التجارة مع العالم الخارجي، الاستثمار الاجنبي المباشر، الاستثمار المحفطي، صافي الدخل». والعلاقات مع العالم «السياحة الدولية، استخدام الهاتف، التحويلات عبر الحدود». ودرجة التقدم التقني في مكونات الاقتصاد الجديد «عدد مستخدمي الانترنت، عدد مضيئي الانترنت، عدد أجهزة الخادومات الآمنة». والمشاركة السياسية «العضوية في المؤسسات الدولية، المشاركة في بعثة مجلس الأمن، عدد السفارات في الخارج». العولمة التكنولوجية، عولمة فرص العمل في مختلف أنحاء العالم^(٣).

٣-٢ الديمقراطية:

يمكن تعريف الديمقراطية على أنها عملية يتم بموجبها السماح لأفراد المجتمع بصورة تدريجية ومنظمة *Peacefully and regularly* بالمشاركة في اتخاذ القرارات وتنفيذها في ضوء معايير الشفافية والمصادقية والمساءلة، بما يسمح بتجنب فساد الإدارات الحكومية، فضلاً عن أنها تسمح للناس بأن يكونوا أكثر كفاءة ونجاحاً في ممارسة

وظائفهم^(٤). وهذا الأمر يؤدي إلى رفع جودة أداء الجهاز الإداري للدولة في الأجل الطويل. ولا شك في «إن التفكير في آثار النظم الديمقراطية *Democracy Regimes* مقارنة بالنظم المتسلطة *Authoritarian Regimes* يجب أن يتركز في تحليل الدوافع أو الحوافز التي تحرك كل من الإدارات الحكومية، والأفراد والجماعات في ظل النظامين، فالحكام في ظل النظم الديمقراطية لديهم الحوافز للسماح إلى ما يقوله الناس، وما يرغبون في تحقيقه، وهذه الحوافز مردها إلى موجهتهم للانتقادات الموجهة إليهم، والبحث عن دعم مستمر في العمليات الانتخابية. أما في ظل النظم المتسلطة فإن التأثير على سلوك الناس، وتحسين كفاءة الأداء الحكومي عادة ما ينطوي على تكلفة مرتفعة، مع عدم التأكد من إمكانية الاستمرارية في تحسين مستوى الأداء مستقبلاً. وقد ذكرت بعض الدراسات أن الأزمات المالية التي سادت خلال العقد الأخير من القرن الماضي في بعض دول جنوب شرق آسيا كانت في جانب منها ناتجا طبيعيا لسيادة أنظمة متسلطة، فإذا قامت البنوك بإقراض دكتاتور ما كما هو الحال في أندونيسيا سابقاً، أو إذا حدث خللاً أو تراخياً في شروط الائتمان، أو إذا تركزت القروض في عدد قليل من الأشخاص لكونهم من صناعات السياسة أو لصلتهم بهؤلاء الصناع، فإن الأداء الحكومي يتعثر، وتظهر الأزمات المالية والاقتصادية بصورة يصعب علاجها بدون تكاليف مرتفعة. فبدون الصوت الديمقراطي لم يكن هناك سيطرة كافية على أداء الحكومات، بسبب انعدام الشفافية، والمصادقية، والمساءلة، والصحافة الحرة النزيهة. والوجه الآخر من العملة يتمثل في رعاية صناعات السياسة لمصالح الجماعات الضاغطة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق مكاسب لهذه الجماعات راجعة إلى السلطة، وليس إلى العمل والإنتاج كما هو الحال في أغلب النظم الديمقراطية، مما قد يؤدي إلى شيوع ظاهرة الأنشطة الهامشية الباحثة عن الربح بأقل مجهود ممكن *Rent- Seeking Activities*. ولعلنا نميز هنا بين الديمقراطية، وأشباهاها من نظم قد تبدو في ظاهرها للنظر إليها من الخارج على أنها ديمقراطية، وهي من الداخل بعيدة عن ذلك. فحقيقة أن الأصوات الانتخابية يمكن شراؤها تسمح للأغنياء والأفراد أو للأحزاب بالسيطرة على العملية الانتخابية بنفس الطريقة التي تحدث في ظل النظم المتسلطة. والموقف في أمريكا اللاتينية، وكثير من البلدان النامية يعد مثالا على ذلك.

وبناءً على ما سبق فإن الديمقراطية تسهم في تحقيق التنمية البشرية، حيث تتيح الديمقراطية الفرصة لدى الأفراد للمناقشة العامة، والتعبير عن آرائهم، الأمر الذي يمكن الأفراد من التعرف على البدائل والخيارات المختلفة، ومن ثم اختيار البديل المناسب، والذي يمكنه من تحقيق الأداء والإنجاز المطلوب. وتساعد كذلك الديمقراطية الأفراد على انتخاب الجماعات الأكثر تمثيلاً للمطالب والحاجات العامة للأفراد، أى أن الديمقراطية تدعم التنمية البشرية من خلال تحسين جودة القرارات الفردية، وتعميق الإحساس لدى الأفراد بالاستماع لمطالبهم وتنفيذها. ويتطلب نجاح الديمقراطية وجود آليات ليس فقط للمشاركة بل آليات للمساءلة من جانب الأفراد فضلاً عن المصداقية والشفافية في تنفيذ السياسات العامة المعبرة عن مطالب الأفراد^(٥).

٣-٢ الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه «انتقال عوامل الإنتاج المختلفة من رأس المال والتقنية ووسائل الإنتاج المتطورة والموارد البشرية في شكل مؤسسى تبعاً للإطار التشريعى والتنظيمى بالدول المضيفة فيحقق مصالح المستثمرين الدوليين من جهة ومصالح الدول المضيفة من جهة أخرى لتكون تعاوناً دولياً في مجال النمو والتنمية البشرية»، وتوجد أشكال عديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، منها: «ملكية أسهم رأس المال، والأرباح المعاد استثمارها، والقروض من الشركة الأم للشركات التابعة في القطر المضيف، اندماجات وتملك»^(٦). وتختلف دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات عن وجهة نظر الدول المضيفة.

ففيما يتعلق بالشركات فهناك عديد من النظريات التى تفسر حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول العالم المختلفة. ومن بين هذه النظريات ما يلي:

- **نماذج النمو التقليدية:** ترى أن اختلاف عوائد رأس المال بين الدول يسهم في تدفق رؤوس الأموال من الدول ذات الوفرة (حيث ينخفض العائد على رأس المال) إلى الدول ذات الندرة (حيث يرتفع العائد على رأس المال). أي أن المراجعة والمضاربة المالية هي المحدد الأساسى لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **نظرية هكشر أولين في التجارة الخارجية:** أن اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية بين الدول يحدد نمط التخصص في الإنتاج والتصدير، حيث تخصص الدولة صاحبة الوفرة في رأس المال في إنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال. وتقوم الدولة التي تعاني من ندرة عنصر رأس المال باستيراد السلع كثيفة رأس المال من الخارج^(٧).

- **نظرية دورة حياة المنتج:** وفقاً لهذه النظرية يختلف موقع وتوطن الإنتاج حسب مرحلة ودورة حياة المنتج. فعندما يصل المنتج لمرحلة النضج واحتدام المنافسة، فإن الشركة المخترعة تبدأ في البحث عن وسائل تخفيض تكاليف الإنتاج خوفاً من المنافسة المحتملة من الشركات الأخرى، ولذا فإنها تقوم بإنتاج هذا المنتج في أسواق الدول النامية من خلال توجيه استثماراتها المباشرة إلى هذه الدول، بهدف تخطي عقبات الحماية من ناحية، وتخفيض نفقات الإنتاج من ناحية ثانية، والمحافظة على مركز الريادة في الأسواق العالمية من ناحية ثالثة، وفي المرحلة الثانية سألقة الذكر، فإن الشركات متعددة الجنسيات تفضل القيام بالاستثمار المباشر من خلال الامتلاك الكامل للأصول الإنتاجية بالبلدان المضيفة، غير أن الضغوط القانونية، والأوضاع السياسية قد تحتم الاعتماد على الشكل الثاني من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الدخول في مشروعات مشتركة مع شركاء محليين في الدول المضيفة^(٨).

- النظرية الانتقائية للاستثمار الأجنبي المباشر: *Eclectic Theory of FDI*

وفقاً لها توجد ثلاثة شروط ودوافع لتنفيذ الاستثمار الأجنبي المباشر، وهما:

ميزة الملكية (Ownership Advantages): بمعنى أن الشكل المفضل لدى الشركات متعددة الجنسيات لتوجيه استثماراتها المباشرة هو الملكية الكاملة للأصول الإنتاجية في البلدان المضيفة. ويجب أن تتوافر العوامل التي تمكن الشركة من التغلب على عوائق الإنتاج في بيئة مخالفة (مثل عوائق اختلاف اللغة والثقافة والأطر المؤسسية، والنظام الضريبي)، لذا يجب أن يقترن بهذه الميزة برامج تدريب وتسويق لتساعد هذه الشركات الأجنبية على الإنتاج في الدولة المضيفة. **ميزة الموقع (Location Advantages).** بمعنى وجود مزايا تجعل

من الأرباح للشركة أن تنتج أو تقدم الخدمة في الدولة المضيفة بدلاً من الإنتاج محلياً أو التصدير (مثل وفرة المواد الخام الرخيصة والعمالة منخفضة التكاليف، أو وجود عوائق تجارية طبيعية أو مصطنعة). بجانب ما سبق يجب أن تكون تكلفة استغلال المزايا السابقة أقل من تكلفة الوسائل المتعلقة بمزاولة الإنتاج واستخراج التصاريح للقيام بهذا النشاط، وتعرف هذه بالمزايا الداخلية للتعاقد على الاستثمار (*Internalization Advantages*). وتتضمن مجموعة من المحددات السياسية والتشريعية والاقتصادية التي توفر حوافز للاستثمار^(٩).

- نظرية مزايا توطن الصفقات: (*Advantage to internalizes business contacts*):

وفقاً لها يوجد خمس محددات ودوافع للاستثمار الأجنبي، وهي^(١٠):

- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية (المواد الخام المتاحة، البنية المادية والبشرية).

- الاستثمار الباحث عن الأسواق (حجم وهيكل ونمو وحرية النفاذ للأسواق).

- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء (تكلفة الموارد وإنتاجية العمل).

- الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية. (التكنولوجيا، الاستحواذ على اسم تجارى وعلامة تجارية).

- نظرية عدم كمال الأسواق: في ظل سيادة المنافسة الاحتكارية (أو فرضية عدم

كمال الأسواق في الدول النامية) فإن الشركات متعددة الجنسيات تجد أن المناخ الاقتصادي ملائم لتوجيه استثماراتها إلى هذه البلدان، حيث تنعدم قدرة الشركات المحلية على منافسة الشركات متعددة الجنسيات فيما تملكه الأخيرة من موارد مالية، ومعارف فنية وتكنولوجيا عالية إلى جانب المهارات الإدارية والتنظيمية، وتولد المزايا التي تملكها الشركات متعددة الجنسيات مقارنة بالشركات المحلية في إحدى البلدان، وحماية طبيعية لأنشطة هذه الشركة، وقدرة على غزو الأسواق المحلية وتسويق منتجاتها في ضوء هذه المزايا الاحتكارية. وفي هذا الصدد فإن الشكل المفضل لدى الشركات متعددة الجنسيات لتوجيه استثماراتها

المباشرة هو الملكية الكاملة للأصول الإنتاجية في البلدان المضيفة، وخلق قوى احتكارية وعلاقات تكامل رأسى مع القوى السياسية داخل الدولة بما يحقق مصالح متبادلة لكلا الطرفين^(١١).

وفيما يتعلق بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة فغالباً ما تتحدد هذه الدوافع بتحليل متطلبات الدول النامية وما تحتاجه من استقدام هذه الاستثمارات في أى صورة من الصور. ولكى يمكن التعرف على هذه المتطلبات أو الاحتياجات فينبغى الرجوع إلى خصائص ومعوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه البلدان. وقد استغرقت معظم المناقشات والمؤلفات والبحوث العلمية في هذا الأمر العقود الثلاثة الماضية، ومن مجمل هذه الكتابات فإنه يمكن تحديد الاحتياجات التالية لمعظم البلدان النامية: موارد رأسمالية، معارف فنية وتكنولوجية، مهارات وخبرات إدارية وتنظيمية. وهذا إلى جانب المقومات الأخرى اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية بهذه البلدان، والتي منها على سبيل المثال وفرة الموارد الطبيعية، ووفرة الأيدي العاملة ووجود بيئة تشريعية مناسبة، وإطار سياسى واجتماعى مستقر، ومناخ اقتصادى مواتى، وبنية أساسية ملائمة^(١٢).

وقد شهد عام ٢٠٠٤ زيادة طفيفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بعد ثلاث سنوات من الهبوط، حيث بلغ حجم هذه التدفقات ٦٤٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤ مقابل ٦٣٣ مليار دولار عام ٢٠٠٣. وترجع هذه الزيادة إلى حدوث زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، حيث قدرت بنحو ٢٣٣,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٤ مقارنةً بـ ١٦٦,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٣. وفي مقابل ذلك لوحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المتقدمة شهدت تدهوراً مستمراً من حيث الحجم، حيث بلغت ٣٨٠ مليار دولار مقابل ٣٣٨,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٣، وذلك بعد أن وصلت إلى ٥٤٧,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٢. وترجع الاتجاهات السابقة إلى محاولة الشركات متعددة الجنسيات اكتشاف طرق جديدة لتعزيز قدراتها التنافسية أو توسيع عملياتها وأنشطتها في أسواق الدول النامية، وتحقيق وفورات الحجم وخفض تكاليف الانتاج. أضف إلى ما سبق

رغبة الشركات في الاستفادة من الموارد الطبيعية المتوافرة في بعض الدول النامية، خاصة وأن أسعار هذه الموارد قد إتجهت للزيادة في السنوات الأخيرة. وظل الاستثمار الدولى في الخدمات - وخاصة الخدمات المالية ينمو بإطراد، حيث بلغ نصيب قطاع الخدمات ٦٣٪ من مجموع قيمة عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود في عام ٢٠٠٤. وبالرغم من التحسن الملحوظ في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية في مقابل التدهور الملحوظ في حجم هذه التدفقات للدول المتقدمة، فلا زالت هذه الأخيرة تحتل مكانة مرتفعة لا تقارن بالدول النامية من حيث نصيبها النسبى في حجم التدفقات العالمية للاستثمار الاجنبى المباشر. حيث قدرت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الدول الرأسمالية المتقدمة في عام ٢٠٠٤ حوالى ٥٨,٦٪ من إجمالى الاستثمارات، في حين بلغت نسبة هذه التدفقات إلى الدول النامية حوالى ٣٦٪ فقط، مع كون منطقة آسيا وأوقيانيا أكبر متلق للاستثمار الأجنبى في الدول النامية. فقد اجتذبت هذه المنطقة استثماراً أجنبياً مباشراً قدره ١٤٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤، أي بزيادة قدرها ٤٦٪ عن عام ٢٠٠٣، كما شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي طفرة هائلة، فبلغت ٦٨ مليار دولار. أي زادت بنسبة ٤٤٪ عن المستوى المتحقق في عام ٢٠٠٣. ومن جهة أخرى ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى إفريقيا على نفس المستوى تقريباً، وهو ١٨ مليار دولار. ويبرر هذا الأمر قرارات الشركات متعددة الجنسيات بتوجيه استثماراتها إلى الدول التى تكون أكثر توجهاً نحو الديمقراطية والاستقرار السياسى والاقتصادى لما ينعكس ذلك بطبيعة الحال على ربحية هذه الشركات متعددة الجنسيات المحركة لهذه الاستثمارات^(١٣).

الجزء الثالث

تحليل نظري للعلاقة بين الديمقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر

إن الأدلة التطبيقية عن أثر الديمقراطية على الاستثمار الأجنبي المباشر لا توفر حتى الآن دعماً كافياً وواضحاً لفكرة أن زيادة مستوى الديمقراطية تؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. فهل تعتبر الديمقراطية شرطاً كافياً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الصدد بينما وجدت بعض الدراسات أن هناك تأثيراً معنوياً وموجباً للديمقراطية على الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن هناك دراسات أخرى توصلت إلى عكس هذه النتيجة، وهناك دراسات أخرى لم تتوصل إلى نتائج محددة *Ambiguous* بشأن هذه العلاقة وهو ما سوف يتم التعرض له على النحو التالي:

فقد توصل (Rodrik 1996) إلى أن مؤشر الديمقراطية (الحرية السياسية) - ضمن متغيرات أخرى عديدة - يحدث تأثيراً موجباً ومعنوياً على الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة للنتائج المحلى الاجمالي في الدول الأكثر ديمقراطية، وأن هذا التأثير ضعيف وغير معنوي للدول غير الديمقراطية^(١٤). وبنفس المنطق توصلت دراسة (Jensen 2003) إلى أن الدول الديمقراطية تجذب نسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر تزيد بنحو ٧٠٪ عن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للدول غير الديمقراطية وذلك لعينة مكونة من ١٠٠ دولة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٨^(١٥). كما توصلت دراسة (Busse, 2004) لعينة مكونة من ٦٩ دولة خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٩٩ إلى أن زيادة قيمة مؤشر الحرية السياسية بـ ١٪ يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة للفرد بنحو ٠,٣٢٪، وأن زيادة قيمة مؤشر الحرية المدنية بـ ١٪ يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو ٠,٢٩٪ وقد توصل لهذه النتيجة باستخدام أسلوب السلاسل الزمنية لكل دولة على حدة، وأسلوب البيانات المقطعية^(١٦). وقد أكدت هذه النتيجة دراسة (Harms & Heinrich 2002) التي توصلت إلى أن الشركات متعددة الجنسية تميل للاستثمار في الدول الأكثر ديمقراطية، أما الدول غير الديمقراطية فلم تؤكد النتائج أنها ملجأ لجذب الاستثمار الأجنبي إليها^(١٧). وقد توصلت دراسة أخرى لـ (Busse) باستخدام ١٢ مؤشر للحكومة من ضمنها مؤشر المخاطر السياسية

(ICRG)، ومؤشر الفساد، ومؤشر الديمقراطية، ومؤشر القواعد والحقوق (Rule & Law) إلى أن أكثر المؤشرات معنوية وتأثيراً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي مؤشرات الديمقراطية والاستقرار السياسي والفساد. حيث أن زيادة مؤشر الديمقراطية بـ ١٪ تؤدي إلى زيادة القيمة اللوغارتمية لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر بـ ٠,٨٪، وهذا التأثير معنوي، وقد بنيت الدراسة على بيانات عينة مكونة من ٨٣ دولة خلال الفترة ١٩٨٤-٢٠٠٣^(١٨). وبنفس المنطق توصلت دراسة (Kolstad, & Tøndel 2002) إلى أن زيادة مستوى المسألة الديمقراطية تعمل على زيادة نصيب الفرد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد استخدمت الدراسة مؤشر ICRG الذي يبين مدى عدالة وحرية النظام الانتخابي واستجابة الحكومات لمطالب الناخبين^(١٩). كما قامت إحدى الدراسات ببحث أثر العوامل التشريعية على بيئة الاستثمار المحلي والخارجي وتوصلت إلى أن مؤشر الفساد لم يكن له تأثيراً معنوياً على الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالعكس من ذلك فإن انخفاض القيمة المبطة لمؤشر الديمقراطية (القيمة الأقل تعني مستوى أعلى للديمقراطية) بـ ١٪ تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الاستثمار الأجنبي المباشر بـ ٠,٢٣٪، وقد توصلت الدراسة لهذه النتيجة بالاستناد إلى عينة من ٧٥ دولة للفترة (١٩٨٩-٢٠٠٠)^(٢٠) وبنفس المنطق توصلت دراسة أخرى إلى أن الدول الأكثر ديمقراطية تتسلم نسبة أكبر من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي وذلك لعينة مكونة من ٩٩ دولة خلال الفترة ١٩٨٤-٢٠٠١^(٢١).

وعلى الجانب الآخر توصلت دراسة (Q. Li & Adam Resnick, 2001) إلى أن زيادة الديمقراطية في حد ذاتها دون تحسين جودة الإدارة الحكومية وكفاءة تنفيذ أحكام القانون تؤدي إلى تخفيض نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج بنحو ٣٧٧ مليون دولار لكل زيادة مقدارها (من ٠-٦) في قيمة مؤشر الديمقراطية. أما زيادة كفاءة القواعد المدعومة للحقوق والملكيات بـ ١٥ نقطة يترتب عليه زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بـ ١,٠٤ بليون دولار^(٢٢). وفي هذا الصدد توصلت دراسة هامة لـ (Adams & Filippaios) إلى وجود علاقة سالبة وغير خطية بين مؤشر الحرية المدنية والاستثمار الأجنبي المباشر، وعلاقة موجبة وخطية بين مؤشر الحرية السياسية والاستثمار الأجنبي المباشر. وتفسير ذلك أن

المستثمر الأجنبي يفضل أن يستثمر في الدول التي تتمتع بمستوى منخفض من الحريات المدنية (وذلك لضعف دور نقابات العمل، والتنظيمات، وجماعات الضغط) وذلك حتى تنخفض القدرة التفاوضية لهذه الجماعات، ومن ثم تقل المخاطر التي قد تواجه الشركات الأجنبية والتي تعوقها من الاستحواذ الكامل بالعائد والأرباح الريعة. كما فسرت الدراسة العلاقة غير الخطية بين مؤشر الحرية المدنية والاستثمار الأجنبي المباشر بأنه عند المستويات المتخفضة للحريات المدنية أي زيادة بسيطة في هذه الحرية سوف تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمال وتعميم رغبتهم في العمل، وهو ما ينعكس بالإيجاب على الناتج الحدى لرأس المال، الأمر الذى يشجع على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما بعد وصول الحرية المدنية لمستوى مرتفع، فإن أي زيادة فيها سوف تترجم في زيادة القوة التنظيمية والتفاوضية للجماعات، وهو ما شكل قيد على الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى النقيض من ذلك تفضل الدول الأجنبية أن تستثمر أموالها في دول ذات نظام سياسي حر ومفتوح وذلك لأن قمع الحريات السياسية سوف ينعكس سلباً على سياسات وتوجهات الدولة تجاه الاستثمار الأجنبي. وقد اعتمدت هذه الدراسة على بيانات ١٠٥ دولة خلال الفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٧) (٢٣). وتوصلت إحدى الدراسات (Nemager & Soysa, 2005) إلى أن الشركات متعددة الجنسية تفضل الاستثمار في دول غير ديمقراطية لأسباب تتعلق بسهولة جنى المنافع الريعة وضعف دور النقابات والاتحادات التنظيمية في هذه الدول (٢٤).

ومن جهة ثالثة توصلت بعض الدراسات إلى أن الديمقراطية ليست لها تأثير معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث ذكرت دراسة (D. Kucera, 2002) أن مؤشر الحرية السياسية ليس له تأثير معنوي على حصة التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر من التدفق العالمى، بينما مؤشر الحرية المدنية له تأثير موجب ومعنوي، وذلك من خلال ما يقترن بالحريات المدنية من تدعيم قاعدة رأس المال البشرى وزيادة الاستقرار السياسى، وذلك لعينة مكونة من ١٢٧ دولة خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٧ (٢٥). وكذلك أظهرت دراسة (Farhad Noorbakhsh, , Alberto Paloni, and Ali Youssef, 2001) عدم وجود أي تأثير معنوي لمؤشر الحرية المدنية والسياسية على الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة

للنتائج المحلى الاجمالى وذلك لعينة مكونة من ٣٦ دولة نامية خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٤)، وأظهرت الدراسة أن المتغيرات المتعلقة برأس المال البشرى أكثر أهمية من تأثير الديمقراطية^(٢٤)، وتوصلت دراسة (Singh, Harinder; Jun W. Kwan, 1995) لنفس النتائج بعدم معنوية العلاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر والديمقراطية^(٢٦).

الجزء الرابع

الإطار التطبيقي للبحث

تأسيساً على العرض السابق للدراسات التطبيقية أمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن مدى تأثير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمستوى الديمقراطية في الدول المضيفة هي قضية ما زالت تحتاج لمزيد من الاختبارات. وعلى هذا النحو ينصرف الجزء الحالي من البحث إلى تحليل وقياس هذه العلاقة. وبناءً عليه يجب تحديد المتغيرات الأساسية للبحث، وكيفية التعبير عنها، ثم تحديد عينة الدول، وفترة التقدير، يلي ذلك عرض تحليلي مقارنة لتطور قيم متغيرات الديمقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر والعولمة خلال فترة البحث للتعرف على مدى واتجاه العلاقة بينهما، ثم يتم صياغة وتقدير عدد من النماذج المناسبة لقياس أثر الديمقراطية على التدفق والانسحاب الداخلى للاستثمار الأجنبي المباشر.

٤-١ المتغيرات الأساسية للبحث:

انطلاقاً من فرضية البحث أنه «في ظل العولمة فإن الدول الأكثر ديمقراطية هي الأقدر على جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر». سوف تتمثل المتغيرات الأساسية محل القياس والتحليل فيما يلي:

١ - **متغير العولمة:** ويتم التعبير عنه بمؤشر الحرية الاقتصادية (العولمة). في هذا الشأن فإن المؤشر يقيس مستوى الحرية الاقتصادية في خمس مجالات رئيسية، وهي: تحرير النشاط الاقتصادي المحلى والتوجه للخصخصة، ومدى انتهاج سياسة نقدية مستقرة، وتحرير المعاملات الخارجية السلعية، والخدمات، وتبسيط اللوائح المعوقة لممارسة النشاط المحلى سواء المتعلق بالعمل، أو بالإنتاج، أو بالتصدير، والإستيراد، أو بالإقراض والإقتراض. ويتراوح مؤشر الحرية الاقتصادية (العولمة) بين الصفر، والعشر درجات. حيث تشير القيمة الأعلى إلى مستوى أعلى من العولمة، في حين تشير القيمة الأقل إلى مستوى أقل من العولمة^(٢٨).

٢- متغير الديمقراطية: يتم التعبير عنه بمؤشر الديمقراطية. فمنذ بداية السبعينيات قامت إحدى المؤسسات غير الهادفة للربح بتكوين مؤشر يعكس مستوى الديمقراطية في عدد كبير من دول العالم، وتسمى هذه المؤسسة بدار الحرية *Freedom House* ويتم إعداد هذا المؤشر في شكل رقم إجمالي يعبر عن مستوى الديمقراطية في الدولة. ويتكون هذا المؤشر من متوسط الأوضاع السائدة في كل دولة بشأن الحقوق السياسية، وكذلك الحقوق المدنية. وفي هذا الصدد يتم عمل مسح يضم نوعين من قوائم الاستقصاء، إحداهما تضم تساؤلات بشأن الحقوق السياسية، والأخرى تضم تساؤلات حول الحقوق المدنية. وإستناداً على الإجابات يتم استخراج مؤشر متوسط يعبر عن مستوى الديمقراطية.

وتمثل هذه التساؤلات فيما يلي:

أ) الحقوق السياسية: وتتضمن التساؤلات التالية:

- ١) هل يتم انتخاب الهيئات الحاكمة من خلال نظام إنتخابي حر؟
- ٢) هل يتم إختيار ممثلي السلطة التشريعية وفقاً لنظام إنتخابي حر؟
- ٣) هل توجد قواعد إنتخابية عادلة، وتكافؤ في الفرص، وإنتخاب عادل، وأمانة بشأن صناديق الإقتراع؟
- ٤) هل من حق الأشخاص تنظيم أنفسهم في مجموعات حزبية تنافسية؟
- ٥) هل يوجد احتمال لوجود أصوات مضادة لإنتخاب ممثل معين؟
- ٦) هل يخضع الأفراد للحكم بواسطة قوة أجنبية عسكرية، أو حكومات إرهابية، أو أى شكل من أشكال القوة؟
- ٧) هل الجماعات العرقية تنظم وتحكم نفسها، أم تسهم بشكل غير رسمي في صنع القرار الحكومي.
- ٨) هل يستطيع الناخبون إمداد ممثليهم المنتخبين بقوة حقيقية؟

٩) في حالة النظم الملكية، حيث لا يوجد نظام انتخابي - هل يسمح للأفراد بمساءلة ومحاسبة المسؤولين؟

١٠) هل السلطات الحاكمة تخضع للتغيير المستمر؟

وتحدد الإجابة على هذه التساؤلات مدى حماية الحقوق السياسية للأفراد. وفي هذا الصدد يتم تصنيف هذه التساؤلات إلى أربع مكونات، وهي (الفساد السياسي، العنف السياسي، عدم التحيز السياسي ضد الأقليات، درجة المشاركة السياسية). ومنها يتم استخراج رقم إجمالي يعبر عن الحقوق السياسية، ويتراوح نطاقه بين واحد وسبع درجات. وتشير القيمة (واحد) إلى أنه يوجد في الدولة نظام انتخابي عادل، ويتمتع المواطنون بالاستقلال السياسي، ويوجد مشاركة من جانب الأقليات في صنع القرار السياسي، ويوجد جماعات معارضة، ولا يوجد فساد سياسي.

أما القيمة (٢) فتعني أن هناك بعض العوامل كالفساد السياسي، أو العنف العسكري، مما يضعف من كفاءة الديمقراطية، ولكن لا يزال النظام السياسي حراً. وتعني القيم (٣)، (٤)، (٥) سيطرة كثير من العوامل المقيدة للديمقراطية. أما القيمة (٦) فتعني أن هناك نظام حكم ذو حزب واحد، ولا يسمح للأفراد بالمشاركة السياسية، ولا توجد نزاهة في العملية الانتخابية، ولا يسمح للأفراد بمساءلة السلطات العامة. وفي حالة القيمة (٧) فإن النظام السياسي يصبح محكوما بقواعد جامدة لا تسمح بأي مشاركة في العملية السياسية. مع انتشار العنف، والفساد، والتحيز السياسي.

ب) الحقوق المدنية: وتتضمن التساؤلات التالية:

١) هل يسمح للأفراد بالتعبير عن آرائهم ومعتقداتهم بصورة رسمية؟

٢) هل يوجد حرية للنقاش العام في إطار ندوات، ومؤتمرات؟

٣) هل يوجد نقابات تجارية، وعمالية ذات قوة تفاوضية؟

٤) هل يوجد استقلال للقضاء؟

٥ هل يعامل الأفراد معاملة عادلة في ظل قوانين الدولة؟

٦ هل يوجد استقلال عن الفساد السياسي؟

٧ هل توجد حماية كافية للأفراد من العنف السياسي، والإعتقالات سواء للمؤيدين، أو المعارضين للحكم؟.

٨ هل تفرض الدولة قيود على حرية إختيار العمل، والإقامة؟

٩ هل توجد حماية كافية للحقوق والملكيات؟

١٠ هل يخضع الأفراد للاستغلال من جانب الجهاز الإداري الحكومي؟

وبالمثل يتم تصنيف هذه التساؤلات إلى أربع مكونات (حرية التعبير عن الرأي بشكل رسمي، وغير رسمي، وجود نظام عادل لحفظ النظام وتنفيذ القوانين، الخضوع للاعتقالات والفساد السياسي، تكافؤ الفرص وحرية النشاط الاقتصادي). ومنها يتم استخراج رقم إجمالي يعبر عن الحقوق المدنية، ويتراوح نطاقه بين واحد وسبع درجات. والدول التي تأخذ الرقم (١) تعنى أن هناك نظاماً مؤسسياً مدعماً للحقوق المدنية، ولا يوجد خضوع للفساد السياسي، وهناك حرية للتعبير عن الرأي، وأن هناك نظام اقتصادي حر. أما القيمة (٢) فتعنى أن هناك نقص في أحد هذه المكونات الأربعة للحرية المدنية، ولكنه لا يزال نظاماً حراً. والدول التي تأخذ القيم (٣)، (٤)، (٥) فتعنى أن هناك قيوداً حكومية مفروضة على الحقوق المدنية في المكونات الأربعة. أما الدول التي تأخذ القيمة (٦) و (٧) فتعنى أنه لا يوجد أى شكل من أشكال الحريات المدنية.

وإستناداً على المؤشرين السابقين يتم استخراج متوسط لهما يمثل المؤشر الإجمالي للديمقراطية. ويتراوح نطاقه بين واحد وسبع درجات. وتوجد سلسلة من بيانات هذا المؤشر في خلال الفترة ١٩٧٢ - ٢٠٠٥ لمعظم الدول (٢٩).

٣- متغير الاستثمار الأجنبي المباشر: وبانتهاج نفس ما اتبعته الدراسات السابقة فإنه يمكن التعبير عن التدفق الأجنبي للاستثمار الأجنبي المباشر بعدة مؤشرات منها:

- التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة للناتج المحلي الإجمالي

$$FDI / GDP$$

- نصيب الفرد من الاستثمار الأجنبي المباشر FDI / Pop

- معدل نمو حجم التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر $dFDI / FDI$

- حجم التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة للتكوين الرأسمالي الثابت

$$FDI / I_{fixed}$$

٣-٤ عينة الدول وفترة التقدير:

في ضوء الهدف من البحث وهو التعرف على أثر الديمقراطية على الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يتم اختيار الدول على أساس مؤشر الديمقراطية. حيث يتم اختيار مجموعة من الدول الديمقراطية والتي يكون مؤشر الديمقراطية لها $(Dem \leq 3)$ ، ودول غير ديمقراطية، ويكون مؤشر الديمقراطية لها $(Dem \geq 5.5)$. وذلك إسوةً بالتصنيف المتبع في تقرير مؤسسة بيت الحرية (Freedom House). وفي هذا الصدد فقد وقع الاختيار على ٨٠ دولة، (٤٠ دولة ديمقراطية، و ٤٠ دولة غير ديمقراطية) (٣٠).

أما فترة التقدير، والتحليل، فهي (١٩٨٠ - ٢٠٠٤) للثانية حيث تتوافر بيانات عن كل من مؤشر الديمقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر حتى عام ٢٠٠٤، أما للقياس فهي (١٩٧٠ - ٢٠٠٣)، وقد تم توسيع الفترة حتى تتاح مزيد من المشاهدات، ولكن تم التوقف في عام ٢٠٠٣ لعدم توافر بيانات عن العديد من المتغيرات بعد هذه السنة.

والجدول التالي يوضح متوسط قيم المتغيرات الأساسية (العولمة، الديمقراطية، والاستثمار الأجنبي المباشر) خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠٠٤).

جدول (١): قيم المتغيرات الأساسية في متوسط الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٤)

المتغير	المجموعة	Dem	Globaliz	FDI / GDP	FDI / I _{Fixed}
دول ديمقراطية	٢,٥	٦,٣	٣,٩%	٨%	
دول غير ديمقراطية	٥,٩	٤,٥	١,٣%	٣%	

حيث :

Dem : مؤشر الديمقراطية تم الحصول على بياناته من (www.freedomhouse.org)

Globaliz : مؤشر العولمة تم الحصول على بياناته من: *Economic Freedom of the World, 2000, 2001, - Economic Freedom Index, Hertige Foundation, Various Issues, 2002 Annual Report.*

FDI / GDP : التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة للناتج المحلي الإجمالي: من UNCTAD, WIR, Various Issues

FDI / I_{Fixed} : التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة للتكوين الرأسمالي الثابت، UNCTAD, WIR, Various Issues

فكما يتضح من الجدول فقد شهدت مجموعة الدول الديمقراطية مستوى يقدر بنحو ٢,٥ درجة لمؤشر الديمقراطية وبلغت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي نحو ٣,٩٪، كما قدرت نسبة التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر للتكوين الرأسمالي الثابت لهذه الدول بنحو ٨٪ في متوسط الفترة (١٩٧٠ - ٢٠٠٤)، وبلغت القيمة المتوسطة لمؤشر العولمة نحو ٦,٣ درجة. وفيما يتعلق بمجموعة الدول غير الديمقراطية فقد قدرت قيمة مؤشر الديمقراطية في متوسط الفترة (١٩٧٠ - ٢٠٠٤) بنحو ٦ درجات، وبلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي نحو ١,٣٪ فقط في متوسط الفترة (١٩٧٠ - ٢٠٠٤)، بينما قدرت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للتكوين الرأسمالي الثابت لهذه الدول بنحو ٣٪، كما بلغت متوسط قيمة مؤشر العولمة نحو ٤,٥ درجة لهذه المجموعة من الدول. ويتضح مما سبق وجود فروق هامة وواضحة بين مجموعة الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية فيما يتعلق باتجاه وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشرة حيث تتركز معظم الاستثمارات في الدول الديمقراطية، هو ما يشير إلى أن وجود بيئة ديمقراطية

يعتبر أحد أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة والانفتاح الداخلي والخارجي. ولكي تزداد الصورة وضوحاً يجب تحليل تطور قيم المتغيرات الأساسية خلال الفترات المختلفة لمقارنة أداء وإتجاه، ومن ثم وضوح العلاقة بين المتغيرات السابقة للدول الديمقراطية وغير الديمقراطية.

٤-٣-١ تحليل اتجاه وتطور قيم المتغيرات محل البحث:

سوف يتم في الجزء التالي تحليل لتطور القيم المطلقة، ومعدلات التغير في قيم مؤشرات العولمة، والديمقراطية، والاستثمار الأجنبي المباشر المحلي كنسبة للناتج الإجمالي وللتكوين الرأسمالي الثابت لدول العينة خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٤)، وخلال الفترتين (١٩٨٠ - ١٩٨٩)، (١٩٩٠ - ٢٠٠٤)، وسيتم تقسيم كل مجموعة إلى مجموعتين "أقل ديمقراطية، وأكثر ديمقراطية".

وبناءً عليه يتم إجراء التحليل المقارن لأربع مجموعات، وهم:

- مجموعة أعلى الدول الديمقراطية (*Highest Democratic countries*)، ويرمز لها بـ (HDc).

وهي الدول التي يكون $(Dem \leq 1.5)$.

- مجموعة أقل الدول الديمقراطية (*Lowest Democratic countries*)، ويرمز لها بـ (LDc).

وهي الدول التي يكون $(Dem > 1.5) \geq 3.5$.

- مجموعة أقل الدول غير الديمقراطية (*Lowest Non-Democratic countries*)، ويرمز لها بـ (LNDc).

وهي الدول التي يكون $(Dem > 5.5) > 6$.

- مجموعة أعلى الدول غير الديمقراطية (*Highest Non-Democratic countries*)، ويرمز لها بـ (HNDc). وهي الدول التي يكون $(Dem > 6)$.

ويوضح الجدول التالي نتائج التحليل المقارن للمجموعات السابقة:

جدول (٢): تحليل مقارن لتطور قيم المتغيرات الأساسية للمجموعات المختلفة

HNDC	LNDC	LDC	HDC	السنوات
<i>Dem</i>				
٦,٥	٥,٤٩	٢,٩	١,١٨	١٩٨٩-١٩٨٠
٦,٠٧	٤,٨٧	٢,٠١	١,٠٩	٢٠٠٤-١٩٩٠
٦,٣٣	٥,١٨	٢,٥	١,٥	٢٠٠٤-١٩٨٠
<i>Globaliz</i>				
٤,٠٤	٤,١٨	٥,٣٩	٦,٣٤	١٩٨٩-١٩٨٠
٥,٤٥	٥,٦١	٦,٧٥	٧,٣٦	٢٠٠٤-١٩٩٠
٤,٧٤	٤,٩	٦,٠٧	٦,٨٥	٢٠٠٤-١٩٨٠
<i>%FDI / GDP</i>				
٠,٥٨	١,١	١,٢٩	٤,٢٨	١٩٨٩-١٩٨٠
١,٥٥	٢,٤	٢,٨٧	٥,٤٧	٢٠٠٤-١٩٩٠
١,٠٦	١,٧٧	٢,٠٨	٤,٨٧	٢٠٠٤-١٩٨٠
<i>FDI / I_{Fixed}</i>				
٠,٩٩	٢,٩٢	٣,٢	٤,٨	١٩٨٩-١٩٨٠
٢,٠١	٤,٩٢	٧,١	٩,٢	٢٠٠٤-١٩٩٠
١,٥	٣,٩٢	٥,٢	٧	٢٠٠٤-١٩٨٠

المصدر: حسب بواسطة الباحث إستناداً إلى مصادر بيانات الجدول (١)

أولاً: مجموعة أعلى الدول الديمقراطية HDc

قدرت قيمة مؤشر الديمقراطية لهذه المجموعة نحو ١,٥ درجة في متوسط الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٤). وقد تحسن مستوى الديمقراطية لهذه المجموعة بنحو ١,٠ درجة فقط خلال الفترتين (١٩٨٠ - ١٩٨٩)، (١٩٩٠ - ٢٠٠٣)، حيث انخفضت قيمة المؤشر من ١,١٨ درجة إلى ١,٠٩ درجة. كما بلغت القيمة المتوسطة لمؤشر العولمة حوالى ٦,٩ لهذه المجموعة خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٤) أي بزيادة ١,١ درجة خلال الفترتين (١٩٨٠ - ١٩٨٩)، (١٩٩٠ - ٢٠٠٤). هذا وقد زادت نسبة التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر للنواتج بنحو ١,٢٪ بين الفترتين، لتبلغ في المتوسط ٤,٨٧٪. كما بلغت القيمة المتوسطة لنسبة التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر للتكوين الرأسمالي الثابت نحو ٧٪ في متوسط الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٤)، حيث زادت من ٤,٨٪ في متوسط الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٩)، إلى ٩,٢٪ في متوسط الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٤).

ثانياً: مجموعة أقل الدول الديمقراطية LDc

وفيما يتعلق بهذه المجموعة من الدول فقد بلغت القيمة المتوسطة لمؤشر الديمقراطية لها نحو ٢,٥ درجة خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٤)، أي انخفضت بمعدل ٠,٩ من الدرجة بين الفترتين (١٩٨٠ - ١٩٨٩)، (١٩٩٠ - ٢٠٠٤)، هذا في الوقت الذي زادت فيه قيمة مؤشر العولمة بنحو ١,٣٥ درجة بين الفترتين لتقدر بنحو ٦,٠٨ درجة في متوسط الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٤)، ومن جهة أخرى بلغت نسبة التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر للنواتج المحلي الإجمالي نحو ٢,١٪ في متوسط الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٤)، وقدرت نسبة الرصيد الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر بنحو ٥,٢٪ في متوسط الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٤).

بناءً على ما سبق يتضح أن الدول التي تقع في قمة هرم الديمقراطية (HDc) تستحوذ على حصة من الناتج المحلي الإجمالي، والتكوين الرأسمالي الثابت تزيد بنحو ٢,٧٢٪، و ١,٨٪ مقارنة بالدول التي تقع في أدنى هرم الديمقراطية (LDc)، رغم وجود فروق بسيطة بينهما في مؤشر العولمة (٧,٠ درجة).

ثالثاً: مجموعة أقل الدول غير الديمقراطية *LNDc*

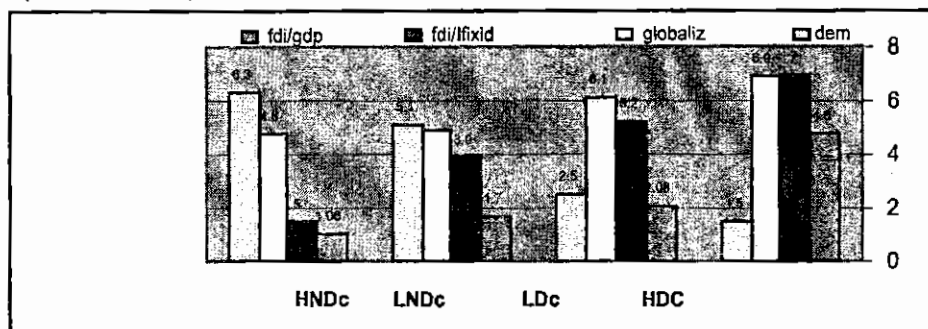
أظهرت نتائج التحليل أن مؤشر الديمقراطية لهذه المجموعة من الدول قدر في المتوسط نحو ٥,٢ درجة خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٤)، كما قدرت القيمة المتوسطة لمؤشر العولمة ٤,٩ درجة، وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر فقد قدرت نسبة التدفق الداخلي لهذا الاستثمار للنتائج المحلى الإجمالي بنحو ١,٧٧٪ فقط في متوسط الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٤)، أما حصة التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر من التكوين الرأسمالي الثابت لهذه المجموعة فقد بلغ بها نحو ٣,٩٪. ويتضح من الجدول أنه بالرغم من زيادة توجه هذه الدول نحو مزيد من العولمة والحرية الاقتصادية (حيث زادت قيمة مؤشر العولمة بنحو ١,٤٢ درجة بين الفترتين ١٩٨٠ - ١٩٨٩، ١٩٩٠ - ٢٠٠٤)، فقد سارت بخطوات أبطأ نحو تعميق الديمقراطية (حيث انخفضت قيمة المؤشر بنحو ٠,٦٣ درجة فقط)، وفي المقابل يتضح أن حصة الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الناتج والتكوين الرأسمالي قد زادت بنحو ١,٣٪، و١,٩٩٪ بين الفترتين.

رابعاً: مجموعة أعلى الدول غير الديمقراطية *HNDc*

وفيما يتعلق بمجموعة أعلى الدول غير الديمقراطية فقد بلغت القيمة المتوسطة لمؤشر الديمقراطية لها بنحو ٦,٣ درجة خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٤)، بينما بلغت قيمة مؤشر العولمة ٤,٧ درجة في متوسط نفس الفترة، ومن جهة أخرى بلغت نسبة التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج بنحو ١,٠٦٪، وقدرت نسبة التدفق الداخلي للاستثمار المباشر للتكوين الرأسمالي بنحو ١,٥٪ فقط خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٤). وتدل البيانات على أنه بالرغم من تحسن قيمة مؤشر العولمة بنحو ١,٤ درجة فإن قيمة مؤشر الديمقراطية لم تتحسن سوى بنحو ٠,٤٣ درجة، لذا فقد زادت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج بنحو ٠,٩٧٪ فقط، وزادت نسبة التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي للتكوين الرأسمالي الثابت المباشر بنحو ١,٠٢٪ فقط.

ويمكن الاستعانة بالشكل التالي ليوضح العلاقة بين العولمة، الديمقراطية، الاستثمار الأجنبي المباشر للمجموعات الأربعة خلال الفترة كلها (١٩٨٠ - ٢٠٠٤).

شكل (١): العلاقة بين العولمة والديمقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر (١٩٨٠-٢٠٠٤).



وبمقارنة أكثر الدول ديمقراطية (*HDC*) بمجموعة أكثر الدول غير الديمقراطية (*HNDc*) يتلاحظ أن المجموعة الأولى والتي تنخفض فيها قيمة مؤشر الديمقراطية بنحو ٥,٢ درجة مقارنةً بالمجموعة الثانية، تحصل على استثمار أجنبي مباشر يزيد بنحو ٣,٧٪ كنسبة للناتج المحلي الإجمالي عن المجموعة الثانية، كما تحصل مجموعة أعلى الدول الديمقراطية على استثمار أجنبي مباشر يقدر بنحو ٧ دولار لكل ١٠٠ دولار استثمار ثابت، بينما تحصل الأخيرة على ١,٥ دولار استثمار أجنبي مباشر لكل دولار من الاستثمار الثابت، أي أن حصة الاستثمار الأجنبي المباشر للكوين الرأسالي الثابت للدول التي تقع في قمة هرم الديمقراطية تزيد بنحو ٥,٥٪ عن حصة الدول التي تقع في قمة هرم الدكتاتورية، هذا على الرغم من اتجاه كلتي المجموعتين من الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية نحو الانفتاح والعولمة (حيث الفرق بين المجموعتين ٢,١ درجة فقط في مؤشر العولمة)، إلا أنه لا زالت الفجوة بينهما متسعة في مستوى الديمقراطية - رغم الإصلاحات البطيئة التي تتجه إليها الدول غير الديمقراطية في السنوات الأخيرة - وهو ما يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر ما زال ضعيفاً في توجه وانسيابه لهذه المجموعة الأخيرة من الدول.

٤-٣ قياس أثر الديمقراطية على الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة.

استناداً إلى الدراسات السابقة في البحث سيتم عرض وتقدير مجموعة من النماذج والمعادلات لإختبار فرضية الدراسة بأن الدول الأكثر ديمقراطية أكثر قدرة على جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول غير الديمقراطية حتى في ظل توجه الجميع نحو العولمة. ويتضمن العرض تحليلاً وتفسيراً اقتصادياً وإحصائياً للنتائج.

٤-٣-١ توصيف النموذج المستخدم:

سوف يتم تقدير معادلتين:

١- نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي هو المتغير التابع، ومؤشر الديمقراطية -ضمن متغيرات أخرى- يكون متغير مستقلاً في المعادلة.

٢- معدل النمو الاقتصادي هو المتغير التابع، ويكون كل من نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي، ومؤشر الديمقراطية -ضمن متغيرات أخرى- هي المتغيرات المستقلة في المعادلة.

وتتضمن المعادلتين مجموعة من المتغيرات المستقلة التي إتفقت معظم الدراسات على أنها الأكثر تأثيراً، كما تم تضمين مؤشر العولمة في كلتي المعادلتين. وذلك على النحو التالي:

$$FDI = F(Dem, Gy, Globaliz, Iy, Vol, urb, H, Tax, Opn) \quad (1)$$

حيث:

Gy معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

Iy معدل الاستثمار المحلي الإجمالي

$M2$ مؤشر للعميق المالي وهو عبارة عن المفهوم الواسع لعرض النقود كنسبة للناتج المحلي الإجمالي

Vol متغير للقلب الاقتصادي (معدل التضخم، أو نسبة الدين المحلي الخارجي للناتج، أو قلب سعر الصرف).

H مؤشر التنمية البشرية.

urb نسبة التحضر (السكان الحضر كنسبة لاجمالي السكان)

Opn مؤشر الاندماج الخارجى.

Tax الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية كنسبة لإجمالي الضرائب.

مصادر البيانات:

- البيانات المتعلقة بدليل التنمية البشرية مصدرها *Human development Report, Various issues,*

- كل البيانات الأخرى تم الحصول عليها من: *World Bank Indicators, W. B. C.D.R., 2003*

ومن المتوقع - استناداً إلى النظرية الاقتصادية - أن يكون تأثير المتغيرات المستقلة على متغير الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو التالى:

- بالنسبة لتأثير معدل النمو الاقتصادى فمن المتوقع أن يكون تأثيره موجب. حيث أن المستثمر الأجنبى هدفه هو تعظيم الربح فهو يكون أكثر إنجذاباً نحو الاقتصاديات سريعة النمو لضمان الحصول على المزايا والفرص المستقبلية الناجمة من زيادة النمو ومن ثم توسع السوق^(٣١).

- وفيما يتعلق بتأثير معدل الاستثمار المحلى فمن المتوقع أن يكون تأثيره موجب. حيث غالباً ما يكون الاستثمار المحلى مكماً للاستثمار الأجنبى. فالاستثمار المحلى الخاص بمثابة مؤشر للحوافز والربحية المحلية ومدى تحسن مناخ الاستثمار، والاستثمار المحلى العام (بنية تحتية وطرق واتصالات) بمثابة عنصر جذب وتسهيل لتدفق الاستثمار الأجنبى للداخل^(٣٢).

- وفيما يتعلق بمؤشرات التقلب الاقتصادى. فالدول التى لديها معدل منخفض للتضخم، ومستوى منخفض لعجز الموازنة العامة من المتوقع أن تكون أكثر جذباً للاستثمار الأجنبى المباشر، حيث تنخفض المخاطر ونفقة المعاملات للمستثمر الأجنبى. ويعتبر معدل التضخم بصفة خاصة من أكثر مؤشرات عدم الاستقرار للمستثمر الأجنبى، حيث يعكس تشوهات واختلالات السياسات المالية والنقدية للدولة التى تؤثر سلباً

على مستوى الربحية، ومن ثم قرار الاستثمار^(٣٣). كذلك كلما كانت الدولة مثقلة بالمدىونية الخارجية كلما زادت مخاطر التحويل (بمعنى المخاطر الناجمة من احتمال وجود قيود على قدرة الأموال على الانتقال خارج الحدود القومية، وهو ما قد يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال الأجنبية للخارج وأحجامه عن التدفق لتلك الدولة، والذهاب لدول أكثر أمناً من الناحية الاقتصادية^(٣٤)). أما عن تأثير العملة المحلية فقد وجدت بعض الدراسات أن تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للاستثمار الأجنبي، ومن ثم جذب مزيد منه، ولكن من جهة أخرى قد يترتب على انخفاض قيمة العملة المحلية، وارتفاع سعر الصرف الأجنبي ارتفاع أسعار المدخلات المستوردة، ومن ثم انخفاض صافي الربح للمستثمر الأجنبي، وهو ما قد يحدث تأثيرات سلبية على القرار ومن ثم تدفق الاستثمار الأجنبي^(٣٥).

- وفيما يتعلق بتأثير رأس المال البشري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فما لا شك فيه أن تحسن قيمة مؤشر التنمية البشرية، وما ينطوي عليه من تحسن نوعية الحياة، الأمر الذى ينعكس على مستوى مهارة وإتقان وتدريب عنصر العمل يعتبر من أهم العوامل المحددة للنمو، علاوة على التأثير غير المباشر للاستثمار البشري على الاستثمار الأجنبي من خلال زيادة النمو^(٣٦).

- ومن المتوقع أن يترتب على زيادة التحضر جذب مزيد من الاستثمار داخل الدولة، حيث ستوافر بنية تحتية وخدمات وعوامل من شأنها جذب الاستثمار الأجنبي.

- وفيما يتعلق بمؤشر الاندماج الخارجى (الصادرات + الواردات) كنسبة للناتج فمن المتوقع أن يكون تأثيره موجب، حيث غالباً ما تنتهج الدول الأكثر إنفتاحاً سياسات تجارية أكثر تحملاً وتوجهاً للسوق، وهو ما يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر^(٣٧). إلا أن هناك بعض الآراء ترى أن هذا التأثير يعتمد على نوع الاستثمار، فبعض أنواع الاستثمار (الاستثمار الأفقى: أي المركز داخل السوق المحلى للدولة) تفضل وجود حماية وطنية وعوائق تجارية لحماية الإنتاج الأجنبي فى الدولة المحلية، وعلى العكس من ذلك الاستثمار الموجه لأنشطة التصدير (الاستثمار الرأسى) قد يفضل بيئة

أكثر إنفتاحاً -حتى لا تؤدي القيود التجارية إلى رفع تكلفة المعاملات- . ولكن بصفة عامة من المتوقع أن يحدث مؤشر الانفتاح تأثيراً موجباً على التدفق الداخلى للاستثمار الأجنبي المباشر (٣٨).

- أظهرت نتائج عديد من الدراسات أن المستثمر الأجنبي يكون أكثر حساسية في قراراته لمعدل الضريبة، وأن هناك عديد من الدول تلجأ لخفض معدل الضريبة لجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لها (٣٩).

- أما عن تأثير الديمقراطية فمن المتوقع أن يكون تأثيرها موجب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث أن الحكومات الديمقراطية تكون أكثر مصداقية في تعاملاتها مع المؤسسات والشركات الدولية، بعكس الحال في الدول الدكتاتورية حيث تخشى الشركات الأجنبية من إحتمال التعرض للتصفية أو المصادرة (٤٠). كذلك في ظل النظام الديمقراطي يوجد شفافية وانفتاح وهو ما يساعد على تدفق المعلومات للعلاقات الاقتصادية الدولية بشأن السياسات المحلية للدولة وهو ما يساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (٤١).

- وفيما يتعلق بمؤشر العولمة فمما لا شك فيه أن التحرك نحو قوى السوق وتحرير نظم التجارة والاستثمار وأسواق المال، والتحول نحو مزيد من الاندماجات والتكامل الاقتصادي والمالى العالمى يؤدي إلى زيادة تدفق وإنسياب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا فمن المتوقع أن يحدث مؤشر العولمة (الحرية الاقتصادية) تأثيراً موجباً على الاستثمار الأجنبي المباشر (٤٢).

وفيما يتعلق بمعادلة النمو فهناك عديد من المتغيرات المحددة له، ولكن البحث ليس بصدد التطرق لمحددات النمو، لذا سيتم الاختصار على المتغيرات الأساسية للبحث كمحددات للنمو.

$$Gy = F(Dem., Globaliz, FDI) \quad (2)$$

وفي هذا الصدد فقد وجدت بعض الدراسات أن هناك تأثيراً معنوياً لمؤشرات الحرية السياسية على النمو، حيث إن تأسيس علاقة بين الديمقراطية والنمو قد تعد انعكاساً للعلاقة بين الديمقراطية والمحددات الأخرى للنمو مثل رأس المال البشري، حيث تتيح الديمقراطية الفرصة لدى الأفراد للمناقشة العامة والتعبير عن آرائهم، الأمر الذي يمكن الأفراد من التعرف على البدائل والخيارات المختلفة، ومن ثم اختيار البديل المناسب، والذي يمكنه من تحقيق الأداء والإنجاز المطلوب. وتساعد كذلك الديمقراطية الأفراد على انتخاب الجماعات الأكثر تمثيلاً للمطالب والحاجات العامة للأفراد، أي أن الديمقراطية تدعم التنمية البشرية من خلال تحسين جودة القرارات الفردية، وتعميق الإحساس لدى الأفراد بالاستماع لمطالبهم وتنفيذها، وهو ما يؤدي إلى زيادة النمو في المدى الطويل. كما أن النمو في ظل الديمقراطية يكون مستقراً بدرجة أكبر عنه في ظل النظم غير الديمقراطية^(٤٣).

وفي هذا الصدد توصلت إحدى الدراسات بشأن قياس العلاقة بين العولمة والديمقراطية والنمو إلى أن زيادة مستوى الديمقراطية بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير بمقدار ٢ في الألف فقط. أما في الأجل الطويل، وهو الأجل الذي يمتد إلى ما يزيد عن عشر سنوات فإن زيادة وتفعيل مستوى الديمقراطية سوف يؤدي إلى مزيد من النمو الاقتصادي المتواصل. حيث تتولد من داخله عوامل محفزة ودافعة للنمو في الأجل الطويل^(٤٤). أما عن تأثير العولمة على النمو فإنه يتوقف على نوعية القطاعات والسلع التي تخضع للعولمة والتحرير، وعلى مدى الاستفادة من مزايا الانفتاح وتقويض ومقاومة مخاطر العولمة^(٤٥). ولكن من المتوقع أن يكون الأثر موجباً. فمما لا شك فيه أن فتح وتحرير نظم التجارة، والاستثمارات والتمويل وتخفيف القيود المحلية والأجنبية سوف يعمل على توفير حوافز العمل، والاستثمار والتطوير الأمر الذي يخفف من تكلفة المعاملات، ويساعد على تدفق المهارات، والخبرات الفنية والتكنولوجية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تدعيم الكفاءة، ومن ثم على تحقيق معدلات أعلى للنمو^(٤٦). أما عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو، فمن المتوقع أن يكون التأثير موجب، حيث توفر تلك الاستثمارات موارد مالية قابلة للاستثمار داخل الدولة، كما تسهم في توفير فرص عمل، علاوة على ما تساهم به تلك الاستثمارات في نقل أحدث التقنيات والمهارات وأساليب

الإدارة والتسويق داخل الدولة، كما أنها تعتبر أحد مصادر رأس المال والتكنولوجيا للدولة وهو ما ينعكس إيجابياً على النمو^(٤٧)

٤-٣-٢ تقدير النموذج وتفسير النتائج.

سوف يتم تقدير النموذج لعينة الدول الديمقراطية (٤٠ دولة)، وغير الديمقراطية (٤٠ دولة) كل على حدة. وبذلك يصبح إجمالى عدد المشاهدات ١٣٦٠ (٤٠ × ٣٤) لكل مجموعة على حدة وذلك خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٣. وسوف يتم الاعتماد على أسلوب تجميع السلاسل الزمنية (Pooling) بصورة مقطعية. وسيتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) فى التقدير وذلك لتصحيح احتمال وجود مشكلة عدم ثبات تباين قيم الخطأ العشوائى. وفيما يلى نتائج التقدير.

أولاً: أثر الديمقراطية والعولمة على الاستثمار الأجنبى المباشر

$$FDI_{Dem} = 12.47 - 0.88Dem_{-1} \quad (3)$$

(-5.97)

$$R^2 = 70\%$$

$$F = 3016$$

$$FDI_{Dem} = 6.69 - 1.02Dem_{-1} + 0.09Global_{-2} \quad (4)$$

(-8.08) (17.02)

$$R^2 = 73\%$$

$$F = 1624$$

$$FDI_{Dem} = 4.85 - 0.95Dem_{-1} + 0.066Global_{-2} + 0.53H + 0.16Gy - 0.06Inf + 0.05Urb \quad (5)$$

(-6.9) (9.7) (4.1) (5.4) (-2.5) (3.18)

$$R^2 = 80\%$$

$$F = 540$$

$$FDI_{NDem} = 21.6 - 0.46Dem_{-1} \quad (6)$$

(-4.46)

$$R^2 = 83\%$$

$$F = 6600$$

$$FDI_{NDem} = 20.3 - 0.50Dem_{-1} + 0.036Global_{-2} \quad (7)$$

$$\begin{matrix} (-4.77) \\ R^2 = 85\% \end{matrix} \quad (6.62)$$

$$F = 3608$$

$$FDI_{dem} = 20.8 - 0.56Dem_{-1} + 0.036Global_{-2} + 0.93H + 0.28Gy - 0.44Inf + 0.01Urb \quad (8)$$

$$\begin{matrix} (-4.14) & (6.6) & (4.8) & (8.4) & (-2.9) & (2.5) \\ R^2 = 89\% & & F = 1480 \end{matrix}$$

وتظهر نتائج التقدير السابق أن مؤشر الديمقراطية وحده يفسر نحو ٧٠٪ من التغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الديمقراطية، ونحو ٨٣٪ في الدول غير الديمقراطية. كما تدل النتائج على أن انخفاض قيمة مؤشر الديمقراطية بنحو ١٪ (درجة ٠،٧) يؤدي إلى زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٠،٨٨٪ في الدول الديمقراطية، وبنحو ٠،٤٦٪ في الدول غير الديمقراطية. كما تدل نتائج تقدير المعادلتان (٥)، و (٦) على أن إدخال مؤشر العولمة في معادلة الاستثمار قد نتج عنه زيادة قيمة R^2 بنسبة بسيطة في المجموعتين من الدول (من ٧٠٪ إلى ٧٣٪ لمجموعة الدول الديمقراطية، ومن ٨٣٪ إلى ٨٥٪ في مجموعة الدول غير الديمقراطية). إلا أن مؤشر العولمة يمثل محدداً هاماً وموجباً ومعنوياً في معادلة الاستثمار الأجنبي في كلتي المعادلتين. إلا أن الأمر الجدير بالذكر أن أن متغير الديمقراطية يعتبر محدد أكثر أهمية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن أي زيادة بـ ١٪ في قيمة مؤشر العولمة تؤدي إلى زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٠،٩٪ فقط، بينما تحسن الديمقراطية (انخفاض قيمة المؤشر) بـ ١٪ تؤدي إلى زيادة هذه النسبة بنحو ١،٠٢٪ في الدول الديمقراطية، وذلك كما يتضح في المعادلة رقم (٤). وبالمثل بينما يترتب على إنخفاض قيمة مؤشر الديمقراطية بـ ١٪ في الدول غير الديمقراطية زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٠،٥٪، فإن تحسن قيمة مؤشر العولمة يعمل على زيادة هذه النسبة بحوالى ٠،٣٦٪. كما تظهر النتائج أن قيمة معامل تأثير مؤشر الديمقراطية على تدفق الاستثمار الأجنبي

المباشر تكون أكبر بحوالى الضعف، وأكثر معنوية في الدول الديمقراطية مقارنة بالدول غير الديمقراطية.

وقد تم تقدير معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الأخذ في الاعتبار أثر المحددات الأخرى - واستبعاد المتغيرات غير المعنوية من المعادلة - وأظهرت نتائج التقدير أنه بالنسبة للدول الديمقراطية فإن زيادة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج، وزيادة قيمة مؤشر التنمية البشرية، وزيادة معدل التحضر، ونخفاض معدل التضخم، وزيادة قيمة مؤشر العولمة كل بـ ١٪ يؤدي إلى زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو (٠,١٦٪، و ٠,٢٨٪) و (٠,٥٢٪ و ٠,٩٣٪)، و (٠,٠٥٪ و ٠,٠١٪)، و (٠,٠٦٪ و ٠,٤٤٪)، و (٠,٠٦٦٪، و ٠,٣٦٪) على التوالى في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية على التوالى. بينما يترتب على انخفاض قيمة مؤشر الديمقراطية زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج بـ ٠,٩٥٪، و ٠,٥٦٪ في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية، ويتضح ذلك من المعادلتين رقم (٥) و (٨).

يستدل مما سبق على أن مجرد وجود بيئة اقتصادية خالية من القيود الكمية والتنظيمية، ووجود عوامل متعلقة بالاستقرار الاقتصادى والكفاءة البشرية والفنية ووضع عديد من الحوافز الاقتصادية قد لا تكون وحدها محددات كافية لجذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية، حيث قامت معظم الدول غير الديمقراطية بتطبيق سياسات أكثر تحريراً في ظل العولمة - وهو ما يسمح بحدوث زيادة بسيطة في تدفق الاستثمار الأجنبي إليها - إلا أنه مازالت هذه الدول تفتقر إلى المناخ الديمقراطى والاطار المؤسسى الكفء الذى يسمح بتدفق هذه الاستثمارات على نحو مماثل لتفققها في الدول الديمقراطية.

ثانياً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، الديمقراطية، العولمة على النمو الاقتصادى.

حتى تزداد النتائج وضوحاً سوف يتم تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو للتعرف على مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو في كل من الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية.

وعلى هذا النحو أظهرت نتائج التقدير ما يلي:

$$GY_{Dem} = 3.6 + 0.20FDI_{-1} \quad (9)$$

(2.79)

$$R^2 = 20\%$$

$$F = 334$$

$$GY_{Ndem} = -1.05 + 0.18FDI_{-1} \quad (10)$$

(11.9)

$$R^2 = 10\%$$

$$F = 153$$

$$GY_{Dem} = 0.58 - 0.54Dem_{-1} \quad (11)$$

(-5.27)

$$R^2 = 23.7\%$$

$$F = 399$$

$$GY_{Ndem} = 2.26 - 0.37Dem_{-1} \quad (12)$$

(-5.1)

$$R^2 = 10\%$$

$$F = 62.5$$

$$GY_{Dem} = 2.57 + 0.09Globaliz_{-1} \quad (13)$$

(6.9)

$$R^2 = 18\%$$

$$F = 334$$

$$GY_{Ndem} = 2.21 - 0.06Globaliz_{-1} \quad (14)$$

(4.9)

$$R^2 = 7\%$$

$$F = 62$$

يسهم متغير الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو ٢٠٪ من التغيرات في معدل النمو في الدول الديمقراطية، بينما يساهم بنحو ١٠٪ فقط من هذه التغيرات في الدول غير

الديمقراطية وذلك كما توضح المعادلتان (٩)، و(١٠) على التوالي. وكما يتضح من المعادلتين (١١)، و(١٢) أن مؤشر الديمقراطية يفسر نحو ٢٣,٧٪ من التغيرات في معدل النمو في الدول الديمقراطية، بينما يفسر نحو ٠,٤٥٪ فقط في الدول غير الديمقراطية. وهو ما يدل من جهة على انخفاض كفاءة استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، وعلى انخفاض مستوى الديمقراطية ومن ثم ضعف مساهمتها في النمو في الدول غير الديمقراطية مقارنةً بالدول الديمقراطية. ومن جهة أخرى يقوم متغير العولمة بتفسير نحو ١٨٪ من التغيرات على معدل النمو بين الدول الديمقراطية، بينما يفسر نحو ٧٪ فقط من تغيرات النمو بين الدول غير الديمقراطية، وهو ما يؤكد مرةً أخرى على أهمية الديمقراطية وتفعيل الأطر المؤسسية لجذب الاستثمار وتحسين كفاءة استخدامها ومن ثم تحقيق معدلات أعلى للنمو.

وقد تم التأكد من النتائج السابقة باستخدام متغيرات صورية للتعبير عن مستوى الديمقراطية في دول العينة (٨٠ دولة). وبذلك يصبح إجمالى عدد المشاهدات ٢٧٢٠ (٨٠ × ٣٤). ويأخذ المتغير الصورى للديمقراطية المرتفعة Hd القيمة واحد في حالة ما إذا كانت قيمة مؤشر الديمقراطية ≤ 3 درجات، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك. أما المتغير الصورى للديمقراطية المنخفضة فيأخذ القيمة واحد في حالة إذا كان مؤشر الديمقراطية ≤ 5 درجة، وصفر بخلاف ذلك. أما المتغيرات (FDI_{hd}, FDI_{ld}) فتشير إلى التفاعل بين قيم متغير نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلى الاجمالى وقيم المتغير الصورى لكل من الديمقراطية المرتفعة (hd) والديمقراطية المنخفضة (ld) لدول العينة كلها على التوالي. وظهرت النتائج ما يلى:

$$GY_{Total} = 1.39 + 0.125FDI_{hd} + 0.078FDI_{ld} \quad (15)$$

$$(10.9) \quad (8.4) \quad R^2 = 27\%$$

$$F = 274$$

حيث يستدل من المعادلة السابقة أن قيمة معامل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في حالة الديمقراطية المرتفعة يزيد كثيراً عن قيمته في حالة الديمقراطية المنخفضة.

حيث أن كل زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بـ ١٪ تؤدي إلى زيادة النمو بنحو ٠,١٢٥ ٪ في الدول والفترات التي تتسم بالديمقراطية، بينما تؤدي إلى زيادته بنحو ٠,٠٧٨ ٪ فقط في الدول والفترات غير الديمقراطية.

هذا وقد تم تقدير معادلتين إحداهما للاستثمار الأجنبي المباشر والأخرى للنمو، وقد أظهرت النتائج ما يلي:

$$FDI_{Total} = 21.8 - 0.78Dem_{-1} + 0.02Global_{-2} + 0.63H + 0.23Gy - 0.004Inf + 0.02Urb - 0.67Tax \quad (16)$$

(-4.67) (6.6) (6.5) (9.7) (-1.9) (3.4) (-5.7)

$$R^2 = 84\% \quad F = 11511$$

ويستدل مما سبق أن متغير الديمقراطية يعتبر أكثر المحددات تأثيراً على الاستثمار الأجنبي المباشر لدول العينة، حيث أنه كل انخفاض في قيمة مؤشر الديمقراطية بـ ١٪ يؤدي إلى زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج بحوالى ٠,٧٨ ٪، بينما زيادة مؤشر التوجه نحو العولمة بـ ١٪ يؤدي إلى زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج بحوالى ٠,٠٢ ٪، أما المتغيرات الأخرى فقد حققت معظمها التأثير المتوقع على الاستثمار الأجنبي المباشر. وتقوم كل المتغيرات السابقة بتفسير نحو ٨٤ ٪ من التغيرات في نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج بين دول العينة خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٣).

وقد تم تقدير أثر كل من الديمقراطية والعولمة كل على حدة على FDI / GDP لدول العينة كلها، وأظهرت النتائج أن متغير الديمقراطية يفسر وحده ٢٦ ٪ من تغيرات FDI / GDP ، أما متغير العولمة فيفسر ١٧ ٪ من هذه التغيرات.

$$GY_{Total} = -0.39 - 0.36Dem_{-1} + 0.025Globaliz_{-2} + 0.10FDI_{-2} \quad (17)$$

(-11.07) (1.87) (11.14)

$$R^2 = 30\%$$

$$F = 230$$

تشير نتائج تقدير المعادلة السابقة أن انخفاض قيمة مؤشر الديمقراطية بحوالى ٠,٧ درجة (١ ٪) يؤدي إلى زيادة النمو بحوالى ٠,٣٦ ٪ لدول العينة، بينما زيادة قيمة مؤشر العولمة بحوالى درجة واحدة (١٠ ٪) يؤدي إلى زيادة النمو بحوالى ٠,٢٥ ٪ فقط، أما زيادة

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة للناتج بحوالى ١٪ فتؤدي إلى زيادة النمو بنحو ١٠,٠٪.

مجمال ما سبق: فإنه إستناداً على الجزء التحليلي والقياسي يمكن الخروج بنتيجة مفادها أنه في ظل التوجه نحو العولمة والتحرير المحلى والخارجى فإن جذب الاستثمار الأجنبى المباشر لن يتأتى إلا من خلال تفعيل وتعميق الديمقراطية. فأشارت كل النتائج إلى أن قدرة الدول الأكثر ديمقراطية على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر وتحسين نتائجه على النمو تفوق كثيراً قدرة الدول غير الديمقراطية، حتى وإن إنتهجت هذه الأخيرة سياسات أكثر تحريراً وجذباً للاستثمار الأجنبى المباشر.

الجزء الخامس

خيارات السياسة: *policy implication*

يستدل مما سبق على ضرورة وأهمية تفعيل الديمقراطية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة. حيث أن العولمة وفتح الأسواق المحلية والخارجية قد كثف بدوره من حدة المنافسة بين الحكومات لجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي كأحد عوامل دفع مسيرة الاندماج والتكامل العالمى بين الدول. وعلى الرغم من جهود كثير من الدول - خاصة منذ مطلع التسعينيات - في توفير بيئة اقتصادية خالية من التعقيد والتنظيم ومتوافقة مع متطلبات العولمة إلا أنه لازالت هناك عدد كبير من الدول متلقية هامشية للاستثمار الأجنبي المباشر، وبالنظر لهذه الدول وتحليل بنائها الاقتصادي والسياسي فيتضح أنه معظمها تنحصر في الدول غير الديمقراطية، والتي تحصل على مؤشر للديمقراطية يتجاوز ٥,٥ درجة. حيث مازالت الفجوة متسعة - بل أنها تزداد إتساعاً - بين الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية فيما يتعلق بقدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وهو ما يعنى أن الحوافز المبنية على آليات السوق الحر ما لم تدعم بالديمقراطية لن تفلح في جذب المستوى المرغوب للـ *FDI*، بل قد تخلق نمط مشوهاً ومتحيزاً للاستثمار الأجنبي المباشر (التحيز للشركات الكبيرة على حساب الشركات الصغيرة، أو التحيز لقطاعات معينة، أو تشجيع الاستثمار الباحث عن الأنشطة الربعية وهو ما يؤدي إلى انتشار الفساد) (٤٨). وأمام هذا الوضع يمكن القول أن الخطاب الرسمي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر يدعى أن المناخ الاستثماري في عدد كبير من البلدان غير الديمقراطية - من بينها مصر - قد تحسن من خلال التوسع عى الحوافز المالية والاقتصادية المبنية على آليات السوق الحر، وصدور عديد من القوانين التي تضمن وتعطى مزايا للمستثمر الأجنبي. إلا أن الرد على الخطاب الرسمي من جانب الشركات الدولية المحركة للاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم يؤكد من خلال الدراسات والبحوث والمؤشرات التي أجريت في هذا الصدد أن تنشيط الحوافز والإجراءات المبنية على آليات السوق الحر لا تعد بمثابة محددات أساسية أو كافية، فهناك عوامل أخرى لها أولوية في التأثير على نمط تفكير هذه الشركات وتوجهها ألا وهي إصلاح

الأطر السياسية وسيادة القانون ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تفعيل الديمقراطية وما تنطوي عليه من شفافية ومصداقية ومسألة وإنتفاخ سياسى وتدقق حر للمعلومات. وفي هذا الصدد فقد تم في إطار البحث تقدير أثر متغير التفاعل بين (FDI / GDP) ، و كل من متغير الديمقراطية (بعد أن تم تحويل نطاقه ليصبح كبر قيمة المؤشر تعنى ديمقراطية أعلى)، ومتغير العولمة في معادلة النمو لدول العينة (٨٠ دولة). وذلك كما يلي:

$$GY_{Total} = 2.56 + 1.37FDIDem_{-1} + 0.028FDIGlob_{-2} \quad (18)$$

$$(2.7) \quad (7.3) \quad R^2 = 29\%$$

$$F = 292$$

حيث تدل النتائج على أن زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج بحوالى ١٪ تؤدي إلى زيادة معدل النمو بحوالى ٠,٢٨٪، و بحوالى ١,٣٧٪ لكل زيادة مقدارها ١٪ لقيمة مؤشر العولمة، ومؤشر الديمقراطية على التوالي. وهو ما يدل على تعاظم دور الديمقراطية -مقارنةً بدور العولمة- في تفعيل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو. وتأكيداً للنتائج السابقة تم حساب متوسط مرونة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج لكل من الديمقراطية والعولمة وذلك لكل مجموعة على حدة، وتبين أن قيمة معامل المرونة للدول غير الديمقراطية في المتوسط لمؤشر الديمقراطية حوالى ١٥,٢٪، بينما هي ٢,٤٪ للدول الديمقراطية، كما قدرت القيمة المتوسطة لمرونة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج لمؤشر العولمة حوالى ٤,٠١٪، و ٢٪ لكل من الدول غير الديمقراطية والديمقراطية على التوالي. وهو ما يعنى أن أي تحسن بسيط في مستوى الديمقراطية (بأ. ١٪) يؤدي إلى زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج بحوالى ١٥٪ في الدول غير الديمقراطية و ٢٪ في الدول الديمقراطية. أي أنه في جميع الأحوال الطلب مرن ولكن مدى استجابة الدول غير الديمقراطية يفوق استجابة الدول الديمقراطية. لأن الأولى تتسم بمستوى متدنٍ للديمقراطية ومن ثم إنتهاج أي خطوات في مجال الإصلاح السياسى من شأنه الانعكاس على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تدل النتائج على أنه بالرغم من مرونة FDI لمؤشر العولمة إلا أن القيمة تقل كثيراً -خاصةً للدول غير الديمقراطية- عن قيمة مرونة FDI لمؤشر الديمقراطية، وهو ما يؤكد على أن استجابة الاستثمار الأجنبي

للإصلاح السياسى وتحسن الديمقراطية تفوق كثيراً استجابته للإصلاح الاقتصادى والتحرير الداخلى والخارجى. وفى هذا الصدد يجب على كل الدول تصميم وتنفيذ سياسات للإصلاح السياسى كحلقة أساسية داخل سلسلة العولمة والمنافسة وذلك من خلال تفعيل برامج من شأنها تفعيل الروابط بين الشركات المحلية والمستثمر الأجنبى، وتدعم من تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر نحو تدعيم طاقة عرض الدول المتلقية من حيث الموارد البشرية والمعلومات، وتصميم منظومة من السياسات تعمل على خفض المخاطر ونفقة المعاملات الناجمة عن عدم الشفافية والافصاح وعدم وجود آلية جيدة لفض المنازعات. ويتطلب كل ذلك إطار ديمقراطى من شأنه تفعيل الإطار المؤسسى والبشرى والاقتصادى والتنظيمى الخاص والعام لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر^(٤٩).

الجزء السادس

الخلاصة والاستنتاجات

استهدف البحث اختبار أثر الديمقراطية على الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الدول الديمقراطية والدول غير الديمقراطية. وتنبع أهمية البحث من الدور الهام الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشر في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ورغم أن هذا الدور قد تم الكشف عنه منذ النظريات القديمة للنمو والتنمية إلا أن تحديات العولمة، وما فرضته من مفاهيم جديدة متعلقة بالحوكمة والديمقراطية يقتضي تبني منظومة شاملة تتلاءم مع هذه المفاهيم بما يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. فبينما اتجهت كثير من الدول إلى خلق مناخ آخر ملائم للعولمة وللمتطلبات التنمية يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فإن النتائج المتحققة في هذا المجال لم تكن مشجعة خاصة للدول التي تتأرجح بين نظم تسلطية وأطر مؤسسية هشة. وفي هذا الصدد فقد سعت عديد من الدراسات المختصة بهذا الشأن ببحث العلاقة بين الديمقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الصدد استهدف البحث قياس أثر الديمقراطية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر محكوماً بفرضية «أنه في ظل العولمة فإن الدول الأكثر ديمقراطية تنجح في جذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالدول غير الديمقراطية».

وفي هذا السياق فقد تعرض البحث لتوصيف متغيرات الدراسة (العولمة، الديمقراطية، الاستثمار الأجنبي المباشر)، ثم تم التطرق إلى عرض عديد من الدراسات السابقة لجني مجموعة من الآثار المتوقعة للديمقراطية على الاستثمار الأجنبي المباشر. ولاختبار فرضية الدراسة تم اختيار ٨٠ دولة مع تقسيمها إلى ٤٠ دول ديمقراطية، و ٤٠ دول غير ديمقراطية. وقد تم إجراء تحليل مقارن لهذه المجموعات، وتطبيق عدد من الاختبارات والمعادلات والتي جاءت نتائجها على النحو التالي:

- تحصل أكثر الدول ديمقراطية على استثمار أجنبي مباشر يزيد بنحو ٣,٧٪ كنسبة للناتج المحلي الإجمالي عن مجموعة أقل الدول ديمقراطية، كما أن حصة الاستثمار الأجنبي

المباشر للتكوين الرأسمالى الثابت للدول التى تقع فى قمة هرم الديمقراطية تزيد بنحو ٥,٥٪ عن حصة الدول التى تقع فى قمة هرم الدكتاتورية، هذا على رغم من اتجاه كلتى المجموعتين من الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية نحو الانفتاح والعولمة (حيث الفرق بين المجموعتين ١,٢ درجة فقط فى مؤشر العولمة).

- تظهر نتائج التقدير أن قيمة معامل تأثير مؤشر الديمقراطية على تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر تكون أكبر بحوالى الضعف، وأكثر معنوية فى الدول الديمقراطية مقارنة بالدول غير الديمقراطية.

- أظهرت النتائج أن قيمة معامل تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على النمو فى حالة الديمقراطية المرتفعة يزيد كثيراً عن قيمته فى حالة الديمقراطية المنخفضة. حيث أن كل زيادة فى الاستثمار الأجنبى المباشر بـ ١٪ تؤدى إلى زيادة النمو بنحو ١,٢٥٪ فى الدول والفترات التى تتسم بالديمقراطية، بينما تؤدى إلى زيادته بنحو ٠,٧٨٪ فقط فى الدول والفترات غير الديمقراطية.

- أشارت نتائج التقدير المعادلة أن انخفاض قيمة مؤشر الديمقراطية بحوالى ٠,٧ درجة (١٪) يؤدى إلى زيادة النمو بحوالى ٠,٣٦٪ لدول العينة، بينما زيادة قيمة مؤشر العولمة بحوالى درجة واحدة (١٠٪) يؤدى إلى زيادة النمو بحوالى ٠,٢٥٪ فقط، أما زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة للنتائج بحوالى ١٪ فتؤدى إلى زيادة النمو بنحو ٠,١٠٪.

- حيث تدل النتائج على أن زيادة نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر للنتائج بحوالى ١٪ تؤدى إلى زيادة معدل النمو بحوالى ٠,٢٨٪، وبحوالى ١,٣٧٪ لكل زيادة مقدارها ١٪ لقيمة مؤشر العولمة، ومؤشر الديمقراطية على التوالى. وهو ما يدل على تعاظم دور الديمقراطية - مقارنة بدور العولمة - فى تفعيل أثر الاستثمار الأجنبى المباشر على النمو.

- أكدت النتائج على أن استجابة تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر للإصلاح السياسى وتحسن الديمقراطية تفوق كثيراً استجابته للإصلاح الاقتصادى والتحرير

الداخلي والخارجي. حيث تم حساب متوسط مرونة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج لكل من الديمقراطية والعولمة، وتبين أن قيمة معامل المرونة للدول غير الديمقراطية في المتوسط لمؤشر الديمقراطية حوالى ١٥,٢٪، بينما هي ٢,٤٪ للدول الديمقراطية، كما قدرت القيمة المتوسطة لمرونة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمؤشر العولمة حوالى ٤,٠١٪، لكل من الدول غير الديمقراطية والديمقراطية على التوالى. وهو ما يعنى أن أي تحسن بسيط في مستوى الديمقراطية (بـ ١٪) يؤدي إلى زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج بحوالى ١٥٪ في الدول غير الديمقراطية و ٢٪ في الدول الديمقراطية.

- يتضح مما سبق أنه في ظل التوجه نحو العولمة فإن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لن يتأتى إلا من خلال تفعيل وتعميق الديمقراطية. حيث أشارت كل النتائج إلى أن قدرة الدول الأكثر ديمقراطية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين نتائجه على النمو تفوق كثيراً قدرة الدول غير الديمقراطية، حتى وإن إنتهجت هذه الأخيرة سياسات أكثر تحريراً وجذباً للاستثمار الأجنبي المباشر.

- يجب على كل الدول تصميم وتنفيذ سياسات للإصلاح السياسى في سياق منظومة العولمة والمنافسة وذلك من خلال تفعيل برامج من شأنها تدعيم الأطر المؤسسية وضمان سيادة القانون لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم تحقيق معدلات أعلى للنمو.

المراجع

- (1) World Investment Report, UNCTAD, 2005.
- (٢) عادل المهدي: "عولة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية"، (الدار المصرية اللبنانية، القاهرة) ٢٠٠٤، ص ٣٦.
- (3) SEE:
-James D. Wolfensohn, "The Challenges of Globalization: The Role of the World Bank", World Bank Group, Berlin, Germany, April 2, 2001
-Jenny Bates, "Globalization, Poverty and Inequality Setting the Record Straight", Progressive Policy Institute, Policy Report, August 29, 2000.
- (4) Francisco L. & Rivera- Batiz, "Democracy, Governance and Economic Growth" Paper Presented at the Conference "Democracy, Participation and Development, Sponsored by the Program in Economic Policy management at Columbia University, New York, York City, 1999, P. 2.
- (٥) عادل المهدي، "الديمقراطية والنمو الاقتصادي في ظل العولة"، المؤتمر العلمي الثاني لقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، بعنوان: مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات المعاصرة"، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مايو ٢٠٠٤.
- (6) Tobias Sebastian Blattner, "Foreign Direct Investment in Transition", Seminar Paper, Institute for Economic Policy and Economic History, Free University Berlin, November, 2002. P: 4.
- (7) Sheila Page and Dirk Willem te Velde, "Foreign Direct Investment by African Countries", Papers prepared for InWent / UNCTAD meeting on FDI in Africa November 2004, UNECA, Addis Ababa, P: 12.
- (8) Tobias Sebastian Blattner, Op.Cit, P: 6.
- (9) Paul Brenton, Francesca Di Mauro, and Matthias Lücke, "Economic Integration and FDI: An Empirical Analysis of Foreign Investment in the EU and in Central and Eastern Europe", Institut für Weltwirtschaft an der Universität Kiel, Kiel Working Paper No. 890, November 1998, PP: 5-6.
- (10) John Dunning, "Multinational enterprises and the global economy, "Addison-Wesley Publishing Company, 1993.
- (11) SEE:
- Alan M. Rugman, & Alain Verbeke, "Extending the Theory of the Multinational Enterprise: Internalization and Strategic Management Perspectives", Journal of International Business Studies, Vol. 34, N. 2, March 2003, PP: 125-138.
- Paul L. Kalfadellis, & Judy Gray, "Are Proxies Valid Measures of Internalization?", Competitive Paper to be Presented at the 28th EIBA Conference, Athens Greece, 8-10 December 2002, PP: 6-10.
- (١٢) عادل المهدي، "المشروعات المشتركة وتطوير الهيكل الصناعي في الدول النامية، مع إشارة للتجربة السعودية"، (المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة - جامعة حلوان) العدد الأول، السنة الثامنة، ١٩٩٤، ص:
- (13) World Investment Report, UNCTAD, 2004, 2005.
- (14) Dani Rodrik, "Labor Standards in International Trade: Do They Matter and What Do We Do About Them"? In Robert Lawrence, Dani Rodrik and John Whalley

- (eds), *Emerging Agenda For Global Trade: High States for Developing Countries*, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996, PP 35-79.
- (15) Nathan Jensen, "Democratic Governance and Multinational Corporations: Political Regimes and Inflows of Foreign Direct Investment", *International Organization*, Vol.57, No. 3, 2003, PP: 587-616.
- (16) Matthias Busse, Working Paper, HWWA – Hamburg Institute of International Economics, Department World Economy, Germany, October, 2003.
- (17) Philipp Harms and Heinrich Ursprung, "Do Civil and Political Repression Really Boost Foreign Direct Investment", *Economic Inquiry*, Vol. 40, No.4, 2002, PP: 651-663.
- (18) Matthias Busse & Carsten Hefeker, "Political Risk-Institutions and Foreign Direct Investment", *Hamburg Institute of International Economics, Discussion Paper*, No. 315, 2005.
- (19) Ivar Kolstad, and Line Tøndel, *Social development and Foreign Direct Investment in Developing Countries*, CMI Report R 2002:11, Bergen: Chr.Michelsen Institute, 2002.
- (20) Ivar Kolstad & Espen Villanger, "How Does Social Development affect FDI and Domestic Investment?", *Chr. Michelsen Institute, Report* 2004, No. 2.
- (21) JO Jakobsen, & Indra de Soysa, "Rewards of Freedom: Democratic Preferences and Foreign Direct Investment Inflow, 1984–2001", *Dept. of Sociology and Political Science Norwegian University of Science and Technology (NTNU), Trondheim, Norway*, 2005.
- (22) Quan Li, & Adam Resnick, "Reversal OF Fortunes :Democracy «Property Rights , and Foreign Direct Investment Inflows to Developing Countries", *Presented at the Pacific Northwest Political Science Association Annual Conference*, October 19, 2001.
- (23) Antonis Adam & Fragkiskos Filippaios, " Foreign Direct Investment and Civil Liberties: A New Perspective, *European Trade Study Group, Working Paper*, 2004.
- (24) Eric Neumayer & Indra de Soysa, "Trade Openness, Foreign Direct Investment and Child Labor", *World Development*, Vol. 33, No. 1, 2005
- (25) David Kucera, "Core Labour Standards and Foreign Direct Investment", *International Labour Review*, Vol. 141, NO. 1-2, 2002, PP: 31-69.
- (26) Farhad Noorbakhsh, Alberto Paloni, and Ali Youssef, "Human Capital and FDI Inflows to Developing Countries: New Empirical Evidence", *World Development*, Vol. 29, No. 9, PP: 1593-1610, 2001.
- (27) Singh, Harinder; Jun W. Kwang, "Some New Evidence on Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries", *«Policy Research Working Paper I531, World Bank*, 1995.

(٢٨) عادل المهدي، "الديمقراطية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة"، مرجع سابق، ص: ١٤-١٥.

(٢٩) مرجع سابق، ص: ١٦-١٧.

(٣٠) تتمثل عينة الدول المختارة في:

الدول الديمقراطية: الأرجنتين، النمسا، استراليا، ببادوس، بلجيكا، بوليفيا، بوسطوانا، البرازيل، كندا، شيلي، كوستاريكا، قبرص، الدنمارك، جمهورية دومينيكا، فنلندا، فرنسا، ألبانيا، اليونان، هندورس، أيسلندا، الهند، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لوكسمبرج، مالطا، موريشيس، هولندا، نيوزلندا،

النرويج، غينيا بابوا الجديدة، البرتغال، أسبانيا، السويد، سويسرا، إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، جزر.

الدول غير الديمقراطية: الجزائر، البحرين، بورندي، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، الكونغو، الكونغو الديمقراطية، كوت ديفوار، كوبا، مصر، إثيوبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، جواتمالا، هايتي، إندونيسيا، الأردن، كينيا، ملاوي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، راوند، السعودية، سريلون، الصومال، سوازيلاند، سوريا، تنزانيا، توجو، الامارات، أوغندا، فيتنام، زامبيا، زيمبابوي.

(31) SEE:

- Gastanaga M Victor., Jeffrey .B. Nugent and Bistra Pashamova., "Host Country Reforms and FDI Inflows: How Much Difference Do They Make?", World Development, Vol. 29, No. 7, 1998, PP; 1299-1314.

-Jun, Kwang W. and Harinder Singh, "The Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries", Transnational Corporations, Vol. 5, NO. 2, 1996, PP; 67-105.

(32) Vinaye Dey Ancharaz, "The Determinants of Foreign Direct Investment in a Comparative Perspective: Is there a Bias against Sub-Saharan Africa", the University of Mauritius Research Journal, 2003.

(33) Matthias Busse & Carsten Hefeker, "Political Risk, Institutions and Foreign Direct Investment", Op. Cit, P. 8.

(34) Vinaye Dey Ancharaz, Op. cit, P; 9.

(35) SEE;

-Ibrahim A. Elbadawi and Francis M. Mwega, "Regional Integration, Trade, and Foreign Direct Investment in Sub-Saharan Africa", Paper Presented the IMF African Economic Research Consortium Seminar on Trade Reform and Regional Integration in Africa, December 1-3, 1997.

-Ann Harrison & Ana Revenga, "The Effects of Trade Policy Reform: What Do We Really Know?," NBER Working Papers 5225, 1995.

(36) Nathan Jensen, "Global Corporations and Domestic Governance: The Political Economy of Foreign Direct Investment", Yale Center for International and Area Studies Yale University, May 4-5, 2001, P; 18.

(37) Vinaye Dey Ancharaz, Op. cit, P; 12.

(38) Elizabeth Asiedu, "On the Determinants of Foreign Direct Investment to Developing Countries: Is Africa Different?", World Development 'Vol. 30, No. 1P; 112.

(39) Nathan Jensen, Op. Cit, P; 9.

(40) Fiona McGillivray, & Alastair Smith. "Cooperating Democrats, Defecting Autocrats." Working Paper, Yale University, Department of Political Science, 1998, P; 11-15,

(41) John R. Oneal, "The Affinity of Foreign Investors for Authoritarian Regimes", Political Research Quarterly, VOL. 47, No.3, P; 570..

(42) Blanca S. Inchez-Robles, & Marta Bengoa Calvo, "Foreign Direct Investment, Economic Freedom and Growth: New Evidence from Latin-America", Universidad de Cantabria, Economics Working Paper No. 4/03, November 2002.

(٤٣) عادل المهدي، "الديمقراطية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة"، مرجع سابق، ص: ٥-٦، ١١.

(٤٤) مرجع سابق، ص: ٢١.

- (45) Jenny Bates, " Globalization, Poverty and Inequality: Setting the Record Straight", Progressive Policy Institute, Policy Report, August 29, 2000
- (46) Brett D. Schaefer, " Economic Freedom: the Path to Prosperity", Policy Research & Analysis, Heritage Foundation, Heritage Lecture NO.778. February 2003. P.4.
- (47) Valpy Fitzgerald, " Foreign Investment and Poverty: What are the Linkages?", Centre for the Study of African Economies, Poverty in Africa-A Dialogue on Causes and Solutions, St Anne's College, Oxford, 15-16 April 1999
- (48) Charles P. Oman, "Policy Competition for Foreign Direct Investment: A Study of Competition among Government to Attract FDI", in Building Partnerships for Progress Report, OECD, April, 1991.
- (49) For more Details See:
 - Third United Nations Conference on the Least Developed Countries "Draft Program of Action for the Least Developed Countries for the Decade 2001-2010, 20", International Conference on Financing for Development, , Brussels, Belgium, May 2001.

الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي في
مصر: نموذج للتحوط من الصدمات

الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي في مصر «نموذج للتحوط من الصدمات»^(*)

The optimal foreign reserve in Egypt; "sudden stop" precaution model

مستخلص البحث:

من أهم نتائج الأزمات المالية التي شهدتها العديد من الدول الصاعدة والنامية خلال تسعينيات القرن الماضي - ولا سيما الأزمة الآسيوية (١٩٩٧-١٩٩٨) -، هو حدوث نمواً هائلاً في حيازة الاحتياطي الأجنبي من قبل الدول المتأثرة بالأزمة. حيث تبلورت وظيفة الاحتياطي الأجنبي كمخزون وقائي *Buffer Stock*، من صدمات التعرض للتوقف أو للنقص المفاجئ *Sudden Stop* لتدفقات رأس المال الأجنبي. ومع اتساع نطاق التشابكات الاقتصادية، وعدوى انتقال الأزمات على المستوى العالمي، لم يعد الأمر يتمثل في مجرد حيازة رصيد ضخمة من الاحتياطي الأجنبي، بل أصبح الأكثر أهمية، ولا سيما للدول الأكثر عرضة للصدمات - هو حيازة الحجم من الاحتياطي الأجنبي الذي يُمكن الدولة من تقوية مناعتها من المخاطر المحتملة للصدمات الخارجية بأقل تكلفة ممكنة. وهنا اتجهت الدراسات التطبيقية إلى محاولة البحث عن الحجم الأمثل من الاحتياطي الأجنبي *Optimal Foreign Reserves* الذي يجب على الدول حيازته. على هذا النحو فإن ما تعرض له الاقتصاد المصري منذ مطلع عام ٢٠١١، من توترات وتغيرات سياسية، - أدت بدورها إلى التناقص الحاد لتدفقات النقد الأجنبي -، قد جعل الاقتصاد المصري أكثر انكشافاً للصدمات الاقتصادية. وهنا أصبح الحل الدائم هو السحب من رصيد الاحتياطي الأجنبي، والذي وصل إلى حد الاستنزاف (حيث فقد نحو ٥٠٪ من قيمته خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣).

في هذا السياق، استندت الدراسة إلى بعض المؤشرات التقليدية *Rules of Thumbs* لتحليل مستوى ملاءمة (*Adequacy*) الاحتياطي الأجنبي لمصر خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٣، وقدرته على مواجهة الصدمات المحتملة لتناقص تدفقات رأس المال الأجنبي.

(*) هذا البحث عبارة عن كتاب بحثي تم نشره بواسطة المنظمة العربية للتنمية الإدارية بعنوان «الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي في مصر.. نموذج للتحوط من الصدمات»، يناير ٢٠١٥ م.

وأظهرت النتائج، أنه حتى عام ٢٠١١، فاق الاحتياطي الأجنبي لمصر الحدود القصوى للمستوى الملائم. ولكن منذ عام ٢٠١١، اتجهت مؤشرات ملاءمة الاحتياطي الأجنبي إلى التناقص بشكل ملحوظ، حتى وصلت إلى الحدود الحرجة. وقد نجم عن ذلك اتساع الصدمات الاقتصادية (مخاطر العملة، مخاطر ارتفاع تكاليف الاقتراض الحكومي، مخاطر القطاع المصرفي، والتخفيض المتكرر للتصنيف الائتماني لمصر). وعلى هذا النحو، تم تقدير الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي لمصر، الذي يجب حيازته من قبل البنك المركزي لتحقيق أقصى منفعة (منع أو تخفيف الصدمات)، مع تجنب مخاطر وتكاليف قد تنجم عن حيازة حجم غير ملائم للاحتياطي الأجنبي.

وأظهرت نتائج تطبيق نموذج الحجم الأمثل (J.R, 2006, 2008, 2011)، على متغيرات الاقتصاد المصري، أن الفترة ١٩٩٢-٢٠١٠، اتسمت بارتفاع الحجم الفعلي عن الحجم الأمثل، ووجود فائض بلغ نحو ١٤ مليار دولار في بعض السنوات. ولكن منذ عام ٢٠١١، تغيرت الصورة، حيث انخفض الحجم الفعلي للاحتياطي الأجنبي عن الحجم الأمثل اللازم للتحوط ضد حدوث الصدمات بنحو ١٦ مليار دولار. وبلغت متطلبات مصر للاحتفاظ باحتياطي أجنبي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣ نحو ٣٥ مليار دولار (بما يعادل ١٣,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وأظهرت النتائج أن بلوغ هذا الحجم سيحقق عديد من المنافع لمصر، أهمها تعدد رصيد الاحتياطي الأجنبي للمستوى الملائم، وتجنب تكاليف مرتفعة مباشرة وغير مباشرة. وفي هذا السياق، تم اقتراح استراتيجية لتحقيق وإدارة الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي عند المستوى الذي يحدده نموذج التحوط من الصدمات. وقد استندت الاستراتيجية إلى أربع دعائم أساسية، (١) أن يدار حجم الاحتياطي في ضوء المنافع والاحتياجات التمويلية للاقتصاد القومي. (٢) يدار حجم الاحتياطي الأجنبي بما يعمل على تجنب حدوث العجز المالي. (٣) عدم التعامل مع قضية الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي على أنه مستهدف رقمي ثابت، بل هو منهجية ديناميكية يستند إليه صانع القرار في مصر في جميع الفترات والظروف المختلفة (٤) أن يتم إدارة الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي لمصر كجزء من سياسة اقتصادية كلية تسعى للموازنة بين التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد القومي.

الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي في مصر: نموذج للتحوط من الصدمات^(١)

The optimal foreign reserve in Egypt;

"sudden stop" precaution model

أولاً: مقدمة البحث:

من أهم تداعيات الأزمات المالية التي شهدتها عديد من الدول الصاعدة والنامية خلال تسعينيات القرن الماضي - ولا سيما الأزمة الآسيوية (١٩٩٧-١٩٩٨)-، هو حدوث نمواً هائلاً في حيازة الاحتياطي الأجنبي من قبل الدول المتأثرة بالأزمة. حيث شهدت السنوات الأولى للعقد الأول من الألفية الجديدة، ارتفاع الحجم العالمي من الاحتياطي الأجنبي بنحو ٦٥٪ عن مستواه في فترة ما قبل النصف الأول من التسعينيات^(٢). في هذا الصدد، قُدِّرَ الحجم العالمي لتلك الاحتياطيات بنحو ١١,٧ تريليون دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣. والجدير بالذكر، أن حيازة حجم كبير من الاحتياطي الأجنبي يحقق بلا شك منافع عديدة: أهمها تأمين وحماية الاقتصاد القومي من صدمات النقص، أو

(١) في معظم دراسات الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي، يشار إلى الصدمة الخارجية (external Shock)، بمصطلح (Sudden Stops)، بمعنى التوقف المفاجئ لتدفقات رؤوس الأموال، ويشار إليها في نفس الدراسات على أنها أزمة (Crisis). في جميع الأحوال سواء أطلق عليها صدمة، أزمة، أو توقف مفاجئ فهي تشير إلى الحالة التي يتعرض خلالها الاقتصاد القومي إلى خطر التوقف أو التراجع المفرط في مصادر التمويل الأجنبي والتدفقات الرأسمالية الأجنبية. وتؤدي تلك الصدمات إلى صدمات محلية تتمثل في انخفاض الاستيعاب المحلي وتراجع معدل النمو الاقتصادي. A. M. Čeh (and I. Krznar, 2008).

(٢) أظهرت الأزمات المالية الأخيرة في كل من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة، هشاشة الأسواق المالية في العقود الثلاثة الماضية. حيث التوسع في التحرير المالي وجذب التدفقات الرأسمالية الأجنبية، عملت على «السباق نحو القاع»، بمعنى تصميم أدوات مالية لتجنب المتطلبات التنظيمية ذات التكلفة المرتفعة. مما عمل على تراجع التدفقات الرئيسية للائتمان الأجنبي. وهو ما عانت منه الاقتصادات الناشئة، ولا سيما دول شرق آسيا. في هذا الصدد أصبحت استراتيجية تراكم حجم كبير للاحتياطي الأجنبي جزءاً من التحوط أثناء الأزمات. في هذا السياق، خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦، قامت كلا من الصين واليابان وكوريا وماليزيا وتايوان بزيادة حيازاتها من الاحتياطي الأجنبي بنسبة ٢٦٢٪، ١٣٣٪، ١٠٧٪، ١٢٤٪، و١٢٦٪ على التوالي. وأصبحت هذه الاستراتيجية - التراكم - متبعة - حتى من قبل الدول الأقل انفتاحاً على الأسواق الخارجية. (Calvo, 2012).

التوقف المفاجئ للتدفقات الداخلة من العملات الأجنبية (SuddenStop). ومن ثم يكون رصيد الاحتياطي الأجنبي بمثابة مخزون وقائي أو احتياطي Buffer Stock تجاه الصدمات الخارجية التي تصيب الاقتصاد القومي^(١).

والجدير بالذكر، أن الفائض الذي حققته معظم الدول النامية والصاعدة في رصيدها من الاحتياطي الأجنبي منذ بداية الألفية الجديدة، قد ألقى الضوء على الاستخدام البديل لذلك الاحتياطي مقارنةً بمنافعه. وهنا اتجهت الدراسات إلى محاولة البحث عند الحجم الأمثل من الاحتياطي الأجنبي *Optimal Foreign Reserves* الذي يجب على الدول حيازته. حيث المبالغة في تركيب (Accumulate) الاحتياطي، قد ينطوي على تكاليف مالية واجتماعية تفوق، بل تهدد منافعه، وتُحل بالتوازن الداخلي والخارجي للدولة. كما أن الاحتفاظ بحجم منخفض من الاحتياطي - هروباً من تكاليفه - قد يعنى التضحية بمنافع حماية الاقتصاد من خطر وتداعيات الصدمات الخارجية. على هذا النحو، في ظل التشابكات الاقتصادية، وعدوى انتقال الأزمات على المستوى العالمي، لم يُعد الأمر يتمثل في مجرد حيازة رصيد ضخم من الاحتياطي الأجنبي، بل أصبح الأكثر أهمية، هو حيازة الحجم من الاحتياطي الذي يُمكن الدولة من تقوية مناعتها من المخاطر المحتملة للصدمات الخارجية بأقل تكلفة. ومن ثم فإن قضية الحجم الأمثل من الاحتياطي الأجنبي تصبح إحدى أهم أولويات السلطات النقدية، -بغض النظر عن سياسة سعر الصرف التي تنتهجها الدولة^(٢).

(١) أعلى ١٠ دول تمتلك الاحتياطي الأجنبي، تشكل نحو ثلثي إجمالي احتياطيات العالم من العملات الأجنبية. في هذا الصدد، تمتلك الصين نحو ٣,٣ تريليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٢. والجدير بالذكر أنه قبل عشرين عاماً لم تكن تمتلك سوى ١٨ مليار دولار أمريكي. وفي المرتبة الثانية تمتلك اليابان ١,٣ تريليون دولار أمريكي (اعتباراً من ديسمبر ٢٠١٢)، وهما الدولتان الوحيدتان التي تمتلك احتياطيات تفوق تريليون دولار أمريكي. وقد احتلت السعودية المركز الرابع بعد الصين واليابان، ومنطقة اليورو من حيث حجم الاحتياطيات الأجنبية، بينما احتلت روسيا المركز الخامس بعد السعودية، باحتياطي قدره ٥٣٨,٦ مليار دولار، ثم تلتها سويسرا في المركز السادس. وتأتي البرازيل وكوريا، ثم تايوان وهونغ كونغ والهند في مراكز تالية من حيث أكبر ١٠ دول على مستوى العالم تمتلك احتياطي أجنبي. أنظر: (Global finance, IMF, 2013).

(٢) من الناحية النظرية، نظام سعر الصرف المتبع يحدد المستوى الأمثل للاحتياطي الأجنبي لدى <=

وفي هذا السياق، تطورت منذ ستينيات القرن الماضي مجموعة من النماذج لتقدير الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي الذي يضمن التحوط ضد مخاطر الانخفاض المفاجئ لتدفقات النقد الأجنبي، وما ينجم عنها من صدمات حقيقية ونقدية على مستوى الاقتصاد القومي بشقيه الداخلى والخارجى. ومع اتساع نطاق العولة المالية منذ بداية العقد الثانى للألفية الثانية، ارتفعت احتمالية تعرض الدول لاضطرابات مالية مرتبطة بالتوقف المفاجئ لتدفقات رؤوس الأموال. بل وزادت مخاطر القطاع المصرفى، والفشل فى سداد المديونية، وعلى هذا النحو ارتفعت التكاليف المالية والحقيقية والاجتماعية المرتبطة بتلك الصدمات. ومن هنا تبلورت نماذج كمية جديدة، متعددة المعاملات والمتغيرات لتقدير الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي الذى يؤمن الدول من مخاطر التعرض للصدمات الاقتصادية، مع تقليل التكاليف المباشرة وغير المباشرة لبناء هذا الحجم^(١).

وتُعتبر مصر المثال الأكثر وضوحاً فى هذا السياق. فمنذ بداية عام ٢٠١١ تشهد مصر أزمة اقتصادية انعكسًا لعدم الاستقرار السياسى الذى تشهده البلاد من هذا التاريخ. وهو الأمر الذى جعل ميزان المدفوعات الخارجى بشقيه الجارى والرأسمالى عرضة للصدمات المتتالية. وفى هذا الصدد، تزايدت الضغوط على رصيد الاحتياطي الأجنبي

=البنك المركزى. فحينما يتم انتهاج سياسة سعر صرف المرن، فإن الطلب على الاحتياطي الأجنبي ينخفض - حيث يتم تصحيح اختلالات المدفوعات الخارجية عن طريق تعدي سعر الصرف. ولكن من جهة أخرى، فى الواقع تعويم سعر الصرف يدفع البنوك المركزية لاستخدام الاحتياطي الأجنبي لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف، ولا سيما فى ظل تحقيق الدافع التحوطى، وهو ما يدفع البنك المركزى لحيازة مزيد من الاحتياطيات الأجنبية. على هذا النحو، قامت كثير من دول شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية خلال النصف الأول من العقد الأول للألفية الجديدة بتراكم الاحتياطي الأجنبي لتجنب ارتفاع قيمة العملة المحلية، من أجل الحفاظ على القدرة التنافسية للصادرات. وقد انتهجت اليابان والنمور الآسيوية تلك الاستراتيجية.. (Diwantari, 2010).

(١) تستند النماذج الحديثة للحجم الأمثل على سلوك التعظيم والرشادة الاقتصادية لقطاعات المجتمع وقت الأزمات. وتتضمن عديد من المتغيرات والمعاملات التى تعكس الظروف المختلفة للدول، ولكنها تكون معاملات مرتبطة بسلوك المتغيرات خلال الأزمات. وتعكس تلك المتغيرات جانب المنافع والتكاليف للاحتياطي الأجنبي. وسيتم التطرق إلى أهم تلك النماذج، وتوصيفها فى جزء لاحق للبحث.

لمواجهة الاحتياجات التمويلية، والحفاظ على قيمة العملة المحلية من الانخفاض. في هذا الصدد تراجع رصيد الاحتياطي الأجنبي لمصر، بنحو ٥٠٪ من قيمته قبل عام ٢٠١١. حيث انخفض من ٣٥,٦٢ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٠، إلى نحو ١٧,٨ مليار دولار في نهاية ديسمبر من عام ٢٠١٣. ومع استمرار الضغوط الاقتصادية، في ظل تصاعد الأوضاع السياسية والأمنية، أصبح رصيد الاحتياطي الأجنبي لمصر تابعاً -ومسبباً- لمعظم الصدمات الداخلية والخارجية التي يمر بها الاقتصاد المصري منذ عام ٢٠١١. على هذا النحو، قامت معظم المؤسسات المعنية - بخفض درجة التصنيف الائتماني لمصر عدداً من المرات منذ بداية عام ٢٠١١ حتى الربع الثالث من عام ٢٠١٣. وهو ما تسبب في إضعاف ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد المصري، ومن ثم مزيد من التراجع لموارد النقد الأجنبي، ولرصيد الاحتياطي الأجنبي^(٢).

في هذا الصدد، فإنه من الضروري لمصر أن تحتفظ بحجم الاحتياطي الذي يُمكنها من استيعاب الآثار السلبية للصدمات، بل ويقيد من احتمال حدوث تلك الصدمات في المستقبل. ولكن مع تفاقم الاختلالات المالية والحقيقة منذ بداية عام ٢٠١١، فإن تكوين

(١) أعلن البنك المركزي على موقعه الرسمي، أن حجم أرصدة الاحتياطي من النقد الأجنبي انخفض بنحو ٨٢٥ مليون دولار، ليسجل ١٧,٧٧ مليار دولار، خلال نوفمبر ٢٠١٣، رغم وصوله إلى نحو ١٨,٦ مليار دولار خلال الشهرين السابقين. وهذا رغم استلام مصر لحزمة من المساعدات العربية التي عملت على رفع الاحتياطي الأجنبي خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٣. ويعزى ذلك إلى قيام مصر بسداد بعض الالتزامات المالية قصيرة الأجل، ورد جزء كبير من قيمة الودائع القطرية التي كانت تستحوذ على نحو ٥ مليار دولار من الاحتياطي الأجنبي لمصر منذ بداية عام ٢٠١٣ م.

(٢) منذ عام ٢٠١١ تعرض مصر لانخفاضات مستمرة في تصنيفها الائتماني بسبب: تراجع رصيد الاحتياطي الأجنبي لمصر بشكل شبه مستمر. وقد قامت مؤسسة ستاندر اند بورز (STANDARD AND POORS) خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣، بخفض التصنيف الائتماني طويل الأمد لمصر إلى +ccc. وقامت مؤسسة فيتش Fetch بخفض التصنيف الائتماني لمصر إلى B في بداية عام ٢٠١٣، بسبب الضغوط المستمرة على الاحتياطي الأجنبي والعملة المحلية، ومخاطر هروب رؤوس الأموال الأجنبية للخارج. وقامت مؤسسة موديز Moody's بخفض التصنيف السيادي للسندات الحكومية إلى Caa1 في نفس الفترة، مما يشير إلى احتمال التخلف عن سداد الدين الحكومي. وتم كذلك وضع التصنيف الائتماني تحت المراجعة المستمرة.: (EKN'S POLICY, 2013).

رصيد إضافي للاحتياطي الأجنبي، لم يعد بالأمر السهل. حيث أنه من جهة، قد ينطوى على تكاليف مالية أو شبه مالية في ظل ما يعانيه الاقتصاد المصري من اختلالات اقتصادية داخلية، ومن جهة أخرى يحتاج تكوين ذلك الرصيد إلى إصلاحات جذرية لتكون الزيادة فيه مستدامة ومستقرة، وغير قائمة على المساعدات والمنح الخارجية. وهنا يأتي موضوع الورقة البحثية، وهو تقدير الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي لمصر بما يمكنها من التحوط من الصدمات (الأزمات) الخارجية، وتخفيف آثارها السلبية.

١- إشكالية وأهمية البحث:

نجحت مصر في تكوين رصيد للاحتياطي الأجنبي يصل إلى نحو ٣٥,٠٢ مليار دولار حتى نهاية يناير ٢٠١١ (نحو ١٦,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وقد كان هذا الرصيد يكفي لتغطية نحو ٧ أشهر من الواردات السلعية، ويُعطى نحو ١١ مرة من حجم الديون الخارجية قصيرة الأجل لمصر. وكان ذلك نتاجاً طبيعياً للبيئة الاقتصادية الملائمة وقتها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة. وهو ما قلل بدوره من احتمال تعرض مصر لتداعيات الصدمات الخارجية العنيفة، والتي تحققت على المستوى العالمي (مثل الأزمة المالية الآسيوية ١٩٩٧/١٩٩٨، والأزمة المالية العالمية في منتصف ٢٠٠٨). إلا أنه لا يوجد ما يضمن أن هذا الحجم المرتفع أو الملائم للاحتياطي الأجنبي وقتها - قد اتسم بالأمثلية. فقد يكون ذلك الحجم فائضاً، ومن ثم ينطوى على تكاليف مالية واجتماعية باهظة، أو قد يكون أقل من ذلك اللازم لحماية مصر من تداعيات الصدمات الخارجية المستقبلية^(١).

(١) بسبب التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال الأجنبية والتي نشأت من مصادر مختلفة، بالإضافة إلى تحويلات العاملين بالخارج، بلغ صافي الاحتياطي الأجنبي ٣٤,٦ مليار دولار في منتصف عام ٢٠٠٨ مقارنةً بنحو ٢٨,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة ٢١,١٪. الأمر الذي يدل على أن سياسة تراكم الاحتياطي الأجنبي ظلت آلية متهججة من قبل البنك المركزي حتى في ظل التحول إلى تعويم سعر الصرف. وبعد ذلك، انخفضت الاحتياطيات بنسبة ٩,٤٪، حيث بلغت ٣١,٣٢ مليار دولار في مارس ٢٠٠٩. ويمكن أن يعزى هذا إلى آثار الأزمة المالية على تدفقات رأس المال، ثم ارتفعت تلك الاحتياطيات منذ نهاية ٢٠٠٩ بشكل مطرد. وفي جميع الأحوال، كانت <=

ولكن فى ظل ما تعرض له الاقتصاد المصرى من صدمات خارجية غير منقطعة منذ أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١، وما آل إليه ذلك من تدهور لرصيد الاحتياطي الأجنبي إلى مستويات حرجة، فقد أصبح الاستقرار الاقتصادى الداخلى والخارجى لمصر تحت وضع الاضطراب المستمر، ومن ثم فإن الرصيد الحالى للاحتياطي الأجنبي، الذى لا يكاد يتجاوز ٦,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى، قد لا يفلح فى تحقيق منافع التحوط ضد التداعيات السلبية لتلك الصدمات الخارجية، بل ولا يكون عاصماً للاقتصاد المصرى من احتمال التعرض لصدمات مستقبلية. ومن جهة أخرى قد يقترن بهذا الرصيد المنخفض اتساع حجم الأعباء التى يتحملها الاقتصاد القومى (تضخم، ارتفاع العجز المالى، اتساع العجز التجارى)^(١). وهنا تأتى اشكالية البحث، كيف يمكن للاقتصاد المصرى فى ظل ما يشهده من تحديات سياسية واقتصادية- تهدد بدورها التدفق الآمن والمستمر لموارد النقد الأجنبي، أن يصل إلى الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي الذى يؤمنه من آثار وتفاقم تلك التحديات؟، وهل الوصول لذلك الحجم ينطوى على تكاليف ومخاطر مرتفعة وتضحية

=العملات الأجنبية المساهم الرئيسى فى إجمالى الاحتياطي الرسمى، حيث مثلت حصتها نحو ٩٥٪، فى حين جاء بقية الاحتياطيات من الذهب وحقوق السحب الخاصة وقروض لصندوق النقد الدولى. وهو ما خفف من تداعيات الصدمات وتهديدها للاحتياطي الاجنبى المصرى، وجعله فى الحدود الآمنة. (Global Investment House, 2009)

(١) حتى النصف الأول من عام ٢٠١١، والذى شهد تراجع الاحتياطي الأجنبي بنسبة ٤٥٪ منذ ديسمبر ٢٠١٠م، كان هذا المستوى لا يزال من أسباب تلبية نحو ٤,٩ شهور من الواردات السلعية، ويمنع التدهور الكبير لسعر الصرف، ويسهم فى سداد خمس أضعاف من الديون الخارجية قصيرة الأجل. ولكن منذ يوليو ٢٠١١ تسارع استنزاف هذا الاحتياطي مع تسارع الضغوط على ميزان المدفوعات بسبب الاضطرابات السياسية، مما جعل هناك صعوبة متزايدة فى الحفاظ على سيولة أجنبية كافية لتمويل الأشهر من الواردات أو السنوات القادمة للديون، أو حماية بزوغ السعر غير الرسمى للدولار الذى وصل إلى ٨ جنيه، مما زاد من مخاطر حدوث أزمات. وقد اقترن ذلك بمزيد من الركود فى النمو الاقتصادى، وفى توسيع العبء المالى للدولة إلى أكثر من ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى لعام ٢٠١٣، وإضافة إلى ذلك، فإن الارتفاع المتواصل فى أسعار الفائدة بنحو ٦٪، زاد من مخاطر الاستحقاق قصيرة المدى للدولة، وإلى مزيد من التدهور فى الدرجات الائتمانية لتصنيف مصر. (European Commission, 2013) وسيتم التعرض تفصيلاً لمنافع وتكاليف الاحتياطي الأجنبي لمصر فى جزء لاحق وبلاستناد إلى عديد من المراجع.

باستخدامات إنتاجية بديلة؟. وفي هذا الإطار، تتجسد أهمية الورقة البحثية في ضرورة وضع اليد على العوامل التي تحدّد بدورها الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي الذي يجب على البنك المركزي المصري حيازته، بمعنى التعرف على المنافع التي يجب أن يُحطّط ويدار حجم الاحتياطي الأجنبي لتحقيقها، والتكاليف التي تصاحب تكوين ذلك الحجم - حتى يتم تجنب أكبر قدر منها، ولا شك أنه مع تصاعد التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها مصر منذ عام ٢٠١١، تزداد أهمية تحقيق الحجم الأمثل الذي يحقق التوافق بين اعتبارات الاستقرار الداخلي والخارجي للاقتصاد القومي.

٢- تساؤلات البحث:

في ضوء الأهمية التي تستند إليها الورقة البحثية الحالية، من ضرورة تقدير الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي الذي يقي مصر من خطر الصدمات الخارجية وتداعياتها الداخلية، تسعى الورقة البحثية إلى الأجابة على التساؤلات التالية:

١- هل حجم الاحتياطي الأجنبي الذي حققته مصر خلال العقود السابقة كان يعتبر حجماً أمثلاً؟ أم أنه إنطوى على ضياع منافع، أم تحمل تكاليف مبالغ فيها؟

٢- لماذا لم ينجح الرصيد المرتفع الذي حققته مصر طول السنوات السابقة لعام ٢٠١١ (والذي بلغ نحو ٣٥,٦٢ مليار دولار حتى نهاية عام ٢٠١٠) في حماية اقتصادها من صدمات الأزمة السياسية والاقتصادية المتفاقمة منذ عام ٢٠١١؟ وهل كان السلوك الفعلي للاحتياطي الأجنبي يبتعد عن السلوك الأمثل؟

٣- ما هو الحجم الأمثل الذي تحتاج مصر الى حيازته من الاحتياطي الأجنبي لحمايتها من التداعيات السلبية للصدمات الخارجية التي فرضتها الأزمة السياسية والاقتصادية القائمة منذ عام ٢٠١١؟

٤- كيف يمكن تحقيق ذلك الحجم بما يحقق أقصى منافع للاقتصاد المصري، وأقل قدر من التكاليف والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في ظل التحديات السياسية والاقتصادية القائمة؟ بمعنى أهم عناصر وآليات إدارة هذا الحجم الأمثل؟

٣- أهداف البحث:

في ضوء ما سبق، تتمثل أهم أهداف الورقة البحثية الحالية في: (١) عرض تحليلي لسلوك الاحتياطي الأجنبي لمصر منذ عام ١٩٩٢، حيث بداية انتهاج البنك المركزي لسياسة تكوين وتراكم الاحتياطي الأجنبي لحماية عملتها المحلية^(١). (٢) اختبار مدى ملائمة الحجم الفعلي للاحتياطي الأجنبي في مصر لتغطية الاحتياجات والمدفوعات الخارجية قصيرة الأجل، في ظل احتمال التعرض إلى مخاطر تراجع التدفق الداخلى لرؤوس الأموال الأجنبية، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات التقليدية^(٢). (٣) تحليل أهم المخاطر والتكاليف الناجمة عن التراجع الحاد لحجم الاحتياطي منذ عام ٢٠١١، والتعرف على المنافع التي يحققها الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي لمصر. (٤) تقدير الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي لمصر خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٣ في ظل عدد من الافتراضات والسيناريوهات التي تعكس دافع التحوط ضد الصدمات (الأزمات) للتعرف على نموذج الحجم الأمثل الذي يجب على مصر الركون إليه بصفة دائمة في حيازة الاحتياطي الأجنبي، بما يساعدها على تفادى واستيعاب تداعيات الصدمات الخارجية. (٥) التعرف على أهم

(١) يعتبر عام ١٩٩٢ بداية التطبيق الفعلي من قبل البنك المركزي لسياسة تراكم الاحتياطي الأجنبي كوسيلة للدفاع عن قيمة العملة المحلية من خطر المضاربة بسبب التدفقات الرأسمالية والتي شهدتها مصر خلال تلك الفترة. والجدير بالذكر، أن انتهاج البنك المركزي لسياسة سعر الصرف المرن، لم يعمل على التحول الى خفض الاحتياطي الأجنبي، بل عمل على خفض معدل التقلب في حجم الاحتياطي الأجنبي (Selim, 2009).

(٢) في وقت قريب قبل الأزمة الآسيوية، كان التركيز على الحجم الملائم Aduquacy للاحتياطي، والذي ينصرف الى مدى قدرة ذلك الاحتياطي على تغطية الواردات السلعية خلال ربع سنة، وتغطية الديون قصيرة الأجل لأكثر من عام قادم. ولكن بعد الأزمات المالية لشرق آسيا، وأزمة الأرجنتين وبعض أزمات أمريكا اللاتينية وتركيا في منتصف التسعينيات، والأزمة الروسية في نهاية ١٩٩٨. أتسع دافع الاحتفاظ بالاحتياطي الأجنبي ليشمل حماية المؤسسات المالية المحلية من الصدمات الدولية غير المتوقعة، وصدمات هروب رؤوس الأموال الأجنبية من قبل المؤسسات المحلية. وهنا من المرجح أن يكون لحيازة الحجم الملائم للاحتياطي تكاليف مالية واجتماعية، ومنافع متعددة الجوانب. وهنا تصاعد الاهتمام بموضوع الحجم الأمثل -الذي يوازن بين منافع وتكاليف الاحتفاظ بالاحتياطي- وليس فقط الحجم الملائم. (Vujanovic, 2011).

محددات الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي في مصر للخروج باستراتيجية ديناميكية لتكوين وإدارة الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي في مصر.

٤- أجزاء البحث:

في ضوء ما ترمى إليه الورقة البحثية الحالية من تقدير الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي لمصر خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٣، مع التركيز على السنوات الثلاث الأخيرة لتقدير الحجم اللازم للتحوط ضد الصدمات، تنقسم الورقة البحثية على النحو التالي: الجزء الأول، مقدمة البحث، وقد تم التطرق إليها. الجزء الثاني: تحليل أداء الاحتياطي الأجنبي لمصر خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٣، مع التركيز على مؤشرات ملائمة الاحتياطي الأجنبي. ويتناول ذلك الجزء، المخاطر الناتجة عن تراجع مستوى الاحتياطي الأجنبي في مصر. الجزء الثالث: تقدير الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي في مصر، من خلال استعراض النماذج المختلفة، وتوصيف النموذج الملائم وتقديره للاقتصاد المصري في ظل عدد من السيناريوهات والافتراضات. الجزء الرابع: خيارات السياسة من خلال اقتراح استراتيجية لإدارة الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي في مصر. الجزء الخامس: ملخص للورقة البحثية وأهم النتائج.

٥- منهجية البحث:

لتقدير الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي لمصر خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٣، والبحث عن كيفية إدارة هذا الحجم، تستند الورقة البحثية الحالية إلى عدة مناهج بحثية. حيث يستند البحث بصفة عامة إلى المنهج الاستقرائي، من خلال استعراض الوضع الراهن للاحتياطي الأجنبي لمصر، وما وصل إليه من حدود حرجة خلال الأعوام الأخيرة، وعلى هذا النحو يتم تحليل ملائمة حجم الاحتياطي الأجنبي لمصر خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٣، وتقدير المنافع اللازمة لتجنب الصدمات الخارجية، والتكاليف والمخاطر التي تقترن بتراكم أو تناقص حجم الاحتياطي الأجنبي لمصر، وذلك للوصول إلى الحجم الأمثل. وكذلك المنهج الاستنباطي من خلال وضع بعض الافتراضات المعيارية والسيناريوهات المرتبطة

بالصدمات الخارجية، وكذلك افتراضات تعكس الأزمة السياسية والاقتصادية التي تشهدها مصر منذ عام ٢٠١١، للوصول إلى نتائج بشأن الحجم الأمثل الذي يجب على مصر تحقيقه لتجنب الصدمات الخارجية. في هذا الصدد، يتم استخدام الأسلوب الوصفي، (من خلال وصف النماذج السابقة للحجم الأمثل)، والتحليل (من خلال تحليل سلوك وأداء الاحتياطي الأجنبي الفعلي لمصر، والمخاطر المترتبة بوصوله إلى الحد الحرج منذ عام ٢٠١١، وتحليل عناصر استراتيجية الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي لمصر). وكذلك الاستناد إلى الأسلوب الكمي الرياضي (لتقدير الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي لمصر في ظل السيناريوهات المختلفة).

ثانياً: أداء الاحتياطي الأجنبي في مصر (١٩٩٢-٢٠١٣) منظور تحليلي؛

يتعرض هذا الجزء إلى تحليل أداء وحجم الاحتياطي الأجنبي لمصر خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٣ للتعرف على مدى ملائمة حجم الاحتياطي الأجنبي ضد الصدمات الاقتصادية التي تعرضت لها مصر، ولاسيما منذ عام ٢٠١١. ويتم في هذا السياق استخدام مجموعة من المؤشرات التقليدية. ويختتم الجزء باستعراض وتحليل لأهم المخاطر الاقتصادية المرتبطة بوصول الاحتياطي الأجنبي لمصر إلى مستوى منخفض.

١- تطور أداء الاحتياطي الأجنبي لمصر:

بفعل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في بداية تسعينيات القرن الماضي - وما انطوى عليه من جهود رامية إلى تحقيق الانضباط المالي والاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي - ارتفع حجم الاحتياطي الأجنبي إلى نحو ١٦,٨ مليار دولار في متوسط الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧) أي بزيادة قدرها ٣٥٠٪ عن مستواه في عام ١٩٩٠. حيث شهدت تلك الفترة تدفق كم كبير من المساعدات العربية إلى مصر، إلى جانب إيرادات السياحة. إضافةً إلى تخفيض وإعادة جدولة كثير من الديون الأجنبية لمصر خلال تلك الفترة، وهو ما تسبب في زيادة رصيد مصر من موارد وتدفقات النقد الأجنبي. وقد ساعد ذلك على استقرار سعر

صرف الجنيه أمام الدولار^(١). وبعد تلك الفترة الانتقالية لتراكم الاحتياطي الأجنبي لمصر، أخذ الرصيد في الانخفاض، ولا سيما بين عامي (١٩٩٨-٢٠٠١)، حيث بلغ حجم الانخفاض نحو ٦ مليار دولار. وكان ذلك نتاجاً طبيعياً لتداعيات الأزمة المالية الآسيوية (١٩٩٧-١٩٩٨)، وكذلك لتراجع عائدات السياحة بسبب تعرض مصر لبعض الأحداث الإرهابية وقتها. علاوةً على الركود العالمي في أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١. ومن جهةٍ أخرى تعرض القطاع المصرفي لمصر لبعض الاختلالات والصدمات بسبب تراجع حجم السيولة المحلية، والاتجاه من جديد نحو الدولة، وتساعد أزمة القروض المتعثرة^(٢).

في هذا الصدد، لجأ البنك المركزى إلى حماية قيمة العملة المحلية من الانخفاض، من خلال استخدام رصيد الاحتياطي الأجنبي. علاوةً على انتهاجه لبعض الآليات التى من شأنها الحفاظ على استقرار قيمة العملة المحلية، لعل أهمها تدشين سياسة سعر الصرف

(١) شهدت الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ فائضاً بلغ نحو ٣,٥٨٪ للنتائج المحلى الإجمالى لميزان المعاملات الجارية، ومن رصيد سالب نحو ٢٪ فى ميزان رأس المال، إلى رصيد موجب نحو ٢,٩٪ خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨. كما تقلصت حصة الدين الخارجى قصير الأجل من نحو ١٧,٦٣٪ للنتائج المحلى الإجمالى لمصر خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ إلى نحو ٥,٢١٪ خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧. ورغم ارتفاع الاحتياطي الأجنبي لمصر منذ عام ١٩٩١ بنحو ٣ مليار دولار عن قيمته فى عام ١٩٩٠، ثم ارتفاعه بنحو ٥ مليار دولار فى ١٩٩٢. إلا أن عقد التسعينيات ولا سيما منذ عام ١٩٩١ شهد أكبر معدل لتقلب الاحتياطي الأجنبي. وربما يعكس ذلك المحاولات المستمرة للبنك المركزى للتدخل من خلال استخدام الاحتياطيات الرسمية للحفاظ على ثبات سعر الصرف، والقضاء على السوق الموازية. (حيث بلغت القيمة التراكمية للانخفاض نحو ٥٦,٣٪ منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى حتى مارس-٩١)، ثم اتجهت التخفيضات للنزول مع توحيد أسواق الصرف فى شهر أكتوبر من العام نفسه ولم تتعدى ١,٩٪ خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧. (Selim, 2009).

(٢) شهد القطاع المصرفي في مصر في حالة من الفوضى خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣، حيث ما يقرب من ٥٠ مليار جنيه مصري أصبحت من الديون المعدومة. والتوسع فى الإقراض غير الكفء، علاوةً على انتهاج البنك المركزى لسياسة نقدية تقييدية، وتنفيذ عدد من المشروعات الكبرى، وقلة التسهيلات والقروض الأجنبية الممنوحة من قبل القطاع المصرفي، ومع أزمة الركود وقتها، وارتفاع الميل للاستيراد، تسبب كل ذلك فى السحب من رصيد الاحتياطي الأجنبي لصالح توفير النقد الأجنبي (Iyer, 2010).

الزاحف خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٢). ومنذ عام ٢٠٠٣، تم تطبيق سياسة تعويم سعر الصرف، وهنا أخذت قيمة العملة المحلية في الارتفاع. ونجح البنك المركزي في زيادة حجم الاحتياطي الأجنبي بنحو مليار دولار بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، واستمر في الارتفاع ليصل إلى نحو ٢١,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٥. حيث استفادت مصر من الوفرة العالمية المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط. علاوة على أن التوسع في تراكم الاحتياطي الأجنبي أصبح اتجاهًا عالميًا منذ الأزمة المالية الآسيوية^(١) ومع تدشين برنامج الإصلاح المالي والتطوير المصرفي منذ عام ٢٠٠٤، وانتهاج مصر لبعض الإصلاحات المؤسسية، ارتفعت جاذبية الاقتصاد المحلي أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة. حيث زاد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو ١٠ مليار دولار خلال ٢٠٠٤-٢٠٠٧. وحقق الاستثمار الأجنبي في محفظة الأوراق المالية المصرية فائضاً بنحو ٣ مليار دولار. وشهد ميزان المدفوعات فائضاً بلغ نحو ٣,٤٢٪ للناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧. وترتب على ذلك ارتفاع حجم الاحتياطي الأجنبي لمصر إلى نحو ٣٢,٢ مليار دولار، بما يعادل ٢٤,٧٪ للناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧. وبالرغم من اتجاه كثير من موارد النقد الأجنبي لمصر إلى الانخفاض منذ منتصف عام ٢٠٠٨، إلا أن حجم الاحتياطي الأجنبي لم ينخفض سوى بنحو ٢ مليار دولار فقط منذ عام ٢٠٠٩، ثم ارتفع إلى نحو ٣٥,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٠م^(٢). ومع مطلع عام ٢٠١١، تراجعت تدفقات النقد الأجنبي بنحو ٣٥٪ عن

(١) ظل سعر الصرف في مصر مستقرًا طوال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٠، ولا سيما مع انتهاج سياسة نقدية مشددة منذ منتصف التسعينيات، حتى عام ٢٠٠٠. وكان البنك المركزي قادرًا على التدخل من خلال سياسات التعقيم لشراء العملات الأجنبية الزائدة، وتجنب التخفيض الاسمي لسعر الصرف. El-Refaie, 2001).

(٢) على الرغم من انخفاض تدفقات النقد الأجنبي إلى مصر بنحو ٩ مليار دولار خلال فترة الأزمة المالية العالمية والعام التالي لها (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، إلا أن رصيد مصر من الاحتياطي الأجنبي غير الرسمي (والذي بلغ نحو ١٣ مليار دولار)، ساعد على حماية العملة المحلية من التقلب بمعدلات كبيرة خلال فترة الأزمة المالية. حيث ظل سعر الصرف يتمحور بين ٥,٤٣ ج للدولار إلى ٥,٦٢ ج للدولار منذ منتصف ٢٠٠٨ حتى ديسمبر ٢٠١٠. في هذا السياق انخفض الرصيد غير الرسمي إلى نحو مليار دولار بسبب تداعيات الأزمة، لكنه عاود التعافي منذ منتصف ٢٠٠٩ حتى بداية ٢٠١٠، إلى نحو ٨ مليار دولار، بسبب معاودة التدفقات الأجنبية الداخلة إلى مصر للامتثال، وعدم إفراط مصر في <

مستواها في نهاية عام ٢٠١٠. مما أسهم في الضغط على قيمة الجنيه المصرى. في هذا الشأن استمر البنك المركزى في السحب من الاحتياطي الأجنبي لإنقاذ قيمة العملة المحلية. ووصل رصيد الاحتياطي الأجنبي إلى نحو ١٨ مليار دولار نهاية عام ٢٠١١ (٧,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى)^(١). وبالرغم من التحسن النسبى لبعض مؤشرات القطاع الخارجى لمصر خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢، فقد زادت الأوضاع سوءاً حتى نهاية عام ٢٠١٢، واتسع العجز الخارجى بنحو ٢٨٪، وواصلت قيمة الجنيه المصرى في انخفاضها، وزاد الضغط على رصيد الاحتياطي الأجنبي والذي استمر في الانخفاض حتى وصل إلى ١٥ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٢، بالرغم من الآليات التى انتهجها البنك المركزى لتوفير السيولة الدولارية منذ نهاية ٢٠١٢م^(٢). واستمر رصيد الاحتياطي الأجنبي لمصر في التراجع بنحو ٢ مليار دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣، على الرغم من تدفق بعض

=الدفاع عن قيمة العملة من خلال الاحتياطي الرسمي خلال فترة الأزمة. لمزيد من التفاصيل حول تلك النقطة: (Selim, 2012; Abu hatab, 2009).

(١) انخفض حجم الاستثمار الأجنبي لمصر بنحو ١٠٤٪ خلال عام ٢٠١١ مقارنةً بعام ٢٠١٠، ووصل إلى قيمة سالبة صافية بلغت نحو ٨٥٨ مليون دولار خلال الربع الأخير لعام ٢٠١١، حيث تم تصفية كثير من الاستثمارات الأجنبية بمصر. كما أنه نتيجة لغلط البورصة حوالى شهرين بعد ٢٥ يناير ٢٠١١، وعدم استقرار الأحوال الأمنية بعد ذلك، تدنت قيمة مؤشر سوق المال، واتجه عدد كبير من الأجانب إلى تصفية استثماراتهم في أذون الخزانة المصرية بنحو ٧ مليار دولار منذ مارس حتى نهاية عام ٢٠١١. ومع تلاشى حجم الاحتياطي غير الرسمي إلى نحو ٥,٥ مليار دولار، زاد العبء على الاحتياطي الأجنبي الرسمي. حيث أنفقت مصر نحو ١٣ مليار دولار للدفاع عن قيمة الجنيه المصري الذي خسر منذ نهاية عام ٢٠١١ نحو ٥٪ من القيمة الرسمية له (Nikola, 2013).

(٢) مع حلول ديسمبر ٢٠١٢، بدأت بوادر تدهور موقف الاحتياطي الأجنبي تطفو إلى السطح من جديد، وبدأت البنوك المصرية في سحب الدولارات من حساباتهم في الخارج لتلبية تزايد الطلب على الدولار، وتدهورت احتياطيات مصر الرسمية إلى «المستوى الحرج»، وزادت عمليات السوق السوداء، حيث الجنيه يباع بحوالى ١٠٪ أكثر من سعره الرسمي. وهنا سعى البنك المركزى في نهاية ٢٠١٢ للإعلان عن أن الاحتياطيات المتبقية سوف تستخدم فقط لخدمة الديون الخارجية، وغطية الواردات الاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، انتهج البنك المركزى آلية العطاءات الدورية لشراء أو بيع الدولار، ووضع ضوابط للمضاربة على العملات الأجنبية، African development Bank, (2013).

المساعدات العربية خلال تلك الفترة. حيث وصل الاحتياطي إلى نحو ٥,٥٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وخلال الربع الثالث لعام ٢٠١٣، أخذ رصيد الاحتياطي الأجنبي في النمو، حيث ارتفع بنحو ٥ مليار دولار عن مستواه السابق في يونيو ٢٠١٣، وأصبح يستحوذ على نحو ٦,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ولا شك أن معظم تلك الزيادة تعزى إلى حزمة المساعدات الخليجية لمصر، ومن ثم لا يمكن اعتبارها زيادة مستمرة تجعل الاحتياطي الأجنبي يقف عند حدود آمنة^(١).

٢- تحليل مدى ملائمة (Adequacy) الاحتياطي الأجنبي لمصر:

بدأ الاهتمام باستخدام الاحتياطي الأجنبي كمخزون Buffer لمواجهة ذلك عجز الميزان التجاري بعد تداعيات أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي. وبدأت أول صياغة لمؤشر كفاية أو ملائمة الاحتياطي للواردات السلعية على يد Triffin 1947 لتعكس مدى تحمل الاحتياطي الأجنبي لمواجهة صدمات الميزان التجاري. ومنذ منتصف التسعينيات لفتت الأزمة المالية الآسيوية وأزمات أمريكا اللاتينية الانتباه إلى أن رأس المال الأجنبي هو المصدر الرئيسي للأزمات، وهنا تم اقتراح مؤشراً يعكس مدى تغطية الاحتياطي الأجنبي للالتزامات المالية قصيرة الأجل، (Guidotti - Greenspan Rule, 1999). ومع اتساع نطاق العولمة المالية، لم تعد المؤشرات السابقة كافية لتغطية احتمالات هروب الأموال للخارج، حيث شهدت معظم الدول المتأثر بالأزمة مشكلات مصرفية مرتبطة بهروب الودائع المملوكة للمقيمين وغير المقيمين للخارج، وهو ما يستدعي تكوين حجم للاحتياطي يأخذ في الاعتبار صدمات السيولة المحلية (M2). وهنا اقترح (Wijnholds and Kapten 2001) مؤشراً لتغطية الاحتياطي الأجنبي لمخاطر السيولة

(١) منذ يوليو ٢٠١٣ تعهدت السعودية والإمارات والكويت بتقديم حزمة مساعدات لمصر تبلغ ١٢ مليار دولار، منها ٦ مليار دولار في صورة ودائع بدون فائدة، ٣ مليارات في صورة منح سوف يتم استثمارها في البنية التحتية والإسكان والتعليم والمشاريع الصحية، في حين أن النسبة المتبقية ٣ مليار دولار سوف تكون في صورة تمويل السلع الاستراتيجية مثل المنتجات البترولية. وما تسلمته مصر حتى أغسطس ٢٠١٣ يبلغ نحو ٥ مليار دولار (FAO, 2013).

المصرفية. وفيما يلي سيتم تطبيق وتحليل تلك المؤشرات على الاحتياطي الأجنبي لمصر^(١). وفقاً لمؤشر تغطية الاحتياطي الأجنبي للواردات السلعية، فكما يشير الجدول رقم (١)، والشكل البياني رقم (١)، فإنه حتى الربع الأول من عام ٢٠١١، اتسم المؤشر بأنه يقع في الحدود الآمنة (والتي تتراوح بين ٣ الى ٤ أشهر). حيث بلغ معدل تغطية الاحتياطي الأجنبي للواردات السلعية والخدمية نحو ٨,٦ إلى ١٠,٣ أشهر خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧. حتى مع انخفاض حجم الاحتياطي الأجنبي لمصر بنحو ٦ مليار دولار خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٣). وظل هذا الحجم قادراً على تغطية نحو (٦-٧) أشهر للواردات السلعية من كل عام. ومع حدوث الأزمة المالية العالمية منذ منتصف عام ٢٠٠٨، ظل المؤشر يفوق الحدود الآمنة. فبعد انخفاضه إلى نحو ٥,٥ شهراً خلال عام ٢٠٠٨، عاود الارتفاع إلى نحو ٦,٣٦ شهراً خلال عام ٢٠١٠. وهو ما يعنى أن حجم الاحتياطي الأجنبي لمصر وقتها كان كافياً لتأمين دفع فاتورة الواردات السلعية لمدة تزيد عن نصف العام^(٢).

(١) يطلق على تلك المؤشرات التقليدية لقياس كفاية وملاءمة الاحتياطي الأجنبي قواعد الإبهام Rules of Thumbs، حيث أنها معايير قياسية لتقييم مدى كفاية الاحتياطي الأجنبي. لمزيد من التفاصيل حول تلك المؤشرات، ارجع إلى: (Drummond et al., 2009; Oputa & Toyin S, 2010).

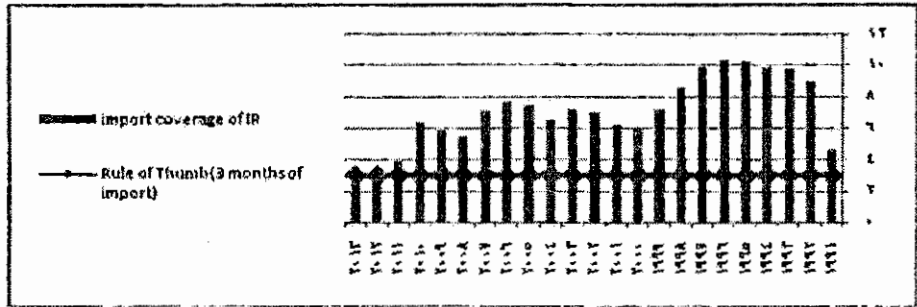
(٢) يعتبر كثير من الاقتصاديين أن تغطية الاحتياطي الأجنبي لثلاث شهور من الواردات السلعية والخدمية خلال كل عام هو المستوى الملائم للاحتياطي الأجنبي لضمان عدم الإخفاق في تمويل المعاملات التجارية الخارجية حتى في حالة توقف التدفقات الرأسالية الخارجية. ويرى صندوق النقد الدولي أن تلك النسبة يجب أن تتراوح بين ٣٠٪ إلى ٥٠٪ كنسبة للواردات. وقد نجحت معظم دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية في تعدى ذلك المستوى وتغطية نحو ٦-٨ شهور للواردات (Heng & Corbett, ٢٠١٠-٢٠٠٨ شهر خلال ٢٠١٠-٢٠٠٨) (Heng & Corbett, 2011).

جدول (١) تطور المستوى الملائم للاحتياطي الأجنبي في مصر - مؤشر تغطية الواردات -
١٩٩١-٢٠١٣ (حتى الربع الثالث)

import coverage of IR	Rule of Thumb(3 months of import)	Years
4.67	3	1991
8.98	3	1992
9.88	3	1993
9.90	3	1994
10.28	3	1995
10.33	3	1996
9.92	3	1997
8.63	3	1998
7.18	3	1999
6.05	3	2000
6.24	3	2001
7.07	3	2002
7.22	3	2003
6.57	3	2004
7.47	3	2005
7.66	3	2006
7.09	3	2007
5.46	3	2008
5.84	3	2009
6.36	3	2010
3.90	3	2011
2.83	3	2012
3.10	3	2013

حسبت بمعرفة الباحث استناداً إلى: (World Development Indicators), World Bank،
والى بيانات البنك المركزى المصرى، النشرات الشهرية.

شكل (١) تطور قيم مؤشر تغطية الاحتياطي الأجنبي لمصر للواردات السلعية-١٩٩١-٢٠١٣



ومن جهة أخرى، انخفض معدل تغطية الاحتياطي الأجنبي للواردات السلعية من ٦,٣ شهراً خلال الربع الثاني من عام ٢٠١١ إلى نحو ٣,٧ شهراً بنهاية عام ٢٠١١، وواصل انخفاضه خلال عام ٢٠١٢، والربع الأول لعام ٢٠١٣، حيث لم يعد الاحتياطي الأجنبي قادراً سوى على تغطية نحو ٢,٨ شهراً للواردات. ومع التحسن النسبي لحجم الاحتياطي الأجنبي منذ يوليو ٢٠١٣، ارتفع معدل التغطية إلى نحو ٣,٣ شهراً بنهاية الربع الثالث لعام ٢٠١٣ وذلك كما يوضح الجدول رقم (٢)، والشكل (٢) (١).

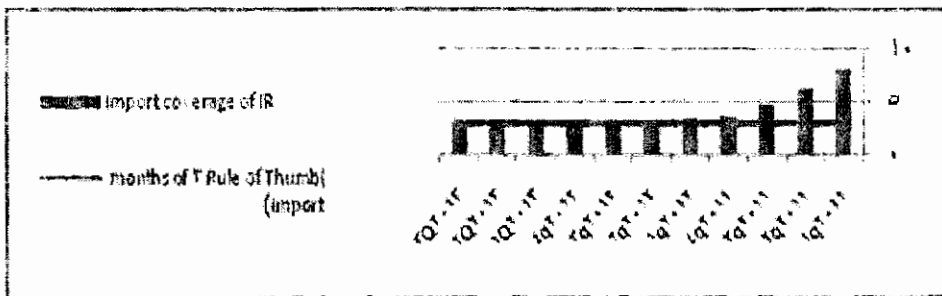
(١) تضاؤل الاحتياطي الأجنبي لمصر منذ عام ٢٠١٣، قلل من مصر على استيراد الوقود والقمح (اللذان يمثلان معظم احتياجاتها الغذائية المستوردة). وقد وصل الاحتياطي الأجنبي إلى مستويات حرجية ولا سيما حينما بلغ ١٣ مليار دولار في منتصف ٢٠١٣، ولم يعد يكفي سوى لتغطية ٢,٤ شهر من الواردات. كما تسبب ذلك في انخفاض قيمة العملة المحلية، وأصبحت الواردات أكثر تكلفة، مما يشكل عبئاً إضافياً على الموازنة العامة للدولة، والتي تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية المدعومة. وفي الوقت نفسه، تخفيض قيمة العملة المحلية، يضيف مزيد من المخاطر لممارسة الأعمال التجارية في مصر (ONDD, 2013).

جدول (٢) المستوى الملائم للاحتياطي الأجنبي في مصر - مؤشر تغطية الواردات
(٢٠١١-٢٠١٣)

import coverage of IR	Rule of Thumb(3 months of import)	Years
8.1	3	2011
6.3	3	2011
4.9	3	2011
3.7	3	2011
3.5	3	2012
3.2	3	2012
3.1	3	2012
2.8	3	2012
2.8	3	2013Q1
3	3	2013Q2
3.3	3	2013Q3

حسبت بمعرفة الباحث استناداً إلى: بيانات البنك المركزي المصري، النشرات الشهرية.

شكل (٢) تطور قيم مؤشر تغطية الاحتياطي الأجنبي لمصر للواردات السلعية-٢٠١١-٢٠١٣



وفيما يتعلق بمؤشر تغطية الاحتياطي الأجنبي للديون قصيرة الأجل:

فكما يتضح من الجدول رقم (٣) والشكل (٣) فإنه في متوسط الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ بلغ معدل تغطية الاحتياطي الأجنبي للديون الخارجية قصيرة الأجل نحو ٦,٧٤

◆ الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي في مصر «نموذج للتحوط من الصدمات» ◆

مرة، حيث ارتفع من ١,٩ مرة عام ١٩٩١ إلى نحو ٦,٥ عام ١٩٩٧. والجدير بالذكر، أن تلك النسبة بلغت نحو ٠,٣٢ في عام ١٩٩٠، حيث الديون الخارجية قصيرة الأجل لمصر فاقت رصيد الاحتياطي الأجنبي بنحو ٢٣٪ خلال تلك الفترة^(١).

جدول (٣) تطور المستوى الملائم للاحتياطي الأجنبي في مصر - مؤشر تغطية الديون الخارجية قصيرة الأجل : ١٩٩٢-٢٠١٣ (حتى الربع الثالث)

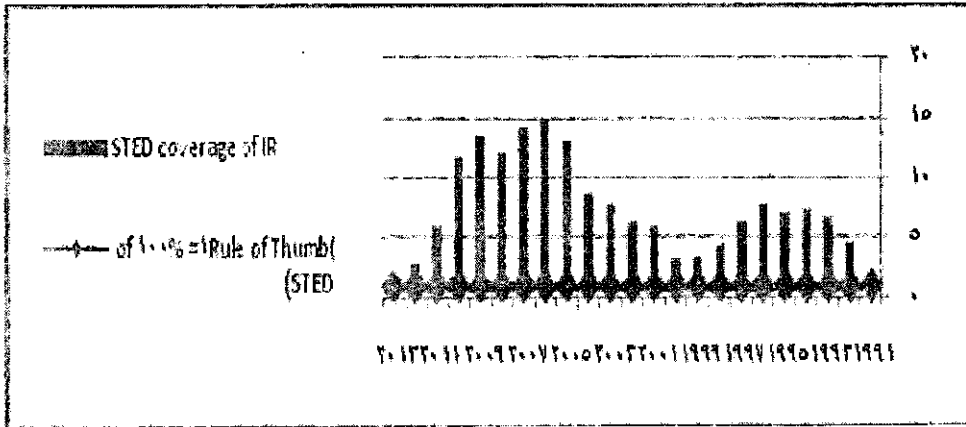
STED coverage of IR	Rule of Thumb(1=100% of STED)	
1.98	1	1991
4.62	1	1992
6.91	1	1993
7.46	1	1994
7.22	1	1995
7.79	1	1996
6.47	1	1997
4.42	1	1998
3.54	1	1999
3.36	1	2000
6.16	1	2001
6.55	1	2002
7.83	1	2003
8.92	1	2004

(١) في مايو ١٩٩١، وقعت مصر على اتفاق نادى باريس، واتفقت على خفض الديون بنسبة ٥٠٪. وبلغت حزمة تخفيف عبء الديون وفقاً لنادى باريس ١٩,٦ مليار دولار. كما أنه قبل اتفاق نادى باريس تم إلغاء كثير من ديون مصر لبعض الدول العربية جنباً إلى جنب مع الديون العسكرية المستحقة للولايات المتحدة الأمريكية. في هذا الصدد، بلغت قيمة الديون الخارجية التي تم إسقاطها أو إعادة جدولتها أو التنازل عنها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، ودول نادى باريس وبعض دول الخليج العربي نحو ٢٨ مليار دولار خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٦. ونجح ذلك في تخفيض نحو ٤ نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في السنة كانت تذهب الى خدمة الدين الخارجى لمصر. (Williamson & Mohsin, 2011).

STED coverage of IR	Rule of Thumb(1=100% of STED)	
13.20	1	2005
15.12	1	2006
14.40	1	2007
12.07	1	2008
13.62	1	2009
11.75	1	2010
6.13	1	2011
2.86	1	2012
1.88	1	2013

حسبت بمعرفة الباحث استناداً إلى: WDI (World Development Indicators), World Bank، وإلى بيانات البنك المركزى المصرى، النشرات الشهرية.

شكل (٣) تطور مؤشر تغطية الاحتياطي الأجنبي لمصر للديون الخارجية قصيرة الأجل:
١٩٩٢-٢٠١٣



وبالرغم من تناقص قيمة ذلك المؤشر خلال تداعيات الأزمة المالية الآسيوية إلى نحو ٤,٣٧ مرة خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠١)، إلا أنه ظل يفوق الحدود الآمنة، وعاد الارتفاع إلى نحو ٨,٩٢ مرة عام ٢٠٠٤. ووصل معدل التغطية إلى نحو ١٢,٩ مرة خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٧)، حيث انخفض الدين الخارجى قصير الأجل بنحو ٢٢٪ خلال

تلك الفترة^(١). ورغم الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨، ظل معدل تغطية الاحتياطي الأجنبي للدين الخارجى قصير الأجل عند مستوى مرتفع بلغ نحو ١٢,٠٧ مرة عام ٢٠٠٨، وانخفض قليلاً إلى نحو ١١,٧٥ مرة عام ٢٠١٠. فكما يشير الجدول (٤)، والشكل رقم (٤) تراجعت قدرة الاحتياطي الأجنبي على تغطية الديون الخارجية قصيرة الأجل منذ الربع الثانى من عام ٢٠١١، حتى وصلت إلى نحو ٥,٩ مرة، ثم استمرت فى التناقص إلى نحو ١,٩٧ خلال الربع الثالث لعام ٢٠١٢، ثم ارتفعت قليلاً إلى حد ٢,١٢ مرة خلال الربع الرابع لعام ٢٠١٢. وخلال عام ٢٠١٣ استمرت تلك النسبة فى الانخفاض، وهو ما يعكس ارتفاع قيمة الدين الخارجى قصير الأجل لمصر، والذي تعدت حصته نحو ١٧٪ من إجمالى الدين الخارجى لمصر بنهاية الربع الثالث لعام ٢٠١٣م^(٢).

(١) يجب ألا تقل قيمة المؤشر عن ١٠٠ (أو ١) درجة. بمعنى الاحتياطي الأجنبي يكفى سداد الديون الخارجية قصيرة الأجل المستحقة على مدى ١٢ شهراً قادمة. ومن الأفضل أن تحتفظ الدول باحتياطي يفوق التزامات الدين الخارجى قصير الأجل بنحو ٤ إلى ٥ فترات ربع سنوية لاحقة لضمان قدرة الدولة على استيفاء ديونها قصيرة الأجل لفترات مستقبلية حنت فى حالة التعرض لوقف أو تراجع تدفقات النقد الأجنبي (أي يفوق ٢٢٥٪). وقد زادت أهمية ذلك المؤشر فى ظل تداعيات الأزمة المالية الآسيوية (١٩٩٧) والتي اقترنت بتراجع قيمة ذلك المؤشر بشكل ملحوظ لمعظم الدول التي تعرضت للأزمة. (Magnusson, 2001).

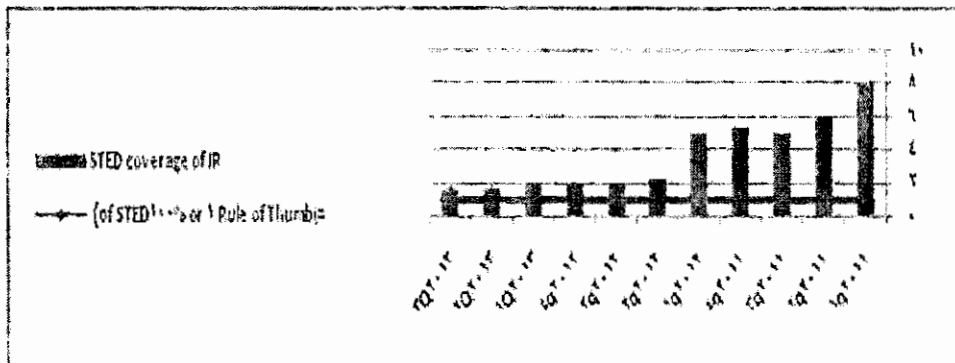
(٢) خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣ بلغ حجم السيولة النقدية للاحتياطي الأجنبي لمصر نحو ١٣ مليار دولار فقط، منها، ودیعة لیبیة بنحو ٢ مليار دولار بدون فائدة فى إبريل ٢٠١٣، ٣ مليار دولار ودیعة قطرية استلمها البنك المركزى فى إبريل ٢٠١٣، علاوة على قرض بقيمة ٢ مليار دولار من قطر فى يناير ٢٠١٣، ومنحة لا ترد بنحو ٥٠٠ مليون جنيه فى نفس الفترة، وبلغت الفوائد على تلك الودائع والقروض نحو ٤٪. وهو ما يضيف عبثاً جديداً على الدين الخارجى لمصر. كما قامت مصر برد جزء من الوديعة القطرية بنحو مليار دولار خلال الربع الثالث من ٢٠١٣، بعد إخلال الجانب القطرى بقواعد الاتفاق. وبصفة عامة منذ ٢٠١١ يقوم البنك المركزى بسداد نحو ١٠ مليار دولار (أقساط وفوائد المديونية الخارجية طويلة وقصيرة الأجل)، علاوة على الالتزام نصف السنوى لمصر بسداد ٧٠٠ مليون دولار قسماً من ديونها المستحقة لدول نادى باريس طبقاً للاتفاقية الموقعة بينها وبين تلك الدول، وهو ما يضيف أعباءً إلى رصيد الاحتياطي الأجنبي لمصر (Halime, 2013).

جدول (٤) المستوى الملائم للاحتياطي الأجنبي في مصر - مؤشر تغطية الديون الخارجية قصيرة الأجل (٢٠١١-٢٠١٣)

STED coverage of IR	Rule of Thumb(= 1 or 100% of STED)	Years
8.06	1	2011
5.99	1	2011
5.10	1	2011
5.35	1	2011
5.10	1	2012
2.26	1	2012
1.97	1	2012
2.12	1	2012
2.03	1	2013Q1
1.72	1	2013Q2
1.65	1	2013Q3

حسبت بمعرفة الباحث استناداً إلى: بيانات البنك المركزي المصري، النشرات الشهرية.

شكل (٣) المستوى الملائم للاحتياطي الأجنبي في مصر - مؤشر تغطية الديون الخارجية قصيرة الأجل (٢٠١١-٢٠١٣)



أما وفقاً لمؤشر تغطية الاحتياطي الأجنبي لمخاطر السيولة المحلية)، فقد تجاوزت قيمة المؤشر الحدود الآمنة [٥٪-٢٠٪]، وبمعدلات كبيرة خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٠.

فبعد أن كان يبلغ نحو ٩,٨٪ عام ١٩٩٠، ارتفع إلى نحو ٢٧,٤٪ في متوسط الفترة (١٩٩١-١٩٩٦)، ثم انخفض إلى نحو ٢٠,٧٥٪ خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٣)، وواصل ارتفاعه إلى نحو ٢٢,٠٦٪ في متوسط الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. ورغم خروج بعض الاستثمارات الأجنبية في الأوراق المالية الحكومية، والاتجاه المحدود للدولرة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، فلم تنخفض قيمة المؤشر، بل على العكس ارتفعت إلى نحو ٢٤,٧٪ خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠^(١).

جدول (٥) تطور المستوى الملائم للاحتياطي الأجنبي في مصر - مؤشر تغطية السيولة المحلية M2- ١٩٩٢-٢٠١٣ (حتى الربع الثالث)

upper bound	IR/M2	Lower bound	Years
20	9.78	5	1991
20	18.90	5	1992
20	32.84	5	1993
20	34.66	5	1994
20	32.81	5	1995
20	35.67	5	1996
20	34.40	5	1997

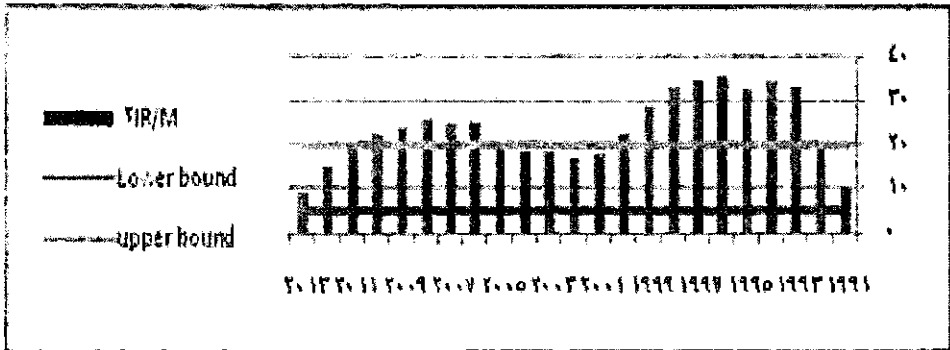
(١) على الرغم مما تعرض له الاقتصاد المصري من خروج بعض الاستثمارات المالية الأجنبية بعد الأزمة العالمية ٢٠٠٨ (من خلال تصفية وبيع أسهم واذون خزانة حكومية بنحو ٣,٥ مليار دولار)، تمكنت مصر من خلال ما تمتلكه من احتياطي رسمي ضخيم، واحتياطي غير رسمي (١٠ مليار دولار) وتفعيل آلية الائتربنك الدولارى في تغطية معظم السحب المتحقق. حيث لم ينخفض الاحتياطي الأجنبي الرسمى بالبنك المركزى إلا بنحو ٩٪ بسبب الأزمة. على الرغم من أن معظم اقتصاديات الدول الناشئة واجهت انخفاضاً في احتياطياتها الدولية خلال فترة الأزمة وصلت إلى ٢٥٪. وأكدت الشواهد أنه في مواجهة الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨)، فإن الدول التي لديها مستويات أعلى من الاحتياطيات الدولية في السنة السابقة للأزمة، والتي تغطي احتياطياتها أكثر من ثلاثة أشهر من الواردات لم تعاني من خسائر حادة في رصيدها من الاحتياطي، إلا في حالة الصدمات العكسية (خسارة صافية) لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. على العكس من ذلك، فإن الدول التي تحتفظ بحجم أقل من ثلاثة أشهر من وارداتها عانت خسائر أكبر. وبذلك تعتبر مصر من الدول التي لم تعاني كثيراً خلال الأزمة المالية العالمية، حيث كانت تتمتع بمعدل تغطية على لوارداتها، وشهدت بعض الانخفاض في حجم التدفق الداخلى للFDI، وليس خروجه (Global Economic Prospects, 2013).

upper bound	IR/M2	Lower bound	Years
20	32.86	5	1998
20	28.81	5	1999
20	22.02	5	2000
20	17.99	5	2001
20	16.78	5	2002
20	18.16	5	2003
20	18.16	5	2004
20	20.13	5	2005
20	25.10	5	2006
20	24.86	5	2007
20	25.67	5	2008
20	23.86	5	2009
20	22.21	5	2010
20	20.96	5	2011
20	14.89	5	2012
20	9.03	5	2013

حسبت بمعرفة الباحث استناداً إلى: WDI (World Development Indicators), World Bank، وإلى بيانات البنك المركزي المصري، النشرات الشهرية.

شكل (٥) تطور مؤشر تغطية الاحتياطي الأجنبي للسيولة المحلية M2

١٩٩٢-٢٠١٣



ومن جهة أخرى، أخذت قيمة المؤشر في الانخفاض منذ عام ٢٠١١ لتقترب من الحد الأدنى، ولكنها لازالت في الحدود الآمنة. حيث انخفضت قيمة المؤشر من ١٥,٩٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠١١ إلى نحو ٩,١٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٢، ثم إلى

نحو ٨,٧٢٪ خلال الربع الثالث لعام ٢٠١٣. وذلك كما يشير الجدول (٦) والشكل (٦). وهو ما يعنى أن القطاع المصرفي لمصر لازال يتسم بقدر من الصلابة تقلل من احتمال تعرضه لمخاطر هروب الودائع المحلية والأجنبية للخارج، ولاسيما مع القواعد التي وضعها البنك المركزي بشأن الحد من سحب وتحويل الودائع الأجنبية للخارج، وآليات الحد من الدولار منذ نهاية ٢٠١٢، الأمر الذي يقلل من احتمالات تعرض القطاع المصرفي المصري لصدمات السيولة^(١).

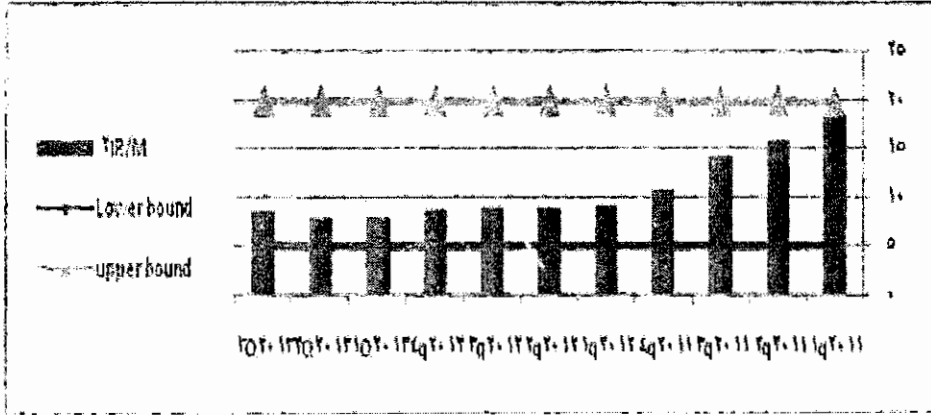
جدول (٦) المستوى الملائم للاحتياطي الأجنبي في مصر – مؤشر تغطية السيولة المحلية
M2 – (٢٠١١-٢٠١٣)

upper bound	IR/M2	Lower bound	Years
20	18.52	5	2011
20	15.89	5	2011
20	14.3	5	2011
20	10.83	5	2011
20	9.29	5	2012
20	8.99	5	2012
20	9.1	5	2012
20	8.77	5	2012
20	7.98	5	2013Q1
20	8.01	5	2013Q2
20	8.72	5	2013Q3

حسبت بمعرفة الباحث استناداً إلى: بيانات البنك المركزي المصري، النشرات الشهرية.

(١) بعد يناير ٢٠١١، أعلن البنك المركزي ضلته لجميع الودائع في الجهاز المصرفي. ووضع البنك المركزي حد أقصى من السحب اليومي للأفراد (٨٠٠٠ دولار)، وفي مارس ٢٠١٢، قام البنك المركزي بخفض الحد الأدنى للاحتياطيات تخفيف القيود على السيولة المحلية في مواجهة ارتفاع الاقتراض الحكومي، وقد ابتعد حتى الربع الثالث لعام ٢٠١٢ عن تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الإيداع المحلي. (Kandil, 2012).

شكل (٦) تطور مؤشر تغطية الاحتياطي الأجنبي للسيولة المحلية M2 في مصر
(٢٠١١-٢٠١٣)



في إطار العرض السابق، يتضح أنه حتى عام ٢٠١١، يتضح أن الاحتياطي الأجنبي لمصر قد فاق الحدود القصوى للمستوى الملائم، حتى في فترة الأزمات المالية العالمية. ولكن منذ عام ٢٠١١، اتجهت مؤشرات ملائمة الاحتياطي الأجنبي إلى التناقص بشكل ملحوظ، حتى وصلت إلى الحدود الدنيا الحرجة. مما يجعل الاقتصاد المصري في دائرة الخطر الاقتصادي، ويفرض مزيد من التحديات بشأن الوصول إلى الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي الذي يجب على البنك المركزي الاحتفاظ به.

٣- مخاطر انخفاض المستوى الملائم للاحتياطي الأجنبي لمصر.

الجدول التالي يُلخص أهم المخاطر والصدمات التي تقترن بانخفاض رصيد الاحتياطي الأجنبي لمصر، ووصوله إلى أدنى مستويات الملاءمة. ويفيد هذا التحليل في التعرف على منافع وتكاليف تحقيق الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي اللازم للتحوط ضد الصدمات (الأزمات) الاقتصادية، وتلافي آثارها السلبية للاقتصاد المصري.

جدول (٧): مخاطر انخفاض رصيد الاحتياطي الأجنبي لمصر

مخاطر العملة (Currency Risks)	الانخفاض المتوالي لرصيد الاحتياطي الأجنبي لمصر أدى إلى تعرض قيمة العملة المحلية (الجنيه المصري) للانخفاض القوي. حيث بلغ معدل الانخفاض التراكمي نحو ٢,٧٨٪ خلال عام ٢٠١١. ونحو ٢,١١٪ خلال عام ٢٠١٢. وارتفع إلى ١٤,٧٪ خلال عام ٢٠١٣. وفي هذا الصدد، بلغت قيمة مؤشر ضغوط سوق الصرف الأجنبي (Exchange Market Pressuer EMP)، والذي يعكس مدى قيام البنك المركزي بالتدخل في (توفير) سيولة أجنبية في سوق الصرف لتلافي التخفيض الكبير في قيمة العملة المحلية نحو ٤,٦٩٪ في متوسط الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وقد واجه المؤشر ارتفاعاً حاداً خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، وهو ما يشير إلى تصاعد الضغوط على الصرف الأجنبي، ولا سيما من خلال السحب من رصيد الاحتياطي الأجنبي والذي استخدم بكثافة خلال تلك الفترة للدفاع عن قيمة العملة المحلية، مع وجود بعض المحاولات من قبل البنك المركزي المصري لرفع سعر الفائدة على الإيداع خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، لتشجيع الطلب على الجنيه المصري.
مخاطر تكلفة الاقتراض الحكومي (Risks of government borrowing cost)	نسب لتألف رصيد الاحتياطي الأجنبي لمصر في ارتفاع تكلفة الحصول على التمويل الخارجي إلى نحو ٧٪ على السندات الدوائية منذ عام ٢٠١١. وهو ما جعل الدولة تتوسع في الاقتراض المحلي من خلال إصدار أدون خزانة بعائد مرتفع (وصل إلى ١١-١٤٪) ونحو ١٦-٢٢٪) للسندات الحكومية. بل وارتفع العائد على السندات الدوائية التي تطرحها الحكومة في السوق المصري، وذلك بعد خفض التصنيف الائتماني للسندات المحلية. وقد تسبب ذلك في تصاعد العجز المالي إلى أكثر من ١١,٨٪ عام ٢٠١٢ م.
مخاطر القطاع المصرفي (Risks of banking system)	يسبب نقص السيولة الدولية، انقراض معدل تغطية الأصول المصرفية للودائع الأجنبية من ١١٧٪ عام ٢٠١١ إلى نحو ٧١٪ عام ٢٠١٣. كما تراجع معدل تغطية الاحتياطي الأجنبي للودائع الدوائية من ١٢٢٪ خلال عام ٢٠١٠ إلى ٥٥,٦٪ خلال عام ٢٠١٢. وتسبب تدهور حجم الاحتياطي الأجنبي لمصر في إضعاف الوضع الائتماني للقطاع المصرفي، حيث (١) خفض تصنيف السندات الحكومية، تربع عليه خفض تصنيف كثير من البنوك التي تعمل في مصر، والتي تعتمد على استثمار فوائدها بأدوات الدين الحكومي، ولا سيما أدون الخزانة. (٢) ومن جهة أخرى مخاطر تعرض القطاع المصرفي لأزمات هروب ونقص السيولة الدولية والتي في سبيلها أيضاً وتحتاج لعدم كفاية الاحتياطي الأجنبي لمصر (٣) في هذا الصدد فرض قيود على الودائع المحلية والأجنبية وتحويلات العملة الأجنبية في ظل عدم كفاية مصادر التمويل الأجنبي - يشير من وجهة نظر مؤسسات التصنيف السيادي، إلى عدم الاستقرار في القطاع المصرفي، ويزيد من خطورة خفض التصنيف الائتماني لمصر.

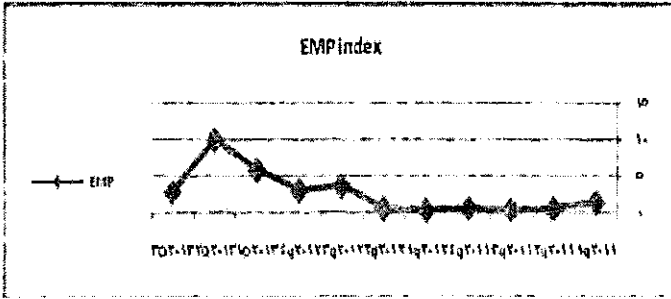
(١) تم صياغة مؤشر ضغوط سوق الصرف الأجنبي بواسطة Gorton (١٩٧٧)، والذي يعكس التغير في سعر الصرف الرسمي من خلال استخدام سعر الفائدة المحلي، أو الحيازة الرسمية من احتياطات النقد الأجنبي للحفاظ على قيمة العملة المحلية سواء في ظل نظام سعر الصرف الثابت أو المرن. إذا كانت قيمة المؤشر أقل من الصفر (تتجه العملة المحلية للارتفاع)، ما عدا ذلك تواجه العملة المحلية ضغوطاً للانخفاض. ويتكون المؤشر من المجموع المرجح لتغير سعر الصرف الرسمي والتغير في رصيد الاحتياطي، والتغير في سعر الفائدة المحلي. لمزيد من التفاصيل حول تركيب ومضامين المؤشر ارجع إلى: (McFarlan, 2010).

(٢) في مارس من عام ٢٠١٣، قامت وكالة التصنيف Moody's بخفض التصنيف السيادي لمصر إلى Caa1 حيث تزايد الصدمات الخارجية لتدفعات النقد الأجنبي، وصدمات الدين الحكومي قد رفعت من احتمال التخلف عن سداد الدين الحكومي. حيث بلغت تكاليف خدمة الديون الحكومية حوالي ٣٠٪ من عائدات الميزانية، أيضاً تم تخفيض أسقف السندات بالعملة الأجنبية بمعدل درجة واحدة. حيث ارتفع العائد على السندات الدوائية والمصدرة بأسواق المال الدولية لصالح مصر إلى ٧,٩٪، بعد أن كانت ٤,٥٪، ومن جهة أخرى ارتفع العائد على السندات الدوائية التي تطرحها الحكومة المصرية لجذب السيولة الدوائية، بنحو ٥٥ نقطة مئوية، بعد خفض وكالة موديز تصنيفها للمرة السادسة. وهو ما يجعل ارتفاع العجز المالي للحكومة تابعاً لوضع الاحتياطي الأجنبي المتاح.

(٣) ذكرت وكالة Moody's أن نظرتها المستقبلية تجاه القطاع المصرفي لمصر، لا تزال سلبية لسببين: انكشاف القطاع المصرفي المصري للعجز المالي الضخم للحكومة. حيث تعتبر البنوك أكبر مكتب في السندات السيادية. في هذا الصدد، ارتفعت حيازة البنوك من الديون الحكومية إلى ٥٥٪ من حقوق المساهمين، منذ يناير ٢٠١١، وهو ما يعكس ارتباط التوظيفات المصرفية بتمويل العجز الحكومي. والسبب الآخر، هو قيام البنك المركزي المصري منذ نهاية ٢٠١٢ بفرض ضوابط للحد من عمليات السحب والتحويلات عبر الحدود للمعاملات النقدية الأجنبية لمنع استنزاف الاحتياطي الأجنبي لصالح ضبط سعر الصرف. وطالما ظلت تلك القيود قائمة، ظل التصنيف السيادي والائتماني لمصر تحت خطر التخفيض المستمر. (تقرير اقتصادي، وكالة موديز، مايو ٢٠١٢).

في منتصف عام ٢٠١٢، بلغ الرصيد السائل من الاحتياطي، والقابل للتحويل نحو ١٢ مليار دولار، منها ٥٦ مليار دولار ودائع قصيرة ومتوسطة الأجل، والباقي ٧ مليار دولار متاح للاستثمار في أوراق مالية سائلة. على هذا النحو فإن قدرة البنك المركزي على حماية قيمة العملة المحلية من نقص السيولة النقدية الأجنبية المتاحة، لا يتسم بالأمان والاستمرارية، وهو الأمر الذي يندرج من الصدمات ليزان المدفوعات. ويترتب على ذلك مضاطر اتساع الفجوة التمويلية لمصر والتي قدرتها مؤسسات التصنيف الائتماني جميعها، بنحو ٨ مليار دولار حتى منتصف عام ٢٠١٢، ومن المتوقع تفاقمها مع تراجع حجم الاحتياطي الأجنبي لمصر.	مضاطر الأعباء التمويلية الخارجية external financing needs
الدافع الرئيسي لقيام معظم وكالات التصنيف الدولي لتخصيص التصنيف الائتماني والسيادى لمصر هو استنزاف الاحتياطي الأجنبي إلى المستوى الذي يعرض الاقتصاد المصري لخطر الصدمات الاقتصادية والمالية. حيث ذكرت تلك المؤسسات أن تحسن التصنيف الائتماني لمصر مرهون بزيادة حجم الاحتياطي الأجنبي، بما لا يقل عن ١٢,٥ مليار دولار، ومن ثم استقرار وضع ميزان المدفوعات، وحماية القطاع المصرفي من احتمالات هروب رؤوس الأموال، وكل ذلك مشروط بجودة الاستقرار السياسي والأمني.	مضاطر تراجع التصنيف الائتماني Risks of downgraded Egypt's credit rating

شكل (٧-١) مؤشر ضغوط سوق الصرف الأجنبي لمصر (٢٠١١-٢٠١٣)

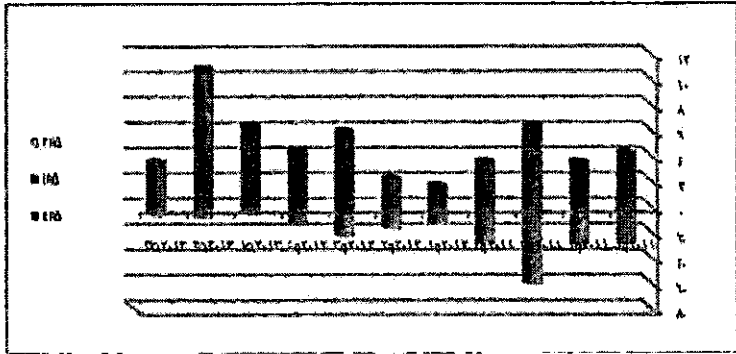


(١) وفقاً لبيانات يونيو ٢٠١٣، بعد استبعاد مكون الذهب وحقوق السحب الخاصة، من حساب الاحتياطي الأجنبي لمصر، فإن الاحتياطي السائل يبلغ نحو ٧,٤ مليار دولار، ومن ثم لا يكاد يكفي تغطية شهر ونصف من الواردات السلعية، وتغطية نحو ٩٠٪ من الديون قصيرة الأجل المستحقة خلال ١٢ شهراً قادمة، علاوة على تسديد مدفوعات ماضية للديون الخارجية طويلة الأجل ومستحقة في ٢٠١٣ بمبلغ نحو ١,٦ مليار دولار. ويزداد الأمر خطورة إذا تم سحب أو استرداد الدوائع النقدية المكونة للاحتياطي الأجنبي، والتي تبلغ نحو ٥ مليار دولار، وهو ما يزيد من خطورة تدهور ميزان مصر الخارجى للمدفوعات (Rebecca, 2013).

(٢) قامت موديز، بخفض الترتيب الائتماني لمصر عدد مرات، بعد ستاندرد اندبورز، التي أقدمت على خفض عدد ٦ مستويات أقل من الدرجة الاستثمارية. ثم فيتش خفضت تصنيف مصر إلى مستوى غير مرغوب فيه. واتفقت تلك المؤسسات على أن هذا التخفيض يعكس المخاطر الخارجية (المالية، والاقتصادية) لمصر مع ضعف قدرتها على استيفاء التزاماتها قصيرة الأجل من المدفوعات الخارجية. ومع التوقع بوصول الدين الخارجى إلى مصر لنحو ٥٦ مليار دولار مع نهاية عام ٢٠١٤، وارتفاع تكاليف الدين الحكومي إلى ٧٨٪ في عام ٢٠١٤. حيث ستقوم الحكومة بزيادة اللجوء إلى الدين الحكومي لتلبية عجزها المالي، فإن التصنيف السيادى للدين الحكومي يظل في خطر التخفيض (STANDARD And & Poor's, 2013)

شكل (٧-٢) مكونات مؤشر ضغوط سوق الصرف الأجنبي لمصر

(٢٠١١-٢٠١٣)



خلاصة ما سبق، حتى عام ٢٠١١، اتسم الاحتياطي الأجنبي لمصر بالفائض عن مستويات الملاءمة، ومنذ الربع الأول لعام ٢٠١١، اتجه ذلك الفائض للتلاشى، بل وصل إلى أدنى مستوى للملاءمة، حيث يقف عند الحدود الحرجة أو الدنيا لكافة مؤشرات الملاءمة. وهو ما ينجم عنه زيادة مخاطر تعرض الاقتصاد المصري للصدمات والتكاليف الاقتصادية (المالية والحقيقية) سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. في هذا الصدد المواءمة بين (١) اعتبارات العائد (المنافع) - بمعنى تلافي خطر التعرض للصدمات الخارجية المستقبلية، وامتصاص الآثار السلبية لها، - و(٢) اعتبارات التكلفة المالية والحقيقية في تكوين رصيد الاحتياطي الأجنبي المانع أو المخفف للصدمات، يقود إلى ضرورة البحث عن الحجم الأمثل، وذلك للخروج باستراتيجية لإدارة هذا الحجم بأقصى كفاءة اقتصادية ممكنة.

ثالثاً: الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي في مصر (إطار تطبيقي):

لاقت قضية الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي، اهتماماً بالغاً في معظم الأدبيات المعنية بإدارة الاحتياطي الأجنبي للدول، ولا سيما للدول النامية والصاعدة الأكثر عرضة للصدمات الخارجية. وفي هذا الصدد تعددت نماذج الحجم الأمثل والتي تستند جميعها إلى

تحليل التكلفة والعائد. وقد تطورت تلك النماذج، مع تطور آليات الاندماج العالمى والمالى منذ العقود الثلاثة الماضية، ومن ثم مع اتساع مصادر وعدوى انتقال الأزمات بين الدول.

من هذا المنطلق يهدف الجزء الحالى إلى تقدير الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبى في مصر، ولا سيما في إطار تصاعد الصدمات الاقتصادية المقترنة بعدم الاستقرار السياسى الذى تشهده مصر. وبدايةً يتم التعرض بشكل سريع لأهم نماذج الحجم الأمثل، ثم توصيف النموذج الملائم لتطبيقه لمصر للوصول إلى كيفية تقدير الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبى في ظل الصدمات الاقتصادية.

١- تطور نماذج الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبى (لمحة سريعة):

استندت معظم نماذج الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبى على دوافع التحوط ضد الصدمات (Sudden Stop)، فيما يُعرف بنماذج المخزون الوقائى (Buffer Stock Models BSM) ووفقاً لتلك النماذج، يُختار البنك المركزى لأي دولة ذلك الحجم من الاحتياطي الأجنبى الذى ينطوى على نوعين من المنافع^(١): (١) منفعة التأمين الذاتى Self Insurance ضد الصدمات. بمعنى اكتناز رصيد من الاحتياطي لمواجهة التوقف المفاجئ لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية للداخل، بما يهدد من قدرة الدولة على سداد التزاماتها الخارجية. ويطلق على وظيفة الاحتياطي لتحقيق تلك المنفعة بدافع التحوط Precautionary. (٢) منفعة دعم تنافسية الصادرات. حيث لتراكم رصيد من الاحتياطي الأجنبى يتم تراكم عملة أجنبية من قبل البنك المركزى، وهو ما يؤدي إلى ضخ مزيد من العملة المحلية في السوق، بما يؤدي إلى انخفاض قيمتها، أو على الأقل عدم ارتفاعها، وذلك لتشجيع الطلب الخارجى على الصادرات المحلية. وفقاً لتلك المنفعة، فإن وظيفة الاحتياطي الأجنبى تُعرف بدافع التجاريين Mercantilists. وعلى الجانب الآخر ينطوى إكتناز رصيد للاحتياطي الأجنبى على بعض التكاليف المباشرة وغير المباشرة، منها (١) تكلفة الفرصة البديلة: بمعنى العائد الذى تم التضحية به بسبب حجز الأموال

(١) لمزيد من التفاصيل حول منافع (Benefits) الاحتفاظ بالاحتياطي من منظور المناهج والأدبيات النظرية ارجع إلى دراسة (Heng & Corbett, 2011).

للاحتياطي، بدلاً من توجيهها لأنشطة إنتاجية طويلة الأجل، أو استثمارها في تمويل سندات محلية أو أجنبية مرتفعة العائد مقارنة بالعائد المنخفض الذي عادةً ما يكون على استثمار أموال الاحتياطي. أو التضحية بسداد مستحقات ديون طويلة الأجل أو قصيرة الأجل من خلال فائض العملات الأجنبية بدلاً من حجزه كاحتياطي أجنبي. (٢) **تكلفة التعقيم**، لاحتواء أثر الزيادة في حيازة البنوك المركزية - للاحتياطيات الأجنبية - على القاعدة النقدية، يتم امتصاص السيولة المحلية، من خلال إصدار سندات لسحب السيولة المحلية، وهو ما يضيف إلى عبء الدين العام المحلي. ^١ ورغم أن المحرك الرئيسي لتنامي نماذج الحجم الأمثل، هو حدوث الأزمات المالية منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، إلا أنها بدأت في البزوغ منذ ستينيات القرن الماضي، ولا سيما تلك النماذج المستندة إلى دافع التحوط أو التأمين الذاتي من الصدمات. وتعتبر محاولة هيلر (Heller 1969)، أولى المحاولات في هذا الصدد، حيث أنه أول من قام بنمذجة الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي، من خلال مقارنة التكلفة الحدية بالمنفعة الحدية للاحتفاظ بالاحتياطي. وتمثل المنفعة الحدية في تجنب احتمالات العجز في ميزان المدفوعات، وتجنب تخفيض قيمة العملة المحلية من خلال اللجوء إلى سياسات تحويل أو تعديل الإنفاق. أما التكلفة الحدية فتتمثل في العائد المضاعى به على السندات الحكومية أو العائد على الودائع الادخارية طويلة الأجل. على هذا النحو يتجه الحجم الأمثل للارتفاع، كلما ارتفعت تكاليف تعديل الخلل من خلال السياسات الكلية، كما يتجه للانخفاض كلما ارتفع الميل الحدى للاستيراد، حيث تزداد قدرة الدولة على تمويل وارداتها دون اللجوء للاحتياطي. ولا شك أن ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة يعد محدداً سلبياً لحيازة الاحتياطي الأجنبي ^(٢). وفي تطور آخر لنماذج الحجم الأمثل، قام

(١) أظهرت نتائج معظم الدراسات أن زيادة الاحتياطي الأجنبي إلى ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالى لمعظم الدول النامية، تولد تكلفة مالية (الفرصة البديلة) تقدر بنحو ١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالى. لمزيد من التفاصيل حول أنواع تكاليف الاحتفاظ بالاحتياطي ارجع إلى: Yongzhong & Duncan, (2013; Ersoy, 2011).

(٢) يعتبر نموذج هيلر أول محاولة كمية لنمذجة الحجم الأمثل للاحتياطي. حيث المستوى الأمثل من الاحتياطي يجب أن يحقق التوازن بين: تكاليف تعديل سياسات الاقتصاد الكلى التى تتكبدها الدول في غياب الاحتياطيات (سياسات تغيير وتحويل الإنفاق بهدف الحفاظ على استقرار سعر <=

F.J (Frenkel & Jovanovic 1981) فإن الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي هو دالة في كل من تكلفة الفرصة البديلة، والآثار الكمية لسياسات تعديل الخلل في متحصلات النقد الأجنبي، وتقلبات الرصيد السابق للاحتياطي الأجنبي^(١). ويعتبر نموذج (Ben-Bassat and Gottlieb 1992) فيما يعرف بـ (B.G) إعادة صياغة لنموذج الحجم الأمثل من منظور دافع التحوط. فوفقاً لهذا الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي يتحد بمنافع تجنب الدولة لاحتتمالات الفشل في سداد الدين الخارجي. أما التكلفة الحدية، فهي الهامش بين عائد السندات الحكومية، وعائد الاقتراض الخارجي للحصول على أموال الاحتياطي الأجنبي^(٢). ومن جهة أخرى، أكدت الأزمات المالية في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية في منتصف التسعينيات على أن الحجم الوقائي للاحتياطي يجب ألا يكون فقط ضد صدمات ميزان المدفوعات، بل أيضاً ضد الصدمات المحتملة للقطاع المصرفي، وهروب الاستثمارات الأجنبية للخارج، وأن يكون ذلك الحجم ليس فقط مخففاً للصدمات، بل

= (الصرف)، مع تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الاحتياطيات. ويتم تحديد الرصيد الأمثل للاحتياطيات في ضوء مدى فعالية الخيارات السياسية البديلة، (حجم التكاليف الناجمة عن سياسات بديلة وتكلفة الفرصة البديلة لتراكم الاحتياطيات). (Sula, 2008; Jeanne, 2007).

(١) تم تعديل نموذج (F.J) فيما بعد باستبدال التغير في رصيد الاحتياطي كمؤشر للتقلبات. حيث قد ينتج عنه تقديرات متحيزة بالزيادة نظراً لإعادة تكوين الاحتياطيات بعد فترة، أو التحيز الهبوطي بسبب الانخفاض الحاد في الاحتياطيات في أوقات الأزمات المالية. لتجنب هذا اقترح آخرون (Edwards 1985, Aizenman and Marion 2004, Flood and Marion (2002) استخدام قلب عائدات الصادرات لفترة سنة سابقة كمؤشر للأزمات أو قلب إيرادات النقد الأجنبي. (Chakravarty, 2009).

(٢) يفترض نموذج BG أن المستوى الأمثل للاحتياطيات يعتمد - ليس فقط على تجنب نفقات تعديل خلل ميزان المدفوعات، بل تجنب النفقات المتوقعة من التخلف عن سداد القروض الدولية. في هذا الصدد، نموذج الحجم الأمثل يستند على تحليل النفقات والمنافع. حيث هدف مشكلة البنوك المركزية تقليل مجموع التكلفة المتوقعة لنضوب الاحتياطي والتكلفة المتوقعة لعقد الاحتياطيات، عن طريق اختيار مستوى أمثل، والذي يحقق التوازن بين هامش الفائدة الذي تكون عنده البنوك مستعدة لإقراض الحكومة، بالإضافة إلى المعدل الخالي من المخاطر، وهامش الفائدة في أسواق السندات الدولية. لمزيد من التفاصيل حول الشكل الرياضي للنموذج وتوصيفه وتطبيقه ارجع إلى دراسة (CAVALCANTI & VONBUN, 2007).

مانعاً لحدوثها. على هذا النحو تطورت مجموعة من النماذج تأخذ في الاعتبار الصدمات المختلفة عند الأزمات كمحدد للحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي^(١).

في هذا السياق يعتبر نموذج *Jeanne and Rancière, (J.R), 2006*, 2007, 20011 من أكثر النماذج استخداماً، حيث قام بإدماج عديد من المتغيرات التي تحدد منافع وتكاليف الحجم الأمثل للاحتياطي خلال الأزمات، وما يقترن بها من صدمات. ويستند النموذج إلى سلوك القطاعات المختلفة للاقتصاد، والتي تسعى للحفاظ على منافعها خلال فترة التعرض للصدمات. في هذا الإطار، وفقاً لنموذج J.R فإن الحجم الأمثل للاحتياطي، هو ذلك الذي يسعى لتحقيق المنافع التالية: (i) تقليل حجم الصدمات الاقتصادية (بمعنى تخفيض حجم التراجع المفاجئ لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية)، وتخفيض احتمال حدوث (صدمة) مستقبلية^(٢). (ii) الحفاظ على استدامة الاستيعاب المحلي، ومن ثم استقرار الناتج والاستهلاك خلال فترة الأزمات^(٣). (iii) افترض النموذج

(١) في سياق ما حققته بعض دول شرق آسيا من فائض في ميزانها التجاري بعد الأزمة الآسيوية، تطور منهج التجاريين. حيث استخدام الاحتياطيات الأجنبية بمثابة ضمانات لتشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وللحفاظ على تنافسية الصادرات. ومع ذلك، توصل Aizenman (٢٠٠٥) إلى أنه على الرغم من التأثير الهام للمنهج التجاري في حيازة الاحتياطي، فإن المتغيرات المرتبطة بالمنهج الوقائي (مؤشرات الأزمات) هي الأهم في تحديد مستوى الاحتياطي، ولا سيما للدول النامية والصاعدة. وهذا ما أثبتته تداعيات الأزمة المالية الأخيرة عام ٢٠٠٨ (Guillermo et al., 2013).

(٢) استند نموذج J.R في نسخته المعدلة إلى قياس تأثير الاحتياطي على احتمال حدوث أزمة، وادمج ذلك في معادلة تقدير الحجم الأمثل للاحتياطي. حيث إن زيادة حجم الاحتياطي الأجنبي تعمل على تقليل تعرض الاقتصاد القومي لحدوث أزمات. ومن ثم فإن الدول الأكثر عرضة لحدوث أزمات تتجه للاحتفاظ بحجم أكبر للاحتياطي الأجنبي. وقد خلص J.R إلى أن مخزون الاحتياطي بالنسبة لمعظم البلدان خلال العقد الأول من القرن الحالى تتفق مع هذا السلوك. حيث أن أزمة ١٩٩٧-١٩٩٨ قد أدت إلى تغيير هيكلي في اكتناز دول شرق آسيا للاحتياطيات الدولية لمنع حدوث أزمات.

(Aizenman & Daniel, 2008).

(٣) ينطلق نموذج J.R من المتطابقة المحاسبية للاستيعاب المحلي. $At = Yt + Kat + ITt - \Delta Rt$ حيث إن حدوث توقف مفاجئ في مصادر التمويل الخارجى (انخفاض رصيد رأس المال Kat ورصيد الدخل والتحويلات ITt)، تؤدي بدورها إلى تناقص الاستيعاب المحلي At. وفي حالة أن أدى التوقف المفاجئ لرؤوس الأموال إلى تراجع الناتج القومي Yt فيكون أثر الأزمة على الاستيعاب المحلي متعاطفاً، وهنا يأتي دور الاحتياطي الأجنبي ΔRt ليس فقط لدفع الديون الخارجية المستحقة، بل <=

في تعديلاته اللاحقة أن الاحتياطي يجب أن يلعب وظيفة أقوى في حالة الاقتصادات التي تتسم بارتفاع معدلات الدولار، ألا وهي حماية القطاع المصرفي من مخاطر التعرض لسحب الودائع الدولارية^(١). أما تكاليف الحجم الأمثل فتتمثل في التكاليف الاجتماعية والمالية التي تصاحب عملية تكوين الاحتياطي الأجنبي: تكلفة الفرصة البديلة، التكلفة المالية المصاحبة للاحتياطي (التضخم، التعقيم). وسيتم الاستناد إلى ذلك النموذج في تقدير الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي الذي يجب على مصر حيازته، ولا سيما خلال الفترة الراهنة التي تتسم بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، بما يُجنب مصر الوقوع تحت وطأة الصدمات التي قد تزداد حدتها بسبب تضاؤل حجم الاحتياطي الأجنبي.

٢- توصيف نموذج JR للحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي:

يستند هذا النموذج إلى سلوك تعظيم المنفعة المستندة إلى دالة الرفاهة، ومعادلات القيد للقطاع الخاص غير المالي، والقطاع المالي، والقطاع الحكومي في أوقات حدوث الأزمات. وبالاستناد إلى منهج الأمثلية، ومن خلال إجراء عديد من الاشتقاقات الرياضية، قام النموذج بصياغة المعادلة النهائية التي تعكس الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي. وتتضمن تلك المعادلة عديد من المعاملات والمتغيرات التي تعكس المنافع والتكاليف المرتبطة بتكوين الاحتياطي الأجنبي في مواجهة الصدمات الاقتصادية. حيث تم اشتقاق النموذج استناداً إلى سلوك المتغيرات المعاملات لدول العينة خلال وبعد فترة الأزمة الآسيوية ١٩٩٧-١٩٩٨. ويفترض النموذج أن الصدمات التي يتعرض لها أي اقتصاد قومي (صغير أو كبير) مفتوح جراء الأزمات المالية تتمثل فيما يلي: (١) صدمة الإخفاق في سداد الالتزامات الأجنبية قصيرة الأجل، (٢) خسارة وتراجع الناتج المحلي الإجمالي،

= لمنع الناتج والنمو من التدهور، ومن ثم تخفيف الحاجة إلى خفض الاستيعاب المحلي، ومن ثم حماية الاستهلاك الكلي. أنظر | (M. Taylor, 2010).

(١) ظهر ذلك بوضوح أثناء الأزمة المكسيكية ١٩٩٤-١٩٩٥، أزمة شرق آسيا ١٩٩٧-١٩٩٨، والانهيانات المالية في الأرجنتين (٢٠٠١-٢٠٠٢). حيث أثبتت الأزمات أن أكبر المخاطر، ليس فقط عدم القدرة على سداد الدين قصير الأجل، بل هروب الخصوم الأكثر سيولة من القطاع المصرفي. لمزيد من التفاصيل حول النموذج في ظل الدولار. (Gonçalves, 2007).

(٣) انخفاض سعر صرف العملة المحلية، (٤) صدمات سحب جزء من الودائع الأجنبية بالبنوك أو تصفية جزء من الأصول السائلة الأجنبية من الخارج لاستخدامها كواقى صدمات التوقف المفاجئ.

وتتخذ معادلة الحجم الأمثل للاحتياطي الصيغة التالية^(١):

$$p^* = \lambda + \gamma + \frac{1 - \gamma(p^* + \delta)}{1 + [\gamma(1 + \delta) - 1](1 - \pi - \delta)} - \frac{\frac{1}{p^*}(1 + \delta) - 1}{1 + [\gamma(1 + \delta) - 1](1 - \pi - \delta)} \left\{ 1 - \frac{r - g}{1 + g} (\lambda + (1 - \theta)\lambda_D) - (\pi + \delta)(\lambda + \gamma) \right\} \quad (1)$$

$$s.t., \lambda = \theta(1 - \alpha)\lambda_D + \lambda_{STED}$$

حيث *المتغيرات* تتمثل في: صدمة المطالبات الخارجية قصيرة الأجل (بالعملة الأجنبية) التي يلتزم البنك المركزي بسدادها: وهي، ديون خارجية قصيرة الأجل (% من الناتج المحلي الإجمالي) مستحقة الدفع خلال ١٢ شهراً قادمة، والودائع الأجنبية المحتمل سحبها من القطاع المصرفي (% من الناتج المحلي الإجمالي) والتي يلتزم البنك المركزي بسداد قيمتها للمطالبين. وفيما يتعلق *بالمعاملات*، فقد اتفقت معظم الدراسات المعنية بنموذج J.R. للحجم الأمثل للاحتياطي، على أنها تتخذ قيم ثابتة مرجعية. في هذا الصدد، تشير إلى معدل تغطية البنك المركزي للجزء من الودائع الأجنبية التي من المحتمل عدم تغطيتها من خلال الأصول البنكية، ومن المفترض أنها تبلغ ١٠٠٪ لغير المقيمين، ونحو ٣٠٪ من ودائع غير المقيمين. فتشير إلى معدل تغطية الودائع الأجنبية من خلال الأصول البنكية -

(١) استمد J.R. المستوى الأمثل للاحتياطي من خلال تدنية دالة الخسارة $Loss = \delta R + \pi f(R) = (L + \Delta Y)$ التي تساوي تكلفة الفرصة البديلة للاحتياطي δ والتكلفة المتوقعة لفقد الرفاهة f بسبب الأزمة المتوقعة π (نقص مفاجئ في تدفق رؤوس الأموال)، وتتوقف f على حجم التوقف L (أو النقص المفاجئ)، وفقدان الناتج (ΔY) . وقد استند النموذج على نتائج عدد من الاقتصاديات الصاعدة بدول شرق آسيا. أي أن الحجم الأمثل للاحتياطي في أي دولة يجب أن يتوقف على حجم واحتمال حدوث الأزمات، حجم وخسارة الناتج خلال الأزمة، وتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطي. لمزيد من التفاصيل حول الاشتقاق الرياضي للنموذج وصولاً للصورة النهائية (المعادلة رقم ١)، يمكن الرجوع إلى: (Jeanne & Romain, 2011; Marta & Milan, 2008).

غير شاملة ودائع أو أصول البنك المركزي^(١). صدمة خسارة الناتج، وهي عبارة عن الخسارة التراكمية للناتج المحلي الإجمالي خلال وبعد سنوات الأزمة، وقدرها النموذج بنحو ١٤٪ كقيمة معيارية خلال الأزمات^(٢). أما صدمة انخفاض قيمة العملة المحلية، وهي عبارة عن مجموع الانحراف المعياري لسعر صرف العملة الأجنبية خلال سنوات الأزمة الاقتصادية، وقد قدرها النموذج بنحو ٣٠٪ خلال فترة الأزمة الآسيوية. معدل العلاوة (الهامش) δ وهو تكلفة الفرصة البديلة، وقدرها النموذج بنحو ١٥٪، حيث أنها القيمة التي سادت خلال الأزمة (متوسط الفرق بين العائد على السندات الأمريكية لمدة ١٠ سنوات، والعائد قصير الأجل على تلك السندات (لأجل ٣٦٥ يوماً أو أقل)^(٣). أما العائد الخالي من المخاطر، r فهو معدل العائد على أذون الخزانة الأمريكية لمدة ثلاثة أشهر في متوسط ١٠ سنوات قبل الأزمة، وتم وضعه وفقاً للنموذج عند ٥٪^(٤).

(١) لم تميز بعض الدراسات بين معدل التغطية بين المقيمين وغير المقيمين، وافترض أن البنك المركزي رغم أنه يكون ضامناً للودائع الأجنبية والمحلية خلال الأزمات، إلا أنه لا يستطيع تغطية كل السحب المحتمل للودائع الأجنبية من خلال الاحتياطي، حيث من معايير ملائمة القطاع المصرفي، أن تدار أصول البنوك بملاءمة لتغطية احتمالات التعرض لسحب الودائع الدولار، ومن ثم تقل الحاجة إلى دور الاحتياطي في هذا الصدد، ومن ثم معدل التغطية يجب أن يتراوح بين ٣٠٪ إلى ٥٠٪ فقط. (Rodríguez & Funk, 2012).

(٢) تقدم الأزمة الآسيوية مقياساً مفيداً لتقدير حجم خسائر الناتج في حالة حدوث توقف مفاجئ في التدفقات الرأس مالية. حيث تقدر تكلفة خسارة الناتج خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ من خلال القيمة المتراكمة للفقوة بين نمو الناتج خلال سنوات الأزمة ومتوسط معدل النمو في سنوات ما قبل الأزمة نحو ١٢٪ إلى ١٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول المختلفة. (Ana & Ivo, 2008).

(٣) وفقاً لنموذج JR، فإن نفقة الفرصة البديلة تقاس ببند العلاوة، بمعنى العائد الإضافي المتوقع الحصول عليه من الاستثمار في سندات طويلة الأجل بدلاً من الاستثمار في أصول ذات سيولة مرتفعة وأقل مخاطرة (استثمار أموال الاحتياطي) هو متوسط الفرق بين العائد على سندات الخزانة الأمريكية لمدة ١٠ سنوات، والعائد على السندات الأمريكية لأجل ثلاث شهور. أنظر: (Ranciere & Jeanne, 2006).

(٤) في معظم الدراسات المطبقة لنموذج JR يمكن اعتبار معدل العائد على الاحتياطي الأجنبي (الخالي من المخاطر) هو معدل العائد على أذون الخزانة الأمريكية لمدة ثلاث شهور، أو لمدة عام. ويتم اختيار الأذون الأمريكية لأنها تستحوذ على أكبر حصة من إحتياطي النقد الرسمي للدول. فالفترة ١٩٩٥-٢٠١٠ شهدت زيادة مقدارها ١٠٠ مليار دولار فيما كونا الاحتياطي الأجنبي الرسمي من <

أما معدل الهروب من مخاطر الاستثمار في أصول مرتفعة العائد، فقد تم تقديره من قبل النموذج عند القيمة ٢، وهي القيمة السائدة في دراسات دورة الأعمال الاقتصادية^(١). ويعتبر أهم ما يميز نموذج J.R هو إدراجه مؤشر احتمال حدوث أزمات (أو صدمات)، وتم وضعه عند ١٠٪، حيث يعكس أن احتمال تعرض دول شرق آسيا - التي مثلت عينة نموذج J.R- لأزمات، تحدث كل عشر سنوات. ويتم تقديرها رقمياً في معظم الدراسات على أنها «مجموع معدل الانخفاض في رصيد التدفقات الداخلة للاستثمارات الأجنبية غير المباشرة ٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترات الصدمة (*during sudden stop*)»، وغالباً ما تتراوح بين ٧٪ إلى ١١٪ لمعظم الدول التي شهدت أزمات مالية. في هذا السياق، وفقاً للصورة المعدلة لنموذج J.R فإن احتمال حدوث أزمة يتحدد في جانب منه بعوامل خارجية تسبب الانخفاض المفاجئ للتدفقات الداخلة لرأس المال الأجنبي، وجزء منه يتحدد بحجم الاحتياطي الأجنبي (أي يتحدد داخل النموذج)^(٢). أما معدل النمو

=سندات الخزانة الأمريكية من خفضه العائد. وعلى الرغم من تراجع أسعار الفائدة على سندات وأذون الخزانة الأمريكية لجميع آجال الاستحقاق المختلفة منذ الأزمة المالية العالمية منتصف ٢٠٠٨ سنوات، فقد بلغت حصة الحياة الرسمية في الاحتياطي العالمي من سندات الخزانة الأمريكية حوالي ٥٢٪ من رصيد سندات الخزانة المستحقة، منها نحو ٧٨٪ في صورة أذون خزانة قصيرة الأجل (٣- شهور إلى ٣٦٥ يوماً). (Beltran et al., 2013).

(١) معامل الهروب من الخطر *risk-averse index* هو الفرق بين القيمة الحالية لأقل عائد مضمون يمكن الحصول عليه (بفائدة منخفضة ولكن آمن)، والقيمة الحالية لأعلى عائد غير آمن يمكن الحصول عليه (مثلاً الاستثمار في الأوراق المالية التي قد يكون لها عوائد متوقعة عالية، (ولكن تنطوي على مخاطر التقلب). حينما يكون الفرد محباً للخطر تكون القيمة سالبة $\sigma < 0$ ، وحينما يكون محايداً للخطر $\sigma = 0$ ، وحينما يتجنب الخطر فإن $\sigma > 0$ ، وعندئذ علاوة المخاطرة *risk premium* تكون موجبة. يتم وضع القيمة المعيارية للهروب من الخطر σ عند القيمة ٢، وهي القيمة التي تقابل المخاطر المتوسطة والمستخدم في معظم دراسات الاحتياطي الأمثل. ويصل الحد الأقصى للهروب إلى القيمة ٤. (Floerkemeier & Mariusz, 2008).

(٢) وفقاً لنموذج (J.R (2007, 2008, 2011 دالة احتمال حدوث أزمة تتخذ الشكل التالي: $\pi = F(v - c(\pi/GDP))$ ، حيث v تعكس المتغير الخارجي لاحتمال حدوث الأزمة، وافترض النموذج أنه يساوي ٠,١٠ بينما c يعكس الجزء الداخلي للأزمة والذي يتحدد بحجم الاحتياطي نفسه، وهي تساوي مرونة احتمال حدوث أزمة (قدرها النموذج بنحو ٠,١٥)، لتغير حصة <

الاقتصادي المحتمل، فهو معدل النمو المتحقق في متوسط عشر سنوات سابقة للأزمة، وقد تحدد عند مستوى ٣٪.

وفقا للصيغة السابقة، فإن الحجم الأمثل للإحتياطي الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يتحدد بمتغيرات المنافع والتكاليف والتي تعكس الصدمات الاقتصادية وتداعيتها. في هذا الصدد يتجه الحجم الأمثل المطلوب حيازته من الإحتياطي الأجنبي إلى التزايد، مع: (١) زيادة سحب الودائع الأجنبية من القطاع المصرفي، (٢) انخفاض الأصول الأجنبية المصرفية للودائع الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة الضغط على البنك المركزي لسداد الودائع المحتمل سحبها في فترة الأزمات (٣) ارتفاع حجم وعبء الدين الخارجى قصير الأجل، (٤) ارتفاع حجم خسارة الناتج. والنتي تقرن بنقص أو عدم كفاية حجم التدفقات والموارد النقد الأجنبي، (٥) زيادة احتمال تعرض الاقتصاد لنقص مفاجئ في تدفقات النقد الأجنبي (احتمال التعرض لأزمة اقتصادية)، (٦) الانخفاض في قيمة العملة المحلية، بما يؤدي إلى ارتفاع الضغط على الإحتياطي الأجنبي لحماية قيمة العملة. ومن جهة أخرى يتجه البنك المركزى للاحتفاظ بحجم أقل للإحتياطي الأجنبي، بمعنى الحجم الأمثل يتجه إلى التناقص كلما: (١) اتجهت تغطية الأصول الأجنبية المصرفية إلى الودائع الأجنبية للارتفاع، حيث كلما ارتفع معدل التغطية كلما انخفضت مخاطر عدم قدرة القطاع المصرفي على تغطية سحب الودائع المصرفية، ومن ثم انخفضت الحاجة إلى الاحتفاظ بحجم مرتفع للإحتياطي الأجنبي. (٢) ارتفاع تكاليف الفرصة البديلة للاحتفاظ بالإحتياطي، بمعنى كلما ارتفع الهامش بين العائد على الاستثمار البديل (العائد على السندات الأجنبية طويلة الأجل)، والعائد على الاستثمار في السندات قصيرة الأجل. يصبح الاستثمار البديل أكثر جاذبية لتوجيه أموال الإحتياطي إليه. (٣) كلما انخفض العائد الخالي من المخاطر (٤) كلما انخفض معدل الهروب من المخاطر، يزداد الاتجاه إلى الاستثمار في أنشطة ذات عائد/مخاطر

= الإحتياطي للناتج. والإشارة السالبة تعنى أن زيادة الإحتياطي يمكن أن تقلل من احتمال حدوث أزمة عن طريق زيادة الثقة في عملة الدولة، وقدرتها على خدمة الديون الخارجية (Stanley et al., 2007).

أعلى، وهو ما يؤدي إلى انخفاض حجم الطلب على الاحتياطي الأجنبي. على هذا النحو كلما ارتفع حجم الصدمات واحتمال حدوثها، كلما زادت الحاجة إلى حيازة حجم أكبر للاحتياطي الأجنبي، لتحقيق منافع الحد من تلك الصدمات، وتخفيف آثارها الداخلية والخارجية. وكلما ارتفعت تكلفة الفرصة البديلة δ بسبب ارتفاع بند العلاوة أو هامش الاقتراض، أو بسبب ارتفاع تكاليف التعقيم (العائد على السندات المحلية)، كلما انخفض الحجم الأمثل الذي يجب حيازته من الاحتياطي الأجنبي تجنباً لتكلفة تراكم الاحتياطي الأجنبي.

٣- تطبيق نموذج J.R. للحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي لمصر، وتحليل النتائج:

سيتم تطبيق النموذج المعياري لـ J.R.، في ظل نوعين من السيناريوهات. الأول: يستند إلى القيم الثابتة للمعاملات كافتراضات معيارية يتم محاكاتها في تقدير الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي اللازم لحماية الاقتصاد المصري من خطر الأزمات الاقتصادية العالمية. أما وفقاً للسيناريو الثاني، سيتم محاكاة النموذج باستخدام القيم الفعلية للمعاملات والتي تحققت في الاقتصاد المصري خلال السنوات الثلاث الأخيرة - منذ تصاعد الاختلالات الاقتصادية والسياسية - كافتراضات واقعية لحماية الاقتصاد المصري من تكرار حدوث الصدمات الاقتصادية التي تعرض لها بفعل الاضطرابات السياسية منذ عام ٢٠١١. وسيتم تطبيق النموذج في الحالتين، تحت فرض أن (١) احتمال حدوث الأزمات (صدمة التوقف المفاجئ) متغير خارجي *Exogenous*، وأن (٢) احتمال حدوث الصدمات متغير داخلي *Endogenous*، بمعنى يتحدد في جزء منه بحجم الاحتياطي الأجنبي.

والجدول رقم (٨) يوضح نتائج تطبيق سيناريو خط الأساس (تطبيق الافتراضات

المعيارية للنموذج) على متغيرات الاقتصاد المصري. حيث كما تشير البيانات، ويؤكد الشكل رقم (٨)، فإنه في حالة اعتبار أن احتمال حدوث الصدمات (الأزمات) متغير خارجي *Exogenous*، فإن الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي اللازم للتحوط من آثار الصدمات خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ يقل عن الحجم الفعلي. وهو ما يعني أن ما امتلكه البنك المركزي من رصيد للاحتياطي الأجنبي خلال تلك الفترة كان كافياً لاستيعاب

وتخفيف الآثار السلبية للصدمات. حيث أن الحجم الفعلي فاق الحجم الأمثل بنحو من ١٠ إلى ١٧ مليار دولار. فالحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي كان يجب ألا يتجاوز ٨,٩٨٪ للناتج المحلي الإجمالي في متوسط تلك الفترة. والجدير بالذكر أنه في حالة اعتبار أن احتمال حدوث الصدمات متغير داخلي (*Endogenous*)، فإن المستوى الأمثل للاحتياطي الأجنبي ارتفع منذ عام ١٩٩٧ عن ذلك المستوى اللازم في الحالة الأولى، ولكنه مازال يقل عن الحجم الفعلي بنحو ١٢ مليار دولار. ولا شك أن هذا الحجم المفرط رغم انطوائه على تحقيق عديد من المنافع، -ربما ساعدت بدورها على تقوية مناعة الاقتصاد المصري ضد التداعيات الخطيرة للأزمة المالية الآسيوية في السنوات اللاحقة- إلا أنه اقترن بمجموعة من التكاليف، ولا سيما أن البنك المركزي لجأ خلال تلك الفترة إلى تعقيم أثر الزيادة في السيولة الأجنبية، والزيادة في السيولة المحلية أيضاً المقترنة بتكوين أرصدة الاحتياطي الأجنبي^(١).

جدول (٨) الحجم الأمثل مقابل الحجم الفعلي للاحتياطي الأجنبي في مصر (٪ للناتج المحلي الإجمالي): سيناريو القيم المعيارية لنموذج J&R (خط الأساس)

السنوات	الحجم الفعلي	احتمال حدوث الأزمة يتحدد خارج النموذج	الفجوة بالقيمة (مليون دولار)	احتمال حدوث الأزمة يتحدد داخل النموذج	الفجوة بالقيمة (مليون دولار)
		الحجم الأمثل		الحجم الأمثل	
1992	27.76	9.02	1.01E+04	6.17	1.14E+04
1995	28.46	8.97	1.17E+04	5.26	1.41E+04
1997	24.70	8.97	1.23E+04	9.21	1.23E+04
1999	16.75	8.99	7.03E+03	10.93	5.42E+03
2001	13.93	9.01	4.80E+03	10.70	3.33E+03

(١) نجح البنك المركزي منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي حتى منتصف عام ١٩٩٨ في تحقيق فائض كبير لموارد النقد الأجنبي، وكان البنك المركزي يتدخل لشراء الفائض والاحتفاظ به في صورة احتياطي أجنبي للحفاظ على استقرار سعر الصرف، ولمنع قيمة العملة المحلية من الارتفاع، ولمنع الآثار التضخمية لسياسة تراكم الاحتياطي الأجنبي، توسع البنك المركزي في عمليات التعقيم من خلال عمليات السوق المفتوح. ولم تكن تلك السياسة خالية من التكلفة. حيث أنها على حساب خفض صافي الأصول المحلية بالبنوك، وزيادة الدين المحلي، علاوة على زيادة العجز شبه المالي (الفرق بين سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي من احتياطياته الأجنبية وسعر الفائدة الذي تدفعه على إصدار الدين المحلي). (Al-Mashat, 2000).

الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي في مصر «نموذج للتعويض من الصدمات»

القيمة بالقيمة (مليون دولار)	احتمال حدوث الأزمة يتحدد داخل النموذج	القيمة بالقيمة (مليون دولار)	احتمال حدوث الأزمة يتحدد خارج النموذج		
5.64E+03	11.01	7.12E+03	9.03	17.61	2003
1.35E+04	9.47	1.38E+04	9.01	24.37	2005
1.59E+04	9.57	1.63E+04	8.99	24.20	2006
2.04E+04	9.20	2.05E+04	8.96	24.69	2007
1.71E+04	10.76	1.97E+04	8.97	21.09	2008
1.44E+04	10.99	1.79E+04	8.98	18.47	2009
1.35E+04	10.93	1.74E+04	8.98	16.92	2010
-4.40E+03	9.92	-2.55E+03	8.98	7.90	2011
-8.89E+03	9.72	-7.50E+03	9.01	6.09	2012
-1.05E+04	9.67	-9.30E+03	9.03	5.51	2013Q1
-7.09E+03	9.85	-5.37E+03	9.03	6.98	2013Q2-Q3
القيم المعيارية		المعاملات			
٣٠٪		معدل تغطية الودائع الأجنبية للمقيمين (CR)			
١٠٠٪		معدل تغطية الودائع الأجنبية لغير المقيمين (CNR)			
١٤٪		الخسارة التراكمية للنتائج (γ)			
١٠٪		احتمال حدوث صدمة خارجية (π)			
١,٥٪		معدل العالوة (δ)			
٥٪		معدل العائد الخالي من المخاطر (r)			
٢		مستوى الهروب من الخطر (σ)			
٣٠٪		معدل الانخفاض في قيمة العملة المحلية (Δq)			
٣٪		معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل (g)			

حسبت بمعرفة الباحث استناداً إلى قيم متغيرات ومعاملات النموذج باستخدام بيانات WDI (World Development Indicators), World Bank، والبنك المركزي المصري، النشرات الشهرية

وخلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٣، والتي تعرض فيها الاقتصاد المصري لبعض تداعيات الأزمة الآسيوية، علاوة على الأحداث العالمية والمحلية الأخرى والتي أثرت بالسلب على تدفقات النقد الأجنبي، فقد اتجهت الفجوة بين الحجم الفعلي والحجم الأمثل للتناقص، ولا سيما مع الأخذ في الاعتبار الاحتمال الداخلي لحدوث الصدمات. ومع ذلك ظل الحجم الفعلي يفوق الحجم الأمثل اللازم لمنع الصدمات وتخفيف آثارها. ولكن الجدير بالذكر أن ذلك الحجم كان يقترب من الحجم الأمثل اللازم لتقليل احتمال حدوث الصدمات (*Endogenous*) في عام ٢٠٠١. إلا أن وجود فائض تراوح بين ٣ إلى ٥ مليار

دولار خلال تلك الفترة، إنما يشير إلى أنه قد تكون هناك منافع إضافية للاحتفاظ بالاحتياطي تفوق منافع التحوط من الصدمات ومنع حدوثها^(١). أما الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، والتي وصل خلالها الاحتياطي الأجنبي الفعلى إلى نحو ٢٤,٤٪ للناتج المحلى الإجمالى، فإن الحجم الأمثل المطلوب لتقليل احتمال حدوث الأزمات قد تراوح بين ٩,٢٠٪ إلى ٩,٥٧٪. بينما الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي الذى يهدف إلى التحوط ضد الآثار السلبية للصدمات، والذى يفترض أن احتمال حدوث الصدمات يتحدد خارج النموذج (*Exogenous*)، تراوح بين ٨,٩٦٪ إلى ٩,٠١٪ خلال تلك الفترة. والجدير بالذكر، أن الحجم الأمثل اللازم للتحوط من الأزمات فى حالة اعتبار الصدمات متغير خارجى، يتقارب مع ذلك اللازم فى حالة اعتبار الصدمات متغير داخلى (بفارق ٢٥ إلى ٥٦ نقطة مئوية). حيث ما حققه الاقتصاد المصرى من تدفقات للموارد الأجنبية كان كافياً لبناء رصيد ضخم من الاحتياطي الأجنبي الرسمى وغير الرسمى، وهو ما قلل من احتمال تعرض الاقتصاد لصدمات خارجية، ومن ثم ينخفض الطلب على الاحتياطي الأمثل مقارنةً بالفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣. فى هذا الصدد تراوح فائض الاحتياطي الأجنبي بين ١٣,٥ مليار دولار إلى نحو ٢٠,٥ مليار دولار عن ذلك الحجم اللازم لتقليل احتمال حدوث الصدمات، وللتحوط من آثارها. ومن جهة أخرى، وجود ذلك الفائض فى الاحتياطي الأجنبي، انطوى بالضرورة على وجود بعض التكاليف المالية المباشرة وغير المباشرة. حيث قدرت تكلفة الفرصة البديلة لذلك الفائض - باستخدام هامش الفائدة على السندات المحلية قصيرة الأجل والفائدة على السندات الدولارية قصيرة الأجل - خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٨) بنحو ٠,٧٥٪ للناتج المحلى الإجمالى^(٢). وكما تشير نتائج الجدول (٨)،

(١) بعد تداعيات الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا وتراجع الأسعار بهذه الدول، ارتفع الطلب على صادراتها، ومن ثم تركزت سياسة البنك المركزى فى ضبط تغيرات سعر الصرف من خلال إجراءات تدخلية حذرة لتوفير السيولة لمنع الجنيه من الارتفاع، والسماح بقدر من الانخفاض لقيمة سعر صرف الجنيه إلى نحو ٤ جنيه للدولار، من خلال وضع حدود قصوى ودنيا، لجعل الصادرات المصرية أرخص على المستوى العالمى. علاوة على هدف توفير السيولة الدولارية بالقطاع المصرفى من أجل تخفيف الضغط على رصيد الاحتياطي الأجنبي. (Hsing, 2007).

(٢) شهدت الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، التى شهدت زيادات كبيرة فى عوائد النقد الأجنبي، مما تسبب <

ويوضحها الشكل رقم (٨) فإن الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي اللازم لتقليل احتمال حدوث صدمات يتراوح بين ١٠,٧٦٪ إلى ١٠,٩٩٪ للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وهو يزيد بنحو ١,٧٧٪ إلى ٢,٠١٪ عن ذلك اللازم في حالة اعتبار الأزمة (الصدمات) متغير خارجي. وهو ما يدل على أن الحجم الأمثل (٨,٩٨٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠) لا يكفي لتقليل احتمال حدوث الصدمات، بل يكفي فقط لتخفيف آثار تلك الصدمات. وهو ما يقتضي تراكم نحو ١,٥ مليار دولار إضافي لتقليل احتمال حدوث الصدمات. ولكن الجدير بالذكر، أن الاحتياطي الفعلي رغم تناقص نسبته من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات ٢٠٠٩، و٢٠١٠، إلا أنه قد تجاوز ذلك الحجم الأمثل المطلوب (في حالة الافتراض بأنه يتحدد داخلياً أو خارجياً) بنحو ١٣,٥ مليار دولار إلى نحو ١٧,٩ مليار دولار. ولا شك أن فائض الاحتياطي المتحقق خلال تلك السنوات، قد عمل على تقليل احتمال تعرض مصر لتداعيات وصدمات خطيرة نتاج الأزمة المالية العالمية التي حدثت في منتصف عام ٢٠٠٨. حيث أشارت النتائج إلى أنه رغم حدوث صدمات التوقف المفاجئ لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بين منتصف ٢٠٠٨ حتى منتصف ٢٠٠٩، فإن الحجم الفعلي المرتفع للاحتياطي الأجنبي، -والذي انخفض هامشياً بنحو ٢ مليار دولار فقط-، قلل من احتمال حدوث الصدمات (π) إلى نحو ٦,٨٪، بدلاً من ١٠٪ والتي يفترضها النموذج. ورغم انطواء هذا الفائض على تحقيق عديد من المنافع، إلا أنه انطوى على تكلفة تعقيم بلغت نحو ٠,٠٨٩٪ للناتج المحلي الإجمالي^(١).

=تراكم غير مسبق في الاحتياطي الأجنبي، وفي صافي الأصول الأجنبية بالبنوك، تم تعقيم نحو ٦٩٪ من هذا المبلغ من خلال عمليات السوق المفتوح، وهو ما حال دون الارتفاع الكبير في قيمة الجنيه المصري. في هذا الصدد، ارتفعت نفقات التعقيم من ٣,٦٪ للناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٠٦ إلى ٧,٤٪ خلال عام ٢٠٠٨. كما وقع جزء من التعقيم عن طريق القطاع المصرفي. حيث زادت حيازة القطاع المصرفي من ٥٦,٥٪ من إجمالي حيازات الدين الحكومي في ٢٠٠٥، إلى نحو ٦٨٪ خلال عام ٢٠٠٨، ووصلت إلى أكثر من ٨٠٪ في بعض الحالات. ومع ذلك، تقل تكاليف التعقيم عن تلك السائدة في كثير من الدول الصاعدة والنامية الأخرى والتي بلغت نحو ١,٥٪ إلى ٤٪ (Selim, 2009).

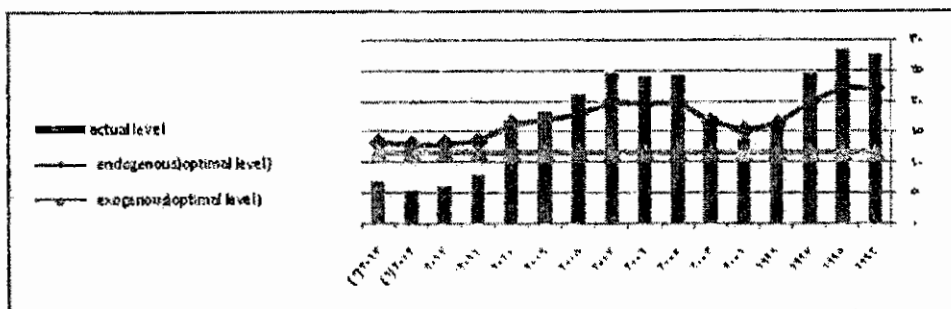
(١) منذ نهاية عام ٢٠٠٨، اضطر البنك المركزي، إلى سحب كميات من ودائعه بالنقد الأجنبي التي يجوزها بالبنوك التجارية، ولجأ إلى سياسة التعقيم بكثافة. وارتفع العائد على أذون الخزانة بنحو ٢٧٥ نقطة أساس. ولكن وجود فائض للاحتياطي الأجنبي، ساعد على استقرار سعر الصرف، ومن ثم <

ومنذ عام ٢٠١١ تغيرت الصورة، حيث أصبح الحجم الفعلي الذي تمتلكه مصر من الاحتياطي الأجنبي غير كاف ليس فقط لتقليل احتمال حدوث الصدمات، بل أيضاً لتخفيف آثارها. حيث كما يشير الجدول رقم (٨)، ويظهره الشكل البياني رقم (٨)، انخفض الحجم الفعلي عن الحجم الأمثل للتحوط ضد آثار وحدوث الصدمات (*Endogenous*) بنحو ٤ مليار دولار خلال عام ٢٠١١، ثم ارتفعت الفجوة إلى نحو ٨,٩ مليار دولار عام ٢٠١٢، ووصلت الفجوة ارتفاعها إلى نحو ١٠,٥ مليار دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣، حيث بلغت حصة الاحتياطي من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٥١,٥٪، بينما النسبة المثلى - للتحوط من حدوث الأزمات وتقليل احتمال حدوثها - كان يجب أن تبلغ نحو ٩٦,٧٪، وتناقصت الفجوة إلى ٧,٠٩ مليار دولار، (بما يعادل ٢,٨٩٪ للناتج المحلي الإجمالي)، وهي قيمة مرتفعة، تدل على أن الاحتياطي الفعلي لمصر الذي اتسم بالاتجاه نحو التناقص منذ عام ٢٠١١، لم يعد كافياً ليس فقط لمنع حدوث الصدمات، بل أيضاً غير كاف لاستيعاب آثار تلك الصدمات التي واجهها الاقتصاد المصري منذ حدوث التغيرات السياسية في مطلع ٢٠١١. والأمر الجدير بالذكر أن الرصيد الفعلي للاحتياطي الأجنبي خلال الربع الأول والثاني من عام ٢٠١٣ يجب أن يرتفع بما يزيد عن ٥,٣ مليار دولار، وذلك لاستيعاب وتخفيف الآثار السلبية للصدمات، وبنحو ١,٧٢ مليار دولار إضافي لتقليل احتمال حدوث تلك الصدمات. في هذا السياق وفقاً لنموذج J.R، وبالاستناد إلى القيم المعيارية تحتاج مصر لتكوين أو حيازة رصيد للاحتياطي الأجنبي يبلغ نحو ٢٦ مليار دولار. وعلى الرغم من أن حيازة ذلك الرصيد قد ينطوي على تكاليف تقدر بنحو ٠,٢٥٪ للناتج المحلي الإجمالي (التعقيم)، ونحو ٠,٠٣٤٪ فقط (تكلفة فرصة بديلة)، فإن منافع بناء ذلك الحجم قد تفوق تلك التكاليف، وهو ما قد يعزز من اتجاه البنك المركزي لرفع حيازته من الاحتياطي الأجنبي^(١).

=تراجع حجم التعامل بأذون الخزانة منذ منتصف عام ٢٠٠٩، ومن خلال تفعيل دور الإنترنت الدولارى، أخذ العائد على أذون الخزانة المحلية في الانخفاض. وهو ما أسهم بدوره في خفض تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ باحتياطي أجنبي (Selim, 2012).

(١) بسبب ارتفاع مخاطر عدم سداد الدين قصير الأجل وخفض التصنيف الائتماني، اضطرت =

شكل (٨) الحجم الأمثل مقابل الحجم الفعلي للاحتياطي الأجنبي في مصر (% للناتج المحلي الإجمالي): سيناريو (خط الأساس)



سيتم إعادة تقدير النموذج J.R. بالاستناد إلى الافتراضات (القيم) الواقعية (سيناريو الأزمة الاقتصادية لمصر)، حيث الاستناد إلى قيم بعض المعاملات خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ للتعبير عن أثر الأزمة الاقتصادية. التي تتعرض لها مصر منذ عام ٢٠١١ في بناء الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي. في هذا السياق، فإن: (i) معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل g سيتم وضعه عند ٥,٥% وهو متوسط النمو الذي ساد في متوسط الفترة من ١٩٩٢-٢٠١٠. (ii) صدمة خسارة الناتج y خلال الفترة ٢٠١١ - الربع الثالث من عام ٢٠١٣، سيتم وضعها عند القيمة ١٣,٢، وهي عبارة عن الخسارة التراكمية الفعلية للناتج الحقيقي لمصر خلال سنوات الأزمة الاقتصادية والسياسية. (iii) القيمة المعيارية لتقلب سعر الصرف Δq سيتم وضعها عند ٣٦,٧%، وهي مجموع الانحراف المعياري لسعر الصرف خلال سنوات الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. (iv) أما احتمال التعرض للأزمات (الصدمات) π فتبلغ قيمته الفعلية (المكون الخارجي) خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، نحو ٦,٩%، وهو ما يعنى أن احتمال تعرض مصر لصدمات التراجع

=الحكومة المصرية إلى إصدار أذون الخزانة قصيرة الأجل بعائد مرتفع بسبب ضعف إقبال المستثمرين الأجانب على الاكتتاب في الأوراق المالية المصرية، ووصل العائد على تلك الأذون والسندات إلى نحو ١٤% إلى ١٦%. وهو ما تسبب في رفع تكلفة الفرصة البديلة للاحتياطي الأجنبي. ولكن لازال البنك المركزي المصرى يلتفت إلى منافع الاحتفاظ بالاحتياطي، حيث أعلن أن زيارة الاحتياطي الأجنبي، أمر ضروري لحياة قيمة الجنيه من الانخفاض (DAVRADAKIS, 2013).

المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية (هروب رؤوس الأموال الأجنبية) يبلغ نحو ١٤,٥ عاماً. (٧) معدل العائد الخالي من الخطر ٣، فيتم وضع القيمة المعيارية له عند ٢,٨٩٪ وهو متوسط مجموع العائد على أذون الخزانة الأمريكية قصيرة الأجل (لأجل ٩١ يوماً، وذات العائد ٣٦٥ يوماً) خلال شهور الفترة ٢٠٠١-٢٠١٣. (٦) مؤشر معدل العلاوة δ فيتم معايرته عند ٣,٦٧٪ وهو متوسط الهامش الذي تحقق خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، لتعكس تكلفة الاقتراض المترتبة على تصاعد الصدمات الاقتصادية وتناقص الاحتياطي الأجنبي^(١).

(VII) أما المؤشر Φ ، فحيث أن الأصول المصرفية لمصر لم تعد قادرة سوى على تغطية نحو ٥٥٪ إلى ٦٠٪ من إجمالي الودائع الأجنبية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، فهذا يعنى أن البنك المركزى قد يكون مسئولاً عن تغطية نحو ٤٢٪ من الودائع الأجنبية حالة سحبها من القطاع المصرفى. ولكن نظراً، لأنه لعدم وجود نسبة قانونية يلتزم بها البنك المركزى خلال الأزمات، فسيتم الاستناد إلى نفس النسبة المعيارية لنموذج J.R.^(٢).

(١) وصل العائد على أذون الخزانة الأمريكية لأدنى مستوياته خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ منتصف عام ٢٠١٣، حيث تراوح بين ٠,٢٢٪ إلى نحو ٠,١٢٪ للسندات ذات أجل الاستحقاق ٣ شهور، وتراوح بين ٠,٢٩٪ و ٠,١٢٣٪ للسندات ذات أجل الاستحقاق ٣٦٥ يوماً، بينما تراوحت بين ٠,٨٥٪ إلى نحو ١,٨٥٪ للسندات طويلة الأجل (١٠ سنوات)، والجدير بالذكر أن العائد على السندات الأمريكية قبل حدوث الأزمة المالية ٢٠٠٨، تجاوز في كثير من الفترات، ٧٪ للسندات طويلة الأجل، ونحو ٤-٥٪ للسندات قصيرة الأجل. **Board of Governors of the Federal Reserve System, Data Releases**.

(٢) لا تشكل عمليات سحب الودائع الدولارية للخارج خطراً قائماً لمصر، حيث أصدر البنك المركزى قراراً بوضع حد أقصى لعمليات سحب الودائع الدولارية (١٠ آلاف دولار للأفراد، ٣٠ ألف دولار للمؤسسات)، مع عدم وجود قيود على التحويل بالجنيه المصرى أو العملات الأجنبية من حساب لآخر داخل البلاد. بينما الحد الأقصى على التحويل الخارجى للدولار يبلغ ١٠٠ ألف دولار يومياً. وقد حدد البنك المركزى نسبة ١٠٪ (معدل الاحتياطي على الودائع الأجنبية) بهدف تغطية مشكلات نقص الودائع الدولارية بالبنوك، كما أن إصدار سندات دولارية بنحو مليار دولار منذ عام ٢٠١١ بعائد ٣,٤٪، وتمكين البنوك من تغطية ذلك السحب، يدل على عدم وصول القطاع المصرفى المصرى إلى حد أزمة هروب أو انسحاب الودائع الدولارية. انظر: (البنك المركزى المصرى، نشرة المعهد المصرفى المصرى، يناير ٢٠١٢).

◆ الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي في مصر «نموذج للتحوط من الصدمات» ◆

وبتطبيق تلك القيم على الصيغة الرياضية للنموذج الرياضي المشار إليه في المعادلة رقم (١) يمكن التوصل للنتائج التالية التي يوضحها الجدول التالي.

جدول (٩) الحجم الأمثل مقابل الحجم الفعلي للاحتياطي الأجنبي في مصر (% للنتائج المحلى الإجمالي): سيناريو القيم المعيارية لمصر (٢٠١١- الربع الثالث ٢٠١٣)

الفترة بالقيمة (مليون دولار)	احتمال حدوث الأزمة يتحدد داخل النموذج	الفترة بالقيمة (مليون دولار)	احتمال الأزمة يتحدد خارج النموذج	الحجم الفعلي	السنوات
	الحجم الأمثل		الحجم الأمثل		
4.73E+03	21.99	8.92E+03	11.80	27.76	1992
3.76E+03	22.37	1.01E+04	11.70	28.46	1995
3.88E+03	19.91	1.02E+04	11.69	24.70	1997
6.46E+02	16.19	4.57E+03	11.71	16.75	1999
-1.10E+03	15.23	2.13E+03	11.75	13.93	2001
9.79E+02	16.62	4.83E+03	11.79	17.61	2003
4.26E+03	19.80	1.13E+04	11.76	24.37	2005
5.04E+03	19.67	1.34E+04	11.74	24.20	2006
6.44E+03	19.90	1.70E+04	11.69	24.69	2007
5.24E+03	18.02	1.53E+04	11.69	21.09	2008
3.31E+03	16.87	1.28E+04	11.71	18.47	2009
1.82E+03	16.24	1.14E+04	11.69	16.92	2010
-1.26E+04	13.39	-8.95E+03	11.69	7.90	2011
-1.73E+04	12.96	-1.45E+04	11.72	6.09	2012
-1.89E+04	12.86	-1.65E+04	11.76	5.51	2013Q1
-1.61E+04	13.22	-1.27E+04	11.75	6.98	2013Q2-Q3
القيم المعيارية		المعاملات			
٣٠%		معدل تغطية الودائع الأجنبية للمقيمين (CR)			
١٠٠%		معدل تغطية الودائع الأجنبية لغير المقيمين (CNR)			
١٣,٢%		الخسارة التراكمية للنتائج (٧)			
٦,٩٠%		احتمال حدوث صدمة خارجية (π)			
٣,٦٧%		معدل العلاوة (δ)			
٢,٨٩%		معدل العائد الخالي من المخاطر (r)			
٢		مستوى الهروب من الخطر (σ)			
٣٦,٧%		معدل الانخفاض في قيمة العملة المحلية (Δq)			
٥,٥%		معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل (g)			

حسبت بمعرفة الباحث استناداً إلى قيم متغيرات ومعاملات النموذج باستخدام بيانات : WDI (World Development Indicators), World Bank، والبنك المركزي المصري، النشرات الشهرية

النتائج المدرجة بالجدول السابق، تتفق مع نتائج السيناريو السابق، حيث الحجم الفعلي للاحتياطي الأجنبي الذى قامت مصر بحيازته خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧) يفوق الحجم الأمثل اللازم لحماية الاقتصاد من خطر حدوث الأزمات وامتصاص آثارها (*Endogenous*)، بنحو ٣,٧ إلى ٤,٧ مليار دولار. ومع ذلك يرتفع الحجم الأمثل في حالة محاكاة تداعيات الأزمة الاقتصادية لمصر، عن ذلك الذى يتطلبه تطبيق السيناريو الأول. حيث أنه وفقاً للسيناريو الأول احتياطي أجنبي نسبته ٩,٢١٪ فقط للنتائج المحلى الإجمالى في عام ١٩٩٧ تكفى لتقليل احتمال حدوث الصدمات - كتلك التى تعرضت لها دول شرق آسيا - وتخفيف آثارها، بينما لتجنب تداعيات الصدمات الاقتصادية التى تتعرض لها مصر منذ عام ٢٠١١، كان يجب حيازة احتياطي بمقدار نحو ١٩,٩٪ للنتائج المحلى الإجمالى، منها نحو ٨,٢٪ كنسبة للنتائج - لمنع أو تقليل احتمال حدوث الصدمات -، بينما ما احتفظ به البنك المركزى بالفعل تعدت نسبته ٢٤٪ للنتائج المحلى الإجمالى. والجدير بالذكر، فكما يشير الشكل رقم (٩)، فإن الحجم الفعلي انخفض عن الحجم الأمثل (احتمال التعرض لصدمات متغير داخلي)، في عام ٢٠٠١، واقترب منه خلال (١٩٩٩، ٢٠٠٣)، بينما ارتفع عن الحجم الأمثل في حالة أن احتمال الصدمات متغير خارجي (*Exogenous*). وهو ما يشير إلى أن سلوك الاحتياطي الأجنبي لمصر خلال تلك الفترة - بالرغم من تداعيات الأزمة الأسبوية وبعض الاختلالات المحلية - كان لا زال يأخذ في الاعتبار وظائف الاحتياطي للتحوط ضد تداعيات الصدمات، ولكن ليس لمنعها. ولا شك أن الفائض الذى تراوح بين ٢,١٢ مليار إلى ٤,٨٣ مليار دولار وفقاً للفرض الأول، وبين ٦٤٦ مليون دولار إلى نحو ٩٨٠ مليون دولار وفقاً للفرض الثانى قد انطوى على تكاليف ضائعة أو أعباء مالية (التعقيم). ولكنه ربما ذلك الفائض قد حقق منافع إضافية للاقتصاد القومى حافظت على صلابته في أوقات الأزمات^(١).

(١) اتسمت الفترة ١٩٩١-٢٠٠٠ بانخفاض قيمة تكاليف التعقيم، حيث بلغ حجم أذون الخزانة المحلية المصدرة من أجل تعقيم أثر تدفقات النقد الأجنبي نحو ٢٤ مليار دولار خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠، بينما بلغت نحو ٣٥ مليار دولار في فترة سابقة. حيث تراجعت سياسة التعقيم مع خروج رؤوس الأموال الأجنبية للخارج. وعلى العكس اتجه البنك المركزى لضخ عملة أجنبية في <=

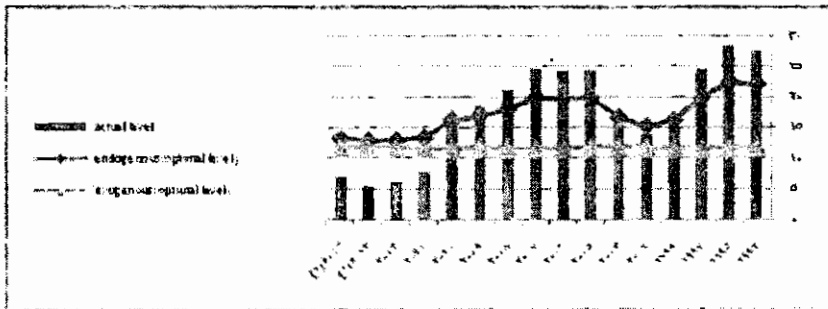
وشهدت الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ ارتفاع الحجم الفعلي عن الحجم الأمثل اللازم لمنع تعرض الاقتصاد المصري لتداعيات أزمة حادة مثل تلك التي شهدتها البلاد منذ عام ٢٠١١، إلا أن الفجوة تراوحت بين ٦-٤ مليار دولار، مقابل ١٣-٢٠ مليار دولار وفقاً للسيناريو الأول. وخلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ كان يجب أن ينخفض الحجم الفعلي المطلوب الاحتفاظ به لتقليل احتمال حدوث الصدمات بنحو ٢,٤ مليار دولار فقط، حيث انخفضت الحاجة إلى تكوين رصيد ضخمة، لأن ما حققته مصر من فائض للاحتياطي الأجنبي خلال الفترة السابقة لعام ٢٠٠٨، قد قلل من احتمال حدوث تداعيات خطيرة للصدمات. ولا شك أن ذلك الفائض ينطوي على نفقات مالية قد تصل إلى نحو ٢١,٠٪ للناتج، أو نفقة للفرصة البديلة تبلغ ٠,٦٧٪. ومن ثم كان من الممكن استخدام ذلك الفائض لأغراض تنمية أخرى بدلاً من حجزها كاحتياطي^(١).

وكما هو واضح من الشكل رقم (٩)، منذ عام ٢٠١١، كان يجب على البنك المركزي الاحتفاظ بنحو ٩ مليار دولار إضافي لتخفيف الصدمات، ونحو ٣,٦ مليار دولار إضافي لتقليل احتمال حدوث تلك الصدمات. ومع اتساع تلك الصدمات واستنزاف الاحتياطي الأجنبي إلى نحو ١٥ مليار دولار في الربع الأول لعام ٢٠١٣، ارتفعت الحاجة إلى تكوين احتياطي أجنبي. حيث بلغت الفجوة نحو ١٨,٩ مليار دولار إضافي، منها

=السوق، وهو ما تسبب في تقليل السيولة المحلية من الأسواق. (El-Refaie, 2001). بصفة عامة بلغت تكاليف تعقيم فائض الاحتياطي الأجنبي خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣ نحو ٠,٠٥٤٪ فقط. (١) بالرغم مما شهدته مصر من زيادة كبيرة في تدفقات رأس المال خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، فإن جزء صغير منها كان في محفظة الاستثمار، في حين أن الباقي هو الاستثمار الأجنبي المباشر، مما قلل من احتمال تعرض مصر لصدمات المضاربة الدولية أو الانعكاس المفاجئ لتدفقات رأس المال خلال فترة الأزمة المالية العالمية. ولا شك أن تمكن البنك المركزي من بناء احتياطي أجنبي مرتفع، (رسمي وغير رسمي) خلال تلك الفترة عمل كسياج واقى لتعرض مصر للصدمات الخارجية. والجدير بالذكر، هو أنه رغم احتواء تلك الاحتياطيات الفائضة على تكاليف تعقيم (٠,٠٣٪) خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، فقد تم إيداع جزء كبير من الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي كودائع أجنبية في الخارج، أو منحها كقروض في ظل اعتبارات الحصافة والتدقيق خلال تلك الفترة، وهو ما قلل من احتمال التعرض لمخاطر التوسع في القروض الدولارية بالسوق المحلي، ومنح عائد ليس بمنخفض على تلك الاحتياطيات. (International Monetary Fund, IMF, 2009).

١٦,٥ مليار دولار لتخفيف الآثار السلبية للصدمات، ونحو ٢,٤ مليار دولار لتقليل احتمال تعرض الاقتصاد المصري لتلك الصدمات. ومع وصول الحجم الفعلي للاحتياطي الأجنبي خلال الربع الثالث لعام ٢٠١٣ إلى نحو ٦,٩٪ للناتج المحلي الإجمالي، فإن احتمال وحجم الصدمات انخفض هامشياً. ومع ذلك ١٢,٧ مليار دولار إضافي لا تكفى لمنع حدوث الصدمات، حيث تحتاج مصر إلى ١٦,١ مليار دولار إضافي للقيام بالوظيفتين: استيعاب الآثار السلبية للصدمات التي تعرضت لها مصر منذ عام ٢٠١١، وتخفيض احتمال حدوثها في المستقبل. وبصفة عامة، لمواجهة الصدمات الخارجية، وتدايها السلبية على الاقتصاد القومي، وعلى رصيد الاحتياطي الأجنبي نفسه، تحتاج مصر خلال الربع الثالث لعام ٢٠١٣، للاحتفاظ باحتياطي أجنبي يبلغ ٣٥,٠٦ مليار دولار (١٣,٢٪ للناتج المحلي الإجمالي).

شكل (٩) الحجم الأمثل مقابل الحجم الفعلي للاحتياطي الأجنبي في مصر (٪ للناتج المحلي الإجمالي): سيناريو (القيم المعيارية لمصر)



ولا شك أن منفعة تحقيق هذا الحجم الأمثل (٣٥ مليار دولار) في درء الصدمات وتخفيف آثارها، تفوق التكاليف المتوقعة. حيث بتطبيق مؤشرات الملاءمة، قد ينجم عن تحقيق هذا الحجم، المنافع التالية: (١) سوف يرتفع معدل تغطية الاحتياطي الأجنبي للواردات السلعية المسجلة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣ إلى نحو ٦,١ أشهر قادمة. (٢) معدل تغطية الاحتياطي الأجنبي للديون الخارجية قصيرة الأجل سيصل إلى نحو ٧,٨ مرة، والتي تعدت ٨ مليار دولار خلال الربع الثالث لعام ٢٠١٣. (٣) سيرتفع معدل تغطية الاحتياطي الأجنبي إلى ٢١٪ من إجمالي السيولة المحلية بالقطاع المصرفي، وإلى نحو

١١٢٪ من حجم الودائع الدولارية بالقطاع المصرفي، وهو ما يقلل من الأعباء المحتملة (التزامات) القطاع المصرفي بسداد الودائع الأجنبية في حالة سحبها (٤) تخفيف الضغوط على سوق الصرف الأجنبي، والحد من صدمات العملة المحلية Δq ، ومن ثم تقليص الهامش بين السعر الرسمي وسعر السوق السوداء. حيث توفير سيولة دولارية بنحو ١٧ مليار إضافي من شأنه تخفيف تدخلات البنك المركزي في ضبط أو حماية قيمة العملة المحلية سواء من خلال اللجوء إلى الاحتياطي الأجنبي نفسه، أو من خلال الاستناد إلى الأدوات النقدية، حيث سيقبل اللجوء إلى رفع العائد على السندات الحكومية (٥) كما أنه من المحتمل أن ينخفض احتمال حدوث صدمات π من ٩٠٪ إلى نحو ١٣٪، ٤٪ خلال نفس الفترة، أي احتمال تعرض الاقتصاد المصري إلى صدمات (كل ٢٤ عاماً)، مع تخفيف تداعياتها السلبية. (٦) تحقيق الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي في مصر (٣٥ مليار دولار)، سينجح من خلال استيعاب صدمات الميزان الجاري والرأسمالي، في زيادة الاستيعاب المحلي، وهو ما يؤدي إلى استقرار الاستهلاك الكلي، ومن ثم تقليل صدمات خسارة الناتج المحلي (٧).

ومن جهة أخرى ينطوي تكوين ذلك الحجم الإضافي (١٦,١ مليار دولار) على نوعين من التكاليف: (١) تكلفة الفرصة البديلة والتي تبلغ نحو ٠,٢٩٪ للناتج، أي نحو ٥٩٨ مليون دولار سيتم التضحية به من أجل توجيه الأموال للاستثمار في أموال الاحتياطي الأجنبي بدلاً من توجيهها للاستثمار طويل الأجل، مقارنة بالحصول على عائد يبلغ ٤٦٨ مليون دولار للاستثمار في أوراق مالية قصيرة الأجل. (٢) تكلفة تمويل الاقتراض المحلي لتعقيم أثر تكوين ذلك الاحتياطي الأجنبي، ومن المتوقع أن تقدر بنحو ٠,٠٨٪ للناتج المحلي الإجمالي. أي نحو ٢,١٣ مليار دولار عبء إضافي على الموازنة العامة سيتم تحملها، لتوفير نحو ١٦,١ مليار دولار إضافي كاحتياطي لدى البنك المركزي لتحقيق منافع درء الصدمات عن الاقتصاد المصري^(١). ولا شك أن تلك التكاليف إذا تم مقارنتها

(١) خلال السنوات الثلاث الأخيرة استثمرت مصر نحو ٢٥٪ من الاحتياطي الرسمي في أذون خزانة أمريكية ذات عائد منخفض تراوح بين ٠,٠٥٪ إلى ٥٪. وقد وصلت تلك النسبة إلى نحو ٥٥٪ خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. وبالرغم من الأزمة العالمية في منتصف ٢٠٠٨، فلم تنخفض تلك النسبة كثيراً، وكان معظم الانخفاض في الأوراق التجارية المالية، وليس في أذون الخزانة الأمريكية، <

بالمنافع التي يحققها ذلك الحجم الأمثل، والتي تؤدي في النهاية إلى ارتفاع ثقة المستثمرين الأجانب، في الاقتصاد المصري، فإنها تُعد ضئيلة. وقد ذكرت معظم وكالات التصنيف الائتماني أن استعادة مصر لدرجات مرتفعة للتصنيف الائتماني، رهن بزيادة حجم الاحتياطي الأجنبي بما لا يقل عن ١٢ مليار دولار عن مستواه، الذي ساد منذ أواخر عام ٢٠١١. وهو ما يعني أن رفع رصيد الاحتياطي الأجنبي إلى نحو ٣٥ مليار دولار يعتبر بمثابة صمام الأمان للاقتصاد المصري لتحقيق التوازن الخارجي والداخلي.

مجمع ما سبق، أظهرت النتائج أن السلوك الفعلي للاحتياطي الأجنبي لمصر خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٣، يتعد عن السلوك الأمثل. فبينما ارتفع الحجم الفعلي عن الحجم الأمثل اللازم لتقليل احتمال تعرض الاقتصاد المصري بشقيه الحقيقي والنقدي إلى صدمات اقتصادية عنيفة، فمن المحتمل أن هذا الفائض قد انطوى على بعض التكاليف المالية والاجتماعية، وربما كان هذا الفائض موجهاً إلى تحقيق منافع إضافية تفوق منافع التحوط من الأزمات (تنافسية الصادرات، استقرار القطاع المصرفي، جذب المستثمرين الأجانب للاقتصاد المصري)، وقد يكون عنصر التكلفة ليس من الكبر بأن يؤدي إلى التخلص من هذا الفائض. ومن جهة أخرى، السلوك الفعلي لحجم الاحتياطي منذ عام ٢٠١١، تراجع عن الحجم الأمثل، حيث وصل الاحتياطي الأجنبي إلى المستوى الحرج الذي أصبح عنده غير قادر على درء الصدمات/أو حتى تخفيف آثارها وتداعياتها الحقيقية والمالية. بل على العكس تسبب هذا الحجم المنخفض في ارتفاع حدة الصدمات، وتزايد احتمال التعرض لصدمات مستقبلية. في هذا السياق، أظهرت النتائج أن ٣٥ مليار دولار، هو الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي الذي يجب على مصر حيازته خلال عام ٢٠١٣. حيث أن ما يحققه ذلك الحجم من منافع تخفيف الصدمات، والحد من حدوثها، يفوق التكاليف التي تصاحب تكوين هذا الحجم. على هذا النحو، فإن نموذج الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي يمكن اعتباره أداة تحليلية يجب أن يستند إليها صناع القرار في مصر لتجنب الاحتفاظ بفائض

=والتي تعتبر رغم أزمة الدين الأمريكي ملاذاً آمناً للاستثمار الحكومي لمصر. مزيد من التفاصيل، أنظر: (2013) Federal Reserve Bank of New York.

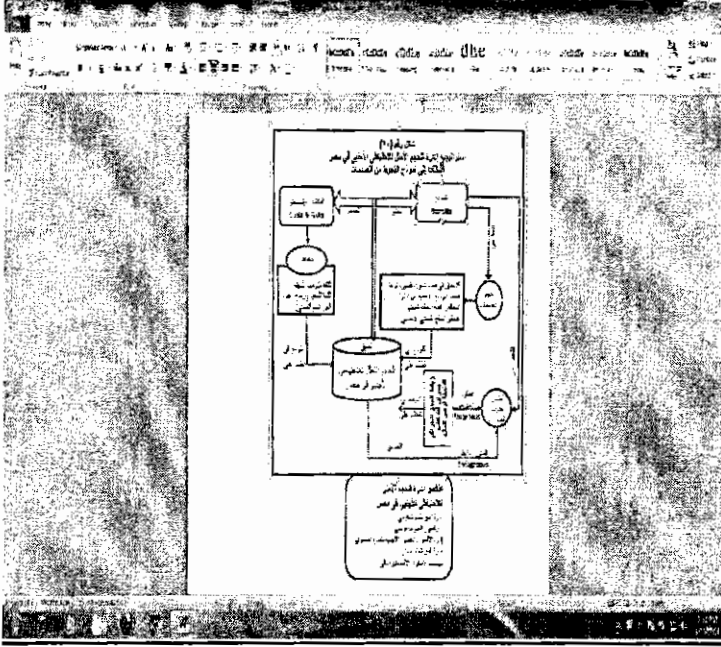
(ينطوى على تكلفة) من النقد الأجنبي، كان يمكن توجيهه لاستخدامات أكثر نفعاً، أو التضحية بمنافع كان يمكن تحقيقها من ذلك الحجم، ولا سيما خلال الأزمات الاقتصادية.

في هذا الصدد، فإن تحقيق ذلك الحجم الأمثل، والحفاظ على مساره خلال الأزمات، يقتضى انتهاج استراتيجية تتضمن عدد من الآليات تساعد صانع القرار على تحقيق التوازن بين منافع وتكاليف (حيازة) ذلك الحجم، وفي ذات الوقت يتيح هذا الحجم حماية الاستقرار الاقتصادى المحلى من الصدمات خارجية.

رابعاً: آليات ومضامين السياسة لإدارة الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي:

أشارت النتائج السابقة إلى ضرورة احتفاظ مصر بحجم أمثل للاحتياطي الأجنبي يقدر بنحو ٣٥ مليار دولار، بما نسبته ١٣,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى. ويساعد هذا الحجم على تحقيق مجموعة من المنافع، مفادها تقليل كلاً من حجم واحتمال (π) الصدمات الخارجية والداخلية التى قد يتعرض لها الاقتصاد المصرى. كما أن بلوغ هذا الحجم يساعد على تجنب انتهاج سياسات اقتصادية غير ملائمة من شأنها ارتفاع التكلفة المالية والاجتماعية (سياسات التوسع فى الدين الحكومى، التضخم، التغيير المستمر لسعر الفائدة المحلى). فى هذا الصدد يمكن الاستناد إلى عناصر ومكونات الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي فى مصر، لصياغة استراتيجية لإدارة العوامل المحددة لهذا الحجم، وتكون أحد أهم أهدافها: تجنب الفائض، وتفادى العجز فى رصيد الاحتياطي الأجنبي، من خلال تعظيم المنافع المتوقعة من حيازة هذا الحجم، وتدنيه تكاليف الحيازة. ويمكن الاستناد إلى الشكل رقم (١٠) والذي يلخص عناصر ومكونات الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي لمصر، ليكون بمثابة اطار يمكن الاستناد اليه لإدارة استراتيجية الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي بما يلقى الاقتصاد المصرى من تداعيات الصدمات.

على هذا النحو، تكوين وإدارة الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي فى مصر يجب أن يتضمن آليات لإدارة عناصر المنافع من تكوين الاحتياطي، وآليات لإدارة عناصر التكاليف المقترنة بها.



١- إدارة عناصر المنافع:

لتجنب ضياع منافع اقتصادية هامة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال بلوغ الحجم الأمثل للاحتياطي، أو تراكم حجم إضافي للاحتياطي يحقق منافع إضافية - كان يمكن تحقيقها بتكاليف ومخاطر أقل باتباع سياسات ماكرو اقتصادية أخرى - يمكن اقتراح عدد من الآليات تساعد على إدارة الحجم الأمثل لتحقيق المنافع المتوقعة:

- تعظيم المنافع المتوقعة من الإيرادات التصديرية، والتدفقات الداخلة للنقد الأجنبي، من خلال استخدام جانب من تلك الإيرادات في دعم الاستثمارات المحلية والإنتاجية، أو تنفيذ سياسات الإصلاح المالي والاقتصادي. كما يمكن استخدام حصيلة الموارد الأجنبية - ليس فقط كاحتياطي -، بل لتنويع هيكل الصادرات تجاه القطاعات الأكثر صلابة ضد مخاطر التقلبات الخارجية لرؤوس الأموال^(١).

(١) أظهرت نتائج بعض الدراسات المتعلقة بدول إفريقيا أن تلك الدول تلجأ إلى حيازة الاحتياطي لصمد هجمات العجز الخارجي للمدفوعات في حالة انخفاض الطلب على صادراتها التي تنسم بالتركز=>

- انتهاج استراتيجيات لإدارة سعر الصرف، مثل العطاءات الدولارية، والانتربنك الدولارى لتخفيف الضغوط على سوق الصرف الأجنبي، ومن ثم تقليل الضغط على الاحتياطي الأجنبي لحماية العملة المحلية^(١).
- إدارة الدين العام الخارجى، ولا سيما قصير الأجل، من حيث المكونات وآجال الاستحقاق، يعتبر أهم مكونات الإدارة المثلى لحجم ومكونات الاحتياطي الأجنبي. حيث أنه كلما ارتفعت درجة ملائمة الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي، كلما انخفضت الضغوط على تكوين احتياطي فائض^(٢).
- عزل أنشطة القطاع الخاص من التعرض لصدمات سعر الصرف. حيث كلما تم تقوية إجراءات الرقابة والإشراف وإدارة الخصوم والالتزامات الأجنبية، كلما أمكن تقليل الضغوط من جانب البنوك أو القطاع الخاص على العملة الأجنبية لاستيفاء المطالبات

= في السلع الأولية، مما يجعلها عرضة دائماً لاستنزاف الاحتياطي لصالح تمويل صدمات الميزان التجارى. لذلك كلما تم استخدام أموال الاحتياطي في تنوع هيكل الصادرات تجاه السلع المصنعة، كلما انخفضت احتمالات تراجع حصيلة الصادرات، ومن ثم عمل ذلك على إدارة الاحتياطي تجاه الحجم الأمثل دون هدره لمواءمة العجز التجارى. (Elhiraika&Leonce, 2007).

(١) في حالة الاستناد إلى سياسة التعويم أو التعويم المدار للصرف الأجنبي تنسم سياسة البنك المركزى بقدر أكبر من الحرية في هيكلة السيولة والمخاطر للمحفظة المكونة للاحتياطي. ولكن في الواقع العمل، فإن السلطة النقدية قد تسعى للحفاظ على أسواق صرف أجنبية خالية من الضغوط الشديدة، لتكون قادرة على مواجهة الصدمات الداخلية أو الخارجية غير المتوقعة، ومن ثم تزداد الحاجة إلى انتهاج تدابير تتعلق بإدارة سعر الصرف كجزء من إدارة الاحتياطي الأجنبي. IMF, 2013, "Revised Guidelines for Foreign Exchange Reserve Management", February 1, 2013.

(٢) انتهجت عديد من الدول الصاعدة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية استراتيجية مناسبة لإدارة الديون الخارجية لتقليل احتمال أن خدمة الدين العام يمكن أن تعمل على رفع الحاجة إلى بناء احتياطي فائضة من النقد الأجنبي. فمثلاً قام البنك المركزى البرازيل، المكسيكى، والكورى بتطبيق إدارة الأصول والخصوم الأجنبية كنهج لإدارة الاحتياطي، إدخال معايير لإدارة السيولة بالعملة الأجنبية، التنسيق بين مكونات الاحتياطي بالعملة الأجنبية لتتلاءم مع الديون الخارجية قصيرة الأجل المطلوب سدادها. وكانت هذه التدابير فعالة في الحد من تراكم الديون الخارجية قصيرة الأجل، حيث ساعدت على تحويل كثير من الديون الخارجية إلى طويلة الأجل وخفض الاعتماد على التمويل قصير الأجل. (Morahan& Christian, 2013).

المقومة بها، وبالتالي تقل الحاجة ليكون البنك المركزي الملاذ الأخير للإقراض. وهو ما يقلل من الضغط على الاحتياطي الأجنبي ليكون أداة لتوفير السيولة الأجنبية، أو للدفاع عن العملة المحلية، ومن ثم يظل حجم الاحتياطي الأجنبي في حدود الحجم الأمثل^(١).

٢- إدارة العناصر المكونة للتكلفة.

لتجنب تحمل تكاليف مرتفعة (مباشرة أو غير مباشرة) قد يسببها التراكم المفرط للاحتياطي الأجنبي، فإنه يجب أن يكون العائد المستهدف على الاستثمارات المحلية والأجنبية البديلة جزء من استراتيجية إدارة الحجم الأمثل، وأن يتم تكوين حجم الاحتياطي بما لا يخالف أهداف السياسة المالية لخفض التكاليف المالية والاجتماعية. بمعنى أن تكون سياسات إدارة العجز المالي جزء من استراتيجية إدارة الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي:

- توظيف الاحتياطي الأجنبي بطريقة تتسم بالتنوع بين العائد والمخاطرة، مع التركيز على توظيف الجانب الأكبر للاحتياطي في أصول سريعة التحول لسيولة لصد أو تخفيف الصدمات. أي إعطاء الأولوية للأصول سريعة السيولة للقيام بوظيفة التحوط. وهو ما يقتضى إجراء دراسات حول العائد والمخاطر والسيولة في الأسواق الدولية^(٢).

(١) للحد من احتمال الإفراط في الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي خلال الأزمات، اعتمدت بعض البلدان تدابير احترازية لإدارة نقاط الضعف الناشئة عن الالتزامات الخارجية في القطاع المالي. وتعتبر تجارب البرازيل والمكسيك وأروجويا وروسيا من أهم التجارب في هذا الشأن. (Pihlman & Han, 2010).

(٢) بعض الدول باستثمار فائض الاحتياطي الأجنبي لديها في استخدامات بديلة، (الاستثمار في خيارات ومشتقات مالية دولية (الصين، سنغافورة وكوريا الجنوبية)، الاستثمار في تمويل مشروعات تنمية (تايبوان والهند)، إعادة سداد ديون أجنبية مرتفعة التكلفة (روسيا). ولكن الجدير بالذكر، ينصح صندوق النقد الدولي الدول النامية التي لا تتسم بنظام جيد للإنذار والتحوط من الأزمات أن تحتفظ بمعظم الاحتياطي الأجنبي في شكل عملات قابلة للتحويل السريع (اعتبارات السيولة أهم من اعتبارات المخاطر)، حتى لا يكون لهذا الاحتياطي تكاليف باهظة تؤدي إلى الخطر في أسواق المال والائتمان. (Osuji et al., 2012).

- إدارة الاحتياطي الأجنبي إلى المستوى الأمثل يتطلب الموازنة بين عدة خيارات لتقليل المخاطر والتكاليف، وتعظيم المنافع: بناء احتياطي للتحوط/ منع الأزمات، مقابل سياسات مالية ونقدية لتعديل اختلالات ونتائج الأزمات. بناء احتياطي للحفاظ على سعر الصرف من التقلبات، مقابل سياسات السماح لسعر الصرف بأن يتحرك بحرية. سياسات لفرض القيود على التدفقات الداخلة لرأس المال لتجنب التراكم المفرط للاحتياطي، مقابل سياسات لتسهيل وجذب التدفقات الأجنبية لتراكم الاحتياطي الأجنبي. التوسع في بناء الاحتياطي للبعد عن المساعدات والقروض الدولية، مقابل الاعتماد على تلك التسهيلات لرفع مستوى الاحتياطي الأجنبي. التوسع في بناء احتياطي لجذب ثقة المستثمرين والحصول على تصنيف ائتماني مرتفع، مقابل تحمل تكاليف الدين السيادي لتراكم هذا الاحتياطي^(١).

انطلاقاً مما سبق، فإن تحقيق الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي لمصر، يجب أن يكون في إطار أن ذلك الاحتياطي ليس مجرد مورد مالي للتحوط ضد الأزمات، بل مرآة عاكسة لموقف السياسة المالية والنقدية. ومن ثم إدارة هذا الحجم يجب أن يتم في ضوء المنافع والاحتياجات التمويلية للاقتصاد، واعتبارات المخاطر والتكلفة، وفي ضوء الأولويات التنموية. بمعنى أن يتم إدارة الاحتياطي الأجنبي كجزء من سياسة نقدية لمنع أو تخفيف الصدمات والأزمات المالية، وكجزء من سياسة مالية لتخفيف التكاليف المالية والاجتماعية. وكجزء من سياسة مؤسسية وتنظيمية في إطار أن ذلك الاحتياطي هو جهاز إنذار مبكر لإدارة ودرء خطر الأزمات. أي أن تحقيق الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي

(١) إدراك القضايا المتعلقة بالتبادل بين الأولويات trade-offs في إطار استراتيجية تراكم الاحتياطي وتحديد مستوى ملاءمته المثل تم إدماجها كجزء من إدارة الاحتياطي للدول الصاعدة بعد الأزمات المالية، وأكدت الدراسات أن الحجم الأمثل للاحتياطي يمكن تحقيقه وإدارته بصورة أكفاء في الأسواق التي لديها عمق و سيولة كافية، ومستوى أعلى من الحوكمة والكفاءة لضمان معالجة الاختلالات بطريقة سليمة وفعالة. حيث كلما كانت الأسواق عميقة وراسخة كلما انخفض عبء التضحيات، وحقق الاحتياطي الأجنبي منافع المرجوة دون تشوهات أو آثار سلبية على مستوى احتياطي النقد الأجنبي نفسه. (Genberg, 2012).

لمصر يتطلب سياسة متعددة الأهداف، الأدوات، والمتغيرات، الاقتصادية والسياسية والمؤسسية.

خامساً: خاتمة وملخص البحث:

لقد أصبح تراكم كميات كبيرة من الاحتياطي الأجنبي ظاهرة واسعة الانتشار، وخاصة بين الاقتصاديات الناشئة، منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي. حيث ارتفعت حيازة الاحتياطي الأجنبي إلى أكثر من ٢٥٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي، مقارنةً بنحو ٥٪ في بداية التسعينيات. وقد أثارت تلك الممارسات كثير من الأدبيات التطبيقية للبحث عن أسباب هذا التراكم. وجاءت معظم الاتجاهات نحو أن بناء رصيد مرتفع للاحتياطي الأجنبي، إنما يكون كمخزون وقائي buffer stock، بهدف التحوط أو لدفع التأمين الذاتي ضد صدمات التعرض للتوقف أو النقص المفاجئ Sudden Stops لتدفقات رؤوس الأموال وموارد النقد الأجنبي.

ومع اتساع التشابك المالي والتجاري العالمي، زادت فرص الانتقال -عابر الحدود- لعدوى الأزمات، لتصيب ليس فقط القطاعات الخارجية للدول، بل قد تسبب اختلالات محلية لتلك الدول. ومن ثم يصبح الأمر، هو حيازة حجم الاحتياطي الذي لا يعمل فقط على التأمين ضد الآثار السلبية للتوقف المفاجئ، ولكن أيضاً كأداة رئيسية لإدارة الاستقرار المالي والحقيقي المحلي. في هذا الصدد، يجب الموازنة بين منافع حيازة حجم معين للاحتياطي، والمخاطر والتكاليف التي قد يولدها حيازة هذا الحجم. وهو ما يقتضي البحث عن الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي.

ويعتبر موضوع الحجم الأمثل بمثابة تحدياً للدول الأكثر عرضة للصدمات ومخاطر الاستنزاف الداخلي والخارجي لموارد النقد الأجنبي. حيث يصبح الوصول إلى الحجم الأمثل للاحتياطي الذي يحمي الاقتصاد من تلك المخاطر بأقل تكلفة، هو أمر شديد الصعوبة. في هذا السياق، فإن ما تعرض له الاقتصاد المصري منذ مطلع عام ٢٠١١، من تناقص حاد لحجم الاحتياطي الأجنبي، كانعكاس لصدمات التراجع المفرط في تدفقات موارد واستثمارات النقد الأجنبي، إنما يحمل في طياته عديد من المخاطر الاقتصادية على

المستوى المحلى والخارجى. وهو ما يقتضى ضرورة بناء حجم للاحتياطي من شأنه امتصاص تلك الصدمات وتدنيه آثارها، وتقليل احتمال التعرض لمزيد من الصدمات في ظل عدم الاستقرار السياسى والأمنى الذى تشهده مصر. وهنا جاءت أهمية الدراسة، ألا وهى تقدير الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبى الذى يجب حيازته من قبل البنك المركزى لتجنب الفائض الذى قد ينطوى على تكاليف لا داعى لها. وتفادى العجز، الذى ينطوى على التضحية بتحقيق منافع (ومن ثم زيادة حدة الاختلالات الاقتصادية). وفى ظل ما يعانى به الاقتصاد المصرى من تحديات اقتصادية وسياسية، فإن جانب خفض التكلفة يجب ألا يقل عن جانب المنفعة فى حيازة ذلك الاحتياطي. وعلى هذا النحو، يحتاج بناء هذا الحجم الركون إلى نموذج ديناميكى يكون بمثابة إطار يمكن لصانع القرار الاستناد إليه فى بناء الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبى الذى يقى من تداعيات الصدمات المستقبلية. فى هذا السياق، تضمنت الورقة البحثية جزء تحليلى لمستوى وأداء وملاءمة الاحتياطي الأجنبى لمصر منذ عام ١٩٩٢، وهى بداية الركون إلى تركيب الاحتياطي الأجنبى كسياسة لاستقرار سعر الصرف، حتى الربع الثالث لعام ٢٠١٣. وتم استخدام عديد من المؤشرات التقليدية التى تُعرف بقواعد الإبهام Rules of Thumbs. وقد أظهرت النتائج أنه حتى عام ٢٠١١، فاق الاحتياطي الأجنبى لمصر الحدود القصوى للمستوى الملائم، حتى فى فترة الأزمات المالية الآسيوية والعالمية، وهو ما قد يشير إلى وجود إفراط فى تراكم الاحتياطي الأجنبى خلال تلك الفترة. ولكن منذ عام ٢٠١١، اتجهت مؤشرات ملاءمة الاحتياطي الأجنبى إلى التناقص بشكل ملحوظ، حتى وصلت إلى الحدود الدنيا الحرجة. حيث لا يتعدى تغطية الاحتياطي الأجنبى للواردات السلعية ٣,٣ شهراً، بعد أن كانت تفوق ٧ أشهر قبل عام ٢٠١١. كما تراجع نسبة تغطية الاحتياطي الأجنبى للدين الخارجى قصير الأجل من ١١ مرة إلى نحو ١,٨ مرة فقط خلال عام ٢٠١٣، وتراجعت قدرة الاحتياطي الأجنبى من تغطية ٢٠٪ من قيمة السيولة المحلية قبل عام ٢٠١١، إلى نحو ٩٪ خلال عام ٢٠١٣، وتراجع مؤشر تغطية الاحتياطي الأجنبى للودائع الدولارى بنحو ٦٥٪ عن مستواه قبل عام ٢٠١١. كما انخفضت نسبة الاحتياطي الأجنبى من الناتج المحلى الإجمالى من نحو ١٧٪ فى عام ٢٠١٠ إلى نحو ٦,٢٪ فى متوسط عام ٢٠١٣. وقد

ترتب على وصول الاحتياطي الأجنبي لمصر إلى تلك الحدود الحرجة توسيع حدة الصدمات الاقتصادية التي تعرضت لها مصر. حيث أوضحت النتائج أن الانخفاض الحاد لحجم الاحتياطي الأجنبي بنحو ٥٢٪ (من ٣٧ مليار دولار إلى نحو ١٧,٨ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٣) قد عمل على زيادة كل من: مخاطر العملة، مخاطر ارتفاع تكاليف الاقتراض الحكومي، مخاطر القطاع المصرفي، مخاطر صدمات ميزان المدفوعات، ومن ثم مخاطر التخفيض المتكرر للتصنيف الائتماني والسيادي لمصر. في هذا الصدد، فإنه لتجنب تلك المخاطر، أو منع حدوثها بما يحقق تداعيات عنيفة للاقتصاد المصري، فإن الأمر يتطلب البحث عن الحجم الذي يقلل التكاليف، ويحقق أعلى قدر من منافع التحوط ضد الصدمات، وعلى هذا النحو تم التطرق إلى نماذج الحجم الأمثل، والتي تعتبر المنهجية الأكثر عمقاً وتحديداً - مقارنةً بمؤشرات الحجم الملزم - في تقدير الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي.

وقد تم تقدير الحجم الأمثل لمصر بتطبيق نموذج J.R, 2006, 2008, 2011. والذي ينطوي على عدد من المتغيرات والمعاملات تعكس حجم واحتمال حدوث الصدمات التي تتعرض لها الدول خلال الأزمات الاقتصادية. وقد تم تطبيق النموذج في ضوء نوعين من الافتراضات: الأول، استخدام المعاملات أو الافتراضات المعيارية للنموذج - كسيناريو يعكس سلوك الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي في الدول المختلفة وقت الأزمات العالمية -. والثاني، تطبيق الافتراضات أو القيم الفعلية للاقتصاد المصري على المعاملات - خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، كسيناريو يعكس الحجم الذي كان يجب أن يكون عليه الاحتياطي الأجنبي لمصر، لتفادي تداعيات أو حدوث الصدمات الاقتصادية، كتلك التي تعرض لها خلال السنوات الأخيرة. وفي كل سيناريو تم الافتراض أن (١) احتمال حدوث الصدمات يتحقق خارج النموذج *Exogenous*، و (٢) أنه يتحدد داخل النموذج *Endogenous*، أي يعتمد على حجم الاحتياطي الأجنبي نفسه. وقد أظهرت النتائج التي تم تطبيقها على الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٣ ما يلي:

◆ الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي في مصر: نموذج للتحوط من الصدمات ◆

١- الحجم الفعلي للاحتياطي الأجنبي الذي قامت مصر بحيازته خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧) يفوق الحجم الأمثل اللازم لحماية الاقتصاد من خطر حدوث الأزمات وامتصاص آثارها بنحو ١١-١٤ مليار دولار وفقاً لسيناريو خط الأساس، ونحو ٣,٧ إلى ٤,٧ مليار دولار وفقاً للسيناريو الثانى (القيم الفعلية).

٢- خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣، والتي تعرض فيها الاقتصاد المصرى لبعض تداعيات الأزمة الآسيوية، علاوة على الأحداث العالمية والمحلية الأخرى والتي أثرت بالسلب على تدفقات النقد الأجنبي، فاق الحجم الفعلي للاحتياطي ذلك الحجم الأمثل اللازم لمنع الصدمات وتخفيف آثارها وفقاً للسيناريو الأول، بينما وفقاً للسيناريو الثانى، اقترب الحجم الفعلي من الحجم الأمثل، أو انخفض عنه في بعض السنوات. وهو ما يشير إلى أن سلوك الاحتياطي الأجنبي لمصر خلال تلك الفترة، كان يأخذ في الاعتبار وظائف الاحتياطي للتحوط ضد تداعيات الصدمات، ولكنه لم يكن كافياً لمنع حدوث الصدمات.

٣- خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ ارتفع الحجم الفعلي عن الحجم الأمثل، وتراوح الفائض وفقاً لسيناريو الأزمة الاقتصادية لمصر، بين ٤-٦ مليار دولار، مقابل ١٣-٢٠ مليار دولار وفقاً للسيناريو الأول. حيث ما حققه الاقتصاد المصرى من تدفقات للموارد الأجنبية عمل على بناء رصيد ضخمة وفائض من الاحتياطي الأجنبي. وقد قدرت تكلفة تعقيم ذلك الفائض، فقط نحو ٠,٠٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى. ومع ذلك حقق ذلك الفائض منافع عديدة لمصر تعدت التحوط للأزمات، من أهمها زيادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصرى، والحفاظ على تنافسية الصادرات.

٤- خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية، فإنه بتطبيق السيناريو الثانى، فإن الحجم الفعلي ظل يفوق الحجم الأمثل اللازم الاحتفاظ به لتخفيف آثار الصدمات الخارجية، وتقليل احتمال حدوثها (*Endogenous*) بنحو ٢,٤ مليار دولار فقط، حيث انخفضت الحاجة إلى تكوين رصيد ضخمة، لأن ما حققته مصر من فائض للاحتياطي الأجنبي خلال الفترة السابقة لعام ٢٠٠٨، قد قلل

من احتمال حدوث تداعيات خطيرة. وقد ترتب على حيازة ذلك الفائض تكلفة فرصة بديلة تبلغ ٠,٦٧٪.

٥- خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، انخفض بشكل واضح الحجم الفعلي عن الحجم اللازم الأمثل للتحوط ضد آثار وحوادث الصدمات بنحو ٧,٠٩ مليار دولار وفقاً لسيناريو خط الأساس، بينما بنحو ١٦,١ مليار دولار وفقاً لسيناريو الأزمة الاقتصادية لمصر. حيث تحتاج مصر خلال الربع الثالث لعام ٢٠١٣، الاحتفاظ باحتياطي أجنبي يبلغ نحو ٣٥ مليار دولار (١٣,٢٪ للناتج المحلي الإجمالي).

٦- أكدت النتائج أن بلوغ هذا الحجم الأمثل (٣٥ مليار دولار) سيعمل على تحقيق عدداً من المنافع، أهمها: ارتفاع معدل تغطية الاحتياطي الأجنبي للواردات السلعية ٢٠١٣ إلى نحو ٦,١ أشهر قادمة، ارتفاع معدل تغطية الاحتياطي الأجنبي للديون الخارجية قصيرة الأجل إلى نحو ٧,٨ مرة، معدل تغطية الاحتياطي الأجنبي إلى إجمالي السيولة المحلية بالقطاع المصرفي سيتجاوز ٢١٪. توفير سيولة دولارية بنحو ١٦ مليار إضافي من شأنه تخفيف تدخلات البنك المركزي في ضبط أو حماية قيمة العملة، وسيل للجوء إلى رفع العائد على السندات الحكومية. من المحتمل أن ينخفض احتمال حدوث صدمات من ٦,٩٠٪ إلى نحو ٤,١٣٪ خلال نفس الفترة. كما أن تحقيق الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي في مصر (٣٥ مليار دولار) سينجح من خلال استيعاب صدمات الميزان الجاري والرأسمالي، في زيادة الاستيعاب المحلي، وهو ما يؤدي إلى استقرار الاستهلاك الكلي، ومن ثم تقليل صدمات الناتج المحلي الإجمالي.

٧- ومن جهة أخرى قد ينطوي تكوين ذلك الحجم الإضافي (١٦,١ مليار دولار) على تكلفة فرصة بديلة تبلغ نحو ٠,٢٩٪ للناتج، وقد تبلغ تكلفة تمويل الاقتراض المحلي لتعقيم أثر ذلك الاحتياطي الأجنبي، نحو ٠,٠٨٪ للناتج المحلي الإجمالي. ولا شك أن تلك التكاليف إذا تم مقارنتها بالمنافع التي يحققها ذلك الحجم الأمثل، والتي تؤدي في النهاية إلى ارتفاع التصنيف الائتماني والسيادة للاقتصاد المصري، فإنها تُعد ضئيلة.

٨- لتجنب ضياع منافع اقتصادية هامة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال بلوغ الحجم الأمثل للاحتياطي، ولتجنب تركيز حجم إضافي للاحتياطي ينطوي على تكاليف ومخاطر. فإنه من الضروري، انتهاز عدد من الآليات لإدارة هذا الحجم وضمان بقاءه عند المستوى الأمثل. ومن ثم تم اقتراح استراتيجية لإدارة الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي، بحيث تستند إلى أربع دعائم أساسية، (١) أن يوجه ويدار حجم الاحتياطي في ضوء المنافع والاحتياجات التمويلية للاقتصاد. (٢) يوجه ويدار حجم الاحتياطي الأجنبي لتقليل التكاليف المالية والاجتماعية، ما يعنى تجنب حدوث العجز المالى. (٣) عدم التعامل مع قضية الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي على أنه مستهدف كمى ثابت، بل هو نموذج ديناميكي يستند إليه صانع القرار في جميع الفترات وتحت الظروف المختلفة- للتحوط من حدوث أزمات مستقبلية. (٤) إدارة الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي في مصر يجب أن يكون جزء من سياسة تنمية أو سياسة اقتصادية كلية من شأنها درء خطر الأزمات، والتوفيق بين اعتبارات التوازن الداخلى والخارجى للاقتصاد القومى.

مراجع البحث

- 1- Abu hatab, Reda, Assem, 2009, "Egypt within the Framework of the Global Financial Crisis: Impact, Response and Way Forward", international Journal of Euro-Mediterranean studies, Vol, 2, No, 1. 9-25.
- 2- African development Bank, 2013, "Egypt, Economic Quarterly Review", Volume 3, April.
- 3- Aizenman, Joshua, and Daniel Riera-Crichton, 2008, "Real Exchange Rate and International Reserves in an Era of Growing Financial and Trade Integration," The Review of Economics and Statistics, MIT Press, vol. 90(4), 812-815.
- 4- Al-Mashat, Rania A. 2000, "Monetary Policy and Public Debt Management: An Empirical Assessment of the Egyptian Experience", Economics Department, University of Maryland.
- 5- Ana Maria Ceh& Ivo Krznar, 2008, "Optimal Foreign Reserves: The Case of Croatia," Financial Theory and Practice, Institute of Public Finance, vol. 32(4),421-460.
- 6- Beltran, Daniel O. &Kretchmer, Maxwell & Marquez, Jaime & Thomas, Charles P., 2013. "Foreign holdings of U.S. Treasuries and U.S. Treasury yields," Journal of International Money and Finance, Elsevier, vol. 32(C), 1120-1143.
- 7- Board of Governors of the Federal Reserve System, Data Releases.
- 8- Calvo, Guillermo A, Alejandro Izquierdo and Rudy Loo-Kung, 2013, "Optimal Holdings of International Reserves: Self-Insurance against Sudden Stop," Monetaria (CEMLA), Vol. 1, No. 1. Also NBER Working Paper 18219, July 2012.
- 9- -----, 2012, "Optimal Holdings of International Reserves - With Special Reference to Balance-Sheet Effects and Sudden Stop" New Policy Paper, Columbia University, July 2012.
- 10- Cavalcanti, M. &Vonbun, C., 2007, "Calculating optimal international reserves: a cautionary note on opportunity costs", In: BRAZILIAN MEETING OF ECONOMETRICS, 29, Recife, PE, Dec.
- 11- Central Bank of Egypt, "External Position of the Egyptian Economy", various issues.
- 12- Chakravarty, SuvojitLahiri, 2009, "The optimal level of international reserves: the case of India", journal of social and management sciences, National Institute of Bank Management, Vol. 38, 81-98.
- 13- Crispolti, Valerio and George Tsibouris, 2012, "International Reserves in Low Income Countries: Have They Served as Buffers?", IMF, WP/12/7.
- 14- Dabla-Norris, Era, Jun Il Kim, and Kazuko Shirono, 2011. "Optimal Precautionary Reserves for Low-Income Countries: A Cost-Benefit Analysis" IMF, Working Paper No. 11/249.
- 15- Davradakis, Manolis, 2013, "A foreign exchange crisis looms in Egypt" AXA Investment Managers , Research & Investment Strategy, April.
- 16- Diwantari, Hardina, 2010, "The Motives for International Reserves Holding in Indonesia" Research Paper, Institute of Social Studies, Indonesia.
- 17- Drummond, Paulo FlavioNacif, Mrema, Aristide, Roudet, Stéphane, and Saito, Mika, 2009, "Foreign Exchange Reserve Adequacy in East African Community Countries" IMF, African Departmental Paper No. 09/01.
- 18- EKN'S Policy, EKN, 2013, "COUNTRY RISK ANALYSIS EGYPT", The Swedish Export Credits Guarantee Board.
- 19- Elhiraika Adam and LeonceNdikumana, 2007, "Reserves Accumulation in African Countries; Sources, Motivations, and Effects", Economics Department Working Paper Series, University of Massachusetts Amherst, W.P No, 2007-12.
- 20- El-Refaie, Faika, 2001, "The Coordination of Monetary Policy and Fiscal Policies in Egypt". in eds., Cardoso and Galal, Monetary Policy and Exchange Rate Regimes: Options for the Middle East. Cairo: The Egyptian Centre for Economic Studies.
- 21- Ersoy, Imre, 2011, "RESERVE HOARDING IN EMES: THE CASE OF TURKEY", Journal of Applied Economic Sciences, 3(17), 231-232.

- 22- European Commission, 2013, "Implementation of the European Neighborhood Policy in Egypt Progress in 2012 and recommendations for action" Joint Staff Working document, SWD.
- 23- FAO, 2013, "Global information and early warning system on food and agriculture" FAO GIEWS Country Brief on Egypt.
- 24- Federal Reserve Bank of New York, "Foreign Portfolio Holdings of U.S. Securities", Department of the Treasury, April.
- 25- Floerkemeier, Holger and Mariusz A. Sumlinski, 2008, "International Reserve Trends in the South Caucasus and Central Asia Region", WP/08/41.
- 26- Genberg, Hans, 2012, "International Reserves: IMF Concerns and Country Perspectives", IEO-IMF.
- 27- Global Economic Prospects, 2013. "Assuring growth over the medium term" Volume 6, January 2013, World Bank.
- 28- Global finance, 2013, "International Reserves of Countries Worldwide" IMF.
- 29- Global Investment House, 2009, "Egypt Economic & Strategic Outlook- Growth Challenges", Global Research" Central Bank of Kuwait.
- 30- Gonçalves, Fernando, 2007, "The Optimal Level of Foreign Reserves in Financially Dollarized Economies: The Case of Uruguay," IMF Working Paper WP/07/265.
- 31- Halime, Farah, 2013, "Egypt, the IMF and European Economic Assistance" European Council on Foreign Relations, ECFR 76.
- 32- Heng, Dyna and Corbett, Jenny, 2011, "What Drives Some Countries to Hoard Foreign Reserves?" ERIA Research Project Report, No. 2010-28, 1173-174.
- 33- Hsing, Yu, 2007, "Analysis of Exchange Rate Fluctuations in Egypt: Application of Uncovered Interest Rate Parity", Scientific Journal of Administrative Development, Vol. 5.
- 34- IMF, 2013, "Revised Guidelines for Foreign Exchange Reserve Management", February 1, 2013.
- 35- International Monetary Fund, IMF, 2009, Country Report, Arab Republic of Egypt. No. 09/25.
- 36- Iyer, Deepa., 2010, "Building the Capacity to Regulate: Central Bank Reform in Egypt, 2003-2009 " Innovations for Successful Societies, Princeton University.
- 37- Jeanne, Olivier, 2007, "International Reserves in Emerging Market Countries: Too Much of a Good Thing?", Brookings Papers on Economic Activity, 38(1), 1-55.
- 38- Jeanne, Olivier and Romain Rancière, 2011, "The Optimal Level of International Reserves For Emerging Market Countries: a New Formula and Some Applications", The Economic Journal Volume 121, Issue 555, pages 905-930, September.
- 39- Kandil, Magda, 2012, "PRIORITIES FOR MONETARY POLICY: THE SCOPE FOR INFLATION TARGETING" ECES- PVP 28-May.
- 40- -----, 2012, "Prospects in Depth: The Egyptian Economy after the revolution: Managing Creative Destruction", GLOBAL TRANSITIONS PROSPERITY STUDIES", THE 2012 LEGATUM PROSPERITY INDEX RANKING: EGYPT 106/142.
- 41- M. Čeh and I. Krznar, 2008, "Optimal Foreign Reserves: The Case of Croatia" Financial Theory and Practice 32 (4) 421-460.
- 42- M. Taylor, 2010, "Financial Stability, the Trilemma, and International Reserves," American Economic Journal: Macroeconomics 2: 57-94.
- 43- Magnusson Bernard, K., 2011, "International Reserve Adequacy in Central America," IMF Working Paper 11/144.
- 44- Marta Ruiz-Arranz& Milan Zavadjil, 2008. "Are Emerging Asia's Reserves Really Too High?," IMF Working Papers 08/192.
- 45- Mc-Farlan, Lavern , 2010, "Exchange Market Pressure, Currency Crises and Monetary Policy: Evidence from Jamaica", Research and Economic Programming Division, Bank of Jamaica, Working Paper, September.
- 46- Moody's Agency, Moody's Investors report, Global Credit Research - 24 Jul 2013.
- 47- Moody's Investors Service, Global Credit Research - 21 Mar 2013.
- 48- -----, Global Credit Research, 24 July 2013.

- 49- Morahan, Aileen and Christian Mulder, 2013, "Survey of Reserves Managers: Lessons from the Crisis", IMF WP/13/99.
- 50- Nikola Kovač, 2013, " Egypt's Economic Crisis: Still Waiting on the IMF" CIVIL-MILITARY FUSION CENTRE MEDITERRANEAN BASIN TEAM PRESENTS IN FOCUS.
- 51- ONDD, 2013, "Country Risk Assessment", Risky Monthly Review, March.
- 52- Oputa , Newman C. and Toyin S., 2010, "External Reserves Accumulation and the Estimation of the Adequacy Level for Nigeria", Central Bank of Nigeria Economic and Financial Review Volume 48/3 September.
- 53- Osuji, Casmir Chinaemerem et al., 2012, "Analysis of Effect of External Reserves Management on Macroeconomic Stability of Nigeria", Int.J.Buss.Mgt.Eco.Res., Vol 3(6), 2012, 646-654.
- 54- Pihlman, Jukka, and Han van der Hooft, 2010, "Procyclicality in Central Bank Reserve Management: Evidence from the Crisis," IMF Working Paper 10/ 150.
- 55- Ranciere, R. and O. Jeanne, 2006, "The optimal level of international reserves for emerging market countries: Formulas and applications," IMF Working Papers 06/229.
- 56- Rebecca M. Nelson, 2013, "Egypt and the IMF: Overview and Issues for Congress", CRS Report for Congress. April.
- 57- Rodríguez, Carlos Segura, Funk, 2012, "Estimation of Optimal International Reserves for Costa Rica: A Micro-Founded Approach", Research Document No. 01-2012, Central Bank of Costa Rica.
- 58- Selim, Hoda, 2009, "HAS EGYPT'S MONETARY POLICY CHANGED AFTER THE FLOAT?" ERF 16th Annual Conference, November 7-9.
- 59- -----, 2012, "Reserve adequacy and the demand for international reserves in Egypt" Fihère francophone d'Economie et de Sciences Politiques – Université du Caire FESP, Working Paper.
- 60- STANDARD And & Poor's, 2013, "RATINGS DIRECT", Sovereign Rating And Country T&C, Assessment Histories, JANUARY 4, 2013.
- 61- -----, 2013, "RATINGS DIRECT, JULY 16, 2013.
- 62- Stanley Watt & Donal Mc Gettigan & Saade Chami, 2007. "Jordan's International Reserve Position: Justifiably Strong," Working Papers 07/103.
- 63- Sula, Ozan, 2008, "Demand for International Reserves: A Quantile Regression Approach" MPRA paper 11680.
- 64- Vujanovic, P., 2011, "Understanding the Recent Surge in the Accumulation of International Reserves", OECD, Economics Department Working Papers, No. 866.
- 65- Williamson, John and Mohsin S. Khan, 2011, "Debt Relief for Egypt?," Policy Briefs PB11-17, Peterson Institute for International Economics.
- 66- Yongzhong, Wang, & Duncan Freeman, 2013, "The International Financial Crisis and China's Foreign Exchange Reserve Management" Asia Paper, Vol. 7, Issue 2.

البنك المركزي المصري، ٢٠١٢، نشرة المعهد المصرفي المصري، العدد ٢٠، يناير.

وكالة موديز، ٢٠١٢، «آفاق وتوقعات النظام المصرفي المصري»، تقرير اقتصادي، ١٠

مايو.

مدى إمكانية تطبيق استهداف
التضخم كإطار رسمي للسياسة
النقدية في مصر

مدى إمكانية تطبيق استهداف التضخم كإطار رسمي للسياسة النقدية

في مصر (*)

The possibility of applying Inflation targeting as a formal framework for monetary policy in Egypt

١ - مقدمة البحث:

خلال الآونة الأخيرة، أصبح انتهاز سياسة استهداف التضخم-Inflation (Targeting)، كإطار جديد للسياسة النقدية - والتي يشار إليها في الأدبيات المختصة بالـ IT - بمثابة الاستراتيجية الأكثر انتشاراً وقبولاً بين عدد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وفي هذا السياق، يُعرف استهداف التضخم على أنه "قاعدة مثلى بمقتضاها تقوم البنوك المركزية بوضع نقطة رقمية *point target*، أو نطاق *target range* مستهدف لمعدل التضخم المطلوب تحقيقه، واستهداف الإبقاء على ذلك المعدل خلال أفق زمني معين *target horizon*، وإرساء (*anchoring*) التوقعات المستقبلية للأفراد بشأن التضخم، تجاه ذلك المعدل المستهدف. وقد بلغ عدد الدول التي تطبق رسمياً سياسة استهداف التضخم حتى نهاية عام ٢٠١٣، نحو ٣١ دولة، من بينهم ٢٣ دولة نامية وصاعدة^(١).

ويُعدّ الدافع الأساسي لبداية تطبيق تلك الاستراتيجية هو عدم قدرة المتغيرات النقدية الكمية أو السعرية - كالمجامع النقدية أو سعر الصرف - على إرساء التوقعات التضخمية نحو اتجاه منخفض، ولا سيما مع الانفتاح العالمي المالي والتجاري، والتطورات التي شهدتها ساحة الأدوات المالية والمصرفية، والتي عملت على تشابك وتعقد ديناميكية العلاقات الحقيقية والنقدية. والجدير بالذكر أن سر نجاح استراتيجية الـ IT هو أن تطبيقها

(*) هذا البحث منشور في مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الواحد والخمسون، العدد الثاني، يوليو ٢٠١٤.

(١) تعتبر نيوزيلندا أول دولة تبنت رسمياً استهداف التضخم في ديسمبر ١٩٨٩، تليها كندا، المملكة المتحدة، أستراليا والسويد وفنلندا. وتعتبر شيلي (١٩٩١) أولى الدول الصاعدة التي طبقت استهداف التضخم، تلاها نحو ٢٢ دولة نامية أخرى. أما أرمينيا ٢٠٠٩، ألبانيا ٢٠٠٩، مولدوفا ٢٠١٠، وجورجيا ٢٠١٠ آخر الدول المنضمة لمتدى الدول المطبقة لاستهداف التضخم. علاوة على ذلك، فإن عددا من البنوك المركزية في الدول المتقدمة (البنك المركزي الأوروبي، البنك الفيدرالي، وبنك اليابان، البنك المركزي السويسري) تطبق عديد من عناصر استهداف التضخم. انظر: Hammond, G, 2012, p;4.

مرهون باستيفاء مجموعة من الشروط المسبقة *preconditions* أو المتطلبات *prerequisites* (الاقتصادية والمؤسسية والفنية)، من أهمها استقلالية البنك المركزي، الانضباط المالي، وجود قطاع مصرفي ومالي صلب، تحقيق درجة عالية من الشفافية والمساءلة، تبنى نظام مرن لسعر الصرف^(١). ومن هذا المنطلق، وفي ضوء الانتشار السريع لسياسة استهداف التضخم، وعدم تخلي أي من الدول المطبقة عن تلك السياسة بعد تطبيقها رسمياً، فإن تساؤلاً هاماً يطرح نفسه، وهو «كيف استطاعت الدول الصاعدة والنامية منخفضة الدخل في ظل ما كانت-أو مازالت- تعانيه من قيود مؤسسية واقتصادية أن تطبق استهداف التضخم رسمياً؟». بمعنى هل بإمكان الدول المرشحة للانضمام لتطبيق تلك السياسة دون استيفاء كل الشروط والمتطلبات السابقة؟^(٢).

وتُعد مصر واحدة من الدول المرشحة لتطبيق استهداف التضخم، خاصةً وأن البنك المركزي أعلن منذ عام ٢٠٠٥ «أنه يسعى لتطبيق استهداف التضخم كإطار رسمي للسياسة النقدية بمجرد استيفاء الشروط اللازمة. ومنذ ذلك التاريخ تعتبر مصر في مرحلة انتقالية لحين استكمال الخطوات اللازمة للتطبيق الرسمي للـ *IT*^(٣). والجدير بالذكر، أنه بنهاية عام ٢٠١٣، لم يُعلن البنك المركزي تاريخاً محدداً لانتهاء المرحلة الانتقالية، ولم يقم بالإعلان الصريح -أو الضمني- عن رقم أو نطاق مستهدف للتضخم، بل ولم يوضح بصورة رسمية ما حققه خلال تلك المرحلة، وما لم يحققه، وهل ومتى هو مستعد للتطبيق الرسمي لاستهداف التضخم^(٤). في هذا السياق، فإن قدراً من عدم الوضوح يحيط بمدى

(1) Roger, S, 2009, pp; 24-25.

(٢) ثلاثة دول فقط، فنلندا، أسبانيا وسلوفاكيا، تخلت تماماً منذ عدة سنوات عن استهداف التضخم، وذلك بسبب انضمامها لليورو. وربما يحدث تغيير في عدد الدول التي تستهدف التضخم في السنوات

القليلة المقبلة، بسبب انضمامها إلى منطقة اليورو. أنظر: Jahan, Sarwat, 2012, p;2.

(٣) بيان السياسة النقدية للبنك المركزي، التقرير السنوي للبنك المركزي ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

(٤) في مسح أجراه صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٦ أوضح أنه من بين ٨٨ دولة عضو في الصندوق -بعد استبعاد الدول المطبقة للـ *IT*، أكثر من نصف الدول أعربت عن رغبتها في الانتقال إلى الاستهداف الصريح للتضخم. علاوة على ذلك، ما يقرب من ثلاثة أرباع هذه الدول كانت تتوقع التحول إلى الاستهداف الكامل للتضخم بحلول عام ٢٠١٠. وأشار المسح أن ما حققته مصر من إصلاحات <=

استعداد مصر للتطبيق الفعلي للتضخم، ولا سيما في ظل تصاعد اختلافات سعر الصرف، وتصاعد العجز المالي للموازنة العامة، وتباطؤ النمو خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة. ومن هنا يأتي موضوع البحث، وهو تقييم مدى استعداد مصر للتطبيق الرسمي لاستهداف التضخم، وما هي الآليات الممكنة للتطبيق والتي تضمن تحقيق درجة عالية من استقرار الأسعار دون أن يكون ذلك على حساب الاستقرار الاقتصادي الحقيقي.

١- إشكالية وأهمية البحث:

تزايد إشكالية وأهمية الورقة البحثية الحالية من أنه في ضوء ما يعانيه الاقتصاد المصري من تصاعد لمعدلات التضخم، - بصورة شبه مستمرة -، ومع تفاقم الاختلالات الاقتصادية - من عجز مالي، وانخفاض قيمة العملة المحلية - منذ مطلع ٢٠١١، فما لا شك فيه أن قيام البنك المركزي بإنهاء المرحلة الانتقالية صوب التطبيق الرسمي للـ IT قد يصبح أمراً غير مؤكد، حيث قد يستهدف البنك المركزي ضبط الاختلالات المالية والنقدية وتقلبات سعر الصرف على حساب ضبط الاتجاهات التضخمية، وهو الأمر الذي يشكك من قدرة السلطة النقدية على استهداف التضخم^(١).

في هذا السياق الإشكالية التي يثيرها البحث، هي هل يتم تأجيل تلك الخطوة، والاستمرار في الاستهداف غير المباشر للتضخم؟ هل يتم التخلي عن تلك الاستراتيجية لصالح أهداف أخرى كاستقرار النمو؟ هل الحل هو التطبيق الفوري للاستراتيجية واعتبارها خطوة هامة في طريق الإصلاح المؤسسي؟^(٢) ولأنه ربما تقوم مصر مستقبلاً

= مالية ومؤسسية واقتصادية يؤهلها للتطبيق الرسمي للاستراتيجية مع بداية عام ٢٠١٠. أنظر N. Batini, P. Breuer, K. Kochhar, & S. Roger, 2006, p.8.

(١) تسبب الانخفاض في قيمة العملة المحلية، والاختناقات المحلية للاقتصاد المصري منذ عام ٢٠١١، مع الارتفاع العالمي لأسعار السلع الغذائية والنفط في تزايد الضغوط التضخمية منذ النصف الأول من عام ٢٠١١. وعلى هذا النحو أخذت فعالية السياسة النقدية تشتت بين التضخم المرتفع، تدهور قيمة العملة المحلية، وتراجع النمو الاقتصادي.. Emam, 2012, p.15.

(٢) لا زالت مصر حتى الآن تطبق استراتيجية استهداف معدل نمو المعروض النقدي كمتغير وسيط للتحكم في الضغوط التضخمية مع توجيه الأدوات التشغيلية النقدية والكمية تجاه ضبط نمو السيولة المحلية.. Awad, 2010, P.71.

بتطبيق استهداف التضخم، فهنا تتبلور أهمية الورقة البحثية الحالية، ولا سيما من خلال الاسترشاد بتجارب بعض الدول النامية التي استطاعت تطبيق استهداف التضخم في ظل ما كانت تعانيه من تحديات واختلالات اقتصادية واسعة النطاق. ومن ثم يمكن لدولة نامية مثل مصر أن تستفيد من تلك التجارب في تطبيق استهداف التضخم. وإذا كان هناك عدد من المعوقات التي تحول دون التطبيق الرسمي، فما هي السياسات التي تجعل مصر ملائمة للتطبيق. ومن هنا تأتي أهمية تقييم مدى استعداد مصر لتطبيق استهداف التضخم رسمياً، وكيفية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا الإطار.

٢-١ تساؤلات البحث:

استناداً إلى القضايا التي تطرحها الورقة البحثية الحالية، بشأن إمكانية تطبيق مصر رسمياً لاستهداف التضخم، يطرح البحث عدداً من التساؤلات يسعى للإجابة عليها من خلال أساليب التحليل المختلفة:

- ١- هل مصر مؤهلة للتطبيق الرسمي لاستهداف التضخم؟ ما الذي حققته مصر من شروط؟، وما الذي لم تحققه؟، وهل بها حققته هي ملائمة للتطبيق؟
- ٢- هل تطبيق مصر لاستهداف التضخم ممكناً؟ هل سينجح البنك المركزي باستخدام أدواته النقدية في إرساء التوقعات التضخمية؟ هل مسار التضخم في مصر قابل للخضوع تحت سيطرة البنك المركزي؟ وقابل للاستهداف؟
- ٣- في حالة إمكانية وضرورة التطبيق الرسمي، ما هي الصورة الأكثر ملاءمة للتطبيق؟ بما يتلاءم مع ما حققته مصر من شروط ومتطلبات؟ ومع ما تواجه من تحديات؟
- ٤- إذا كان من الصعب تطبيق سياسة الاستهداف الرسمي للتضخم في المرحلة الحالية، فما هي التحديات والعوائق؟ وكيف يمكن علاجها للإسراع بالتطبيق الرسمي؟

٣-١ أهداف البحث:

في ضوء التساؤلات السابقة تهدف الورقة البحثية الحالية إلى:

- استعراض أهم متطلبات وشروط التطبيق الرسمي لاستهداف التضخم.
- عرض بعض التجارب السابقة للدول النامية والصاعدة، فيما يتعلق بتطبيق استراتيجية استهداف التضخم.
- تقييم أداء مصر خلال المرحلة الانتقالية، ومدى استيفائها للشروط والمتطلبات.
- استخلاص أهم المضامين والدروس المستفادة من التجارب السابقة لتقييم قدرة مصر على التطبيق الرسمي.
- تقييم قدرة البنك المركزي على إرساء التوقعات التضخمية من خلال تحليل أهم مصادر تلك التوقعات.
- توضيح أهم الخيارات المتاحة لمصر بشأن مدى إمكانية التطبيق الناجح والملائم لاستهداف التضخم.

٤-١ منهجية وأساليب البحث:

- تستند الورقة البحثية الحالية إلى المنهج الاستقرائي، حيث يتم عرض لبعض التجارب السابقة، وتقييم الوضع الحالي لمصر من حيث المتطلبات الاقتصادية والمؤسسية والتشغيلية وذلك لاستقراء بعض الحقائق بشأن واقع مصر للتطبيق الرسمي. كما تستند الورقة البحثية إلى استخدام الأسلوب الوصفي (متضمناً التحليل والقياس)، حيث يتم وصف استراتيجية استهداف التضخم وأبعادها ومتطلبات نجاحها من خلال تحليل تجارب بعض الدول النامية والصاعدة في استهداف التضخم، واستخلاص مضامين تفسيرية لمصر. كما سيتم تحليل وضع مصر من حيث استيفاء المتطلبات الأساسية. فضلاً عن استخدام الأسلوب القياسي، لقياس مدى كفاءة آليات السياسة النقدية في استهداف التضخم، وقياس وتحليل مصادر التضخم في مصر للتعرف على كفاءة البنك المركزي في إرساء التوقعات التضخمية.

٥-١ خطة البحث:

تنقسم الورقة البحثية الحالية إلى سبعة أجزاء: وقد سبق عرض الجزء الأول، والذي يتضمن مقدمة البحث، (إشكالية وأهداف وتساؤلات ومنهجية البحث). الجزء

الثاني: الإطار النظري لاستهداف التضخم: متضمناً خصائص ومفاهيم استهداف التضخم، وأهم الشروط والمتطلبات اللازمة. أما الجزء الثالث، فيتم فيه عرض لأهم تجارب الدول النامية والصاعدة المتهجة لاستهداف التضخم. ويتناول الجزء الرابع، تحليل لأداء مصر في استيفاء متطلبات التطبيق الرسمي لاستهداف التضخم، من خلال الاستناد إلى بعض الحقائق الجوهرية والمؤشرات الرقمية وأساليب القياس. أما الجزء الخامس، فيتم في إطاره استخلاص بعض الدروس المستتجة من التجارب السابقة، والتي يمكن لمصر أن تستفيد منها. أما الجزء السادس، فيتطرق إلى أهم مضامين السياسة بشأن إمكانية تطبيق استهداف التضخم والخيارات المتاحة. والجزء السابع، فيتم تخصيصه للملخص البحث وعرض لأهم النتائج والتوصيات.

١- الإطار النظري لاستهداف التضخم (الخصائص والمفاهيم والمتطلبات):

تم تدشين استهداف التضخم كإطار - وليس كقاعدة ثابتة - للسياسة النقدية منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وكان ذلك رد فعل لفشل عديد من الدول في استهداف متغيرات اسمية أو كمية كمتغيرات وسيطة لتحقيق الاستقرار السعري. ثم أخذ تطبيق تلك الاستراتيجية في التنامي بين الدول المتقدمة والنامية. في هذا السياق، تتمتع استراتيجية استهداف التضخم بكثير من الخصائص التي تميزها عن الاستراتيجيات الأخرى البديلة - والتي تمكنها من إرساء (*anchoring*) التوقعات التضخمية^(١).

٢- مفهوم وخصائص استهداف التضخم:

تتضمن استراتيجية الـ *IT* عدداً من العناصر الجوهرية التي تجعلها الأكثر تفضيلاً في حقل استراتيجيات السياسة النقدية، أهمها: الالتزام المعلن والرسمي من قبل البنك المركزي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، بل والإعلان رسمياً بأن

(١) يطلق على تلك الاستراتيجية في كثير من الأحيان استهداف التوقعات التضخمية، باعتبار أنها تنطوي على هدف وسيط وهو إرساء التوقعات التضخمية كمرتكز اسمي للاستراتيجية. ويتحقق ذلك من خلال توفير نقطة اتصال (هدف رقمي)، وتحريك السلوكيات الاقتصادية من مستوى غير مرغوب للتضخم إلى المستوى المنخفض المعلن. أنظر: Martinez, 2008, p; 87.

تبنى أهداف أخرى سوف يتعارض مع ذلك الهدف الرئيسى، الإعلان الرسمى لمعدل أو نطاق رقمى مستهدف للتضخم خلال أفق زمنى معين سنة أو ثلاث سنوات قادمة على الأكثر. علاوة على ما سبق يُعد الشفافية والمساءلة هما السبيلان لتنفيذ الاستراتيجية بما يضمن مصداقية البنك المركزى. ويتبلور استهداف التضخم حول انتهاج البنك المركزى لمنظومة شاملة للمعلومات بشأن السلوك المتوقع للمتغيرات الحقيقية والنقدية التى تشكل مسار التوقعات المستقبلية للتضخم.^(١) فى هذا السياق يعتبر استهداف التضخم رسالة علنية بأن البنك المركزى مهمته هي الالتزام بجعل التضخم عند مستوى محدد مسبقاً^(٢).

تشير العناصر السابقة إلى أن تطبيق استهداف التضخم - يجب أن يتم فى ضوء توافر عدد من الشروط والمتطلبات الاقتصادية والمؤسسية والتشغيلية والتى بدورها تعزز من مصداقية البنك المركزى فى التنفيذ. وعلى الرغم من الجدل بين الاقتصاديين بشأن مدى ضرورة استيفاء تلك المتطلبات، فإن هناك اتفاق على أنه بدون توافر بعض من تلك المتطلبات فإنه من الصعب توقع النجاح فى تطبيق الاستهداف المباشر للتضخم. ومما لا شك فيه أن تزايد عدد الدول الآخذة بتلك الاستراتيجية، ولاسيما الدول النامية ومنخفضة الدخل، جعل دراسة تلك الشروط، وأولوياتها فى الاستيفاء من أكثر الموضوعات جدلاً فى مجال الأدبيات المتعلقة باستهداف التضخم للدول المرشحة^(٣).

٢-٢ المتطلبات (preconditions) المسبقة لاستهداف التضخم:

بغض النظر عن الترتيب النسبى لأهمية تلك المتطلبات، فقد اتفقت معظم الدراسات المعنية باستهداف التضخم بأنها تتمثل فى - سبعة شروط أساسية - على الدول المرشحة للانضمام أخذها فى الاعتبار:

(١) تم فى إطار الورقة البحثية الحالية الرجوع للمصادر التالية فى هذا الشأن:

Amato, and Gerlach, (2002). Fraga, and Minella, (2003). Jonas and Mishkin (2003), Roger, and Stone, (2005)

(2) Pétursson, 2004, p; 58.

(3) Freedman, C. and Ötör-Robe, I., p;5.

٢-٢-١ استقلالية البنك المركزي Central Bank Independence

يُعدّ المطلب الأكثر أهمية، بل والجوهري لبدء التفكير في تطبيق سياسة استهداف التضخم. وتنطوي استقلالية البنك المركزي على عديد من العناصر: (١) استقلالية الأهداف (*goal independence*) بمعنى أن يعلن البنك المركزي رسمياً ومن خلال نص قانوني بأن هدفه المبدئي هو استقرار الأسعار (سواء يحدد الهدف بمفرده أو بالتشاور مع الحكومة). (٢) استقلالية الأدوات، أو الاستقلال الوظيفي (*Instrument independence*). بمعنى أن يكون لدى البنك المركزي مطلق الحرية في وضع واستخدام أدواته النقدية بالطريقة التي تمكنه من بلوغ المعدل المستهدف للتضخم بعيداً عن أي ضغوط سياسية، و(٣) عدم تقيد البنك المركزي بتمويل عجز الموازنة العامة من خلال تقديم التمويل مباشرة للحكومة، أو وجود نص قانوني يمنع البنك المركزي من تمويل العجز الحكومي^(١). وكلما نجح البنك المركزي في تحقيق استقلاليته، كلما زادت مصداقيته على إرساء التوقعات التضخمية نحو الهدف المعلن، ومن ثم كلما زاد اهتمامه بوضع آليات تجعله خاضعاً للمساءلة والالتزام بتحقيق الهدف^(٢).

٢-٢-٢ الانضباط المالي Fiscal discipline:

يعتبر ذلك الشرط أكثر ارتباطاً باستقلالية البنك المركزي. فوجود عجز مالي مرتفع، مع التزام البنك المركزي بتمويل العجز - إما من خلال الإقراض المباشر للحكومة، أو التزام البنك المركزي بشراء حصة من السندات الحكومية الموجهة لتمويل العجز -، يعني فقدان البنك المركزي للاستقلال الوظيفي والمالي، حيث ستتقيد حرية

(1) See; Batini, & Laxton, 2006, pp; 33-34. Roger, 2009, p;8.

(٢) معظم البنوك المركزية على الأقل تتمتع بحكم القانون *de Jure* باستقلالية الأهداف في وقت تطبيق استهداف التضخم. ومع ذلك، بعضها عانى من نقص في جوانب أخرى للاستقلالية التي تم = النص عليها قانونياً. وهو ما يعني أن الاستقلال القانوني لا يعني الاستقلال الفعلي *De Facto*. في هذا السياق فإن الاستقلال الوظيفي - وليس مجرد استقلال الأهداف - هو معيار الاستقلال الفعلي للبنك المركزي، ويدونه من الصعب تطبيق استهداف التضخم. أنظر: Alpanda, and Honig, 2009, P; 1369.

البنك المركزي في توجيه أدواته النقدية تجاه المعدل المستهدف للتضخم. كما أن ارتفاع أعباء الدين الحكومي قد يجعل البنك المركزي رافضاً لرفع سعر الفائدة -لخفض التضخم- خشية من ارتفاع أعباء الدين العام، وهو ما يُعد أيضاً إنقاصاً للاستقلال الوظيفي للبنك المركزي^(١).

٢-٢-٣ نظام مالي صلب: (Sound Financial System)

وجود نظام مالي سليم، (قطاع مصرفي صلب، وسوق مالي نشط ومتطور) يعتبر شرط ضروري لضمان فعالية التأثير الذي تمارسه أدوات السياسة النقدية على هدف الحد من التضخم - سواء من خلال سعر الفائدة أو من خلال قنوات أخرى كحجم الائتمان، وأسعار الأصول المالية. ومن جهة أخرى وجود قطاع مالي ضعيف وهش قد يكون -حجرة عثرة أمام تطبيق استهداف التضخم. حيث يجد البنك المركزي نفسه متردداً في رفع سعر الفائدة على المدى القصير خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى التأثير سلباً على ربحية القطاع المصرفي وحدوث انهيارات مالية، ولا سيما في حالة القطاع المصرفي المكبل بالتنظيمات الحكومية وسيطرة الائتمان الحكومي^(٢).

٢-٢-٤ عدم استهداف متغير آخر (الالتزام بتعويم سعر الصرف) Floating exchange Rate system

إن استهداف متغير آخر، بجانب استهداف التضخم يعد انتقاصاً لأحد متطلبات تنفيذ الـ *IT*، وهو المصادقية. حيث سيتشكك الجمهور في أن البنك المركزي - في حالة تعارض الأهداف - سيعطي الأولوية لتحقيق هدف التضخم. على هذا النحو، فإن تطبيق سياسة استهداف للتضخم تتطلب البعد عن الاستهداف الصريح لأي متغيرات أخرى (سعر الصرف / كمية النقود) إلا بصورة محدودة، ضمنية ووقتيّة. ففيما يتعلق بسعر الصرف، فقد كانت أهم دوافع انتقال الدول الصاعدة إلى تطبيق استهداف التضخم خلال التسعينيات من القرن الماضي هو أنه في ظل التحركات غير المقيدة لرأس المال، أصبح ربط

(1) Khan, 2003, p; 9.

(2) Lajnaf, p; 2.

سعر الصرف غير ممكن. علاوة على أن استهداف التضخم في ظل الاستهداف الصريح أو الضمني لسعر الصرف قد يجعل سعر الفائدة اللازم لبلوغ التضخم المستهدف يتعارض مع ذلك اللازم للحفاظ على سعر الصرف مستقراً. في هذا السياق فإن الدول المطبقة لـ *ITL*، أو حتى المرشحة اختارت انتهاج نظام سعر الصرف المعلوم. ولكن في ظل ما قد ينتج عن تعويم سعر الصرف من الإخلال بالتضخم المستهدف، فإن كثير من الدول التي تطبق سعر الصرف المعلوم تتدخل بين حين وآخر لضبط تقلبات سعر الصرف^(١). أما فيما يتعلق باستهداف معدل نمو المعروض النقدي فهو أمر من الصعب تحقيقه جنباً إلى جنب مع استهداف التضخم، حيث تعاني معظم الدول النامية والصاعدة من ضعف العلاقة بين المجامع النقدية والأسعار بسبب ضعف قناة سعر الفائدة أو الائتمان المصرفي في نقل موقف السياسة النقدية. في هذا الصدد فإنه بمجرد الإعلان الرسمي والصريح لـ *ITL* يجب التخلي عن استهداف السيولة النقدية، وإلا سوف تنحرف التوقعات التضخمية عن حيز سيطرة البنك المركزي^(٢).

٢-٥ متطلبات مؤسسية:

إن ضمان مصداقية البنك المركزي في تطبيق استهداف التضخم، وعدم الإخفاق في بلوغ المعدل المستهدف يقتضى توافر شرطين تتحقق بهما مصداقية البنك المركزي: الأول، هو الشفافية *Transparency*: بمعنى أن يسعى البنك المركزي إلى دعم عملية الاتصال المفتوح والمستمر مع الجمهور من خلال نشر وإتاحة البيانات ذات الصلة بالاستراتيجية (إعلان صريح ورسمي عن معدل أو نطاق رقمي مستهدف للتضخم خلال أفق زمني

(١) حاولت بعض الدول الجمع بين استهداف التضخم مع سعر الصرف الزاحف خلال الفترة الانتقالية. (شيلي وإسرائيل وبولندا، والمجر)، إلا أن الصراع بين تحقيق هدف التضخم وسعر الصرف المستهدف تفاقم، وأسفر عن توسيع نطاق هامش سعر الصرف، ومن ثم التخلي عنه كليةً بنهاية المرحلة الانتقالية. Mishkin, and Miguel, 2000, pp; 20-23

(٢) الجدير بالذكر أن استهداف النقود يكون كفاء فقط في الحالات التي يمكن للنقود أن توفر إشارات واضحة حول نوايا السلطات النقدية مسبقاً، بما يساعد على التأثير في توقعات التضخم. أنظر Kadioglu, et al., 2000, p;8-9,

معين)، النشر الفوري واللحظي لقرارات السياسة النقدية، وبناء نماذج متطورة للتنبؤ والتحليل للتضخم الحالي والمتوقع^(١). أما الثاني فهو المحاسبة والمسئولية *Accountability*، حيث يجب أن يتمتع البنك المركزي بدرجة عالية من الاستقلالية، بحيث يصبح مسئولاً عن تنفيذ مهامه بشأن استهداف التضخم. وفي حالة عدم تلبية الهدف يجب الإبلاغ والالتزام بتصحيح الانحرافات، وتحقيق الهدف. ويجب على البنك المركزي أن يحدد بوضوح الوحدات المسؤولة أمام الحكومة عن تحقيق هدف التضخم. ويجب أن تكون المسئولية مصحوبة بإبلاغ قرارات السياسة النقدية بوضوح وشفافية للجميع^(٢).

٢-٢-٦ متطلبات تشغيلية وفنية: *Technical and Operation Requirements*

لفهم ديناميكية العلاقة القائمة والمتوقعة بين أدوات السياسة النقدية والتضخم، يجب أن يسعى البنك المركزي لتطوير واستخدام تقنيات ونماذج متقدمة لجمع وتحليل البيانات والتعرف على متغيرات السياسة النقدية، وتصميم نماذج متطورة للتنبؤ بمسار التضخم وحركة المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

كما يجب على البنك المركزي تصميم واستخدام مؤشر للتضخم *core inflation* يمكن الوثوق به والاعتماد عليه في تقدير التضخم المستهدف. ومن الأفضل اختيار مؤشر يحقق ما يلي: يكون أكثر تمثيلاً لتطورات القوة الشرائية للنقد، مثل *(CPI)*، وأكثر استخداماً من جانب المستهلكين، وأن يكون المؤشر قابل للخضوع بسهولة لتحكم البنك المركزي. بمعنى بناء مؤشر - يستبعد بقدر الإمكان-، المصادر التضخمية الناجمة عن عوامل خارج

(١) في بعض الأحيان يشار إلى الشفافية بالإفصاح (*Disclosure*) على أساس أن كلاهما يعني أنه يتعين على البنك المركزي التواصل بوضوح وبشكل متكرر مع الحكومة والأسواق والجمهور.

انظر: Chortareas, Stasavage and G. Sterne, 2002, pp; 141-155.

(٢) في بعض الدول، يتم فرض المساءلة في نص القانون التشريعي للبنك المركزي (مثل نيوزيلندا)، وفي بعض الدول يكون تقديم التقرير إلزامي، وفي دول أخرى إبلاغ الجهات التشريعية عن السياسة النقدية قرارات طوعية. في جميع الأحوال الخوف من فقدان المصداقية هو الذي يدفع البنك المركزي لإخضاع نفسه للمساءلة. Siklos., and I. Ábel, 2003, pp, 9-11.

سيطرة البنك المركزي^(١). ومن جهة أخرى، فبمجرد إعلان البنك المركزي نيته في انتهاج استهداف التضخم - حتى وإن لم يبدأ في التطبيق الرسمي -، فيجب عليه: (١) تحديد الأفق الزمني لتطبيق المعدل المستهدف، (٢) تحديد الرقم أو النطاق الكمي لمعدل التضخم المستهدف بما يتناسب مع التضخم الفعلي^(٢).

٢-٢-٧ وجود علاقة مستقرة وقابلة للتنبؤ بين التضخم وأدوات السياسة النقدية.

يُعد ذلك الشرط بمثابة المرآة العاكسة لتوافر المتطلبات الأخرى سالفة الذكر. حيث أن أهمية هذا الشرط سوف تدفع بدورها السلطات والمؤسسات المسؤولة إلى إجراء إصلاحات مستمرة لتسهيل من عمل السياسة النقدية، وسيجد البنك المركزي نفسه مجبراً على تطوير آليات التوقع - لجعل السياسة النقدية أكثر فهماً وكفاءة في التأثير^(٣).

في ضوء العرض السابق والذي يؤكد على ضرورة توافر متطلبات جوهرية لتطبيق استهداف التضخم، فهل مصر وهي في طريقها الانتقال استطاعت استيفاء تلك المتطلبات أو بعضها؟ وهل ما حققته يعتبر كافياً للتطبيق الرسمي للـ *IT*؟ هل يمكن لمصر - في إطار

(١) تتعارض وجهات النظر بشأن استخدام مؤشر التضخم المستهدف. حيث يعد مؤشر التضخم الأساسي الأكثر قدرة في تمكين البنوك المركزية من توجيه السياسة الاقتصادية للمعدل المستهدف. يستبعد هذا المؤشر السلع والبنود العرضة للتقلب ولصددمات العرض وصددمات الأسعار الدولية، ومن ثم يكون أكثر استجابة لتغيرات سعر الفائدة. ومع ذلك تفضل معظم البنوك المركزية استخدام الرقم القياسي للأسعار *CPI* حيث أنه يعكس التكاليف الحقيقية للمعيشة، كما أنه أكثر فهماً واستيعاباً من جانب الجمهور، علاوة على أنه يعكس التطورات الفعلية للتضخم، حتى وإن كانت خارج سيطرة البنك المركزي. Pétursson, 2004, p; 70.

(٢) جميع البنوك المركزية في ظل استهداف التضخم تحدد التضخم المستهدف في إطار أحدي من الفئات التالية: استهداف نقطة رقمية، استهداف نقطة مع فاصل زمني، أو استهداف نطاقاً. ومن بين التفسيرات التي تقدمها البنوك المركزية فيما يتعلق بوجود نطاق أو أفق زمني أطول (١) ليعكس التضخم المستهدف احتمالية الانحرافات أعلى وأسفل المستهدف، (٢) للاعتراف بتقلب أسعار بعض البنود المكونة للرقم القياسي للأسعار، (٣) لتوفير بعض المرونة في إدارة السياسة النقدية، (٤) السماح لانحرافات التضخم بما لا يخل بالهدف لمواجهة الصدمات المؤقتة من أجل تجنب التغيرات المتكررة في أسعار الفائدة. أنظر: Jane & Teresa, 2009, p; 1.

(3) Boughrara, Adel., 2007, PP; 58-60.

الوضع الراهن - البدء بانتهاج النمط الخفيف لاستهداف التضخم، أم أنها مؤهلة لتطبيق النمط كامل الأركان لاستهداف التضخم^(١).

في هذا السياق ينبغي تقييم مدى استعداد مصر للتطبيق الرسمي لاستهداف التضخم من خلال استعراض بعض التجارب السابقة في هذا الإطار، ومن ثم، تحليل أداء مصر فيما يتعلق باستيفاء شروط ومتطلبات التطبيق، وفي نهاية الأمر، يتم استخلاص أهم الدروس المستفادة لمصر. ويتم ذلك في إطار تحليل، من خلال تحليل أداء مصر في بعض المؤشرات ذات الصلة بمتطلبات التطبيق، ومقارنتها بما حققته بعض التجارب الأخرى، وفي إطار قياسي، من خلال قياس مدى كفاءة السياسة النقدية لمصر في ضبط واستهداف تضخم منخفض.

٢- تجارب دولية سابقة لاستهداف التضخم

تم تطبيق استراتيجية استهداف التضخم رسمياً في نحو ٢٣ دولة صاعدة ونامية حتى نهاية عام ٢٠١٣، ومع اختلاف دوافع تلك الدول في تبني تلك الاستراتيجية، وتفاوتها في الأداء الاقتصادي وقت التطبيق الرسمي، فإن ما تشترك فيه هذه الدول هو أنها

(١) في سياق استيفاء المتطلبات السابقة، تُصنف الأدبيات المختصة استهداف التضخم إلى ثلاثة نسخ، التضخم كامل الأركان (Full Fledged Inflation Targeting (FFIT وفي إطاره تتمتع الدول بدرجة عالية أو متوسطة من المصدقية، والالتزام بالتطبيق الفعلي لآليات الشفافية والنشر والاتصال المفتوح، وتخضع البنوك المركزية في تلك الدول لدرجة جيدة من المحاسبة. وتتمتع الدول المطبقة لتلك النسخة بنجاحها في قطع شوط كبير في تحقيق الانضباط والتعميق المالي. الاستهداف الانتقائي للتضخم (Eclectic Inflation Targeting (EIT، تتمتع الدول المنتهجة له بدرجة واضحة من المصدقية في تحقيق المعدل المستهدف للتضخم دون تحقيق الشفافية الكاملة. لكن مع إرساء آليات جيدة للمحاسبة. ويُطلق أحياناً على هذا النوع الاستهداف المرن للتضخم Flexible inflation targeting حيث يُسمح للسياسة النقدية بأن تكون أكثر مرونة لمعالجة الصدمات الحقيقية المشوهة للتضخم والنمو ولا سيما على المدى القصير. الاستهداف الخفيف للتضخم (Lite inflation targeting (LIT الدول المطبقة له لا تتمتع بنوكها المركزية بقدر عالٍ من المصدقية، لم تقطع شوط كبير في الإصلاحات المالية، ولا زالت في مرحلة تحسين آليات الشفافية والمحاسبة والنمذجة، وفي مرحلة البناء المستمر والاستكمال لشروط التطبيق الكامل. أنظر: Mark, and Carare 2006, P; 1300.

نجحت، وإن كان بدرجات متفاوتة في استيفاء أكبر قدر من المتطلبات قبل التطبيق الرسمي. وهو ما يجعلها بلا شك مجالاً خصباً للدول النامية المرشحة - ومنها مصر - لاستخلاص مجموعة من المضامين المستفادة لها في المرحلة الانتقالية للتطبيق^(١).

٣-١ تجربة شيلي:

أعلنت شيلي رسمياً عام ١٩٩٠ بأنها سوف تطبق استراتيجية استهداف التضخم بعد أن فشلت سياسة سعر الصرف الثابت بأن تكون مرتكز للسياسة النقدية، خلال تلك الفترة. حيث واجهت شيلي معدلات مرتفعة للتضخم وصلت إلى نحو ٢٥٪ عام ١٩٩٠. وظلت في مرحلة انتقالية خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨، حيث تم التطبيق الرسمي والصريح للـ IT منذ عام ١٩٩٩. وخلال تلك المرحلة انتهجت شيلي كثير من الإصلاحات التدريجية لإنجاح سياسة استهداف التضخم. حيث بدأت في تطبيق نظام سعر الصرف المرن تدريجياً، تنشيط عمليات السوق المفتوح واستخدام سعر الفائدة بين البنوك كمتغيرات تشغيلية، وتخفيض العجز المالي من خلال خطة جادة ومتدرجة للإصلاح المالي والضريبي. بل ونجحت في تحقيق فائضاً مالياً خلال المرحلة الانتقالية (بلغ نحو ١٪)^(٢).

فمنذ أن أعلن البنك المركزي رسمياً استقلالته عام ١٩٩٠ وهو مستمر في بناء قواعد الشفافية والإفصاح. وقد نجح البنك المركزي في تحقيق معدلات نزولية للتضخم. كما أعلن البنك المركزي بمتتهى الشفافية بأنه يلجأ إلى تهدئة تقلبات سعر الصرف من خلال التدخل غير الرسمي وذلك لفترات محددة. ومنذ عام ١٩٩٦ تحول البنك المركزي من

(١) يبلغ عدد الدول المرشحة للانضمام إلى قائمة الدول المستهدفة للتضخم نحو ٢٢ دولة، -من بينها مصر- أعلنوا استقرار الأسعار هدف رئيسي للسياسة النقدية ولكن دون الإعلان الرسمي للتطبيق. وتختلف الدول في مدى تدرجها في التنفيذ الرسمي حسب درجة الاتساق والمصادقية التي اكتسبها البنك المركزي خلال المرحلة الانتقالية في أنه سيجعل هدف التضخم هو صاحب الأولوية الأولى. في هذا السياق تعد نيجيريا، باكستان، سيريلانكا وكازاخستان من أكثر الدول القريبة للتطبيق الرسمي، حيث إنها تطبق بالفعل استقرار الأسعار كهدف ضمنى مع استهداف رقم محدد خلال تلك المرحلة الانتقالية... Alexandr, Sarwat, and Edward, 2011, p;3.

(2) Céspedes, and Soto, 2006, pp; 3-8.

استهداف نطاق (٢٪-٤٪)، إلى استهداف نقطة رقمية مع هامش سماح. ومنذ عام ٢٠٠٧ اتسع هامش السماح إلى (٣±٪) خلال أفق زمني ٢٤ شهر. ويقوم البنك المركزي بتقديم تقرير عن التضخم الفعلي كل أربعة شهور، مع النشر الفوري لقرارات السياسة النقدية كل ثلاث أسابيع. كما نجح البنك المركزي لدولة شيلي في تعديل استخدامه للرقم القياسي للأسعار (CPI) بحيث يتضمن السلع الأكثر إمكانية لإخضاعها تحت تحكم البنك المركزي. كما نجحت شيلي خلال المرحلة الانتقالية في تأسيس مؤسسات قوية في مجال الحصافة المالية^(١).

٢-٢ تجربة البرازيل:

في مواجهة الأزمات المالية في آسيا خلال النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، وفشل المرتكزات الإسمية القائمة في تخفيض التضخم، أعلن البنك المركزي في مارس ١٩٩٩ تخليه كليةً عن نظام سعر الصرف الثابت، أو الزاحف، وأعلن التطبيق الفوري لاستهداف التضخم في ظل تعويم سعر الصرف. وفي يونيو ١٩٩٩ تم التطبيق الرسمي واستهداف معدلاً للتضخم يبلغ ٨٪ مع هامش سماح ٢±٪ والالتزام بالإعلان الرسمي. لعدل المستهدف قبلها بعامين. ورغم تعرض الاقتصاد البرازيلي لعدد من الصدمات المحلية والعالمية، والإخفاق في بلوغ المعدل المستهدف خلال (٢٠٠١ - ٢٠٠٤)، فقد تصرف البنك المركزي على نحو استباقي *pre-emptively* بهدف التقليل من الآثار التضخمية المحتملة للصدمات المختلفة، وعلى رأسها انخفاض سعر الصرف وزيادة الأسعار وأزمة الطاقة. وهنا تدخل البنك المركزي من خلال عمليات بيع وشراء العملة الأجنبية. ومنذ عام ٢٠٠٦ تم انتهاز نظام سعر الصرف المرن، والتدخل فقط في أوقات

(١) تعد شيلي نموذجاً للتحويل التدريجي للـ ITI منذ عام ١٩٩٠، حيث بدأ البنك المركزي استهداف نطاق رقمي للتضخم في متوسط أفق زمني ٧,٥ شهور بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٦، ثم التحول إلى استهداف نقطة كل ٢٤ شهر. ومن الالتزام الراسخ لاستهداف رقم فردي للتضخم، إلى استهداف معدلات تضخم ماثلة لما في الدول الصناعية، ومن سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف الزاحف إلى تعويم الحر. أنظر: Valdés, 2007, pp: 5-9.

تأثير تقلبات سعر الصرف على التضخم المستهدف. ومنذ نهاية ٢٠٠٣ أصبح البنك المركزي يستهدف تضخم ٣,٧٥٪ مع هامش سماح ± 2 ، وبأفق زمني مدته سنة^(١).

أهم ما يميز تجربة البرازيل أن عملية الانتقال السريع والفوري لاستهداف التضخم كانت مدعومة بأربع ركائز أساسية: (١) إصلاح جذري للمالية العامة للدولة، والتحول من الفائض المبدئي ٠,٠١٪ للناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨، إلى ٣,٢٣٪ في عام ١٩٩٩، وإلى ٣,٥١٪ في عام ٢٠٠٠ مع استمرار التحسن لسنوات تالية، (٢) نظام سعر الصرف الموعوم، (٣) تطوير القطاع المصرفي وأسواق السندات والوساطة المالية، (٤) وضع البنك المركزي منهجية لتقدير مصادر التضخم، والتي تم استخدامها في تسيير السياسة النقدية. وبالرغم من ذلك، لا زالت التحديات الرئيسية التي تواجه البرازيل حتى الوقت الراهن: غياب استقلال البنك المركزي في الإطار القانوني مما يمثل عقبة أمام تحقيق مستويات أعلى من المصداقية. ولا زالت قضية هامش التسامح ± 2 ٪، والأفق الزمني الذي تم تخفيضه إلى عام من الأمور التي تناقش حالياً، حيث من المقترح توسيعها لاستيعاب الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد. ولكن مع مرور الوقت أخذ البنك المركزي للبرازيل في بناء مصداقيته من خلال إرساء آليات المسائلة والشفافية. حيث يخضع البنك المركزي في البرازيل لدرجة عالية من المساءلة، ويلتزم بتقديم تقارير، وتفسيرات حول أدائه. كما يلتزم البنك المركزي منذ التطبيق بالنشر الفوري لقرارات السياسة النقدية^(٢).

٣-٣ تجربة المكسيك:

جاء الأزمة المالية والمصرفية الشديدة التي تعرضت لها المكسيك منذ ١٩٩٤،

(1) Sec; Tombini, and S. Lago, 2006, pp; 1-6. Bevilaqua, and Eduardo, 2004, pp; 98-104.

(2) يعتبر البعض التجربة البرازيلية مثلاً يحتذى به في التحول الفوري للـ IT حيث لم تتخذ البرازيل خطوات للإصلاح المصرفي والمؤسسي، - حتى لم يكن هناك صياغة لقانون لاستقلالية البنك المركزي قبل عام ١٩٩٩. ويرى البعض أن ذلك التحول السريع هو سبب إخفاقها أكثر من مرة في بلوغ المعدل المستهدف ولا سيما عند تعرض التضخم لصدمات شديدة. ولكن ما نجحت البرازيل في تحقيقه هو البناء التدريجي للمصداقية والمحاسبة، وممارسة ذلك وإثباته للجميع. أنظر: Bevilaqua, and Minella, 2007, pp; 4-8.

فقد أعلنت انتقالها من نظام سعر الصرف الثابت إلى معدل نمو المعروض النقدي كمرتكز اسمي لتحقيق استقرار للأسعار، وأعلنت استهداف معدلاً للتضخم يبلغ ٤.٢٪ عام ١٩٩٥، حيث إن معدل التضخم وقتها كان ٥.٢٪، والنزول بالمعدل المستهدف إلى ١.٥٪ عام ١٩٩٥، ومنذ ذلك التاريخ أعلن البنك المركزي رسمياً استهدافه للتضخم. ومنذ عام ٢٠٠١ حدد البنك المركزي استهداف نقطة رقمية ٦.٥٪ عام ٢٠٠١، ٤.٥٪ عام ٢٠٠٢، ومنذ عام ٢٠٠٣ بدأ استهداف معدلاً للتضخم ٣٪ مع هامش سماح $\pm 1\%$. ونجحت المكسيك أكثر من مرة في تحقيق ذلك الهدف^(١). أهم ما يميز تجربة المكسيك أنه بمجرد حدوث الأزمة عام ١٩٩٤، والدخول في المرحلة الانتقالية لاستهداف التضخم (١٩٩٥-٢٠٠١) نفذت السلطة النقدية سلسلة من البرامج لحماية القطاع المصرفي، وتعزيز الأداء المالي والإشرافي، وانتهاج برنامج متنسق لإصلاح للاقتصاد الكلي فوراً بعد الأزمة في ظل التزام وتعهد السلطة المالية بالإصلاح المالي والضريبي. وقد التزمت المكسيك منذ عام ١٩٩٥ بتعويم سعر الصرف كجزء من سياسة إصلاح الاقتصاد الكلي، وتدخل السلطة النقدية بشفافية وبهدف حماية التضخم المستهدف، وليس للدفاع عن سعر معين للصرف. كما نجحت السلطات في تحقيق الاستقلال الوظيفي للبنك المركزي. ومنذ المرحلة الانتقالية يقوم البنك المركزي بالنشر الفوري لقرارات السياسة النقدية كل أسبوعين بعد اتخاذ القرارات. والجدير بالذكر أنه لا زال البنك المركزي يواصل عمله في مجال الإفصاح والمساءلة وانتهاج آليات لعزل تقلبات سعر الصرف عن فقدان المصداقية في بلوغ معدل التضخم المستهدف^(٢).

(1) See; Ramos and Torres, 2005, pp; 3-19. Capistrán, and Ramos-Francia, 2006, pp; 3-6.

(٢) تشير الشواهد إلى زيادة تقلب سعر الصرف في المكسيك - شأنها شأن باقي دول أمريكا اللاتينية- بعد تطبيق استهداف التضخم، ومع ذلك قللت من درجة التدخلات في سوق الصرف الأجنبي، ويكون هذا التدخل غير مباشر من خلال عمليات الانترينك. بينما أصبحت استجابة السياسة النقدية لصدمات التضخم أقوى وأكثر ثباتاً بعد (IT)، مما يشير إلى أن Fear of Inflation أكثر من Fear of Floating. أنظر: Reginaldo, 2009, pp; 207-208.

٣-٤ تجربة كوريا الجنوبية :

حتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي كان البنك المركزي لكوريا الجنوبية يستند إلى المجاميع النقدية كمتغير وسيط لتحقيق الاستقرار السعري، ومع تداعيات الأزمة المالية الآسيوية في كوريا عام ١٩٩٨ من جهة، وتطور أسواق المال العالمية والانفتاح المالي العالمي الذي أدخل العلاقة بين النقود والأسعار من جهة أخرى، أعلن البنك المركزي عام ١٩٩٨ تعديل نصه القانوني ليتضمن الاستقلال السياسي والمؤسسي. وتم الإعلان عن استهداف التضخم كهدف رسمي للسياسة النقدية، واعتبار المرحلة ١٩٩٨-٢٠٠١ بمثابة مرحلة انتقالية للتطبيق. كما تم الإعلان عن استهداف معدل ٣٪ للتضخم، وهامش سماح $\pm 1\%$. وخلال المرحلة الانتقالية ظل البنك المركزي يستخدم معدل نمو السيولة الإجمالية كمتغير تشغيل. ثم بعد التطبيق الرسمي الاستناد إلى سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة كمتغير تشغيل. ويحدد البنك المركزي الرقم المستهدف للتضخم - كل ثلاث سنوات. ونجح البنك المركزي لكوريا الجنوبية في تصميم الرقم القياسي الأساسي *core Inflation*، وتعديل الرقم القياسي للأسعار ليكون أكثر ملاءمة مع التوقعات التضخمية. وقد نجحت كوريا الجنوبية خلال المرحلة الانتقالية في تعميق الإصلاحات المالية والمصرفية وإرساء آليات النشر والشفافية وتصميم نماذج متطورة للتنبؤ. واستطاعت كوريا الجنوبية في نهاية المرحلة الانتقالية الانتهاء من بناء نظام مرن تماماً لسعر الصرف، وتنشيط عمليات السوق المفتوح وأسواق السندات الخاصة والحكومية. والجدير بالذكر، ما زالت كوريا الجنوبية تواجه تحدياً في مجال استكمال متطلبات المحاسبة واستكمال الاستقلال السياسي والمؤسسي للبنك المركزي، حيث لم يعلن البنك المركزي استقرار الأسعار كهدف وحيد للسياسة النقدية إلا بعد التطبيق الرسمي، وما زال هناك بعض الهيمنة السياسية على قرارات البنك المركزي^(١).

٣-٥ تجربة إندونيسيا :

منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي وفي مواجهة الانفتاح المالي العالمي،

(1) See; Sanchez, Marcelo, 2012, pp; 14-19. Kim, S., Park, Y., 2006, pp; 140-143.

والإصلاحات المالية التي شهدتها إندونيسيا جراء الأزمة المالية الآسيوية فقد ضعف تأثير النقود على الأسعار، كما أخذت قيمة العملة في التقلب بسبب المضاربات الدولية مع هروب رؤوس الأموال للخارج. هنا تخلى البنك المركزي عن استهداف سعر الصرف، بينما ظل مستهدفاً السيولة الإجمالية كإجراء مؤقت لامتصاص السيولة الفائضة بالبنك المركزي، مع تنشيط دور سعر الفائدة كمتغير وسيط. ومع فشل القاعدة النقدية في إرساء التوقعات التضخمية أعلن البنك المركزي عام ١٩٩٩ تعديل قانونه ليتضمن أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية هو «استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار قيمة العملة المحلية». وظل البنك المركزي في مرحلة انتقالية حتى عام ٢٠٠٥، والذي تم فيه إعلان التطبيق الرسمي لاستهداف التضخم والتخلي كليةً عن استهداف القاعدة النقدية. وعندئذ تم الإعلان عن استهداف معدلاً للتضخم ٦٪ عام ٢٠٠٥، ثم ٥٪ عام ٢٠٠٧ ومنذ ٢٠١٠ تم تعديل الاستهداف إلى ٤,٥٪ مع تطبيق هامش سماح $\pm 1\%$ ^(١).

واجهت إندونيسيا خلال المرحلة الانتقالية كثير من التحديات بشأن الإصلاح المالي والمصرفي، وتصادد العجز المالي. حيث لم تنتهي من تحقيق إنجازات ملموسة في مجال الإصلاح المالي والمصرفي مع نهاية المرحلة الانتقالية مقارنةً بدول شرق آسيا الأخرى (كوريا وتايلاند) التي طبقت الاستهداف الرسمي للتضخم. ومع ذلك استطاع البنك المركزي تحقيق إنجازات ملموسة في مجال تحسين الإفصاح والشفافية والنمذجة. حيث يلتزم البنك المركزي بتقديم تقرير عن أدائه وخطته بشأن استهداف التضخم كل فترة منتظمة، كما نجح البنك المركزي في تنشيط وتفعيل دور سعر الفائدة قصير الأجل وزيادة حجم الائتمان المصرفي الموجه للاستثمارات الخاصة. وتعد إندونيسيا نموذجاً للدول التي تستهدف التضخم (الأسلوب الخفيف والمرن)، ولا زال تحولها إلى الاستهداف كامل الأركان مرهوناً بتخفيض العجز المالي وتفعيل دور أسواق المال ^(٢).

(١) في مواجهة التحديات الاقتصادية أعلن البنك المركزي لإندونيسيا استهداف معدلاً يتناسب مع تلك الظروف، حيث تم استهداف ٦٪ منذ عام ٢٠١١. أنظر: Harmanta, and Jati Waluyo, 2011, pp: 288-290.

(2) Hartadi, 2007, pp; 1-5.

٣-٦ تجربة الفلبين:

أعلن البنك المركزي عام ١٩٩٥ استهداف التضخم بدلاً من استهداف القاعدة النقدية، وكجزء من خطة إعادة هيكلة النظام المالي والمصرفي في الفلبين. وخلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠١ أخذ البنك المركزي في انتهاج خطوات الإصلاح التدريجي واستهدفه ضمناً المعدل تضخم يتراوح بين ٧-٩٪ سنوياً. وأعلن بدء التطبيق الرسمي عام ٢٠٠٢ مع استهداف معدلاً يبلغ ٣,٥٪ وهامش سماح $\pm 1\%$. وقد عانت الفلبين خلال المرحلة الانتقالية من مشكلات عديدة (عجز مالي مرتفع وصل ٥٪ عام ٢٠٠١ ودين حكومي تعدت نسبته للناتج الإجمالي ٩٠٪ عام ٢٠٠٠، ومشكلة ديون متعثرة). كما لم يعلن البنك المركزي عن استقلالته إلا منذ عام ١٩٩٩. ومع ذلك استطاع البنك المركزي للفلبين خلال المرحلة الانتقالية استيفاء بعض العناصر، حيث نجح في بناء نماذج قوية للتنبؤ، وإرساء آليات الإفصاح والشفافية (النشر الفوري والدوري لقرارات السياسة النقدية)، كما يقدم البنك المركز تقريراً دورياً عن أدائه للبرلمان. واستطاع البنك المركزي للفلبين انتهاج خطة متدرجة للإصلاح المصرفي نفذها خلال المرحلة الانتقالية، ولا سيما تعزيز قواعد الحوكمة والشفافية واستطاع البنك المركزي تطوير أسواق العملة الأجنبية خلال المرحلة الانتقالية واستمرار التطوير حتى بعد التطبيق الرسمي^(١). لا زالت الفلبين تواجه بعض التحديات التي أحياناً تعوق البنك المركزي على الاستهداف الكامل للتضخم (صددمات العرض، وسيطرة السلع الزراعية والأولية الأكثر عرضة للصددمات الدولية، ارتفاع حجم القروض المتعثرة). ومع ذلك بفضل ما حققه البنك المركزي من إصلاحات تدريجية خلال المرحلة الانتقالية نجح في التطبيق الانتقائي والمرن لاستهداف التضخم^(٢).

(1) Roberto & Delano, 2006, pp: 207-226.

(٢) منذ التطبيق الرسمي للـ IT، تتمثل معظم محاولات البنك المركزي للفلبين بمنع أن يؤدي فقدان التضخم المستهدف إلى تقليل مصداقية البنك المركزي لذا قام بتوصيف الظروف التي يتدخل فيها لمواجهة صدمات العرض على حساب التضخم، ويقوم بتقديم تفسيرات للحكومة، علاوة على استهداف قيمة مرتفعة للتضخم لتقليل معدل التغيير في سعر الفائدة لتصحيح الانحراف. <

٢-٧ تجربة جنوب إفريقيا:

حتى عام ١٩٩٤، كانت الاستراتيجية المتبعة للسياسة النقدية في جنوب أفريقيا تتمثل في استهداف المجاميع النقدية كمتغير وسيط. ومع التطورات المالية والمصرفية، والتعديلات الهيكلية المحلية التي انتهجتها جنوب أفريقيا في النصف الأول من التسعينيات من القرن الماضي أخذت النقود تفقد فاعليتها كمتغير وسيط لاستهداف التضخم، وعندئذ حاول البنك المركزي استخدام عدد من المتغيرات النقدية والسعرية في إرساء التوقعات التضخمية. وفي عام ١٩٩٨ أعلن البنك المركزي الاستهداف الضمني للتضخم بمعدل يتراوح من ١٪ إلى ٥٪ حتى عام ٢٠٠٠، مع الاستناد إلى معدل نمو السيولة الإجمالية كمتغير وسيط. ومع بداية عام ٢٠٠٠ أعلن البنك المركزي استهداف التضخم كهدف رسمي للسياسة النقدية، والتخلي عن أية استهدافات أخرى، واستهداف تضخم نطاقه يتراوح من ٣٪-٦٪. وخلال المرحلة الانتقالية (١٩٩٨-٢٠٠٠) حقق البنك المركزي كثير من الإصلاحات، أهمها الإصلاح المالي والمصرفي، وتطوير أسواق الصرف الأجنبي، والحد من ظاهرة الدولار التي كانت تمثل تهديداً كبيراً لاستهداف التضخم في جنوب أفريقيا، كما توقفت الحكومة عن محاولات ربط سعر الصرف^(١). تمكن البنك المركزي من تطوير الرقم القياسي للمستهلكين، والانهاء من النشر المنتظم للرقم القياسي الأساسي للتضخم. واستطاع البنك المركزي خلال المرحلة الانتقالية تطوير نماذج متطورة للتنبؤ. والجدير بالذكر أنه لم ينتهي البنك المركزي خلال المرحلة الانتقالية من التخلص كليةً من بعض الهيمنة المالية والسياسة على قرارات البنك المركزي. حيث تقوم الحكومة بوضع هدف التضخم بدايةً، ثم التشاور مع البنك المركزي. وحينما بدأت جنوب أفريقيا التطبيق الرسمي كانت لا تزال تعاني من مشاكل ضعف التواصل والشفافية، وعدم استكمال آليات المساءلة للبنك المركزي^(٢).

=ولا زال أهم تحدى يواجه البنك المركزي هو إدارة تقلبات سوق الصرف الأجنبي بما يهدد التضخم المستهدف. أنظر: Lim, 2008, pp; 271-285.

(1) See; Van, 2004, pp; 3-12., Kamal, 2010, pp; 23-28.

(2) التحدى الرئيسى الذى واجه جنوب إفريقيا خلال المرحلة الانتقالية هو استهداف التضخم دون=

٢-٨ تجربة غانا:

قام البنك المركزي بالتطبيق الرسمي لاستراتيجية استهداف التضخم في مايو ٢٠٠٧. حيث أعلنت غانا أنها في مرحلة انتقالية منذ عام ٢٠٠٢، وكان ذلك بسبب رغبة البنك المركزي في إعادة مصداقيته بشأن قدرته على إرساء التوقعات التضخمية بعد أن فشلت المجاميع النقدية في ذلك. استطاعت غانا خلال المرحلة الانتقالية ٢٠٠٢-٢٠٠٧ انتهاج سلسلة من الإصلاحات المالية والنقدية أهمها: الاستقلالية الوظيفية للبنك المركزي، حيث نص قانون البنك المركزي لعام ٢٠٠٢ بأن استقرار الأسعار هو الهدف الرئيسي والعام للسياسة النقدية، مع استمرار دعم السياسات المحققة للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي. ودخلت غانا المرحلة الانتقالية وهي تعاني من نظام مالي ومصرفي هش، وهيمنة مالية شديدة، ومعدلات مرتفعة التضخم. ولكنها استطاعت خلال المرحلة الانتقالية انتهاج إصلاحات لتقوية مؤسساتها المالية والنقدية والمصرفية، وتعزيز عمليات السوق المفتوح، كما توسع البنك المركزي لغانا في إدخال وتنشيط آلية الكوريدور لإدارة السيولة في إطار التضخم المستهدف. واستطاعت غانا خلال المرحلة الانتقالية بناء نماذج متطورة للتنبؤ وإرساء آليات الشفافية. ولكنها لم تنجح خلال تلك الفترة في إرساء قواعد للمساءلة. لا زالت مشكلة العجز المالي وتزايد الدين العام من أبرز التحديات التي ظلت قائمة في غانا حتى بعد التطبيق الرسمي للاستراتيجية عام ٢٠٠٧، ولا زالت تلك المشكلة متفاقمة^(١). استهدف البنك المركزي في البداية معدلاً للتضخم ٥٪ مع هامش سماح $\pm 2\%$ ، ثم قام البنك المركزي برفع المعدل المستهدف ليتناسب مع الصدمات المحلية والدولية التي

=فقد النمو، ودون السماح بتقلبات عنيفة لسعر الصرف. لذا قام البنك المركزي باستهداف متوسطاً لمعدل التضخم ٣-٥٪ (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، ومنذ ٢٠٠٦ حتى الآن ٣-٦٪ سنوياً. كما أعلن البنك المركزي أن استقرار سعر الصرف يمكن تحقيقه من خلال تهيئة الظروف الاقتصادية الأساسية المناسبة، واختيار منهج عدم التخلي عن مرونة السياسة النقدية. وتستخدم جنوب أفريقيا الهروب المشروط عن الاستهداف (escape clauses) فقط في حالة الانحرافات الناجمة عن الصدمات الاقتصادية، صدمات أسعار النفط، والتدابير التي تتخذها الحكومة للتأثير على الأسعار.

أنظر: Nabil, and et al, 2012, pp; 7-12.

(1) Sec; Heintz, and Ndikumana, 2010, pp; 25-35. Arto, Kovanen, 2011, pp; 4-11.

يتعرض لها الاستهداف. ومنذ ٢٠٠٩ يستهدف البنك المركزى معدلاً للتضخم يتراوح بين ٨٪ إلى ٩٪ وهامش سماح $\pm 1\%$ لإضفاء قدر من المصدقية والمرونة في انتهاج استهداف التضخم. على هذا النحو تعتبر تجربة غانا نموذجاً للاستهداف الخفيف والمرن، وتناسب الدول التى تعاني من اختلالات محلية ودولية^(١).

٣-٩ تجربة تركيا:

بعد سنوات عديدة من التضخم المرتفع (٦٨٪ عام ٢٠٠١)، وارتفاع معدلات الدولار، وتزايد أعباء الدين العام المحلي إلى نحو ٩١٪، أعلنت تركيا نيتها في استهداف التضخم وخاصةً أن ما شهدته تركيا عام ٢٠٠١ كان بمثابة أزمة مالية واقتصادية عنيفة. أمام هذا الوضع وجد البنك المركزى نفسه مجبراً على التخلي عن استراتيجية سعر الصرف الزاحف، وأعلن رسمياً عام ٢٠٠٢ التحول لاستهداف التضخم. وقد انتهجت تركيا خلال المرحلة الانتقالية (٢٠٠٢-٢٠٠٦) خمسة محاور إصلاحية: (١) تطوير النظام المالى والمصرفى وتقليص معدلات الدولار، (٢) التزمت الحكومة بمشاركة البنك المركزى في بلوغ المعدل المستهدف للتضخم من خلال تطبيقها لبرنامج جذرى للإصلاح المالى والضريبي، (٣) التدرج في تأسيس نظام سعر الصرف المرن من خلال بناء أسواق صرف متطورة وتفعيل الأدوات الحقيقية للتدخل في سوق الصرف، (٤) التدرج في بناء نهج قوية للتنبؤ بالتضخم، (٥) إخضاع البنك المركزى بصورة دورية لعمليات المساءلة وتقديم التفسيرات والحلول^(٢). وقد نجحت تركيا بنهاية المرحلة الانتقالية في تحسين كافة المؤشرات المالية حيث حققت انضباط مالى، ومعدلات منخفضة للدين العام، واختفاء لمشكلة الدولار. وبذلك تعتبر تركيا نموذجاً لدولة استطاعت أن ترسى شروط التطبيق الكامل لاستهداف التضخم خلال المرحلة الانتقالية مع تأكيد المصدقية والالتزام بمساندة البنك المركزى في تحقيق التضخم المستهدف. وقد استهدف البنك المركزى معدلاً للتضخم

(١) الأزمات العالمية الأخيرة وارتفاع الأسعار العالمية، مع عدم إرساء قاعدة جيدة من البيانات يجعل من الصعب أن تعكس قرارات السياسة النقدية في غانا كل التطورات في الجانب الحقيقى. Nabil Ben

Ltaifa, and et al, 2012, pp: 14-16

(2) Akyurek, & Yilmazkuday, 2011, pp: 343-355.

كل ثلاث سنوات ٤٪ للسنوات ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، و٢٠١٠. ومعدلاً ٥٪ للسنوات ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ مع تطبيق هامش سماح $\pm ٢\%$ ^(١).

٣- تقييم قدرة مصر على التطبيق الرسمي لاستهداف التضخم (إطار تحليلي)

استناداً إلى التجارب السابقة فبلا شك قد تتاح لمصر فرص لتطبيق استهداف التضخم كنهج رسمي للسياسة النقدية. في هذا الصدد، هل ما زالت مصر في ضربة ما حققته من خطوات خلال المرحلة الانتقالية، وفي ظل ما تواجهه من تحديات غير قادرة على التطبيق الرسمي للاستراتيجية؟ على هذا النحو، سيتم تحليل أداء مصر في المحاور التي تمثل المتطلبات اللازمة مقارنةً بوضعها قبل المرحلة الانتقالية، ومقارنة ذلك ببعض التجارب الدولية السابقة للتعرف على أين تقف مصر الآن من التطبيق الرسمي لاستهداف التضخم.

٤-١ تقييم أداء مصر في مجال استقلالية البنك المركزي:

وفقاً للقانون رقم (٨٨) لعام ٢٠٠٣ فإن البنك المركزي قد تم منحه استقلالية وظيفية وقانونية. حيث نص القانون على «عدم تبعية البنك المركزي للحكومة، وأن البنك المركزي بالتشاور مع الحكومة يقوم بوضع أهداف السياسة النقدية بما يحقق استقرار الأسعار، ويضمن سلامة القطاع المصرفي في سياق السياسة الاقتصادية للدولة»^(٢).

وفيما يتعلق بالاستقلالية الفعلية {استقلالية الأدوات والأهداف} فقد تضمنت اللائحة التنفيذية للبنك المركزي والتي تم إصدارها عام ٢٠٠٤ إنشاء مجلس تنسيق للبنك المركزي وصدر قراراته بنظام الأغلبية المطلقة. ومع تأسيس المجلس عام ٢٠٠٥ تم إنشاء لجنة السياسة النقدية التي من خلالها تُصدّر كافة القرارات المتعلقة بأهداف وأدوات

(١) في حالة الانحراف عن الهدف، فإن البنك المركزي ملزماً بشرح الأسباب، والتدابير الواجب اتخاذها للحكومة (المادة ٤٢ من قانون البنك المركزي لتركيا) مع نشر ذلك بصورة ربع سنوية. ويسمح البنك المركزي ببعض المرونة على تحمل التضخم للصدمات المؤقتة قصيرة الأجل، حيث أعلن البنك عدم الاستجابة للصدمات إلا إذا كان معدل التضخم المستهدف على المدى المتوسط في خطر. كما قام البنك المركزي برفع المعدل المستهدف إلى ٧,٥٪ لتقليل العبء على السياسة النقدية في رفع سعر الفائدة لخفض التضخم. أنظر: Nabil, and et al, 2012, p:9.

(2) Central Bank, Annual Report, 2004/2005.

السياسة النقدية. حيث أعلن البنك المركزي «مسؤوليته في تحقيق استقرار الأسعار (استكمال متطلبات استهداف التضخم وفقاً لبيان البنك المركزي ٢٠٠٥) من خلال حرية استخدام الأدوات، وفي ضوء القرارات التي تصدرها لجنة السياسة النقدية». وهو ما يعد استقلالاً وظيفياً للبنك المركزي، حيث لا يوجد نص يلزم الحكومة بوضع الأهداف أو التصديق على قرارات البنك المركزي، بينما يقتصر دورها على التشاور مع البنك المركزي^(١).

منذ إعلان البنك المركزي نيته عن استهداف التضخم عام ٢٠٠٥ وهو ينتهج بعض الخطوات لتعميق استقلاليته الوظيفية الفعلية، حيث تجتمع لجنة السياسة النقدية دورياً كل ستة ٦ أسابيع لاتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة سعر الفائدة قصير الأجل، وعقب كل اجتماع يتم إعلان ما توصلت إليه اللجنة من قرارات من خلال النشر الفعلي للتصريحات على موقع البنك المركزي. كما تضمن تعديل القانون للبنك المركزي (رقم ٩٣ لعام ٢٠٠٠) بعض البنود التي منحت البنك المركزي درجة أعلى من الاستقلالية في استخدام وتنفيذ الأدوات النقدية.

وفيما يتعلق بالاستقلال المالي، فقد تضمن قانون استقلالية البنك المركزي وتعديلاته (المادة ٣٩) بأن البنك المركزي ملتزم بتمويل العجز الموسمي للموازنة العامة في حدود ١٠٪ من متوسط الإيرادات للسنوات الثلاث الأخيرة للموازنة العامة للدولة. وقد يُشكل ذلك انتقاصاً من الاستقلالية الوظيفية للبنك المركزي «لأن مجرد وجود نص إلزامي يعنى عدم الحرية الكاملة للبنك المركزي في استخدام أدواته النقدية»، ولكن تحديد تلك النسبة ١٠٪ فقط، وارتباطها بالعجز الموسمي قد تعنى عدم هيمنة مالية. لذلك قد

(١) تتكون لجنة السياسة النقدية من تسعة أعضاء تتضمن، محافظ البنك المركزي ونائبي المحافظ، وستة أعضاء من مجلس إدارة البنك المركزي وهم ٤ أعضاء من ممثلي الوزارات المختلفة، وعضو يمثل هيئة سوق المال، وعضو يمثل بنك مصر. والجدير بالذكر أن وجود عدد كبير من ممثلي الحكومة في لجنة السياسة النقدية (ثلاثي الأعضاء) قد يعنى أن تشكيل تلك اللجنة وقراراتها يعكس التشاور والتنسيق بين البنك المركزي والحكومة في وضع الأهداف، ولكن مشاركة جميع الأعضاء في التصويت يجعل قرارات البنك المركزي بشأن السياسة النقدية متأثراً بشكل كبير بالتدخلات الحكومية. أنظر: Abd El

تعتبر مصر في وضع متوسط من حيث الاستقلال المالي للبنك المركزي، ولا سيما في ظل استبدال البنك المركزي آلية الإقراض المباشر للحكومة بآلية إصدار أذون الخزانة قصيرة الأجل منذ تسعينيات القرن الماضي، بمعنى عدم تقييد البنك المركزي بالإقراض المباشر للحكومة^(١).

في هذا الصدد يمكن الاستنتاج بأنه من الناحية القانونية - البنك المركزي يعد مستقلاً، ولكن من الناحية الوظيفية يتمتع البنك المركزي بدرجة متوسطة للاستقلالية الفعلية، حيث وجود بعض الهيمنة السياسية والمالية^(٢).

٤-٢ تقييم أداء مصر في مجال الانضباط المالي:

منذ عام ٢٠٠٤ شرّعت الحكومة المصرية في انتهاج عدة خطوات لضبط السياسة المالية للدولة بهدف خفض العجز المالي بمعدل ١٪ سنوياً ليصل إلى نحو ٣-٤٪ بنهاية السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥. وبالرغم من انخفاض العجز المالي في بعض السنوات التالية لعام ٢٠٠٤، إلا أنه أخذ في التزايد بعد ذلك. وقد ازداد الوضع سوءاً في ظل تداعيات وأحداث ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث تزايدت النفقات والأعباء الحكومية ولا سيما لتحقيق المطالب الفئوية، واستمرار زيادة النسبة المخصصة للنفقات الاجتماعية، مع ضعف نمو الإيرادات، في هذا السياق قفز عجز الموازنة العامة إلى نحو ١٠٪ في عام ٢٠١٢م^(٣). وفي ظل نقص السيولة المتاحة لدى القطاع المصرفي منذ عام ٢٠١١، لجأ البنك المركزي أكثر من مرة إلى رفع سعر الفائدة لتشجيع البنوك على الاكتتاب في أذون الخزانة الحكومية، وهو ما ينتج عنه: مزيد من العجز المالي. وفيما يتعلق بالدين الحكومي المحلي فقد تزايدت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي، من ٧٣٪ عام ٢٠١١/٢٠١٢ إلى نحو ٨١,٧٪

(1) Awad, 2008, pp; 255-256.

(٢) عدم وجود نص قانوني يحدد مسبقاً فترة بقاء المحافظ أربع سنوات كاملة، - بغض النظر عن أدائه، وعدم وجود نص قانوني يحدد أن البنك المركزي مسئولاً عن استهداف معدلاً/ نطاقاً رقمياً للتضخم قد يعنى عدم الاستقلالية القانونية الكاملة de jure للبنك المركزي المصري، ويشكك في مصداقية انتهاج استهداف التضخم. أنظر: Ghalwash., 2010, pp; 94-95.

(3) Rebecca, Jeremy, 2013, pp; 3-4.

بنهاية عام ٢٠١٢^١ ونحو ١٨٪ من الزيادة في صافي الدين الحكومي تأتي من الرصيد غير المسدد لأذون الخزانة والسندات الحكومية التي يتم الاكتتاب فيها من قبل القطاع المصرفي. ويزداد الوضع خطورة في ظل عدم وجود أسواق سندات متطورة لامتناسص أدوات الدين العام^(٢).

٤-٣ تقييم أداء مصرفي مجال صلابة النظام المالي :

تستند الدراسات المعنية باستهداف التضخم إلى قياس صلابة القطاع المالي بعدة مؤشرات: مؤشرات تعكس حجم وعمق الوساطة المالية المصرفية. مؤشرات تعكس كفاءة سوق المال (حجم الرسملة - معدل الدوران)، معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، مؤشرات الملاء المالية وسلامة القطاع المصرفي. وباستعراض وضع مصر، فقط شهد القطاع المصرفي والمالي تحسناً ملحوظاً ولاسيما منذ عام ٢٠٠٥، وذلك في إطار انتهاج البنك المركزي خطة إصلاح وتطوير القطاع المالي والمصرفي. حيث تضمنت المرحلة الأولى ٢٠٠٤-٢٠٠٨ تحسين كفاءة وسلامة القطاع المصرفي، وتعزيز دور الوساطة المالية، ومعالجة الديون المتعثرة. واستمرت المرحلة التالية للتطوير والتي بدأها البنك المركزي في عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١١، وقد ركزت على تطوير قواعد الحوكمة المصرفية، وإدارة المخاطر ورفع قدرة القطاع المصرفي على تطبيق مقررات بازل II^(٣). علاوة على ما سبق

(١) وفقاً لمؤشرات صندوق النقد الدولي، بلغت قيمة العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نحو ١١,٣٪ في نهاية عام ٢٠١٣، وصعد حجم الدين المحلي الحكومي إلى نحو ٨٥,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. IMF, 2013, Fiscal Monitor (Dec; 2013), Fiscal Adjustment in an Uncertain World

(٢) مدفوعات الفائدة في نهاية عام ٢٠١٢ تمثل نحو ٢٠٪ من النفقات الحكومية، وهذا التزايد مرجعه زيادة المعروض من سندات الدين الحكومي لتمويل العجز المتزايد في الموازنة العامة، فضلاً عن ذلك، فإن ارتفاع تكلفة الاقتراض هي استجابة لتخفيض درجة التصنيف السيادي لمصر: Emam, 2012, pp:19-24

(٣) يعتبر تطبيق مقررات بازل ٢ بالقطاع المصرفي المصري أحد المحاور الأساسية للمرحلة الثانية من برنامج الإصلاح المصرفي التي بدأها البنك المركزي في عام ٢٠٠٩ لتصبح جزءاً من الإطار الرقابي والاشرافي. وبازال II هي اتفاقية تم توقيعها في ٢٠٠٤ بين مجموعة من البنوك المركزية والسلطات الرقابية المصرفية الدولية لوضع معايير تتعلق بكفاءة رأس المال والمخاطر. تضمنت اتفاقية <=

انتهجت السلطة النقدية خطوات لتطوير السوق الثانوى وتنشيط سوق السندات واستهداف أدوات جديدة لإدارة السيولة، ولاسيما إدخال نظام الكوريدور، وتعزيز عمليات اتفاقات إعادة الشراء. ولا شك أن كل ذلك جاء في إطار تسهيل التحول الرسمى لتطبيق استهداف التضخم^(١). من جهة أخرى فقد تراجعت بعض مؤشرات الأداء المالى والمصرفى خلال السنوات الأخيرة، ولاسيما المؤشرات التى تتعلق بسوق المال. كما شهد القطاع المصرفى بعض الاضطرابات التى أثرت على حجم الديون المتعثرة، ودفعتها للارتفاع خلال الأعوام الثلاث الأخيرة^(٢). وفى ظل التحديات التى يشهدها القطاع المصرفى - يجد البنك المركزى نفسه متردداً فى التوفيق بين هدفى استهداف التضخم، وحماية النظام المالى فى هذا الصدد، اتجاهات سعر الفائدة المعززة لربحية القطاع المصرفى قد تتعارض مع تلك اللازمة لمجابهة التضخم^(٣).

٤-٤ أداء مصرفى إطار تطبيق نظام مرن لسعر الصرف

انتقلت مصر إلى تطبيق نظام تعويم سعر الصرف منذ عام ٢٠٠٣ بعد فترة من اتباع نظام سعر الصرف الثابت، ثم الزاحف خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣. واتسمت الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ باستقرار سعر الصرف. وتنسب حالة الاستقرار تلك إلى عدة أسباب، منها تدخل مصر أكثر من مرة لحماية أثر التعويم على الاحتياطيات الدولية من خلال عمليات

=بازل الثانية ثلاث دعائم أساسية، وهي: (١) طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر. (٢) ضمان وجود طريقة فعالة لعمليات المراجعة والمراقبة، (٣) نظام فاعل لانضباط السوق والسعي إلى استقراره. لمزيد من التفاصيل حول مراحل تطبيق بازل II فى مصر. أنظر: البنك المركزى المصرى، وحدة تطبيق مقررات بازل، أكتوبر ٢٠١٢.

(١) البنك المركزى المصرى، ٢٠١٣، تقرير عن إنجازات مجلس إدارة البنك المركزى المصرى.
(٢) ارتفاع قيمة ونسبة الديون المتعثرة، من ٣,٦٪ كنسبة لإجمالى القروض، إلى ١١,٢٪ فى نهاية ٢٠١١، ترجع ليس فقط لتباطؤ النمو فى ظل تداعيات أحداث يناير ٢٠١١، بل لزيادة حالات كشف ورصد الفساد، وتتبع وكشف الوضع المالى للمقترضين واحتمالات التحفظ أو الاستيلاء العام على أموال المقترضين من رجال الأعمال الفاسدين، وهو ما أدى إلى التوسع فى عمليات الإعلان عن حجم تلك الديون. أنظر: Nasr, 2012, pp: 22-28.

(3) Maher, 2012, p: 11.

التعقيم، وتدخلها منذ عام ٢٠٠٥ من خلال عمليات إعادة الشراء، حيث تم تدشين سوق التعامل فيما بين البنوك (الإنترنتك) للعملة الأجنبية منذ ديسمبر ٢٠٠٤. كما لم تخل الفترات الأخيرة من تدخل البنك المركزي في سوق الصرف، ففي ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، تدخل البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي من خلال عمليات الإنترنيتك، ومن خلال رفع سعر الفائدة لجذب التدفقات الرأسمالية. ومع عدم استقرار الأوضاع السياسية منذ ٢٠١١، قد تدخل البنك المركزي عدد من المرات لرفع سعر الفائدة خوفاً من بزوغ ظاهرة الدولار، وكذلك للحد من معدلات التضخم. وهو ما قد يجعل التوقعات التضخمية متقلبة بين الارتكاز نحو التضخم المستهدف أم الاسترشاد بالتحركات الفعلية والمتوقعة لسعر الصرف^(١).

٤-٥ تقييم أداء مصر من حيث استيفاء المتطلبات المؤسسية والتشغيلية.

يقوم البنك المركزي منذ إعلانه المرحلة الانتقالية وإنشاء لجنة السياسية النقدية بالإصدار المنتظم أو الدوري لكافة قرارات السياسة النقدية عقب كل اجتماع، الإصدار المنتظم والدوري لتقرير التضخم الفعلي، ويسعى البنك المركزي إلى إعداد تقرير عن التضخم المتوقع ونشره على الموقع الرسمي. استخدام نماذج قياسية متطورة لتحليل الآثار الانتقالية لسعر الفائدة ولسعر الصرف على الأسعار، استخدام نماذج الـ VAR ومنحنيات العائد للتنبؤ بالتضخم وقياس ديناميكية العلاقة بين سعر الفائدة والمتغيرات الاقتصادية الكلية. كما أن البنك المركزي في إطار العمل على تطوير نماذج شديدة التطور لتحليل التغيرات الهيكلية الربع سنوية للناتج والتضخم^(٢). كما نجح البنك المركزي منذ عام ٢٠٠٩ بإعداد مؤشر معدل التضخم الأساسي ليتم الاستناد إليه في توقع التضخم. وقد استُبعد من هذا الرقم (السلع المحددة أسعارها إدارياً، وتلك التي تتأثر أسعارها بالتقلبات الخارجية كالخضروات والفاكهة)^(٣). وفيما يتعلق بالمحاسبة والمساءلة،

(1) Selim, 2012, pp; 3-8.

(2) Al-Mashat, 2008, p; 17.

(٣) الجدير بالذكر أن البنك المركزي المصري قام في السنوات الأخيرة ببعض المحاولات لتقليل الوزن<

فمنذ عام ٢٠٠٥، ينتهج البنك المركزي المصري عديد من الآليات في هذا الشأن^(١).

٦-٤ تقييم مدى كفاءة انتقال آليات السياسة النقدية

كما سبق القول، انتهج البنك المركزي في السنوات الأخيرة - ولا سيما في إطار إعلانه بدء المرحلة الانتقالية لسياسة استهداف التضخم - عدة خطوات لإصلاح كفاءة السياسة النقدية، وتنشيط دور سعر الفائدة، إلا أنه مع وجود عديد من الاختناقات التي عانى منها الاقتصاد المحلي (اختلالات سوق الصرف الأجنبي، العجز المالي، تباطؤ النمو الاقتصادي - تراجع كفاءة سوق المال) خلال السنوات الأخيرة قد تصبح أدوات السياسة النقدية - ولا سيما سعر الفائدة - قليلة الفاعلية في تحقيق استقرار الأسعار، حيث قد تتعدد أولويات السياسة النقدية بين معادلة تشوهات سعر الصرف وتشوهات السوق المحلي والاختلالات المالية. ولتقييم كفاءة أدوات السياسة النقدية في التأثير على التضخم، سيتم اختبار العلاقة السببية بين بعض أدوات السياسة النقدية ومعدل التغير في الرقم القياسي للمستهلكين كمؤشر للتضخم. وفي هذا الصدد يتم صياغة متجه الانحدار الذاتي *VAR* والذي يتضمن المتغيرات التالية^(٢):

=النسبة لبعض البنود الأكثر تقلباً. حيث منذ عام ٢٠١٠ قام البنك المركزي بتخفيض الوزن الترجيحي للغذاء والمشروبات من ٤٣,٩٪ إلى ٣٩,٩٪ وتطبيقه على معدلات التضخم. وبالرغم من ذلك ما زال الرقم القياسي للأسعار *CPI* يسيطر عليه السلع الغذائية والمرحلية أو تلك المحددة إدارياً والسلع المدعمة. وهو ما يجعل مهمة البنك المركزي في إرساء التضخم حول المعدل المستهدف أمراً صعباً. أنظر: Kandil, 2011, p;4

(١) ليس بالضرورة توافر ذلك الشرط خلال المرحلة الانتقالية، حيث عند تطبيق مصر رسمياً لاستهداف التضخم يمكن للبنك المركزي محاكاة البدائل المتنوعة لآليات المحاسبة المعمول بها. في التجارب ذات الصلة: الإعلان الصريح للإعفاء المشروط، التحديد المسبق لخدمات العرض والنطاق المسموح بها بما لا يخل بالتضخم المستهدف، استخدام أسلوب النطاق الواسع أو التضخم المرتفع مع فترات سراح واسعة، تقديم تقرير دوري أو خطاب تفسيري للبرلمان. أنظر: Awad, 2009, pp; 75-76

(٢) استندت عديد من الدراسات المختصة بتقييم استراتيجية استهداف التضخم، إلى تطبيق اختبار السببية على نموذج *VAR* للمتغيرات الداخلة. وفيما يتعلق بالحالة المصرية، فقد تم انتهاج تلك المنهجية القياسية في دراستي: Awad, 2008, p;9. Ghalwash, 2010, pp; 96-97.

$$Y_{t+1} = \alpha Y_{t-j} + BZ + \varepsilon \quad (1)$$

حيث Y_t تشير إلى مُتجه المتغيرات الداخلة *endogenous*، والذي يتضمن المتغيرات (التابعة والتفسيرية)، والتي تتحدد داخل النموذج، بمعنى تؤثر في بعضها البعض، وتتمثل في: *Inf* (معدل التضخم معبراً عنه بالرقم القياسى لأسعار المستهلكين)، *M2* معدل نمو السيولة المحلية، *IR* معدل الفائدة على الودائع لمدة ثلاث شهور، *EX* سعر الصرف الرسمى، و *BD*، تشير إلى عجز الموازنة العامة % للنتائج المحلى الإجمالى. ويمكن التعبير عن متجه المتغيرات الداخلة من خلال العلاقة الدالية التالية: $Y = (CPI, M2, IR, EX, BD)$ ، أما Z فتشير إلى مُتجه المتغيرات الخارجة (*exogenous*)، بمعنى المتغيرات التى تتحدد خارج النموذج. وتشير ε إلى متجه الخطأ العشوائى. وسيتم إخضاع متجه الانحدار الذاتى المتمثل فى المعادلة رقم (١)، إلى اختبار جرانجر للسببية (*Granger Causality Test*)، فى صورته المزدوجة (*bivariate*) - أى قياس العلاقة السببية بين كل متغير من المتغيرات الداخلة (Y)، مع المتغير الأخر. ولن يتضمن الاختبار أي متغيرات خارجة. على هذا النحو، يتخذ الاختبار الصيغة التالية:

$$\text{Log}(\text{inf})_t = \alpha_t + \sum_{j=1}^m B \text{Log}(\text{inf})_{t-j} + \sum_{j=1}^m \sigma_{\text{ind}} \{\log(Y_{\text{ind}})_{t-j}\} + \varepsilon_{2t} \quad (2)$$

$$\{\log(Y_{\text{ind}})_t\} = \lambda_t + \sum_{j=1}^m \varepsilon \{\log(Y_{\text{ind}})_{t-j}\} + \sum_{j=1}^m \{\text{plog}(\text{inf})_{(1)}_{t-j}\} + \varepsilon_{2t} \quad (3)$$

حيث تشير t إلى الفترة الزمنية، وتشير y إلى عدد فترات الإبطاء، أما $\{\log(Y_{\text{ind}})_t\}$ فتشير إلى المتغيرات الداخلة الأخرى - غير معدل التضخم -. ويتمثل الفرض العدمى (H_0) فى عدم وجود علاقة سببية بين متغيرات النموذج (من المتغيرات Y_{ind} إلى المتغير $\text{Log}(\text{inf})_t$) فى المعادلة رقم (٢)، أو من المتغير $\text{Log}(\text{inf})_t$ إلى المتغيرات الأخرى (Y_{ind}) فى المعادلة رقم (٣). أما الفرض البديل (H_1)، هو وجود علاقة سببية، بمعنى كل متغير من المتغيرات الداخلة، يؤثر، أو يتأثر بمعدل التضخم. وقد تم الحصول على البيانات

من: *International Financial Statistics, IFS, Central Bank of Egypt, World Bank Indicators*. وسيتم تقدير النموذج خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٢. وقد تم التعبير عن المتغيرات في صورة لوغاريتمية. والنتائج موضحة بالجدول رقم (١):

جدول (١) نتائج اختبار السببية بين متغيرات نموذج VAR

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
<i>LOG(M2) does not Granger Cause LOG(Inf)</i>	32	1.61311	0.08915
<i>LOG(Inf) does not Granger Cause LOG(M2)</i>		0.90719	0.15247
<i>LOG(ER) does not Granger Cause LOG(Inf)</i>	32	1.01774	0.05140
<i>LOG(Inf) does not Granger Cause LOG(ER)</i>		0.01415	0.90614
<i>LOG(IR) does not Granger Cause LOG(Inf)</i>	32	0.82128	0.11502
<i>LOG(Inf) does not Granger Cause LOG(IR)</i>		6.80940	0.01419
<i>LOG(IR) does not Granger Cause LOG(ER)</i>	32	1.78994	0.04133
<i>LOG(ER) does not Granger Cause LOG(IR)</i>		14.6783	0.00063
<i>LOG(BD) does not Granger Cause LOG(Inf)</i>	32	7.9125	0.02369
<i>LOG(Inf) does not Granger Cause LOG(BD)</i>		6.1257	0.06985

تشير النتائج إلى أن معدل التضخم يرتبط بعلاقة سببية فقط مع سعر الصرف بدرجة ثقة ٩٥٪، وهو ما يؤكد على قوة انتقال أثر سعر الصرف *Exchange Rate Pass Through* على التضخم، ولا سيما على أسعار الغذاء والمنتجات المستهلكة للوقود والتي تستحوذ على حصة كبيرة من الرقم القياسي للمستهلكين. والجدير بالذكر أن وجود علاقة سببية مزدوجة الاتجاه بين سعر الصرف وسعر الفائدة تؤكد على أن البنك المركزي لا يزال يطبق ضمناً - استهداف استقرار سعر الصرف، ويعتبره الهدف الأكثر أولوية عن استهداف استقرار الأسعار^(١). أما عرض النقود، وسعر الفائدة فلا يظهران علاقة سببية قوية مع

(١) رغم إعلان البنك المركزي في عام ٢٠٠٥ عن نيته للانتقال إلى استهداف التضخم، وعمل تحسينات في سوق الصرف الأجنبي وسوق المال، فحتى الآن، هذه التحسينات لم تنجح في تحقيق استقرار = <

معدل التضخم، وقد يفسر ذلك بسيطرة القطاع الحكومي على الائتمان المصرفي، ضعف مرونة الاستثمارات للسيولة المحلية المتاحة لدى البنوك بسبب عدم كفاءة أو نقص فرص الاستثمار الخاص، العوائق التنظيمية في الحصول على الائتمان، وجود ديون متعثرة، وسيطرة العجز المالي الذي يجعل السياسة النقدية تابعة لتصحيح ذلك الوضع. كل ذلك يؤدي إلى إضعاف تأثير سعر الفائدة على التضخم حتى في ظل العمل بآلية الكوريدور^(١). ولا شك أن ضعف تأثير السياسة النقدية على التضخم، قد يجعل البنك المركزي لمصر غير قادر على إرساء التوقعات التضخمية في الأجل القصير. وتشير النتائج إلى وجود علاقة سلبية مزدوجة الاتجاه، ومعنوية بين كل من عجز الموازنة العامة، ومعدل التضخم في مصر. وفي هذا الصدد، يعتبر العجز المالي أحد أهم العوامل المسببة لارتفاع معدل التضخم في مصر، وهو ما يقلل من فعالية السياسة النقدية في الاستهداف المباشر للتضخم، حيث تظل التوقعات التضخمية تابعة لاتجاهات العجز المالي من جهة، وتصاغ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية لصالح السيطرة على العجز المالي، أكثر من كونها تصاغ تجاه استهداف معدلات منخفضة للتضخم من جهة أخرى. وهو الأمر الذي يقلل من قدرة مصر على التطبيق الكامل لاستراتيجية استهداف التضخم.

٥- مقارنة أداء مصر مع التجارب السابقة، وأهم المضامين والدروس المستفادة لمصر:

يمكن الاستعانة بالجدولين رقم (٢) و(٣) لمقارنة ما حققته مصر من شروط ومتطلبات لازمة للتطبيق الرسمي لاستهداف التضخم، بما حققته بعض التجارب السابقة التي تُطبق رسمياً تلك الاستراتيجية، وذلك للتعرف على ما إذا كان ما حققته مصر من

=الأسعار، وهو ما يعني أنه لا يزال البنك المركزي يفقد لمرساة إسمية منذ التخلي عن استراتيجية ربط سعر الصرف، ولا زالت السياسة النقدية تلعب دور المعالج أو المخفف لصدمات سعر الصرف وليس لصدمات التضخم، وهو ما يشكك في إمكانية نجاح البنك المركزي في استهداف التضخم كامل الأركان. أنظر: Al-Shawarby, & Selim, 2012, pp:4-5

(١) لا شك أن تنشيط دور سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة- وهو المؤشر الأقل تقلباً- سيعكس بصورة أفضل موقف السياسة النقدية وتأثيرها على الأسعار. ولكن يظل ذلك الموقف ضئيلاً ما لم تحسن كفاءة سوق المال وتزداد صلابه القطاع المصرفي: Al Mashat & Andreas, 2008, pp: 22

متطلبات وشروط حتى نهاية عام ٢٠١٢، يساعدها على التطبيق الرسمى للاستراتيجية. حيث يتضمن الجدول رقم (٢) تطور لبعض مؤشرات الانضباط المالى والصلاية المالية لمصر وللبعض التجارب الدولية التى سبق عرضها فى إطار الورقة البحثية الحالية، وذلك للفترات التى تسبق مرحلة التطبيق الرسمى للاستراتيجية لتلك الدول، وكذلك للفترات التى تمتد إلى ما بعد التطبيق الرسمى للدول التى عانت من مصاعب ومشكلات مالية ومؤسسية إبان التطبيق الرسمى. حيث متغير العجز المالى، والدين الحكومى كمؤشران للانضباط المالى، ومتغير يعكس العمق المالى، ومتغير آخر يعكس الائتمان المحلى الممنوح للقطاع الخاص كمؤشران للتطوير المالى. ويتضمن الجدول مؤشر يعكس مدى سلامة وصلاية القطاع المصرفى، وهو نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالى القروض المصرفية. ويتضمن الجدول مؤشرى حجم رسملة (رأس مال) السوق (*Market Capitalization*)، ومعدل دوران رأس المال كمؤشرات لعمق وكفاءة سوق المال^(١).

أما الجدول رقم (٣)، فيتضمن عناصر وخصائص لاستراتيجية استهداف التضخم (دوافع تطبيق الاستراتيجية - مدى انطباق المتطلبات والشروط المبدئية، تحديات، ونمط الاستهداف)، وذلك للتجارب الدولية المعروضة، ولمصر. والهدف من هذا الجدول هو تحديد المرحلة التى تقف عندها مصر من التطبيق الرسمى لاستراتيجية استهداف التضخم مقارنة بالتجارب السابقة، ومن ثم النمط الأمثل لتطبيق الاستراتيجية.

ففيما يتعلق باستقلالية البنك المركزى، فكما يشير الجدول رقم (٣)، ما حققه البنك المركزى لمصر مقارنة بتجارب الدول الأخرى، يؤهله لتطبيق استهداف التضخم بصورة رسمية، ولكن بشرط أن يمارس استقلاليته بشفافية مع استمرار الإصلاحات التى تعزز من مصداقيته. وفيما يتعلق بانطباق شرط الانضباط المالى، فعلى عكس ما تشهده مصر من تدهور لتلك المؤشرات - ولا سيما العجز المالى - منذ إعلان البنك المركزى عن نيته فى

(١) تم اختيار المؤشرات المعروضة بالجدول، أسوةً بالعديد من الدراسات السابقة فى هذا السياق، والتى استخدمت تلك المؤشرات لتقييم جاهزية أى دولة لتطبيق استهداف التضخم فى ضوء متطلبات وشروط التطبيق.

تطبيق استهداف التضخم (منذ عام ٢٠٠٥)، فبالنظر الى التجارب الأخرى التى سبق عرضها، يتضح من الجدول رقم (٢) و(٣) أن الدول التى تنتهج استراتيجية استهداف التضخم كامل الأركان، نجحت فى السيطرة على مشكلتى العجز المالى والدين العام خلال المرحلة الانتقالية. أما الدول التى تنتهج النمط الخفيف للاستهداف فقد استطاعت خفض العجز المالى والدين العام خلال المرحلة الانتقالية ولكن بمعدلات اقل، ولكنها استطاعت بعد التطبيق الرسمى مواصلة الجهود فى الإصلاح، وهو ما يعكس مصداقية السلطة المالية وتناسقها مع السلطة النقدية فى تحمل مسؤولية تحقيق المعدل المنخفض للتضخم. أما فيما يتعلق بأداء مصر فى مجال صلابة النظام المالى، فكما يشير الجدول رقم (٢) فقد شهدت معظم مؤشرات صلابة القطاع المصرفى تحسناً منذ عام ٢٠٠٥، ولكنها تراجعت خلال عام ٢٠١٢. وفى هذا السياق، فإن التحليل السابق لا يعنى على الإطلاق التخلي عن استهداف التضخم. حيث كما تشير بيانات الجدول رقم (٢)، فإن عدم صلابة النظام المالى وارتفاع حجم الديون المتعثرة خلال المرحلة الانتقالية، لم يكن عائقاً لاستهداف التضخم فى بعض الدول طالما توافرت المصداقية والقدرة على مواصلة الإصلاح. فى هذا الصدد يمكن لمصر انتهاز النمط الخفيف أو الانتقائى لاستهداف التضخم (مثل غانا- الفلبين- اندونيسيا)، على أن يتعهد البنك المركزى بمواصلة الإصلاحات المالية والمصرفية لتسهيل الانتقال للتطبيق الكامل. وفيما يتعلق بتطبيق نظام مرن لسعر الصرف، فبمقارنة أداء مصر مع التجارب الأخرى فى هذا السياق، فكما يوضح الجدول رقم (٣) أن الدول التى نجحت فى التطبيق الرسمى كامل الأركان لاستهداف التضخم استطاعت خلال المرحلة الانتقالية البناء التدريجى لنظام سعر الصرف المرن، مع تدخلها فى بعض الأحيان (البرازيل- المكسيك- شيلي- جنوب أفريقيا- تركيا). بينما الدول التى لا تزال تتدخل بشكل غير مباشر- من خلال أدائها النقدية- فى سوق الصرف الأجنبى استطاعت تطبيق النسخة الخفيفة أو الانتقائية لاستهداف التضخم (غانا- إندونيسيا- الفلبين). حيث لا تزال تعاني تلك الدول- مثل مصر- من بعض الاختلالات المالية والنقدية التى تجعلها غير قادرة عن رفع يدها- تماماً من إدارة سعر الصرف. وفيما يتعلق بالمحاسبة والمساءلة، فإن ما حققه البنك المركزى فى مجال النشر والإعلان والشفافية يتقارب مع أداء بعض الدول المستهدفة

للتضخم، ولا سيما غانا، إندونيسيا والفلبين - وذلك كما يوضح الجدول رقم (٣). والجدير بالذكر، أنه بينما نجح البنك المركزي المصري في إعداد مؤشر الرقم الأساسي، إلا أنه ما زال يفضل الاستناد إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلكين. في هذا الصدد، ما يميز التجارب السابقة أنها - باستثناء الفلبين - نجحت في الانتهاء من إعداد ونشر الرقم الأساسي *Core*، ولكن معظمها ما زال يفضل الاستناد إلى الرقم القياسي للأسعار (*CPI*) بعد تعديله. على هذا النحو، في ضوء التجارب السابقة، وانطلاقاً مما سبق، فإن ما حققته مصر في إطار إصلاح وتطوير البنية التحتية والتشغيلية قد يتيح لها الانتقال للتطبيق الرسمي للتضخم، ولكن بشرط استمرار جهود البنك المركزي في تطوير نماذج التنبؤ، والإسراع بتعديل الرقم القياسي للأسعار ليكون صالحاً كمرتكز إسمى للسياسة النقدية. وفيما يتعلق بكفاءة انتقال آليات السياسة النقدية، فكما أوضحنا نتائج اختبار العلاقة السببية، فإن معظم أدوات السياسة النقدية تمارس تأثيراً محدوداً على التضخم، مما يقلل من قدرة البنك المركزي المصري على إرساء التوقعات التضخمية في الأجل القصير. ومع ذلك، فكما يوضح الجدول رقم (٣)، يمكن لمصر محاكاة كثير من التجارب السابقة لدول عانت من مشكلة ضعف آليات الانتقال للسياسة النقدية، وحاولت التغلب على تلك المشكلة من خلال تطبيق أفق زمني أطول (عام ونصف إلى ثلاث أعوام)، نطاق رقمي أوسع، ونقطة رقمية مرتفعة، - ولكن فردية - للتضخم.

جدول (٢) : تحليل مقارن لتطور المؤشرات المتعلقة بمتطلبات تطبيق استهداف التضخم في مصر وبعض الدول المختارة

معدل دوران رأس المال	رسملة السوق	القروض المتعثرة % القروض	الائتمان المحلى للقطاع الخاص % الناتج المحلى الإجمالى	العمق المالى M2/GDP	الدين الحكومى % الناتج المحلى الإجمالى	العجز المالى % الناتج المحلى الإجمالى	
Chile	14.6% (1989) 28.7 % (1999)	49.3% (1989) 99.1% (1999)	1.2% (1999) 2.4% (2000)	39.3% (1989) 16.4% (1999)	41.3% (1990) 68.52% (1999)	-5.2% (1989) -0.6% (1999)	
Brazil	15.8% (1998) 22.1% (1999)	27.8% (1998) 38.7% (1999)	8.3% (1999) 3.6% (2012)	35.2% (1998) 38.7% (1999)	25.6% (1998) 43.1% (1999)	0.1% (1998) 1.22% (1999)	
Mexico	15.1% (1994) 6.2 % (2001)	29.2% (1994) 20.5 % (2001)	5.2% (2001) 2.2% (2012)	33.2% (1994) 18.7% (2001)	27.5% (1994) 27.2% (2001)	-0.6% (1994) -1.2% (2001)	
South Korea	31.4% (1997) 182.5% (2000)	11.02% (1997) 55.6% (2000)	8.9% (2000) 1.5% (2012)	47.8% (1997) 79.8% (2000)	70.7% (1997) 83.4% (2000)	2.4% (1997) 4.4% (2000)	
Indonesia	12.5 % (1999) 11.4% (2005) 17.5% (2012)	33.1% (1999) 25.6% (2005) 46.5% (2012)	34.4% (2000) 7.4% (2005) 2.1% (2012)	33.8% (1999) 22.5% (2005) 28.3% (2012)	54.1% (1999) 39.5% (2005) 41.5% (2012)	-3.4% (1999) -0.1% (2005) -1.1% (2012)	
Philippines	17.4% (1994) 8.7% (2001) 13.6% (2012)	77.4% (1994) 41.7% (2001) 73.9% (2012)	27.8% (2001) 2.4% (2012)	26.33% (1994) 37.8% (2001) 30.4% (2012)	46.6% (1994) 57.7% (2001) 60.4% (2012)	-1.2% (1994) -3.9% (2001) -1.7% (2012)	
South Africa	23.6% (1999) 56.6% (2001) 88.9% (2012)	155.2% (1999) 130% (2001) 232.4% (2012)	3.1% (2001) 4.6% (2012)	59.9% (1999) 68.8% (2001) 80.58% (2012)	50.2% (1999) 48.6% (2001) 74.6% (2012)	-2.2% (1999) -1.6% (2001) -4.2% (2012)	
Ghana	35% (2001) 53% (2007) 23% (2012)	9.71% (2001) 12.61% (2007) 9.68% (2012)	19.5% (2001) 6.4% (2007) 14.1% (2012)	10.5% (2001) 11.6% (2007) 14.5% (2012)	24.2% (2001) 21.7% (2007) 28.9% (2012)	-6.5% (2001) -4.6% (2007) -3.7% (2012)	
Turkey	37.25% (2001) 49.76% (2006) 53.68% (2012)	21.80% (2001) 29.77% (2006) 33.58% (2012)	29.6% (2001) 3.9% (2006) 2.5% (2012)	15.4% (2001) 22.4% (2006) 45.1% (2012)	33.9% (2001) 38.4% (2006) 52.6% (2012)	-6.8% (2001) -1.9% (2006) -1.4% (2012)	
Egypt	17.19% (2004) 33.90% (2010) 22.2% (2012)	38.83% (2004) 11.1% (2010) 24.2% (2012)	23.6% (2004) 13.7% (2010) 10.7% (2012)	48.4% (2004) 57.7% (2010) 39.8% (2012)	87.9% (2004) 90.7% (2010) 78.8% (2012)	-5.8% (2004) -7.8% (2010) -9.8% (2012)	

المصدر: تم الحصول على البيانات من International Financial Statistics (IFS), world Bank indicators(WBI) بالنسبة لمصر التحليل تم للفترة قبل المرحلة الانتقالية بعام وبعد المرحلة الانتقالية (٢٠١٠)، وبعد أحداث ثورة ٢٥ يناير بعام (٢٠١٢)، وللتجارب

الأخرى (التحليل قبل التحول للمرحلة الانتقالية بعام، وفي نهاية المرحلة الانتقالية، ولبعض الدول التي عانت من مصاعب مالية واقتصادية خلال المرحلة الانتقالية امتد التحليل إلى عام ٢٠١٢ للوقوف على مدى قدرة الـ IT على تحسين قدرة تلك الدول على مواصلة الإصلاح ومن ثم إمكانية ذلك لمصر.

استناداً إلى العرض السابق، سيتم استخلاص عدد من الدروس المستفادة بشأن ما حققته التجارب السابقة خلال المرحلة الانتقالية ومضامين ذلك لمصر (كفرص أو تحديات) لتقييم قدرتها على إنهاء المرحلة الانتقالية والتطبيق الرسمي للاستراتيجية:

١- أكدت كثير من التجارب السابقة أن الانتقال من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة التطبيق الرسمي لا يعني بالضرورة استيفاء كافة المتطلبات، ولكن الشرط الضروري الذي لا يمكن الانتهاج الرسمي بدونه هو الاستقلال الوظيفي للبنك المركزي، والتخلي عن استهداف سعر الصرف. وفيما يتعلق بباقي الشروط فإن ما حققته الدول خلال المرحلة الانتقالية هو الذي يحدد شكل الاستهداف: استهداف كامل الأركان، أم استهداف خفيف أم استهداف انتقائي^(١).

وبالتالي قيام مصر بالتطبيق الرسمي الكامل أو الخفيف للـ IT، مرهون بما حققته في هذا الصدد.

٢- كما أشارت التجارب السابقة، معظم الدول لم تتخل عن استهداف بعض المتغيرات النقدية خلال المرحلة الانتقالية - السيولة الإجمالية، السيولة المحلية، فائض الاحتياطي النقدي - حين استكمال نهج الاستهداف المباشر للتضخم، ولكنها جميعاً تخلت عن استهداف سعر الصرف رسمياً^(٢).

في هذا الصدد فإن استهداف مصر للمعروض النقدي كمتغير وسيط خلال المرحلة الانتقالية لا يعني أنها غير مؤهلة للاستهداف المباشر للتضخم.

٣- تؤكد التجارب السابقة أن الجهود المستمرة لبناء نظام مرن لسعر الصرف يعمل على تسهيل قدرة الدول على إنهاء المرحلة الانتقالية والتطبيق الكامل الأركان

(1) A. Hakan, 2008, pp; 1-16.

(2) Freedman, and I. Ötör, 2009, pp; 20-21.

لاستهداف التضخم (شيلي، المكسيك، تركيا وجنوب أفريقيا)، بينما الدول غير القادرة على تطبيق نظام مرن تماماً لسعر الصرف وتتدخل بشكل غير مباشر لإدارة سعر الصرف تأهلت فقط لتطبيق الاستهداف الخفيف للتضخم^(١).

في هذا السياق، قدرة مصر على التطبيق الرسمي للـ *IT* مرهونة بكفاءة البنك المركزي في تأسيس نظام مرن تماماً لسعر الصرف

٤- عدم الاستناد إلى مؤشر أساسي للتضخم *core inflation*، واستمرار الاعتماد على الرقم القياسي للأسعار *CPI* لا يعوق بالضرورة التطبيق الرسمي لاستهداف التضخم. حيث قليل من الدول (كوريا الجنوبية- جنوب أفريقيا) قامت بنوكها المركزية باستخدام الرقم القياسي الأساسي كمؤشر لاستهداف التضخم، ولكن تم التخلي عنه بعد فترة قصيرة، إلا أن كثير من الدول المطبقة لاستهداف التضخم قامت بتعديلات محدودة في الرقم القياسي للأسعار -واستبعاد بعض البنود الأكثر تقلباً-، كمؤشر للتنبؤ بالتضخم^(٢).

في هذا الصدد يمكن لمصر من خلال استخدام الرقم القياسي الجارى استخدامه (*CPI*)، التطبيق الرسمي لاستهداف التضخم مع إجراء بعض التعديلات عليه لجعله أكثر قابلية للارتكاز.

٥- كما أوضحت التجارب السابقة أن بعض البنوك المركزية استهدفت نقطة زمنية منخفضة مع وجود هامش أو نطاق سماح $\pm 1\%$ (شيلي-المكسيك- كوريا)، وهي الدول الأكثر صلابه من حيث مؤسساتها المالية والمصرفية خلال المرحلة الانتقالية، بينما الدول التي عانت من اختلالات مالية وهيكلية ومعدلات عالية للدولة وللتضخم خلال المرحلة الانتقالية تفضل استهداف نطاق رقمى (جنوب أفريقيا) أو معدل متوسط للتضخم مع هامش نحو $\pm 2\%$ (تركيا، البرازيل) وذلك حتى تزداد مصداقية البنك المركزى بأنه لن يسعى إلى سياسة نقدية متشددة لإرساء التوقعات التضخمية. أما الدول التى تعاني من صدمات العرض المحلية والدولية، ولم تستطيع معالجة تلك الاختلالات خلال المرحلة

(1) Ötger, and Vávra, 2007, pp; 9-15.

(2) Jonas, and Mishkin, 2003, pp; 397-399.

الانتقالية، فتفضل استهداف معدلات مرتفعة للتضخم مع هامش $\pm 1\%$ (غانا)، وذلك لتمكين البنك المركزي من إرساء توقعات تضخمية مرتفعة. أما إندونيسيا والفلبين فقد استهدفا معدلاً متوسطاً للتضخم (هامش $\pm 1\%$)، وتلجأ كل فترة إلى رفع المعدل المستهدف لمنح البنك المركزي قدر من المرونة في مواجهة تقلبات الناتج دون أن يخرج التضخم عن حدوده المستهدفة. وتختلف الدول في تطبيق النطاق الزمني للاستهداف كما يوضح الجدول رقم (٣) (١).

في هذا الصدد، يناقح لمصر خيارات عديدة بشأن معدل الاستهداف ونطاقه الزمني

٦- تقلب معدلات التضخم، أو ارتفاع معدلات التضخم في بعض سنوات المرحلة الانتقالية لا يعوق بالضرورة التحول إلى استهداف التضخم. حيث تغلبت بعض الدول على تلك المشكلة باستهداف رقم مبدئي للتضخم خلال المرحلة الانتقالية، وهنا نجح البنك المركزي في تقليل معدل التضخم حتى تم الانتقال للتطبيق الكامل. أما عدم استقرار الاتجاه النزولي لمعدل التضخم خلال المرحلة الانتقالية فيمكن ملاحظته في الدول التي لم تعلن معدلاً مستهدفاً للتضخم خلال المرحلة الانتقالية، وإن كان بعد التطبيق الرسمي اتجه معدل التضخم للانخفاض (٢). المكسيك، الفلبين، جنوب أفريقيا وتشيلي وكوريا (أمثلة للحالة الأولى)، أما إندونيسيا وغانا وتركيا والبرازيل فتندرج تحت الحالة الثانية.

وبالتالي فإن ارتفاع معدل التضخم في مصر خلال المرحلة الانتقالية لا يعتبر عائقاً للتطبيق الرسمي بشرط توافر المصدقية في جعل التضخم في حدوده المسموح بها.

- (١) كما أشارت التجارب أن بعض الدول تفضل استهداف التضخم خلال مدى زمني طويل نسبياً من ١٨ شهر إلى ثلاث سنوات لإعطاء البنك المركزي بعض المرونة في تحقيق الاستقرار الحقيقي والسعري دون إنقاص كفاءة ومصدقية السياسة النقدية: أنظر: Jane & Teresa, 2009, pp; 11-14.
- (٢) يمكن التعامل مع مشكلة عدم استقرار اتجاهات التضخم خلال وبعد التطبيق الرسمي من خلال استهداف معدلات أو نطاقات واسعة للتحكم في التضخم في ظل درجة عالية من الشفافية مما ساعد على إرساء التوقعات. أنظر: Kamal, 2010, p; 40.

جدول (٤): خصائص استهداف التفضيل في مصر والدول المختارة قبل وخلال المرحلة الانتقالية

	Chile	Brazil	Mexico	South Korea	Indonesia	Philippines	South Africa	Ghana	Turkey	Egypt
١. دوافع تطبيق <i>ITL</i>										
٢. فشل سياسة سعر الصرف كمركز لاسمي	✓	✓	✓				✓		✓	
٣. التمييز الأجنبي كإوجبة الأزمات المالية والاقتصادية	✓	✓	✓						✓	
٤. فشل الاستهداف النقدي كمركز وسيطة لتحويل مصداقية السياسة النقدية في أزمة دوليات التفضيل				✓	✓	✓	✓	✓	✓	
٥. جرد أو استبعاد استراتيجيات الإصلاح المالي والنقدي			✓	✓	✓	✓	✓			✓
٦. استقلالية البنك المركزي										
٧. الاعتراف بأن استعوار الأصول الجوفاء الرسمي للسياسة النقدية										
٨. الهدف الوحيد للسياسة النقدية		✓		✓					✓	
٩. معاهدات أخرى واستقرار الأسعار به الأوروبية	✓		✓		✓	✓	✓	✓		✓
١٠. استقلالية الأهداف										
١١. الأهداف المحددة بواسطة السياسة النقدية (البنك المركزي)	✓		✓							
١٢. الاعتراف المحدد من خلال البنك المركزي بالمشاور أو التنسيق مع الحكومة				✓	✓	✓		✓	✓	✓
١٣. الأهداف المحددة من قبل الحكومة بالتنسيق مع البنك المركزي		✓					✓			
١٤. الاستقلال الوظيفي والسياسي										
١٥. حرية فتح مودود تمويل المركزي في صنع القرار وإدارة أزماته النقدية		✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓	✓
١٦. الحكومة يجب أن تتوافق على قرارات البنك المركزي في قانون بذلك	✓						✓			
١٧. لا يوجد تفويض محدد في لجنة السياسة النقدية		✓			✓		✓			
١٨. يوجد وليس له حق التصويت	✓		✓	✓					✓	
١٩. يوجد وليس له حق التصويت						✓		✓		
٢٠. الاستقلال المالي										
٢١. حظر الأوامر البنك المركزي للحكومة ويوجد ليس بذلك	✓		✓		✓	✓		✓	✓	
٢٢. الأوامر محدود (نحو ٢٠٪) بالتمويل				✓		✓	✓	✓		✓
٢٣. لا يوجد لمن يبيع الأوراق الحكومية		✓		✓						

	Chile	Brazil	Mexico	South Korea	Indonesia	Philippines	South Africa	Ghana	Turkey	Egypt
١.٢. الانضمام إلى الاتفاقية العالمية على الموانئ	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
١.٣. إنشاء الدول في المرحلة الانتقالية	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
عند التطبيق الرسمي	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
٢. سلامة النظام المالي	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
عند الدخول في المرحلة الانتقالية	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
عند التطبيق الرسمي	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
٣. نظام سعر الصرف الحر خلال المرحلة الانتقالية	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
٤. نظام التعويم الحاد لسعر الصرف	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
٥. توحيد الأليات التي تعمل على جعل سعر الصرف مرناً للدخول والحدود والاعتماد على سعر الصرف فقط في حالة تهديد تقلبات سعر الصرف بشخص المستهدف.	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
٦. نظام التعويم الحاد لسعر الصرف	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
٧. تدخل لإدارة تقلبات سعر الصرف من خلال أدوات السياسة النقدية. عدم وضوح آليات وبنى تدخل السلطة النقدية في سعر الصرف.	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
٨. تدخلات لوائح النقدية خلال المرحلة الانتقالية	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
٩. قدرات التنبؤ وبناء النماذج	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
١٠. تدخلات لوائح النقدية خلال المرحلة الانتقالية	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
١١. تدخلات لوائح النقدية خلال المرحلة الانتقالية	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
١٢. تدخلات لوائح النقدية خلال المرحلة الانتقالية	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط

تطوير نظام رياضية شديدة التطور لبيع الغاز	Chile	Brazil	Mexico	South Korea	Indonesia	Philippines	South Africa	Ghana	Turkey	Egypt
تطوير نظام التوقيع بشأن عدل الترخيص المستهدف والتوقيع بشأن إنتاج تسريع نظام التوقيع بشأن عدل الترخيص قمة		✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
تطوير الترخيص التفاضلي للمستفيدين وسياطة الترخيص التفاضلي الأساسي وتسيير الاستخدام (أو مراجعة الترخيص)	✓	✓	✓		✓			✓	✓	
تطوير الترخيص التفاضلي للمستفيدين وسياطة الترخيص التفاضلي الأساسي واستخدامه كمؤشر للتخفيف المستهدف				✓ في التخلي عنه واستخدام CPI منذ ٢٠٠٧			✓ في التخلي عنه واستخدام CPI منذ ٢٠٠٩			
تطوير حدود في الترخيص التفاضلي للمستفيدين وسياطة الترخيص التفاضلي الأساسي وعدم استخدامه حتى الآن.						✓				✓
١. الترخيص والاعلان والاتصال والشفافية التنسيق الداخلي لكل قرارات السياسة النقدية تسريع تقارير لجنة السياسة النقدية على الموقع	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
تقرير دوري عن الترخيص التفاضلي فقط					✓			✓		✓
تقرير دوري عن الترخيص التفاضلي والتوقيع وتحليل أثار السياسة النقدية	✓	✓	✓	✓		✓	✓		✓	✓
٢. آليات الحماية										✓
تقرير رسمي وتقرير مكتوب عن الأداء وتوضيح سبب الإخفاق		✓				✓			✓	
الاضمحلال المتعمدة من جانب السلطة الويكالية بشكل متعمد	✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓	✓	
الإعفاء الشروط) (clauses						✓	✓			

	Chile	Brazil	Mexico	South Korea	Indonesia	Philippines	South Africa	Ghana	Turkey	Egypt
استهداف نقطة رقمية وهاش ساج ($P+T$) %	3 ± 1	4.5 ± 2	3 ± 1	3.0 ± 0.5	4.5 ± 1	$3-5$ Currently 4 ± 1			5.0 ± 2 Currently 7.5 ± 2	
استخدام مدى رقمي بدون هاش ساج (T)							3-6	$7-9 \pm 1$		
استخدام مدى رقمي مع هاش ساج ($T+T$)										
المدى الزمني للاستهداف	2 years	Yearly target	Medium term for year	3 years	Medium term for year	Medium term for 2 years	On a continuous	18-24 months	Multi year (2 years)	
٧ معدل التضمين قبل وأثناء المرحلة الانتقالية										
قبل المرحلة الانتقالية	$1/22$	$1/9.07$	$1/25$	$1/9.0$	$1/20.0$	$1/8.3$	$1/8.6$	$1/22.9$	$1/61.9$	$1/11.2$
اتجاه معدل التضمين خلال المرحلة الانتقالية	اتجاه نزولي	متقلبة لين الارتفاع والانخفاض	اتجاه نزولي	متقلب لين للاختلاف	متقلب لين الارتفاع الانخفاض الانتقالية	متقلب لين للاختلاف	اتجاه نزولي	تضخم مرتفع في متوسط الفترة	اتجاه متقلب نزولي مرتفع في بعض الفترات	اتجاه تضامني
معدل التضمين عند التطبيق الرسمي للـ IT (الأسعة الأخيرة للمرحلة الانتقالية)	$1/4$	$1/8.8$	$1/9.4$	$1/6.9$	$1/10.0$	$1/7.7$	$1/9.2$	$1/10.9$	$1/10.0$	خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢ ($1/8.20$)
نمط استهداف التضمين خلال المرحلة الانتقالية	جزئي	ضمني	جزئي	جزئي	ضمني	جزئي	جزئي	ضمني	ضمني	ضمني
نمط الاستهداف الرسمي للتضمين	كامل الأركان ومرتج	كامل الأركان ومرتج	كامل الأركان ومرتج	كامل الأركان ومرتجة مضبوطة	خفيف ومرتج	والتقائي ومرتج	كامل الأركان ومرتج	خفيف ومرتج	كامل الأركان ومرتج	كامل الأركان ومرتج

مجمّل ما سبق، أفادت نتائج الدراسة بأنه في ضوء ما حققته مصر خلال المرحلة الانتقالية، وبمقارنة وضعها ببعض الدول النامية والصاعدة الأخرى - فإنها قد تكون جاهزة للتطبيق الرسمي الخفيف لاستهداف التضخم. ولكن الشرط الضروري الذي مكّن دول أخرى - ومن خلال أداء أقل مقارنةً بمصر - تطبيق الاستراتيجية رسمياً، هو توافر المصدقية، بمعنى إقناع كافة الوحدات والأفراد بأن السلطة النقدية تعمل على تخفيض التضخم كهدف رئيسي وصريح. ولن يتسنى للبنك المركزي ذلك إلا لو تمكن من التحديد الدقيق لمصادر التضخم، وتوجيه كافة الجهات المسؤولة عن إدارة تلك المصادر بكفاءة، عندئذ ينجح البنك المركزي في إرساء التوقعات التضخمية تجاه المعدل المستهدف.

٦- مضامين السياسة: *Policy implications*

في إطار إمكانية مصر لتطبيق النسخة الخفيفة لاستهداف التضخم فحتى ينجح البنك المركزي في توجيه أدواته، ومن ثم توقعات التضخم تجاه المعدل المستهدف، فإن الأمر يستوجب انتهاز عدد من الآليات تصقل قدرته على استهداف التضخم بمصدقية في ظل مشاركة السلطات المسؤولة عن استكمال متطلبات التطبيق الرسمي. في هذا الصدد نقطة البداية لصانع القرار هي الفهم الجيد لديناميكية التضخم. على هذا النحو سيتم في إطار الدراسة الحالية تحليل مصادر التضخم في مصر من خلال تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR ، حيث سيتم تقدير تأثير عدد من المتغيرات التفسيرية الداخلة (معدل نمو السيولة المحلية $M2$ ، سعر الفائدة IR ، سعر الصرف ER ، وعجز الموازنة العامة) للناتج المحلي الإجمالي (BD) على معدل التضخم (Inf) كمتغير تابع. وسيتم التعبير عن كافة المتغيرات في صورة لوغاريتمية^(١). وتمثل الخطوة الأولى في إجراء اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج، والتي أكدت نتائجها بأنها متكاملة من الدرجة

(١) تعدد الدراسات المختصة بتقدير مصادر التضخم في مصر. وفي هذا الصدد تنوع محددات التضخم بين متغيرات نقدية: عرض النقود، سعر الفائدة، متغيرات سعرية، الأسعار العالمية، معدل التبادل التجاري، سعر الصرف، ومتغيرات مالية: عجز الموازنة العامة، الإنفاق الحكومي. ومتغيرات حقيقية مثل فجوة الناتج الإجمالي، حجم الواردات، كفاءة الأسواق من خلال مؤشر التنافسية. أنظر: El-Sakka & Ghali, 2005, pp:84-96. Moriyama, 2011, IMF, WP/11/160

الأولى (I(1). كما تم إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية *Johansen-Juselius* *Multivariate maximum likelihood procedure*، والتي أظهرت نتائجها وجود علاقة تكاملية وتوازنية بين تلك المتغيرات في المدى الطويل. وتمثل الخطوة التالية في تقدير نموذج *VAR*، في صورته غير المقيدة (*Unrestricted*). حيث يتم تقدير المتغير التابع كدالة في القيم الحالية والمبطاة للمتغيرات التفسيرية، والقيمة المبطاة للمتغير التابع. وقد تحدت فترة الإبطاء بفترة واحدة فقط. على هذا النحو، تتمثل معادلة نموذج *VAR* غير المقيد، والتي سيتم تقديرها لمصر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٢، فيما يلي^(١):

$$\begin{aligned} \log(\inf)_t = & \sum_{i=0}^1 \alpha_1 (\log \inf)_{t-i} + \sum_{i=0}^1 \alpha_2 (\log M2)_{t-i} + \\ & \sum_{i=0}^1 \alpha_3 (\log IR)_{t-i} + \sum_{i=0}^1 \alpha_4 (\log ER)_{t-i} + \\ & \sum_{i=0}^1 \alpha_5 (\log BD)_{t-i} + \varepsilon_t \quad (4) \end{aligned}$$

(+) (+) (-) (+) (+) (4)

الإشارات في الأقواس تشير إلى التأثير المتوقع للمتغيرات التفسيرية على معدل التضخم، والجدول رقم (٤) يظهر النتائج على النحو التالي: يتأثر معدل التضخم بشكل كبير بكل من العجز المالي وسعر الصرف، حيث كل زيادة مقدارها نقطة مئوية في العجز المالي تؤدي إلى

تم إجراء اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات السابقة، وأظهرت النتائج عدم استقرارها (المتغيرات تحتوى على جذر الوحدة)، وأوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك رفض الفرض العدمي بعدم وجود تكامل مشترك. النتائج السابقة متاحة لدى الباحث ولكن لأغراض عدم التطويل لم يتم إدراجها.

(١) تم إجراء اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات السابقة، وأظهرت النتائج عدم استقرارها (المتغيرات تحتوى على جذر الوحدة)، وأوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك رفض الفرض العدمي بعدم وجود تكامل مشترك. النتائج السابقة متاحة لدى الباحث ولكن لأغراض عدم التطويل لم يتم إدراجها. وفيما يتعلق بمنهجية القياس المستخدمة للتعرف على مصادر التضخم في إطار الدراسات المختصة باستهداف التضخم فقد تم الاستناد إلى منهجية الانحدار الذاتي غير المقيد (حيث تكتفى المنهجية باستعراض التأثيرات طويلة الأجل، ولا تنقيد بتصحيح خطأ انحراف السلاسل الزمنية عن مسارها في الأجل القصير). أنظر: Bakradze, & A. Billmeier 2007, Osuji, and Akujobi, 2012, pp: 52-81.

ارتفاع معدل التضخم بنحو ٥٦,٠ نقطة مئوية. وهذا التأثير معنوي عند مستوى ١٪. وفيما يتعلق بسعر الصرف فتشير النتائج أن كل زيادة قيمتها نقطة مئوية في سعر الصرف (انخفاض قيمة الجنيه) تعمل على زيادة معدل التضخم بنحو ٢١,٠ نقطة مئوية، وهذا التأثير معنوي فقط عند مستوى ٥ ٪. وفيما يتعلق بمعدل نمو السيولة المحلية فبالرغم من أن تأثيرها موجب، إلا أنه معنوي فقط عند مستوى ١٠ ٪. حيث كل ارتفاع نقطة مئوية في المعروض النقدي يؤدي إلى ارتفاع بنحو ٢٨,٠ نقطة مئوية في معدل التضخم. أما سعر الفائدة فيظهر تأثير سالب ومعنويته ضعيفة. وتشير النتائج إلى أن معدل التضخم يتأثر بشكل ملموس بسلوك التضخم في فترات سابقة. حيث تزايد معدل التضخم بنقطة مئوية يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنحو ١,٦٩ نقطة مئوية بعد فترة واحدة، وبدرجة ثقة ٩٩ ٪. في هذا السياق تضعف درجة التيقن بأن السياسة النقدية سواء من خلال تغيير سعر الفائدة، أو تغيير المعروض النقدي تعد مؤشراً قوياً لتوقع وضبط السلوك التضخمي في مصر. «بمعنى *Inertia* مصر. حيث التضخم في مصر ظاهرة تتسم بالقصور الذاتي والجمود التوقعات التضخمية تابعة للاختلالات المالية وجود تشوهات السوق المحلي وصدمة العرض أكثر من تبعيتها للسياسة النقدية». وبناءً عليه حتى لو قرر البنك المركزي التطبيق الرسمي لاستهداف التضخم وإعلان معدل رسمي وصريح للتضخم، فمن المحتمل ألا تتجه التوقعات التضخمية للارتكاز حول ذلك المعدل، بل ستتجه للارتكاز حول سلوك التضخم السابق المتأثر باتجاهات العجز المالي وتقلبات سعر الصرف. وهو ما يدل على عدم الثقة بشأن مصداقية السلطة النقدية في إرساء أدواتها تجاه المعدل المستهدف للتضخم^(١).

(١) التضخم في مصر ظاهرة تتسم بالقصور الذاتي *inertia* مما يجعل السياسة النقدية أكثر مسابرة للاتجاهات الدورية، على حساب إرساء التوقعات نحو التضخم المستهدف. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، أنظر: Moriyama, 2011, pp. 16-17.

جدول (٤) تقدير نموذج الـ *VAR* للعلاقة بين التضخم والمتغيرات المفسرة له

Included observations: 32 after adjustments *Standard errors in () & t-statistics in []*

	LOG(Inf)	BD	LOG(M2)	LOG(ER)	LOG(IR)
LOG(Inf(-1))	1.690643 (0.53733) [5.02924]	0.112827 (0.63239) [0.17841]	-0.266892 (0.15404) [-1.73261]	0.020889 (0.05514) [0.37885]	0.008053 (0.01856) [0.43395]
LOG(BD(-1))	0.558825 (0.19399) [2.88064]	0.668825 (0.29359) [3.87052]	0.066382 (0.04725) [1.40480]	-0.025785 (0.01691) [-1.52440]	0.008649 (0.00569) [1.51937]
LOG(M2 (-1))	0.277161 (0.12945) [1.9593]	1.501367 (1.02441) [1.46560]	0.878876 (0.24953) [3.52213]	0.044013 (0.08932) [0.49276]	0.023452 (0.03006) [0.78015]
LOG(ER(-1))	-0.116397 (0.1000) [-1.40248]	0.732233 (0.73682) [0.99378]	-0.251273 (0.17948) [-1.40002]	1.061553 (0.06424) [16.5236]	-0.053518 (0.02162) [-2.47522]
LOG(IR(-1))	-0.251273 (0.10948) [-1.95002]	7.545997 (3.43691) [2.19557]	-0.570426 (0.83718) [-0.68137]	-0.614207 (0.29967) [-2.04961]	0.729601 (0.10085) [7.23420]
C	-0.578670 (2.07274) [-0.27918]	-23.45403 (9.54505) [-2.45719]	2.505466 (2.32503) [1.07761]	-1.604561 (0.83225) [-1.92798]	0.589913 (0.28009) [2.10612]
R-squared	0.789299	0.783440	0.569624	0.969031	0.952240
Adj. R-squared	0.693549	0.741794	0.486860	0.963075	0.943055
F-statistic	39.53636	18.81186	6.882464	162.7080	103.6773

وقد تم تأكيد النتائج السابقة بتطبيق منهجية تحليل مكونات التباين *Variance*

decompositions لنموذج *VAR* المقدر بالجدول رقم (٤)، وذلك لتقدير مدى المساهمة المتوقعة لأدوات السياسة النقدية في تفسير السلوك التضخمي خلال أفق زمني مستقبلي. والنتائج يوضحها الجدول رقم (٥).

جدول (٥) تحليل مكونات التباين لنموذج VAR ، لمتغير التضخم ($InfI$)

Period	LOG(Inf)	LOG(M2)	BD	LOG(ER)	LOG(IR)
1	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	94.07519	0.449431	5.451537	6.53E-06	0.023839
3	85.14367	0.368091	14.27953	0.176099	0.032606
4	75.47107	0.877300	22.71730	0.785450	0.148875
5	66.76923	2.514657	28.62172	1.752484	0.341914
6	59.85896	5.007193	31.75915	2.852528	0.522166
7	54.71435	7.858791	32.87372	3.914640	0.638499
8	50.92836	10.70847	32.80823	4.867373	0.687567
9	48.06109	13.38139	32.16361	5.705096	0.688820
10	45.77049	15.82844	31.28607	6.450602	0.664395

توضح النتائج أنه خلال أفق زمني مدته فترتين قادمتين، نحو ٩٤٪ من التباين في التضخم يُفسر من خلال الصدمات التضخمية السابقة. وهو ما يدل على أهمية التوقعات التضخمية في ضبط السلوك المستقبلي للتضخم. بينما لا يفسر سعر الفائدة سوى ٠,٠٢٪ من التباين، أما المعروض النقدي فيفسر نحو 0.45 من التباين. ويفسر ارتفاع العجز المالي نحو ٥,٥٪ من التباين المتوقع في معدل التضخم. وتتغير الصورة في المدى المتوسط والطويل حيث ترتفع مساهمة سعر الصرف لتصل إلى نحو ١,٨٪ في المدى الأطول (بعد خمس سنوات)، كما تزداد مساهمة سعر الفائدة والمعروض النقدي بشكل ملحوظ في المدى الطويل، وإن كانت الاتجاهات المسبقة للتضخم، تظل تلعب الدور الأكبر في تفسير السلوك المتوقع للتضخم. في هذا الصدد، إذا قام البنك المركزي المصري، باستهداف تضخم منخفض خلال أفق زمني قصير المدى (فترتين)، فمن غير المتوقع أن تحرك السياسة النقدية التوقعات التضخمية -ومن ثم التضخم الفعلي تجاه المعدل المستهدف. حيث اتجاه التضخم بعد فترتين يتشكل حسب التوقعات التي تتأثر بالتضخم في الفترات السابقة، بجانب العجز المالي وارتفاع سعر الصرف، ووجود صدمات العرض وتشوهات السوق التي تخرج عن سيطرة السياسة النقدية. ولن تتحسن آلية وكفاءة السياسة النقدية في التأثير على التضخم إلا بعد مرور فترة زمنية طويلة، وتظل التوقعات تلعب الدور الأكبر. ومن ثم لن يستطيع

البنك المركزي لمصر استهداف التضخم بالفعل إلا لو قام بضبط وإرساء التوقعات التضخمية.

على هذا النحو، تمثل المضامين الرئيسية *Implications* لمصر بشأن استهداف التضخم، في أنه (١) في ظل عدم استكمال بعض الشروط والمتطلبات اللازمة من جهة، وبسبب (٢) القصور الذاتي للتضخم وتأثره بتوقعات استمراره (حيث صدمات العرض وتشوهات السوق) من جهة أخرى، فإن الخيار الأفضل للبنك المركزي هو: «الاستهداف الخفيف والمرن للتضخم *(LFIT) Lite and Flexible Inflation Targeting*».

وتتمثل أهم الأدوات والسياسات المقترحة لتحقيق ذلك الخيار في:

١. تحسين آلية انتقال السياسة النقدية، مع الاستمرار في تطوير نماذج التنبؤ والتحليل، وبذل مزيد من الجهود لتحسين كفاءة الرقم القياسي للأسعار كمرتكز للسياسة النقدية.

٢. الإعلان الرسمي من قبل البنك المركزي عن معدل مرتفع (أحادي)، مع هامش متسع للسماح $\pm 2.5\%$ ، أو نطاق رقمي (٧-٩٪)، والاستهداف خلال مدى زمني متوسط (١٨ شهر إلى ٢٤ شهر) لإرساء المصدقية بجلب التضخم في النطاق المستهدف والملائم. مع عدم الركون بشكل مشدد على سعر الفائدة التي قد تفقد فاعليتها في التأثير على التوقعات التضخمية^(١).

٣. وأخيراً، فإن تطبيق استهداف التضخم يجب ألا يكون هدفاً خاصاً بالبنك المركزي وحده، بل يجب اعتباره هدف تشاركي تسعى جميع السلطات المسؤولة نحو تحقيقه من خلال التزام الجميع بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية واستكمال خطط

(١) لجاءت كثير من البنوك المركزية في الدول المتجهة لاستهداف التضخم في الدول المتقدمة والنامية والصاعدة إلى جعل تخفيض التضخم هدف يتم تحقيقه على المدى المتوسط. واعتبار تقليل تقلبات الناتج والتوظيف هدفاً طويل المدى. بناءً على ما سبق لا يتقيد البنك المركزي باستخدام الأدوات التقليدية المشددة لإدارة السياسة النقدية (سعر الفائدة- تقييد السيولة)، حيث ينتهج قدر من المرونة في الرقم أو النطاق الزمني المستهدف للتضخم. أنظر: Palmqvist, 2007, PP: 62-63.

التطوير المالى والمصرفى، وانتهاج خطة مدروسة لخفض العجز المالى، وتعميق الإصلاحات المعززة لتنافسية العملة المحلية^(١).

٧. الملخص والنتائج :

يحتاج التطبيق الرسمى والناجح لاستهداف التضخم (*Inflation Targeting (IT)* استيفاء الدول المنتهجة لعديد من المتطلبات والشروط المسبقة) (*prerequisites, or preconditions*). وفى ضوء الانتشار السريع لتلك الاستراتيجية، ولاسيما فى الدول النامية ومنخفضة الدخل خلال العقد الأخير، يصبح الاسترشاد بتجارب تلك الدول من حيث ما حققته من متطلبات وما واجهته من تحديات، أمراً فى غاية الأهمية لمصر والتي تُعتبر بالفعل فى مرحلة انتقالية منذ ٢٠٠٥، وتستهدف استقرار الأسعار كمتغير أساسى للسياسة النقدية منذ عام ٢٠٠٣. وفى هذا الشأن فإن عدم قيام البنك المركزى - بعد مرور ثمان سنوات منذ إعلان المرحلة الانتقالية - بالاستهداف الرسمى للتضخم، بل وعدم إعلانه أي تصريحات رسمية بشأن مدى ملاءمة مصر للتطبيق الرسمى، يطرح عدة تساؤلات تبلور بدورها عدد من القضايا: لماذا لم يتسنى حتى الآن للبنك المركزى تطبيق استهداف التضخم رسمياً منذ إعلانه الضمنى لذلك؟ هل السبب هو عدم القدرة على استيفاء الحد الأدنى من المتطلبات اللازمة خلال المرحلة الانتقالية؟ كيف، وهل من الممكن للبنك المركزى فى ظل التحديات الاقتصادية التى تفاقمت فى السنوات الأخيرة أن ينتقل للتطبيق الرسمى لاستهداف التضخم؟ فى هذا الصدد تبلورت أهمية البحث فى التعرف على مدى استعداد مصر للتطبيق الرسمى فى ضوء ما حققته من متطلبات خلال المرحلة الانتقالية، وفى ضوء ما تواجهه من اختلالات، وكيف يمكن تسهيل مهمة البنك المركزى للتطبيق الرسمى. من هذا المنطلق فقد تم تقييم ذلك الاستعداد من خلال: (١) استعراض بعض تجارب الدول النامية والصاعدة التى تطبق استهداف التضخم رسمياً، وذلك لاستخلاص الدروس المستفادة لمصر. وقد تم فى هذا الصدد التعرض لتجارب شيلي، البرازيل، المكسيك، كوريا الجنوبية، الفلبين، إندونيسيا، جنوب أفريقيا، غانا وتركيا. وتتضمن العرض دوافع، وتحديات التطبيق

الرسمى للـ *IT*. ومدى استيفاء تلك الدول لمتطلبات التطبيق خلال المرحلة الانتقالية. كما تم التطرق إلى نمط استهداف التضخم في تلك الدول. (٢) تقييم أداء مصر في المحاور المتعلقة بشروط ومتطلبات التطبيق، ومدى تقارب أو تباعد مصر في هذا السياق مع التجارب الأخرى. حيث تم تقييم ما حققته مصر من حيث استقلالية البنك المركزى، ومن حيث تحقيق شرط الانضباط المالى، ومدى صلاية القطاع المالى. كما تم التطرق إلى مدى استيفاء شرط التعويم الحر لسعر الصرف، ومدى استيفاء البنك المركزى للمتطلبات الفنية والمؤسسية.

وعلى هذا النحو توصلت الدراسة للنتائج التالية:

١- ليس بالضرورة أن تحقق مصر استيفاء كافة المتطلبات اللازمة قبل التطبيق الرسمى. حيث يمكن محاكاة تجارب غانا، إندونيسيا، الفلبين في استيفاء حد معين من الشروط، واستكمال باقى المتطلبات بعد التحول الرسمى. وطالما نجحت مصر في استيفاء الشروط المتعلقة بالاستقلال الوظيفى للبنك المركزى، والتخلى عن نظام سعر الصرف الثابت، واستيفاء خطوات ملموسة للإصلاح المصرفى، وتحسين آليات الشفافية، فإن البنك المركزى قد يكون قادراً على استهداف النمط الخفيف للتضخم (*LIT*). وفيما يتعلق بالقدرات المؤسسية والتشغيلية، فما حققته مصر لا يختلف كثيراً عما حققته عديد من التجارب الأخرى. وما زال البنك المركزى يسير على طريق تحسين الشفافية وبناء نماذج متطورة للتنبؤ، وتحسين الرقم القياسى للتضخم.

٢- ما زالت مصر تواجه بعض التحديات التى تقف حائلاً دون استيفاء كافة المتطلبات (عجز مالى مرتفع، ومعدلات متصاعدة للدين العام، ونمو متباطئ، وانخفاض لقيمة العملة المحلية، ووجود بعض الهيمنة السياسية على وظائف البنك المركزى). وهنا ستتقيد حرية البنك المركزى في توجيه أدواته بمعزل عن تخفيف العجز المالى للدول وحماية العملة المحلية، وهو ما بدا أكثر وضوحاً في السنوات الأخيرة. ومن ثم لا زالت مصر في الوقت الراهن غير مؤهلة للتطبيق كامل الأركان للاستراتيجية *FFIT*، حيث

أنها غير قادرة على محاكاة تجارب دول أمريكا اللاتينية، أو تركيا وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية..

٣- التحدى الأكبر الذى ما زال يواجهه مصر هو ضعف العلاقة بين أدوات السياسة النقدية ولاسيما سعر الفائدة ومعدل التضخم. وهذا ما أكدته نتائج اختبار السببية *Granger causality Test* وهو ما يعنى أنه بالرغم مما حققته مصر فى السنوات الأخيرة من تنشيط لأسعار الفائدة قصيرة الأجل وتفعيل عمليات السوق المفتوح، فلا زالت أدوات السياسة النقدية غير قادرة على التحكم فى تحركات التضخم بصورة قوية. وهو ما قد يشكك من قدرة البنك المركزى على إرساء التوقعات التضخمية عند التطبيق الرسمى لتلك الاستراتيجية.

٤- أظهرت نتائج تقدير نموذج *VAR* غير المقيد، وباستخدام منهجية تحليل مكونات التباين *VDM* لمحددات التضخم فى مصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٢) أن معدلات التضخم فى مصر تتأثر بشكل كبير بالعجز المالى، وتغيرات سعر الصرف. وتلعب التوقعات التى تتأثر بالتضخم فى الفترات السابقة الدور الأكبر. أما سعر الفائدة فيمارس تأثير محدود على تحركات التضخم، وهو ما قد يشكك من قدرة البنك المركزى على استهداف التضخم من خلال السياسات النقدية. حيث قد تتجه قرارات البنك المركزى نحو مساهمة تلك الاختلالات وليس نحو استهداف التضخم.

مجمّل نتائج البحث تقود إلى أن تطبيق مصر لاستهداف التضخم بصورة رسمية رهّن بتحقيق ما يلي:

أولاً: الإعلان الرسمى لمعدل/نطاق مستهدف للتضخم. وأن يكون ذلك المعدل أو النطاق مرناً بما يمكن البنك المركزى من إرساء توقعات التضخم ليتناسب مع الأوضاع الاقتصادية.

ثانياً: معالجة التشوهات الحقيقية والهيكلية التى تزيد من الضغوط التضخمية وتجعلها خارج سيطرة البنك المركزى. ويتحقق ذلك من خلال اعتبار استهداف التضخم هدفاً

قومياً. حيث تعلن كافة الجهات المسؤولة التزامها بمواصلة الإصلاحات التي تعالج الجذور الحقيقية للتضخم، لكي تساعد البنك المركزي في بلوغ هدفه في ظل درجة عالية من الاستقلالية والشفافية والمصداقية.

على هذا النحو، فإن مصر مستعدة لتطبيق الاستهداف الخفيف والمرن للتضخم. وعندئذ فإن البنك المركزي سيقدم رسالة قوية بأن كافة القائمون على إدارة الاقتصاد يلتزمون جنباً إلى جنب مع البنك المركزي بتحقيق هدف معلن ومستقر للتضخم المخفض، وفي هذا السياق سوف تتحرك التوقعات بنجاح تجاه هذا التضخم المستهدف.

مراجع البحث

1. Abd El Ghaffar, H. (2007), "Towards Inflation Targeting in Egypt: Fiscal and Institutional Reforms to Support Disinflation Efforts. European Commission Working Papers, Vol.1 (3).
2. Akyurek, Cem & Kutun, Ali M. & Yilmazkuday, Hakan (2011), "Can inflation targeting regimes be effective in developing countries? The Turkish experience," *Journal of Asian Economics*, Elsevier, vol. 22(5).
3. Alexandra Peter & Sarwat Jahan & Edward R. Gemayel (2011), "What Can Low-Income Countries Expect from Adopting Inflation Targeting?," IMF Working Papers 11/276.
4. Al-Mashat, R. (2008), "Monetary Policy in Egypt: A Retrospective and Preparedness of Inflation Targeting" Working Paper No. 134. ECES.
5. Alpanda, Sami and Honig, Adam (2009), "The Impact of Central Bank Independence on the Performance of Inflation Targeting Regimes", *Journal of Money, Credit and Banking*, vol. 41 (7).
6. Al-Shawarby, Sherine & Selim, Hoda (2012), "Are international food price spikes the source of Egypt's high inflation?," *Economic Research Paper (ERP)*, Working Paper 714.
7. Amato, J. D., and S. Gerlach (2002), "Inflation targeting in emerging market and transition economies: Lessons after a decade", *European Economic Review*, 46.
8. Arto, Kovanen (2011), "Does Money Matter for Inflation in Ghana?," IMF, Working Paper No. 11/274.
9. Awad, I. L. (2008). "Switching to the Inflation Targeting Regime: Does it necessary for the case of Egypt?" IES Working Paper 34/2008. IES FSV, Charles University.
10. Awad, I. L. (2008). "Towards Measurement of Political Pressure on Central Banks: The case of the Central Bank of Egypt" *Prague Economic Papers*, 2008, vol. XVII, no 3.
11. Awad, I. L. (2009). "Did Egypt Satisfy Prerequisites for an IT Regime?," *Acta Oeconomica Pragensia*, 2009, vol. 17, no 6.
12. Awad, I. L. (2010), "Measuring the Stability of the Demand for Money Function in Egypt", *Banks and Bank Systems*, Vol. 5, No 1.
13. Bakradze, G. & A. Billmeier (2007) *Inflation Targeting in Georgia: Are We There Yet?* IMF Working Paper, WP/07/193.
14. Batini, N.; Laxton, D., (2006), "Under What Conditions Can Inflation Targeting Be Adopted? The Experience of Emerging Markets", *Central Bank of Chile Working Papers*, no. 406, December,.
15. Bevilacqua, A., M. Mesquita, and A. Minella (2007), "Brazil: Taming Inflation Expectations", *Central Bank of Brazil, Working paper*, No. 129.
16. Boughrara, Adel (2007), "Can Tunisia Move to Inflation Targeting?," *Developing Economies*, XLV-1(March).
17. Capistrán, C. and M. Ramos-Francia (2006), "Inflation Dynamics in Latin America", *Working Paper 2006-11, Banco de Mexico*.

18. Carare, Alina, and Mark R. Stone (2006), "Inflation Targeting Regimes." *European Economic Review*, vol. 50.
19. Central Bank, Annual Report, 2004/2005.
20. Céspedes, Luis, F. and Soto, Claudio (2006), "Credibility and Inflation Targeting In Chile" Central Bank of Chile, Working Paper No. 408, December.
21. Chortareas, G., D. Stasavage and G. Sterne (2002), "Monetary policy transparency, inflation and the sacrifice ratio", *International Journal of Finance and Economics*, 7.
22. El-Sakka M. I. T. & Ghali Khalifa H. (2005). "The Sources of Inflation in Egypt: A Multivariate Co-integration Analysis," *Review of Middle East Economics and Finance*, vol. 3(3), pages 84-96, December.
23. Emam, Hebatalla, Atef (2012), "Monetary and Fiscal Policies Post 25th January Revolution: Fighters against Windmills", A paper presented at the first graduate conference: Egypt in the Arab Spring: Perspectives from Economics and Democratizations Studies, London School of Economics, London, 28 September 2012.
24. Fraga, Arminio, Ilan Goldfajn, and Andre Minella (2003), "Inflation Targeting in Emerging Market Economies," NBER Working Paper, No. 10019.
25. Freedman, C. and Öster-Robe, I. (2010), "Important Elements Inflation Targeting for Emerging Economies", IMF WP /10/113.
26. Freedman, C., and I. Öster-Robe (2009), "Country Experiences with the Introduction and Implementation of Inflation Targeting", IMF Working paper, WP/09/161.
27. Gathogo, GATHONI, Anthony (2011), "Preconditions for Adopting Inflation Targeting Framework: An Empirical Evidence for Small Economies", *Financial Management and Journal of Applied Finance*, Vol. 1.
28. Ghalwash, T. (2010), "An inflation targeting Regime in Egypt: a feasible option?", *modern economy*, vol. 1, n°2, August.
29. Hakan Kara (2008), "Turkish Experience With Implicit Inflation Targeting," *Central Bank Review, Research and Monetary Policy Department*, Central Bank of the Republic of Turkey, vol. 8(1).
30. Hammond, G. (2012), "State of the art of inflation targeting", *Bank of England, CCBS Handbook* No. 29.
31. Harmanta, Barik Bathaluddin, and Jati Wahyu (2011), "Inflation Targeting Under Imperfect Credibility: Lessons from Indonesia," *Bulletin of Monetary, Economics and Banking*, January.
32. Hartadi A. Sarwono (2007), "Monetary Policy in Emerging Markets: Indonesia's Case, Paper presented at The OECD- CCBS Seminar on Monetary Policy in Emerging Markets, Paris, 28 February.
33. Heintz, J., Leonce Ndikumana (2010), "Is There a Case for Formal Inflation Targeting in Sub-Saharan Africa?", paper provided by Political Economy Research Institute, University of Massachusetts at Amherst in its series Working Papers, no 2018.
34. IMF, 2013, *Fiscal Monitor, Fiscal Adjustment in an Uncertain World*.

35. Jahan, Sarwat (2012), " Inflation Targeting: Holding the Line", IMF, Finance & Development, March.
36. Jane Sneddon Little & Teresa Foy Romano (2009), "Inflation targeting: central bank practice overseas," Public Policy Brief, Federal Reserve Bank of Boston, No. 08-1
37. Jonas, J., and F. S. Mishkin (2003), "Inflation targeting in transition countries: Experience and prospects", NBER Working Paper Series, no. 9667.
38. Kadioglu, F., et al. (2000), "Inflation targeting in developing countries" The Central Bank of the Republic of Turkey, Discussion Paper, September.
39. Kamal, Mona (2010), "Targeting in Brazil, Chile and South Africa: An Empirical Investigation of Their Monetary Policy Framework", William Davidson Institute Working Paper Number 1004, November.
40. Kandil, M. (2011), "Monetary Policy in Egypt: Recent Challenges and Future Priorities", ECES-PVP28-July, 2011
41. Khan, M. S. (2003), "Current Issues in the Design and Conduct of Monetary Policy", WP/03/56. IMF.
42. Kim, S., Park, Y. (2006), "Inflation Targeting in Korea: A Model of Success? In: Monetary Policy in Asia: Approaches and Implementation", BIS Paper, No. 31.
43. Lajnaf, R. (2013), "Possibility of Adopting the Inflation Targeting Strategy in Tunisia", international Journal of Applied Research and Studies (IJARS), Volume 2, Issue4.
44. Lim, Joseph Anthony (2008). "Central Banking in the Philippines: From Inflation Targeting to Financing Development," , International Review of Applied Economics" , , 22(2).
45. Maher, S. (2012), "An Assessment of the Inflation Targeting Policy in Egypt". The Journal of Monetary Economics, In process of publishing.
46. Martinez, Guillermo Ortiz (2008), "Inflation targeting" Bank of Canada, A Festschrift in honour of David Dodge, November.
47. Mishkin, Frederic, and Miguel Savastano (2000), "Monetary Policy Strategies for Emerging Market Countries: Lessons from Latin America," , NBER Working Paper No. 7617
48. Moriyama, Kenji (2011), "Inflation Inertia in Egypt and its Policy Implications", IMF Working Papers, WP/11/160.
49. N. Batini, P. Breuer, K. Kochhar, and S. Roger (2006), "Inflation Targeting and the IMF," IMF Board Paper SM/06/33.
50. Nabil Ben Ltaifa, and et al. (2012), "Review of relevant country experiences in transition From monetary to inflation targeting", Kiglai Conference Review of Country Experiences in Transition to IT.DOCX July 25.
51. Nasr, S. (2012), " THE EGYPTIAN BANKING SYSTEM POST JANUARY 25TH REVOLUTION", paper presented for 2012 Cambridge Business & Economics Conference (CBEC), June 27-28, 2012, University of Cambridge, UK, June 27-28.

52. Nelson- Douglas, Bosede (2004), "Inflation Targeting Framework for Jamaica: An Empirical Exploration", Bank of Jamaica Working Paper, July.
53. Osuji Casmir Chinaemerem, and Akujuobi, L.E, (2012), "INFLATION TARGETING AND MONETARY POLICY INSTRUMENTS: EVIDENCE FROM NIGERIAN AND GHANA", Kuwait Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review Vol. 1, No.11, July.
54. Ötör-Robe, I. and D. Vávra (2007), "Moving to Greater Exchange Rate Flexibility: Operational Aspects Based on Lessons From Detailed Country Experiences", IMF Occasional Paper 256.
55. Palmovisit, Stefan (2007), Flexible inflation targeting – "how should central bank stake the real economy into consideration, ECONOMIC REVIEW, Riksbank's journal Economic Review.
56. Pétursson, Thórarinn G. (2004): "Formulation of inflation targeting around the world", Monetary Bulletin.
57. Ramos-Francia, M. and A. Torres (2005), "Reducing Inflation Through Inflation Targeting", Working Paper 2005-01, Banco de Mexico.
58. Rania Al Mashat & Andreas Billmeier (2008), "The Monetary Transmission Mechanism in Egypt," Working Papers 411, Economic Research Forum, revised June.
59. Rebecca M. Nelson, Jeremy M. Shar (2013), "Egypt and the IMF: Overview and Issues", Congressional Research Service(CRS) Report for Congress, April.
60. Reginaldo Pinto Nogueira J'uniór (2009), "Inflation Targeting and Fear of Floating in Brazil, Mexico and South Korea", Revista Economía, v.10, n.2, p.195–209, May-Aug 2009.
61. Roberto S Mariano Delano & Delano P Villanueva (2006). "Monetary policy approaches and implementation in Asia: the Philippines and Indonesia," BIS Papers chapters, in: Bank for International Settlements (ed.), Monetary policy in Asia: approaches and implementation, volume 31, pages 207-226 Bank for International Settlements.
62. Roger, S. (2009), "Inflation targeting at 20: achievements and challenges", WP/09/236. IMF.
63. Roger, Scott (2009), "Inflation targeting at 20: achievements and challenges", IMF, WP/09/236.
64. Roger, Scott, and Mark Stone (2005), "On Target: The International Experience with Achieving Inflation Targets," IMF Working Paper 05/163.
65. Sanchez, Marcelo (2012), "Characterizing the Inflation Targeting Regime in South Korea", ECB Working Paper No. 1004.
66. Selim, H. (2012), "HAS EGYPT'S EXCHANGE RATE POLICY CHANGED AFTER THE FLOAT?", Middle East Development Journal (MEDJ), 2012, vol. 04, issue 01, pages 1250005-1-1250005-27.
67. Siklos, P.L., and I. Abel (2003), "Is Hungary Ready for Inflation Targeting?" Economic Systems, 66: 1-25.

68. Tombini, A. and S. Lago Alves (2006), "the Recent Brazilian Disinflation Process and its Costs, Central Bank of Brazil", Working paper, No. 109. Bevilacqua, Afonso, and Eduardo Loyo, (2004), "Brazil's Stress Test of Inflation Targeting, BIS Paper, No. 23.
69. Valdés, R. (2007), "Inflation Targeting in Chile: Experience and Selected Issues, Central Bank of Chile, Economic policy paper, No. 22.
70. Valdés, R.O. (2007), "Inflation Targeting in Chile: Experience and Issues" OECD and Bank of England.
71. Van der Merwe, E.J. (2004), "Inflation Targeting in South Africa", Occasional Paper No. 19, South Africa Reserve Bank.
- ٧١- البنك المركزي المصري، ٢٠١٢، «بازل والقطاع المصرفي المصري»، وحدة تطبيق مقررات بازل، أكتوبر ٢٠١٢.
- ٧٢- البنك المركزي المصري، ٢٠١٣، «تقرير عن إنجازات مجلس إدارة البنك المركزي المصري» خلال الفترة (ديسمبر ٢٠٠٣ - ديسمبر ٢٠١٢).
- ٧٣- المشاط، رانيا، ٢٠١٢، «السياسة النقدية والمجال لتبنى إطار استهداف التضخم»، مجلة بنوك وأعمال، المعهد المصرفي المصري، أكتوبر - ديسمبر، العدد (١)، ص: ١٤-١٥.
- ٧٤- بيان السياسة النقدية للبنك المركزي، التقرير السنوي للبنك المركزي ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

تفسير مصادر النمو الاقتصادي
في مصر ودور الإنتاجية الكلية
في تحقيق النمو المستدام،
«منهج تنظيري وتطبيقي»

◆ تفسير مصادر النمو الاقتصادي في مصر ودور الإنتاجية الكلية في... ◆

تفسير مصادر النمو الاقتصادي في مصر ودور الإنتاجية الكلية في تحقيق النمو المستدام

«منهج نظري وتطبيقي» (*)

مستخلص البحث:

تُعَد مصر واحدة من الدول النامية التي شهدت معدلات نمو اقتصادي معتدلة خلال العقود الأربعة الماضية، وعلى الرغم من ذلك فلا تزال مصر حبيسة مصيدة الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى لمدة تزيد عن ثلاثة عقود مضت. بل فقد صاحب معدلات النمو المرتفعة - ولا سيما التي تحققت خلال الخمس سنوات الأخيرة قبل عام ٢٠١١ - ارتفاع نسبة الفقر وارتفاع معدلات البطالة، واتساع فجوة التفاوت في توزيع الدخل.

في هذا السياق فإن مجرد تحقيق معدلات مرتفعة للنمو لا يعنى بالضرورة مستوى أفضل للمعيشة، إنما يجب استدامة تلك المعدلات المحققة، وضمان وصول ذلك النمو بمنافعه للجميع. ومن هذا المنطلق تتجسد أهمية الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج Total Factor Productivity; (TFP)، وذلك لما تنطوى عليه تلك الإنتاجية من سياسات وآليات تتجاوز مجرد زيادة النمو، بل تستند إلى منطق تحسين كفاءة النمو واستدامته.

حيث تعتبر الإنتاجية الكلية المصدر الرئيسى لتحفيز الأبعاد والمحركات المؤسسية والبيئية والاقتصادية للنمو المستدام. ومن هنا فإن الورقة البحثية الحالية تسعى إلى تقييم أداء الإنتاجية الكلية في مصر طوال الفترات السابقة، وبحث أسباب الفشل في استدامة النمو وعمومية الانتفاع به خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١١) وذلك لاستخلاص مجموعة من الخيارات السياسية لتحقيق النمو المستدام وذلك باستخدام نموذج سولو والمطور بمنهج النمو الداخلي كمدخل تطبيقي. وفي هذا الصدد وباستخدام المتطابقة المحاسبية للنمو تم التوصل إلى أن النمو الاقتصادي في مصر كان مدفوعاً بتراكم المدخلات -ولا سيما تراكم

(*) البحث منشور في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد الحادى والعشرون، العدد الثانى، ديسمبر ٢٠١٣

رأس المال المادي-، والذي ساهم وحده بنحو ٩١,٦٪ في تحقيق النمو الاقتصادي، بينما اتسمت الإنتاجية الكلية في مصر بالضعف، حيث بلغ معدل نموها نحو (1.17-٪) في متوسط الفترة (١٩٧٥-٢٠١١). وبعد إجراء اختبارات إستقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك، تم استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي غير المقيد (Unrestricted VAR) للتوصل إلى مساهمة العوامل والسياسات كمحددات للإنتاجية الكلية في مصر، وقد أكدت نتائج التقدير أن أهم عوائق الإنتاجية الكلية -ومن ثم النمو المستدام- في مصر تتمثل في فساد الحكم الاستبدادي، وانخفاض إنتاجية العمل، وإرتفاع أعباء الدين العام المحلي. كما أظهرت نتائج نموذج المحاكاة أنه لكي تحافظ مصر على معدلٍ للنمو يبلغ نحو ٨,٩٪ في متوسط العشر سنوات القادمة، فلا بد من زيادة مساهمة الإنتاجية الكلية إلى نحو ١٦,٥٪ من إجمالي النمو. ولكي يتحقق ذلك فلا بد من انتهاج مجموعة من الإصلاحات المؤسسية لكافة العناصر الداعمة للنمو، ولا سيما من خلال سياسات تستهدف تحقيق تحسينات موازية في سيادة القانون والديمقراطية وملاحقة مرتكبي الفساد لتمكين الجميع من تقاسم منافع النمو.

**Explaining the sources of economic growth in Egypt and the role of
total factor Productivity (TFP) in attaining sustainable growth
(Theoretical and practical approach)**

Abstract

Although Egypt is one of the developing countries that has experienced a moderate economic growth rate during the past four decades, it is still trapped into the lower middle-income countries for more than three decades. The High growth rates - particularly those achieved during the last five years before 2011 - was accompanied by rising in poverty rate, high unemployment rates, and the huge increase in inequality in income distribution. In this context, achieving rapid economic growth that generates jobs, and increases the income of the poor requires this growth to be inclusive, and sustained.

At this regards, Total Factor Productivity (TFP) is the major source for inclusive and sustainable growth which relies on efficiency and innovation that facilitate for the all reaping the benefit of growth. This paper seeks to evaluate the performance of the overall TFP in Egypt during the period (1975-2011), to draw the main obstacles for the inclusiveness of growth in Egypt in order to derive a set of policy options to achieve inclusive growth, using "Solow model with an endogenous framework. At this regards, based on the accounting equation for growth we can conclude that economic growth in Egypt is driven by the accumulation of inputs - especially the accumulation of physical capital - which contributed about 91.6% of economic growth, while the TFP accounts for about -1.17% in the average of 1975-2011. After applying the unit root test, and Cointegration techniques, the Unrestricted VAR model was used to explain the factors and policies that determine TFP in Egypt during the previous four decades.

The results confirmed that the main barriers to TFP in Egypt are; the high burden of domestic public debt, low quality of institutions, corruption, and the rigid of labor market. Based on the estimated results, the simulation model revealed that in order to achieve a growth rate of about 8.9% in average over the next ten decade, the contribution of TFP must rise to about 16.5% of total growth. Hence Egypt should to adopt a set of institutional reforms for all the supporting elements for growth, concentrating on performing improvements in the rule of law, democracy and rooting out corruption to enable the all from the benefits of growth.

١- المقدمة:

تُعد مصر واحدة من الدول النامية التي شهدت معدلات نمو اقتصادى معتدلة خلال العقود الأربعة الماضية. حيث حققت معدلاً للنمو يبلغ نحو ٥,٥٧٪ في متوسط الفترة (١٩٧٥-٢٠١٠)^(١). وعلى الرغم من تخطى معدلات النمو المحققة في مصر تلك المحققة في كثير من الدول النامية الأخرى، فما زالت مصر حبيسة مصيدة الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى لمدة تزيد عن ثلاثة عقود مضت. وهو ما يعنى عدم قدرة النمو الاقتصادى الذى حققته مصر على تحسين مستوى المعيشة، بل على العكس من ذلك فقد صاحب معدلات النمو المرتفعة - ولا سيما التى تحققت خلال الخمس سنوات الأخيرة قبل عام ٢٠١١- تزايد الفقر وارتفاع معدلات البطالة، كما زادت حدة التفاوت في توزيع الدخل بين الفئات والمناطق. ومن جهة أخرى عانى الاقتصاد المصرى ولا سيما في السنوات الأخيرة من ارتفاع حدة الاختلالات المالية والهيكلية والتى تشكل قيداً على استمرارية وتقاسم منافع النمو بين الجميع. وفي هذا الصدد بات واضحاً أن الإصلاحات الاقتصادية -وما تنطوى عليه من سياسات - فشلت في الحفاظ للاقتصاد المصرى على مسار مرتفع ومستدام للنمو، بل ساهمت في توسيع حدة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، وسيطرة القلة على تقاسم منافع النمو. وقد تسببت تلك التحديات وغيرها في اندلاع ثورة ٢٥ يناير -٢٠١١، والتى كشفت عن مدى فساد البيئة المؤسسية والسياسية بها يعوق الابتكار والإنتاجية^(٢).

وفي هذا السياق فبالنظر إلى تجارب عديد من الدول الصاعدة والتى استطاعت تحقيق معدلات مرتفعة وقوية للنمو لعقود من الزمن، فإن مجرد تحقيق معدلات مرتفعة للنمو لا يعنى بالضرورة مستوى أفضل للمعيشة، إنما يجب استدامة تلك المعدلات. حيث إن النمو المستدام (sustainable growth) لا يعنى نمواً مرتفعاً أو سريعاً فحسب، بل يجب أن يتم الحفاظ على ذلك المعدل المرتفع خلال عدد من السنوات - ما لا يقل عن عقدين من الزمن - دون الانتقاص من قدرة العوامل المولدة لذلك النمو على الوفاء بحاجات الأجيال القادمة في الاستمتاع بمنافع النمو^(٣). وفي هذا الإطار فإن نجاح الدول في تحقيق نمو مستدام يقتضى أن يكون النمو المحقق يحقق النفع للجميع، ويضمن العدالة في توزيع نتائج

◆ تفسير مصادر النمو الاقتصادي في مصر ودور الإنتاجية الكلية في... ◆

النمو لضمان واستفادة الفقراء^(٤). ومن هذا المنطلق تتداخل بعض المفاهيم المتعلقة بالنمو، وتمثل أهمها في النمو المنحاز للفقراء pro-poor growth، والنمو عمومي النفع inclusive growth.

حيث يهتم المفهوم الأول برفاحية الفقراء واستفادتهم في الحصول على نصيب كبير من منافع النمو، بينما ينصرف المفهوم الثانى إلى حصول الغالبية العظمى من قوة العمل على منافع النمو - الفقراء والطبقة المتوسطة على حد سواء - كل حسب مهاراته الإنتاجية. وهو ما لا يعنى بالضرورة حصول الفقراء على النصيب الأكبر من ثمار النمو^(٥). وفي هذا الصدد تذهب بعض الآراء إلى أن النمو المستدام هو الشرط الضرورى لتحقيق النمو النفعى للجميع - بما تتضمنه الاستدامة من أبعاد متنوعة توفر للجميع فرص عادلة في اقتسام منافع النمو بغض النظر عن الأصل، المهارة أو مستوى الدخل^(٦). وتذهب آراء أخرى - وإن كانت هي الأدق - إلى أن كلاً من النمو النفعى للجميع (inclusiue) والنمو المنحاز للفقراء (pro-poor growth) يعدان ضمن أبعاد النمو المستدام. لما يتضمنه الأخير من أبعاد أخرى غير اقتصادية (شاملة المساواة وتكافؤ الفرص وامتداد منافع النمو للجميع والتمكين والاستمرارية)^(٧).

وتؤكد الشواهد أن فشل كثير من الدول - ومن بينها مصر - في تحقيق نمو مستدام ومنافع للجميع إنما يرجع ليس فقط لانخفاض معدل النمو المحقق، بل لعدم قدرته على المواصلة من جهة، ولأن فوائد هذا النمو إلى حد كبير تتخطى الطبقة الفقيرة من جهة أخرى. على هذا النحو فإن بقاء وعدم صمود النمو قد يرجع إلى انخفاض حجم الاستثمارات المادية والبشرية وبطء التكنولوجيا بسبب عدم كفاية البنية التحتية والمؤسسية والاجتماعية، بينما عدم عمومية الانتفاع بالنمو للجميع قد يرجع إلى فساد البيئة المؤسسية والأطر السياسية والتنظيمية الداعمة للنمو. ومن هذا المنطلق فإن تحقيق نمو سريع، مرتفع، متواصل وعمومي النفع (أي نمواً مستداماً) يقتضى ليس فقط زيادة حجم الاستثمارات في الدولة، بل تحسين الأطر المؤسسية والتنظيمية والسياسية الداعمة للكفاءة والاستدامة الاجتماعية والبيئية^(٨).

وهنا يأتي دور الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (TFP) Total Factor Productivity؛ لما تنطوي عليه من مجموعة السياسات والآليات التي تتعلق بتحسين الأبعاد الشاملة للنمو المستدام. حيث تشير TFP إلى النمو المتولد ليس من خلال زيادة حجم رأس المال المصنع والطبيعي فقط، بل من خلال التحسينات الإضافية الناتجة من كفاءة استخدام تلك المدخلات مثل: التحسن في رأس المال البشري والمهارات والخبرات، واكتساب تقنيات الإدارة الفعالة، وإدخال تحسينات مؤسسية في الإطار التنظيمي للنمو، وإدخال التكنولوجيا الجديدة والابتكار^(٩). في هذا الإطار فإن محددات وسياسات الإنتاجية الكلية أصبحت محلاً للاهتمام سواء على المستوى التطبيقي أو على مستوى صناع السياسات والمحللين الاقتصاديين.

ويجد ذلك الاهتمام بالإنتاجية الكلية جذوره على المستوى النظري، ولا سيما بين منهجي النمو الخارجي (Exogenous Growth Model)، والنمو الداخلي (Endogenous Models Growth)، حيث وفقاً لهما تتأرجح منظومة السياسات المحفزة للنمو المستدام بين سياسات لتعزيز تراكم المدخلات، وسياسات لتحفيز كفاءة المدخلات. ولكنها تصل في النهاية إلى نقطة إلتقاء ألا وهي أن الإنتاجية الكلية تظل هي حجر الزاوية للنمو المستدام.

ومن هنا فإن الورقة البحثية الحالية تسعى إلى تقييم مسار وأداء الإنتاجية الكلية في مصر طوال الفترات السابقة، وبحث أسباب الفشل في استدامة النمو في مصر، وذلك من خلال الاستناد إلى الأطر النظرية في تفسير المصادر المحتملة للنمو، وتوظيف تلك الأطر في منهجية تطبيقية لصياغة أجندة من السياسات من شأنها بلوغ معدلٍ مرتفعٍ للنمو والحفاظ على ذلك المعدل وجعله مستداماً.

١-١ إشكالية البحث:

نجحت برامج الإصلاح والتطوير الاقتصادي التي شرعت مصر في تنفيذها خلال السنوات الأخيرة في تحقيق معدلٍ للنمو يصل إلى نحو ٧,٢٪ في عام ٢٠٠٨. وبالرغم من الأزمة المالية العالمية في منتصف ٢٠٠٨، فقد تحقق معدل معتدل للنمو يبلغ نحو ٤,٧٪ في عام ٢٠٠٩، وارتفع قليلاً إلى ٥,١٪ عام ٢٠١٠. وبالرغم من ذلك ظلت مصر واقعة

◆ تفسير مصادر النمو الاقتصادي في مصر ودور الإنتاجية الكلية في ... ◆

ضمن قائمة الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، حيث ظل متوسط نصيب الفرد من الناتج في مصر كنسبة لنظيره في دول الـ OECD يتراوح بين ٥٪ إلى ٦٪ طوال الاربعة عقود الماضية، وهذا يتباين بشكل ملحوظ مع أداء دول كانت مماثلة لمصر في مستوى الدخل مثل كوريا أو الصين، وتقاربت مع متوسط الدخل في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية^(١٠).

كما لا زال نحو ٥٥٪ من سكان مصر يعيشون تحت أو على خط الفقر القومي، وتوازي مسار الاختلالات في ارتفاعه مع مسار النمو المرتفع، وهنا فشل معدل النمو في الإستمرار لأعلى، بل تراجع إلى الوراء. وفي ظل فشل النمو المحقق في تحقيق منافع اجتماعية للجميع، فإن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، والتي كشفت بشكل صريح فشل عوائد النمو الاقتصادي في تحسين ظروف المعيشة أصبح لزاماً على صناع القرار وضع تدابير فعالة لتحقيق التوازن بين متطلبات النمو المستدام والتحسين للموس في النتائج الاجتماعية بما يساعد على مضاعفة نصيب الفرد من الناتج، والانتقال إلى مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى في أقل عدد من السنوات^(١١).

في هذا الصدد تبلور إشكالية أو قضية البحث في أن: هل مجموعة السياسات التي تم إنتهاجها في مصر لتحفيز النمو خلال الفترات السابقة كانت تتسم بالفشل والتحيز لصالح تراكم المدخلات على حساب الإنتاجية الكلية مما جعل النمو غير قادر على الاستمرار. ففكر النمو الخارجى؟. أم أن نقص رأس المال البشرى أو تشوهات البيئة الخارجية أضاعت من كفاءة وإنتاجية الاستثمارات الموجهة لتراكم المدخلات، وسلبت فوائد ومنافع النمو. ففكر النمو الداخلى؟. وعلى هذا النحو تتعاضد إشكالية البحث في أن نجاح سياسات النمو في الفترة القادمة مرهون بتعزيز مستوى أعلى للإنتاجية الكلية والتي تشير الشواهد إلى أنها تتسم في مصر بالتواضع الشديد. وعلى هذا النحو يُعد تبنى تدابير لتحقيق معدلٍ للإنتاجية الكلية يجعل النمو الاقتصادي في مصر مستداماً. تحدياً كبيراً.

٢-١ أهمية البحث:

تشير الشواهد التاريخية إلى أن النمو الاقتصادي في مصر افتقد إلى الاستدامة وذلك من منظور عدم قدرته على الاستمرار في مسار مرتفع على مدار عدد من السنوات المتتالية،

ومن منظور عدم قدرته على تحسين مستوى المعيشة للجميع - ولا سيما الفقراء. في هذا الصدد فإن خصائص النمو الاقتصادي في مصر، وعوامل ضعفه وعدم استدامته يجب أن تحظى بأهمية كبيرة في دراستها. وهنا تأتي أهمية الورقة البحثية الحالية في البحث عن أسباب ذلك الفشل من خلال الاستناد إلى المنهج التنظيري لتفسير محددات الإنتاجية الكلية التي من المفترض أنها تسهم في تحقيق نمو قوي ومستدام من خلال ما تنطوي عليه من سياسات كلية وجزئية وقطاعية لتحسين كفاءة استخدام المدخلات. وتزداد أهمية البحث في إطار التحديات أو الفرص التي تتيحها ثورة ٢٥ يناير والتي بفضلها تكشف الأسباب التي أعاقَت النمو المستدام.

٣-١ هدف البحث:

تهدف الورقة البحثية الحالية إلى ما يلي:

- التعرف على المضامين السياسية للمساهمات النظرية الحديثة لتفسير الإنتاجية الكلية. باعتبارها المساهم الأكبر للنمو المستدام. لاستخلاص إطار تطبيقي لتعزيز الإنتاجية الكلية في مصر.
- تفسير النمو الاقتصادي في مصر خلال العقود الأربعة الماضية من حيث قيود وعوائق استدامة النمو من جهة، وسياسات النمو من جهة أخرى.
- تحليل مدى مساهمة الإنتاجية الكلية للنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترات السابقة، والتعرف على أهم السياسات والمؤسسات التي شكلت سلوك الإنتاجية الكلية خلال تلك الفترة.
- تفسير محددات النمو الاقتصادي المستدام في إطار المناهج النظرية الحديثة ومن خلال الإطار التطبيقي الملئ، وذلك لاستخلاص أهم خيارات السياسة اللازمة لتحقيق نمو مستدام.

٤-١ منهجية وتساؤلات البحث:

يستند البحث إلى المنهج الاستقرائي من خلال استقراء واقع النمو الاقتصادي في

◆ تفسير مصادر النمو الاقتصادي في مصر ودور الإنتاجية الكلية في... ◆

مصر، واستقراء سلوك الإنتاجية الكلية، وكذلك بيئة ومدخلات النمو خلال العقود الأربعة الماضية، وذلك لاستخلاص المنهج النظري الملائم تطبيقياً لتفسير واقع النمو في مصر. ومن جهة أخرى سيتم في بعض أجزاء البحث الاستناد إلى المنهج الاستنباطي من خلال وضع فروض معينة تتعلق بتقدير المعدل المستهدف للنمو وللإنتاجية الكلية في مصر، ومن خلال تلك الفروض سيتم التوصل إلى استنتاجات محددة بشأن المعدل المستهدف والمستدام للنمو، ومن ثم الأطر النظرية والخيارات التطبيقية القادرة على تحقيق ذلك المعدل.

ومن خلال أساليب التحليل ونماذج القياس يسعى البحث للإجابة على التساؤلات التالية:

١- ما هو المعدل المستهدف للنمو الذي يجب أن تحققه مصر للانتقال بها إلى مستوى أعلى للدخل؟

٢- إلى أي مدى يمكن لمصر تحقيق ذلك المعدل في ظل خصائص البيئة المؤسسية والاقتصادية للنمو؟

٣- ما هو المعدل اللازم تحقيقه للإنتاجية الكلية لتحقيق المعدل المستهدف للنمو؟

٤- كيف يمكن تحقيق ذلك المعدل المستهدف للإنتاجية الكلية؟ بمعنى ما هو الإطار النظري والتطبيقي الملائم لاستنتاج خيارات السياسة اللازمة لبلوغ ذلك المعدل للنمو وضمان استدامته ونفعه للجميع؟.

١-٥ أجزاء البحث:

يمكن تقسيم الورقة البحثية الحالية إلى ستة أجزاء مع المقدمة، وهي، الجزء الثانى: عرض انتقادی لنظريات النمو الحديثة، ومضامينها التطبيقية. والجزء الثالث يتناول النمو الاقتصادي في مصر من حيث أداء النمو ومساره، وخصائص البيئة الاجتماعية والاقتصادية المؤسسية، ومصادر النمو في مصر خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١١). أما الجزء الرابع فيتطرق إلى محددات الإنتاجية الكلية في مصر وسياسات استدامة النمو من خلال تقدير الإطار النظري التطبيقي الملائم، ومن هذا المنطلق يتم استخلاص أهم السياسات

الاقتصادية لتحقيق المعدل المستهدف للإنتاجية الكلية. أما الجزء الخامس فيتم من خلاله وضع تدابير وقيم مستهدفة لأهم خيارات السياسة لتحقيق المعدل المستهدف للنمو المستدام من خلال تحقيق المعدل المستهدف للـ (TFP) وأهم الآليات لتحقيقها. أما الجزء السادس والأخير للبحث فيستعرض ملخص البحث وأهم النتائج على المستويين التنظيري والتطبيقي.

٦-١ المنهجية النظرية للبحث

على المستوى التنظيري يستند البحث إلى كلٍ من منهجي النمو الداخلي (endogenous growth) والنمو الخارجي (exogenous growth) لعديد من المبررات^(١٢):

١. استحوذ كلا المنهجين على الاهتمام وذلك على المستوى التطبيقي لدراسات النمو خلال العقود الثلاثة الماضية. حيث سعت العديد من الدراسات إلى تفسير النمو في الدول المختلفة من خلال الاستناد إلى المنهجية التطبيقية والتفسير التنظيري المستند إلى النمو الخارجي أو المستند إلى أن النمو عملية ذاتية.
٢. تذهب نظريات النمو الداخلي إلى أن الاستثمار في رأس المال البشري والابتكار والمعرفة من العوامل الهامة للنمو الاقتصادي، وتركز أيضاً على العوامل الخارجية الإيجابية والآثار غير المباشرة للمعرفة. وبذلك تعد تلك النظريات بمثابة المصدر التنظيري الرئيسى الذى يستند إليه صناع السياسة العامة في وضع تدابير يكون لها تأثير على معدل النمو في المدى الطويل.
٣. تذهب كثير من الدراسات المعنية بتفسير النمو في الدول النامية إلى أن نظرية النمو الخارجي أكثر ملاءمة لتفسير النمو في تلك الدول والتي تعتمد أكثر على سياسات اقتصادية كلية قصيرة ومتوسطة المدى لتحفيز معدل الاستثمارات. بينما تبنى سياسات طويلة الأجل يحتاج إلى تغيرات مؤسسية وهيكلية عميقة من الصعب تنفيذها في المدى القصير، مما يجعل تفسير واقع ومصادر النمو قصير المدى لتلك الدول - ومنها مصر - أكثر توافقاً مع منهج النمو الخارجي.

◆ تفسير مصادر النمو الاقتصادي في مصر ودور الإنتاجية الكلية في ... ◆

٤. عند تفسير واقع ومحددات النمو في أي دولة فإن المنهجية التطبيقية يجب أن تنطلق من الدالة المحاسبية للنمو لتقدير الإنتاجية الكلية. التي تعد المحرك الرئيسى للنمو طويل المدى. كمتبقى في معادلة النمو، وهذه الأخيرة لا يمكن إنكار أنها مساهمة نموذج النمو الخارجى (Solow 1956).

٥. في هذا الإطار فإنه بسبب عدم تفسير نموذج النمو الخارجى لمحددات الإنتاجية الكلية، بينما نجاح مساهمات نماذج النمو الداخلى في تحقيق ذلك، فإنه يمكن اعتبار أن كلاً من نموذج النمو الخارجى ونماذج النمو الداخلى خياراً سياسياً تطبيقياً مكملًا لبعضه البعض في تفسير مصادر وسياسات النمو في الدول النامية في الأجلين القصير والطويل.

٢. عرض انتقادي لنظريات النمو الحديثة، ومضامينها التطبيقية.

تُعد نظريات النمو الكلاسيكية اللبنة الأولى لتطور نظريات النمو، وإيراز أهم العوامل المحددة له. وتتضمن نظريات النمو لـ Smith 1776، Malth 1798، و Ricardo 1817. ولكن الجدير بالذكر هو خلو تلك المساهمات من تفسيرات تطبيقية ونماذج رياضية لربط النمو بمحدداته ومصادره. وتعتبر المساهمات النيوكلاسيكية لـ Ramsey 1928، Young 1943 و Shumpeter بداية النظريات التطبيقية الحديثة للنمو، حيث استندوا في تفسير النمو إلى نماذج رياضية تعكس السلوكيات الاقتصادية المتعلقة بالادخار والاستهلاك والمعرفة كمحددات للنمو. ومع تطور الأساليب التحليلية للاقتصاد، والاستخدام الموسع للنماذج في تفسير السلوكيات الاقتصادية على يد كينز، تطورت المساهمات التطبيقية في تفسير النمو، ولا سيما على يد كلٍ من Harrod و Domar في الأربعينيات من القرن الماضى كمحاولة هامة لنمذجة النمو في إطار محددات العمل والاستثمار والادخار. وتبلور فيما بعد إسهامٌ جديدٌ للنظرية النيوكلاسيكية للنمو على يد سولو Solow في منتصف الخمسينيات من القرن الماضى كرد فعل لنموذج هارود-دومار والذى افترض أن النمو يتحدد بكل من معامل رأس المال للعمل، ومعدل الادخار، وإفترضه ثبات معدل الإحلال بين عنصري العمل ورأس المال، ومن ثم عدم إمكانية استخدام تلك العناصر بكفاءة، وهو ما ينتج عنه تقلب

معدل النمو عن مستواه الطبيعي بين حدي البطالة والتشغيل الكامل، بما يعرف بحد السكين *knife-edge conditions*. وهو ما يؤدي إلى عدم استمرارية النمو في الأجل الطويل. وعلى هذا النحو فشل نموذج هارود - دوماز في تفسير تفاوت معدلات النمو بين دول أمريكا اللاتينية وأوروبا الغربية من جهة، وبين المجموعة الأخيرة والولايات المتحدة الأمريكية في الأربعينيات من القرن الماضي. وفي هذا السياق كانت القضية الرئيسية التي تشغل بال سولو هو بحث أسباب اختلاف مستوى المعيشة بين الدول الغنية والدول الفقيرة. وقد حاول تفسير ذلك من خلال بناء نموذج رياضي للنمو يقوم على عدد من الفروض الرياضية والاقتصادية. وكرد فعل لنموذج سولو، وخاصة في ظل عدم قدرته على تفسير الأسباب التي أدت إلى تزايد التفاوت بين الدول الغنية والدول الفقيرة، شهدت الساحة الاقتصادية تدافعاً لعدد من المساهمات النظرية والتطبيقية بشأن النمو، وخاصة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. وقد شكلت تلك المساهمات الفكرية وما تستند إليه من منهجية تطبيقية إطاراً تنافسياً لتفسير النمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء^(١٣).

وبشكل أكثر تحديداً، تصنف نظريات النمو الحديثة - وفقاً لمنهجية تحليل محددات وسياسات النمو - إلى نظرية النمو الخارجي *Exogenous Growth Theory* - والتي قوامها أن السياسة الاقتصادية غير فاعلة في تحقيق نمو مستمر في المدى الطويل، وهذا الأخير يتحقق فقط من خلال التطور التقني الخارجي، وعلى الجانب الآخر نظرية النمو الداخلي *Endogenous Growth Theory* والتي تؤكد على فعالية السياسات الاقتصادية في بلوغ نمو مستدام في المدى الطويل.

٢-١ نظرية النمو الخارجي^(١٤)

تجد تلك النظرية جذورها في مساهمات (Solow & Swan 1956) فيما يعرف بنماذج النمو النيوكلاسيكي. وقد انطلق سولو في تفسير النمو من دالة الإنتاج النيوكلاسيكية، $Y = K^\alpha L^{1-\alpha}$. حيث افترض أن الناتج Y يتحدد بكل من عرض العمل (L) والذي يتحدد بمعدل النمو السكاني (n)، والتراكم الرأسمالي (K) والذي يتحدد بمعدل الاستثمار أو

◆ تفسير مصادر النمو الاقتصادي في مصر ودور الإنتاجية الكلية في ... ◆

الادخار (s)، مع إمكانية الإحلال بين العنصرين، وافترض كذلك ثبات الغلة مع الحجم، بينما تناقص العائد الحدى لكل عنصر على حدة. في هذا الصدد فإن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج يتحدد بكل من معدل نمو قوة العمل، ومعدل نمو التراكم الرأسمالى على النحو التالى: $\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta K}{K} + \frac{\Delta L}{yL}$. وتتوقف الزيادة في التراكم الرأسمالى (ΔK) على معدل الاستثمار اللازم في المجتمع لزيادة التكوين الرأسمالى بعد تغطية كل من احتياجات السكان ومتطلبات الإهلاك (δ)، وذلك من خلال الصيغة التالية: $\Delta K = sy - (n + \delta)K$. وهو ما يعنى أن كل زيادة في معدل الادخار تؤدي بدورها إلى زيادة التكوين الرأسمالى القائم بمعدل يفوق النمو السكانى، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة ونمو نصيب الفرد من الناتج، إلا أن الزيادة في نمو السكان، وزيادة متطلبات الإهلاك تمتص تلك الزيادة في رصيد رأس المال، ومن ثم تتجه إنتاجيته الحدية للتناقص حتى تتوقف تماماً، ($\Delta K = \text{Zero}$). وهنا يتوقف نصيب الفرد من الناتج عن الزيادة أو النمو ويصل الاقتصاد إلى وضع الاستقرار (Steady - State)، ويصبح عندئذ المحدد الرئيسى لنمو الناتج هو معدل نمو السكان. وتؤدي الزيادة السكانية إلى تآكل الاستثمار القائم وتدهور نصيب الفرد من الناتج والإرتداد عن وضع الاستقرار، لذا فإن هناك محركاً جديداً للنمو عند وضع الاستقرار يعوض الأثر السلبى للزيادة السكانية وهو (التقدم الفنى A).

وقد افترض كل من سولو وسوان S&S 1956 أن ذلك التقدم الفنى ينجح في الارتقاء بإنتاجية العمال، لذا يسمى بالتقدم الفنى المطور للعمل $Y = F(K, AL)$. والجدير بالذكر هو عدم محاولة رواد نموذج النمو الخارجى تفسير مصادر التقدم الفنى. الذى أطلق عليه فيما بعد الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج. واعتبروه صندوقاً أسود يجد مصادره في سلوكيات غير اقتصادية. أي خارج نموذج النمو. في هذا الصدد فإنه قد ينجح معدل الادخار في تحقيق زيادة مؤقتة في مستوى نصيب الفرد من الناتج عند مستوى الاستقرار، ولكن الانتقال لمسار أعلى للاستقرار لا يتحقق إلا من خلال التقدم الفنى المطور للعمل.

ظل نموذج النمو النيوكلاسيكى رغم عيوبه حجر الزاوية لكثير من الأدبيات المعنية بدراسة النمو حتى منتصف الثمانينيات، وخاصة أنه خلال الستينيات والسبعينيات من

القرن الماضي لم يكن هناك انشغال كبير بموضوع النمو الاقتصادي، حيث انصرف الإهتمام وقتها إلى تفسير التقلبات والدورات الاقتصادية قصيرة الأجل. ومع بداية الثمانينيات من القرن الماضي عاد من جديد الإهتمام بموضوعات الرفاهة الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وهو ما أعاد النظر من جديد إلى نموذج النمو الخارجى لإثبات مدى واقعيته. في هذا الصدد حاولت مجموعة من المساهمات تفسير النمو الاقتصادي بنظرة جديدة من خلال محددات النمو التي تتحدد داخل النموذج، لذا أطلق على تلك المساهمات نظرية أو نماذج النمو الداخلى.

٢-٢ نظرية النمو الداخلى^(١٥)

انطلقت معظم مساهمات النمو الداخلى من محاولة بحث وتفسير مصادر النمو طويل المدى، وما هي السياسات اللازمة لاستدامة واستمرارية النمو. كما ذهب رواد هذا المذهب إلى تفسير مصادر نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج. وقد ساعد على بلورة تلك المساهمات ذلك التقدم الذى شهدته مناهج وأساليب التحليل والقياس فى الثمانينيات، وتطوير قواعد بيانات أكثر وثوقاً من شأنها تيسير الاختبار التطبيقي لنظريات النمو. فى هذا السياق حاول رومر (Romer, 1986) تفسير النمو من داخل النموذج نفسه وذلك من خلال ما يحققه تراكم رأس المال المادى من وفورات خارجية تتمثل فى التعلم من خلال الممارسة.

فى هذا الصدد فإن رصيد رأس المال المادى يولد وفورات خارجية تحقق زيادة فى رصيد رأس المال البشرى بما يضمن التغلب على قيد تناقص العائد الحدى لرأس المال المادى وهو ما يضمن استمرارية النمو. ويطلق على هذا النموذج (AK) حيث إن التقدم الفنى (A) ما هو إلا رصيد رأس المال البشرى، وهو دالة فى رأس المال المادى K، الأمر الذى يؤكد على أن التقدم الفنى يتحدد داخل نموذج النمو.

المساهمة الأخرى لنظرية النمو الداخلى تتمثل فى مساهمة لوكاس Lucas، والذى استند فى تحليله على نموذج uzawa عام ١٩٦٥. وقد افترض لوكاس فى إطار النموذج الذى عرف بـ (Uzawa-Lucas 1988) بأن العمال يخصصون وقتهم بين إنتاج السلع

(U) أو التعلم واكتساب خبرات ومهارات ($1-U$) تؤدي بدورها إلى زيادة رصيد رأس المال البشري h وتحقق تقدماً فنياً. حيث $A=dh=(1-U)$. وهو ما يعني أن نمو الناتج يتحدد كما يلي: $Y=K^{\alpha} h^{1-\alpha} L$. وبالتالي كلما زاد الوقت الذي يخصصه العمال - القائمين على الإنتاج - لاكتساب المعارف والأفكار كلما تحسنت إنتاجيتهم، ومن ثم تحسنت المساهمة الحدية لرأس المال المادى الذي يتم تشغيله بواسطة تلك العمالة المؤهلة، وهو ما يضمن توسيع قاعدة الإنتاج والدخل المتولد، ومن ثم استمرارية تكوين رأس المال البشرى الذي يضمن استمرارية النمو. وقد افترض النموذج أن عملية إنتاج الأفكار وتكوين الخبرات قد تنطوي على سلوك احتكارى من جانب مقدمى الخدمة (بعكس استخدام وانتقال الخبرات والمعارف فهي سلعة عامة)، وهو ما يقتضى تدخل الدولة لدعم الإنفاق على رأس المال البشرى وزيادة مخصصات التعليم والتدريب، ومن جهة أخرى لتسهيل انتقال المعارف والأفكار من خلال تحسين البنية التحتية وتسهيل تدفق المعلومات.

وتعتبر مساهمة (Romer 1990) من أهم مساهمات نموذج النمو الداخلى، حيث انطلق من نفس أفكار (Arrow 1962) حيث ركز كلاهما على دور البحوث والتطوير. وإفترض النموذج وجود ثلاث قطاعات إنتاجية وهي: قطاع البحث والتطوير - والذي يقوم بإنتاج الأفكار والاختراعات الجديدة من خلال تضافر عنصري رأس المال البشرى والتكنولوجيا - والقطاع الثانى هو قطاع السلع الوسيطة أو الرأسمالية والذي يقوم بشراء براءات الاختراع ونهاذج التصاميم من القطاع الأول، ومن ثم إنتاج تشكيلة من التصاميم (السلع الوسيطة والرأسمالية). ويتسم القطاعان الأول والثانى بسلوكيات احتكارية. حيث يحتكر الأول حق الاختراع ويبيع اختراعاته للقطاع الذى يدفع له أكثر، أما القطاع الثانى فيحتكر بيع التصاميم التى قام بإنتاجها فى صورة سلع وسيطة ورأسمالية للقطاع الثالث (قطاع السلع النهائية) أيضاً الذى يدفع أكثر. ويقوم القطاع الثالث باستخدام تلك السلع الوسيطة مع عنصري العمل ورأس المال البشرى لإنتاج سلع نهائية تباع بسعر مرتفع لتضمن له أرباحاً تولد بدورها استمرار الطلب على التصاميم والإبتكارات واستمرارية النمو. ووفقاً لهذا النموذج يتحدد النمو كالتالى: $Y=K^{\alpha} (AL_{\mu})^{\beta} \chi^{1-\alpha-\beta}$. حيث χ

المدخلات الرأسمالية أو الوسيطة لإنتاج رأس المال المادي، L_M العاملين في مجال إنتاج السلع النهائية، أما A فتشير إلى التقدم الفني $A = f(L_M)$. وتمثل f معدل إنتاج الأفكار والابتكارات و L_A العاملين في مجال إنتاج البحوث (رأس المال البشري). إنطلاقاً مما سبق فإن النمو الاقتصادي يتحدد بإنتاج رأس المال المادي k أو السلع الوسيطة x ، والتي تتوقف بدورها على مستوى التقدم الفني (A)، وهذا الأخير يتحدد داخل نموذج النمو، حيث يتوقف على كل من رصيد رأس المال البشري (عاملين بالبحوث والتطوير أو عدد الأبحاث) وبمعدل إنتاج الأفكار والاختراعات، كما يتوقف النمو على عدد وإنتاجية العاملين بالسلع النهائية المستخدمة لرأس المال المادي.

في هذا الصدد فإن البحوث والتطوير تمثل أساس التقدم الفني وتتحدد داخل نموذج النمو، حيث إنها ترتبط بحجم الرصيد الرأسمالي الذي يمثل الطلب عليها، وبعدد العمالة في القطاع الثالث الذي يتعامل مع الرصيد الرأسمالي والتصاميم، وعلى قاعدة رأس المال البشري في القطاع الأول. وهو ما يعني أن النمو الاقتصادي المستمر يجد محدداته داخل النموذج. وقد تطورت نماذج النمو الداخلي في إطارها التنظيري فيما بعد على يد عدد من الاقتصاديين نجحوا في إلقاء الضوء على عدد من العوامل المفسرة للإنتاجية الكلية، إلا أن المحاولات التطبيقية لتلك المساهمات فتحت المجال لصياغة منظومة من المتغيرات المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية المحفزة للنمو^(١٦).

٢-٢ المضامين التطبيقية لنظريات النمو الحديثة:

استناداً إلى العرض التنظيري السابق يمكن استخلاص عدد من المضامين التطبيقية المستندة إلى كل من مساهمات فكر النمو الداخلي وفكر النمو الخارجي وذلك لفهم مدى ملائمة السياسات المحركة للنمو الاقتصادي ولا سيما للدول النامية، ومن ثم صياغة مجموعة من التدابير الواقعية لتحقيق نمو مستدام.

- لم تأت نظرية النمو الداخلي بجديد عن مساهمات نظرية النمو الخارجي، حيث إن الأخيرة ألفت الضوء على أن الإنتاجية الكلية «التقدم الفني» هي المحرك الرئيسي للنمو المستدام، بينما تركت الإنتاجية الكلية لغزاً دون تفسير. أما نظرية النمو الداخلي

فقد استطاعت فك هذا اللغز، حيث فتحت المجال لإمكانية تضمين صانع القرار لتشكيلة من السياسات الكلية والجزئية، وسياسات تحفيز الطلب، وسياسات للتأثير على النمو من خلال جانب العرض. وبالتالي يمكن اعتبار نظرية النمو الداخلى تطوراً لنظرية النمو الخارجى وليس بديلاً لها.

• بينما قللت نماذج النمو الخارجى من أهمية رأس المال المادى «الاستثمار» فى تحقيق نمو مستدام، أكدت نماذج النمو الداخلى على قدرة رأس المال على تحقيق نمو متواصل. حيث إن مرتبط الفرس هو الإنتاجية من جهة، ورأس المال البشرى من جهة أخرى. فإن لم يكن رأس المال المادى موجهاً لقطاعات إنتاجية فسوف ينعدم تأثيره على تحقيق نمو مستدام وهو ما أغفله نموذج النمو الخارجى، كما تجاهل ذلك النموذج توسيع مفهوم رأس المال ليشتمل على رأس المال البشرى^(١٧).

• وفقاً لنموذج النمو الخارجى فإن الإنتاجية الكلية ما هي الا التقدم الفنى، وتعتبر متغيراً مستقلاً عن العمل ورأس المال، وتحدد بالكامل خارج نموذج النمو، وفى حالة غيابها لا يتحقق نمو متواصل. بينما وفقاً لنماذج النمو الداخلى فإن الإنتاجية الكلية جزء منها يعتبر دالة فى المحددات التقليدية «العمل ورأس المال» وتسمى بالكفاءة الاقتصادية، وجزء منها يتحدد خارج النموذج بعوامل مؤسسية وجغرافية وسياسية «وتسمى التقدم الفنى». وهو ما يعنى أن هناك عنصراً مشتركاً فى تفسير استدامة النمو بين النموذجين - وهو مستوى «التقدم الفنى»، والذي بفضلله تتمكن الدولة من الوصول إلى مسار أعلى للنمو من خلال اكتساب قاعدة تكنولوجية جديدة للمدخلات. أي مسار جديد للنمو.. أما مكاسب الكفاءة الاقتصادية فتمكن الدولة من الانتقال لأعلى على نفس مسار النمو المستدام من خلال رفع كفاءة وإنتاجية الموارد والمدخلات القائمة، وهذه الأخيرة تم تجاهلها فى إطار نموذج النمو الخارجى، بينما أكدت عليها نماذج النمو الداخلى من خلال ما يحققه رأس المال بنوعيه من وفورات إنتاجية^(١٨).

• فى هذا السياق فإن كلاً من نموذج النمو الخارجى ونموذج النمو الداخلى يعتبر خياراً تطبيقياً مكماً لتفسير النمو فى الدول النامية فى الأجلين القصير والطويل. حيث يمكن اعتبار الأول بمثابة الأداة التفسيرية للنمو الواقعى فى الدول النامية، والخيار التطبيقى

الأفضل لسياسات النمو قصير ومتوسط الأجل. حيث إن النمو وفق لذلك النموذج يتطلب سياسات تؤثر على حوافز توسيع أو تطوير القاعدة التكنولوجية القائمة في الدول، وهذا صعب التحقيق في الدول النامية على الأقل في المدى القصير والمتوسط. بينما نماذج النمو الداخلي تُعد الخيار التطبيقي الأكثر ملاءمةً للسياسات اللازمة لتحسين قدرة الدول على بلوغ نمو متواصل. حيث يمكن من خلال سياسات زيادة الادخار والاستثمار تحقيق نمو مستدام بشرط تدخل الدولة لتسهيل انتقال وسريان الوفورات الخارجية لرأس المال وتبني سياسات للتطوير المؤسسي وابتكار تقنيات جديدة.

استناداً إلى العرض التنظيري المقارن لكل من منهجي النمو الداخلي والخارجي واستخلاص عدد من المضامين التطبيقية فسيتم تحليل واقع النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترات المختلفة وذلك للتعرف على الإطار التنظيري الملئم لتفسير مصادر وسياسات النمو التي تم انتهاجها طوال العقود الأربعة السابقة، ومن ثم استخلاص عوائد النمو المستدام ومحدداته.

٣- النمو الاقتصادي في مصر (الأداء، الخصائص والمصادر)

شهدت مصر معدلات معتدلة للنمو الاقتصادي، ولكن غير مستقرة طوال الأربعة عقود الماضية. فكما يشير الجدول رقم (١) فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في متوسط الفترة (١٩٧٥-١٩٨٤) نحو ٨,٦٪، حيث تعكس تلك الفترة نتائج تطبيق مصر لبرنامج الانفتاح الاقتصادي. والجدير بالذكر أن النمو المحقق وقتها كان نمواً خادعاً وغير إنتاجي، حيث كان مدفوعاً بعوامل خارجية، وليس نتاج إصلاح محلي أو استغلال إنتاجي للموارد المحلية. وقد أخذ معدل النمو الاقتصادي في التراجع منذ منتصف الثمانينيات حتى وصل إلى نحو ١,٨٪ عام ١٩٩١. كما شهدت تلك الفترة تفاقم حدة الاختلالات الاقتصادية الكلية^(١٩).

وقد أخذ أداء الاقتصاد المصري في التعافي مع تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تطبيقه في عام ١٩٩١ من أجل تحقيق أهداف الاستقرار والنمو المستدام. في هذا

◆ تفسير مصادر النمو الاقتصادي في مصر ودور الإنتاجية الكلية في... ◆

الصدد أخذت معدلات النمو الاقتصادي وبعض المؤشرات الاجتماعية في التحسن. وعلى الجانب الآخر أخذت حدة الاختلالات المالية والهيكلية في التراجع. ولم تستمر تلك الأوضاع الإيجابية كثيراً، حيث منذ عام ١٩٩٧ توالى بعض الأحداث على الصعيدين المحلى والعالمى والتي أثرت سلباً على جهود الإصلاح الاقتصادى. فى هذا السياق تصاعدت حدة الاختلالات المالية والهيكلية^(٢٠). وقد شرعت الدولة فى تنفيذ بعض الإصلاحات المؤسسة على المستوى التشريعى والقضائى منذ عام ٢٠٠١. وبالرغم من تحسن بعض المؤشرات المؤسسية خلال تلك الفترة إلا أنها أخذت فى التراجع فى السنوات التالية، بل وزادت حالات القمع السياسى، وبدأت بوادر الانفصام بين برامج الإصلاح الاقتصادى والإصلاح السياسى إلى الحد الذى أدى إلى فشل سياسات النمو فى تحقيق أهدافها.

جدول (١): المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية لبيئة النمو الاقتصادى فى مصر (٢٠١١-١٩٧٥)

٢٠١١	٢٠٠٤-٢٠١٠	١٩٩٢-٢٠٠٣	١٩٨٥-١٩٩١	١٩٧٥-١٩٨٤	
مؤشرات اقتصادية					
١.٨	٥.٥	٤.٢	٤.١١	٨.٦	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى %
٠.٤	٣.٦	٢.٤	١.٧	٦.١	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج %
١٢.٢	١١.٢	٧.٢	١٦.٩	١١.٥	معدل التضخم %
١٠.٦	٦.٨	٤.١	١٠.٢	-	عجز الموازنة العامة % للناتج المحلى الإجمالى
١.٧٥	٠.٧٦	٠.٨٩	٢	٥.٥٥	رصيد الحساب الجارى % للناتج المحلى الإجمالى
٨٥.٧	٨٨.٥	٧٢.٩	٧٠.٤	٦٢.٩	الدين العام % للناتج المحلى الإجمالى
مؤشرات اجتماعية					
١٢.٢	١٠.٢	٩.٦	٨.٢	٦.٢	معدل البطالة %
٣.٩	٤.٢	٥.٣	٥.٢	٤.٨	الإنفاق الحكومى على التعليم % للناتج المحلى الإجمالى
٢٤	٢٤	٤٥	٥٥	٦٠	معدل الأمية %
٦٥	٦٦	٥٥	٤٦	٢٦.٥	معدل التملرس بمراحل التعليم % للسكان فوق ١٥ سنة %
٢٥.٦	٢٤	١٩.٣	٢٤.٢	١٩.٢	الأفراد الذين يعيشون على خط الفقر القومى %
٢.٩	٢.٨	٢.٥	٤.٤		الأفراد الذين يعيشون على دولار واحد يوميا %
٠.٢٤	٠.٢٦	٠.٢٤	٠.٢٢		معامل جينى
مؤشرات مؤسسية وتنظيمية					
٦	٦	٥.٥	٤.٩	٥	مؤشر تقييم الحريات السياسية
٢.١	٢.٨	٢.٢	١.٦	١.٠٩	مؤشر رصد الفساد
٤.٩	٤.٩٣	٥.٢	٤.٤١	٢.٦١	مؤشر كفاءة الهيكل التشريعى (حماية حقوق الملكية والنظام القضائى)
٤٩	٤٨	٢٩	١٩.٢	١٧.٨	مؤشر القيود التجارية %
٥.٦	٥.٦	٥.٤	٥.١١	٤.٤٥	مؤشر القيود التنظيمية على التمويل

*المؤشرات الاقتصادية: المصدر WDI, WB, various issues. ** المؤشرات الاجتماعية: مؤشرات البطالة والفقر، المصدر WDI, WB, various issues. مؤشرات التعليم والامية من Barro-Lee and Cohen-Soto data set، بعض مؤشرات الفقر من Egypt Achieving the Millennium Development Goals, various reports & United Nations Development Program (UNDP). Egypt Human Development Report, various yeas. *** المؤشرات المؤسسية: مؤشر الحرية السياسية من Freedom in the World, data set; 1970-2011. تتراوح قيمة المؤشر بين ١ إلى ٧: القيمة الأعلى تعنى تقييم الحريات السياسية. مؤشر الفساد: المصدر: من Corruption Perceptions Index, Transparency International, various years. تتراوح قيمته بين ١ إلى ١٠ درجات: القيمة الأعلى تعنى تقليل مستوى الفساد. مؤشر كفاءة الهيكل التشريعى، ومؤشر القيود التنظيمية على التمويل * المصدر: Economic Freedom of the World, 2000-2011 Reports: القيمة من ١ إلى ١٠ درجات. كلما زادت القيمة دل ذلك على مزيد من الكفاءة والشفافية. مؤشر القيود التجارية عبارة عن متوسط مركب للوزان النسبية لأسرع مؤشرات (القيود على الاستثمار الاجنبى المباشر وغير المباشر، متوسط معدل التعريف الجمركية، الضرائب على التجارة الدولية % للإيرادات العامة والقيود الكمية والحصص على الواردات. كلما زادت القيمة (١٠٠ درجة هي الحد الأقصى) كلما دل ذلك على انخفاض القيود على تجففات التجارة والاستثمار. المصدر: KOF Index of globalization, 2012.

وقد تميزت الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٤ بأعلى معدلات للنمو الاقتصادى لمصر، حيث انطوت على خطوات سريعة للإصلاح والتطوير المالى والمصرفى والتجارى، إلا أنها شهدت

◆ تفسير مصادر النمو الاقتصادي في مصر ودور الإنتاجية الكلية في ... ◆

أسوأ الأوضاع على المستوى الاجتماعى والسياسى كما يوضح الجدول السابق. ومنذ عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٠ وصلت الاختلالات المالية والهيكلية إلى أعلى مستوياتها في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، وتمازجت حدة تلك الاختلالات مع تراجع معدلات تدفق الموارد والاستثمارات الأجنبية للاقتصاد المصرى، ومع تفاقم التشوّهات الاجتماعية وأدت جميعها إلى تراجع معدل النمو الاقتصادى إلى نحو ٤,٩٪ عام ٢٠٠٩، ثم تعافيه قليلاً إلى ٥,٢٪ عام ٢٠١٠. واستشرت معدلات الفساد والقمع السياسى كما توضح المؤشرات بالجدول السابق.

من هذا المنطلق بات واضحاً عدم قدرة برامج التطوير والإصلاح على دمج الغالبية العظمى من الفئات والوحدات الاقتصادية في الحصول على عوائد النمو، واشتعلت ثورة ٢٥ يناير والتي كشفت الغطاء عن مدى هشاشة النمو الاقتصادى المتحقق لفترات طويلة، وفرضت تحديات بشأن إعادة النظر في بيئة النمو-الذى وصل إلى أدنى مستوياته خلال تلك المرحلة الانتقالية (نحو ١,٧٨٪). ومن ثم وضعت تلك الثورة الاقتصاد المصرى على مسار التحول الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لاستعادة نمو ليس فقط سريعاً. كما كان في بعض الفترات، بل نمواً نافعاً وعادلاً ومستداماً. ويمثل ذلك الأمر تحدياً أكبر في الوقت الراهن، حيث مما لا شك فيه أن الاختلالات والتشوّهات الموروثة عن النظام السابق تسبب في تطويل فترة البناء السليم للنمو الإنتاجى^(٢١).

استناداً إلى العرض السابق يثار عدد من التساؤلات: هل ضعف وعدم استدامة النمو في مصر يرجع إلى عدم كفاية الاستثمارات الموجهة لقطاعات النمو؟ أم يرجع إلى تركيز برامج الإصلاح والتطوير على قطاعات وسياسات لا تحقق بالضرورة مكاسب للكفاءة الاقتصادية. التى هي المحرك الرئيسى للنمو المستدام؟ هل خصائص بيئة الأعمال هي التى تشوه النمط والتوزيع الكفء لمنافع النمو؟ وفى السياق التنظيرى فهل سلوك النمو الاقتصادى والإنتاجية الكلية في مصر يجد مفاتحه في المنهج الداخلى أم المنهج الخارجى للنمو؟.

من هذا المنطلق يوضح الجزء التالى مساهمة العوامل والمصادر المختلفة للنمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة (١٩٧٥ - ٢٠١١)، وذلك لتحديد مدى كفاءة القطاعات والسياسات المولدة للنمو خلال تلك الفترة ودور الإنتاجية الكلية فى تحقيق النمو الاقتصادى لمصر خلال تلك الفترة.

٢-١ مصادر النمو الاقتصادى فى مصر ودور الإنتاجية الكلية (منظور تحليلى وتنظيرى) :

بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج فى مصر فى متوسط الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ (والمقوم بتعادل القوى الشرائية بالأسعار الثابتة ١٩٩٠) نحو ٣٩٣٩ دولار، وبالتالى فإن عدد السنوات التى تحتاجها مصر للوصول بتلك القيمة إلى عتبة الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى والبالغة نحو ٧٢٥٠ دولار تبلغ نحو ١٥ عاماً - إذا أمكن استدامة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الذى ساد فى متوسط تلك الفترة (نحو ٤,٣١٪) (٢٢). والجدير بالذكر فحتى يستطيع الاقتصاد المصرى مضاعفة نصيب الفرد من الناتج خلال عشر سنوات والانتقال إلى مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى فيجب أن يحقق معدلاً يبلغ نحو ٧,٢٪ (لنصيب الفرد من الناتج)، بل ويحافظ على استدامة ذلك المعدل فى متوسط العشر سنوات القادمة. وبافتراض استمرار المعدل الحالى لنمو السكان عند ١,٧٪ (والذى ساد فى متوسط الخمس سنوات السابقة)، فإن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى المستهدف تحقيقه فى متوسط العشر سنوات القادمة يجب أن يقدر بنحو ٨,٩٪، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً فى ظل المعدل المتدننى للنمو والذى بلغ نحو ١,٨٪ حتى منتصف ٢٠١٢م (٢٣).

فى هذا السياق وفقاً لمنهج النمو الخارجى كيف يمكن بلوغ ذلك المعدل المستهدف للنمو (٨,٩٪) واستدامته ما لم يكن هناك دور ومساهمة ملموسة للإنتاجية الكلية فى توليد النمو الاقتصادى بمصر؟. أما وفقاً لمنهج النمو الداخلى فلا يمكن تحقيق معدلات مستدامة ومرتفعة للنمو ما لم تتوافر قاعدة من المدخلات البشرية ورأس المال المعرفى الذى يعزز من إنتاجية العمل والاستثمارات الرأسمالية. ومن ثم هل بإمكان محددات التراكم (العمل ورأس المال المادى) فى ظل المستوى المحقق من رأس المال البشرى فى مصر بلوغ ذلك المعدل المستهدف للنمو؟. على هذا النحو يجب تحديد مساهمة كل من تراكم المدخلات

◆ تفسير مصادر النمو الاقتصادي في مصر ودور الإنتاجية الكلية في ... ◆

المادية والبشرية، ومساهمة الإنتاجية الكلية في تفسير معدلات النمو الاقتصادي لمصر خلال الفترات السابقة، وذلك للوقوف على الدور المتوقع لتلك المصادر في المسار المستهدف للنمو المستدام وعمومي النفع خلال السنوات القادمة.

٣-١-١ تحليل مساهمة الإنتاجية الكلية في تفسير النمو الاقتصادي لمصر (١٩٧٥-٢٠١١)

تُستخدم الدالة المحاسبية للنمو كمنهج تفسيري لمصادر النمو في معظم الأدبيات التطبيقية المعنية بالنمو. وتنطلق الدالة المحاسبية للنمو من نموذج سولو والذي يعتمد على دالة إنتاج كوب دو جلاس ذات العائد الثابت. حيث $Y = K^\alpha L^{1-\alpha}$. وتشير α إلى مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال و $(1 - \alpha)$ إلى مرونة الناتج بالنسبة للعمل. في هذا الصدد تُجزأ مصادر نمو الناتج إلى محددات العمل (L) ورأس المال (K) والإنتاجية الكلية (-). على هذا النحو يجب تقدير قيمة المعامل (α) من أجل التعرف على مساهمة كل المدخلات للنمو. وبناءً عليه سيتم تحويل الدالة السابقة إلى معادلة محاسبية للنمو، وأخذ اللوغاريتم الطبيعي للطرفين على النحو التالي:

$$\ln(Y) = \ln(A) + \alpha \ln(K) + (1 - \alpha) \ln(L) \quad (1)$$

يمكن استخدام القيمة النمطية (stylized Value) للـ α والتي تقدر بنحو ٠,٣٣ في كثير من الدراسات المماثلة، والتعويض بها مباشرة في المعادلة رقم (١). ومن جهة أخرى يمكن تقدير المعادلة رقم (١) باستخدام الأسلوب القياسي الملائم، ومنها يتم الحصول على القيم المقدرة لـ α (٢٤).

قد يقود الاستناد إلى قيم السلاسل الزمنية لمتغيرات المعادلة رقم (١) إلى نتائج مضللة من شأنها تحقيق علاقة انحدار زائفة (spurious regression) بين المتغيرات وخاصة إذا كانت متغيرات الدراسة غير مستقرة. على هذا النحو يجب التأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج. وسيتم في هذا الصدد تطبيق اختبار جذر الوحدة لديكي-فولر المطور (Augment Dickey and Fuller). وإذا أوضح الاختبار عدم استقرار السلاسل الزمنية لمستوى القيم واستقرارها للفروق الأولى فإن تلك المتغيرات متكاملة مع نفسها من الدرجة الأولى.

وفي هذا الصدد إما أن يتم تقدير نموذج النمو باستخدام الفروق الأولى للمتغيرات ولكن سينخفض عدد المشاهدات، أو تقدير النموذج باستخدام مستوى قيم المتغيرات غير المستقرة. ولتطبيق البديل الثاني يجب أن تكون هناك علاقات تكامل مشترك بين تلك المتغيرات، حيث هذا يعني وجود علاقة خطية توازنية بين المتغيرات غير المستقرة (المتكاملة من الدرجة الأولى)، وتلك العلاقة تتصف بالسكون أي متكاملة من الدرجة صفر. وهو ما يعني أن تلك المتغيرات متكاملة آتياً من نفس الرتبة وأن العلاقات بينهم حقيقية وليست زائفة. وبالتالي يمكن استخدام مستوى قيم المتغيرات في التقدير، وليست الفروق الأولى^(٢٥).

في هذا السياق فقد تم الحصول على بيانات L , Y من المصادر المختصة والمنصوص عليها في الملحق الإحصائي الخاص بالورقة البحثية الحالية. وتم تقدير قيم رصيد رأس المال K باستخدام طريقة الجرد الرأسمالي الدائم (Perpetual Inventory Method) الموضحة بالملحق الإحصائي. وقد أشارت نتائج اختبار جذر الوحدة الموضحة بالجدول رقم (٢) عدم إمكانية رفض الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة للسلاسل الزمنية L , K , Y ، وهو ما يعني عدم استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات. بينما تشير نتائج الاختبار إلى استقرار الفروق الأولى للسلاسل الزمنية لنفس المتغيرات سالفة الذكر، وهو ما يعني أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ من حيث مستوى قيمتها (Level).

◆ تفسير مصادر النمو الاقتصادي في مصر ودور الإنتاجية الكلية في... ◆

جدول (٢) نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) لمتغيرات الدالة المحاسبية للنمو

Variables	Values	Conclusion	Values	Conclusion	Conclusion
Ln Y	-2.97 (-4.23)*	يوجد جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية للقيمة)	Δ Ln Y	-7.35 (-3.63)*	استقرار السلسلة الزمنية للفروق الاولى
Ln K	-2.72 (-4.23)*	يوجد جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية للقيمة)	Δ Ln K	-7.77 (-3.63)*	استقرار السلسلة الزمنية للفروق الاولى
Ln L	-1.58 (-4.23)*	يوجد جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية للقيمة)	Δ Ln L	-9.29 (-3.63)*	استقرار السلسلة الزمنية للفروق الاولى

القيم الحرجة لـ T في الأقواس أسفل القيم المحسوبة. عندما تكون القيم المطلقة المحسوبة أقل من القيم المطلقة الحرجة يعنى قبول الفرض العدمي بأن السلسلة الزمنية للمتغير غير مستقرة، أي وجود جذر الوحدة، والعكس صحيح. * معنوى عند ١%، ** معنوى عند ٥%. تم إجراء الاختبار في ظل وجود ثابت (Constant) ومتغير للاتجاه (Trend). تتحدد عدد فترات الإبطاء وفقاً لـ Schwarz information criterion.

تم إجراء اختبار التكامل المشترك (Johansen Cointegration Test, 1988) بين المتغيرات L, K, Y . ويتضمن اختبار (Trace test) ومن خلاله يمكن التعرف على مدى وجود علاقات تكامل مشترك، واختبار القيمة الذاتية العظمى (Max Eigenvalue Test) والذي يحدد عدد علاقات (متجهات) التكامل المشترك بين المتغيرات. وفي جميع الأحوال الفرض العدمي هو عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج. أظهرت النتائج الموضحة بالجدول رقم (٣) رفض الفرض العدمي، وهو ما يعنى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وهذا التكامل على الأقل من الدرجة الأولى، وهو ما يؤكد على وجود علاقة خطية توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

جدول (٣) نتائج اختبار التكامل المشترك بين LnY, LnK, LnL

Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.637741	37.13181	29.79707	0.0060
At most 1	0.119965	4.639158	15.49471	0.8459
Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.637741	32.49	21.13162	0.0008
At most 1	0.119965	4.089411	14.26460	0.8498

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level, Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 denotes rejection of the hypothesis at the 0.01 level.

بعد تحرى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات المعادلة رقم (١) سيتم تقدير معادلة التكامل المشترك لها (أي باستخدام القيم المطلقة وليس الفروق الأولى) للنمو باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

جدول (٤) نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك للدالة المحاسبية للنمو، $Y = AK^\alpha L^\beta$

القيم المقدرة	مرونة الناتج للمتغير	القيم المقدرة	المتغير
$Y = AK^\alpha L^\beta$	$Y = AK^\alpha L^{1-\alpha}$		
Unconstrained Form	Constrained Form		
0.434 (7.99)*	A	0.419 (7.99)*	LnK
0.628 (8.87)*	1-α	0.581 (8.87)*	LnL

القيم الحرجة لـ T في الأقواس أسفل قيم المعاملات. * معنوى عند ١%، ** معنوى عند ٥%. تم إجراء الاختبار في ظل وجود حد ثابت.

وكما يشير الجدول السابق فقد بلغت القيمة المقدرة لمرونة الناتج لرأس المال (α) نحو ٤٢، وبافتراض خضوع دالة الإنتاج إلى ثبات الغلة مع الحجم (CRS)، أي فرض

ذلك الشرط مسبقاً $\text{constrained equations}$ بأن $(\alpha + \beta = 1)$ ستكون قيمة مرونة الناتج للعمل (β) تساوى نحو ٠,٥٨. وفي حالة عدم فرض ذلك القيد مسبقاً ($\text{unconstrained equations}$) والاستناد إلى القيم المقدرة لكل من α و β في المعادلة تصبح القيم ٠,٤٣٤ و ٠,٦٢٨ على التوالي.

يقاس مستوى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من خلال دالة الإنتاج النيوكلاسيكية على اعتباره بواقى الدالة. وتتضمن البواقى أو الإنتاجية الكلية جزءاً يشير إلى T (العوامل الخارجية في دالة النمو كالزمن والعوامل الجغرافية والمتغيرات المؤسسية والتنظيمية) وهو الحد الثابت في معادلة النمو، وجزءاً يشير إلى قيم البواقى Z أو الخطأ العشوائى في معادلة النمو (العوامل المرتبطة بالمتغيرات الحاكمة في دالة النمو). في هذا السياق سيتم أخذ الفروق الأولى (التغير) للمعادلة رقم (١) لتشير إلى دالة النمو المحاسبية، ثم سيتم احتساب قيمة TFP من معادلة النمو، وذلك بعد التعويض بقيم المتغيرات L, K, Y واستخدام قيمة (α) المقدرة بنحو ٠,٤٢ وذلك على النحو التالى^(٢٦):

$$d\ln(Y) = d\ln(A) + \alpha (d\ln K) + (1 - \alpha)(d\ln L) \quad 2$$

$$d\ln(A) = d\ln(Y) - [\alpha (d\ln K) + (1 - \alpha)(d\ln L)] \quad 3$$

حيث تشير المعادلة رقم (٢) إلى أن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى $d\ln(Y)$ يجرأ إلى مساهمة معدل نمو رأس المال $d\ln K$ ، وإلى مساهمة معدل نمو العمل $d\ln L$. ويشير الأول والثانى إلى مساهمة تراكم المدخلات (Factor Accumulation)، والثالث يشير إلى مساهمة معدل نمو الإنتاجية الكلية $d\ln(A)$. وسيتم احتساب قيم $d\ln(A)$ أو $d\ln(TFP)$ كمتبقى من خلال المعادلة رقم (٣) وذلك بعد التعويض بالقيم الفعلية لكل من L, Y, K . ويوضح الجدول التالى مساهمة كل من العمل ورأس المال والإنتاجية الكلية في معدل النمو الاقتصادى لمصر خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠١١ وكذلك قيم معدلات نمو تلك المتغيرات^(٢٧).

جدول (٥) تحليل مكونات النمو (الدالة المحاسبية للنمو)

١٩٧٥-٢٠١١	٢٠١١	٢٠٠٩-٢٠١٠	٢٠٠٤-٢٠٠٨	١٩٩٢-٢٠٠٣	١٩٨٥-١٩٩١	١٩٧٥-١٩٨٤	
٠٠٠٤٩٤	٠٠٠١٨	٠٠٠٤٩٩	٠٠٠٥٩٥	٠٠٠٤٢٥	٠٠٠٤١١	٠٠٠٨٦	معدل النمو الاقتصادي ($\Delta \ln Y$)
٠٠١٠٧	٠٠٠٦٨٣	٠٠٠٩٥٠	٠٠٠٨٧٤	٠٠٠٦٦٧	٠٠١٢٩	٠٠٢٠	معدل نمو رأس المال ($\Delta \ln K$)
٠٠٠٢٧٣	٠٠٠١٩١	٠٠٠٢١٩	٠٠٠٢٢٦	٠٠٠٢٦٥	٠٠٠٣١	٠٠٠٣٨	معدل نمو العمل ($\Delta \ln L$)
مساهمات محددات النمو في تحقيق معدل النمو الاقتصادي الإجمالي							
٠٠٠٤٥٣	٠٠٠٢٨٧	٠٠٠٣٩٩	٠٠٠٢٦٧	٠٠٠٣٨١	٥٠٤٢	٠٠٠٨٤٢	معدل النمو الراجع إلى معدل نمو رأس المال ($\alpha \Delta \ln K$)
%٩١.٥	%١٥٩.٤٤	%٧٩.٩٥	%٦١.٩	%٦٥.٨٨	%١٣١.٨	%٩٧.٩	المساهمة % في النمو
٠٠١٥٨	٠٠١١٠	٠٠١٢٧	٠٠١٣١	٠٠١٥٤	١.٧٧	٠٠٢٤٩	معدل النمو الراجع إلى معدل نمو العمل ($(1-\alpha) \Delta \ln L$)
%٣١.٩	%٦١.٦٦	%٢٥.٤٥	%٢٢.٢	%٣٦.٢٣	%٤٣.٠٦	%٢٨.٩	المساهمة % في النمو
-	٠٠٢١٨-	-	٠٠٠٠٩٤	-	٠٠٣٠٨-	٠٠٢٣١-	معدل النمو الراجع إلى معدل نمو الإنتاجية الكلية ($\Delta \ln TFP$)
%٢٣.٦-	-	%٥.٤٢-	%١٥.٩	%٢.٠٩	-	%٢٦.٨-	المساهمة % في النمو
	%١٢١.١١				%٧٤.٩٤		

حسبت الأرقام في الجدول السابق بمعرفة الباحث استناداً إلى القيم الفعلية لكل من Y , K , L والقيم المحسوبة للـ TFP كمتبقى في معادلة النمو رقم (٣) وباستخدام القيمة المقدرة لـ α من معادلة التكاليف المشتركة والتي تبلغ ٠.٤٢ (نمبر α في إطار دالة النمو عن مساهمة رأس المال في نمو الناتج)

تشير بيانات الجدول السابق رقم (٥) إلى أنه خلال الفترة (١٩٧٥ - ٢٠١١) ساهم تراكم المدخلات ولا سيما رأس المال - بالحصّة الأكبر في توليد النمو الاقتصادي. حيث ساهم نمو رأس المال وحده بنحو ٤٠,٥٣٪، أما النمو الاقتصادي الراجع إلى نمو قوة العمل فقدّر بنحو ١,٥٨٪ خلال نفس الفترة. ومن جهة أخرى فتشير الأرقام إلى أن معدل نمو الإنتاجية الكلية كان سالباً طوال تلك الفترة (١٧,١٪)، والجدير بالذكر أن هذا المعدل المتدني للإنتاجية الكلية تسبب في تراجع نمو ٢٣,٦٪ من النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة. رغم تدني مساهمة الإنتاجية الكلية في النمو الاقتصادي لمصر طوال العقود الأربعة الماضية، إلا أنها لم تشهد مساراً متجانساً. حيث ساهمت إيجابياً للنمو وإن كان بشكل

◆ تفسير مصادر النمو الاقتصادي في مصر ودور الإنتاجية الكلية في ... ◆

محدود- خلال بعض الفترات، وعلى الجانب الآخر تدهورت مساهمتها للنمو في كثير من الفترات الأخرى^(٢٨).

فكما يوضح الجدول السابق أن الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٤) اتسمت في متوسطها بارتفاع مساهمة التراكم الرأسمالى في النمو الاقتصادى، حيث ساهم معدل نمو رأس المال بنحو ٨,٤٢٪ في النمو الإجمالى والذي بلغ معدله نحو ٨,٦١٪ في متوسط تلك الفترة. حيث ارتفع معدل نمو الاستثمارات الخاصة والعامة بنحو ١٠٪ خلال (١٩٧٥-١٩٨٤)، كما شهدت تلك الفترة توسع الدولة في مشاريع البنية التحتية والاستثمارات العامة. علاوة على انتهاج الدولة لبعض سياسات تطوير القطاع المصرفى وتشجيع البنوك الأجنبية. وشهدت تلك الفترة في مجملها تدنى أداء الإنتاجية الكلية الذى كان بالسالب، بل وساهم في تراجع نحو ٢٦,٨٪ من معدل النمو.

وهو ما يعنى أن النمو الاقتصادى المرتفع والذي تحقق خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٤) لم يكن مدفوعاً بسياسات لدعم الكفاءة الاقتصادية، ولكنه كان مدفوعاً إما بظروف خارجية مواتية، كارتفاع عوائد النفط، أو سياسات موجهة لتحفيز وجذب الاستثمارات الأجنبية - بفضل الانفتاح الاقتصادى - التى وجهت معظمها إلى مشاريع خدمية وريعية وليست مشاريع إنتاجية. والجدير بالذكر أنه خلال الفترات الأولى لتطبيق الانفتاح الاقتصادى نجحت بعض مؤسسات القطاع الخاص في جذب الاستثمارات المالية والتقنيات والخبرات الأجنبية إليها، إلا أن هيمنة القواعد والإجراءات التنظيمية وسيطرة القطاع العام، وصغر حجم وحدات القطاع الصناعى حالت دون الإستفادة الكاملة من تلك التدفقات، الأمر الذى أضعف من مساهمة الإنتاجية الكلية أو الكفاءة الاقتصادية للنمو. ومن جهة أخرى فقد أخذ دور القطاع العام في توفير فرص عمل منتجة للخرجين في التراجع منذ بداية الثمانينيات مع تشوهات سوق العمل بسبب قانون العمل الذى شجع الاستثمار في العمالة غير الماهرة. في هذا الصدد اتسمت معدلات نمو الإنتاجية الكلية بالتقلب بين السالب والموجب خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٠)، حيث بلغت في المتوسط نحو

١,٧٪، إلا أنها أخذت في التدهور للسالب منذ عام ١٩٨١، حيث وصلت قيمتها إلى نحو -٧,٤٪ في متوسط الفترة (١٩٨٢-١٩٨٨).

وخلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩١) والتي شهدت عديداً من الاختلالات المالية والتشوّهات الهيكلية تراجع معدل نمو الاستثمارات الخاصة بنحو ٣,٨٪، وهو ما أدى معه إلى تراجع معدل نمو التراكم الرأسمالى إلى نحو ١٢,٩٪ خلال تلك الفترة بعد أن كان يقدر بنحو ٢٠٪ خلال الفترة السابقة. كما قدرت مساهمة معدل نمو التراكم الرأسمالى لمعدل النمو نحو ٥,٤٢٪ وهو أقل من الفترة السابقة ولكن قياساً بمعدل النمو الاقتصادى والذى انخفض خلال تلك الفترة فقد زادت مساهمة رأس المال للنمو إلى نحو ١٣١,٨٪.

كما تراجعت أيضاً مساهمة معدل نمو قوة العمل إلى نحو ١,٧٧٪ في معدل النمو الإجمالى. حيث تشوّهات سوق العمل والتي أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة، ولا سيما بين حملة المؤهلات العليا، علاوةً على تبني سياسات كثيفة الاستثمارات. أما الإنتاجية الكلية فقد وصلت لأدنى مستوياتها خلال تلك الفترة حيث بلغ معدل نموها نحو -٣,٠٨٪، حيث ظل القطاع العام يعاني من تشوّهات عديدة وزادت خسائره، مع ضعف كفاءة القطاع الخاص ولا سيما في مجال التصنيع. علاوة على ارتفاع حدة القيود التنظيمية المفروضة على سوق الصرف والقطاع المصرفى والتجارة الدولية وهو ما أدى إلى عدم قدرة القطاعات الإنتاجية على تحسين قدراتها التنافسية، وظل النمو محصوراً في قطاعات لا تمكن من استدامته (٢٩).

ومع البدء في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى تحولت مساهمة الإنتاجية الكلية من السالب إلى الموجب. حيث بلغ معدل نمو TFP خلال متوسط الفترة (١٩٩٢-١٩٩٨) نحو ٢,٨٪. كما اتسمت تلك الفترة أيضاً بسيطرة تراكم رأس المال في النمو، وزيادة مساهمة قوة العمل عن الفترة السابقة. حيث ترتب على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى -بما ينطوى عليه من تدابير استهدفت إزالة الاختلالات- تحسين الكفاءة الاقتصادية. علاوةً على ما تضمنه البرنامج من آليات تستهدف إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العامة مع إتباع سياسات لتحفيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادى وسياسات

♦ تفسير مصادر النمو الاقتصادي في مصر ودور الإنتاجية الكلية في... ♦

لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وهو ما ترتب عليه حدوث تحسينات ملموسة في القطاعات الإنتاجية الحقيقية، والمالية. علاوةً على ذلك فقد زاد تدفق الاستثمارات الخاصة ولاسيما لقطاع التصنيع والذي زادت مساهمته بنحو ١٠٪ في القيمة المضافة الإجمالية خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٨).

ورغم أن المرحلة الثانية للإصلاح (١٩٩٨ - ٢٠٠٤) ركزت أكثر على الانفتاح العالمي وتحرير التجارة وإصلاح الهياكل والمؤسسات العامة والمالية، إلا أنه مع تسارع الأزمات والاختلالات المالية الدولية في نهاية التسعينيات فقد تراجع أداء قطاع التصدير، وانحسرت مصادر التمويل المحلي والخارجي، وحدث تباطؤ في تنفيذ برنامج الخصخصة والإصلاح الهيكلي. وقد ترتب على ذلك ضعف القاعدة الإنتاجية الجاذبة للاستثمارات، علاوة على ما سبق فقد شهد رصيد رأس المال البشري تراجعاً خلال تلك الفترة، حيث انخفض الإنفاق الحكومي على التعليم من ٥,١٪ عام ١٩٩٩ إلى نحو ٤,٨٪ عام ٢٠٠٣، وتناقصت حصة القطاع الخاص في استيعاب العمالة بنحو ٨٪ بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠١. وشهد هيكل الوظائف خللاً واضحاً في غير صالح قطاعات الزراعة والصناعة، حيث انخفضت نسبة العاملين بهذين القطاعين بنحو ٨٪ و ٣٪ على التوالي خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣. هذا علاوةً على سيطرة القطاع غير النظامي (غير الرسمي) على نحو ٧٥٪ من الوظائف التي تم توفيرها بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٣. وقد ترتب على تلك الاختلالات تراجع معدل نمو الإنتاجية الكلية إلى نحو -٢,٩٩٪ في متوسط الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣.

شهدت الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) أعلى مساهمة للإنتاجية الكلية في النمو. حيث حققت الإنتاجية الكلية قيم موجبه خلال الفترة وصلت إلى نحو ٠,٩٤٪ في المتوسط بما يمثل نحو ١٥,٩٪ في النمو الإجمالي، وفي المقابل تراجعت مساهمة كل من تراكم رأس المال بنحو ٤٪ عن الفترة السابقة، وتناقصت المساهمة النسبية لقوة العمل بنحو ١٤٪ عن الفترة السابقة. وقد وصلت قيم الإنتاجية الكلية إلى أعلى قيمة لها في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ حيث بلغت ٣,٨٪ و ١,٩٪ على التوالي. ويعد هذا الارتفاع الواضح في معدلات الكفاءة الاقتصادية انعكاساً لبرامج التطوير الطموحة التي تم تبنيها خلال تلك الفترة والتي عملت

على تحسين تنافسية الاقتصاد القومي في مجالات التصنيع والتصدير والتمويل والاستثمار. كما ترتب على انخراط مصر في عديد من الاتفاقات التجارية الدولية تعميق إصلاحاتها التجارية، وتخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية وإجراء بعض التعديلات في مجال تسهيل التجارة بين الحدود. كما أدى تزايد عدد الاتفاقات الإقليمية والدولية المبرمة مع مصر إلى تنويع الأسواق ورفع كفاءة المنتجات التصديرية وتنافسيتها، وهذا من شأنه تحسين الإنتاجية الكلية. وتميزت تلك الفترة بتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى قطاعات غير تقليدية كالصنيع والتكنولوجيا والاتصالات، حيث استفادت الاستثمارات الأجنبية من تحسين مناخ الاستثمار والإصلاحات الضريبية والجمركية والإسراع في تنفيذ برنامج الخصخصة. إضافةً إلى ما سبق شهدت تلك الفترة التوسع في برامج التطوير المالي لرفع كفاءة وضمان سلامة الجهاز المصرفي وزيادة تنافسيته ومقدرته على إدارة المخاطر من خلال التوسع في عمليات الدمج وزيادة المساهمات الأجنبية في القطاع المصرفي.

ولم تدم تلك الفترة الانتعاشية طويلاً، حيث أثرت الأزمة المالية العالمية في منتصف عام ٢٠٠٨ على القطاع الحقيقي سلباً، وهو ما أدى إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، علاوةً على ما أنتجته الأزمة من ضعف لتبادل السلع ذات القيمة المضافة، وجود انتقال العمالة الماهرة. ومن جهة ثانية فلم تكن خطوات الإصلاح المؤسسي والمالي المنتهجة كافية، حيث لم ينجح القطاع الخاص الحقيقي والمالي في دمج كل الفئات والشركات الصغيرة بسبب ارتفاع قيود الحصول على التمويل والخدمات^(٣١).

وقد أدت كل التشوّهات السابقة إلى تراجع دور الكفاءة الاقتصادية وفشل سياسات النمو في خلق بيئة تنافسية مواتية للحفاظ على معدلات النمو المرتفعة. على هذا النحو تراجع معدل نمو الإنتاجية الكلية إلى نحو ٠,٥٤٪ و ٠,١٢٪ في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على التوالي، وبلغ قيمة سالبة في عام ٢٠١٠ (-٠,٣٩٪)،

ومع بداية عام ٢٠١١ واندلاع ثورة ٢٥ يناير تعثرت معظم خطط التطوير. وتراجعت معدلات الاستثمار إلى نحو ١٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما أدى إلى تراجع معدل نمو التراكم الرأسمالي، كما تقلصت قدرة سوق العمل على استيعاب مزيد من

◆ تفسير مصادر النمو الاقتصادي في مصر ودور الإنتاجية الكلية في... ◆

الوظائف. وتدنّت مساهمة الإنتاجية الكلية إلى نحو -٢,١٨٪. حيث إن حالة عدم الاستقرار السياسى تعمل على تأجيل خطط وبرامج الكفاءة الاقتصادية انتظاراً لتحقيق تنمية مؤسسية وليست فقط اقتصادية.

في هذا الصدد فإن استهداف معدلاً للنمو الاقتصادي ٨,٩٪ في متوسط العشر سنوات القادمة لمضاعفة الدخل والتقارب لمستوى الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع يقتضى التركيز على سياسات لزيادة مساهمة الإنتاجية الكلية في النمو باعتبار أن تحسين مساهمتها سوف يقترن بسياسات لدعم التنافسية والكفاءة المؤسسية وتحسين قاعدة المهارات البشرية بما يحقق النمو المستدام. من هذا المنطلق فإن السؤال الذى يفرض نفسه ما هو معدل نمو الإنتاجية الكلية الذى يُحقق المعدل المستهدف للنمو؟.

على هذا النحو سيتم صياغة عدد من السيناريوهات المستندة إلى فروض مختلفة بشأن معدلات نمو تراكم رأس المال والعمل للوصول إلى خيارات سياسية لتحسين الإنتاجية الكلية.

٣-١-٢ المعدلات المستهدفة للإنتاجية الكلية فى مصر

لاستدامة معدل نمو اقتصادى يبلغ ٨,٩٪ ويسهم فى خفض الفقر وتوفير أكبر فرص عمل للجميع، وينجح فى تحويل الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد ذا دخل متوسط مرتفع بحلول عام ٢٠٢٢، يجب زيادة مساهمة الإنتاجية الكلية فى النمو. وسيتم الإستناد إلى المعادلة رقم (٣) وذلك لمحاكاة معدلات مختلفة لل(TFP) فى ظل عدد من السيناريوهات المختلفة وذلك لبلوغ معدل النمو المستهدف.

السيناريو الأول (محاكاة الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠):

يقوم على عدد من الفروض وهي، استمرار معدل الاستثمار السائد فى متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠٠٥) والذى قدر بنحو ١٩,٦٪، استمرار معدل نمو قوة العمل السائد فى متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠٠٥) والذى قدر بنحو ٢,٢٣٪، معامل رأس المال للناتج فى متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠٠٥) يبلغ ٢,١١، حصة رأس المال للناتج تبلغ نحو ٠,٤٧. فى

ظل الفروض السابقة سوف يقدر معدل نمو رصيد رأس المال في متوسط العشر سنوات القادمة ٩,٢٩٪. وبناءً عليه سوف تبلغ القيمة المقدرة للإنتاجية الكلية ٣,٣٦٪ (٣٢).

السيناريو الثاني: محاكاة دول شرق وجنوب شرق آسيا:

يستند إلى محاكاة بعض دول شرق وجنوب شرق آسيا والتي نجحت في تحقيق معدلات نمو تتراوح بين ٧,٥٪ إلى ٩٪ خلال العشر سنوات السابقة. ويفترض تحقيق معدل للاستثمار يبلغ ٣٠٪ اسوةً بما هو محقق في تلك الدول (٢٥٪ إلى ٣٥٪)، معدل نمو قوة العمل نحو ٣,٣٪، حيث نظيره المتحقق في تلك الدول (٢٪ إلى ٤,٢٪)، حصة رأس المال للناتج تبلغ نحو ٤٣٪، وهى القيمة المتوسطة السائدة في تلك المجموعة من الدول، معامل رأس المال للناتج في متوسط الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠) يبلغ ٢,٣٢. في ظل الفروض السابقة سوف يبلغ معدل نمو رأس المال نحو ١٢,٩٪ خلال العشر سنوات القادمة. ومن المقدّر أن يبلغ معدل نمو الإنتاجية الكلية ١,٤٧٪. وهو ما يعنى أن تقدر مساهمتها للنمو بنحو ١٦,٥٪ خلال العشر سنوات السابقة (٣٣).

السيناريو الثالث: ثبات الأوضاع المتحققة خلال عام ٢٠١١ حتى منتصف عام ٢٠١٢

يفترض السيناريو ثبات معدلات الاستثمار والتشغيل التى سادت خلال متوسط الفترة ٢٠١١ حتى يونيو ٢٠١٢. حيث معدل للاستثمار يبلغ نحو ١٥,٨٪، معدل نمو قوة العمل يقدر بنحو ١,٩٪، معامل رأس المال للناتج في متوسط الفترة يبلغ ٢,٧٠، حصة رأس المال للناتج تبلغ نحو ٣٧٪، سوف يبلغ معدل نمو رأس المال ٥,٨٪ فقط. ومن المقدّر أن يبلغ معدل نمو الإنتاجية الكلية نحو ٥,٠٢٪ لتصل مساهمتها إلى نحو ٥٦,٤٪.

استناداً إلى ما سبق فإن السيناريو الثانى هو الأفضل من حيث إمكانية الاعتماد عليه في تحديد المعدل المستهدف للإنتاجية الكلية، وصياغة متغيرات السياسة الاقتصادية للنمو، حيث:

◆ تفسير مصادر النمو الاقتصادي في مصر ودور الإنتاجية الكلية في ... ◆

- الركون إلى السيناريو الأول يتطلب زيادة معدلات الاستثمار بقيم مقبولة في ظل الوضع الراهن. ولكن على الجانب الآخر يلقي العبء الأكبر في تحقيق النمو على الإنتاجية الكلية، وهو أمر صعب تحقيقه في مصر في الأجل القصير والمتوسط.
- يعد تحقيق السيناريو الثالث أمراً صعباً حتى في الأجل الطويل، حيث يحتاج ذلك إلى إجراء تغييرات هيكلية ومؤسسية جذرية لا تسمح بها الإمكانيات المتاحة حالياً أو حتى المتوقعة. كما أنه من غير المتوقع الابقاء على استمرار تلك المعدلات المنخفضة للاستثمار والتشغيل خلال السنوات القادمة.
- أما السيناريو الثاني فيعد أكثر واقعية لأنه ينطوي على تحسينات ممكنة في الكفاءة الاقتصادية ويمكن بلوغها من خلال سياسات لتحسين التنافسية وسياسات للإصلاح المالي والمؤسسي وتحسين قاعدة رأس المال البشري. كما يلقي على هذا السيناريو مسؤولية هامة وهي زيادة معدلات الاستثمار من خلال إجراء إصلاحات في سياسة الاقتصاد الكلي لتشجيع المدخرات وتحسين بيئة الاستثمار.

٤ محددات الإنتاجية الكلية في مصر وسياسات استدامة النمو:

كما أكد التحليل السابق أن استدامة معدل النمو لعدد من السنوات (النمو المستهدف ٨,٩٪) لا يمكن تحقيقه من خلال زيادة التراكم الرأسمالي وحده، أو زيادة معدل نمو الوظائف في ظل محدودية مساهمة الإنتاجية الكلية، حيث لابد أن تقترن زيادة الاستثمارات وتشغيل مزيد من العمالة بسياسات لزيادة كفاءة المؤسسات الداعمة للنمو والتنافسية. في هذا السياق تتأرجح سياسات استدامة النمو وعمومية نفعه بين سياسات لتحفيز محددات ومصادر النمو المرتفع، وسياسات تنصرف إلى توفير بيئة تنظيمية ومؤسسية واجتماعية مواتية لتعميم نفعية واستدامة النمو. وهنا يأتي دور العوامل المتعلقة بالكفاءة ورفع الأداء الإنتاجي لمصادر النمو^(٣٤). ويتحقق هذا من خلال زيادة مساهمة TFP في تحقيق النمو. في هذا السياق فإن الكشف عن محددات وسياسات تعزيز الإنتاجية الكلية ينبجح في الكشف عن كثير من سياسات تحقيق النمو عمومي النفع أو المستدام.

ومن هذا المنطلق سيتم استخدام الأسلوب التطبيقي والمستند إلى المنهج التنظيري الملائم لتوصيف محددات الإنتاجية الكلية كمؤشر للنمو المستدام في مصر^(٣٥).

٤-١ التوصيف النظري للنموذج

يعد استخدام معدل النمو عند وضع الاستقرار ($SSGR$) بديلاً جيداً للنمو المستدام (طويل المدى). فعلى المستوى التنظيري، ولا سيماً في إطار نموذج سولو، فإن معدل النمو عند وضع الاستقرار (أي النمو المستدام) ما هو إلا معدل نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (TFP). حيث إنه في ظل نموذج سولو للنمو نصيب الفرد من الناتج عند وضع الاستقرار يتحقق كالتالي:

$$y = (Y/L) = \left(\frac{s}{g+n+d}\right)^{\alpha/(1-\alpha)} A \quad 4$$

وحيث إنه عند وضع الثبات (الأجل الطويل) جميع المتغيرات تصل إلى مستوى الثبات في قيمتها، لذا فإنها تنمو بمعدل يساوي الصفر، (الادخار، العمل، الاهلاك)، عدا التقدم الفنى (A). وبالتالي يصبح المحدد الأساسى للنمو المستدام (أو طويل المدى) ($\Delta \ln(LRy)$) في ظل نموذج سولو هو معدل نمو التقدم الفنى ($\Delta \ln A$) أو معدل نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ($TFPG$). أي أن:

$$\Delta \ln(LRy) = \Delta \ln A = \Delta \ln(TFP) = TFPG. \quad 5$$

في هذا الصدد فإنه وفقاً لنموذج سولو يمكن تقدير الآثار الدائمة لمتغير ما على النمو من خلال تقدير أثر ذلك المتغير على الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج. وفي ظل نموذج سولو تتوقف (TFP) على سياسات ومتغيرات لا ترتبط برأس المال أو العمل، بينما تتحدد بمتغيرات خارجية غير ملحوظة قد ترتبط بالبيئة المؤسسية أو السياسية أو عوامل الزمن (T). كما تم استخدامها في إطار بعض الدراسات السابقة^(٣٦).

$$SSGR = \Delta \ln(LRy) = F(TFPG) = F(T) \quad 6$$

أما وفقاً لنموذج النمو الداخلى فإنه لا يوجد ما يعرف بالنمو عند وضع الاستقرار، حيث إن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج واستدامته في الأجل الطويل يتوقف

◆ تفسير مصادر النمو الاقتصادي في مصر ودور الإنتاجية الكلية في... ◆

على نمو جميع المتغيرات المتضمنة في نموذج النمو بسبب الوفورات الإيجابية التي تولدها محددات التراكم من جهة، ووجود رأس المال البشرى في النموذج كجزء من رأس المال المادى أو كمتغير مستقل في نموذج النمو من جهة أخرى. من هذا المنطلق فإن معدل نمو الإنتاجية الكلية يتحدد بسياسات تتعلق بتراكم المدخلات المادية والبشرية، وكذلك سياسات وعوامل مؤسسية وتنظيمية وسياسية وبيئية ملحوظة وغير ملحوظة (أي خارجية) (٣٧).

$$\Delta \ln(LRY) = F(TFPG) = F(T, Z) .$$

7

بناءً على ما سبق سيتم في إطار الدراسة الحالية الاستناد إلى كلا المنهجين (الداخلي والخارجي) في تفسير محددات الإنتاجية الكلية. حيث سيتم استخدام المتبقى في المعادلة رقم (٣) على أنه مؤشر للنمو المستدام طويل الأجل -إتساقاً مع منهج سولو للنمو الخارجى-، ومن جهة أخرى سيتم إدخال مجموعة من المتغيرات التفسيرية الملحوظة وغير الملحوظة، ومحددات التراكم المتعلقة برأس المال المادى والبشرى وقوة العمل ضمن المتغيرات المفسرة للإنتاجية الكلية "النمو المستدام" -إتساقاً مع منهج النمو الداخلى. على هذا النحو فإن نموذج الإنتاجية الكلية المستخدم ما هو الا نموذج سولو "التنظيرى" والمطور بالمنهجية التطبيقية لنموذج النمو الداخلى -فيما يعرف "بنموذج سولو في إطار النمو الداخلى، *Solow model with an endogenous framework*" كما هو مشار إليه بالمعادلة رقم (٧) (٣٨).

واستناداً إلى نتائج عدد من الدراسات التطبيقية عن محددات الإنتاجية الكلية لمصر وللدول النامية بصفة خاصة فإنه يمكن تلخيص أهم المحددات المتوقع أن تلعب دوراً هاماً في مسار ونمو الإنتاجية الكلية وتصنيفها إلى مجموعات -تعكس الابعاد المختلفة لاستدامة النمو- على النحو التالى: محددات تتعلق بالسياسة الاقتصادية واستقرار الاقتصاد الكلى: (معدل التضخم، عجز الموازنة العامة، الدين العام، الإنفاق الحكومى، الضرائب). محددات تتعلق بالمنافسة والانفتاح (معدل التعريف الجمركية، مؤشر الانفتاح التجارى، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، القيود غير الجمركية). محددات تتعلق بالتطوير والتعميق

المالى وكفاءة سوق المال (معدل ونسبة الائتمان المحلى، معدل دوران سوق المال، مؤشرات السيولة المحلية). محددات تتعلق باستيعاب ونقل التكنولوجيا (حجم رأس المال البشرى "الإنفاق على التعليم، معدلات التمدرس، معدل التعلم، الإنفاق على البحوث والتطوير، الإنفاق على البنية الأساسية). محددات تتعلق بحجم وتراكم المدخلات والموارد (رصيد رأس المال المادى، حجم الاستثمارات، حجم ومعدل نمو قوة العمل). محددات اجتماعية (عدالة توزيع الدخل، الإنفاق الحكومى على التعليم، معدل التحضر، معدل البطالة). محددات جغرافية وبيئية (الانعزال الجغرافى، الإنتهاء إلى قارات وخصائص جغرافية، التلوث الصناعى، الإنبعاثات الغازية.....). محددات مؤسسية وسياسية (مؤشرات رصد الفساد، مؤشر كفاءة النظام القضائى، مؤشر قواعد حماية الملكية، مؤشر الحريات السياسية، مؤشر البيروقراطية، مؤشر المخاطر السياسية)^(٣٩). ومما لا شك فيه أنه لا توجد قائمة محددة ونهائية للمتغيرات المحتملة المفسرة للنمو لتضمينها فى المتجه (Z)، علاوة على تأثير عدد من المتغيرات الأخرى غير الملحوظة والمفسرة لسلوك الإنتاجية الكلية، وهى التى يتضمنها المتجه T. فى هذا السياق سيتم اختيار المتغيرات التفسيرية استناداً إلى ما هو متوقع من المحددات السابقة أن تكون إما قيوداً، أو محاور لسياسات النمو. وفى هذا الصدد سيتم تقدير أثر تلك المتغيرات التفسيرية على الإنتاجية الكلية من خلال النموذج التالى:

$$TFPG = dLn(TFP) = T + \sum_{i=1}^n (Z_i) \quad 8$$

حيث Z تتضمن عدد n من المتغيرات التفسيرية. أما T فتتضمن كل من خطأ التقدير والحد الثابت، وكلاهما يعكس تأثير العوامل الأخرى المؤثرة على الإنتاجية الكلية - غير المحددات المفسرة- أو العوامل الخارجية كالزمن والصدمات العشوائية التى يصعب قياسها. وقد تم اختيار المتغيرات التفسيرية التالية فى نموذج تقدير الإنتاجية الكلية (الإشارات فى الأقواس تشير إلى الأثر المتوقع للمتغير): (±) K حجم الرصيد الرأسمالى، (±) L قوة العمل الإجمالية، (+) Open مؤشر الانفتاح التجارى (+) FDI الاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة للناتج المحلى الإجمالى، (+) Pcbي الائتمان البنكى الممنوح للقطاع الخاص. % للناتج المحلى الإجمالى. (+) HK رأس المال البشرى. (+) M2Y، السيولة المحلية. % للناتج المحلى الإجمالى، (-) DY الدين العام المحلى. % للناتج المحلى الإجمالى،

$GCY(\pm)$ الاستهلاك الحكومي للناتج المحلي الإجمالي، $Infl(-)$ معدل التضخم، $RL(+)$ مؤشر حماية حقوق الملكية، $Poltrist(-)$ مؤشر تقييد الحريات السياسية، $CPI(+)$ مؤشر رصد الفساد، $GB(+)$ متغير عجز الموازنة العامة % للناتج المحلي الإجمالي. ويوضح الجدول بالملحق الإحصائي توصيف المتغيرات واستخدامها في نموذج التقدير، ومصادر الحصول على البيانات.

٤-٢ تقدير النموذج وتفسير نتائج محددات الإنتاجية الكلية تطبيقياً وتنظيراً

سيتم تقدير المعادلة رقم (٨) المتضمنة المتغيرات التفسيرية سالفة الذكر كما هي موصفة بالجدول الإحصائي. وبدايةً تم اختبار مدى سكون (استقرار) السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج المعبر عنه بالمعادلة رقم (٨)، ثم إجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، وذلك لتحديد ما إذا كان سيتم تقدير العلاقات قصيرة الأجل بين متغيرات المعادلة—أي باستخدام الفروق الأولى للمتغيرات—، أم أنه يمكن تقدير النموذج في الأجل الطويل—بإستخدام مستوى قيم المتغيرات. وقد أوضحت نتائج التقدير أن معظم المتغيرات غير مستقرة من حيث مستواها (Level)، أي تحتوى على جذر الوحدة، (عدا معدل التضخم، ومتغير عجز الموازنة العامة)، بينما الفروق الأولى لتلك المتغيرات مستقرة أو ساكنة. وهو ما يعنى أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ والفرق بينهم متكامل من الدرجة صفر. والجدير بالذكر أنه قبل إجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج تم تقدير المعادلة رقم (٨) باستخدام أسلوب المربعات الصغرى العادية لإسقاط المتغيرات غير المعنوية، والإبقاء فقط على المتغيرات التفسيرية ذات التأثير المعنوى للإنتاجية الكلية. في هذا الصدد فإن المتغيرات التي تم إسقاطها لعدم تأثيرها المعنوى على مستوى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تتمثل في الاستهلاك الحكومي GCY ، نسبة السيولة المحلية (التعميق المالى) $M2Y$. وفيما يتعلق باختبار التكامل المشترك فأكدت نتائج الاختبار رفض الفرض العدمى بعدم وجود تكامل مشترك، وقبول الفرض البديل بوجود تكامل مشترك على الأقل من الدرجة الأولى بين متغيرات النموذج، وهو ما يعنى أن السلاسل الزمنية محل التقدير ترتبط بعلاقة توازنية حقيقية مشتركة في الأجل الطويل^(٤٠).

استناداً إلى ما سبق فإنه يمكن استخدام مستويات المتغيرات في تقدير العلاقة طويلة المدى بين الإنتاجية الكلية ومحدداتها المتوقعة. في هذا السياق سيتم تقدير المعادلة طويلة الأجل رقم (٨) باستخدام أسلوب المتجه الذاتي غير المقيد (Unrestricted VAR) والذي من خلاله يتم تقدير أثر القيم المبطة الأولى والثانية لمستوى المتغيرات التفسيرية المعنية فقط على $\ln TFP$ لتلافي الارتباط والإزدواج الخطي. ويوضح الجدول رقم (٦) نتائج التقدير، كما يتضمن الجدول نتائج اختبارات التشخيص (*Diagnostic Test*) للعلاقة طويلة الأجل. وقد أظهرت النتائج عدم وجود ارتباط سلسلي للأخطاء، وأن الأخطاء موزعة توزيعاً طبيعياً. كما أكدت النتائج على التوصيف الجيد للنموذج، وعلى عدم تشتت الأخطاء. وهو ما يؤكد على صلاحية النتائج وكفاءة النموذج في تفسير سلوك الإنتاجية الكلية في مصر خلال فترة التقدير^(٤١).

جدول (٦) : تقدير محددات الإنتاجية الكلية (المعادلة رقم ٨) باستخدام VAR

المتغير التابع: $\ln(TFP)$

المتغيرات	١	٢	٣	٤	٥
Constant	-21.09 (1.98)**	-1.678 (1.452)	0.879 (1.324)	-3.879 (2.980)*	-1.890 (2.22)*
$\ln(K)_{-2}$		0.119 (1.21)	0.138 (1.61)***	0.121 (1.74)***	0.113 (1.٦2)***
$\ln(L)_{-2}$	0.430 (1.58)**	0.533 (2.96)***		0.441 (2.11)*	
$\ln(HK)_{-2}$		0.031 (4.435)*	0.043 (2.22)*	0.037 (3.09)*	0.064 (2.78)*
$\ln(H) = \ln(hL)^*$			0.786 (7.13)*		0.654 (4.78)*
FDI_{-2}	0.330 (1.24)	0.299 (2.14)*	0.213 (3.78)*	0.309 (3.34)*	
$(Pcby)_{-1}$	0.087 (1.12)	0.075 (1.59)***	0.107 (2.13)*	0.081 (1.95)*	
$(DY)_{-2}$	-0.063 (1.87)**	-0.056 (1.89)**	-0.058 (1.97)**	-0.068 (2.01)**	-0.054 (1.35)
$\ln RL_{-1}$				0.037 (4.55)*	
$\ln CPI_{-1}$				0.018 (2.07)*	
$\ln(PoltRist)_{-2}$				-0.053 (1.61)***	

◆ ◆ تفسير مصادر النمو الاقتصادي في مصر ودور الإنتاجية الكلية في ... ◆ ◆

المتغيرات	١	٢	٣	٤	٥
$\ln(Open)_{-1}$	0.050 (1.84)**	0.061 (2.79)**	0.072 (3.15)*	0.063 (2.93)*	0.045 (2.12)*
$\ln RL * \ln CPI$ $* FDI_{-1}$					0.56 (2.18)*
$\ln RL * \ln CPI$ $* FDI_{-2}$					0.61 (4.78)*
$\ln RL * \ln CPI$ $* Pcbv_{-1}$					0.089 (3.44)*
R^2	0.795	0.899	0.943	0.890	0.956
SEE	0.054	0.043	0.041	0.065	0.023
$\chi^2(sc)$	0.567 (0.99)	2.198 (0.321)	0.732 (0.385)	0.654 (0.523)	1.987 (0.111)
$\chi^2(n)$	0.989 (0.695)	0.333 (0.809)	0.387 (0.875)	0.879 (0.745)	0.908 (0.693)
$\chi^2(hs)$	2.897 (0.190)	0.609 (0.564)	0.679 (0.780)	0.909 (0.990)	1.899 (0.161)

ملاحظات:

- (١) قيم الـ T في الأقواس أسفل قيم المعاملات. * معنوى عند ١٪، ** معنوى عند ٥٪، *** معنوى عند ١٠٪.
- (٢) SC اختبار الارتباط السلسلي :Serial Correlation LM Tests :Ho: no serial correlation at lag n :اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء :Normality Tests :Jarque-Bera (Ho; residuals order h) :اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء :h are multivariate normal :اختبار تشتت الاخطاء :Residual Heteroskedasticity Tests :Ho: residuals are homoskedasticity: P-values في الفحص تعني قبول الفرض العدمي ، ومن ثم صلاحية نتائج التقدير للمعادلة رقم ٨.
- (٣) عند تقدير النموذج سيتم استخدام القيمة اللوغاريتمية للمتغيرات التي يتم التعبير عنها في صورة نقاط أو درجات أو كميات. المؤشرات التي يتم التعبير عنها في صورة نسب للنتائج المحلى الإجمالي (كالاتثمار الأجنبي المباشر ، الدين العام المحلى ، الائتمان المحلى الخاص) سيتم استخدام قيمتها كنسبة .

٤-٢-١: التفسير التطبيقي لنتائج التقدير (سياسات ومعوقات النمو المستدام في مصر):

استناداً إلى نتائج الاختبارات السابقة يمكن التأكيد على وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنتاجية الكلية ومحدداتها من جهة، والتعويل على نتائج التقديرات كمصادر للنمو المستدام في الاقتصاد المصري من جهة أخرى. وفي هذا السياق يمكن تفسير نتائج التقدير الموضحة بالجدول رقم (٦) على النحو التالي (٤٢):

- تبين نتائج التقدير بالعمود رقم (١) أن مرونة الإنتاجية الكلية للتغير في قوة العمل تبلغ نحو ٤٣,٠. ويحدث المتغير المتعلق بقوة العمل تأثيراً موجباً ولكنه معنوى فقط عند

مستوى ١٠٪ بعد مرور فترتين، وهو ما يشير إلى انخفاض كفاءة وإنتاجية العمالة في مصر.

• يحقق متغير رأس المال البشرى والذي يعبر عنه بمتوسط عدد سنوات التعليم للبالغين من السكان فوق ١٥ سنة تأثيراً موجباً عند مستوى معنوية ١٪ لمستوى الإنتاجية الكلية. إلا أن قيمة المعامل لا تعتبر مرتفعة. حيث كما يوضح العمود رقم (٢) فإن كل ١٠، نقطة مئوية زيادة في قيمة المؤشر (أي سنوات التعليم) تعمل على زيادة القيمة اللوغاريتمية للإنتاجية الكلية (أي نموها) بنحو ٣،١٠، نقطة مئوية^(٤٣). والجدير بالذكر أنه كما يشير العمود رقم (٢) بالجدول فإن إدخال متغير رأس المال البشرى يعمل على تحسين معنوية عنصر العمل في التقدير. في هذا السياق تبرز أهمية إجراء تحسينات عميقة في رأس المال البشرى كمدخل أساسي لزيادة تنافسية الاقتصاد القومي ولا سيما من خلال ما يحققه من استيفاء متطلبات سوق العمل.

• تم إدخال متغير التفاعل بين قوة العمل (L) ومتغير كفاءة عنصر العمل (e^{sr}). حيث S متوسط عدد سنوات التعليم، r ، معدل العائد على التعليم. ويطلق على البند ($H = Le^{sr}$) العمل المعدل برأس المال البشرى. وتشير الصيغة السابقة إلى أن كل سنة إضافية في التعليم ترفع إنتاجية العمال بنسبة مئوية معينة تعبر عن العائد على التعليم (حيث زيادة التعليم تعنى أجوراً أعلى، ظروف عمل أفضل، توافق مهارات مع متطلبات سوق العمل، مزيداً من التكيف مع التقنيات الحديثة المطبقة في الإنتاج، توريث فكر أهمية التعليم من الآباء للأبناء). وقد أشارت النتائج بالعمود رقم (٣) إلى أن زيادة عدد سنوات التعليم يرفع من مساهمة وإنتاجية قوة العمل، حيث يرتفع عائد التعليم^(٤٤).

• كما تشير نتائج التقدير المدرجة في الجدول السابق إلى عدم معنوية تأثير معدل التراكم الرأسمالى. وهو ما يشير إلى عدم كفاءة الاستثمارات المنفذة في الاقتصاد المصرى طوال الفترة السابقة. ويمكن تفسير ذلك كما سبق التوضيح في الجزء السابق المتعلق بتحليل النمو في مصر-، بأن معظم الاستثمارات المنفذة خلال الفترات السابقة وجهت لصناعات ذات طاقات إنتاجية محدودة. والجدير بالذكر فإنه مع إدخال متغيرات رأس

المال البشرى أو مؤشرات الكفاءة المؤسسية في معادلة التقدير تحسنت معنوية تأثير متغير التراكم الرأسمالى فى الإنتاجية الكلية.

- فيما يتعلق بتأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على مستوى الإنتاجية الكلية فقد أظهرت النتائج عدم معنوية تأثير ذلك المتغير على الإنتاجية الكلية. كما لم يحقق مؤشر الاستثمار الأجنبى المباشر أي تأثير معنوى بعد مرور فترة واحدة، لذا لم يتم إدراج تلك النتيجة فى الجدول. والجدير بالذكر أن معنوية ذلك المتغير قد تحسنت مع إدخال متغيرات رأس المال البشرى ومتغيرات الكفاءة المؤسسية كما تشير بيانات الجدول من العمود رقم (٢) إلى العمود رقم (٤). حيث كل زيادة مقدارها ١٠٪ فى حصة الاستثمار الأجنبى المباشر للنتائج تؤدي إلى زيادة مستوى الإنتاجية الكلية بما يتراوح بين ١٣,٢٪ إلى ١,٣٪. ويمكن تفسير النتائج السابقة بأنه بالرغم من تبنى مصر لبرامج وسياسات طموحة لتحفيز الاستثمار الأجنبى المباشر منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى منتصف السبعينيات، وكذلك فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى فإن معظم الاستثمارات وجهت إلى قطاعات النفط والتعدين والصناعات الكيماوية، وأقل حصة تم توجيهها إلى قطاعات التصنيع والزراعة. علاوة على ما سبق فإن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى الصناعة تجذب طريقها إلى صناعات ذات تقنيات ضعيفة، حيث البيروقراطية والفساد المؤسسى وقيود التمويل التى تضعف من حافز الشركات متعددة الجنسيات على نقل التقنيات وتحويل المعارف من المراكز الأم لتلك الشركات إلى مصر. كما أن ضعف الطاقات البحثية المحلية يقلل من إمكانات تطبيق المعارف والتقنيات فى تنفيذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن جهة أخرى فبفضل بعض الإصلاحات الجزئية المؤسسية لبيئة الأعمال فى السنوات الأخيرة وتخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات بنحو ٥٠٪، وتحرير الاستثمارات الأجنبية فى قطاع التصنيع فقد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبى، بل وتغيرت توجهاتها لصالح قطاعات غير تقليدية كالخدمات المالية والاتصالات والتصنيع. وهو ما يعنى أن تعظيم تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر مرهون بزيادة تدفقها إلى القطاعات ذات الاستخدام الكثيف

للتكنولوجيا، وهو ما يقتضى إزالة العقبات المؤسسية وحماية حقوق المستثمرين، وبناء قاعدة من المهارات البشرية والتسهيلات البحثية^(٤٥).

- كما تشير البيانات بالجدول فيما يتعلق بمؤشر التطوير المالى فقد أظهرت النتائج أن زيادة نسبة الائتمان المحلى الممنوح للقطاع الخاص للنتائج المحلى الإجمالى بنحو ١٠٪. يؤدي إلى زيادة $Ln TFP$ بنحو ١,٠٧٪. عند مستوى معنوية ١٪. كما هو موضح بالعمود رقم (3). وهو ما يعنى أن سياسات إصلاح القطاع المصرفى بفضل برامج الإصلاح الاقتصادى فى التسعينيات، والتطوير المالى منذ عام ٢٠٠٤ أدت إلى زيادة معدلات نمو الائتمان المحلى الممنوح للقطاع الخاص. حيث قفز النمو من معدل سالب خلال (١٩٨٥-١٩٩٥) إلى معدل موجب بلغ بنحو ١١,٣٧٪. خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠١). والجدير بالذكر أن ذلك المعدل تناقص إلى السالب خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٩) بنحو -٣,٨٪. حيث مع تبني مصر لبرامج إصلاح طموحة منذ عام ٢٠٠٤ تتعلق بإعادة هيكلة القطاع المصرفى والارتقاء بالإدارة المؤسسية والإشرافية للقطاع البنكى تم وضع حد للقروض السهلة والمتعثرة، وهو ما أدى إلى إدراك كثير من رجال الأعمال صعوبة الحصول على الائتمان السهل، ومن ثم الانتقاء فى منح وتخصيص الائتمان بشكل أكثر كفاءة. ومن جهة أخرى فلم يحقق ذلك المتغير تأثيراً معنوياً ملموساً بعد مرور فترتين، لذا لم يتم إدراج تلك النتائج بالجدول. ويمكن تفسير ذلك بأن القطاع المصرفى لا يزال يهيمن عليه القطاع الحكومى الذى يسيطر على تعبئة المدخرات، كما يعاني القطاع المصرفى من التجزئة وضعف المنافسة، علاوة على وجود قيود مؤسسية وتنظيمية تعوق قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة فى الحصول على الائتمان^(٤٦).

- تشير النتائج إلى أن مرونة الإنتاجية الكلية إلى التغير فى قيمة مؤشر الانفتاح التجارى تبلغ نحو ٠,٠٧٢، كحد أقصى. وبالرغم من معنوية هذا المؤشر، إلا أن قيمته تعد منخفضة. حيث على الرغم من انتهاج مصر لخطوات إيجابية فى مجال تخفيض القيود الجمركية إلا أنها تسير بخطوات أبطأ فى مجال القيود غير الجمركية، فلا زالت تصنف مصر من الدول ذات القيود التجارية غير الجمركية المرتفعة. علاوةً على ذلك فعلى

◆ تفسير مصادر النمو الاقتصادي في مصر ودور الإنتاجية الكلية في... ◆

الرغم من محاولات تحسين القدرة التنافسية لمصر، ظلت الموارد الطبيعية والصادرات الصناعية منخفضة التقنية هي التي تسيطر على هيكل الصادرات. ولا شك أن تلك القطاعات توفر فرص عمل ذات كفاءة منخفضة، ومن ثم الفرص المتاحة للمؤهلين والمدرّبين غير كافية في الأجل القصير^(٤٧).

• كما تشير بيانات الجدول رقم (٦) يتسبب ارتفاع نسبة الدين العام المحلى إلى الناتج المحلى الإجمالي بنحو ١٠ نقطة مئوية في تراجع القيمة اللوغارتمية للإنتاجية الكلية بما يتراوح بين ٠,٦٨ إلى ٠,٥٤ نقطة مئوية. حيث تصاعد الدين العام المحلى في السنوات الأخيرة بين ٨٥٪ إلى ١١٥٪ أدى بلا شك إلى هشاشة وضعف النمو. حيث يعتبر الدين العام بمثابة ضريبة مستقبلية للمستثمر، وهو ما يؤدي إلى تفضيل الأنشطة ذات العائد السريع لغير صالح المشروعات الاستثمارية الإنتاجية^(٤٨).

• تحقق مؤشرات الكفاءة المؤسسية تأثيراً معنوياً وملموساً للنمو، ولا سيما مؤشر رصيد الفساد، ومؤشر كفاءة حماية حقوق الملكية والهيكل القضائي. حيث كما تشير بيانات الجدول فيما يتعلق بقيم المرونات فكل زيادة مقدارها ١٪ في قيمة المؤشر الثانى تؤدي إلى زيادة القيمة اللوغارتمية للإنتاجية الكلية بنحو ٠,٣٧ نقطة مئوية وذلك عند مستوى معنوية ١٪. أما مؤشر رصد الفساد فكل تحسن في قيمته بمقدار ٠,١٠ يوجب زيادة مقدارها نحو ٠,١٨ في القيمة اللوغارتمية للإنتاجية الكلية. وفيما يتعلق بمؤشر قمع الحريات السياسية والذي يدل ارتفاع قيمته على تراجع مستوى الحريات السياسية - فقد أظهر تأثيراً سالباً للإنتاجية الكلية ولكن عند مستوى معنوية ١٠٪ فقط.

• تم إدخال مؤشر التفاعل بين FDI وكل من مؤشري الفساد وحماية حقوق الملكية $(Ln RL * Ln CPI * FDI)$ في معادلة الإنتاجية الكلية، وقد حقق هذا المتغير تأثيراً معنوياً يفوق تأثير FDI وحده. وهو ما يعنى ارتفاع مرونة الإنتاجية الكلية لأي تغير في مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر. من جهة أخرى يحقق مؤشر التطوير المالى تأثيراً معنوياً وملموساً أكبر في حالة تفاعله مع مؤشري الكفاءة المؤسسية. حيث تزداد كفاءة تخصيص واستخدام التمويل من جانب القطاع الخاص.

• بصفة عامة يتسم تأثير مؤشرات الكفاءة المؤسسية للإنتاجية الكلية بالضعف ولكنه معنوى. ويمكن تفسير ذلك بأن خطوات الإصلاح السياسى والمؤسسى فى مصر قد سارت بمعدلات بطيئة خلال الفترات السابقة من جهة، وأنه ما لم يتحقق تقدم يذكر فى مجالا سيادة القانون، والمشاركة السياسية فلن يكتب النجاح لخطوات الإصلاح الاقتصادى فى رفع الإنتاجية الكلية.

فى إطار التحليل السابق يتضح وجود عديد من المعوقات التى تعترض مسار الإنتاجية الكلية فى مصر، ومن ثم حالت دون استدامة النمو، ودون تكافؤ فرص الحصول على منافعه.

معوقات وتحديات تتعلق بانخفاض كفاءة سوق العمل فى مصر^(٤٩) :

يعانى سوق العمل من عدة قيود تؤدى إلى تدنى مستوى الإنتاجية والمساهمة فى سوق العمل (الحد الأدنى للأجور، عدم التطابق بين المهارات المتاحة والطلب على العمالة) وهو ما يسهم فى ارتفاع معدلات البطالة بين الشرائح المتعلمة من السكان، وإلى محدودية الاستفادة من توزيع الدخل. علاوة على ما سبق فإنه وفقاً لبيانات تقرير التنافسية لمصر ٢٠١١ فإن نحو ٥٧٪ من قوة العمل الاجمالية فى عام ٢٠١٠ تندرج فى القطاع غير النظامى (الأقل من حيث الأجور والإنتاجية). ومن جهة أخرى حوالى ٤٤٪ من قوة العمل إما أنهم أميون أو شبه أميين و٢٨٪ من العمالة هم من خريجي المدارس الثانوية. هذا علاوة على أن نحو ٧٧٪ من أولئك المسجلين حالياً فى مراحل التعليم الجامعى هم فى التخصصات النظرية التى لا يحتاج إليها الاقتصاد الإنتاجى التنافسى، الأمر الذى يقلل من مساهمة العمالة القائمة فى تحقيق نمواً مستداماً وإنتاجياً، وهو ما يعكس ليس فقط خللاً فى سوق العمل، بل خللاً فى العلاقة بين نوعية التعليم وخصائص رأس المال البشرى ومتطلبات سوق العمل. فى هذا الصدد أشار تقرير التنافسية أن مصر تحتل المرتبة ١٢٦ من بين ١٣٣ دولة فى مؤشر كفاءة سوق العمل وهو ما يعكس تدنى كفاءة سوق العمل والقيود التنظيمية التى تكبل سوق العمل وتؤدى إلى جموده. علاوة على ما سبق تحصل مصر على مرتبة متأخرة فيما يتعلق بالاستخدام الكفء للمهارات (المرتبة ١٣٠ من ١٣٣ دولة). وعلى الرغم من

بعض المحاولات التي انتهجتها الحكومة في سياق برنامج الإصلاح الاقتصادي وما منحه القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ من قدر أكبر من المرونة لساعات العمل ونظام التقاعد فلا زال سوق العمل يعاني من الجمود وعدم الكفاءة مما جعل مؤسسات العمل تعاني من مشكلات تقنية ومؤسسية تؤدي إلى هجرة الأدمغة والكفاءات. حيث تحتل مصر مكانة ضعيفة في مؤشر الاعتماد على المهارات العلمية، فحصل مصر على درجة واحدة من ٧ درجات لهذا المؤشر. كما أسهم الخلل في سوق العمل إلى خلق نوع من الاستقطاب، وهو ما أسهم في توسيع الطلب إما على المهن التي تتطلب مهارات منخفضة، أو مهارات شديدة التخصص (الخدمات المالية والاتصالات والعقارات والإدارة) بنحو ١,٦٪ و ٣,٥٪ على التوالي، بينما تناقص الطلب على أصحاب المهارات المتوسطة (الزراعة- الصناعة- الفنيين) وذوي المهارات الابتكارية بنحو ٥٪ وهو ما ينعكس بلا شك على خلل هيكل الأجور وهيكل توليد القيمة المضافة الإنتاجية.

معوقات تتعلق برأس المال البشري (٥٠):

إنه مسار الإنفاق الحكومي على التعليم في مصر إلى التراجع في السنوات الأخيرة، وهو أقل من المتوسط السائد على مستوى عديد من الدول النامية. فبينما بلغ الإنفاق العام على التعليم في مصر نحو ٤,٨٪ للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٩)، فقد بلغ نحو ٥,٥٪ في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والمشكلة الأكبر ليست المستوى المنخفض للإنفاق العام، ولكن أيضاً عدم كفاءة الإنفاق العام. حيث إن نحو ٣٦٪ من ميزانية التعليم توجه إلى التعليم ما قبل الجامعي رغم أنهم يمثلون نحو ٨٠٪ من جملة المقيدون بالتعليم، وهو ما يعني أن التعليم متحيز ضد الفقراء. حيث بينما بلغ معدل التمدد الجامعي لأغنى الفئات دخلاً نحو ٤٨٪، فقد بلغ لأفقر الفئات نحو ٩,١٪ فقط. ولا شك أن هذا الهيكل غير المتكافئ للتعليم والتحيز ضد ذوي الدخل المنخفضة يؤثر سلباً على القدرة التنافسية لمصر من خلال إسهامه في تعميق اللامساواة الاجتماعية، وسيادة نمط الأنشطة غير الإنتاجية. وبالرغم من ارتفاع معدلات التمدد بكافة مستويات التعليم حتى عام ٢٠٠٥، فقد اتجهت تلك المعدلات للانخفاض بعد ذلك حتى عام

٢٠١٠ بنسبة ٣٪ للتعليم الأساسى و ٦٪ للتعليم الثانوى، وبنسبة ١٪ للمرحلة الجامعية، وهو ما يعنى فشل نظام التعليم فى خلق ما يحتاجه سوق العمل من مهن لتلبية احتياجات الاقتصاد الحر والتنافسى، وهو ما أدى إلى زيادة معدلات التسرب من التعليم، والإنضمام لسوق العمل غير النظامى، ومن ثم عدم استكمال بناء قاعدة المهن والتخصصات الإنتاجية. ويعانى هيكل رأس المال البشرى فى مصر من تحدى آخر، ألا وهو ضعف الإنفاق على البحوث والتطوير. حيث لم تتجاوز نسبة ما تنفقه مصر على البحوث والتطوير ٣٢,٠٪ من ناتجها المحلى الإجمالى مقارنةً بنحو ٠,٨٪ فى الهند، ونحو ٣,٥٪ بكوريا الجنوبية. فى هذا الصدد تدهورت مكانة مصر فى مجال الابتكار من المكانة ٥٩ من بين ٢١٤ دولة عام ٢٠٠٥ إلى المكانة ٨٣ من بين ١٣٩ دولة عام ٢٠١٠، وهو ما يعكس ضعف القوة البحثية لمصر وقيود نقل التكنولوجيا وهو ما يؤدى إلى تراجع النمو الإنتاجى.

معوقات البيئة المؤسسية والتنظيمية (٥١):

تواجه مصر عديداً من القيود المؤسسية التى زادت خطورتها فى السنوات السابقة لثورة ٢٥ يناير، أهمها نفشى واستشراء الفساد الإدارى - حيث البيروقراطية والروتين والتى أدت إلى ارتفاع تكاليف المعاملات للقيام بالأعمال من جهة، والفشل فى الاستغلال الفعال للمساعدات المالية الدولية والدعم المحلى، والفشل فى التخصيص الأمثل للمخصصات والدعم الحكومى. والقيد المؤسسي الآخر يتمثل فى القمع السياسى وسيادة قوانين تعوق ممارسة الحريات السياسية. والفشل فى اشراك جميع الجهات المعنية والمؤسسات فى عملية الإدارة والإصلاح الاقتصادى، والإقتصار على تنفيذ السياسات العامة من النخبة الحاكمة بالتعاون مع المؤسسات ذات المصالح المشتركة، وهو ما أدى إلى عدم التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف القطاعات وعدم استفادة الجميع من نتائج الإصلاح، والدخول فى حلقة مفرغة: حيث الإستبداد الذى يعوق التصنيع وحوافز الاستثمار، ويخلق طبقة من أصحاب المصالح، وهو ما يشجع على استمرارية هذا الوضع. القيد المؤسسي الثالث الذى يعوق النمو المستدام هو عدم وجود قواعد فعالة لحماية حقوق الملكية وصعوبات الحصول على الائتمان وحقوق الحياة والتراخيص وإبرام العقود، وتعدد

إجراءات القيام بالأعمال التجارية وتعدد هيئات التعامل. ويمثل ذلك قيداً على استمرارية النمو الإنتاجي.

معوقات تتعلق بعدم استقرار بيئة الاقتصاد الكلى (٥٢):

في هذا السياق تراجعت مكانة مصر من المرتبة ٥٠ عام ٢٠٠٥ إلى المرتبة ١٢٩ عام ٢٠١٠ وفقاً لتقرير التنافسية العالمية في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلى. وبعد ارتفاع عبء الدين العام وعدم قدرة الاقتصاد المصرى على استدامته مرتبطاً بتحدى تخفيض العجز المالى. حيث كان من المستهدف تخفيض عجز الموازنة العامة إلى ٤٪ إلى الناتج المحلى الإجمالى في بداية عام ٢٠١٠ لوضع الدين العام على مسار الانخفاض المستهدف (نحو ٦٥٪)، إلا أن هذه النسبة وصلت إلى نحو ٨,١٪ عام ٢٠١٠، بل تفاقمت إلى ١٠,٦٪ عام ٢٠١١ وهو ما يفرض قيوداً على الادخار والتمويل وعلى استدامة النمو. ولا شك أن ارتفاع عجز الموازنة العامة يعكس خلل وتشوه هيكل الإنفاق العام في مصر لسنوات طويلة، حيث تستحوذ مخصصات الأجور والدعم ومدفوعات الفائدة على أكثر من ٧٠٪ من جملة الإنفاق العام في مصر، (أكثر من ضعف النسبة المخصصة للتعليم والرعاية الصحية). والأمر الذي يزيد من العلاقة الدائرية بين الدين العام المحلى والموازنة العامة هو عدم قدرة الاقتصاد المصرى على استدامة معدلات العجز المالى. حيث ضعف الموارد التمويلية والتي تزيد من ارتباط العجز بالاستدانة، علاوة على تشوه نمط النفقات الحكومية، وعدم استفادة الفئات الأقل دخلاً من تلك المخصصات، بل على العكس تجد طريقها لصالح تحقيق مكاسب شخصية وسياسية في ظل إستثناء الفساد وضعف قواعد الإفصاح والشفافية وسيطرة النخب السياسية على التمويل، الأمر الذى يجعل ارتفاع العجز المالى والمديونية المحلية حبيسة السيطرة السياسية والتحالفات غير الشريفة للمال والسياسة. ومن جهة ثانية فقد تضافر عدم استقرار بيئة الاقتصاد الكلى مع الفساد الإدارى والسياسى في تشويه نمط الاستثمارات المحلية والأجنبية المنفذة طوال العقود السابقة.

استناداً إلى ما سبق يمكن الاستنتاج أن أهم المحددات ذات التأثير المعنوى على الإنتاجية الكلية في مصر والتي يجب لصانع القرار التركيز عليها كـ خيارات وتدابير لاستدامة

النمو في المدى الطويل تتمثل في زيادة وتطوير رصيد رأس المال البشرى جنباً إلى جنب مع سياسات إصلاح سوق العمل التي تساعد على التوظيف الفعال. وكذلك تفعيل واستدامة برامج التطوير المالي، وزيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لصالح القطاعات الإنتاجية. والأهم من ذلك أنه يجب على صانعي السياسات والمشرعين والقادة السياسيين وأصحاب الأعمال تعزيز التوجهات الإصلاحية بآليات وتدابير لضمان الإفصاح والشفافية والانفتاح السياسى من أجل الحد من تأثير الهيمنة السياسية على سياسات النمو في مصر.

٤-٢-٢: التفسير التنظيري لنتائج التقدير (الإطار التنظيري لتحقيق نمو مستدام فى مصر):

يمكن الاستناد إلى مغزى النتائج السابقة للتقدير في التعرف على الإطار التنظيري الملائم - في إطار نظريات النمو الحديثة - لتفسير النمو الاقتصادى المستدام فى مصر.

- تتوافق نتائج التقدير مع فكر نموذج النمو الخارجى بأن عنصر العمل إذا أمكن الارتقاء به سيحقق معدلات مستدامة للنمو سواء من خلال رأس المال البشرى - كما تضمن نموذج MRW المعدل لنموذج سولو، أو من خلال التقدم الفنى والذي يتحدد بعوامل خارجية بما يتفق مع نموذج سولو-سوان التقليدى).
- استناداً إلى نتائج التقدير السابقة لم تفلح معدلات التراكم الرأسالى فى تحقيق مستوى مستدام للإنتاجية الكلية والنمو فى المدى القصير (بما يتفق مع فكر نموذج النمو الخارجى). ومع إدخال رأس المال البشرى ومؤشرات الكفاءة المؤسسية لتحسن كفاءة ومساهمة رأس المال للنمو - وهو ما يتفق مع نموذج النمو الداخلى. كما أكدت نتائج التقدير أن بلوغ معدلات مرتفعة للإنتاجية الكلية يتطلب (كما تنطوى عليه نماذج النمو الداخلى) تبنى عدداً من السياسات لرفع العائد والمساهمة الإنتاجية للاستثمارات (سواء من خلال الانفتاح التجارى وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو التطوير المالى) أو من خلال استقرار بيئة الاقتصاد الكلى، والاستثمار بكثافة فى التعليم والتدريب والبحوث والتطوير والتكنولوجيا لرفع كفاءة عنصر رأس المال البشرى كمحدد هام ومستقل فى نموذج محددات TFP، أو كمحدد معزز لمعنوية رأس المال المادى وقوة العمل.

أظهرت النتائج أهمية العوامل المؤسسية -إما كمحددات خارجية مستقلة للإنتاجية الكلية وفق منهجي النمو الداخلي والنمو الخارجي- أو كمحدد داخلي للنمو من خلال التأثير على سلوكيات وحواجز التراكم المادي والبشرى -كما هو وفق نموذج النمو الداخلي. حيث تحسنت معنوية المتغيرات التفسيرية المحددة للTFP، ولا سيما محددات التراكم.

على هذا النحو فإن كلا المنهجين يكملان بعضهما في تفسير النمو. فمنهج النمو الخارجى يلائم تفسير واقع النمو في مصر، حيث تتجسد أهمية الإنتاجية الكلية في قيادة عربة النمو على المسار المستدام، ولكن عربة النمو تتحرك على المسار المستهدف بفعل عوامل خارجية، حيث المحركات الداخلية للعربة ضعيفة. بينما يتفق الوضع المستهدف للنمو المستدام في مصر مع نموذج النمو الداخلي في أن عربة النمو يجب أن تتحرك من خلال تحسين القدرة الذاتية لكل محركات العربة، ولكنها أيضاً قد تحتاج إلى عوامل خارجية - في حالة ضعف كفاءة المحركات الداخلية لعربة النمو - أي عوامل مؤسسية وسياسية تحقق مكاسب للكفاءة جنباً إلى جنب مع تحفيز محددات التراكم. وهنا تتبلور أهمية الإنتاجية الكلية في قيادة عربة النمو الاقتصادي المستدام في مصر. على هذا النحو فإن الأمر يقتضى صياغة عدد من الخيارات لتحسين قدرة الإنتاجية الكلية في تحقيق النمو المستدام في مصر.

٤. خيارات السياسة لتحقيق نمو مستدام في مصر

لزيادة مساهمة الإنتاجية الكلية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في مصر فإنه لا مجال لمحدث عن خيار سياسى واحد. فكما أوضح التحليل السابق تتعدد خيارات تحفيز للإنتاجية الكلية.

على هذا النحو ففى ضوء النتائج التى يوضحها العمود رقم (٤) بجدول رقم (٦) التى تعكس التقديرات المتوقعة لمحددات وسياسات الإنتاجية الكلية في مصر يمكن استنتاج عدد من خيارات السياسة من خلال محاكاة القيم السائدة لمتغيرات السياسة في متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠٠٥) للوصول إلى المعدل المستهدف للإنتاجية الكلية ١,٤٧٪.

على أساس استدامة معدلاً للاستثمار يبلغ ٣٠٪ ومعدلاً لقوة العمل يبلغ ٣,٣٪ في متوسط العشر سنوات القادمة.

جدول (٧) محاكاة متغيرات السياسة لبلوغ معدل النمو المستهدف ٨.٩٪

Poltrist	CPI	RL	HK	Opn	DY	Pcby	FDI	($\Delta \ln(TFP)$)	GY	المتغيرات*
القيم الفعلية للمتغيرات في متوسط الفترة										
6	2.95	5.31	5.89	48.93 %	87.5%	42.15 %	5.58%	0.61%	5.46%	-٢٠٠٥ ٢٠١٠
القيم المستهدفة لتحقيقها وإستدامتها في متوسط الفترة										
4.09	6.67	7.90	8.76	70.48	65.88 %	60.29 %	10.34 %	1.47%	8.9 %	-٢٠١٢ ٢٠٢٢
31.83%	126.3 %	48.8 %	48.79 %	44.1%	24.71 %	43.06 %	85.25 %			معدلات التغير

ملاحظات: يتم التعبير عن استجابة الـ TFP لتغير المتغير التفسيري على النحو التالي: $\Delta X = [\Delta \ln TFP / \beta]$ حيث X المتغير التفسيري. والجدير بالذكر أن $\Delta \ln(TFP)$ تشير إلى معدل نمو الإنتاجية الكلية، والتي من المستهدف أن تبلغ ١.٤٧٪. في هذا الصدد سيتم التعرف على التغيرات المستهدفة في متغيرات السياسة (ΔXi) من خلال الصيغة التالية: $0.0147 / \beta$.

استناداً إلى نتائج محاكاة متغيرات السياسة بالجدول رقم (٧)، فإنه يمكن الوصول إلى المعدل المستهدف لمعدل نمو الإنتاجية الكلية ($\Delta \ln(TFP)$) الذي يبلغ ١,٤٧٪ من خلال الخيارات التالية:

- زيادة حصة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي بمعدل يبلغ ٨٥,٣٪ عن مستواها خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠) وهو ما يعني زيادة واستدامة تلك الحصة إلى ١٠,٣٤٪ في متوسط العشر سنوات القادمة.
- يمكن الوصول للمعدل المستهدف للإنتاجية الكلية من خلال زيادة نسبة الائتمان البنكي الممنوح للقطاع الخاص من ٤٢,١٣٪ في متوسط (٢٠٠٥-٢٠١٠) إلى ٦٠,٣٪ خلال العشر سنوات القادمة.
- إضافة إلى ما سبق يمكن تحقيق المعدل المستهدف للإنتاجية الكلية من خلال تخفيض قيمة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي بنحو ٢١,٦٪ عن مستواه المتحقق خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠).

◆ تفسير مصادر النمو الاقتصادي في مصر ودور الإنتاجية الكلية في... ◆

- كما يمكن زيادة معدل نمو الإنتاجية الكلية إلى المستوى المستهدف من خلال زيادة قيمة مؤشر الانفتاح التجارى بمعدل يبلغ ٤٤,١٪، وهو ما يعنى رفع قيمة المؤشر من ٤٨,٩٣ درجة في متوسط الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠) إلى نحو ٧٠,٤٨ درجة وإستدامته في متوسط العشر سنوات القادمة.
- زيادة متوسط سنوات التعليم بنحو ٤٨,٧٨٪ خلال العشر سنوات القادمة سوف يولد عوائد إضافية من شأنها زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج. في هذا الصدد ينبغي زيادة متوسط سنوات الدراسة للفرد من القيمة المتوسطة لها خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠) والتي بلغت نحو ٥,٨٩ سنة إلى نحو ٨,٧٦ سنة للفرد واستدامة ذاك المعدل خلال العشر سنوات القادمة. ويتولد عن زيادة سنوات الدراسة، زيادة عائد التعليم - والمقدر بنحو ٨٪ في مصر - عن كل سنة إضافية، وهو الأمر الذى ينجم عنه زيادة مساهمة وإنتاجية قوة العمل للإنتاجية الكلية من جهة، بل وزيادة حجم وعرض العمل خلال العشر سنوات القادمة من جهة ثانية. حيث سيرتفع حجم قوة العمل بمقدار ١,٢٣ مرة في حالة زيادة متوسط سنوات التعليم إلى ٨,٧٦ سنة عن ذلك الحجم في حالة استمرار المتوسط السائد خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠). وفي هذا الصدد سوف ترتفع قيمة تأثير قوة العمل المزودة برأس المال البشرى على الإنتاجية الكلية.
- يُعد تطوير الأطر المؤسسية من أهم الخيارات المطروحة لزيادة الإنتاجية الكلية في مصر وضمان شمول منافع النمو للجميع، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تقليل الفساد الإدارى والسياسى. ويتجسد ذلك في تحسين قيمة مؤشر رصد الفساد من ٢,٩٥ درجة إلى نحو ٦,٦٧ درجة خلال عشر سنوات. وكذلك زيادة قيمة مؤشر حماية حقوق الملكية وتحسين النظام القضائى بمعدل ٤٨٪ من ٥,٣١ درجة إلى ٧,٩ درجة خلال عشر سنوات. ومن الملاحظ أن تحسين الإنتاجية الكلية إلى المستوى المستهدف يتطلب اصلاحات جذرية وعميقة في المؤشرين السابقين، ولا سيما مؤشر الفساد، حيث تتعدى نسبة التغيير المطلوبة به نحو ١٢٦٪ وهو ما يعكس من جهة مدى تفشى الفساد السياسى والإدارى في مصر، وضعف مؤسسات وآليات التصدى له. ومن جهة أخرى يعكس ذلك أنه لا يمكن استدامة النمو إلا من خلال الإسراع في رصد مصادر الفساد.

ومن جهة أخرى فإن تحقق مستوى مرتفع للإنتاجية الكلية يتطلب خطوات واسعة نحو الإصلاح السياسى. وفى هذا السياق فإنه يجب تخفيض قيمة مؤشر التقييد السياسى بنحو ٣١,٨٪ - كتنج للإصلاح السياسى - من ٦ درجات (فى متوسط الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠) إلى نحو ٤,٠٩ درجة فى متوسط العشر سنوات القادمة.

استناداً إلى العرض السابق فإن تحقيق مسار مستدام للنمو اقتصادى - ليس فقط مرتفعاً - فى مصر يتطلب انتهاج مجموعة من السياسات فى إطار نموذج النمو الخارجى المطور بالنموذج الداخلى والتي تنطوى ليس فقط على سياسات لدعم مدخلات التراكم، بل سياسات لتعزيز الإنتاجية الكلية من خلال اصلاحات مؤسسية لكافة العناصر الداعمة للنمو سواء خلال سياسات الاستثمار أو سوق العمل أو التعليم والتدريب أو من خلال وضع وتنفيذ قواعد الشفافية والانفتاح السياسى، وذلك لتمكين الجميع من منافع النمو.

من جهة أخرى يجب الأخذ فى الاعتبار مدى قابلية (Feasibility) كل أو بعض تلك الخيارات للتحقق على الأقل فى المدى القصير. ولا سيما بناء إطار ديمقراطى تشاركى، حيث يحتاج هذا إلى تغيرات جوهرية وجذرية فى الهياكل والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية والمؤسسية لتحقيق التناسق بين سياسات ونتائج النمو ولتحفيز الارادة المجتمعية نحو بناء بيئة للنمو النفعى للجميع. كما يتوقف نجاح بعض الخيارات فى التطبيق على مدى توافر الشرط السابق وهو الإطار السياسى المؤسسى البناء لتحقيق إدارة متكاملة ومستدامة لتدفق التكنولوجيا والاستثمارات المحلية والأجنبية للدخل والتخصيص الأمثل لتلك الاستثمارات. ومن جهة أخرى يجب الأخذ فى الاعتبار مخاطر الاعتماد المفرط على الاستثمارات الأجنبية على حساب الاستثمارات المحلية ولا سيما فى أوقات الأزمات المالية وحالات عدم الاستقرار السياسى. كما يجب مراعاة التوزيع القطاعى الإنتاجى للاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويجب ألا يتجاهل الانفتاح التجارى لمصر مع العالم الخارجى قضية التنوع السلعى والجغرافى وتحسين تنافسية الصناعات التصديرية^(٥٣).

٦. ملخص ونتائج البحث:

على الرغم مما حققته مصر من معدلات معتدلة للنمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٠) بلغت نحو ٥,٧٪ في المتوسط، ووصلت إلى أعلى مستوياتها خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٨) -نحو ٧٪، فلم يتسم ذلك المعدل بالاستدامة. حيث ما زالت مصر حبيسة الدول ذات الدخل المتوسط المنخفضة. وهو ما يكشف الغطاء عن فشل برامج وسياسات النمو عن إدماج كافة الفئات في جني منافع النمو المتحقق طوال العقود الماضية، مما جعل من الصعب على مصر الخروج من دائرة الفقر، بل على العكس زاد محيط تلك الدائرة. وكانت هذه من أسباب قيام ثورة ٢٥ يناير، حيث تراجع النمو إلى أدنى معدلاته (١,٨٪). ولا شك أن استعادة مسار مستدام (sustainable) وعمومي النفع (inclusive) للنمو رهينٌ بالأسراع بتشكيل بيئة صحية له.

ومن ثم فإن ثمة تساؤلات تطرحها الورقة البحثية الحالية:

١. هل المسار المتقلب والمشوه للنمو الاقتصادي في مصر يرجع إلى عدم كفاية الاستثمارات المادية والبشرية المنفذة طوال الفترة السابقة؟ أم يرجع إلى ضعف الدور الذي تلعبه الإنتاجية الكلية؟
٢. هل نمط النمو الاقتصادي في مصر يخضع في تفسيره لنظرية النمو الخارجي التي تقلل من تأثير محددات التراكم -لصالح الإنتاجية الكلية، أم أنه يجد تفسيره في إطار نموذج النمو الداخلي والذي يذهب إلى أهمية محددات التراكم في توليد الإنتاجية الكلية من خلال رأس المال البشري؟
٣. حتى يتجنب الاقتصاد المصري الإستمرار في مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض فما هو معدل النمو الاقتصادي الذي يجب أن تحققه مصر وتستديمه خلال العشر سنوات القادمة؟ وما هي سياسات بلوغ ذلك المعدل؟ وما الذي يضمن استمراريته (sustainability)، وعمومية نفعه (Inclusive) لكافة الفئات والقطاعات؟

في ضوء ما سبق فمن منطلق أن الإنتاجية الكلية تعد المساهم الرئيسي لنمو مستدام ونافع لما ينطوى على تحقيقها من انتهاز تدابير لتحسين الكفاءة والتنافسية، فقد تضمنت الورقة البحثية تحليلاً وقياساً لمحددات الإنتاجية الكلية في مصر خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١١) وذلك لاستخلاص مجموعة من الخيارات السياسية لتحقيق النمو المستدام وذلك باستخدام نموذج سولو والمطور بمنهج النمو الداخلي كمدخل تطبيقي باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VARM). وفي ضوء التحليلات التي استند إليها البحث فقد تم التوصل إلى النتائج النظرية والتطبيقية التالية:

١- باستخدام المتطابقة الحسائية للنمو خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١١) -وبعد إجراء اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك- تم التوصل إلى أن النمو الاقتصادي في مصر كان مدفوعاً بتراكم المدخلات -ولا سيما تراكم رأس المال المادي-، والذي ساهم وحده بنحو ٩١,٦٪ في تحقيق النمو الاقتصادي، بينما اتسمت الإنتاجية الكلية في مصر بالضعف. حيث بلغ معدل نموها نحو 1.17٪ في متوسط الفترة (١٩٧٥-2011)، ووصلت إلى أقصى تدهورها 2.18٪ في متوسط عام ٢٠١١. وبفضل البرامج الطموحة للإصلاح المالي والتجاري وبعض الإصلاحات الجزئية المؤسسية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٨) فقد اتجهت مساهمة الإنتاجية الكلية إلى رقم موجب (٠,٩٤٪)، ومع ذلك لم تدم تلك النتائج الإيجابية كثيراً. حيث سرعان ما تراجع مستوى ومعدل نمو الإنتاجية الكلية في الثلاث سنوات الأخيرة، وتراجع معها معدل النمو الاقتصادي. والأكثر خطورة أنه خلال فترة النمو المرتفع تفاقمت حدة التشوهات الاجتماعية والمؤسسية. وهو ما يؤكد على أن سياسات تحفيز النمو في مصر لم تكن كافية لمعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية.

٢- أوضحت نتائج تقدير سيناريوهات النمو المستهدف في مصر أن مضاعفة متوسط نصيب الفرد من الناتج خلال عشر سنوات (حتى تتقل مصر من دائرة الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى إلى عتبة الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى) يحتاج أن تحقق مصر معدلاً للنمو يبلغ نحو ٨,٩٪ (٧,٢٪ للفرد) في متوسط العشر سنوات القادمة

◆ تفسير مصادر النمو الاقتصادي في مصر ودور الإنتاجية الكلية في ... ◆

وهو ما يتطلب زيادة مساهمة الإنتاجية الكلية إلى نحو ١٦,٥٪، والوصول بمعدل نموها إلى نحو ١,٤٧٪ (في حالة استدامة معدلات الاستثمار وقوة العمل التي سادت في بعض دول شرق وجنوب شرق آسيا خلال العشر سنوات السابقة)^{٥٤}.

٣- باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي غير المقيد (Unrestricted VAR) أشارت النتائج إلى أن أهم عوائق الإنتاجية الكلية في مصر خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١١) تتمثل في ارتفاع أعباء الدين العام المحلي، وفساد الحكم الاستبدادي، وقيود سوق العمل وانخفاض إنتاجية العمل. وأظهرت النتائج أن زيادة رصيد رأس المال البشري، ولا سيما من خلال توسيع وتطوير قاعدة المؤهلات العليا وزيادة سنوات التعليم يعد من أهم العوامل المحفزة للإنتاجية الكلية لما تحققه من ارتفاع عائد وإنتاجية قوة العمل، وتحسين كفاءة الاستثمارات المنفذة (وهو ما يتفق مع نتائج نموذج النمو الداخلي).

٤- أكدت النتائج على أن إدخال مؤشرات الكفاءة المؤسسية في معادلة تقدير الإنتاجية الكلية ساهم في تحسين الأثر المعنوي لمحددات الإنتاجية الكلية ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر والتطوير المالي.

٥- تم استخدام نتائج التقدير المتعلقة بمحددات الإنتاجية الكلية في صياغة عدد من خيارات السياسة لمضاعفة نصيب الفرد من الناتج خلال الـ ١٠ سنوات القادمة. وفي هذا الصدد أظهرت نتائج المحاكاة -بافتراض استمرار قيم متغيرات السياسة التي سادت خلال ٢٠٠٥-٢٠١٠- أنه لتحقيق معدل لنمو الإنتاجية الكلية يبلغ نحو ١,٤٧٪ فإنه ينبغي إلتهاج البدائل التالية كمحاور لسياسات النمو المستدام: زيادة حصة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج إلى نحو ١٠,٣٪ خلال العشر سنوات القادمة، زيادة الائتمان المحلي المصرفي الممنوح للقطاع الخاص إلى نحو ٦٠,٣٪ كنسبة للناتج المحلي الإجمالي، كما يمكن بلوغ ذلك المعدل المستهدف لـ TFP من خلال زيادة عدد سنوات التعليم إلى نحو ٨,٧ سنة للفرد الواحد، وهو ما ينجم عنه ارتفاع العائد المتراكم للتعليم، ومن ثم تحسن مساهمة رأس المال البشري للنمو. كما يمكن بلوغ

ذلك المعدل المستهدف للنمو من خلال تخفيض نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٦٥,٩٪ خلال العشر سنوات. ومما لاشك فيه أن تخفيض القيود المفروضة على تدفقات التجارة والاستثمارات الدولية ورفع قيمة مؤشر الانفتاح التجارى بنحو ٢١,٥٪ يساعد على استدامة النمو. كما أنه للوصول إلى معدل النمو المستهدف للإنتاجية الكلية يجب الإسراع في تطوير المؤسسات، ورفع قيمة مؤشر رصد الفساد بنحو ١٢٦٪، وتحسين كفاءة الأطر الداعمة للحقوق والملكيات (تحسين المؤشر بنحو ٤٨,٨٪) واتخاذ خطوات جادة في تقليل القمع السياسى (تحسين مؤشر الديمقراطية بنحو ٣١,٧٪). وفي هذا الإطار يجب الأخذ في الاعتبار مدى قابلية تلك البدائل للتحقق، والآثار المترتبة على تنفيذ كل بديل.

من هذا المنطلق فإن التفسير النظيرى للوضع القائم للنمو الاقتصادى فى مصر (الذى يتسم بعدم الاستدامة وضألة عوامل ومكاسب الكفاءة والإنتاجية) قد يجد جذوره فى إطار فكر نموذج النمو الخارجى، أما الاطار التطبيقى والواقعى لتحسين قدرة النمو على الاستدامة فيجب أن ينطلق من فكر نموذج النمو الداخلى والذى من خلاله يمكن الكشف عن محددات الإنتاجية الكلية وبلورة دور رأس المال البشرى كحلقة وصل بين الإنتاجية الكلية ومحددات التراكم. فى هذا السياق فإن الذى يجب التأكيد عليه هو أن مجرد بلوغ المعدلات المستهدفة لمتغيرات السياسة لا يعد شرطاً كافياً لاستدامة النمو فى مصر، بل الأهم هو ضمان استدامة تلك المتغيرات بمعدلاتها المستهدفة خلال العشر سنوات القادمة من جهة، وضمان تسرب منافع تلك السياسات إلى كافة فئات المجتمع (النمو **عمومى النفع** **Inclusive growth**)، من جهة أخرى. ولن يتحقق ذلك إلا لو ترافقت سياسات استدامة النمو مع تحسينات موازية فى سيادة القانون والديمقراطية وملاحقة مرتكبي الفساد.

الملحق الإحصائي

أ- اشتقاق قيم رصيد رأس المال: سيتم استخدام أسلوب الجرد الدائم للمخزون (Perpetual Inventory Method): وفقاً لهذا المنهج تحسب قيم رصيد رأس المال سنوياً كالتالي: $K_{t+1} = I_t + (1 - \delta) * K_t$. حيث K_t رصيد رأس المال في السنة t ، و I_t الاستثمار الثابت الاجمالي للسنة t ، δ معدل الإهلاك ويفترض وفقاً للدراسات المماثلة انه يتراوح بين 0.07 إلى 0.05. وفي معظم الدراسات يفترض أنه يساوي للدول النامية 0.07. في هذا الصدد يجب تقدير رصيد رأس المال المبدئي (K_t) أو K_{1975} من خلال إعادة ترتيب المعادلة السابقة: $(K_{t+1} - K_t) / K_t = -\delta + (I_t / K_t)$. حيث يفترض أن عند وضع الثبات أن كلاً من K و Y يتجهان للنمو بنفس المعدل. وبافتراض ثبات معامل رأس المال للناتج خلال فترة الدراسة، فإن معدل نمو مخزون رأس المال = معدل نمو الناتج (g). وبالتالي: $g = -\delta + (I_t / K_t)$. ومن ثم يمكن حساب قيمة رأس المال المبدئي كالتالي: $K_t = I_t / (g + \delta)$ يتم فيما بعد حساب قيم رصيد رأس المال لباقي السنوات باستخدام منهج المخزون السابق: $K_{t+1} = I_t + (1 - \delta) * K_t$.

See; Abu-Qarn, Aamer S.; Abu-Bader, Suleiman, 2007, " Sources of Growth Revisited: Evidence from Selected MENA Countries", World Development vol. 35 issue 5 May. p. 756-757.

ب - توصيف المتغيرات المعبرة للإنتاجية الكلية ومصادر البيانات

المتغير	التوصيف	المصدر	توصيفه في معادلة تقدير TFP
K	تم اشتقاق قيم رأس المال باستخدام منهج المخزون $K_{t+1} = I_t + (0.93) * K_t$. حيث I_t الاستثمار الثابت الاجمالي الحقيقي خلال السنوات ١٩٧٥ إلى ٢٠١١.	WDI, World Bank. International Monetary Fund (various issues)	$Ln(K)$
L	عدد الأفراد في قوة العمل	WDI, World Bank (2011)	$Ln(L)$
HK	متوسط عدد سنوات الدراسة للأفراد فوق ١٥ سنة. وحيث تتاح قيمة المؤشر كل خمس سنوات لذا يمكن اشتقاق القيم للسنوات الناقصة من خلال طريقة التمديد الزمني: $Y? = y_1$ $+ ((x - x_1) / (x_2 - x_1)) * (y_2 - y_1)$. حيث x_1 السنوات، y_1 القيم (سنوات الدراسة)، x السنة المفقودة، $y?$ القيمة المفقودة.	Barro and Lee (2010) data set.	$Ln(HK)$
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر % للنتائج المحلي الاجمالي	WDI, World Bank (2011)	FDI
$Pcby$	الائتمان البنكي المحلي الممنوح للقطاع الخاص % للنتائج المحلي الاجمالي	WDI, World Bank (2011)	$Pcby$
DY	الدين العام % للنتائج المحلي الإجمالي	WDI, World Bank (2011)	DY
GC	الاستهلاك الحكومي % للنتائج المحلي الاجمالي	WDI, World Bank (2011)	$Ln(GC)$
$M2Y$	السبولة المحلية % للنتائج المحلي الاجمالي	WDI, World Bank (2011)	$Ln(GB)$
Inf	معدل التضخم Inflation, GDP deflator (annual %)	WDI, World Bank (2011)	$ln(M2Y)$
$PoltRist$	مؤشر الحريات السياسية (من ١ إلى ٧ نقاط)	Freedom in the World, data set 1970-2011, Freedom House.	$ln(PoltRist)$
CPI	مؤشر رصد الفساد (من ١ إلى ١٠ نقاط)	Corruption Perceptions Index, Transparency International, various years.	$ln(CPI)$
RL	مؤشر الكفاءة المؤسسية (من ١ إلى ١٠ نقاط)	Economic Freedom of the World, 2000-2011 Reports	$ln(RL)$
Opn	مؤشر الانفتاح التجاري (الحد الأقصى ١٠٠ درجة)	KOF Index of globalization, 2012.	$ln(Opn)$

مراجع وملاحظات البحث

- 1) The World Factbook, Egypt, varios years, "The Central Intelligence Agency (CIA),"
- 2) Freida M'Cormack, 2011, "Economic Reform and Inclusive Growth in Egypt", Helpdesk Research Report: IFIs. pp; 3.

٣) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم للنمو المستدام وأبعاده أنظر في ذلك:

إبراهيم العيسوي (باحث رئيسي)، "آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية"، قضايا التخطيط والتنمية، العدد ٢٢٦، معهد التخطيط القومي، القاهرة، يناير ٢٠١١.

- 4) Ali, I. & H. H. Son, 2007, "Measuring Inclusive Growth," Asian Development Review, 24, 11-31.

5) McKinley, T. 2010. "Inclusive Growth Criteria and Indicators: An Inclusive Growth Index for Diagnosis of Country Progress", Working paper, Asian Development Bank.

- 6) Ali, I., and H. Hyun., 2007, "Defining and Measuring Inclusive Growth: Application to the Philippines". ERD Working Paper No.98.

٧) إبراهيم العيسوي (باحث رئيسي)، "آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية"، مرجع سبق ذكره، ص: ١٨-٥.

- 8) Philippine Development Plan 2011-2016, "In pursuit of inclusive growth". PP; 32-34.

9) E. Ahmed, 2011, "Trade Intensity Spillover Effects on East Asian Sustainable Economic Growth," Modern Economy, Vol. 2 No. 4, p. 450.

- 10) Herrera, S., H. Selim, H. Youssef and C. Zaki, 2010, "Egypt Beyond the Crisis: Medium-Term Challenges for Sustained Growth", World Bank Policy Research Working Paper No. 5451, p; 4.

11) Mongi Boughzala, M, 2012, "Economic Revolutionary Change and an Uncertain Transition", Prepared for the ARD Annual Conference, 26 & 27 April 2012, Democratic Transition and Development in the Arab World. pp;2-3.

- 12) See;

- Hammond, P. J. and Rodriguez-Clare, A. (1993). On endogenizing long run growth. Scandinavian Journal of Economics, 95, pp; 391-394.
- Pritchett, L. (2001), "The Failure of Endogenous Growth", University of Illinois at Urbana-Champaign.

- 13) Zarra-Nezhad, M. and F. Hosainpour, 2011, "Review of growth models in less developed countries", International Journal of Applied Economics and Finance, 5. pp; 7-9.

- 14 See;

- N. Gregory Mankiw & David Romer & David N. Weil, 1992, "A Contribution to the Empirics of Economic Growth," NBER Working Papers 3541, National Bureau of Economic Research, Inc.
- Artelaris, Panagiotis & Arvanitidis, Paschalis & Petrakos, George, 2006. "Theoretical and Methodological Study on Dynamic Growth Regions and Factors Explaining their Growth Performance," Papers DYNREG02, Economic and Social Research Institute (ESRI).

- 15) See;

- B. Bhaskara & Arusha Cooray, 2012, "How useful is growth literature for policies in the developing countries?," Applied Economics, vol. 44(6), pp; 671-681.
- Arvanitidis, Paschalis & Petrakos, George & Pavleas, Sotiris, 2007. "Determinants of economic growth: the experts' view," Papers DYNREG20, Economic and Social Research Institute (ESRI).

١٦) بينما إنصرفت دراسات تطبيقية للتركيز على دور التجارة الدولية والانفتاح التجارى في تحسين الإنتاجية الكلية (Helpman, Grossman 1992)، ركزت مجموعة أخرى على دور السياسات المالية وسياسات توزيع الدخل في زيادة الإنتاجية الكلية (Barro 1991, Rodrik 1994)، وذهبت مساهمات أخرى لدور التطوير المالى (Levine 1997)، وركزت دراسات أخرى على دور العوامل المؤسسية كمحددات للإنتاجية الكلية (Knack 1996, Kaufman 1999).

١٧) يعتبر نموذج Mankiw-Romer-Weil (MRW) 1992 تطويراً لنموذج سولو من خلال ادخال رأس المال البشرى كمحدد مستقل في معادلة النمو، وافترض أن العائد على رأس المال البشرى ثابت $\alpha - \beta$ $Y = K^{\alpha} H^{\beta} A L^{1-\alpha-\beta}$. ومن ثم يمكن للدول التي تمتلك مستوى أعلى لرأس المال البشرى أن تحقق معدلاً أعلى للنمو ولنصيب الفرد من الناتج، ولكن بسبب تناقص العائد الحدى لرأس المال المادى سيصل النمو إلى وضع الاستقرار أو الثبات ولكن عند مستوى اعلى للدخل بسبب رأس المال البشرى. ولم يحاول النموذج المطور تفسير محددات التقدم الفنى.

18) M. Nishimizu et al., 2012, "Productivity Growth, Technological Progress, and Efficiency Change in Vietnamese Manufacturing Industries: A Stochastic Frontier Approach", Open Journal of Statistics, 2, 224-235.

١٩) تم تقسيم تلك الفترة إلى أربع مراحل وهي: (١٩٧٥-١٩٨٤) مرحلة ما بعد الانفتاح الاقتصادى، المرحلة (١٩٨٥-١٩٩١) فترة ما قبل تبنى برنامج الإصلاح الاقتصادى، والفترة (١٩٩٢-٢٠٠٣) مرحلة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى، والمرحلة (٢٠٠٤-٢٠١٠) وهي مرحلة تنفيذ الجيل الثالث للإصلاح والتطوير الاقتصادى. أما ٢٠١١ فسيتم تحليل الاوضاع بها بصورة منفردة باعتبارها فترة التحو السياسى.

٢٠) حيث تعرضت مصر للحادث الارهابى بالأقصر عام ١٩٩٧، كما واجه الاقتصاد المصرى بعض الصعوبات نتيجة للتأثيرات التى لحقت بالاقتصاد العالمى منذ عام ١٩٩٧ بسبب الازمة الاقتصادية في دول شرق اسيا التى تسببت في دخول الاقتصاد العالمى في فترة من الكساد، علاوةً على حادث مبنى التجارة العالمى ٢٠٠١.

٢١) وفقاً لتوقعات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فمن المتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادى لمصر بنهاية عام ٢٠١٢ نحو ١,٨٪ إلى ٢٪. ومن المقدّر أن يتجه الاقتصاد للنمو بمعدل ٣,٤٪ بنهاية عام ٢٠١٣ وذلك ليصل إلى نحو ٥,٨٪ بنهاية عام ٢٠١٦.

(٢٢) لمعرفة عدد السنوات اللازمة للوصول بمتوسط نصيب الفرد من الناتج إلى مستوى أعلى يتم استخدام الصيغة التالية:

$\ln(7250/\text{gdp } 2005-2010) / \ln(1 + \text{avegr}(\text{gdp } 2005-2010))$, where avegr is the average growth rate of income per capita during 2005-2010. See; Felipe, J., U. Kumar, and A. Abdon., 2012, "Tracking the Middle-income Trap: What Is It, Who Is in It, and Why?", Working Paper No. 715. Levy Economics Institute of Bard College. P:28.

(٢٣) للوصول إلى معدل النمو اللازم استدامته خلال عدد معين من السنوات يتم الاستناد إلى الصيغة التالية والتي تعرف بقاعدة 70 ويتم استخدامها في معظم دراسات النمو. $2\text{gdppc} = \text{gdppc}(1+g)^n$. وبأخذ لوغاريتم الطرفين والقسمة على gdppc تصبح الصيغة $\ln(2) = \ln(1+g)^n$. وحيث أن: $0.70 \approx \ln(2) = 0.698$ ، فإن معرفة معدل النمو اللازم استدامته (g) يكون من خلال: $\ln(1+g) = (0.70/n)$.

(٢٤) تعرض احتساب قيمة α بالأسلوب النمطي لكثير من الانتقادات. حيث أنه من غير المنطقي تماثل تلك القيمة في كل الدول، فعادةً ما تكون تلك القيمة في الدول النامية أعلى (نحو ٠,٤٠ إلى ٠,٦٥) نظراً لانخفاض حجم الرصيد الرأسمالي لديها مقارنة بالرصيد الذي تمتلكه الدول المتقدمة، علاوةً على أن عدم تماثل مستوى التكنولوجيا بين الدول يؤدي بالضرورة إلى اختلاف تلك القيمة. أنظر:

Rao, B. Bhaskara, 2010, "Estimates of the steady state growth rates for selected Asian countries with an extended Solow model," Economic Modelling, Elsevier, vol. 27(1), pp; 46-53.

(٢٥) قامت عديد من الدراسات بالاستناد إلى منهجية التكامل المشترك في تقدير الدالة المحاسبية للنمو. ومن أهم وأوائل تلك الدراسات:

- Senhadji, A, 2000. Sources of economic growth: An extensive growth accounting exercise, **IMF Staff Papers** 47, pp; 129-157.
- Nehru, V. & Dhareeshwar, A., 1994, "New estimates of total factor productivity growth for developing and industrial countries", **World Bank Policy Research Working Paper #1313**, June. Washington, DC, World Bank.

(٢٦) في المعادلة المحاسبية لمصادر النمو فإن α يشار إليها بمساهمة رأس المال في النمو. بينما يسمى ذلك

المعامل في دالة انتاج كوب دوجلاس بمرونة الناتج لرأس المال: The Elasticity of Substitution and Bias in Measures of TFP Growth. NBER Working Paper No. 6663. Pp; 2-3.

(٢٧) قامت عديد من الدراسات بالاستناد إلى دالة انتاج كوب دوجلاس والمعدلة برأس المال البشرى فيما يعرف بنموذج سولو المطور برأس المال البشرى على النحو التالي: $Y_t = K_t^\alpha (H_t L_t)^{1-\alpha}$ ، ومن ثم $\ln Y = \ln A + \alpha \ln K + (1-\alpha)(\ln L + \ln H)$. وعادةً ما يتم استخدام متوسط عدد سنوات الدراسة كمتغير لرأس المال البشرى. في تلك الحالة عادةً ما تنخفض قيمة α حيث ستراجع مساهمة رأس المال المادى في ظل وجود رأس المال البشرى. وعلى الجانب الآخر تذهب آراء إلى زيادة المساهمة الحدية لرأس المال المادى مع وجود رأس مال بشرى ومن ثم ترتفع قيمة α . أنظر:

Rao, B. Bhaskara & Hassan, Gazi, 2009. "How to Increase the Long Run Growth Rate of Bangladesh?", MPRA Paper 14470, University Library of Munich, Germany.

(٢٨) في سياق تحليل سلوك الإنتاجية الكلية في مصر طوال العقود السابقة (منذ تطبيق سياسة الانفتاح حتى الأزمة المالية) تم استخدام المراجع التالية:

: ابراهيم العيسوي، ٢٠٠٧، "الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

- Kheir-El-Din, H., 2005, "Productivity performance in developing countries Country case studies: Egypt", **UNIDO**.
- Radwan, Samir, 2009, "Economic and Social Impact of the Financial and Economic Crisis on Egypt", A Study Prepared for the **International Labour Organization**.
- Alissa S., 2007, "The Political Economy of Reform in Egypt", **Carnegie Papers**, No.5.
- Dobronogov, Anton and Farrukh Iqbal, 2005, "Economic growth in Egypt: constraints and determinants". **World Bank Middle East and North Africa Working Paper** 42.
- Abdel-Kader, K., 2006, "Private Sector Access to Credit in Egypt: Evidence from Survey Data," **The Egyptian Center for Economic Studies Working Paper** No. 111, pp; 18-23..
- Paciello, Maria Cristina, Egypt: Changes and Challenges of Political Transition (May 20, 2011). **MEDPRO Technical Paper**, No. 4, May 2011.

(٢٩) للحصول على تحليل شامل وتفصيلي حول بيئة النمو من مختلف الجوانب المالية والنقدية والماكرواقتصادية عن وضع الاقتصاد المصري خلال فترات الانفتاح الاقتصادي وفي اعقاب انتهاء مصر للإصلاح الاقتصادي في بداية العقد التاسع من القرن الماضي يمكن الرجوع إلى دراسة:

Gouda Abdel-Khalek, 2001, "Stabilization and Adjustment in Egypt: Reform or De-Industrialization", Edward Elgar Pub. pp; 1-99.

30) Malak Reda, 2011, "Education, Innovation and Labor: Obstacles to Egypt's Competitiveness?" Working Papers 18. **AlmaLaurea Inter-University Consortium**.

(٣١) للمزيد من التفاصيل حول تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد المصري: أنظر: إبراهيم العيسوي (باحث

رئيسي)، "آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية"، مرجع سبق ذكره

(٣٢) وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي الصادر في يونيو ٢٠٠٦، فقد اتجه معامل رأس المال للناتج

للاختلاف من ٥,٥ في ٢٠٠١ إلى ٢,٩ في ٢٠٠٦. وقد واصل ذلك المعامل انخفاضه -وفق تقديرات

الدراسة الحالية- خلال السنوات من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠ حتى وصل إلى نحو ١,٥ في ٢٠١٠. وربما يرجع

ذلك إلى أن الباحث استند إلى التكوين الرأسمالي الثابت وليس الإجمالي في تقدير قيم رأس المال. وربما يدل

ذلك على ارتفاع كفاءة استخدام رأس المال خلال السنوات الأخيرة. بصفة عامة يثير ذلك ضرورة

الاهتمام بتوثيق البيانات وخاصة عند تعدد المصادر. وللمزيد من التفاصيل حول تدقيق البيانات ولا سيما

بيانات تحليل النمو الاقتصادي في مصر، إرجع إلى الدراسة الهامة: ابراهيم العيسوي، ٢٠٠٧، "الاقتصاد

المصري في ثلاثين عاماً"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

(٣٣) حققت دول شرق آسيا معدلاً لنمو الإنتاجية الكلية بلغ نحو ١,٦٪ في متوسط العشر سنوات السابقة، وتتعدى ٣٪ في كوريا الجنوبية وسنغافورة وتصل إلى نحو ٤,٠٪ في بعض دول جنوب شرق آسيا. وتساهم الإنتاجية الكلية بنحو ١٨٪ في معدل النمو الاقتصادي لدول شرق وجنوب شرق آسيا. أنظر:

- Rao, B. Bhaskara & Artur Tamazian & Rup Singh, 2010, "What is the long run growth rate of the East Asian Tigers?", Applied Economics Letters, vol. 17(12), pp; 1205-1208.
- Rao, B. Bhaskara & Vadlamannati, Krishna Chaitanya, 2010. "Globalization and growth in the low Income African countries with the extreme bounds analysis," MPRA Paper 21924.

(٣٤) لمزيد من التفاصيل حول متطلبات النمو المستدام، أنظر: إبراهيم العيسوي، المرجع السابق، ص: ٣٩-٥٩.

(٣٥) إذا استمر المعدل المتدني للإنتاجية الكلية والذي ساد خلال العام الماضي ٢٠١١ (٢.١٨٪) فإنه حتى في حالة زيادة معدل الاستثمار إلى ٣٠٪ خلال العشر سنوات السابقة، وتحقيق معدلاً يبلغ نحو ٣,٣٪ لقوة العمل فلن يتحقق معدلاً للنمو يزيد عن ٥,٢٪. وفي ظل استمرار المعدل الحالي للسكان فسوف تحتاج مصر إلى نحو ٢٠ عاماً لمضاعفة نصيب الفرد من الناتج.

36) Bernanke, B. S. and Gürkaynak, R. S. (2002), "Is Growth Exogenous? Taking Mankiw, Romer and Weil Seriously", NBER Macroeconomics Annual, 16, 11-72.

37) Nguyen, Manh-Hung & Nguyen-Van, Phu, 2010. "Growth and convergence in a model with renewable and non-renewable resources: existence, transitional dynamics, and empirical evidence," LERNA Working Papers 10,25,331, LERNA, University of Toulouse.

38) See; B. Bhaskara Rao & Artur Tamazian & Rup Singh, 2010, op. cit., Rao, B. Bhaskara, 2010, op. cit.

(٣٩) الجدير بالذكر أن الدراسات التي تطرقت إلى تفسير محددات الإنتاجية الكلية في مصر قليلة، وإنصرف معظمها إلى تحليل مساهمة الإنتاجية الكلية للنمو الاقتصادي دون التطرق إلى محدداتها أو استخدام المنهج التطبيقي. ومن أهم الدراسات المعنية بقياس محددات الإنتاجية الكلية لمصر:

- Kheir-el-Din H. and T. Moursi, 2007, "Sources of economic growth and technical progress in Egypt: an aggregate perspective". In Jeffrey Nugent and Hashem Pesaran, eds., *Explaining Growth in the Middle East, Contributions to Economic Analysis*, The Netherlands: Elsevier.
- Kamaly, A., 2011, "Modeling Total Factor Productivity: The Case of Egypt", Third Euro-African Conference of Finance and Economics, University of Sorbonne, Paris, France, June.

• عمران، محمد، ٢٠٠٢، "مصادر النمو الاقتصادي في مصر، صندوق النقد العربي".
(٤٠) نتائج الاختبارات السابقة غير مدرجة بالبحث لغرض عدم التطويل ومتاحة لدى الباحث عند طلبها.

(٤١) يمكن تقدير المعادلة رقم (٨) باستخدام أسلوب (Restricted VAR) والذي يكون من خلال صيغة نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model ECM. ويتضمن كل من العلاقات قصيرة وطويلة

الأجل (قيم مستويات المتغيرات والفروق). ويتضمن النموذج بند تصحيح الخطاء والذي يشير إلى معدل تصحيح انحرافات العلاقات في الأجل القصير عن مسارها التوازني طويل الأجل، ويجب أن يكون ذلك البند معنوياً لتأكيد كفاءة العلاقة التكاملية طويلة الأجل.

(٤٢) فيما يتعلق بالمتغيرات التفسيرية التي يتم استخدام القيم اللوغاريتمية لها في معادلة التقدير أي $\ln(x)$ فإن معاملات الانحدار لتلك المتغيرات تعتبر المرونات (مرونة الإنتاجية الكلية بالنسبة للمتغير التفسيري). وفيما يتعلق بالمتغيرات التفسيرية التي يتم التعبير عنها في صورة غير لوغاريتمية (في صورة نسبة للناتج /) فإن معاملات الانحدار تفسر على أنها ميول حدية.

(٤٣) يتم تفسير التغير في قيمة المتغير التابع ($\Delta \ln TFP$) الناجم عن تغيير قيمة المتغير المستقل على أنه معدل النمو المتوقع تحقيقه للإنتاجية الكلية جراء تغيير المتغير المستقل بنقطة مئوية.

(٤٤) أول من استخدم تلك الصيغة في إطار الدالة المحاسبية للنمو:

Hall, R. E., and C. I. Jones, 1999, "Why do some countries produce so much more output per worker than others?", *Quarterly Journal of Economics* 114. Pp. 83-116.

وقد تم تفسير تلك الصيغة للتعبير عن رأس المال البشري المزود لقوة العمل من خلال إدخال تحسينات في مجال التعليم. حيث: رأس المال البشري، H ، هو $H = (1.07)^S$. H ، العائد على كل سنة تعليم إضافية = ٧٪ (المتوسط العالمي). وتعني الصيغة الحالية أنه إذا بلغت سنوات التعليم لدى دولة ما ١٠ سنوات فإن عرض العمل الفعال - أو رأس المال البشري - سيكون تقريباً ضعف قوة العمل غير المتعلمة. أنظر:

Susan M. Collins & Barry P. Bosworth, 1996. "Economic Growth in East Asia: Accumulation versus Assimilation," *Brookings Papers on Economic Activity, Economic Studies Program, The Brookings Institution*, vol. 27(2), pp; 135-204.

45 See; Kheir-El-Din, H. 2005, op. cit., pp;17-18.

Kadah, M. Mansour, 2003, "Foreign Direct Investment and International Technology Transfer to Egypt", *Economic Research Forum, Working Paper No. 0317*, pp;10-12.

46) See;

• Enders, K., 2007, "Egypt-searching for binding constraints on growth", *IMF Working Paper WP/07/57*. pp; 6-7.

• Gianluca Salsecci and et al, 2008, "Egypt: Growth Potential and Business Opportunities", *The International Network of Intesa Sanpaolo Economists*. pp; 51-58.

47) Egyptian National Competitiveness Council (2010), *Egypt Competitiveness Report*. pp; 30-35.

48) El-Mahdy Adel M., Torayeh Neveen M., 2009, "Debt Sustainability and Economic Growth in Egypt", *International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies*, 2009, vol. 9, issue 1. pp; 18-19.

(٤٩) فيما يتعلق بتحديات سوق العمل تم الاسترشاد بالمراجع التالية:

• Dunne, M. and Revkin, M., 2011, "Egypt: How a Lack of Political Reform Undermined Economic Reform", *Commentary, Carnegie Endowment for International Peace*, Washington, DC.

• Said, M., 2009, "The fall and rise of earnings and inequality in Egypt: evidence from the Egypt Labor Market Panel Survey 2006", in Ragui Assaad, ed., *The Egyptian Labor Market Revisited*, Cairo: The American University in Cairo Press.

- Malak Reda, 2011, op. cit.
- Egyptian National Competitiveness Council (ENCC), 2011, "Building a competitiveness framework for education and training in Egypt", 'Egypt Competitiveness Report'.

(٥٠) فيما يتعلق بتحديات رأس المال البشري فقد تم الرجوع إلى عدد من الدراسات منها:

- Jeffrey B. Nugent & Mohamed Saleh, 2009, "Intergenerational transmission of, and returns to human capital and changes there in over time: empirical evidence from Egypt," **Working Papers 468, Economic Research Forum, revised Feb.**
- UNDP, 2010b, 'Egypt's Progress towards achieving the Millennium Development Goals 2010', United Nations Development Project Egypt.

(٥١) تم الاستناد في تحليل القيود المؤسسية إلى المراجع التالية:

- Abdel Ghaffar Youssef, H., 2012, "Fiscal manipulation in non-democratic regimes, the case of Egypt", **Economic Research Forum (ERF).**
- Alshorbagy, Ahmad Almoatassem and Elsaman, Radwa S., 2011, "Doing Business in Egypt after the January Revolution: Capital Market and Investment Laws", **Richmond Journal of Global Law and Business**, Vol. 11, No. 3, 2011.
- Achcar, G. (2009), "Egypt's Recent Growth: An 'Emerging Success Story'?", **Development Viewpoint**, 22, SOAS.
- Paciello, Maria Cristina, op. cit., pp; 17-22.

(٥٢) أنظر في هذا السياق:

- Development Marketplace, 2012, Concept Brief on the Egypt Development Marketplace, March.
- Freida M'Cormack, 2011, op.cit, pp; 5-7.
- Abdel Ghaffar Youssef, H, 2012, op.cit, pp; 16-23.

(٥٣) مع تعدد أبعاد النمو المستدام تتعدد محدداتها، حيث بجانب العوامل السابقة فتعد مؤشرات الاستدامة البيئية والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ذات أهمية كبيرة. ولم يرد ذكر تلك المحددات في إطار الدراسة الحالية لأغراض عدم التطويل. والجدير بالذكر أن تقوية رأس المال المؤسسي على النحو الوارد بالدراسة سوف يحقق بدوره الكفاءة والانصاف في نظم استغلال الموارد البيئية. إرجع بالتفصيل في البعد البيئي لاستدامة النمو إلى: إبراهيم العيسوي (باحث رئيسي)، "آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية"، مرجع سبق ذكره.

(٥٤) إذا استمر المعدل الحالي لم توسط نصيب الفرد من الناتج والذي بلغ نحو ٤,٠٪ في متوسط عام ٢٠١١، فسوف تحتاج مصر إلى نحو ١٥٤ عاماً لمضاعفة نصيب الفرد من الناتج.

مراجع أخرى تم الاسترشاد بها وقراءتها:

- 1- A. Kibritcioglu and S. Dibooglu, 2001, "Long-Run Economic Growth: An Interdisciplinary Approach." **University of Illinois at Urbana-Champaign Working Paper #01-0121.**
- 2- Aghion, Philippe, and Steven N. Durlauf, 2009, "From Growth Theory to Policy Design", **Commission on Growth and Development, Working Paper No. 57.**
- 3- Kamaly, A., 2006, "Economic Growth Before and After Reform: The Case of Egypt", **International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies Vol.3-2 (2006).**

- 4- Kumar, Saten & Pacheco, Gail, 2010. "What Determines the Long run Growth in Kenya?," **MPRA Paper** 24338, University Library of Munich, Germany.
- 5- Marotta, D. et al, 2011, "Was growth in Egypt between 2005 and 2008 Pro-Poor? From Static to Dynamic Poverty Profile", **Policy Research Working Paper** 5589, Cairo University and World Bank.
- 6- Rao, B. Bhaskara & Arusha Cooray, 2012, "How useful is growth literature for policies in the developing countries?," **Applied Economics**, vol. 44(6), PP; 671-68.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
تصدير الناشر	٧
تقديم	٩
المقدمة	١١
البحث الأول:	
أثر تسهيلات التجارة على التجارة البينية لدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	١٩
البحث الثاني:	
ضوابط الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية، وأثرها المتوقع على الصادرات الزراعية للدول النامية	٧٣
البحث الثالث:	
أثر المساعدات الخارجية على الفقر في الدول المتلقية دراسة تطبيقية	١٠٩
البحث الرابع:	
العلاقة السببية بين معايير التطوير المالي والنمو الاقتصادي (بدائل السياسة للاقتصاد المصري)	١٦٥
البحث الخامس:	
الديمقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة	٢٣١
البحث السادس:	
الحجم الأمثل للاحتياطي الأجنبي في مصر «نموذج للتحوط من الصدمات» ..	٢٨٥
البحث السابع:	
مدى إمكانية تطبيق استهداف التضخم كإطار رسمي للسياسة النقدية في مصر ..	٣٥٥
البحث الثامن:	
تفسير مصادر النمو الاقتصادي في مصر ودور الإنتاجية الكلية في تحقيق النمو المستدام «منهج نظري وتطبيقي»	٤١٩

فصل الرابع

طبع بمطبعة مركز صالح كام
للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر بم. ينة نصر
٢٢٦١٠٣٠٨ : ٢

رقم الإيداع: ٢٠١٦/٢٢٣٨٥
الترقيم الدولي:
I.S.B.N.: 978-977-355-108-7

طبع بمطبعة مركز صالح كام،
للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر بم.ينة نصر
٢٢٦١٠٣٠٨ : ٢٢

رقم الإيداع: ٢٠١٦/٢٢٣٨٥
الترقيم الدولي:
I.S.B.N.: 978-977-355-108-7

